

حالة الأغذية والزراعة

١٩٧٣

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة



الفصول الخاصة من حالة الأغذية والزراعة

جرت العادة على أن تتضمن هذه الدراسة فصلاً أو فصولاً خاصة تعالج مشكلات ذات طابع بعيد المدى ، إلى جانب معالجة التطور العالمي في الأغذية والزراعة * وفيما يلي بيان الفصول الخاصة التي تضمنتها الطبعة العربية :

الزراعة في مستهل عقد التنمية الثاني

١٩٧٠

تلوث المياه وأثره في الأحياء المائية وصيد الأسماك

١٩٧١

التعليم والتدريب من أجل التنمية

١٩٧٢

التعجيل بالبحوث الزراعية في البلاد النامية

حالة الأغذية والزراعة ١٩٧٣

حالة الأغذية والزراعة

١٩٧٣

استعراض الحالة في العالم
استعراض أحوال الأقاليم
الاستخدام الزراعي في البلاد النامية

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

روما ١٩٧٣

أعدت البيانات الإحصائية الواردة في هذه الدراسة
على أساس المعلومات المتوافرة لدى المنظمة في أول
أكتوبر ١٩٧٣ •

الأوصاف المستخدمة في هذه الدراسة وطريقة عرض
موضوعاتها لا تعبر عن أى رأى خاص لمنظمة الأغذية
والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانونى
أو الدستورى لأى بلد أو إقليم أو منطقة بحرية ، أو
فيما يتعلق بتعيين الحدود •

جدول المحتويات

صفحة

و

تقديم

ك

مذكرة تفسيرية

م

سمات بارزة

الفصل الأول

١

استعراض الحالة في العالم

الانتاج الزراعى

الانتاج في ١٩٧٢

٥

انتاج السلع الاساسية

٩

الانتاج في ١٩٧٣

٢٠

التجارة الدولية في المنتجات الزراعية

٢١

حصيلة الصادرات

٢٣

الأسعار الدولية

٢٥

الواردات الزراعية

٣٠

المخزونات

٣٢

أسعار الأغذية

٣٥

اتجاهات الانتاج الزراعى في البلاد النامية في المدى البعيد

٤٤

العوامل المادية التي تؤثر على الانتاج

٥١

العوامل التنظيمية

٥٤

عوامل أخرى

٥٦

حالة سوق الأسمدة

٦٠

مصيد الأسماك

٦٠

الانتاج والتجارة

٦٥

السياسات والشؤون الأخرى

٧١

التوقعات

5

٧٤	<u>الغابات</u>
٧٤	الانتاج والتجارة
٨١	سياسات الغابات
٨٣	<u>العون الانمائى</u>
٨٣	تدفق المعونة
٨٦	شروط المعونة
٨٧	عبء سداد الديون
٨٨	مجموعة البنك الدولى وتمويل الزراعة
٨٨	بنوك التنمية الاقليمية
٩١	العون الغذائى
٩٣	البلاد الأقل نموا
	<u>الفصل الثانى</u>
٩٨	<u>استعراض أحوال الأقاليم</u>
٩٨	<u>أوروبا الغربية</u>
٩٨	الانتاج الزراعى
١٠٠	السياسة والمشكلات الزراعية
١٠٢	سياسات الأسعار
١٠٤	الاصلاح الهيكلى
١٠٥	توسيع المجموعة الاقتصادية الاوروبية
١١٠	<u>أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى</u>
١١٠	الانتاج الزراعى
١١٧	الدخول الزراعية وسياسات الرفاهية
١١٨	الاستثمارات والسياسات والتدابير الزراعية والفنية
١٢١	<u>أمريكا الشمالية</u>
١٢٢	الانتاج الزراعى
١٢٣	الاسعار والدخول الزراعية
١٢٤	المشكلات والسياسات والبرامج

١٣٣	<u>أوسيانيا</u>
١٣٣	الانتاج الزراعى
١٣٤	الاسعار والدخول الزراعية
١٣٤	المشكلات والسياسات والبرامج
١٣٩	<u>أمريكا اللاتينية</u>
١٣٩	الانتاج الزراعى
١٤١	الخطط والسياسات الانمائية
١٤٧	الاصلاح الزراعى
١٥٥	التقدم الاقتصادى الاقليمى
١٥٨	<u>الشرق الاقصى</u>
١٥٨	البلاد النامية فى الاقليم
١٥٨	الانتاج الزراعى
١٦٢	الخطط والسياسات الانمائية
١٦٦	المزرعة الصغيرة
١٧٣	التعاون الاقتصادى الاقليمى
١٧٤	الصين
١٧٥	الخطط والسياسات
١٧٨	اليابان
١٨١	<u>الشرق الأدنى</u>
١٨١	البلاد النامية فى الاقليم
١٨٢	الانتاج الزراعى
١٨٤	الخطط والسياسات الانمائية
١٨٦	الائتمان الزراعى
١٨٩	اسرائيل
١٩٠	<u>أفريقيا</u>
١٩٠	البلاد النامية فى الاقليم

١٩٥	الانتاج الزراعى
١٩٤	الخطط والسياسات الانمائية
١٩٧	الامدادات الغذائية ومشكلات التعديلات الزراعية
٢٥٤	التكامل الاقتصادى الاقليمى
٢٥٤	جنوب أفريقيا

الفصل الثالث

٢٥٦	<u>الاستخدام الزراعى فى البلاد النامية</u>
٢٥٧	أهمية الاستخدام
٢٥٨	دور الزراعة فى الاستخدام
٢١١	<u>حالة الاستخدام</u>
٢١٦	البطالة الجزئية فى القطاع الزراعى
٢١٩	الهجرة من الريف الى الحضر
٢٢٣	<u>عرض القوى العاملة الزراعية</u>
٢٢٣	نمو القوى العاملة الزراعية
٢٣٤	تكوين القوى العاملة الزراعية
٢٣٧	<u>الطلب على العمال الزراعيين</u>
٢٣٨	الطلب على المنتجات الزراعية
٢٣٩	النمط الانتاجى
٢٤٥	التغير التكنولوجى
٢٤٥	الطلب الكلى على العمال الزراعيين
٢٥٥	<u>السياسات والتدابير الخاصة بتنشيط الاستخدام الريفى</u>
٢٥١	التعارض الممكن بين الاستخدام وأهداف التنمية الأخرى
٢٥٣	سياسة التكنولوجيا والميكنة الانتقائية
٢٥٦	السياسة المالية والسياسات المتصلة بها
٢٦٥	السياسات الهيكلية والاصلاح الزراعى
٢٦٣	التنمية الريفية المتكاملة

٢٧٢ الخلاصة

٢٧٤ ملحق : الاستخدام الزراعى والريفى فى خطط التنمية القومية

٢٧٤ أفريقيا

٢٨٠ الشرق الأقصى

٢٨٦ أمريكا اللاتينية

٢٩٢ الشرق الأدنى

الجداول الملحقه :

٢٩٦ ١ — حجم الصادرات العالمية من أهم المنتجات الزراعية والسلمية والحرشية

٢٩٧ ٢ — متوسط قيمة وحدة الصادرات العالمية من بعض المنتجات الزراعية والسلمية والحرشية

٢٩٨ ٣ — التغيرات فى أسعار السلع الاستهلاكية

تقديم

كانت حالة الأغذية في العالم في عام ١٩٧٢ أسوأ ما شهدته العالم منذ السنوات التي أقيمت دمار الحرب العالمية الثانية مباشرة . وقد انتشرت المحاصيل السيئة بصورة غير عادية في عام ١٩٧٢ بسبب الجفاف وسوء الظروف الجوية الأخرى . وانخفضت مخزونات الحبوب إلى أدنى مستوى منذ ٢٠ عاما . وتطرا تغيرات سريعة في هذا الموقف الجديد الناجم عن العجز السائد في أنحاء العالم . فالأسعار ترتفع ارتفاعا هائلا ، وحصص التصدير تفرض على صادرات بعض المنتجات من أكبر البلاد المصدرة للسلع الزراعية .

وفي عام ١٩٧٢ انخفض الانتاج الغذائي العالمي انخفاضاً قليلاً عن مثيله في عام ١٩٧١ حين كان عدد سكان العالم أقل بحوالي ٧٥ مليون نسمة . وهذه أول مرة ينخفض فيها الانتاج العالمي فعلاً منذ الحرب العالمية الثانية . كما أن الدول النامية مرت بسنتين سيئتين على التوالي . فلم يشهد عام ١٩٧١ سوى زيادة بسيطة في الانتاج الغذائي في الدول النامية بأكملها بعد سلسلة من المحاصيل الكبيرة المشجعة في كل سنة من السنوات ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠ (خصوصاً في إقليم الشرق الأقصى المكتظ بالسكان) . ثم في عام ١٩٧٢ كان الشرق الأدنى هو الإقليم النامي الوحيد الذي سجل زيادة كبيرة في الانتاج ، في حين أدى الانخفاض الكبير في انتاج الشرق الأقصى (بنسبة ٣٪) إلى عدم حصول أى زيادة في إجمالي الانتاج الغذائي في البلاد النامية .

ولعل الاختلاف الرئيسي بين عام ١٩٧١ و عام ١٩٧٢ ، وهو ما يبرز مدى خطورة النتائج المخيبة للآمال التي سجلها الانتاج في الاقطار النامية في عام ١٩٧٢ ، يرجع إلى الأحداث التي شاهدها المناطق المتقدمة في العالم . ففي عام ١٩٧١ اقترنت الزيادة البسيطة في البلدان النامية بزيادة كبيرة مماثلة في البلدان المتقدمة وبالتالي كانت الزيادة ، على المستوى العالمي ، لا بأس بها . بيد أن عام ١٩٧٢ شهد ركود الانتاج في الاقطار النامية مصحوباً بانخفاضه في البلدان المتقدمة مما يرجع أساساً (وليس كلياً) إلى سوء الأحوال الجوية في الاتحاد السوفييتي .

وتعتبر هذه الأحداث مقلقة للغاية نظراً لتزايد السكان المستمر . فقد انخفض الآن نصيب الفرد من الانتاج الغذائي في البلاد النامية بأكملها إلى دون مستوى فترة ١٩٦١-١٩٦٥ . وانخفض في الشرق الأقصى بنسبة ٨٪ عن مستوى عام ١٩٧٠ القياسي . وقد أصبح خطر نقص الأغذية حقيقة مؤلمة في المنطقة الساحلية في غرب أفريقيا حيث أدى الجفاف المستمر إلى أن أصبحت المجاعة تهدد ٦ مليون من البشر . وحتى في الحالات التي يكون الموقف فيها أقل خطورة فلاشك أن ملايين كثيرة من البشر قد انضمت إلى تلك الجموع التي تعاني فعلاً من نقص التغذية . ولقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية في العالم كله تقريباً مما تسبب في زيادة المصاعب أمام المستهلكين الفقراء الذين ينفقون معظم دخولهم على الطعام . وأصبح استيراد الحبوب الغذائية الأساسية أمراً صعباً للغاية حتى بالنسبة للأقطار القادرة على شرائها بالنقد الأجنبي المتوفر لديها .

وانخفضت المخزونات العالمية من القمح إلى أدنى مستوى منذ عشرين عاماً ، لسبب أساسي هو المشتريات الهائلة التي تعاقد الاتحاد السوفييتي عليها في عام ١٩٧٢ . وكان هناك أيضاً نقص شديد في المعروض من الأرز . ولذا فإن هامش الأمان لمواجهة أى اخفاق واسع النطاق في محاصيل ١٩٧٢ هو هامش ضيق جداً ، إن وجد على الإطلاق . وهكذا تظهر خطورة اعتماد العالم على الانتاج الجارى وبالتالي على الظروف الجوية . وخير دليل على جدية هذا القلق الذى نشعر

به هو أن أى انخفاض هامشي في الانتاج المتوقع في أى منطقة رئيسية في عام ١٩٧٣ قد يؤدي الى نقص شديد على المستوى العالمي في حين أن أى تحسن هامشي لن يساهم في تخفيف خطورة الموقف الحالي الا بقدر ضئيل *

ولقد اتخذت بعض الحكومات ، ومن ضمنها حكومات البلاد المنتجة الرئيسية مثل كندا والصين (التي استعادت مكانها في المنظمة في أول أبريل) والهند والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، بعض التدابير الخاصة لزيادة الانتاج في عام ١٩٧٣ * وتشير التقارير في الولايات المتحدة الى استئناف الانتاج في ثلثي منطقة المحاصيل التي سبق اقصاؤها * وتواجه بعض البلاد النامية صعبا اضافية في عام ١٩٧٣ نتيجة للنقص الحالي في الأسمدة وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية *

كما أن المواقف الطارئة التي نشأت حتى الآن كانت موضع اهتمام خاص على الصعيدين القومي والدولي * فنظمت الأمم المتحدة عمليات خاصة للأغاثة في بنجلاديش ، وتقوم المنظمة ، نيابة عن أسرة الأمم المتحدة ، بتنظيم عمليات مماثلة في بلاد منطقة الساحل * وفي هذه البلاد وغيرها يعمل برنامج الأغذية العالمي المشترك بين المنظمة والأمم المتحدة بأقصى امكانيات موارده * وفي داخل المنظمة عززنا الاجراءات التي تسمح لنا بمراجعة الموقف بانتظام لكي نستطيع التعرف بأسرع مايمكن على بداية حالات العجز في المعروض أو حالات الطوارئ * ونحن على اتصال مستمر مع بلدان التصدير الرئيسية ، ونوزع على الأقطار النامية تقديرات موضوعية دورية عن حالة المعروض من الحبوب *

وقد أثار الوضع الغذائي الحرج في عام ١٩٧٣ الرأي العام العالمي بأسره * ويبدو أن معظم الناس لا تهتم بأوضاع المزارعين في العالم الا اذا وصلت هذه الأحوال الى غاية في السوء أو غاية في الحسن ، ويمثل هذا في التراجع الشديد بين التفاؤل والتشاؤم فيما يتعلق بعرض الأغذية * وكان التشاؤم هو القاعدة في الفترة التي أعقبت عامين متتاليين من المحاصيل السيئة في مناطق شاسعة من البلاد النامية في عام ١٩٦٥ وعام ١٩٦٦ * فلما تحسنت الأحوال الجوية وبدأ ما يسمى " بالثورة الخضراء " (خصوصا في المناطق الحرجة في الشرق الأقصى) في فترة ١٩٦٧-١٩٧٠ بالغت بعض الدوائر في تفاؤلها * أما الآن فنحن نمر من جديد بفترة من التشاؤم *

قلنا في ١٩٦٨ ، وهي السنة التي بدأنا فيها عملنا كمدير للمنظمة ، أن ادخال الحبوب وفيرة الغلة يسمح بشي من " التفاؤل والحذر " * ولم نشارك في الاعتقاد السائد في هذا الوقت بأن جميع مشاكل الزراعة في العالم قد حلت تقريبا ، وان كنا نعتقد اعتقادا راسخا — على الرغم من الأحداث الأخيرة — أن التقدم العلمي والفني الذي نشاهده الآن يستطيع أن يوفر لنا القدرة اللازمة لزيادة الانتاج الزراعي لا من أجل مواجهة النمو السكاني المحتوم فحسب ، بل لادخال التحسينات الضرورية على مستويات التغذية * ولا يصح أن يستمر النمو السكاني دون ضبط ، فاذا أمكن الابطاء من معدله في الوقت المناسب ففي وسع التقدم التكنولوجي أن يوفر الطعام اللازم * بيد أن تعبئة الطاقة العلمية والتكنولوجية تعبئة كاملة يفترض ادخال تغييرات بعيدة المدى في القطاعات الزراعية والريفية في كل من البلاد النامية والمتقدمة على السواء *

ولعل خطورة الوضع الغذائي العالمي عام ١٩٧٣ قد تكون لها فائدة اذا أدت الى ادخال التدابير طويلة الأجل اللازمة لضمان عدم تكرار هذا الوضع ، لأن الاعتماد في انتاج الأغذية الأساسية في العالم اعتمادا شبه كامل على الظروف الجوية السائدة في أحد المواسم هو أمر لا يمكن قبوله في بداية الربع الأخير من القرن العشرين * وقد كان باستطاعتنا أن نتجنب مثل هذه المواقف لسنوات عديدة بفضل الفواض الكبيرة من مخزونات الحبوب المتراكمة لدى قلة من الأقطار الغنية * ولكن هذه الفواض قد اختفت الآن ، ومن غير المعقول أن نتوقع من هذه الأقطار اعادة بنائها من جديد * ولهذا السبب عرضنا على الحكومات اقتراحا يهدف الى ضمان مستوى أدنى من الأمن الغذائي في العالم عن طريق بعض

التنسيق بين سياسات المخزونات القومية * ولقد لقي هذا الاقتراح تأييدا مشجعا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومن مجلس المنظمة * وهناك قدر كبير من الاتفاق على أن هذا الأمر ينطوي على مسؤولية مشتركة بين الجميع وأملنا أن تؤدي مداولة الدورة السابعة عشرة لمؤتمر المنظمة الى اتخاذ التدابير العملية لتنفيذ هذا الاقتراح ، لأن من الأهمية بمكان أن تحتتم الحكومات هذه الفرصة قبل فوات الأوان لاقامة نظام منسق للأمن الغذائي في العالم * وقد ينطوي الأمر على بعض الالتزامات الجديدة لبعض الأقطار ، خصوصا الأقطار الغنية ، إلا أن ثمن التراخي سيكون باهظا للغاية * وقد اتضحت قدرة الأقطار النامية على القيام بدور هام في هذا الصدد من نجاح الهند في بناء مخزونات تزيد على تسعة مليون طن من الحبوب الغذائية في منتصف عام ١٩٧٢ ، وربما كانت الصعاب الحالية أكثر سوءا لو لم تكن هذه الكمية متوافرة *

وبطبيعة الحال لا يمكن في يوم وليلة اقامة نظام للأمن الغذائي في العالم تكون له القدرة على الاستمرار ، خصوصا وأنه لا بد من بعض الوقت حتى تتوافر الامدادات اللازمة لبناء مخزونات كافية * وإلى أن يحين هذا الوقت فإن التخطيط لمواجهة الطوارئ يعتبر ضرورة لا مفر منها ، ولهذا السبب اقترحنا ، كخطوة أولى ، أن تتعهد جميع الاقطار الرئيسية المصدرة للحبوب بالاستمرار في تقديم العون الغذائي على نفس مستوى السنوات السابقة على الأقل طالما كان هناك خطر حدوث نقص عالمي ، وأن تخصص كميات كافية من محاصيلها الجديدة لتلبية الواردات التجارية للأقطار النامية من المواد الأساسية اللازمة للاستهلاك البشري الفوري *

ونعود الى التدابير الواجب اتخاذها في المدى الطويل ، فيتضح لنا ان الزراعة في الاقطار النامية — بغض النظر عن اثر الطقس — لم تحقق التقدم الكافي الذي يضمن مساهمتها بالكامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية * فمنذ ١٩٦١ استطاعت الاقطار النامية كمجموعة ان تزيد انتاجها الزراعي بمعدل بلغ في المتوسط ٢٧٪ سنويا * أى ما يزيد قليلا على معدل النمو السكاني ، ويعتبر انجازا كبيرا بالفعل * ولكنه اقل بكثير من هدف احداث زيادة سنوية متوسطها ٤٪ في الانتاج الزراعي الذي يعتبر جزءا اساسيا من الاستراتيجية الدولية لعقد التنمية الثاني للأمم المتحدة * وإلى جانب ذلك ترتب على سوء نتائج السنتين الأوليتين للعقد ان اصبحت من الضروري تحقيق زيادة تبلغ في المتوسط ٥٪ تقريبا في السنوات الثمان المتبقية حتى يتسنى بلوغ الهدف المقترح * وهذا الهدف هو بطبيعة الحال مجرد متوسط عام يجب تحقيقه في الاقطار النامية كمجموعة ، وقد تتطلب الظروف الخاصة السائدة في كل قطر تحقيق معدلات للنمو أكثر ارتفاعا أو انخفاضاً على حسب كل حالة * ولهذا السبب يعتبر تقييم اداء كل قطر على حدة امرا معقدا ، بيد ان من دواعي القلق الشديد ان ما يقرب من نصف عدد الاقطار النامية (ومن ضمنها بعض الاقطار الكبيرة المكتظة بالسكان) عجز منذ عام ١٩٦١ عن تحقيق الانتاج الكافي حتى لمواجهة النمو السكاني *

وينبغي على عدد كبير من الاقطار النامية أن تعيد النظر جديا في أولوياتها الاستثمارية لتجنب بقاء القطاع الزراعي عثا على جهود التنمية الشاملة * وقد تساعد الأرباح غير المتوقعة التي حققتها بعض الاقطار النامية نتيجة لارتفاع الأسعار مؤخرا ، اذا استخدمت بحكمة ، في توفير جزء من الموارد الاستثمارية اللازمة لزيادة الحيوية في الانتاج الزراعي * ولكن الاستثمار الواعي من جانب الحكومات ليس هو كل المطلوب * وقد أبرزت المنظمة في أكثر من مناسبة ضرورة ادخال تغييرات أساسية على الخدمات الحكومية التي تقدم للمزارعين وعلى اطار الهيكل التنظيمي العام الذي يعيشون فيه ويعملون في ظله ، ومن أهم عناصره ، على سبيل المثال لا الحصر ، حيازة الأراضي ، الائتمان ، التعليم ، الارشاد ، منظمات المزارعين ، جهاز التسويق والأسعار * ولا يقتصر دور هذه المؤسسات والخدمات الريفية على توصيل المدخلات أو عناصر الانتاج الأساسية

للمزارعين فحسب بل يشمل أيضا توفير الحوافز لاستخدام هذه المدخلات ولبذل جهود إضافية ، ولذلك فهي تؤثر إلى حد بعيد في كيفية توزيع ثمار الزيادة في الانتاج .

ولما كانت التغييرات اللازم ادخالها على المؤسسات والخدمات الريفية واسعة المدى فمن الضروري أن تتولى الحكومات هذا العمل بنفسها مع الاستعانة بالمعونة الفنية الخارجية كلما اقتضى الأمر . وفي الواقع يتعين على الأقطار النامية نفسها أن تبذل الجزء الأكبر من الجهود اللازمة لزيادة انتاجها الزراعي ، وان كانت فرص زيادة الانتاج فيها تعتمد على عدد من التدابير القومية والدولية معا .

وليس في الصعاب الحالية التي يواجهها الانتاج ما يبرر اغفال أهمية ادخال تعديلات منظمة على الزراعة العالمية ، أو يقلل من هذه الأهمية . بل على العكس من ذلك فان هذه الصعاب تدل في جلاء على ضرورة اتخاذ تدابير منسقة لعمل التعديلات الزراعية الدولية اللازمة ، التي ستكون أحد المواضيع الرئيسية في دورة مؤتمر المنظمة هذا العام . وفي رأينا أن الاقتراحات التي عرضناها بشأن توفير حد أدنى من الأمن الغذائي في العالم هي جزء لا ينفصل عن هذه التعديلات .

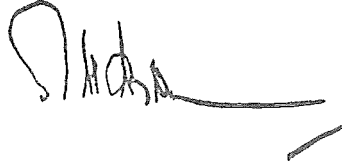
اذ ينبغي العمل باستمرار على التنسيق بين العرض والطلب ، سواء سنويا أو في المدى الطويل ، وبطريقة تتفق مع أهداف المجتمع الدولي . ولن يتحقق هذا الأمر الا اذا استطعنا اقامة تنسيق حقيقي بين مائة ونيف من السياسات القومية التي تضطلع وحدها الآن بمسؤولية عمل التعديلات اللازمة . ومن ثم فهناك حاجة ملحة الى اقامة جهاز استشاري دولي للتعديلات في مجال الانتاج الزراعي والتجارة الزراعية ، توأزه الترتيبات الكفيلة بتقييم تطورات الموقف على نحو أدق . وبهمنأنا نؤكد أن من الضروري أن يتناول هذا الجهاز الانتاج والتجارة معا اذ عادة مايكون حجم الانتاج أكبر من حجم التجارة في معظم الأقطار تقريبا ، وتكون ظروف الانتاج القومي هي التي تحدد نظرة الحكومات الى مسائل التجارة . ولو وجد هذا الجهاز في السنوات القليلة الماضية لكانت الحكومات اليوم في موقف أفضل لعمل الاجراءات التصحيحية اللازمة وفي الوقت نفسه بخرض توفير المواد الغذائية في العالم . ومن ثم اقترحنا على الحكومات ، في التقرير المقدم لمؤتمر المنظمة عن التعديلات الدولية ، بحث بعض الخطوات الأولى لاقامة الترتيبات الاستشارية اللازمة . وسيكون التقدم في هذا الشأن اسهاما وتدعما للمفاوضات المقبلة في اطار " الجات " ولتنفيذ الاتفاقات التي ستنتج عنها .

وكانت التطورات الأخيرة في التجارة الدولية في المنتجات الزراعية مؤسفة مثل التطورات التي طرأت على الانتاج . وقد يبدو ظاهريا أن سنة ١٩٧٢ كانت سنة طيبة لتجارة السلع الزراعية في الأقطار النامية حيث ارتفعت حصيلة صادراتها الزراعية زيادة كبيرة بالمقارنة مع السنة السابقة . وقد نتجت هذه الزيادة أساسا من ارتفاع أسعار كثير من المنتجات الزراعية ، مع اشتداد الارتفاع خلال ١٩٧٣ . وقد حققت بعض الأقطار النامية مكاسب وقتية يمكن — كما قلنا من قبل — أن تساهم في توفير فرص جديدة للاستثمار البناء في التنمية . بيد أن من الضروري أيضا ابراز بعض الجوانب السلبية في الموقف التجاري الحالي . فقد ارتفعت أسعار منتجات المناطق المعندلة ، التي تأتي أساسا من الأقطار المتقدمة ، بنسبة أكبر من ارتفاع أسعار المنتجات الاستوائية . كما أن التضخم والتعديلات في أسعار العملات قللت من قيمة الزيادة في حصيلة صادرات الأقطار النامية التي اضطرت الى دفع مبالغ أكبر لاستيراد احتياجاتها من الأغذية والأسمدة . وتواجه الأقطار النامية والأقطار المتقدمة فترة من عدم استقرار أسعار التصدير يتوقع حدوثها نتيجة عدة أسباب منها زوال صمام الأمان المتمثل في فائض مخزونات الحبوب في أمريكا الشمالية ولا شك أن هذا أمر لا يعود بالنفع على أي قطر من أقطار المجموعتين . ومن ناحية أخرى ينبغي الحذر من أن يؤدي ارتفاع الأسعار في الوقت الحالي الى وضع خطط سيئة الاعداد للتوسع في انتاج بعض سلع التصدير توسعا لا تبرره احتمالات الطلب في المدى الطويل .

ومن الطبيعي أن ينصب اهتمامنا الرئيسي في الآونة الحاضرة على مشاكل الانتاج في الأقطار النامية * ومع هذا فمن الضروري عدم اغفال الدور الأبر الذي على الزراعة أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار التي يكسب سوادها الأظم معيشتهم من هذا القطاع * فهناك خطر جديد أن تهمل الحكومات الأهداف الاجتماعية أكثر من ذي قبل نتيجة لسوء الانتاج في عام ١٩٧١-١٩٧٢ متذرة في ذلك بضرورة زيادة الانتاج مهما تكن التكاليف وبأنه يمكن التقليل بعض الشيء من الاهتمام بهذه الأهداف *

ولهذه الأسباب خصص الفصل الأخير من " حالة الأغذية والزراعة عام ١٩٧٣ " لموضوع الاستخدام الزراعي في الأقطار النامية * اذ يلعب تنشيط الاستخدام دورا أساسيا في تحسين توزيع الدخل الذي يعد أمرا حيويا لتحسين رفاهية الانسان ومنها رفع مستويات التغذية الذي هو أحد الأهداف الرئيسية للمنظمة * ويحاول هذا الفصل تجميع نتائج البحوث العديدة على الاستخدام الزراعي في خلال السنوات القليلة الماضية * وأملنا أن يكون مفيدا للحكومات المهتمة بمشاكل الاستخدام والتي ترغب في تخطيط التوسع في الانتاج الزراعي بطريقة تولي أهمية كاملة لضرورة توفير فرص العمل الجديدة *

لقد أبرزت التطورات السيئة في عام ١٩٧١-١٩٧٢ المشاكل الأساسية التي تواجه الزراعة في العالم بصورة لم تكن قط أكثر وضوحا * ومن هنا يعد تضافر الجهود من أجل التغلب على هذه المشاكل من التحديات الكبرى التي تواجه المجتمع العالمي في السنوات القادمة من عقد التنمية الثاني *



أ. ه. بورم

المدير العام

مذكرة تفسيرية

تستخدم الرموز التالية في الجداول الإحصائية :

- : لا شيء أو كمية مهملة .
- ... : البيانات غير متوافرة .

والمقصود بعام ١٩٧١/١٩٧٢ : موسم المحصول أو التسويق أو السنة المالية المتداخلة بين هاتين السنتين الميلاديتين .
أما المقصود بعام ١٩٧١ — ١٩٧٢ فهو متوسط هاتين السنتين الميلاديتين .

ولا يجوز جمع الأرقام الواردة في الجداول الإحصائية بسبب تقريبها . وقد حسبت تغيرات النسبة المئوية بين سنة وأخرى اعتماداً على أرقام غير مقربة . والنظام المتري هو المستخدم ، إلا إذا أُشير إلى غير ذلك .

الأرقام الدليلية للانتاج (١)

تم احتساب الأرقام الدليلية للانتاج الزراعى بتطبيق الأوزان الإقليمية — التى وضعت على أساس علاقات الأسعار الزراعية فى الفترة الواقعة بين ١٩٦١ الى ١٩٦٥ — على أرقام الانتاج مع تعديل هذه الأرقام لمراعاة الكميات التى استعملت كعلف وكبذور وفاقد . ويستثنى من الأرقام الدليلية لمنتجات الأغذية البن والشاى والتبغ والبذور الزيتية غير القابلة للأكل والالیاف الحيوانية والنباتية والمطاط . وهذه الأرقام توضع على أساس السنة الميلادية ، ولهذا لا يمكن مقارنتها مع الأرقام الدليلية التى نشرت فى عدد ١٩٦٦ والأعداد السابقة له من هذه الدراسة .

وبالنسبة للمنتجات السمكية ، فقد تم ترجيح الكميات بحسب متوسط قيم وحدات الصيد فى الفترة الواقعة بين ١٩٦١—١٩٦٥ . أما بالنسبة للمنتجات الحرجية فقد تم ترجيح الانتاج من الخشب المستدير حسب أسعار الفترة الواقعة بين ١٩٦١ — ١٩٦٥ .

الأرقام الدليلية للتجارة (٢)

تم توسيع نطاق الشمول السلعى والقطرى ، عند حساب الأرقام الدليلية لحجم التجارة فى المنتجات الزراعية فى هذه الدراسة ، ليشمل جميع السلع والأقطار التى وردت فى عدد ١٩٧٢ من الكتاب السنوى للتجارة الذى تصدره المنظمة . ولهذا السبب ، فإنه لا يمكن مقارنة المتسلسلات الحالية مع الأرقام الدليلية للسنوات السابقة التى نشرت فى أعداد سابقة . وقد حسبت مختلف الأرقام الدليلية لقيمة الصادرات والواردات ، ولحجمها ، ولقيمة الوحدة منها كل على أنفراد .

(١) للحصول على تفاصيل كاملة ، بما فى ذلك قائمة بالأوزان الترجيحية ، أنظر FAO, Production yearbook 1972, Rome, 1973.

(٢) للحصول على تفاصيل كاملة أنظر . FAO, Trade Yearbook 1972, Rome 1973

وتمثل الأرقام الدليلية للقيمة القيم الجارية للمصادرات (فوب : تسليم ميناء التصدير) وللواردات (سيف : تسليم ميناء الوصول) بالدولار الأمريكي . وإذا قدمت بعض البلاد أرقام وارداتها بأسعار فوب ، فإن هذه تعدل لأسعار سيف التقريبية . وتنطوي طريقة التصدير هذه على خطأ ، حينما ينحرف اتجاه تكاليف التأمين والشحن عن اتجاه قيم الوحدة من السلع عند مستوى التصدير .

وتمثل الأرقام الدليلية للحجم وقيمة الوحدة ، في التجارة بين البلاد ، التغيرات في كميات المنتجات بعد ترجيحها سعريا وفي قيم المنتجات بعد ترجيحها كيا . والاوزان الترجيحية — هي متوسط السعر والكمية للفترة ١٩٦١-١٩٦٥ — التي هي فترة الاساس المرجعية المستخدمة في جميع متسلسلات الأرقام الدليلية التي تحسبها المنظمة حاليا بالآلات الحاسبة الالكترونية . وقد استخدمت معادلات لاسبيرى في وضع الأرقام الدليلية .

الشمول الاقليمي

تسير هذه الدراسة على التقسيم الاقليمي التي أقرته المنظمة أخيرا للأغراض الاحصائية . وفي أكثر الحالات لا يحتاج الشمول الاقليمي الى تفسير ، ولكن يلاحظ أن تقسيم البلاد الى ثلاث مجموعات اقتصادية كبيرة (هي اقتصاديات السوق المتقدمة ، واقتصاديات السوق النامية ، وبلاد التخطيط المركزي) أدى الى استبعاد كل من اليابان ، واسرائيل ، وجنوب أفريقيا من أقاليم الشرق الأقصى والشرق الأدنى ، وأفريقيا على التوالي ، ووضعها في بند مستقل بعنوان " بلاد متقدمة أخرى " . ولهذا فان الجداول الخاصة بالاقاليم الثلاثة المذكورة لا تكون دائما صالحة للمقارنة مع جداول الاعداد السابقة .

وتحسب الأرقام الدليلية للتجارة في أية مجموعة اقليمية على أساس التجارة الكلية لكل بلد تشملها المجموعة بصرف النظر عن موقعها ، وبالتالي فان هذه الأرقام لا تمثل بوجه عام ، التجارة الصافية للمجموعة .

وأما عن الاقاليم الأخرى ، فيلاحظ أن أوروبا الغربية تشمل يوغسلافيا ، وأن الشرق الأدنى يمتد من قبرص وتركيا في الشمال الغربي الى أفغانستان في الشرق ، وأنه يضم بلادا من القارة الأفريقية هي مصر والجمهورية العربية الليبية والسودان .

سمات بارزة

تشير الأرقام الأولية لعام ١٩٧٣ الى أن الانتاج الزراعي في العالم قد ارتفع بما يتراوح بين ٢ و ٣ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٧٢ حين أسفر الانخفاض الطفيف في الانتاج عن آثار خطيرة على التجارة والأسعار والمخزونات الزراعية * وقد حققت الأقاليم المتقدمة والنامية على السواء نتائج أفضل في عام ١٩٧٣ * ولكن مازالت الظروف خطيرة منطقة الساحل الأفريقي *

وقد انخفض الانتاج العالمي من الأغذية في عام ١٩٧٢ لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية * فقد هبط نصيب الفرد من الانتاج بنسبة ٣ % ، بينما وصل ذلك الانخفاض في اقليم الشرق الأقصى الى ٦ % * ويعزى السبب الرئيسي في ذلك الى الجفاف *

وانخفض المحصول السمي العالمي في عام ١٩٧٢ ، للسلة الثانية على التوالي ، بنسبة ٩ % ، وعكس ذلك جزئياً انخفاضاً خطيراً في محصول أسماك الانشوجة في بيرو * واستمر انتاج العالم من الأخشاب المستديرة في الزيادة *

وكان السبب الرئيسي في التغير الخطير الذي طرأ على حالة القمح في العالم عام ١٩٧٢ هو سوء المحصول في الاتحاد السوفييتي ، مما أدى الى شرائه كميات ضخمة من القمح من السوق العالمي * وانخفض انتاج العالم من القمح انخفاضاً قليلاً عن المستوى القياسي الذي حققه في عام ١٩٧١ ، بيد أن هذا اقترن بتحقيق محصول أرز سي * وارتفعت قيمة التجارة العالمية في السلع الزراعية والسلمكية والحرجية عام ١٩٧٢ بنحو ٧ % بالأرقام الحقيقية * وزادت صادرات القمح بنسبة الربع ، مما أدى الى انخفاض المخزون منه في معظم البلاد المصدرة الى مستويات منخفضة بالغة الخطورة *

وارتفعت أسعار الأغذية خلال عام ١٩٧٢ في البلاد المتقدمة بما يزيد كثيراً عن المعدل العادي * وجاء الارتفاع الحاد في الأسعار في البلاد النامية كنتيجة لندرة الأغذية الأساسية ، وارتفاع أسعار الواردات والتضخم وأعادة تقييم العملات *

ويشمل الفصل الثالث دراسة عن الاستخدام الزراعي في البلاد النامية * اذ يتعين اتخاذ اجراءات خاصة لزيادة الاستخدام الى أقصى حد ممكن ، وأن يقتصر ذلك بالزيادات المتوقعة في الانتاج الزراعي * ويظهر من استعراض الاستخدام الزراعي والريفي في خطط التنمية القومية ، أن أقطارا قليلة فقط هي التي تنفذ سياسات منسقة للاستخدام * ويلزم اتباع معالجة متكاملة جديدة للتنمية الريفية ، يشكل توفير الاستخدام فيها عنصر التكامل *

الفصل الأول

استعراض الحالة في العالم

انخفض الانتاج الزراعي في العالم انخفاضاً طفيفاً في عام ١٩٧٢ ، وقد يكون ذلك للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية . وقد انخفض كذلك انتاج مصائد الأسماك بنسبة ١ ٪ تقريباً بينما ازداد انتاج الغابات بنحو ٢ ٪ . وقد سجل اجمالي انتاج السلع الزراعية والسمكية والحرجية هبوطاً طفيفاً (الجدول رقم ١-١) . وكان انتشار الأحوال الجوية غير المواتية — وخصوصاً الجفاف — هو العامل الرئيسي لانخفاض الانتاج الزراعي . وقد أدى هذا الانخفاض ، بالإضافة الى ارتفاع معدل نمو سكان العالم بنسبة ٢ ٪ ، الى انخفاض مستوى نصيب الفرد من الانتاج الغذائي بنسبة ٣ ٪ . وقد عكس أداء الزراعة ، الذي جاء مخيباً للآمال ، ما شهدته انتاج الحبوب من انخفاض بالمقارنة بالمستوى القياسي الذي بلغه عام ١٩٧١ . فقد طغى الشرق الأقصى من ندرة غير عادية في انتاج القمح اقترنت بنقص في انتاج الأرز . وبالرغم من ذلك ، فإن انتاج العالم من الحبوب كان ثاني اكبر انتاج تم تسجيله حتى الآن . الا أن نهاية عام ١٩٧٢ شهدت اختلالاً في التوازن بين العرض والطلب وارتفعت الأسعار في العالم ارتفاعاً حاداً . وسوف يبدأ موسم ١٩٧٣/١٩٧٤ بمخزون منخفض الى الحد الذي لا يمكن معه ضمان توفير امدادات كافية للوفاء بالطلب العالمي ، وذلك اذا ما انخفض الانتاج عن معدله الطبيعي في منطقة أو منطقتين من مناطق الانتاج الرئيسية . وعلى ذلك فإن حالة الأغذية في العالم تكاد تعتمد اعتماداً كلياً على محاصيل عام ١٩٧٣ .

وتشير الدلائل الأولى لعام ١٩٧٣ الى أنه من المحتمل أن يزيد الانتاج الزراعي في العالم بما يتراوح بين ٢ و ٣ ٪ . وقد ارتفع الانتاج في الأقاليم المتقدمة والنامية على السواء .

ونظراً للصعوبة المتزايدة في توفير ضمان ضد نقص انتاج الأغذية ، فإن المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة قد قدم اقتراحاً الى الحكومات من أجل كفالة حد أدنى من الأمن الغذائي في العالم ، وذلك من خلال تحقيق درجة محدودة من التنسيق بين سياسات المخزونات القومية . ولم تعد هناك فوائض كبيرة في المخزونات في أمريكا الشمالية لتخفف من أثر الانخفاض غير المتوقع في الانتاج ، بينما يزداد حجم الاحتياطي المطلوب لضمان حد أدنى من الأمن الغذائي في العالم وفقاً لنمو السكان وزيادة الاستهلاك ، وعلى ذلك فإن حد الأمان آخذ في الانكماش بصورة مطردة . وطالما أن معظم انتاج الحبوب يوجه الى الأسواق المحلية ، فإن أى اختلافات — حتى اذا كانت طفيفة — في نسب الانتاج المثوية للبلدان الكبيرة مثل الصين والهند والاتحاد السوفييتي ، سوف تستمر في ممارسة ضغط ملموس على السوق العالمي . واذا ما اقترن ذلك بتحقيق محاصيل سيئة في مناطق زراعية واسعة ، فمعنى هذا أن المخزونات التجارية في البلاد المصدرة — والمخصصة لتلبية الطلب " العادي " على الواردات — لن تكون كافية .

وحتى سبتمبر ١٩٧٣ كانت حالة المعروض من القمح في العالم تعتبر " دقيقة للغاية " وليست حرجية . إذ قدرت احتمالات المتوفر من القمح للتصدير عندئذ بما يتراوح بين ٥٩ و ٦٢ مليون طن ، واحتياجات الاستيراد بما يتراوح بين ٦٢ و ٦٥ مليون طن . ويتركز الآن قلق بالغ ازاء محصول الأرز وخاصة في الشرق الأقصى .

وماتزال كثير من البلاد النامية عرضة لأزمات خطيرة * وأوضح مثال على ذلك هو منطقة الساحل الأفريقي حيث تستمر المجاعة تهدد ما يربو على ٦ ملايين نسمة نتيجة لفترة الجفاف الطويلة * وتقوم المنظمة حاليا ، نيابة عن أسرة الأمم المتحدة ، بتنسيق تدابير الاغاثة الدولية الطارئة ، وذلك بالتعاون الوثيق مع الحكومات والهيئات الجماعية *

كما أن اتجاهات الانتاج الزراعي في البلاد النامية ، على المدى البعيد ، تشير قلقا بالغا * وتدعو استراتيجية عقد التنمية الثاني للأمم المتحدة الى تحقيق زيادة سنوية في الانتاج الزراعي قدرها ٤ ٪ في المتوسط ، حتى يستطيع هذا القطاع أن يلعب دوره كاملا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية * ويتباين هذا الهدف تبائنا واضحا مع الزيادة التي حققتها البلاد النامية عام ١٩٧١ التي لم تتجاوز سوى ١ ٪ ، وحالة الركود التي سادت عام ١٩٧٢ * وبالرغم من أن المعدل السنوي للنمو الذي بلغ ٢٫٨ ٪ خلال الفترة ١٩٦١-١٩٧١ يمثل انجازا كبيرا ، إلا أنه يتعين بذل مجهود كبير ومتواصل في مجال الزراعة في معظم البلاد النامية *

الجدول ١-١ : الأرقام الدليلية للانتاج العالمي من المنتجات الزراعية والسكنية والحرارية

التغيير من ١٩٧١ الى ١٩٧٢ (٢)	١٩٧٢ (١)	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	
وقد هبط حاليا نصيب الفرد من انتاج الأغذية في البلاد النامية بصفة عامة عن المستوى الذي بلغه في الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٥ وهي الفترة التي سبقت سلسلة المحاصيل الجيدة التي سجلتها تلك البلدان بشكل طم في الفترة ١٩٦٧-١٩٧٠ * وقد سجل اقليم الشرق الأقصى - الذي يتميز بكثافة سكانية عالية - هبوطا حادا للغاية * ولا يشكل نصيب الفرد من الانتاج الغذائي - بطبيعة الحال - مقياسا كاملا للاستهلاك الغذائي الذي يتأثر كذلك بالواردات والصادرات * غير أن ندرة الحبوب في أسواق التصدير	٠٠٠٠٠٠	متوسط ١٩٦١-١٩٦٥ = ١٠٠٠٠٠٠	٪			
الانتاج الكلي	١١٦	١١٧	١٢٠	١٢٤	١٢٤	-
المنتجات الزراعية	١١٦	١١٧	١٢٠	١٢٤	١٢٤	-
المنتجات السمكية (٣)	١٢٧	١٣٠	١٣٥	١٣٦	١٣٤	١ -
المنتجات الحرجية (٣)	١٠٩	١١٢	١١٤	١١٦	١١٩	٢ +
عدد السكان	١١٠	١١٢	١١٤	١١٧	١١٩	٢ +
نصيب الفرد من الانتاج الكلي	١٠٥	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٤	٢ -
المنتجات الزراعية	١٠٦	١٠٤	١٠٥	١٠٧	١٠٤	٢ -
المنتجات السمكية (٣)	١١٥	١١٦	١١٨	١١٦	١١٣	٣ -
المنتجات الحرجية (٣)	٩٩	٩٩	١٠٠	٩٩	٩٩	-

ملاحظة : لمزيد من التفاصيل عن منهجية هذه الأرقام الدليلية وشمولها ، أنظر المذكرة التفسيرية صفحة *

(١) أرقام أولية

(٢) التغييرات المئوية من سنة الى أخرى محسوبة على أساس الأرقام الأصلية دون تقريبها

(٣) باستثناء الصين

العالمية من ناحية ، وارتفاع الأسعار بصفة عامة من ناحية أخرى ، قد أثرت تأثيرا بالغا على استهلاك الفئات ذات الدخل المنخفض في كثير من المناطق ، بل وفي تلك المناطق التي لم تشهد أزمات خطيرة في الانتاج *

الانتاج الزراعي

الانتاج في ١٩٧٢ (١)

تشير التقديرات الى أن الانتاج الزراعي في العالم قد هبط هبوطا طفيفا عام ١٩٧٢ بالمقارنة بزيادة قدرها ٣٪ شهدها عام ١٩٧١ (أنظر الجدول ٢-١) * وإذا تأكدت هذه التقديرات لعام ١٩٧٢ فان هذه ستكون المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية التي ينخفض فيها الانتاج في العالم *

وقد عكس هذا التغير في عام ١٩٧٢ المحاصيل السيئة التي حققتها الاقاليم المتقدمة والنامية على السواء * ولم تعوض الزيادة الكبيرة في الشرق الأدنى والزيادة الصغيرة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا من النقص الذي شاهدها المناطق الأخرى. وبشيرا للموقف في الشرق الأقصى أكبر قدر من القلق حيث تأثر الانتاج الزراعي والغذائي تأثرا شديدا من جراء انخفاض الأمطار الموسمية ، فهبط بنسبة ٣٪ * وقد جاء ذلك عقب زيادة طفيفة فقط في عام ١٩٧١ * كما هبط نصيب الفرد من انتاج الأغذية بنسبة ٦٪ عام ١٩٧٢ ، فانخفض عن مستوى الذروة الذي حققه عام ١٩٧٠ بنسبة ٨٪ * كما هبط نصيب الفرد من انتاج الأغذية من انتاج الأغذية في جميع أقطار الاقليم تقريبا للعام الثاني على التوالي ، وأدى ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية النادرة الى تأثر الفئات ذات الدخل المنخفض تأثرا بالغا * وجاء انتاج الحبوب في عام ١٩٧٢ مخيبا للآمال أكثر مما كان عليه عام ١٩٧١ * وقد هبط محصول الأرز ، وهو الغذاء الأساسي الذي يزرع معظمه في المناطق التي تعتمد على الأمطار ، بنسبة ٤٪ وشهدت جميع أقطار الاقليم التي تنتج انتاجا كبيرا من الأرز محاصيل سيئة أو سيئة جدا منه * ونشأت في بعض مناطق الاقليم أزمات غذائية خطيرة *

وتأثرت الصين كذلك بالجفاف ، بيد أن تسهيلات تخزين المياه وصيانتها قد ساعدت في التخفيف من ذلك * وقد هبط انتاج الحبوب في الصين عن المعدل القياسي الذي كان قد حققه في ١٩٧١ ، ولو أن الزيادات التي حققتها المحاصيل الصناعية والنقدية قد عوضت جزئيا عن هذا الانخفاض *

وعلى النقيض مما حدث في أقاليم أخرى ، سجل الشرق الأدنى زيادة كبيرة بلغت ٧٪ ، ونجم ذلك أساسا من زيادة كبيرة في انتاج الحبوب تجاوزت الانتاج المرتفع الذي تحقق في ١٩٧١ * فكانت هناك محاصيل قياسية في العراق وليبيا وسوريا ، وحققت كل من مصر وإيران والأردن ولبنان والعربية السعودية محاصيل جيدة *

وفي أمريكا اللاتينية لم تتعد الزيادة في الانتاج الزراعي عام ١٩٧٢ نسبة ١٪ ، كما انخفض نصيب الفرد من انتاج الأغذية * ومع ذلك فان الموقف يختلف كثيرا من قطر الى قطر في هذا الاقليم * وقد قابل تحسن الأداء في الأرجنتين والبرازيل وبوليفيا وكولومبيا وباراجواي زيادات أبطأ في مناطق أخرى * وانتعش انتاج الاقليم من اللحم البقري عن المستوى المنخفض الذي شهدته في عام ١٩٧١ *

وفي أفريقيا ، زاد الانتاج الزراعي بنحو ١٪ فقط * وقد نجم عن فترة الجفاف الطويلة في منطقة الساحل موقف غاية في الخطورة * وكانت تشاد ، ومالي ، وموريتانيا ، والنيجر ، والسنغال ، وفولتا العليا أكثر الأقطار تأثرا بهذا الجفاف * وقد بدأت أعمال الاغاثة الطارئة ، التي نسقتها المنظمة ، في أوائل عام ١٩٧٣ * بيد

(١) لمزيد من التفاصيل عن الانتاج الزراعي في الاقاليم والأقطار عام ١٩٧٢ ، أنظر الفصل الثاني *

الجدول ١ - ٢ : الأرقام الدليلية للإنتاج العالمى والاقليمى من الأغذية والزراعة

اجمالى الانتاج						نصيب الفرد من الانتاج					
١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
متوسط ١٩٦٥ - ١٩٦٩ = ١٠٠						متوسط ١٩٦٥ - ١٩٦٩ = ١٠٠					
%						%					
١١٥	١١٥	١١٧	١٢٢	١٢١	١٢١	١١١	١٠٩	١١١	١١٤	١١٣	١١٣
١١٥	١١٥	١١٣	١٢٤	١٢١	١٢١	١٠٨	١٠٧	١٠٤	١١٣	١٠٩	١٠٩
١٢٨	١٢٣	١٢١	١٢٩	١٢٦	١٢٦	١١٧	١١٠	١٠٦	١١١	١٠٧	١٠٧
١٢٤	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٨	١٢٨	١١٦	١١٤	١١٣	١١١	١١٣	١١٣
١١٦	١١٦	١١٦	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١١١	١٠٩	١٠٨	١١٣	١١١	١١١
١١٤	١٢٠	١٢٤	١٢٦	١٢٦	١٢٦	٩٩	١٠٢	١٠٢	١٠٢	٩٧	٩٧
١١٣	١١٨	١٢٥	١٢٥	١٢١	١٢١	١٠٠	١٠٤	١٠٢	١٠٢	٩٧	٩٧
١١٩	١٢٢	١٢٥	١٢٦	١٢٦	١٢٦	١٠٤	١٠٤	١٠٣	١٠١	١٠٦	١٠٦
١١٣	١١٨	١١٩	١٢٤	١٢٦	١٢٦	١٠٠	١٠٢	١٠١	١٠٢	١٠١	١٠١
١١٤	١١٩	١٢٤	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٠٠	١٠٢	١٠٣	١٠٢	٩٩	٩٩
١٢٦	١٢٣	١٣٠	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١١٩	١١٦	١٢١	١٢٢	١٢١	١٢١
١١٢	١١٦	١٢٢	١٢٥	١٢٤	١٢٤	١٠٣	١٠٤	١٠٧	١٠٨	١٠٥	١٠٥
١١٧	١١٨	١٢٢	١٢٦	١٢٥	١٢٥	١٠٧	١٠٥	١٠٦	١٠٨	١٠٥	١٠٥
١١٥	١١٤	١١٧	١٢١	١٢٠	١٢٠	١١٠	١٠٩	١١٠	١١٤	١١٣	١١٣
١١١	١١٠	١٠٩	١١٨	١١٧	١١٧	١٠٤	١٠٣	١٠٠	١٠٨	١٠٥	١٠٥
١٢٤	١٢١	١١٩	١٢٤	١٢١	١٢١	١١٣	١٠٩	١٠٥	١٠٧	١٠٢	١٠٢
١٢٣	١٢٢	١٢٠	١٢١	١٢٦	١٢٦	١١٥	١١٣	١١٠	١٠٩	١١١	١١١
١١٤	١١٣	١١٣	١٢٠	١١٩	١١٩	١٠٨	١٠٦	١٠٥	١١٠	١٠٩	١٠٩
١١٣	١١٩	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٤	٩٨	١٠١	١٠٠	١٠٢	٩٦	٩٦
١١٣	١١٨	١٢٤	١٢٥	١٢١	١٢١	١٠٠	١٠٢	١٠٤	١٠٢	٩٧	٩٧
١١٩	١٢٢	١٢٤	١٢٧	١٢٦	١٢٦	١٠٤	١٠٤	١٠٣	١٠٢	١٠٦	١٠٦
١١٢	١١٨	١١٩	١٢٤	١٢٥	١٢٥	١٠٠	١٠٢	١٠٠	١٠٢	١٠٠	١٠٠
١١٣	١١٩	١٢٣	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٠٠	١٠٢	١٠٣	١٠١	٩٨	٩٨
١٢٥	١٢٢	١٢٩	١٣٢	١٣٢	١٣٢	١١٩	١١٥	١٢١	١٢٢	١٢١	١٢١
١١٣	١١٦	١٢٢	١٢٥	١٢٤	١٢٤	١٠٣	١٠٤	١٠٧	١٠٩	١٠٥	١٠٥
١١٦	١١٧	١٢٠	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٠٦	١٠٤	١٠٥	١٠٧	١٠٤	١٠٤

الانتاج الغذائى :

أوروبا الغربية
أمريكا الشمالية
أوسيانيا
اقتصاديات السوق المتقدمة الأخرى (٢)

اقتصاديات السوق المتقدمة

أمريكا اللاتينية

الشرق الأقصى (٣)

الشرق الأدنى (٤)

أفريقيا (٥)

اقتصاديات السوق النامية

أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى

الصين وبلاد التخطيط المركزى فى آسيا

العالم

الانتاج الزراعى :

أوروبا الغربية

أمريكا الشمالية

أوسيانيا

اقتصاديات السوق المتقدمة الأخرى (٢)

اقتصاديات السوق المتقدمة

أمريكا اللاتينية

الشرق الأقصى (٣)

الشرق الأدنى (٤)

أفريقيا (٥)

اقتصاديات السوق النامية

أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى

الصين وبلاد التخطيط المركزى فى آسيا

العالم

(١) أرقام أولية (٢) اليابان وإسرائيل وجنوب أفريقيا (٣) باستثناء اليابان والصين وبلاد التخطيط المركزى فى آسيا (٤) باستثناء إسرائيل (٥) باستثناء جنوب أفريقيا *

أن نمو الانتاج الزراعي عام ١٩٧٢ ، بالنسبة للاقليم كله ، قد عكس الى حد كبير — زيادة في محاصيل الحبوب، تحققت بوجه خاص في شمال غرب أفريقيا وشرقها *

أما بالنسبة للاقليم المتقدم ، فقد انخفض الانتاج الزراعي بنسبة ١ % عن المستويات القياسية التي حققها في ١٩٧١ في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية * فقد انخفضت محاصيل الحبوب في الولايات المتحدة وكندا * وقد ظل انتاج الحبوب في أوروبا الغربية يسير بمستوى مرتفع ، غير أن انتاج اللحم البقري قد انخفض * وفي أوسيانيا ، عكس هبوط الانتاج ما شهدته استراليا من انخفاض انتاجها ، حيث أثر الجفاف على معظم محاصيل الحبوب * وزاد الانتاج الحيواني في الاقليم وخصوصا انتاج اللحم * وفي أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، عوض انخفاض الانتاج الزراعي في الاتحاد السوفيتي بنسبة ١ % من جراء محاصيل الحبوب السيئة ، بزيادات في مناطق أخرى * فقد شهدت أوروبا الشرقية نتائج طيبة بصفة عامة ، وخصوصا في انتاج الحبوب *

انتاج السلع الأساسية (٢)

كان السبب الرئيسي في التغير الخطير الذي طرأ على حالة القمح في العالم عام ١٩٧٢ هو انخفاض المحصول في أحد البلاد الرئيسية المنتجة للحبوب وهو الاتحاد السوفيتي * ذلك مع أن الانتاج العالمي للقمح — والذي يقدر بـ ٣٤٨ مليون طن — لم ينخفض الا بمقدار ٥ مليون طن ، أو بنسبة ٢ % عن المستوى القياسي الذي بلغه عام ١٩٧١ * وفي أوروبا الغربية ، انخفض محصول القمح الكلي انخفاضا طفيفا عن مستوى عام ١٩٧١ * وتحققت محاصيل أفضل في أوروبا الشرقية وفي الصين ، كما سجل الانتاج زيادات هائلة في معظم الاقاليم النامية * ويعزى هبوط الانتاج في الولايات المتحدة جزئيا الى برنامج القمح من ناحية ، وإلى انخفاض الغلة من ناحية أخرى * أما في استراليا ، فقد بدأ العمل بنظام حصص التسويق الذي يقتضي زيادة في الانتاج ، ولكن الجفاف تسبب في انخفاض المحاصيل *

كما هبط الانتاج العالمي من الحبوب الخشنة بنحو ٣ % عن المستوى المرتفع جدا الذي بلغه في عام ١٩٧١ ، ويقدر الانتاج بنحو ٦٢٠ مليون طن * وقد تأثر هذا الهبوط في محصولي الذرة والشعير بأكثر من تأثيره في محاصيل الذرة الرفيعة والشوفان والراي * وبالرغم من انخفاض محصول الذرة في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية والشرق الأقصى ، الا أنه يبدو أن اجمالي انتاج الذرة لم ينخفض الا انخفاضاً يسيراً ، وذلك بسبب ما تحقق من زيادة المحاصيل في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي وفي بعض أقطار أفريقيا * وزاد الانتاج العالمي من الشعير زيادة هامشية ، واقتصر انخفاض المحاصيل في أمريكا الشمالية بزيادات في انتاجه في أوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي والشرق الأدنى * وعلى عكس ذلك تماما ، فإن الانتاج العالمي من الشوفان والراي انخفض

(٢) لمزيد من التفاصيل عن حالة السلع أنظر . 1973 , Rome , 1972-1973, FAO commodity review and outlook

بنحو ١٢ ٪ ، وذلك من جراء انخفاض المحاصيل في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي * وكان السبب الرئيسي في هبوط إنتاج الذرة الرفيعة بنحو ٩ ٪ هو الجفاف الذي أصاب أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى ، كما ساهم انخفاض الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الهبوط العام *

وانخفض المحصول العالمي للأرز ، الذي يقدر بـ ٢٩٧ مليون طن (من الأرز غير المقشور) ، بنسبة ٤ ٪ ، ونجم ذلك أساسا من الجفاف الذي شهدته الصين والهند وبعض البلدان النامية الأخرى في الشرق الأقصى ، كما كانت الحروب وما خلفته من آثار مدمرة في بعض بلاد الشرق الأقصى عاملا هاما آخر * ولو أن زيادة الغلة أدت الى ارتفاع المحصول في اليابان بشكل كبير ، بالرغم من برنامج تحويل الأراضي عن زراعة الأرز *

أما الإنتاج العالمي من البقوليات ، فقد ظل دون تغيير عام ١٩٧٢ * وقد انخفض إنتاج الهند منها مرة أخرى بنحو ٦ ٪ ، بيد أن الزيادات التي تحققت في بلاد أخرى قد عوضت هذا الانخفاض *

وارتفع إنتاج العالم من الأصناف الأربعة الرئيسية للحوم خلال عام ١٩٧٢ بنسبة ١ ٪ عما كان عليه عام ١٩٧١ * واقتصر معظم هذه الزيادة على لحوم الدواجن الذي سجل معدلا قياسيا جديدا * وقوبلت الزيادة في الأبقار والعجول في أمريكا اللاتينية بانخفاض كبير في إنتاجها في أوروبا الغربية وخاصة في البلاد الست المنشئة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية * وكان هناك انخفاض ملحوظ في إنتاج لحم الخنزير في أمريكا الشمالية ، ولو أن إجمالي الإنتاج العالمي ظل عند المستوى الذي بلغه في عام ١٩٧١ * وانخفض إنتاج لحم الضأن والحملان بنسبة ٣ ٪ *

واقترن التوسع البطيء والمستمر في إنتاج اللحم البقري بزيادة أسرع في عدد الأبقار في العالم تفوق الزيادة التي حدثت في عام ١٩٧١ * كما حدث انتعاش كبير في أوروبا الغربية * وارتفعت أعداد الماشية بأسرع مما حدثت في أمريكا الشمالية ولكن التوسع الأكبر حدث في الأرجنتين ، وفي استراليا ونيوزيلندا * كما حدثت زيادة كبيرة أيضا في أوروبا الشرقية * وقد سبب الجفاف المستمر في مناطق كبيرة من أفريقيا ، وخاصة في المنطقة الساحلية ، خسائر كبيرة في أعداد الماشية *

وأسهمت إعادة تكوين قطعان الخراف في حدوث عجز في اللحوم * وقد ارتفعت أعداد الخراف في العالم لأول مرة منذ ١٩٦٩ * وقد كان هذا العنصر ، الى جانب الجفاف الذي أصاب مناطق رعي الأغنام في استراليا ونيوزيلندا ، من الأسباب الرئيسية التي أدت الى انخفاض إنتاج لحم الضأن والحملان * وقد ظلت حمولة جزا الصوف عام ١٩٧٢ عند مستوى السنتين (التقويميتين) السابقتين *

وزاد الإنتاج العالمي من الألبان عام ١٩٧٢ ، بعد ثلاث سنوات من انخفاض الإنتاج * وكانت معدلات الزيادة مرتفعة بصفة خاصة في السوق الأوروبية الموسعة وفي نيوزيلندا ، بالرغم من أن الإنتاج في أوسيانيا قد تأثر بالجفاف منذ نهاية عام ١٩٧٢ * واستمر الإنتاج العالمي من البيض ارتفاعا المطرد *

ومن المتوقع أن يقل الإنتاج العالمي من السكر الحبيبي عن الاستهلاك لثالث موسم على التوالي ، ومن المنتظر أن ينخفض الفائض المخزون في العالم في نهاية موسم ١٩٧٢/١٩٧٣ بنحو مليون طن ليصل الى ١٥٧ مليون طن تقريبا - وهو أقل مستوى يصل اليه منذ عام ١٩٦٥ ، وهو ما يزيد بقليل عن احتياجات فترة شهرين * ومع ذلك وبعد أن ظل إنتاج العالم ثابتا لمدة ثلاث سنوات ، فمن المتوقع أن يزداد بنسبة ٥ ٪ ليصل الى ما يعادل ٧٦ مليون طن من السكر الخام *

ومن المتوقع أن يسهم سكر القصب في هذه الزيادة ، وأن يكون التوسع الرئيسي في أمريكا اللاتينية وصقة خاصة في الأرجنتين والبرازيل والمكسيك * ومن المحتمل كذلك أن يتحسن الانتاج في كوبا والهند ، وذلك بعد المستويات المنخفضة التي بلغها في ١٩٧١/١٩٧٢ .

وكانت التوقعات تشير مرة أخرى الى أن انتاج محاصيل الحمضيات الرئيسية الثلاث وهي البرتقال والليمون والجريب فروت سيسجل رقما قياسيا جديدا في ١٩٧٢/١٩٧٣ . وإذا ما تجاوز الانتاج ٤٠ مليون طن ، فإن ذلك يعني تسجيل محصول قياسي للسنة الخامسة على التوالي * وتقدر زيادة انتاج البرتقال واليوسفي في نصف الكرة الشمالي بحوالي ١١٪ عن العام السابق * وقد سجلت كبرى البلاد المنتجة الثلاث — وهي الولايات المتحدة ، وأستراليا ، واليابان — زيادات كبيرة في الانتاج ، حيث بدأت الأشجار الجديدة تثمر ، وحيث كانت ظروف الزراعة مواتية * وحقق الانتاج العالمي من الجريب فروت رقما قياسيا ، فسجل زيادة قدرها ٦٪ في الولايات المتحدة وهي كبرى البلاد المنتجة له *

وحقق الانتاج العالمي من الزيوت والشحوم مستوى قياسيا في ١٩٧٢ بزيادة ٢٪ عن ١٩٧١ . وسجلت البلاد النامية أكبر زيادة في الانتاج ، وذلك على عكس الاتجاه المعتاد في الماضي * أما في البلاد المتقدمة ، حيث يشهد الانتاج والصادرات أكبر قدر من التوسع الديناميكي ، فلم يزد الانتاج الا زيادة هامشية ، في حين انخفضت فعلا صادرات الجملة * وفي الولايات المتحدة ، وهي أكبر بلاد العالم انتاجا وتصديرا ، انعكس الاتجاه الصعودي لأول مرة منذ سبع سنوات * وقد نجحت الزيادة الاستثنائية الكبيرة في انتاج العالم من زيت جوز الهند ، وهو زيت اللوز الرئيسي ، عن زيادة الانتاج في الفلبين * كما تحققت أيضا مستويات مرتفعة جديدة في صادرات الجملة من زيت النخيل ، ولو أن التوسع في الانتاج العالمي كان أقل مما كان متوقعا الى حد ما *

ومن بين زيوت الطعام ، احتل زيت الصويا المركز الأول في زيادة الانتاج * وارتفع انتاج العالم منه بنسبة ٧٪ ، وتقاسمت هذه الزيادة بالتساوي كل من البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية * كما أظهر انتاج زيت الفول السوداني بعض الانتعاش * وارتفع الانتاج العالمي والصادرات الكلية من زيت اللفت بنسب تتراوح بين ٢ و ٥٪ على التوالي ، بيد أن تجارة زيت بذرة عباد الشمس شهدت انخفاضا آخر فقللت عن الحجم المنخفض الذي وصلت اليه عام ١٩٧١ ، وذلك بالرغم من انتعاش الانتاج العالمي انتعاشا هامشيا * وقد انخفض الانتاج انخفاضا حادا في الاتحاد السوفييتي ، وهو أكبر البلاد المنتجة والمصدرة ، وذلك للعام الثالث على التوالي * وبلغ انتاج العالم من زيت الزيتون ذروة جديدة ، في حين انخفض انتاج زيت الأسماك انخفاضا كبيرا ، على أثر اختفاء سمك الأنشوجة من ساحل أمريكا الجنوبية * وتفيد تقارير علماء معهد علوم البحار في بيرو بأنه يمكن استئناف الصيد في الجزء الأخير من هذا العام ، اذا استمرت الظروف السائدة في يونيو ١٩٧٣ *

وكانت التوقعات تشير الى أن المحصول العالمي من البن في ١٩٧٢/١٩٧٣ سيكون محصولا جيدا نسبيا ، وكان المرجح أن يقل الانتاج عن العام السابق ، ولو أنه مع ذلك يزداد على كل المحاصيل السابقة منذ ١٩٦٥/١٩٦٦ . ومع هذا ، فإن من المرجح مرة أخرى أن يكون ذلك أقل من المتطلبات الجارية ، وأن تستمر المخزونات في الهبوط * وكان من المتوقع كذلك أن يعجز انتاج البرازيل ، للموسم السابع على التوالي ، عن تلبية طلبات التصدير والاستهلاك المحلي * فقد أدت الاطوار الخزيرة والمتواصلة في أواخر ١٩٧٢ الى تخفيض حجم انتاج البن وجودتته في ولاية برانا — وهي أكبر الولايات انتاجا * وكان المرجح أن يزداد الانتاج في بقية أنحاء العالم زيادة طفيفة عن انتاج ١٩٧١/١٩٧٢ . ومن المنتظر أن يزداد الانتاج في كولومبيا ، بعد عامين من المحاصيل السيئة بسبب

الأمطار الغزيرة ، وأن يقترن من مستوى السنوات السابقة * أما بالنسبة للإنتاج في أفريقيا ، فقد كانت التوقعات تشير إلى أنه سيبقى عند نفس المستوى الذي حققه في المواسم الثلاثة السابقة * وبالرغم من زيادة الإنتاج في الهند واندونيسيا ، إلا أن الإنتاج في هذين البلدين لم يصل إلى مستوى المحاصيل الاستثنائية التي تحققت في ١٩٧٠/١٩٧١ *

وانخفض إنتاج الكاكاو بنحو ١٠٪ عن الرقم القياسي العالمي الذي حققه في ١٩٧١/١٩٧٢ * و طنت المحاصيل في بلدات غرب أفريقيا بصفة عامة من الجفاف * وسقطت الأمطار في وقت غير ملائم لتكوين الثمرة وساعدت على إصابة المحصول بالأمراض * وهبط الإنتاج في غانا ، وهي أكبر الدول المنتجة في العالم ، بنسبة ٨٪ ، وانخفض الإنتاج في نيجيريا للسنة الثانية على التوالي * وظل إنتاج المحاصيل على نفس المستوى تقريبا في أمريكا اللاتينية ، إذ أخطب المحصول الرئيسي القياسي الذي حققته البرازيل محصول ثان سيء أدى الجفاف المستمر إلى تدميره تماما *

وحقق الإنتاج العالمي من الشاي رقما قياسيا جديدا في ١٩٧٢ ، بزيادة قدرها ٥٪ على إنتاج ١٩٧١ التي كانت سنة قياسية كذلك * وتحققت نتائج طيبة في الهند وفي معظم البلاد الأفريقية المنتجة وخاصة كينيا * وانخفض الإنتاج مرة أخرى في سرى لانكا بنسبة ٢٪ ، وبعزى ذلك جزئيا إلى الجفاف *

وانتعش إنتاج الدخان انتعاشا قليلا عن المستوى المنخفض الذي بلغه في ١٩٧١ ، ويرجع ذلك أساسا إلى تحقيق زيادات جديدة في إنتاج البلاد النامية * أما في البلاد المتقدمة ، فقد توقف الاتجاه الهبوطي ، وبالرغم من انتعاش الإنتاج في الولايات المتحدة ، فإن التدابير الخاصة بالرقابة على الإنتاج قد كبحت نمو أكبر * وتحققت في أوروبا الغربية زيادات هامة وذلك في فرنسا وبيوغسلافيا *

أما بالنسبة للإنتاج العالمي عن القطن ، فبعد أن زاد بنحو ١٠٪ في ١٩٧١/١٩٧٢ عقب طمين من الانخفاض ، ارتفع مرة أخرى بنسبة ٣٪ في ١٩٧٢/١٩٧٣ بالرغم من الجفاف الذي شهدته الهند والصين ، وبعزى ذلك أساسا إلى المحصول الوفير الذي تحقّق في الولايات المتحدة وإلى زيادة جديدة في الإنتاج في الاتحاد السوفيتي وفي الشرق الأدنى * وانخفض الإنتاج في البلاد النامية انخفاضا طفيفا عن إنتاج الذروة الذي تحقّق في ١٩٧١/١٩٧٢ ، ولو أنه كان أعلى بكثير عن إنتاج ١٩٦٦-١٩٧٠ *

وارتفع إنتاج العالم من الجوت عن المستوى المنخفض الذي سجله في ١٩٧١/١٩٧٢ ، بزيادة بلغت نحو ١١٪ ، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في محاصيل بنجلاديش وتايلاند * فقد ارتفع الإنتاج في بنجلاديش إلى أكثر من ٥٠٪ عن المستوى الاستثنائي المنخفض الذي شهدته عام ١٩٧١/١٩٧٢ * كما أدى ارتفاع الأسعار إلى زيادة المزارع في تايلاند ، مما أسفر بدوره عن زيادة جديدة في إنتاج التيل *

وقد أثر الجفاف الذي أصاب شرق أفريقيا خلال ١٩٧١ على إنتاج السيزال والقنب في ١٩٧٢ ، وانخفض عدد المزارع انخفاضا جزئيا مرة أخرى * وأفادت التقارير بأن تنزانيا شهدت أكبر قدر من تلك التخفيضات ، كما طنت أيضا من فيضانات خطيرة في نهاية العام * كما هبط إنتاج كينيا بنسبة ٩٪ بيد أن البرازيل ، التي تعتبر أكثر البلاد إنتاجا للسيزال منذ ١٩٧١ ، سجلت زيادة في إنتاجها تبلغ ١٠٪ *

وظل الإنتاج العالمي من المطاط الطبيعي في ١٩٧٢ عند نفس المستوى الذي سجله في ١٩٧١ تقريبا * وزادت سرعة الاستهلاك من المعدل الذي ساد لعدة سنوات ، ونجم ذلك عن هبوط حاد في مخزونات البلاد المستوردة * وقد ظل إنتاج ماليزيا واندونيسيا من المطاط دون تغير ، أو أنه ربما سجل هبوطا طفيفا * أما إنتاج الهند وتايلاند فقد

ارتفع ارتفاع كبيراً ، كما سجلت البرازيل زيادة طفيفة في انتاجها * وانخفض الانتاج مرة أخرى في البلاد الأفريقية المنتجة له *

الانتاج في ١٩٧٣

نظرا لنتائج ١٩٧٢ المخيبة للآمال ، كان ينظر الى ما سيسفر عنه محصول ١٩٧٣ بقلق بالغ * ولم تكن تتوافر لدى كتابة هذا التقرير (في بداية شهر أكتوبر) سوى بيانات أولية ، تعتمد بدرجة كبيرة على التقديرات * وتشير تلك البيانات الى أن انتاج العالم قد ارتفع بما يتراوح بين ٢ و ٣ ٪ عام ١٩٧٣ ، بالمقارنة بالانخفاض الطفيف في الانتاج عام ١٩٧٢ (الجدول ٣-١) وعلى ذلك ، فانه يحتمل أن يكون الانتاج قد زاد بنفس المعدل الذي يزداد به عدد السكان تقريباً أو مايتجاوز ذلك بقليل ، وبهذا فان نصيب الفرد من الانتاج لم يتحسن عن ١٩٧٢ الا قليلاً * ومن الواضح أن دقة حالة العرض ، وخاصة بالنسبة للحبوب ، سوف تستمر لموسم آخر على الأقل ، وسوف يمضي بعض الوقت قبل أن تصل المخزونات مرة أخرى الى مستويات تبحث على الاطمئنان *

وقد ارتفع الانتاج في الاقاليم المتقدمة والنامية على السواء خلال ١٩٧٣ * وتشير التقديرات المبدئية في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفييتي (حيث تراوحت الزيادة بين ٣ و ٤ ٪) الى أن المحاصيل الجيدة من الحبوب في تلك المنطقة ، وخاصة في الاتحاد السوفييتي ، قد مكنت من التغلب على العجز الذي ساد في ١٩٧٢ * وتشير التقديرات غير الرسمية في الصين (حيث تتراوح الزيادة بين ٢ و ٣ ٪) الى أن الزيادة في الانتاج تقترب من الاتجاه التصاعدي المعروف في الماضي ، اذ من المنتظر أن يتجاوز محصولا الارز والقمح مستويات العام الماضي ، بل وتقترب من المحاصيل القياسية التي شهدتها عام ١٩٧١ * ويبدو أن الشرق الأقصى قد حقق أفضل النتائج من بين الاقاليم النامية جميعاً (بزيادة تتراوح بين ٢ و ٣ ٪) ، الا أن الأداء النهائي يعتمد على محصول الارز الذي لم يتم حصاده بعد * وتشير التقديرات الى أن الانتاج في أمريكا اللاتينية لم يرتفع الا بنسبة تتراوح بين ١ و ٢ ٪ فقط . والواقع أن انخفاض الانتاج في الشرق الأدنى بنسبة تتراوح بين ٢ و ٣ ٪ لا ينبغي أن يكون مدعاة لليأس كما يبدو الأمر للوهلة الأولى ، ذلك لأن انتاج ١٩٧٣ يقارن في هذه الحالة بانتاج سنة حققت زيادة استثنائية كبيرة * غير أن أكثر ما يدعو الى اليأس هو الحالة في أفريقيا ، اذ من غير المتوقع أن يزداد الانتاج في ١٩٧٣ بأكثر من ١ ٪ ، ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى الجفاف في منطقة الساحل الأفريقي فحسب ، ولكن أيضاً في أقطار أخرى من غرب أفريقيا وشرقها * ومن المرجح أن تؤدي النتائج الممتازة التي حققتها كل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، بالإضافة الى الانتعاش الكبير في آسيا ، الى تزويد العالم بموارد اضافية من الحبوب تساعد في تلبية الطلب في الاقطار النامية ، غير أن هامش الأمان في الامدادات الغذائية مازال صغيراً للغاية *

وقد استمر انتاج الحبوب يسود المسرح الزراعي في عام ١٩٧٣ * وبالرغم من أن انتاج العالم قد انتعش بعض الشيء التي مني بها في عام ١٩٧٢ ، بل ومن المنتظر أن يصل الى المستوى القياسي الذي شهدته عام ١٩٧١ ، فسوف يظل موقف العرض والطلب دقيقاً ، وقد يزداد تفاقم اذا ما تدهورت التوقعات الخاصة بأى من محاصيل الحبوب الرئيسية ومحاصيل الارز التي لم يتم حصادها بعد * وتشير التوقعات الحالية الى تحقيق محصول قياسي للقمح في الولايات المتحدة يبلغ ٤٧ مليون طن ، بزيادة تبلغ ١٢ ٪ عن العام السابق ، كما يقدر محصول كندا ب ١٦٥ مليون طن ، بزيادة ١٤ ٪ عن ١٩٧٢ * ومن المتوقع كذلك أن يزداد الانتاج في استراليا زيادة كبيرة ، بيد أنه سيسجل انخفاضاً طفيفاً في المجموعة الاقتصادية الأوروبية * كما سيقل الانتاج في الأرجنتين نتيجة للظروف الجوية غير الملائمة خلال فترة البذر *

وبالرغم من تحسن المحاصيل ، فمن المتوقع أن ينخفض اجمالي كميات القمح التي يمكن تصديرها في موسم ١٩٧٣/١٩٧٤ كثيراً عن العام السابق * واستناداً الى توقعات الانتاج الحالي للمحاصيل ، والطلب المحلي المرتقب ،

الجدول ٣-١ : التغيرات السنوية في الانتاج الزراعي العالمي والاقليمي

١٩٧٢ الى ١٩٧٣ (١)	١٩٧١ الى ١٩٧٢	١٩٧٠ الى ١٩٧١	١٩٦٩ الى ١٩٧٠	١٩٦٣-٦١ الى ١٩٧٢-٧٠ المتوسط السنوي	
..... في المائـــــــــــــــــة					
١+ الى ٢+	١-	٤+	٢+	٢٢٢+	أوروبا الغربية
٢+ الى ٣+	١-	٩+	١-	١٨٨+	أمريكا الشمالية
٥+ الى ٦+	٣-	٤+	٢-	٢٤٤+	أوسيانيا
٢+ الى ٣+	١-	٦+	٠	٢٠٠+	اقتصاديات السوق المتقدمة (٢)
١+ الى ٢+	١+	١+	٢+	٢٧٧+	أمريكا اللاتينية
٢+ الى ٣+	٣-	٠	٥+	٢٦٦+	الشرق الأقصى (٣)
٣- الى ٢-	٧+	٢+	٢+	٣٣٣+	الشرق الأدنى (٤)
٠ الى ١+	١+	٤+	١+	٢٦٦+	أفريقيا (٥)
١+ الى ٢+	٠	١+	٣+	٢٧٧+	اقتصاديات السوق النامية
٣+ الى ٤+	٠	٢+	٦+	٣٤٤+	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي
٢+ الى ٣+	١-	٣+	٥+	٢٩٩+	الصين والبلاد الآسيوية الأخرى
					ذات التخطيط المركزي (٦)
٢+ الى ٣+	٠	٣+	٣+	٢٦٦+	العالم

(١) أرقام أولية، وبالرغم من أن هذه الأرقام تشير الى اجمالي الناتج الزراعي ، فمن المحتمل أن تتماثل التغيرات في الانتاج الغذائي في معظم الحالات (٢) بما فيها اليابان واسرائيل وجنوب أفريقيا (٣) باستثناء اليابان (٤) باستثناء اسرائيل (٥) باستثناء جنوب أفريقيا (٦) جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، منغوليا ، جمهورية فيتنام الديمقراطية *

بالاضافة الى توقع أن يقوم المصدرون مرة أخرى بتخفيض المخزونات المرحلة تخفيضا ملموسا ، تتنبأ نشرة التوقعات التي أصدرها مجلس القمح الدولي في ١٩ سبتمبر ١٩٧٣ ، بأن تتراوح الكميات التي ستكون متوفرة للتصدير في ١٩٧٣/١٩٧٤ بين ٥٩ و ٦٢ مليون طن ، بالمقارنة بالصادرات الفعلية في ١٩٧٢/١٩٧٣ ، والتي بلغت ٦٩ مليون طن . كما ينتظر أن تتراوح متطلبات الاستيراد بين ٦٢ و ٦٥ مليون طن ، ويفترض الرقم الأقل منهما أن الاتحاد السوفييتي لن يعقد صفقات أخرى لاستيراد القمح هذا الموسم ، وأن بعض الأقطار النامية ستقلل وارداتها دون مستوى متطلباتها بسبب ارتفاع الأسعار وعدم توافر التسهيلات الائتمانية *

وتتضح دقة موقف العرض والطلب على القمح في موسم ١٩٧٣/١٩٧٤ من التحركات الأخيرة للأسعار في السوق العالمي . ففي ٢٩ يونيو ١ٹ٧٣ ، بلغ سعر التصدير للقمح الأمريكي رقم ٢ " دارك نورثن سبرنج " درجة ١٤ ٪ فوب (سعر ميناء التصدير) ، تسليم خليج المكسيك ١٠٩١٣ دولارا للطن الواحد ، في حين بلغ سعر القمح الأمريكي رقم ٢ " هارد رد ونتر " العادي ، فوب تسليم خليج المكسيك ١٠٣١٤ دولارا للطن الواحد ، أما القمح الكندي رقم ١ (من استنباط محطة بحوث القمح الكندي) ، درجة ١٤ ٪ فوب تسليم ميناء سانت لورنس فقد بلغ ١٢٨٨٢ دولارا للطن

الواحد * وتزيد هذه الأسعار على أسعار أول يوليو ١٩٧٢ بنسبة ٧١٪ و ٧٢٪ و ٨٣٪ على التوالي * وفي الفترة فيما بين ٢٩ يونيو ١٩٧٣ و ٢٤ أغسطس ١٩٧٣، ارتفعت تلك الأسعار مرة أخرى بنسبة ٧٢٪ و ٩٠٪ و ٦٧٪ على التوالي ، ومعنى هذا أن مستويات أسعار ٢٤ أغسطس قد زادت عن أسعار أول يوليو ١٩٧٢ بنسبة ٢٠٠٪ تقريبا * وظلت تلك الأسعار مرتفعة في سبتمبر *

أما فيما يتعلق بالحبوب الخشنة ، فسوف يظل الموقف دقيقا ، إذ من المنتظر أن يظل الطلب على الاستيراد مرتفعاً ، بل وقد يصل الى مستويات قياسية جديدة * ومن المحتمل أن يرتفع الانتاج العالمي نتيجة لزيادة المحاصيل في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية والاتحاد السوفييتي والصين وكذلك في أجزاء من أمريكا اللاتينية ، بحيث يعوض انخفاض الانتاج المتوقع في أفريقيا والشرق الأدنى بل ويتجاوزه * ومع ذلك ، فمن المحتمل أن تواصل المخزونات المرحلة انخفاضها بالرغم من زيادة الانتاج ، اذا تحتم الوفاء بالطلب الحالي ، وذلك نتيجة لزيادة الاستهلاك في البلاد المصدرة والمستوردة على السواء * وعلى أساس التنبؤات الحالية للانتاج ، فان اجمالي الكميات المتوافرة للتصدير من الحبوب الخشنة في جميع البلاد باستثناء الولايات المتحدة ، سيسجل ارتفاعا طفيفا عن الموسم السابق * أما بالنسبة للولايات المتحدة ، وهي أكبر البلاد المصدرة ، فسوف يمكن تحقيق زيادة في الصادرات عن المستوى المرتفع الذي سجلته عام ١٩٧٢ ، وذلك اذا ما سحبت من مخزونها مرة أخرى * وطالما أن حجم المخزونات الأمريكية سوف يسمح باجراء تخفيض آخر ، فسوف يكون في الامكان تلبية متطلبات الاستيراد بشرط أن تتحقق توقعات المحصول الحالي في البلاد المصدرة ، وخاصة في الولايات المتحدة ، حيث تشير تقديرات شهر سبتمبر الى انتاج محصول قياسي من الذرة ، يزيد بنسبة ٤٪ عن السنة السابقة * ومع ذلك ، فما زال التوازن حرجا بين العرض والطلب *

ويوجد عجز خطير في الأرز في عدد من الأقطار الرئيسية المستهلكة له ، وخاصة في الشرق الأقصى * فقد هبطت مخزونات الأرز الى مستويات منخفضة بالغة الخطورة في عدد من البلاد ، وتعاني التجارة الدولية من حالة ركود فعلية * وقد أدخلت بعض البلاد نظم المقننات ، أما أسعار الكميات الصغيرة التي تركت حرة في الأسواق فقد ارتفعت ارتفاعا تجاوز بكثير المستويات المرتفعة السابقة التي سجلتها الأسعار خلال عجز الانتاج في ١٩٦٧/١٩٦٨ * وقد انعكس التأزم الشديد في موقف العرض في الأسواق العالمية في ارتفاع الأسعار المحلية في البلاد المصدرة ، مما أدى الى زيادة القيود على التصدير * ومن بين البلاد المصدرة التي فرضت قيودا بالفعل : البرازيل وبورما وجمهورية الخمير ونيبال وتايلاند ، الى جانب بلاد المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، كما فرضت سنغافورة قيودا على اعادة التصدير * وبالرغم من أن الأمطار الموسمية كانت مرضية حتى الآن في عديد من أقطار الشرق الأقصى ، الا أن الفيضانات أتلقت محاصيل الأرز غير المقشور خلال شهر أغسطس في بنجلاديش والهند وباكستان * ويبدو أن باكستان شهدت أفدح الخسائر ، وهي التي كانت قد برزت مؤخرا كواحدة من أكبر البلاد المصدرة للأرز في العالم * وحققت الولايات المتحدة محصولا جيدا من الأرز ، غير أنه يحتمل ألا تزداد صادراتها منه في ١٩٧٣/١٩٧٤ الا قليلا بالمقارنة مع ١٩٧٢/١٩٧٣ بسبب نضوب المخزونات *

ومن المتوقع ألا يحقق انتاج العالم من اللحوم سوى ارتفاعا طفيفا في ١٩٧٣ ، مما يعكس ما كان للتطورات في أسواق حبوب الأعلاف والمكملات البروتينية من آثار سبئية على الانتاج في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية * وتشير التقديرات الأولية الى زيادة معتدلة في انتاج لحوم الدواجن ولحم الخنزير في أوروبا الغربية ، غير أن الانتاج في أمريكا الشمالية سوف يظل دون مستوى انتاج ١٩٧٢ * ونظرا لبلوغ أعداد الأبقار أرقاما قياسية ، فانه من المتوقع أن يرتفع انتاج لحوم الأبقار والعجول عن ١٩٧٢ في كلا الاقليمين بسبب زيادة الذبح خلال النصف الثاني من هذا العام * ولو أنه لا يتوقع أن تحقق

أمريكا الشمالية سوى زيادة ضئيلة • وببداً وأن تخفيض إنتاج لحوم الخنازير والدواجن، والتغيرات التي طرأت على خطط تغذية الأبقار وتسويقها الناجمة عن الارتفاع الاستثنائي في تكاليف الأعلاف، وتقلب توقعات السوق — كانت كلها أسباباً واضحة أدت إلى الحد من إنتاج اللحوم • وفي أوسيانيا، سيواصل إنتاج الأبقار توسعه، غير أنه من المنتظر أن يطرأ تغيير طفيف في إنتاج لحوم الضأن • أما بالنسبة للبلدان الرئيسية المنتجة في أمريكا اللاتينية، فمن المتوقع أن يظل إنتاج لحوم الأبقار عد المستويات المرتفعة التي حققها في العام السابق • ومن المنتظر كذلك أن تؤدي الزيادة الكبيرة في أعداد الماشية منذ ١٩٧٠، في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، إلى تأمين إنتاج مرتفع من اللحوم عام ١٩٧٣ •

وواصلت الأسعار ارتفاعها بالنسبة لجميع أنواع اللحوم خلال عام ١٩٧٣، غير أنها نزلت إلى النصف في منتصف العام نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الحكومات لتثبيت الأسعار وإلى الأحجام المتزايد من جانب المستهلك في مواجهة ارتفاع أسعار اللحوم • وتعرضت أسعار الأبقار بصفة خاصة للضغط في أوروبا الغربية، على أثر الزيادة الموسمي في المذبوحات في نهاية الصيف • وكان انخفاض الأسعار في المجموعة الاقتصادية الأوروبية كافياً ليسمح بأعادة فرض الرسوم الجمركية على واردات اللحم البقري أو الأبقار الحية المستوردة للذبح • وفي أمريكا الشمالية، سوف تؤدي الزيادة الكبيرة المرتقبة في تسويق الأبقار في الخريف إلى ضغوط مماثلة • ومع ذلك، فليس من المتوقع أن يحدث انخفاض كبيراً في أسعار اللحوم في المدى القصير •

أوروبا الغربية

من المتوقع أن يزداد الإنتاج الزراعي خلال ١٩٧٣ بما يتراوح بين ١ و ٢٪ عن مستوى ١٩٧٢ • وسيبقى إنتاج الحبوب على نفس المستوى الذي حققه في السنتين الماضيتين، ويبلغ نحو ١٣١ مليون طن • أما محصول القمح (نحو ٥٠ مليون طن)، فسيقل عن العام الماضي بقليل، والسبب الرئيسي في ذلك هو انخفاض المساحة المنزعة، ولو أن زيادة المساحات المنزعة بحبوب أخرى سوف تعوض الفارق • وتتوقع جمهورية ألمانيا الاتحادية أن يصل إنتاج الحبوب فيها إلى ٢١ مليون طن، ويكون ذلك معادلاً لمحصول ١٩٧١ القياسي • وتشير التقديرات الأولية في فرنسا إلى أن إجمالي محصول الحبوب سيبلغ ٢٩ مليون طن، بما في ذلك محصول استثنائي للذرة يبلغ ١٠ مليون طن • أما في المملكة المتحدة، فقد تم حصاد محصول قياسي من الحبوب للسنة الثانية على التوالي (يزيد قليلاً عن ١٥ مليون طن) • وأدى سوء الأحوال الجوية في إيطاليا إلى انخفاض في محصول القمح اللين بنحو ١٥٪ والقمح الصلب بنحو ٢٠٪، بيد أنه من المتوقع أن يحقق محصولا الذرة والأرز نتائج طيبة • وفي الدنمارك انخفض إجمالي المساحة المنزعة بالحبوب انخفاضاً طفيفاً •

وسوف تزداد محاصيل السكر عن المستوى المعتاد، بسبب ازدياد المساحة المنزعة بنجر السكر بنسبة ٦٪ في الإقليم ككل (وبنسبة ٧٪ في المجموعة الاقتصادية الأوروبية الموسعة) • وتشير تقديرات الإنتاج إلى زيادة قدرها ١٠٪ في المجموعة الاقتصادية الأوروبية (٢٩٪ في المملكة المتحدة، و ١٠٪ في فرنسا، و ٩٪ في جمهورية ألمانيا الاتحادية)، مع زيادة عامة في الإقليم ككل تبلغ ٩٪ • ومن المرجح أن يصل إنتاج الفاكهة في الأقطار الستة الأصلية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى نحو ١٣٦ مليون طن، بالمقارنة مع ١٣ مليون طن في ١٩٧٢، ولو أن هذا يقل عن متوسط المستوى الذي حققته خلال السنوات الخمس الأخيرة •

وسجل إنتاج الماشية ارتفاعاً طفيفاً • وارتفع عدد أبقار اللبن في جميع بلاد المجموعة الاقتصادية الأوروبية الموسعة وفي بعض البلاد الأخرى في الإقليم، وسجلت أيرلندا أعلى قدر من الزيادة (٨٪)، وهولندا (٥٪) والدنمارك والمملكة المتحدة (٤٪) • وسيزداد إنتاج اللبن، غير أن هذه الزيادة قد تنبأ في الجزء الأخير من ١٩٧٣ بسبب ارتفاع أسعار

الاعلاف، وبسبب الاجراءات الحكومية للحد من زيادة الانتاج * وسوف يرتفع انتاج الزبد بأسرع من انتاج اللبن، وبالرغم من مختلف الاجراءات الرامية لتشجيع الاستهلاك، فمن المتوقع أن تزداد المخزونات في المجموعة الموسعة في نهاية ١٩٧٣ عن العام السابق * وسجل انتاج الجبن زيادة أبطأ، ولم يرتفع خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٧٣ إلا بما يتراوح بين ١ و ٢ % * ومن المتوقع كذلك أن يسجل انتاج اللحم البقري ارتفاعاً قليلاً في ١٩٧٣، كما ينتظر أن يسجل انتاج لحوم الخنزير والدواجن زيادة معتدلة *

أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي

من المتوقع أن يحقق القطاع الزراعي انتاجاً طيباً للأقليم ككل خلال ١٩٧٣ * فالاتحاد السوفييتي على ثقة من أنه سيحقق نتائج أفضل بكثير من العام الماضي * ويبدو أن انتاج المحاصيل بصفة خاصة قد انتعش انتعاشاً طيباً بعد النكسة الشديدة التي مني بها عام ١٩٧٢، ومن المرجح كذلك أن يحرز القطاع الحيواني تقدماً مرضياً * وفي أوروبا الشرقية، حيث سجلت معظم الأقطار نتائج طيبة جداً خلال ١٩٧٢ بصفة عامة، ينتظر أن يحقق الانتاج زيادة معتدلة، إذ كانت الأحوال الجوية في الاقليم مرضية بوجه عام *

وتفيد التقارير بأن محاصيل الحبوب كانت جيدة أو جيدة جداً في جميع بلاد الاقليم تقريباً * ويفيد الاتحاد السوفييتي، الذي زرع ١٢٨ مليون هكتاراً من الحبوب (زيادة ٦ % عن ١٩٧٢)، تحقيقه لمحاصيل جيدة أو توقعه لمحاصيل جيدة في أوكرانيا، في المنطقة الواقعة على طول نهر الفولجا، وفي سيبيريا، وكازاخستان * ومن ناحية أخرى، تأثرت المحاصيل بشدة في بعض أنحاء الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفييتي، نتيجة للأمطار الصيفية الغزيرة * ويبدو الآن أنه لن يمكن بلوغ الهدف الطموح لخطة ١٩٧٣ والذي كان يرمي الى تحقيق ١٩٧٤ مليون طن * وتشير التقديرات الواردة من مصادر مختلفة الى توقع محصول طيب نسبياً من الحبوب يتراوح بين ١٨٠ و ١٨٥ مليون طن *

وتشير التقديرات المؤقتة لانتاج الحبوب في تشيكوسلوفاكيا، وبولندا الى تحقيق ما يربو قليلاً على ٩ مليون طن، و ٢١ مليون طن على التوالي، مما يشكل في الحالتين أرقاماً قياسية جديدة * وأفادت التقارير بأن بلغاريا والمجر قد حققتا محاصيل ممتازة من القمح ومحاصيل جيدة من الذرة * وجاء محصول القمح في رومانيا مرضياً للغاية، بيد أنه لا يتوقع أن يصل انتاج الذرة الى المستوى القياسي الذي حققه عام ١٩٧٢ *

ومن المتوقع أن يزيد انتاج البطاطس في الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا عن المتوسط، بينما لا تتوقع بولندا - وهي المنتج الرئيسي في أوروبا الشرقية - سوى محصول متوسط * ومن المتوقع أن يحقق انتاج بنجر السكر في الاتحاد السوفييتي رقماً قياسياً جديداً، بينما سيقل الانتاج في أوروبا الشرقية عن العام الماضي، بيد أن هناك أقطار عديدة تفيد بارتفاع محتوى البنجر من السكر * وتشير التقديرات الى توقع محاصيل جيدة من الخضر والفاكهة في الاتحاد السوفييتي، بينما يختلف الوضع في أوروبا الشرقية من قطر الى آخر *

وليس هناك معلومات كافية عن التطورات في قطاع الانتاج الحيواني، والمعلومات المتوفرة لا تغطي سوى النصف الأول من ١٩٧٣، بيد أن الوضع يبدو مشجعاً بالنسبة للأقطار التي توفرت عنها المعلومات * ففي بداية شهر يوليو، ارتفع عدد الأبقار في الاتحاد السوفييتي بنحو ٢ % عن العام السابق، بينما ازدادت أعداد كل من الأغنام، والماعز، والدواجن - أكثر من ٣ % * وخلال الشهور الستة الأولى من هذا العام (وذلك بالمقارنة بالفترة المقابلة في ١٩٧٢) ازداد انتاج

الألبان بنسبة ٦٪ ، والبيض ١٣٪ ، واللحم البقري ٥٪ ، والضأن ١٠٪ ، ولحم الدواجن ١٤٪ . وانخفض إنتاج لحم الخنزير . أما بولندا — التي حققت خلال ١٩٧٢ أفضل النتائج في القطاع الحيواني بالمقارنة بالأقطار الأخرى في الاقليم ، فانها تتوقع تحقيق زيادات أخرى في معظم المنتجات الحيوانية خلال ١٩٧٣ . وخلال الشهور الستة الأولى من ١٩٧٣ ، ارتفعت المشتروات من اللحم البقري بنسبة ٨٥٪ ، ومن لحم الخنزير بنسبة ١١٤٪ ، ومن البيض بنسبة ٦٤٪ . وعلى العكس من ذلك ، سجلت المشتروات من لحم الحجل انخفاضا حادا .

وزاد اجمالي الانتاج الحيواني ، في جمهورية ألمانيا الديمقراطية بنحو ٦٪ في خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٧٣ ، كما ازداد كذلك في تشيكوسلوفاكيا ولكن بنسبة أقل ، بينما سجل اجمالي الانتاج في بلغاريا زيادة طفيفة فقط وذلك استنادا الى حجم المشتروات . وفي المجر ، لوحظ اتجاه مشجع في عدد الأبقار خلال النصف الأول من السنة .

أمريكا الشمالية

تشير التقديرات الأولية الى أن الانتاج الزراعي في أمريكا الشمالية قد تجاوز مستوى ١٩٧٢ بنحو ٢٪ ، ووصل تقريبا الى المستوى القياسي الذي بلغه عام ١٩٧١ . وتألفت الزيادة كلها تقريبا من الحبوب والذرة الزيتية ، نظرا لأن الزيادات التي كانت مرتقبة في الانتاج الحيواني ، وخاصة من اللحوم ، لم تتحقق . ونجمت زيادة المحاصيل أساسا عن زيادة الرقعة المنزرة ، ولبس نتيجة لارتفاع متوسط الغلة .

وزاد انتاج القمح في الاقليم — ويقدر برقم قياسي يبلغ ٦٣٥ مليون طن — بنسبة ١٢٪ عن ١٩٧٢ ، كما تجاوز المستوى القياسي السابق الذي حققه في ١٩٦٨ بنسبة ٥٪ . وزادت المساحة المنزرة من القمح بما يقدر بنسبة ١٦٪ في كندا ، و٤٪ في الولايات المتحدة ، غير أن متوسط الغلة قد انخفض قليلا عن ١٩٧٢ في كلا القطرين . وتقدر الزيادة التي حققها المحصول الكندي بنسبة ١٣٪ بالمقارنة بعامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ ، بيد أنها تقل بنحو ٦٪ عن متوسط ١٩٦٧ — ١٩٦٩ ، بينما تجاوز محصول الولايات المتحدة ، الذي يزيد بنسبة ١٢٪ عن ١٩٧٢ ، متوسط ١٩٦٧ — ١٩٦٩ بنسبة ١٤٪ . ويقدر أن محصول الأرز في الولايات المتحدة زاد بنسبة ١٦٪ عن عام ١٩٧٢ ، ويأتي بذلك في المرتبة الثانية بعد المحصول القياسي الذي شهدته عام ١٩٦٨ .

وتشير التقديرات الى أن الانتاج الاجمالي من حبوب الاغلاف في أمريكا الشمالية خلال ١٩٧٣ ، قد ازداد بنسبة ٥٪ بالمقارنة بعام ١٩٧٢ ، واقترب بذلك من المستوى القياسي الذي شهدته عام ١٩٧١ . وفي كندا ، قوبلت الزيادة في انتاج الشوفان وقدرها ١١٪ بانخفاض محصول الشعير بنسبة ٧٪ ، وببدو أن ذلك جاء نتيجة لتحويل الأراضي الى زراعة القمح . ومن المتوقع أن يسجل محصول الذرة في الولايات المتحدة ارتفاع قدره ٤٪ بالمقارنة بعام ١٩٧٢ ، مما يزيد بنحو ٢٪ عن المحصول القياسي السابق الذي شهدته عام ١٩٧١ . فقد كانت زيادة المساحة المنزرة (٧٪) أقل الى حد ما من تلك التي كانت ترغب الحكومة في تحقيقها ، ويعزى ذلك جزئيا الى فيضانات الربيع ، وإلى ما تنطوي عليه أسعار فول الصويا من توقعات طيبة للغاية . وتشير التوقعات الى زيادة محصول حبوب الدخن بنسبة ١٩٪ بالمقارنة بعام ١٩٧٢ ، وقد جاءت كل هذه الزيادة تقريبا نتيجة لزيادة الرقعة المنزرة .

وقد سجل انتاج البذور الزيتية في أمريكا الشمالية ارتفاع كبيرا في ١٩٧٣ . اذ يقدر محصول الولايات المتحدة من فول الصويا ، الذي شكل الجانب الأكبر من هذه الزيادة ، بـ ٤٣٥ مليون طن (بزيادة ٢٥٪ عن عام ١٩٧٢) نتيجة لزيادة الرقعة المنزرة بنسبة ٢٣٪ وبارتفاع في متوسط الغلة يقدر بنسبة ٢٪ . كما ارتفع انتاج بذور الكتان في كلا القطرين ،

بيد أن إنتاج بذور القطن في الولايات المتحدة وإنتاج بذور اللفت في كندا قد انخفضا عن مستويات ١٩٧٢ * وفي الولايات المتحدة ، يقدر أن محصول القطن لعام ١٩٧٣ يقل بنحو ٦٪ عن ١٩٧٢ ، ويعزى ذلك أساساً إلى فيضانات الربيع في منطقة دلتا الميسيسيبي * كما تشير التقديرات إلى انخفاض محصول بنجر السكر بنسبة ١٣٪ عن ١٩٧٢ بسبب تخفيض المساحة المنزرة ، وانخفاض الغلات * غير أن محصول قصب السكر زاد عن محصول ١٩٧٢ نظراً لأن زيادة الرقعة المنزرة قد عوضت انخفاض متوسط الغلة *

وعلى عكس المستوى القياسي الذي سجله الإنتاج الإجمالي للمحاصيل ، تشير التقديرات الأولية إلى أن الإنتاج الإجمالي للمنتجات الحيوانية في أمريكا الشمالية سوف ينخفض على غير المتوقع في عام ١٩٧٣ ، وربما انخفض عن مستويات عام ١٩٧٢ بما يتراوح بين ٣ و ٥٪ * ويبدو أن ارتفاع أسعار العلف ، وعدم استقرار المعروض من الموارد العلفية ، إلى جانب عمليات الرقابة على الأسعار من جانب حكومة الولايات المتحدة ، قد ساهمت كلها في عدم تحقيق الزيادة المرتقبة في إنتاج اللحوم * وتفيد تقارير النصف الأول من عام ١٩٧٣ بأن إنتاج اللحم البقري ولحم الخنزير في الولايات المتحدة قد انخفض بنسبة ٥٪ و ٦٪ على التوالي بالمقارنة بمستويات ١٩٧٢ ، إلا أنه يحتمل أن يقترب الإنتاج في النصف الثاني من السنة إلى مستويات العام السابق * كما انخفض كذلك إنتاج الألبان عن مستويات ١٩٧٢ في كلا القطرين ، وتفيد التقارير أن ارتفاع أسعار العلف وازدياد الطلب على أبقار الذبح قد أدى إلى رفع نسبة الفرز بين أبقار الألبان *

أوسيانيا

تفيد المؤشرات الأولية أن محصول الحبوب في استراليا في ١٩٧٣ سوف يظهر انتعاشاً كبيراً من مستوى ١٩٧٢ الذي تأثر كثيراً بالجفاف * فمع نضوب المخزونات ، واستمرار اشتداد الطلب على الصادرات ، تفيد التقارير أن المساحة المنزرعة قمحا (والتي ستحصد في نهاية ١٩٧٣ وبداية ١٩٧٤) قد ازدادت بنسبة ٢٠٪ * وإذا ما سادت ظروف زراعية عادية ، فإنه يتوقع أن يبلغ محصول القمح نحو ١١ مليون طن تقريباً (وهو ما يزيد بنحو الثلثين عن محصول ١٩٧٢) * وزادت المساحة المنزرعة بالشوفان بنحو ٥٪ ، ومن المتوقع — إذا سمحت الظروف الزراعية — أن يزيد المحصول على ضعف إنتاج ١٩٧٢ * وبالرغم من أن التقارير تفيد بانخفاض المساحة المنزرعة بالشعير ، فإنه ينبغي — إذا ما سادت ظروف زراعية عادية — أن يزيد المحصول بنحو ٣٠٪ * وقد سبب الجفاف انخفاضاً كبيراً في محصولي حبوب الدخن والذرة * وارتفع محصول الأرز بنحو ٣٠٪ عن مستوى ١٩٧٢ ، ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة الرقعة المنزرعة منه *

وانخفض إنتاج الحبوب في نيوزيلندا في ١٩٧٣ (إذ انخفض محصول القمح بنسبة ٦٪ ، والشعير بنسبة ١٧٪ ، والشوفان بنسبة ١٣٪ ، والذرة بنسبة ١١٪) * ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى تقليل المساحات المنزرعة منها ، غير أن متوسط الغلة قد انخفض كذلك بصفة عامة نتيجة للجفاف * وتفيد التقارير الأولية — حدوث انخفاض جديد في المساحات المنزرعة بالحبوب خلال ١٩٧٤ *

واستمر إنتاج الأبقار في استراليا ونيوزيلندا في الارتفاع ، غير أنه من المحتمل أن يطرأ تغير قليل أو لا تغير على الإطلاق في المعروض من لحوم الضأن والحملان *

تشير التقديرات الأولية لعام ١٩٧٣ الى تحقيق زيادة في الانتاج الاقليمي تتراوح بين ١ و ٢٠% وقد تنخفض محاصيل القمح انخفاضاً هامشياً عن ١٩٧٢، بيد أنه من المتوقع أن يرتفع انتاج محاصيل الحبوب الأخرى، وفول الصويا، والانتاج الحيواني. وسوف يقل انتاج الأرجنتين من القمح نتيجة لسوء الأحوال الجوية خلال فترة البذر، بيد أنه من المحتمل أن يزداد انتاج معظم الحبوب الأخرى. وبالرغم من الخسائر التي سببها الفيضان في وسط وشمال شرق المكسيك، فإنه من المتوقع أن يرتفع انتاج محصولي القمح والذرة. وبالرغم من ارتفاع محصول القمح في البرازيل عما كان عليه عام ١٩٧٢، فإنه سيقبل عن مستوى ١٩٧١ بملينيون طن، وذلك بسبب تحويل مساحة كبيرة من أراضي القمح لزراعة فول الصويا. والواقع أن فول الصويا، بأسعاره الحالية، يوفر بصفة عامة أرباحاً أكبر وينطوي على مخاطر أقل. ويواصل انتاج فول الصويا ارتفاعه الملحوظ في كل من الأرجنتين وكولومبيا. وتفيد التقارير أن الانتاج الاقليمي من الذرة والأرز والحبوب الخشنة وفول الصويا، سوف يزيد على مستويات ١٩٧٢.

وازداد انتاج السكر في الاقليم عام ١٩٧٣. ففي حين ارتفع انتاج كوبا — الذي بلغ نحو ٥ر٤ مليون طن — عن مستوى ١٩٧٢، كان ثاني أقل مستوى للانتاج منذ عام ١٩٥٩. وأفادت التقارير عن تحقيق زيادة في انتاج السكر في الأرجنتين بنسبة تجاوزت ١٤%، وفي البرازيل بنسبة ٧%، وفي كولومبيا بنسبة ٤%.

ومن المتوقع أن يقل انتاج البرازيل من البن عن عام ١٩٧٢، بيد أن التوقعات تشير الى محاصيل أفضل في كولومبيا والسلفادور وجواتيمالا والمكسيك. ومن المتوقع أن يحقق محصول التبغ في اكوادور انتاجاً قياسياً، ومن المرجح أن محصول الاقليم من الكاكاو سينخفض، وقد تسجل البرازيل انخفاضاً يصل الى ١٠% أما الانتاج الاقليمي من القطن فيبشر بنتائج طيبة، نظراً لأن ارتفاع الأسعار قد شجع المنتجين. وتفيد التقارير بارتفاع محصول القطن في الأرجنتين بنحو ٤٠%، كما ستحقق باراجواي انتاجاً قياسياً منه، كما يتوقع تحقيق زيادات في انتاجه في كل من كولومبيا والمكسيك، ولو أنه من المحتمل أن ينخفض الانتاج في البرازيل.

ومن المتوقع أن يزداد انتاج الموالح عما كان عليه عام ١٩٧٢. وما من شك في أن انتاج الأشجار المتساقطة الأوراق من الفاكهة سيقبل، حيث طنت الأرجنتين، التي تعد من أكبر البلاد المنتجة، أضراراً من جراء الصقيع والبرد خلال العام.

ويبدو أن الانتاج الحيواني لم يسجل سوى ارتفاع طفيف، بيد أن النتائج النهائية قد تكون عند مستوى ١٩٧٢ أو دون ذلك المستوى. ومن المحتمل أن تطرأ زيادة طفيفة على الانتاج في البرازيل والمكسيك وباراجواي وأرجواي، وربما في الأرجنتين. وقد استمر الاتجاه الهبوطي في انتاج الصوف في أرجواي، إذ سجل انخفاضاً بلغت نسبته نحو ٢%، وقل بذلك عن متوسط انتاج ١٩٦٥-١٩٧٠ بنحو ٢٥%.

واستمرت بيرو تعاني من عجز شديد في أسماك الأنشوجة، ومن غير المحتمل لمحصول عام ١٩٧٣ أن يتجاوز ٣ مليون طن، وذلك بالمقارنة بالمحصول العادي الذي يصل الى نحو ١٠ مليون طن. وسوف يظل هذا العجز بالاضافة الى ارتفاع أسعار دقيق السمك وزيت السمك عاملاً هاماً يؤثر على أسعار فول الصويا ومنتجاته في السوق العالمي.

يعتمد تحسن الموقف الحرج للأغذية في الشرق الأقصى ، خلال ١٩٧٣ ، على أداء المحاصيل الرئيسية وخاصة الأرز الذي سيحصده في الجزء الأخير من العام ، وذلك بعد أن ظل الانتاج الزراعي لمدة عامين لا يحرز سوى تقدم ما يسيرا . ويظهر من المؤشرات الأولية أن إجمالي الانتاج الزراعي قد يرتفع بنسبة تتراوح بين ٢ و ٣ % . وكانت الظروف الجوية ملائمة للانتاج ، وأفادت التقارير أن الأمطار الموسمية في أقطار عديدة قد جاءت في موعدها وبصورة منتظمة ، بالرغم من أن الفيضانات قد سببت بعض الخسائر خلال شهر أغسطس في بنجلاديش والهند (وخصوصا في الشمال والشرق) ، وبصفة خاصة في باكستان حيث تأثرت مساحات كبيرة مزروعة بالأرز والقطن تأثرا كبيرا . وأفادت التقارير كذلك بنقص الأسمدة في بعض الأقطار ، ومنها الهند ، بينما استمرت الأعمال العسكرية تعرقل الانتاج في أقطار أخرى . وبالرغم من الزيادة المتوقعة في الانتاج الاقليمي ، فقد تعاني بعض الأقطار من نقص في الأغذية قبل حصادها للمحاصيل الرئيسية قبل نهاية العام ، وخصوصا بسبب التأزم الشديد لحالة العرض في السوق العالمي .

وكانت الأمطار الموسمية في الهند مرضية ، فقد سقطت أمطار وفيرة في الولايات التي كانت تعاني من الجفاف الشديد . ومع ذلك فقد انخفض الانتاج المستهدف لحبوب الغذاء لموسم ١٩٧٣-١٩٧٤ من ١١٥ مليون طن الى ١٠٧ مليون طن في يوليو ، ويعزى ذلك جزئيا الى عدم كفاية المعروض من بعض المدخلات الضرورية مثل بذور الأصناف وفيرة الغلة والأسمدة والمبيدات . ومن المقرر ، لزيادة المعروض من الأغذية لتوزيعها عن طريق محال معتدلة الأسعار ، استيراد ٦٥ مليون طن من الأغذية للسنة المالية المنتهية في مارس ١٩٧٤ ، غير أنه بسبب ارتفاع الأسعار العالمية ، أوقفت المشتريات مؤقتا بعد أن تم شراء نحو ٤ مليون طن منها . وقد قدم الاتحاد السوفييتي ، في سبتمبر ، قرضا قدره ٢ مليون طن من حبوب الغذاء .

وقد ساعدت الأمطار العادية والوفيرة على دفع الانتاج في معظم أقطار الاقليم الأخرى ، ومن المتوقع كذلك أن يزداد انتاج الأرز نتيجة لسياسات حفز الانتاج . ومن المتوقع أن يبلغ المحصول الرئيسي في تايلاند - التي تعد أكبر البلاد المصدرة للأرز - المقرر حصاده في نهاية ١٩٧٣ وبداية ١٩٧٤ نفس المستوى القياسي الذي شهدته عام ١٩٧١ . وقد شجع ارتفاع الأسعار المزارعين على زراعة محصولين كلما توفرت تسهيلات الري لذلك . وفي بورما ، رفع الثمن الرسمي للشراء بنسبة ١٩ % بهدف زيادة حصص التسليم . ومن المتوقع أن يزداد انتاج الأرز في الاقطار المستوردة ، ومن بينها أندونيسيا ، ويعزى ذلك جزئيا الى زيادة المساحة المنزرعة ، والتوسع في استخدام الأصناف وفيرة الغلة ، بالإضافة الى تحسن موقف المعروض من الأسمدة ، وقد تم رفع سعر تسليم الأرز بقدر كبير . ومن المنتظر أن ينتعش محصول الأرز الرئيسي في بنجلاديش عن المستوى المنخفض الذي شهدته عام ١٩٧٢ ، غير أن متطلبات الاستيراد ما زالت كبيرة . وزاد الانتاج كذلك في كل من ماليزيا ونيبال . ومن المحتمل أن يرتفع انتاج الأرز في الفلبين ، وذلك بفضل تحسن الطقس وعدم انتشار الأمراض على نطاق واسع ، وقد جاءت الأزمات الحالية نتيجة لسوء المحاصيل في موسمين متتاليين بسبب سوء الأحوال الجوية ، وفي سريلانكا ، أعلنت زيادة أسعار التسليم بهدف تشجيع الانتاج المحلي ، إلا أن استمرار الجفاف قد أثر على عمليات الزراعة .

الصين

بالرغم من الجفاف الذى ساد شمال الصين في بداية عام ١٩٧٣، من المتوقع أن تحقق الحبوب محصولا جيدا * وتشير التوقعات الى أن محاصيل هذا العام سوف تحقق المستوى القياسي الذى شهده عام ١٩٧١ ويقدر بـ ٢٥٠ مليون طن (بما في ذلك البقوليات والبطاطس محولة الى معادل الحبوب بنسبة ٤ : ١) * ومعنى هذا أن الانتاج سيزيد بنحو ١٠ مليون طن على محصول ١٩٧٢ الذى تأثر بالجفاف * وسوف يزيد انتاج القمح عدة ملايين من الأطنان وذلك لزيادة المساحة المنزرعة من القمح الشتوى في عدد من المناطق الهامة * وتفيد التقارير أن غلة الحبوب التي تم حصادها مبكرا قد وصلت الى المستوى الذى شهده عام ١٩٧٢، إلا أن المؤشر الرئيسي لاجمالي محصول الحبوب يكمن في المحاصيل التي بذرت في الربيع، والتي تفيد التقارير بأنها في حالة ممتازة *

اليابان

تفيد التقارير أن هناك انخفاضا جديدا في اجمالي انتاج اليابان من الحبوب في ١٩٧٣ * اذ يقدر أن محصول الأرز قد سجل ارتفاعا طفيفا عن مستوى ١٩٧٢، بالرغم من استمرار برنامج تحويل الأرض المنزرعة بالأرز * وقد قوبل الانخفاض الحاد في المساحة المنزرعة بالقمح، بزيادة الغلات، ويقدر أن الانتاج لم يتجاوز ٢٠٠ ألف طن - أى بانخفاض قدره ٣٠ % عن مستوى ١٩٧٢ * كما خفضت المساحات المنزرعة بحبوب الأعلاف تخفيضا كبيرا مرة أخرى، ويقدر أن محصولي الشعير والشوفان قد انخفضا بنحو ٣٠ % و ٢٠ % على التوالي * وتفيد التقارير أن اجمالي انتاج اللحوم خلال النصف الأول من العام قد تجاوز مستوى ١٩٧٢ بنحو ٤ %، وذلك بسبب زيادة انتاج لحوم الخنازير (بنسبة ٤ %) ولحوم الدواجن (بنسبة ١٣ %) مما عوض الانخفاض في انتاج لحوم الأبقار (بنسبة ١٦ %) بل وتجاوزه * غير أن معدل الزيادة خلال النصف الأخير من العام قد يكون منخفضا عن ذلك المستوى الى حد ما، بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف ومدى توافرها * ومن المتوقع أن يحقق الانتاج الاجمالي للألبان نفس المستوى تقريبا الذى شهده عام ١٩٧٢ *

الشرق الأدنى

تشير الأرقام الأولية الى انخفاض محتمل في الانتاج خلال ١٩٧٣ تتراوح نسبته بين ٢ و ٣ %، وذلك بعد المحاصيل القياسية من الحبوب التي شهدتها عام ١٩٧٢ * فقد أثرت فترات الجفاف على انتاج المحاصيل والانتاج الحيواني في عدة أقطار * وكانت أكثر الأقطار تأثرا بذلك العراق والأردن وليبيا وسوريا، وكذلك أجزاء من السودان وتركيا * أما المحاصيل المروية فحققت انتاجا جيدا * ومن المتوقع أن ينخفض انتاج القمح، الذى لا يخضع معظمه للرى، بأكثر من ٦٠ % في العراق، و ٥٥ % في الأردن، و بنحو ٦٥ % في سوريا، و ١٥ % تقريبا في تركيا * وقد أثر الجفاف على محاصيل حقلية عديدة، وخاصة الشعير، وبعض الحبوب الخشنة التي تزرع في أراض غير مروية * غير أنه من المتوقع أن يحقق محصول القمح في أفغانستان نتائج طيبة، وأن يتجاوز محصول ايران مستوى ١٩٧٢ * ومن المتوقع أن يظل محصول القمح في كل من مصر وليبيا عند مستوى العام السابق أو أن يتجاوز ذلك المستوى بقليل، كما أنه من المتوقع ألا يحدث تغير بالنسبة للمحاصيل المروية * وفي بعض الأقطار مثل أفغانستان، وقبرص، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية اليمن الديمقراطية، والجمهورية العربية اليمنية، تخللت ظروف الجفاف التي استمرت عدة أعوام، بعض الفترات الممطرة، بيد أن ذلك لم يخفف عن تلك الأقطار سوى تخفيفا جزئيا * ففي قبرص مثالا انخفضت الأمطار عن نصف معدلها الطبيعي، مما سيجرب عليه مضاعفة الواردات من حبوب الغذاء هذا العام * وتفيد التقارير الواردة من جنوب تركيا بانخفاض شديد في غلة القمح، والحبوب

الأخضر ، والقطن ، والفواكه * وقد تحسنت توقعات المحاصيل في السودان نتيجة لسقوط كميات وفيرة من الأمطار للظروف الزراعية المواتية التي سادت في شهر يوليو *

ومن المرجح أن ينخفض الانتاج الحيواني نتيجة للظروف السيئة في المراعي ، بالرغم من الاهتمام المتزايد الذي توليه معظم أقطار الشرق الأدنى لتحسين الانتاج الحيواني * غير أنه من المحتمل أن تظهر نتائج تلك الجهود ، وخاصة في العراق بالنسبة لانتاج الدواجن والبيض ، وكذلك بالنسبة للخراف والأبقار * ولا يتوقع أن تحقق تركيا زيادة في الانتاج الحيواني نظرا لأن انخفاض الانتاج في المناطق التي تأثرت بالجفاف قد استوعب تقريبا الزيادات التي حققتها المناطق ذات الظروف المواتية *

أفريقيا

أما بالنسبة لأفريقيا ، فإن توقعات الانتاج الزراعي لعام ١٩٧٣ غير مشجعة * فبعد مضي عام لم تطرأ خلاله سوى زيادة ضئيلة في الانتاج ، من المحتمل أن تنشأ ظروف صعبة في المعروض من الأغذية في أقطار عديدة * وبالرغم من ندرة المعلومات المتوافرة عن عام ١٩٧٣ ، فإن الدلائل الأولية تشير إلى أن الانتاج الاقليمي قد يسجل ارتفاعا قليلا ، أو قد لا يرتفع على الإطلاق * ففي أقطار منطقة الساحل ، مازال الانتاج يعاني من آثار الجفاف الشديد الذي شهده عام ١٩٧٢ * وما زال انتاج المحاصيل متخلفا ، بينما تكبدت الموارد الحيوانية ، التي تشكل مصدرا هاما للرزق ، خسائر فادحة * وفي تشاد ، أثرت قلة الأمطار وسوء توزيعها في المناطق الوسطى والشمالية مرة أخرى تأثيرا سيئا على الانتاج ، وأضررت بظروف الري ، بيد أن الموقف تحسن في مالي بعد فترة جفاف طويلة لم تشهد فيها سوى فترات متقطعة من الأمطار * وفي موريتانيا ، تأخرت الأمطار أو انعدمت تماما في معظم أنحاء البلاد ، مما أخر بذر المحاصيل الرئيسية من حبوب الغذاء * وفي النيجر ، استمرت بعض المناطق تعاني من تأخر سقوط الأمطار * وبينما كانت التوقعات مشجعة بالنسبة لانتاج المحاصيل الغذائية في جنوب السنغال ، فقد ظل الموقف متقلبا في الشمال * أما في فولتا العليا فقد كان الموقف مرضيا بوضوح ، فقد تجاوز سقوط الأمطار المعدل الطبيعي وجاء توزيعه منتظما مما أتاح نموا طبيعيا للمحاصيل *

وفي المناطق الأخرى من أفريقيا ، أثار الجفاف تأثيرا سيئا على توقعات الانتاج لعام ١٩٧٣ * فإلى جانب الأقطار التي تأثرت بصفة خاصة من الجفاف في منطقة الساحل ، طمس عدد من أقطار غرب أفريقيا كذلك من قلة سقوط الأمطار عن المعدل الطبيعي * ومن بين هذه الأقطار الكاميرون ، وجامبيا ، وأجزاء من ساحل العاج ، وشمال نيجيريا ، وتوجو * أما بالنسبة للولايات الشمالية في نيجيريا ، والتي تأثرت وفقا للتقارير بأقصى جفاف عرفته لعدة سنوات ، فقد اعتبرتها الحكومة مناطق منكوبة ، وبدأ تنفيذ برنامج واسع النطاق لانتاج المحاصيل الغذائية في تلك الولايات ، بيد أن الأمطار التي سقطت بعد ذلك في بعض المناطق أدت إلى تحسين توقعات الانتاج نسبيا * أما في داهومي وغانا ، فقد تبذرت المخاوف السابقة من انتاج محاصيل سيئة بعد استئناف سقوط الأمطار وبعد أن تحسنت الظروف الزراعية بصفة عامة * أما أقطار شرق أفريقيا التي تبدت التوقعات فيها أقل إشراقا من العام الماضي ، فتشمل اثيوبيا (وخصوصا في الشمال) ، وكينيا ، ورواندا ، وتنزانيا ، وأوغندا * وفي مدغشقر ، تحسنت حالة المحاصيل وأصبحت مرضية بصفة عامة ، حتى في المنطقة الجنوبية التي كانت مهددة من قبل بالجفاف وسوء المحاصيل * ومن المتوقع أن ينخفض الانتاج في شمال غرب أفريقيا عن مستويات العام الماضي التي شهدت محاصيل كبيرة للحبوب * أما في الجزء الجنوبي من أفريقيا ، فقد أثار الجفاف بشدة على بتسوانا ، حيث أفادت التقارير بأن المحاصيل الغذائية وظروف الري كانت سيئة للغاية *

التجارة الدولية في المنتجات الزراعية

زادت قيمة التجارة الدولية في المنتجات الزراعية والسلمكية والحرجية، خلال عام ١٩٧٢، بنسبة ١٤ ٪، مقابل زيادة قدرها ٥ ٪ عام ١٩٧١ (٣) . وتعزى معظم هذه الزيادة الى زيادة قيمة الصادرات الزراعية ، بالرغم من أن حصيلة الصادرات من منتجات كل من مصائد الأسماك والغابات ازدادت زيادة سريعة (اذ بلغت الزيادة في كلا القطاعين ١٣ ٪) . وقد زادت قيمة صادرات العالم من السلع الزراعية الرئيسية (٤) بنحو ١٥ ٪ وهو ما يعادل ضعف معدل ١٩٧١، وثلاثة أضعاف معدل الزيادة خلال الستينات . ولم يصل معدل الزيادة السنوية الى هذا الحد الكبير منذ الانتعاش الضخم للتجارة في ١٩٥١ ، خلال الحرب الكورية .

وقد نجم جانب كبير من الزيادة التي طرأت على تجارة المنتجات الزراعية عن ارتفاع الاسعار ، فسجلت سلع كثيرة أقصى ارتفاع في أسعارها خلال السنوات الأخيرة ، مما عكس النقص في المعروض ، واستنفاد المخزونات ويبدو أن الزيادة الكبيرة والمتقلبة في صادرات العالم الزراعية خلال السنوات الأربع الماضية ، الى جانب السياسات المقصودة التي تتبعها الحكومات بغرض تعديل العرض والطلب في أسواق السلع الرئيسية ، قد أدت تدريجيا الى تحول هذه الأسواق أمام ١٩٧٢ من حالة مزمنة من فائض العرض وتكدس المخزونات وانخفاض الأسعار ، الى حالة من نقص العرض وانكماش المخزونات ومستويات قياسية للأسعار واصلت صعودها خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٧٣ . كما ارتفعت أسعار السلع الغذائية ارتفاعا سريعا ، ولو أن المواد الخام الزراعية سجلت زيادات أكبر في الأسعار . كذلك أسهمت الزيادات في حجم صادرات معظم السلع في زيادة حصيلة الصادرات .

غير أن المعدل المرتفع للتضخم في ١٩٧٢ ، وخاصة في الدول المتقدمة ، قد ألغى القيمة الحقيقية لحصيلة الصادرات الزراعية . كما يبدو أن رفع قيمة العملات بالنسبة للدول الأمريكية ، كان له أثر سيء على معدل التبادل التجاري وعلى قدرة كثير من الأقطار النامية على الاستيراد . وبالرغم من صعوبة قياس أثر تعديل أسعار العملات ، إلا أنه يعتمد على تفاعل التغيرات في سعر الصرف ، ثم ما يصاحب ذلك من تغيرات في أسعار الصادرات والواردات ومقدرة بالعملات المحلية، كما يعتمد كذلك على طبيعة النمط التجاري لكل قطر على حدة والتغيرات التي تطرأ عليه .

ولا يتضح الآن ما لتقلبات أسعار الصرف من أثر محدد ، حتى بالنسبة لحركة الأسعار في المدى القصير . ومبـع هذا ، فيبدو من المؤكد أن التعديل المتأخر والأكثر دواما للأسعار والذي يعزى مباشرة الى اتفاقية سميتونيـان لا عادة تقييم العملات ، والى تعويم الاسترليني ، وتخفيض قيمة الدولار الأمريكي في فبراير ، وما صاحب ذلك من إجراءات في مارس ١٩٧٣ ، لا يمثل العامل الرئيسي في الارتفاع العام لمستوى الأسعار الذي حدث في ١٩٧٢ وأوائل ١٩٧٣ .

(٣) بالأسعار الحالية ، على أساس التقديرات المبدئية .

(٤) باستثناء معظم السلع المصنعة والصوف والجلود التي لم تتوافر عنها بيانات حتى أول يونيو ١٩٧٣ .

وقد استمر العمل بالترتيبات الدولية الرسمية منها وغير الرسمية ، والرامية الى تثبيت أسعار سلع التصدير وكمياتها ، وقد حققت هذه الترتيبات درجات متفاوتة من النجاح خلال ١٩٧٢^(٥) . وفي أكتوبر ١٩٧٢ أقر مؤتمر الكاكاو التابع للأمم المتحدة ، اتفاقية تسرى فعاليتها لمدة ثلاث سنوات ، الهدف الأول منها هو منع التقلبات الكبيرة للأسعار التي تؤثر تأثيرا سيئا على المنتج والمستهلك على السواء . وكذلك لتحسين التسويق المنظم للكاكاو . ومع ذلك ، فقد أدى التباين الكبير بين وجهات نظر أعضاء المجلس الدولي للبن الى التخلي عن حصص التصدير بالنسبة الى ١٩٧٢/١٩٧٣ ، وهي السنة الأخيرة التي تسرى فيها الاتفاقية الحالية . وفي بداية ١٩٧٣ ، تقرر مد سريان العمل بها حتى سبتمبر ١٩٧٥ ولكن بعد أن عدلت تعديلا جذريا ، وذلك حتى تكون أساسا لأعادة التفاوض بشأنها . ولتثبيت حصيلة البلاد الأعضاء المنتسبة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، قدمت هذه المجموعة اقتراحات جديدة في أوائل ١٩٧٣ تكفل تقديم ضمان ائتماني يعادل الفرق بين القيمة الفعلية للمصادرات من بعض سلع تلك البلاد الى المجموعة وبين الأسعار التي تم الاتفاق عليها من قبل .

حصيلة الصادرات

تعكس الزيادة الكبيرة في قيمة التجارة الدولية من السلع الزراعية ارتفاعا كبيرا في حصيلة صادرات الأقطار المتقدمة والنامية على السواء ، إذ بلغت نحو ١٩٪ و ١٢٪ على التوالي . ومع ذلك ، فقد انخفضت صادرات البلاد ذات التخطيط المركزي بنسبة ٣٪ ، ويعزى هذا أساسا الى انخفاض الانتاج في الاتحاد السوفييتي ، مما أدى كذلك الى زيادة في حجم واردات السلع الزراعية المختارة ، وخاصة القمح والحبوب الخشنة .

ونتيجة للتضخم السريع ، فإن الزيادة في القيمة الحقيقية للمصادرات الزراعية عام ١٩٧٢ لم تتجاوز نصف هذه الزيادة بالأسعار الجارية . وقد ارتفعت قيمة الوحدة من الصادرات الدولية من جميع السلع ، بما في ذلك السلع الصناعية ، بنحو ٨٪ بالمقارنة بمعدل زيادة سنوي لم يتجاوز ٢٪ تقريبا من ١٩٦٣ الى ١٩٧١ . وعلى ذلك فإن القوة الشرائية الإضافية للعالم ككل من الصادرات الزراعية لم تزد الا بنحو ٧٪ فقط .

وبعكس جزء من الزيادة التي بلغت ٨٪ في معدل قيمة الوحدة من صادرات العالم رفع قيمة بعض العملات في العالم بالنسبة للدولار الأمريكي . وربما لم تتجاوز الزيادة الناشئة من رفع قيم العملات بصفة عامة ٢٪ بالنسبة لتجارة السلع الزراعية ، نظرا لأن جانبها من الصادرات الزراعية يأتي من أقطار لم ترتفع قيمة عملاتها كثيرا بالنسبة للدولار الأمريكي . أما بالنسبة لكثير من الأقطار الأخرى ، فيبدو أن رفع قيم عملاتها قد أثر تأثيرا سيئا على معدل التبادل التجاري لديها وعلى قدرتها على الاستيراد ، ولو أنه لم تتضح بعد الآثار الكاملة للتغيرات التي حدثت في ١٩٧٢ وبداية ١٩٧٣ . ومع هذا ، فإن معدل قيمة الوحدة من الصادرات بالنسبة لجميع الأقطار النامية عام ١٩٧٢ ، لم يزد الا بنسبة ٣.٥٪ فقط ، بينما جاء الجانب الأكبر من الزيادة التي بلغت ١١٪ في قيمة صادراتها الزراعية من ارتفاع الأسعار . وقد ارتفعت الأرقام الدليلية التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لأسعار السوق بالنسبة لسلع التصدير الرئيسية للأقطار النامية بنسبة ٩٪ في ١٩٧٢ .

(٥) وردت الاجراءات الدولية المتعلقة بأسواق السلع بالتفصيل في : FAO commodity review and outlook 1972-1973: Rome, 1973.

وكان القدر الأكبر من الزيادة في حصيلة الصادرات من نصيب البلاد المتقدمة، كما حدث ذلك في سنوات أخرى من الانتعاش التجارى، مما رفع نصيبها من التجارة الدولية في السلع الزراعية من ٥٩% في ١٩٧١ الى ٦١% في ١٩٧٢. وبالرغم من التقدم الملحوظ الذى حققته الأقطار النامية في ١٩٧٢ بالمقارنة بالسنة السابقة التي لم تحقق فيها أية زيادة تقريبا، فإن نصيبها من التجارة الدولية في السلع الزراعية انخفض مرة أخرى، ولو أنه انخفاض طفيف، الى أقل من ٣٢%، مؤكدا بذلك الاتجاه الطويل الأجل الذى يبعث على القلق. وخلال السنوات العشر الماضية بلغ معدل زيادة الصادرات الزراعية من البلاد المتقدمة ضعف المعدل الذى حققته الأقطار النامية التي يتزايد بالطبع اعتمادها اقتصاديا على تلك الصادرات (الجدول ٤١). ومن بين الأقاليم النامية، سجل اقليم الشرق الأقصى أبطأ نمو، حيث لم تزد حصيلة صادراته في ١٩٧٢ الا بقدر ضئيل، نتيجة لانخفاض أسعار عدد من السلع (مثل الجوت، والشاي، والفلفل، وزيت جوز الهند، وزيت النخيل) التي يقوم هذا الاقليم بتصدير كميات كبيرة منها.

الجدول ٤١ : الصادرات الزراعية من مختلف الأقاليم بين ١٩٥٩-١٩٦١ و ١٩٦٧-١٩٦٩

ولو كانت الأقطار النامية قد احتفظت حتى ١٩٦٧-١٩٦٩، بنصيبها من صادرات العالم الزراعية الذى كانت تحققه في بدايات الستينات، لكان من المقدّر أن يصل ربحها، بالإضافة الى حصيلتها الحالية التي تبلغ ٢٢٠٠ مليون دولار أمريكي سنويا، الى ١٤٠٠ مليون دولار سنويا كنتيجة لزيادة صادراتها الى البلاد المتقدمة والبلاد ذات التخطيط المركزى. وكان معظم هذا النمو المفترض سينجم عن زيادة صادرات المنتجات الزراعية المصنعة. ويشير تحليل نمط التجارة بين مختلف الاقاليم الى أن أكبر انتعاش في التجارة في السلع الزراعية خلال الستينات هو الذى تحقق فيما بين البلاد المتقدمة فبلغ ٤٥% من اجمالي التجارة العالمية (٦). وقد ارتفعت هذه التجارة بنحو ٥٠% سنويا مقابل معدل زيادة في اجمالي التجارة العالمية لا يكاد يتجاوز ٤%. وقد بلغت صادرات البلاد النامية الى البلاد المتقدمة نحو ٢٠% من التجارة العالمية، ولو أنها لم تزد الا بنحو ٢% سنويا. أما صادراتها الى البلاد

النمو في قيمة الصادرات في الفترة المذكورة	نصيب الاقليم من الصادرات الزراعية	
	٦١-٥٩	٦٩-٦٧
% سنويا	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠
الاقاليم النامية :	٣٧	٣٢
أفريقيا (١)	٩	٨
أمريكا اللاتينية	١٣	١٢
الشرق الأدنى (٢)	١	١
الشرق الأقصى	١٤	١١
الاقاليم المتقدمة :	٥٢	٥٧
أمريكا الشمالية	١٩	١٩
أوروبا الغربية	٢٤	٣٠
اوسيانيا	٧	٦
أقطار متقدمة أخرى (٣)	٢	٢
أقاليم التخطيط المركزى :	١١	١١
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي	٨	٩
بلاد التخطيط المركزى في آسيا	٣	٢
العالم	١٠٠	١٠٠

المصدر : Based on United Nations Handbook of international trade and development statistics, New York 1972.

(١) تشمل مصر وليبيا والسودان (٢) تشمل إسرائيل (٣) اليابان وجنوب أفريقيا.

(٦) أنظر : FAO commodity review and outlook 1972-1973 , chapter I Rome, 1973

النامية الأخرى (٣٨٪)، وإلى البلاد ذات التخطيط المركزي (٤٣٪) فقد نمت نموًا سريعًا، غير أن هاتين الزيادةتين لا تعثلان إلا نحو ٢٠٪ و ١٠٪ على التوالي من صادرات البلاد النامية * وإذا كان لا بد أن تنمو البلاد النامية بمعدلات تتفق مع أهداف عقد التنمية الثاني للأمم المتحدة، فإنه يتعين على البلاد المتقدمة والبلاد ذات التخطيط المركزي أن تجرى تعديلات زراعية تستهدف تحسين فرص السوق ومساعدة البلاد النامية في زيادة نصيبها في سوق المنتجات المتنافسة (وهي المنتجات التي تزرع في البلاد المتقدمة والنامية على السواء) وهي التي تشكل ٨٠٪ من التجارة العالمية في السلع الزراعية (٧) * ومن المتوقع أن تتيح المفاوضات المقرر عقدها في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في سبتمبر ١٩٧٣ الفرصة لأجراء تعديلات زراعية دولية بهدف تحقيق تناسق أكبر مما هو قائم حاليًا بين الأنماط الدولية للتجارة والانتاج *

وكانت أكثر السلع اسهامًا في الزيادة التي بلغت ٥٧٠٠ مليون دولار في حصيلة الصادرات الزراعية في العالم عام ١٩٧٢ صادرة أساسًا من البلاد المتقدمة، حيث زادت قيمة صادراتها الزراعية بحوالي ٤٦٠٠ مليون دولار * وقد ساهم قطاع الحبوب والأغلاف والثروة الحيوانية بنسبة ٧٠٪ من هذه الزيادة، وكانت الحبوب وحدها تمثل نحو ٤٠٪ *

كما زادت قيمة صادرات القمح من البلاد المتقدمة بنسبة ٢٥٪، وقد نجم ذلك أساسًا من الصفقات الضخمة التي عقدها الاتحاد السوفييتي لشراء القمح والتي بدأت في النصف الثاني من ١٩٧٢ * كما زادت قيمة صادرات الحبوب الخشنة بنسبة ٣٨٪ وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع الأسعار من ناحية وإلى زيادة حجم التجارة فيها من ناحية أخرى * وزادت حصيلة الصادرات من الكسب والمسايق بنسبة ٣٠٪، بينما زادت قيمة الصادرات من اللحوم بأكثر من ٢٠٪، وبذلك ساهمت في زيادة القيمة الكلية للصادرات بنسبة ٢٠٪، وتعزى هذه الزيادة أساسًا إلى ارتفاع الأسعار * ومن السلع الأخرى التي ساهمت في تلك الزيادة، منتجات الألبان (خاصة الجبن)، والسكر، والنبيد، والتبغ *

وجاء أكثر من ٨٠٪ من زيادة قيمة الصادرات الزراعية للبلاد النامية والتي بلغت ١٧٠٠ مليون دولار من اللحوم (وكلها تقريبًا من لحوم الأبقار والعجول)، ومن السكر والمشروبات الاستوائية (وخاصة البن، وكذلك الكاكاو والشاي)، ومن التبغ * ولم تساهم المواد الخام الزراعية، التي تمثل أكثر من ٢٠٪ من قيمة الصادرات الزراعية للبلاد النامية، إلا بنصيب ضئيل في تلك الزيادة عام ١٩٧٢ * أما الاتجاه الصعودي البارز للأسعار في ١٩٧٢، فقد أخذ يظهر في معظم الحالات في الربع الأخير من ذلك العام، وفي الشهور الأولى من ١٩٧٣، وبالتالي فإن تأثيره على حصيلة الصادرات سيلاحظ بشكل أكبر في ١٩٧٣ * وقد اقترن ارتفاع معدل الأسعار في ١٩٧٢ بزيادة في حجم الصادرات من القطن، والألياف الصلبة، والجوت، وغيرها من الألياف المشابهة * ومع ذلك، فإن حصيلة صادرات المطاط انخفضت للسنة الثالثة على التوالي نتيجة لانخفاض الأسعار التي سادت في معظم شهور السنة *

الأسعار الدولية

سجلت سلع زراعية كثيرة زيادات سريعة في الأسعار خلال عام ١٩٧٢، كما أن الزيادة في أسعار التصدير كانت من أكبر الزيادات التي شهدت الأسعار في السنوات الأخيرة * وقد ارتفعت الأرقام الدليلية للأمم المتحدة لأسعار صادرات السلع الزراعية بنسبة ١٢٥٪ في ١٩٧٢ - وكانت هذه أعلى زيادة سنوية خلال عشر سنوات - مقابل زيادة قدرها ٥٪

(٧) أنظر FAO, Agricultural adjustment in developed countries, Rome, 1972.

في ١٩٧١ • فقد سجلت أسعار الأغذية زيادة تبلغ ١٢ % ، بينما ارتفعت أسعار السلع الزراعية غير الغذائية بنسبة ١٤ % • وكان السبب الرئيسي في ارتفاع أسعار بعض السلع ، مثل حبوب الغذاء ، واللحم ، والسكر ، هو عدم القدرة على زيادة العرض منها في المدى القصير ، لمواجهة زيادة الطلب على الاستيراد من أجل الاستهلاك وبناء المخزون • وقد أدت مجموعة الأحداث غير العادية التي تضافرت في وقت واحد ، والتي سببت انخفاضاً في إنتاج القمح والذرة ، إلى ارتفاع حاد في الأسعار • وارتفعت أسعار تصدير القمح في الولايات المتحدة إلى الذروة فوصل سعر الطن في يناير ١٩٧٣ إلى ١١٠ دولار ، مقابل ٦٠ دولار في يولية ١٩٧٢ ، في حين ارتفعت الأرقام الدلالية للمنظمة لاسعار تصدير الأرز بنسبة ٣٣ % خلال ١٩٧٢ • وارتفعت أسعار الحبوب الخشنة ، عند نهاية عام ١٩٧٢ ، ارتفاعاً شديداً • ولا تعزى هذه الزيادة إلى الهبوط المعتدل في الإنتاج العالمي ولا استمرار زيادة الاستهلاك فحسب ، بل تعزى كذلك إلى العجز في إنتاج بعض الأغذية الأخرى (وخاصة الأرز) ومحاصيل الأعلاف • وقد أدى استمرار ردة الطلب على اللحوم ، إلى جانب انخفاض إنتاج اللحوم الحمراء في معظم المناطق المستوردة ، إلى ارتفاع حاد في أسعار جميع أنواع اللحوم ، وخاصة في النصف الثاني من عام ١٩٧٢ • كما أدى العجز المتزايد في المعروض من السكر ، بالإضافة إلى الشكوك التي أحاطت بالكميات المتوافرة وللأزمة لقطاع السوق الحر ، إلى ارتفاع أسعاره بنسبة ٦٠ % عام ١٩٧٢ •

وارتفعت أسعار الكاكاو تدريجياً خلال ١٩٧٢ بسبب زيادة الاستهلاك في البلاد المستوردة ونقص فائض المعروض منه ، واستمرت تلك الأسعار في الارتفاع في ١٩٧٣ نتيجة لتوقع عجز في العرض على أثر انخفاض الإنتاج في ١٩٧٣/١٩٧٢ • كذلك ارتفعت أسعار البن ارتفاعاً حاداً ، بينما استمرت أسعار الشاي في الانخفاض عاكسة بذلك إنتاجاً قياسياً ونمواً بطيئاً في الطلب •

وقد ظلت الأسعار عند المستوى المنخفض الذي ساد في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥ بالنسبة لسلع ثلاث هي : الشاي والموز والمواالح •

وارتفعت أسعار جميع المواد الخام الزراعية الرئيسية تقريباً ارتفاعاً شديداً في جزء من عام ١٩٧٢ أو خلال العام كله ، وذلك على أثر انتعاش النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية • وبالرغم من أن الموقف المتأزم للعرض قد أدى إلى بعض المكاسب القصيرة الأجل في حصيلة صادرات كثير من الأقطار النامية ، فقد ينعكس الموقف في المدى البعيد بسبب طول الفترات التي ترتفع فيها الأسعار كنتيجة لمنافسة البدائل الاصطناعية • فقد أدى ارتفاع أسعار بعض المنتجات الطبيعية (القطن والصوف والجوت والسيال) ، إلى جعلها مباشرة في وضع غير تنافسي مع تلك البدائل ، بينما قلل — في المدى البعيد — من المزايا التنافسية لبعض السلع الأخرى مثل (المطاط ، وجلود الحيوانات الصغيرة والكبيرة) • وبرغم عظم التباين بين العوامل المسؤولة عن الحد من العرض ، ومن بينها التحول إلى إنتاج محاصيل الغذاء والأعلاف الوفيرة الربح ، فليس هناك من شك في أن اخفاق الأقطار النامية في زيادة الإنتاج بشكل وفيير هو السبب الرئيسي في خلق الأسعار غير التنافسية وإلى زيادة نصيب المنتجات الاصطناعية في جميع الأسواق •

وليس هناك دليل يحملنا على أن نعزى ارتفاع أسعار السلع الزراعية على نطاق واسع خلال ١٩٧٢ إلى المضاربات التي اقترنت بتعديل سعر العملات في ديسمبر ١٩٧١ ، وذلك على الرغم من أن الموقف النقدي المضطرب الذي ساد فيما بعد قد لعب دوراً في زيادة أسعار بعض السلع خلال ١٩٧٣ • ومع هذا فإن تحليل حركة أسعار السلع الصالحة

للتخزين ، وما يتوافر من بيانات عن حركة المخزونات الشهرية في مختلف البلاد ، يشير الى أن عدم استقرار العملات لم يكن له أثر منتظم على الأسعار . وفي نفس الوقت ، نجد أن المعدلات السريعة للتضخم العام كانت انعكاسا لارتفاع أسعار السلع في العالم أكثر مما كانت سببا له . وحتى بالنسبة للحوم ، حيث أدى اشتداد الطلب الناتج عن التضخم والذي اقترن بارتفاع في الدخول النقدية وزيادة المرونة الداخلية للطلب ، الى المساهمة في ارتفاع الأسعار ، فإن هذا الارتفاع جاء أساسا كنتيجة لمرحلة سائدة من هبوط دورة الانتاج .

الواردات الزراعية

عكست الزيادة في معدل نمو الواردات الزراعية عام ١٩٧٢ عجزا في انتاج بعض السلع الغذائية الهامة في كبرى الأقطار المستهلكة ، كما عكست انتعاشا اقتصاديا في كثير من الأقطار الصناعية . فقد أدت الصفقات الضخمة التي عقدها الاتحاد السوفييتي في الأسواق العالمية لشراء الحبوب وفول الصويا والسكر ، والتي أبرمتها كل من الصين واليابان لشراء المواد الزراعية الأولية نحو نهاية ١٩٧٢ ، الى رفع الطلب على استيراد تلك السلع الى مستويات مرتفعة وغير عادية . كما أدى تزايد النشاط الصناعي ، الذي كان من نتائجه ارتفاع مستويات الاستخدام وزيادة الطلب على الاستهلاك والتضخم المضطرب ، الى تنشيط الطلب على استيراد المواد الأولية وكذلك الأغذية مثل اللحوم والأسماك .

وسجلت زيادة الطلب على الاستيراد في ١٩٧٢ نفس النسبة تقريبا في كل من الأغذية والأغلاف والمواد الأولية . ويعزى ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية والعلفية الى ارتفاع قيمة الواردات - التي ارتفعت بمعدلات تفوق كثيرا التغيرات التي طرأت على حجمها . كما أدى الارتفاع الذي سجلته أسعار المواد الأولية الزراعية في النصف الأخير من ١٩٧٢ الى زيادة الانفاق على الاستيراد زيادة كبيرة ، غير أن الآثار الكاملة لتلك الزيادات في الأسعار ظهرت بوجه خاص عام ١٩٧٣ . وقد حدث الجزء الأعظم من الزيادة في حجم الواردات العالمية في الأقطار ذات الدخل المرتفع (أنظر الجدول ١ - ٥) . إذ ارتفعت الواردات الزراعية للبلاد المتقدمة والبلاد ذات التخطيط المركزي بنحو ٧٪ و ١١٪ على التوالي . وعلى النقيض من ذلك ، لم ترتفع واردات الأقطار النامية سوى بنسبة تقل عن ١٪ . ونتيجة لتأزم ظروف العرض ، ازداد الانفاق على الواردات بنحو ١٦٪ في البلاد المتقدمة . كما ارتفعت قيمة الوحدة من كل من الأغذية المستوردة والمواد الأولية المستوردة (باستثناء منتجات الأسماك والغابات) بنحو ٩٪ عن ١٩٧١ . وسجلت أسعار اللحوم المستوردة وحدها ارتفاعا قدره ١٥٪ . ويعزى ارتفاع قيمة الواردات في الأقطار ذات التخطيط المركزي ، والذي تجاوز ١٠٪ ، الى زيادة كبيرة في حجمها ، مما يعكس أساسا الصفقات الضخمة التي عقدها الاتحاد السوفييتي لشراء القمح والحبوب الخشنة بالأسعار المنخفضة التي كانت سائدة قبل ذلك . ومن ناحية أخرى ، فإن الزيادة الضئيلة التي سجلتها الواردات الزراعية للأقطار النامية نجعت أساسا عن ارتفاع الأسعار . فارتفعت واردات الأغذية بنسبة ١٪ فقط من حيث الحجم ، ولو أن قيمتها ارتفعت بما يربو على ٤٪ .

وفي أوروبا الغربية ، ارتفع حجم الواردات الزراعية بنسبة ٦٪ ، بيد أن ارتفاع قيمتها تجاوز ١٧٪ . وقد عكست تلك الزيادة في الحجم أساسا زيادة واردات الأغذية ، ولو أن الأغلاف والمواد الأولية أسهمت كذلك في تلك الزيادة . وانخفضت الواردات من الحبوب بنسبة ٢٪ نتيجة لخفض واردات الحبوب الخشنة بنسبة ٤٪ ، وخصوصا الشعير ، دون أن تقابلها سوى زيادة طفيفة سجلتها واردات القمح . وارتفعت واردات اللحوم ومنتجاتها ارتفاعا حادا بلغ ١٤٪ ، بينما ارتفع الانفاق عليها بنسبة ٣٥٪ نتيجة لارتفاع الأسعار في السوق العالمية . فقد ارتفعت الواردات من اللحم

الجدول ١-٥ : الأرقام الدليلية لحجم الواردات الزراعية لكل اقليم

التغير من ١٩٧١ الى ١٩٧٢	١٩٧٢ (١)	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	
في المائة	متوسط ١٩٦٥-١٩٦١ = ١٠٠ * * * * *					
٦+	١٣٢	١٢٤	١٢١	١١٦	١١١	أوروبا الغربية
٦+	١٢٤	١١٧	١١٥	١١١	١١٧	أمريكا الشمالية
٤+	١١٨	١١٤	١١١	١٠٧	١٠١	أوسيانيا
٧+	١٣٥	١٢٧	١٢٤	١١٩	١١٥	كل الأقاليم المتقدمة (٢)
١١+	١٥١	١٣٦	١٢٧	١٢٣	١٢٢	أمريكا اللاتينية
٣+	١٢٨	١٢٥	١٢٦	١٢٢	١٢٥	الشرق الأقصى (٣)
١٥—	١٣٨	١٦٢	١٣٤	١١٤	١١٩	الشرق الأدنى (٤)
١+	١٣٤	١٣٣	١٢٥	١٠٩	١١٣	أفريقيا (٥)
١+	١٣٦	١٣٥	١٢٧	١١٩	١٢١	كل الأقاليم النامية
١١+	١٤٣	١٢٩	١٢٦	١٠٤	١٠٣	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي
١٠+	١٤٧	١٣٣	١٣٩	١١٠	١١٥	الصين والأقطار الآسيوية الأخرى ذات التخطيط المركزي
٦+	١٣٦	١٢٨	١٢٤	١١٦	١١٥	العالم

(١) أرقام أولية (٢) وتشمل إسرائيل واليابان وجنوب أفريقيا (٣) باستثناء اليابان والصين والأقطار الآسيوية الأخرى ذات التخطيط المركزي (٤) باستثناء إسرائيل (٥) باستثناء جنوب أفريقيا *

البقرى وحده بنحو ٢٥٪، بينما بلغت نسبة هذه الزيادة من حيث القيمة ٥٠٪ * وشملت تلك الزيادة جميع بلاد الاقليم تقريبا، بيد أنها كانت كبيرة بوجه خاص في بلاد المجموعة الاقتصادية الأوروبية، باستثناء إيطاليا حيث انخفضت الواردات انخفاضا طفيفا عن المستوى المرتفع نسبيا الذي بلغته في العام السابق * وزادت واردات لحم الخنزير بنسبة ٣٠٪، بينما سجلت قيمتها زيادة بلغت ٤٥٪ * وسجلت كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية وإيطاليا أعلى قدر من الزيادة * كما زادت الواردات من لحوم الدواجن بنسبة ١٠٪، بينما زادت قيمتها بنسبة ٢٠٪ * ومن بين السلع الغذائية الأخرى، لم تسجل منتجات الألبان سوى تغيرا يسيرا بالمقارنة بعام ١٩٧١، كما سجلت الواردات من الزبد انخفاضا طفيفا،

وزادت واردات الجبن زيادة هامشية * بيد أن قيمة الواردات من منتجات الألبان والبيض ارتفعت بنسبة ١٥ ٪ بالمقارنة بعام ١٩٧١ * وارتفع حجم الواردات من الفواكه بنسبة ١٠ ٪ ، بينما ارتفعت قيمتها بنسبة ١٥ ٪ * وسجل التفاح ، والموز ، والموالح زيادة في الواردات ، في حين انخفضت الواردات من العنب الطازج * وارتفعت واردات الخضر بنسبة ١٤ ٪ * كما زادت الواردات من المشروبات الاستوائية بنسبة ٦ ٪ ، ويعكس هذا أساسا زيادة المشتريات من البن والكافو * وسجلت واردات الشاي انخفاضا طفيفا * وارتفعت الواردات من السكر بنحو ٢ ٪ ، بينما ارتفعت قيمتها ٢٥ ٪ ، في حين زادت الواردات من الزيوت والبذور الزيتية بنحو ٧ ٪ * وارتفعت واردات النبيذ من المستوى المنخفض الذي سجلته في ١٩٧١ ، ويعزى ذلك جزئيا الى زيادة الواردات في فرنسا ، بينما ارتفعت واردات التبغ بنسبة ٣ ٪ * وزادت الواردات من المواد الأولية بنسبة ٥ ٪ عن الانخفاض الكبير الذي سجلته في ١٩٧١ مما يعكس الانتعاش الاقتصادي في الدول الصناعية * وزاد حجم واردات ألياف النسيج بنسبة ٦ ٪ ، بينما ارتفعت قيمتها بنسبة ٢٢ ٪ ، وسجلت واردات الصوف وحدها ارتفاعا بلغ نحو ١٠ ٪ * وعكس ارتفاع حجم الواردات في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي بنسبة ١١ ٪ - في معظمه - ارتفاعا كبيرا جدا في واردات الأغذية (بلغ نحو ٢٠ ٪) * كما ازدادت الواردات من الأعلاف ، في حين انخفضت واردات المواد الأولية * وقد عكست التطورات على المستوى الاقليمي أساسا الواردات الكبيرة من الحبوب الى الاتحاد السوفييتي ، مما كان له أثرا عميقا على حالة الأغذية في العالم * وأشارت التقديرات أن واردات الاتحاد السوفييتي من الحبوب قد تجاوزت ثلاثة أضعافها خلال عام ١٩٧٢ ، فقفزت من ٤ مليون طن في ١٩٧١ الى ١٣ مليون طن * ويبدو أن الواردات من القمح ودقيق القمح قد ازدادت من نحو ١٧ مليون الى ٦٧ مليون طن - وهي أكبر زيادة لها منذ ١٩٦٦ * كذلك يبدو أن الواردات من الحبوب الخشنة ، وخاصة الشعير والذرة ، قد ازدادت زيادة كبيرة * وانخفضت الواردات من اللحوم ومنتجاتها بنسبة ٣٠ ٪ ، بينما ازدادت واردات منتجات الألبان بنسبة ٧ ٪ ، ومن السكر وعسل النحل بنسبة ٥ ٪ * وارتفعت الواردات من الفواكه بنسبة ٦ ٪ بينما بلغت هذه النسبة في الخضر نحو ٣ ٪ ، غير أن هذه المستويات ما زالت تقل كثيرا عن المستويات التي سادت في بداية الستينيات * وارتفعت الواردات من المشروبات الاستوائية بنحو ٤ ٪ ، مما يعكس أساسا زيادة في حجم الشاي والبن * وازدادت الواردات من الزيوت ومن البذور الزيتية زيادة كبيرة نتيجة للكميات الكبيرة التي استوردتها الاتحاد السوفييتي من فول الصويا * وقد نجم الانخفاض الذي سجلته واردات المواد الأولية أساسا عن انخفاض حجم الواردات من ألياف النسيج * وارتفعت الواردات من الصوف والجوت ، غير أن واردات القطن والسيال سجلت انخفاضا كبيرا *

وتعكس زيادة الواردات الزراعية لأمريكا الشمالية الى مستويات قياسية بلغت ٦ ٪ زيادة واردات الأغذية (بنسبة ٤ ٪) ، وهي التي تمثل الجزء الأعظم من الواردات الكلية ، بل انها تعكس كذلك زيادة كبيرة في واردات المواد الأولية (أكثر من ١٣ ٪) ، وزيادة في واردات الأعلاف (وصلت الى ٩ ٪) * وقد تسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية والعلفية في زيادة الانفاق على الواردات الزراعية بنسبة ١١ ٪ * ومن بين السلع الغذائية التي تسببت في معظم هذه الزيادة ، واردات اللحوم ومنتجاتها التي ازدادت بنحو ١٥ ٪ ، بينما ارتفعت قيمتها بنسبة ٢٠ ٪ * اذ زادت الواردات من لحوم الأبقار والحجول وحدها بنسبة ١٧ ٪ (وبنسبة ٢٨ ٪ من حيث القيمة) ، مما يعكس أساسا زيادة كبيرة في واردات الولايات المتحدة * كما سجلت كل من لحوم الخنزير والضأن والحملان والدواجن زيادات كبيرة كذلك * وارتفعت أيضا الواردات من الزيوت والبذور الزيتية ، ومنتجات الألبان (وخصوصا الجبن) ، والفواكه (وخصوصا الموز) والخضر * وانخفضت الواردات من المشروبات الاستوائية بنحو ٤ ٪ ، بينما انخفضت الواردات من السكر ومن عسل النحل انخفاضا طفيفا بالمقارنة بعام ١٩٧١ ، غير أن قيمة الواردات ارتفعت بنحو ٢٠ ٪ *

وفي أوسيانيا ، زادت الواردات الزراعية ، من حيث الحجم والقيمة ، بنحو ٤ ٪ * ولم تسجل واردات الأغذية سوى تغيير طفيف بالمقارنة بالعام السابق ، بيد أن الواردات من المواد الأولية ازدادت بنحو ١٠ ٪ * ومن بين واردات الأغذية الهامة ، زادت المشروبات الاستوائية بنحو ٧ ٪ ، ويعزى ذلك أساسا الى زيادة الواردات من الكاكاو ومن الشاي في كل من استراليا ونيوزيلندا * بيد أن الواردات من زيوت الطعام ومن البذور الزيتية انخفضت بنسبة ١٥ ٪ * كما انخفضت الواردات من زيت فول الصويا انخفاضا شديدا في استراليا * ومن بين الواردات من المواد الأولية ، ارتفعت ألياف النسيج بنسبة ٣٠ ٪ * كما زادت الواردات من القطن ومن السيزال زيادة كبيرة في استراليا ، بينما ارتفعت واردات الجوت والكتان في كل من استراليا ونيوزيلندا * وزادت واردات المطاط بنسبة ١٣ ٪ عاكسة بذلك زيادة كبيرة في واردات استراليا التي استعادت نشاطها بعد المستوى المنخفض الذي سجلته في ١٩٧١ *

وزادت الواردات الزراعية في الدول المتقدمة الأخرى بنسبة ١٠ ٪ ، بينما زادت قيمتها بنسبة ١٧ ٪ * فارتفعت واردات الأغذية ، التي تمثل ثلثي الواردات الكلية ، بنسبة ١٠ ٪ ، بينما انخفضت الواردات من الأعلاف بنسبة ٨ ٪ ، وسجلت واردات المواد الأولية زيادة بلغت ١٢ ٪ * كما زادت الواردات من الحبوب بنسبة ٤ ٪ عاكسة بذلك واردات قياسية من القمح ومن دقيق القمح في اليابان ، وزادت واردات الحبوب الخشنة ، وخاصة الذرة ، في ذلك القطر أيضا * وارتفعت واردات اللحم بأكثر من ٢٠ ٪ بالمقارنة مع ١٩٧١ * ويعزى الجانب الأكبر من هذه الزيادة الى واردات اليابان * ومن بين المواد الأولية ، ساهمت ألياف النسيج بالجزء الأعظم من زيادة الواردات *

وزاد انفاق امريكا اللاتينية على الواردات بنسبة ١٠ ٪ ، أساسا بسبب زيادة حجم الواردات * وارتفع حجم واردات الأغذية بنسبة ١٥ ٪ بالمقارنة بعام ١٩٧١ ، بينما سجلت الواردات من كل من الأعلاف ومن المواد الأولية انخفاضا ملموسا * أما الحبوب التي تمثل حوالي نصف الواردات الزراعية فقد ازدادت بنسبة ٢٥ ٪ * وقد أظهر الرقم الدليلي لقيمة الوحدة من واردات الحبوب في الاقليم ، تغيرا طفيفا بالمقارنة بعام ١٩٧١ ، وجاءت زيادة تكاليف الحبوب المستوردة كنتيجة لزيادة حجم وارداتها * وسجلت المكسيك أعلى زيادة ، إذ ارتفعت وارداتها من القمح بمقدار ٤٥٠ ألف طن فبلغت ٦٥٠ ألف طن ، كما ارتفعت وارداتها من الذرة بمقدار ١٨٠ ألف طن لتصل الى نحو ٢٠٠ ألف طن * وارتفعت واردات شيلي من القمح بنحو ٣٥٠ ألف طن لتبلغ في اجمالها نحو ٧٩٠ ألف طن ، كما ارتفعت وارداتها من الذرة كذلك ارتفاعا كبيرا بالمقارنة بعام ١٩٧١ * وسجلت بيرو كذلك زيادة كبيرة في واردات الحبوب ، حيث بلغت وارداتها من القمح نحو ٨٦٠ ألف طن - بزيادة ١٦٠ ألف طن تقريبا عن العام السابق ، وحيث ارتفعت كذلك وارداتها من الذرة * وزادت كذلك واردات البرازيل من الحبوب عما كانت عليه عام ١٩٧١ بنحو ٦ ٪ ، إلا أن حجم الواردات ظل دون المستويات التي بلغها في أواخر الستينات بكثير * وكانت اللحوم ومنتجاتها من بين واردات الأغذية الأخرى التي سجلت زيادة كبيرة ، إذ ارتفعت بما يتجاوز ٢٥ ٪ ، وشكلت نحو ١٠ ٪ من اجمالي الواردات الزراعية * وفي شيلي ، التي تعد أكبر مستورد في الاقليم ، تضاعفت الواردات من اللحم من حيث حجمها وقيمتها * ولم ترتفع واردات الاقليم من منتجات الألبان ومن البيض سوى ارتفاعا طفيفا ، بينما ارتفعت وارداته من الفاكهة والخضر بنسبة ٥ و ١٢ ٪ على التوالي * وزادت الواردات من السكر وعسل النحل بأكثر من ١٠ ٪ ، بيد أن قيمتهما ارتفعت بنسبة ٢٠ ٪ نظرا لارتفاع الأسعار *

ومن بين الأقاليم النامية ، كان الشرق الأقصى أكثر الأقاليم تأثرا بارتفاع الأسعار * فلم يزد حجم الواردات الزراعية للاقليم الا بأقل من ٣ ٪ ، بيد أن الانفاق على السلع المستوردة زاد بنسبة ٨ ٪ * ولم ترتفع واردات الأغذية ، التي تشكل ٨٠ ٪ تقريبا من الواردات الزراعية ، الا بنسبة ٤ ٪ فقط * ولو أن الانفاق على استيراد الأغذية زاد بنسبة ٩ ٪ وعكس بذلك زيادة في أسعار الأرز وبعض المنتجات الحيوانية * وزادت الواردات من الحبوب ، التي تشكل أكثر من نصف واردات الأغذية

للاقليم ، بنسبة ٨ % ، وتعزى هذه الزيادة الى حد كبير الى زيادة الواردات من الأرز * ومن بين البلاد التي ارتفعت فيها واردات الأرز ارتفاعا كبيرا بنجلاديش ، حيث زاد حجم الواردات بأكثر من ٣٠٠ ألف طن ليبلغ ٦٦٠ ألف طن ، وأندونيسيا ، وهي أكبر الدول المستوردة ، حيث ارتفع حجم الواردات الى أكثر من ٧٣٠ ألف طن بالمقارنة بنحو ٥٠٠ ألف طن في ١٩٧١ * وزادت واردات جمهورية فيتنام بنحو ٢٤٠ ألف طن لتصل الى ٣٨٠ ألف طن كنتيجة لترك أراضي الأرز بسبب ظروف الحرب ، وبسبب تزايد احتياجات اللاجئين بالقرب من المدن ، وارتفعت واردات جمهورية خمير من ٢٠ ألف طن في ١٩٧١ الى ١١٠ ألف طن في ١٩٧٢ * ومن ناحية أخرى انخفضت واردات الهند من الأرز بنحو ١٠٠ ألف طن لتبلغ ٤٢٠ ألف طن تقريبا ، بينما انخفضت واردات جمهورية كوريا من الأرز عن المستوى القياسي الذي سجلته في ١٩٧١ والذي تجاوز المليون طن ، فبلغت ٧٣٠ ألف طن * وهبطت كذلك واردات سرى لانكا من الأرز * أما في الفلبين ، فقد ظلت الواردات على مستواها المرتفع فبلغت نحو ٤٣٠ ألف طن * ولم ترتفع واردات الاقليم من القمح الا بنسبة ٢ % فقط بالمقارنة بعام ١٩٧١ ، فقد قابل زيادة واردات كل من بنجلاديش ، وأندونيسيا ، وجمهورية كوريا ، وماليزيا ، وباكستان ، والفلبين ، انخفاضا آخر في واردات الهند بلغ نحو مليون طن ، مما استوعب تلك الزيادة الى حد كبير * وزادت واردات الشرق الأقصى من الحبوب الخشنة في ١٩٧٢ زيادة كبيرة * فقد ازدادت وارداته من الذرة بوجه خاص ، بنسبة ٣٠ % ، مما عكس الى حد كبير زيادة واردات كل من جمهورية كوريا والفلبين * ومن بين السلع الهامة الأخرى ، لم ترتفع الواردات من منتجات الألبان سوى ارتفاعا هامشا ، غير أن قيمتها ازدادت بنسبة ١١ % بسبب ارتفاع الأسعار * وزادت واردات السكر وعسل النحل بنحو ٥ % من حيث الحجم و ١٥ % من حيث القيمة ، بينما ازدادت واردات الفاكهة بنحو ١٠ % الا أن الانفاق على وارداتها تجاوز الخام السابق بنسبة ١٦ % * وانخفضت الواردات من محاصيل زيوت الطعام بنسبة ٥ % ، غير أن قيمة الواردات لم تهبط سوى بنسبة ١ % * وانخفضت واردات ألياف النسيج بنسبة ٤ % عما كانت عليه عام ١٩٧١ ، الا أن الانفاق على الواردات ارتفع بنسبة ٨ % * وسجلت واردات القطن وحدها انخفاضا بلغ ٩ % *

كذلك ازدادت واردات الحبوب في الصين في ١٩٧٢ عن العام السابق * إذ تقدر واردات الصين من القمح والدقيق بنحو ٥٥ مليون طن بالمقارنة مع ٥٠ مليون طن في ١٩٧١ و ٥٦ مليون طن في ١٩٧٠ * كما يبدو أن وارداتها من الأرز قد ازدادت كذلك *

ونتيجة للمحاصيل الجيدة من الحبوب في كثير من أقطار الشرق الأدنى ، انخفضت الواردات الزراعية في ذلك الاقليم بنسبة ١٥ % بالمقارنة بعام ١٩٧٠ ، حيث كانت واردات الحبوب مرتفعة الى حد كبير في ذلك العام ، كما سجلت قيمة الواردات انخفاضا مماثلا * وزادت الواردات من الاغلاف ومن المواد الأولية بنسبة ٤ % و ٨ % على التوالي ، غير أن واردات الأغذية التي تعقل ٩٠ % من اجمالي الواردات ، انخفضت بنسبة ١٧ % * فقد هبطت الواردات من الحبوب وحدها بنحو ٤٠ % مما عكس الى حد كبير الانخفاض الملموس في واردات القمح والدقيق ، وانخفاضا آخر في واردات الحبوب الخشنة والأرز * ومن البلاد التي انخفضت فيها واردات القمح انخفاضا كبيرا — بسبب زيادة الانتاج المحلي ، مصر التي بلغ حجم وارداتها ١٧ مليون طن بالمقارنة مع ٢٤ مليون طن في ١٩٧١ ، وإيران التي انخفضت وارداتها الى أقل من ٣٠٠ ألف طن بالمقارنة بنحو مليون طن في ١٩٧١ ، والجمهورية العربية السورية التي هبط حجم وارداتها من ٧٥٠ ألف طن الى ٣٦٠ ألف طن ، وتركيا التي انخفضت وارداتها بمقدار ٤٧٠ ألف طن لتصل الى نحو ١٢٥ ألف طن * وسجل كل من العراق والاردن انخفاضا في وارداتهما ولكن بدرجة أقل ، وسجلت الواردات زيادات أكبر قليلا في كل من أفغانستان ، ولبنان ، وليبيا ، والعربية السعودية ، والسودان * ومن بين واردات الأغذية التي سجلت زيادات ، اللحوم (١٠ %) ، ومنتجات الألبان والبيض (٦ %) ، والفواكه (٤ %) ، والخضر (١٢ %) * وارتفعت الواردات من المشروبات الاستوائية بنسبة ٩ % ، مما عكس الى حد كبير زيادة في

واردات الشاي ، غير أن واردات السكر وعسل النحل انخفضت بنسبة ٨٪ ، بينما بلغ انخفاض واردات محاصيل زيوت الطعام ٧٪ . كما عانت أفريقيا كذلك من ارتفاع أسعار وارداتها الزراعية ، فارتفعت بنسبة تقبل عن ١٪ من حيث الحجم ، بينما تجاوزت ٤٪ من حيث القيمة . وانخفضت واردات الأغذية ، التي تشكل نحو ٩٠٪ من الواردات الزراعية ، وذلك بالرغم من زيادة في قيمتها بلغت ٣٪ . وسجلت واردات الأعلاف زيادة كبيرة ، وان ظلت صغيرة من ناحية الأرقام المطلقة ، بينما هبطت واردات المواد الأولية بنحو ٣٪ بالمقارنة بعام ١٩٧١ . ونتيجة للمحاصيل الجيدة ، انخفضت واردات الحبوب انخفاضا خفيفا وذلك بالرغم من أنها ظلت على مستوى مرتفع بلغ نحو ٥ مليون طن . وانخفضت واردات القمح بنسبة ٢٪ ، فقد قابل زيادة واردات الجزائر وأقطار أخرى عديدة في غرب أفريقيا وشرقها ، انخفاض كبير في واردات المغرب بصفة خاصة ، حيث انخفضت بنحو ٣٠٠ ألف طن وبلغت ٤٠٠ ألف طن تقريبا ، وكذلك الحال بالنسبة لعدد آخر من الأقطار مثل نيجيريا وتونس — مما عوض زيادة واردات البلاد الأخرى . وسجلت واردات الأرز زيادة هامشية بالمقارنة بعام ١٩٧١ ، إلا أن الانفاق على الواردات قد زاد بنسبة ٩٪ كنتيجة لارتفاع الأسعار . وارتفعت واردات السنغال — وهي أكبر البلاد المستوردة في الاقليم ، بنسبة ٣٠٪ لتصل الى نحو ٢٤٠ ألف طن . ومن بين الأقطار الأخرى التي شهدت تغيرات كبيرة نسبيا في وارداتها ، الجزائر ، وغينيا ، وموريشس ، فقد زاد حجم وارداتها ، بينما انخفضت واردات كل من ساحل العاج ، وليبيريا ، ومدغشقر . وانخفضت واردات الاقليم من الحبوب الخشنة بنحو ٣٪ بالمقارنة بعام ١٩٧١ .

المخزونات

لأول مرة منذ عشرين عاما يبدأ موسم ١٩٧٣/١٩٧٤ بمستوى من مخزونات الحبوب في البلاد المصدرة والمستوردة على السواء لا يضمن وجود امدادات كافية لتلبية الطلب العالمي ، في حالة ما اذا فشل المحصول فشلا كبيرا في منطقة أو أكثر من مناطق الانتاج الرئيسية . وبعد أن توافرت امدادات كبيرة لعدة سنوات ، وقعت تغييرات هامة في مخزونات العالم لموسم ١٩٧٢/١٩٧٣ . فنتيجة لفشل المحاصيل وانخفاض الانتاج الناجمين عن الأحوال الجوية السيئة في مناطق عديدة من العالم ، حدثت ندرة غير عادية من القمح صاحبها عجز في الأرز — وهو محصول يتعرض للتقلبات بصورة خاصة . ونتيجة للزيادة الكبيرة من واردات القمح في العالم ، من المتوقع أن تنخفض المخزونات الكلية المرحلة منه في البلاد المصدرة الرئيسية ، من ٤٧ مليون طن تقريبا في ١٩٧١/١٩٧٢ الى أقل من ٣٠ مليون طن في نهاية موسم ١٩٧٢/١٩٧٣ ، وهو أقل مستوى وصلت اليه مخزونات القمح منذ عام ١٩٥٢ . ونظرا لأن المخزونات من الحبوب الأخرى ومن الأرز قد استنفذت كذلك في البلاد المصدرة وفي كثير من البلاد المستوردة ، فإن امدادات الحبوب الغذائية في العالم في ١٩٧٣/١٩٧٤ سوف تعتمد على حصاد محاصيل ١٩٧٣ اعتمادا كليا تقريبا ، وبالتالي فانها تتعرض لأخطار التقلبات الجوية لموسم واحد فقط . وقد تجاوزت البلاد المنتجة تجاوبا سريعا لمواجهة هذا الموقف ، ومن المتوقع أن يزداد انتاج الحبوب ، إلا أن إعادة بناء المخزونات بشكل كبير سوف تحتاج ، على الأرجح ، الى أكثر من موسم واحد تسود فيه ظروف جوية مواتية . ومع ذلك ، فلا يمكن أن تتحمل البلاد المصدرة الرئيسية وحدها المسؤولية الكاملة في الاحتفاظ بمخزونات يزداد حجمها باستمرار ،

ويمكن منها تلبية احتياجات العالم ، حتى في الاوقات التي تنخفض فيها المحاصيل في البلاد الاخرى انخفاضا غير عادي *
 وبينما كان حجم الاحتياطات اللازمة لضمان حد أدنى من الأمن الغذائي في العالم ينمو بنمو عدد السكان وبنسبة
 الاستهلاك ، فقد قلل من ضرورة تكوين احتياطات خلال العقدين الماضيين وجود فائض في مخزونات الحبوب ، خاصة في
 أمريكا الشمالية * وهذه المخزونات الضخمة لم تكن مقصودة ، وهي تمثل أحد النتائج الجانبية غير المرغوب فيها لبرامج
 الدعم الزراعي * وقد تم التوصل الى أساليب جديدة للتحكم في العرض في البلاد المصدرة تكفل تكييف الانتاج
 حسب الطلب المتوقع وتحول دون ظهور فائض في المخزونات المرحلة * وبينما ازدادت مخزونات القمح لدى كبرى البلاد
 المصدرة — ودون انقطاع تقريبا — خلال الجزء الأعظم من الخمسينات وبداية الستينات ، فان متوسط مستوى المخزونات لديها
 خلال السنوات العشر الأخيرة ، قد انخفض بنسبة ٢٠٪ تقريبا عن السنوات العشر السابقة * فخلال الستينات ، زاد معدل
 الانتاج بحوالي الثلث ، بينما زاد عدد سكان العالم بنحو ٦٥٠ مليون نسمة * وبلغت أعلى مخزونات حققتها البلاد الخمس
 المصدرة الرئيسية في ١٩٧٠/١٩٧١ ، ٦٤ مليون طن وهو ما يعادل ٦٠٪ من جملة احتياجاتها المحلية وصادراتها ،
 أو ٢٢٪ من الانتاج العالمي * الا أن هذه الأرقام تتضمن فائضا يقل كثيرا عن المستوى القياسي السابق الذي حققتهم
 المخزونات في ١٩٦٦/١٩٦٧ ، عندما بلغت ٦٣ مليون طن وكانت كافية لسد الاحتياجات المحلية والصادرات لسنة كاملة ،
 أو ما يعادل ٣٠٪ من الانتاج العالمي *

ونظرا لضرورة التأكد من بقاء مخزونات الأغذية الأساسية في مستوى يضمن الأمن الغذائي العالمي ، في حالة فشل
 المحاصيل فشلا كبيرا وواسع النطاق ، اقترح المدير العام للمنظمة اتخاذ اجراء دولي يهدف الى التنسيق بين السياسات
 القومية للمخزونات * وعلى أساس الوصول الى اتفاق عام تجاه المسؤولية المشتركة لكل من البلاد المتقدمة والنامية على
 السواء لتحقيق مستوى أدنى من الأمن الغذائي العالمي ، سيتم وضع خطوط توجيهية للسياسات القومية الخاصة بمخزونات
 الحبوب الغذائية ، وستقدم التوصيات للحكومات لاتباعها * وسيتم كذلك وضع برنامج دولي لمعاونة البلاد النامية المعرضة
 لخطر نقص الانتاج ، والمراغبة في الحفاظ على حد أدنى من مخزونات الأغذية على الصعيد القومي * وسيقدم الى الحكومات
 الأعضاء خلال المؤتمر العام للمنظمة مزيدا من التفاصيل عن اطار سياسة الحد الأدنى من الأمن الغذائي العالمي *

ومن السلع الغذائية الاخرى الصالحة للتخزين ، لم يشهد عام ١٩٧٢ سوى زيادة في مخزونات الزبد ومسحوق لبن
 الفرز ، مما يعكس تراكم الفوائض لدى بلاد المجموعة الاقتصادية الأوروبية * وعند نهاية العام ، زادت مخزونات الزبد في بلاد
 المجموعة الموسعة الى ٤٣٠ ألف طن ، مقابل ١٧٠ ألف طن عام ١٩٧١ ، كما زادت مخزونات مسحوق لبن الفرز الى ٢٩٠ ألف
 طن (وكانت ١٢٠ ألف طن عام ١٩٧١) * ومن بين الاجراءات التي اتخذت للتقليل من تلك الفوائض ، تخفيض سعر التدخل
 بنسبة ٥٤٪ بالنسبة للزبد وبالنسبة للصادرات الضخمة الى الاتحاد السوفييتي التي تتلقى طنات كبيرة * غير أنه — من
 المحتمل أن تتسبب الزيادة المرتفعة في أسعار الألبان في موسم ١٩٧٣/١٩٧٤ ، في الابقاء على فائض الانتاج الحالي
 من منتجات الألبان *

كما خفضت مخزونات نهاية المدة بالنسبة للسلع الاخرى تخفيضا ملحوظا في ١٩٧٢ * كما سجلت مخزونات السكر
 المرحلة في العالم نقضا كبيرا ، وكان من المتوقع أن تنخفض عند نهاية موسم ١٩٧٢/١٩٧٣ بنحو مليون طن عن مستواها في
 نهاية الموسم السابق ، أي أن تبلغ ١٥٧ مليون طن وهو أقل مستوى وصلت اليه منذ عام ١٩٦٥ * وقد بذلت جهود
 متزايدة ، خلال العامين الأخيرين ، لتشجيع انتاج السكر ، غير أنه ليس في المكان بعد التنبؤ بموعده ، وكيفية تغطية النقص
 الحالي * كما خفضت مخزونات الكاكاو والجوت تخفيضا كبيرا ، بينما سجل كل من الشاي والبن ، والتبغ ، والمطاط الطبيعي ،

نقما معتدلا ، فقد انخفضت المخزونات بالنسبة لكل هذه السلع وأصبحت تنقل عن معدل المستويات التي حققتها في النصف الأول من الستينات *

أسعار الأغذية

بالرغم من تباين وجهات النظر حول أثر قدر معتدل من التضخم في تشجيع النمو الاقتصادي ، فإن هناك اتفاق عام على ما يترتب على التضخم من آثار اجتماعية سيئة ، كما تؤدي الزيادة السريعة في تكاليف المعيشة الى انتقال الدخل والثروات بين الأفراد والفئات بطرق خفية وعشوائية ومجحفة * ويؤثر ارتفاع أسعار الأغذية تأثيرا سيئا ومباشرا على جميع الأسر ، ولو أن هذا التأثير يزداد سوءا بالنسبة للفئات ذات الدخل المنخفض التي تنفق على الغذاء مبالغ أكبر نسبيا * وإلى جانب ذلك ، ومن ناحية التغذية البحتة ، فإن الغذاء يميل الى التدهور بسبب استبداله بمواد غذائية أقل جودة *

وعند نهاية عام ١٩٧٢ كانت أسعار السلع الاستهلاكية ————— ، ومن بينها أسعار الأغذية ، ترتفع في البلاد المتقدمة بضعف سرعتها العادية ، حتى أن ذلك الارتفاع تجاوز في بعض البلاد نسبة العشرة في المائة * بل أن ارتفاع الأسعار كان أكبر في عدد من البلاد النامية في الجزء الأخير من العام ، وصاحب ذلك ندرة في الأغذية الأساسية (وخاصة في الشرق الأقصى) ، كما ارتفعت أسعار السلع المستوردة ، وعكست بذلك عجزا متفاوت الدرجات في السوق العالمية ، كما عكست ما شهدته البلاد المتقدمة من تضخم ورفع قيم العملات في الأطراف الرئيسية للتجارة *

وقد انتشرت الضغوط التضخمية التي تؤثر على الاقتصاديات المتقدمة من بلد لآخر ، وكانت الى حد ما تدعم بعضها البعض الآخر * وقد أدركت الحكومات الأعضاء في كل من المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وعلى نطاق أوسع — في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، أهمية اتخاذ إجراءات متزامنة ومتكاملة لتخفيض معدل الزيادة * وانعكست الأولوية التي تعطى لمكافحة التضخم في التوصيات التي أصدرها وزراء المالية التسع لبلاد المجموعة الاقتصادية الأوروبية الموسعة في أكتوبر ١٩٧٢ ، والتي تهدف الى تخفيض معدل زيادة سعر البيع للمستهلك داخل المجموعة من متوسط قدره ٦٪ عام ١٩٧٢ الى ٤٪ عام ١٩٧٣ * ووفقا لتلك التوصيات ، التي تضمنت بنودا خاصة بالنسبة للبلاد التي تعاني من البطالة الشديدة ، يتعين الربط بين نمو الموارد النقدية وبين نمو إجمالي الناتج القومي الحقيقي ، مع السماح بـ————— مقبول من التضخم * الا أنه من غير المتوقع تحقيق هذا الهدف قبل نهاية عام ١٩٧٤ لأن بعض البلاد الأعضاء كانت قد سمحت بنمو الموارد النقدية بنسب تصل الى ٢٥٪ في العام الواحد * وعلى ذلك ينبغي ألا يتجاوز معدل زيادة الانفاق العام في ١٩٧٣ معدل الزيادة التي يحققها إجمالي الناتج القومي ، كما ينبغي خفض بعض التعريفات الزراعية لفترة محدودة وذلك للتخفيف من الضغوط السعيرية * وفي نوفمبر ١٩٧٢ ، قامت لجنة السياسة الاقتصادية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدراسة مشكلة ارتفاع الأسعار ، وعلى أساس نتائجها ، أقر مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توصية خاصة بالتضخم والتوسع الاقتصادي *

وقد أدت التطورات خلال عام ١٩٧٢ الى دعم فكرة اجراء معالجة متعددة الجوانب لمواجهة التضخم * وبالرغم من أن الضغوط المحلية الواضحة قد دفعت أقطار عديدة الى اتباع سياسات مشددة للتحكم في الطلب ، فان وجود معدلات مرتفعة لا يمكن قبولها من البطالة في بعض الأقطار مازال يشكل قلقا بالغا * وقد ظهرت فائدة فرض رقابة على الأسعار والدخول ، وخاصة في الولايات المتحدة ، في الحد من احتمالات التضخم ، ويجرى تنفيذ اجراءات مماثلة لتوطيد الاستقرار الاقتصادى في أقطار أخرى * ومع ذلك ، فقد أظهرت التجربة الحاجة الى خطوات اضافية لتحسين الانتاجية من خلال الاستخدام الأفضل للموارد الحالية ، وعن طريق الحد من البطالة الإقليمية أو القطاعية ، وذلك دون رفع مستوى الطلب في تلك المناطق المهددة بالتضخم أو التي تعاني من التضخم بالفعل * ونظرا للانتعاش الكبير المتوقع حدوثه في النشاط الاقتصادى في معظم البلاد خلال ١٩٧٣ ، بعد الركود الذى ساد بدراجات متفاوتة خلال عام ١٩٧٠ و ١٩٧١ ، قد تضطر الحكومات الى وقف نمو تزايد الطلب * وإذا تحقق معدل النمو الذى تتوقعه البلاد الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية عام ١٩٧٣ ، والذى يبلغ ٦.٥ في المائة ، فانه سيكون واحدا من أعلى المعدلات منذ ١٩٥٥ ، وقد تحقق هذا الانتعاش بالفعل ، وخاصة في أمريكا الشمالية حيث يزداد الطلب زيادة سريعة في الأعمال الخاصة ولدى الأفراد *

ولم يقتصر ظهور التضخم في البلاد المتقدمة ، في أواخر ١٩٧٢ ، على أسعار الأغذية فحسب ، وذلك على الرغم من أن أسعار الأغذية كانت تميل الى الارتفاع بأسرع مما كانت ترتفع به أسعار السلع غير الغذائية * ففي أوروبا الغربية ، كان ارتفاع أسعار الأغذية سببا في التعجيل بثلاثي الزيادة الكلية في أسعار البيع للمستهلك من النصف الاول من عام ١٩٧٢ الى النصف الثانى من تلك السنة * وخلال الشهور الثلاثة المنتهية في فبراير ١٩٧٣ ارتفعت أسعار الأغذية في جميع بلاد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بمعدل (سنوى) يبلغ ٩.٧ في المائة ، مقابل ٤.٤ في المائة بالنسبة لاسعار السلع غير الغذائية * وتتضح الآثار السيئة لارتفاع اسعار الأغذية اذا ما اخذ في الاعتبار ان نسبة الدخل التى تنفق على الغذاء ، حتى في بلاد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وبالرغم من انخفاضها على المدى الطويل ، أنها تتراوح بين حوالى ١٦ في المائة في الولايات المتحدة و ٤٠ في المائة في ايرلندا ، في حين تتراوح هذه النسبة في معظم البلاد بين ٢٠ و ٣٠ في المائة *

ويعتبر ارتفاع اسعار الأغذية ، في البلاد المتقدمة انعكاسا جزئيا لارتفاع نفقات الزراعة * اذ تمثل نسب التجهيز والتوزيع والتسويق جزءا هاما من سعر المنتجات الاستهلاكية الجاهزة * وبالرغم من ان الزيادات الهائلة الاخيرة التى سجلتها اسعار التجزئة لبعض السلع انما نجعت اساسا عن نقص تلك السلع فى السوق العالمية وذلك بالنسبة للحوم ، والحبوب والاعلاف ، فربما كان ارتفاع الأسعار أكثر اعتدالا لولا جمود السياسات الزراعية وقيام علاقات سعرية لا تؤدى بالضرورة الى توازن الأسواق في المدى البعيد * وعدم وجود سياسات متناسقة لبناء المخزونات وعدم كفاية التنبؤ بالأسواق (٨) *

وأدى استمرار الطلب الشديد على اللحوم ، وخصوصا القطع الممتازة من اللحم البقرى ، في البلاد المتقدمة من ناحية ، وفترة الكساد في دورة الانتاج في عدد من المناطق المصدرة والمستوردة الهامة من ناحية أخرى ، الى الارتفاع

(٨) من بيان ألقاه السكرتير العام لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية في افتتاح اجتماع وزراء زراعة تلك المنظمة في ١٢ أبريل ١٩٧٣ *

الشديد في الأسعار مما أثار سخط المستهلكين في العديد من البلاد * ونتيجة لذلك ، شهد عام ١٩٧٢ نقصا عاما في نصيب الفرد من استهلاك اللحوم ، واتجه المستهلكون الى لحم الخنزير والدواجن التي ارتفعت أسعارها بالتالي ، بسبب ارتفاع أسعار المواد العلفية مما أدى بدوره الى تدهور الموقف وأثر تأثيرا سيئا على خطط التوسع في الانتاج * وللحد من ارتفاع أسعار البيع بالتجزئة من اللحم البقري ، وهو ما يعتبر مؤشرا هاما لتكاليف المعيشة في البلاد المتقدمة وعاملا أساسيا في سيكولوجية التضخم ، لجأت بعض الحكومات الى فرض رقابة مشددة على الأسعار والى تخفيف القيود على سياسات الاستيراد * فأدخلت الولايات المتحدة حدا أعلى لأسعار البيع بالتجزئة وألغت حصة الاستيراد في ١٩٧٣ للعام الثاني على التوالي * كما استمرت المجموعة الاقتصادية الأوروبية في إلغاء قيود الاستيراد والرسوم الجمركية على اللحم البقري جزئيا أوكلها ، في حين أخذت اليابان تزيد من حصص الاستيراد بشكل سريع ، حتى أنه من المتوقع أن تصل وارداتها الكليّة في ١٩٧٣/١٩٧٤ الى ضعف وارداتها في العام السابق * ومن بين البلاد المصدرة ، اتخذت البرازيل وكولومبيا وبعض بلاد أمريكا الوسطى اجراءات للحد مؤقتا من صادراتها من اللحوم لتوفير امدادات محلية كافية * وقد رفعت الأرجنتين بعض القيود على المبيعات المحلية منذ نهاية أبريل ١٩٧٣ للحد من ارتفاع أسعار اللحم البقري ، في حين تنشي الحكومة الاسترالية حاليا مجلسا لتحديد الأسعار *

أما في الاقاليم النامية ، فقد عم ارتفاع أسعار الأغذية في كثير من أقطار الشرق الأقصى ، حيث تسبب عدم سقوط الأمطار الموسمية في ندرة المحاصيل الأساسية في الجزء الأخير من العام * والواقع أن معدل الارتفاع السنوي للأسعار لا يعكس حدة الاتجاه الصعودي الذي حدث في النصف الأخير من ١٩٧٢ ، كما أنه لا يعكس حدة آثاره على المستهلكين الذين ينفقون جانبا كبيرا من دخولهم على الغذاء ولا يملكون سوى امكانيات محدودة للاستعاضة عنه ببدايل من الأغذية منخفضة الجودة ، والتي كثيرا ما تكون دون الحد الأدنى للمتطلبات الغذائية *

وفي الهند ، ارتفعت أسعار بيع الأغذية بالجملة في ديسمبر ١٩٧٢ بنحو ٢٠٪ عن العام السابق ، مما عكس أساسا ارتفاع أسعار الحبوب * وارتفعت أسعار بيع الأرز والقمح بالجملة بنسبة ١٥ و ١٠٪ على التوالي ، بينما ارتفعت أسعار البقوليات ، التي تمثل مصدرا بروتينيا هاما ، بما يزيد على ٢٠٪ * وفي أندونيسيا ، زاد معدل التضخم في ١٩٧٢ بنسبة ٢٥٪ ، بعد الانخفاض الكبير الذي سجله في ١٩٧١ نتيجة لنجاح الاجراءات التي اتخذت لتثبيت الأسعار * وتعزى هذه الزيادة الى حدوث عجز في انتاج الأرز والى ارتفاع أسعار الأغذية بنسبة ١٠٪ في المتوسط * وبالرغم من أن أسعار الأغذية ارتفعت في جمهورية خمير بنسبة ٢٨٪ عام ١٩٧٢ ، الا أنها بلغت ضعف المستوى الذي حققته في الشهور السابقة نتيجة لنقص انتاج الأرز * وفي لاوس ، ارتفعت أسعار الأغذية بنسبة الثلث ، بينما ارتفعت في الفلبين بأكثر من ٢٠٪ ، ووصلت بذلك الى مستويات لم تبلغها من قبل * وكان برنامج تثبيت الأسعار الذي نفذ في ١٩٧٠ قد نجح في كبح جماح التضخم ، بيد أن الفيضانات الشديدة التي أتلقت الانتاج الزراعي عام ١٩٧٢ قد أثرت تأثيرا سيئا على النمو الاقتصادي * وارتفعت أسعار جميع المواد الغذائية تقريبا ارتفاعا شديدا ، ومن بينها أسعار الأرز ، بالرغم من كل الجهود التي بذلت لتثبيت أسعاره *

وفي جمهورية كوريا ، شكل ارتفاع أسعار الأغذية بنسبة ١٣٪ تباطؤا في معدل التضخم عن الاعوام السابقة ، نتيجة لتنفيذ اجراءات تثبيت الأسعار ، بالرغم من التغيير الذي طرأ منذ عام ١٩٦٩ على سياسة خفض الأسعار الزراعية * وفي باكستان استمرت أسعار البيع للمستهلك في الارتفاع ، مما عكس عجزا في العرض * وبحلول منتصف ١٩٧٢ ارتفعت أسعار الأغذية في كراتشي بنحو ٢٠٪ عن مستوى السنة السابقة (الأرقام الدليلية لأجور صغار الموظفين) * ويعزى ارتفاع أسعار

الأغذية في سرى لانكا بنسبة ٦٪ الى ارتفاع تكاليف الاستيراد والغاء الرقابة على الأسعار ، وحظر استيراد بعض المواد الغذائية المعنية مثل الشطة الجافة والبصل الأحمر، التي تمثل حوالي ٥٪ من الواردات الغذائية * وقد انخفض انتاج الأرز غير المقشور بسبب الأحوال الجوية السيئة ، بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية المستوردة بأكثر مما كان متوقعا ، وخصوصا بالنسبة للأرز ودقيق القمح ، مما أدى الى زيادة تفاقم الأزمة التي تعانيها البلاد في توفير النقد الأجنبي * وفي أوائل عام ١٩٧٣ ألغيت تجارة التجزئة الخاصة للأرز . وخفضت مقننات الأرز المجانية * ومن المقرر وقف استيراد الأرز اعتبارا من عام ١٩٧٤ * ويجرى الآن بحث اعطاء المزارعين زيادات أخرى في أسعار الضمان لحفزهم على زيادة الانتاج * وفي أمريكا اللاتينية ، حدثت أكبر الزيادة في أسعار الأغذية في الأرجنتين ، وشيلي ، وأرجواي ، وكذلك البرازيل — ولكن بدرجة أقل — وهي كلها أقطار عانت من تضخم ملحوظ خلال السنوات العشر الماضية * ومن بين هذه الأقطار جميعا ، سجلت البرازيل وحدها انخفاضا في معدل زيادة الأسعار ، وذلك لأن الحكومة استمرت في اتباع سياسة متحفظة * وكما حدث في أقطار كثيرة أخرى في الاقليم ، تقتزن هذه المعدلات المرتفعة من التضخم بتدابير خاصة بالنقد الأجنبي وبالتعريفات الجمركية تستهدف تنظيم التجارة الخارجية ، كما يصاحبها نمو الموارد النقدية التي تواكب العجز المالي والتوسع في الائتمان ، الى جانب تعديل الأجور لتتشمى مع ارتفاع تكاليف المعيشة (٩) *.

وقد عكس ارتفاع الأسعار في أقطار الشرق الأدنى النامية عام ١٩٧٢ انخفاضا في عرض السلع الزراعية كنتيجة للجفاف وللأحوال الجوية السيئة ، كما حدث على سبيل المثال في ايران عام ١٩٧١ وفي الأردن وتركيا عام ١٩٧٢ * ففي تركيا ، تم رفع أسعار الدعم بالنسبة لمعظم المنتجات الزراعية خلال العام السابق ، وبلغت هذه الزيادة نحو ٢٠٪ بالنسبة للحبوب الرئيسية * ومع ذلك ، فقد ساعد التضخم التي عانت منه الأطراف الكبرى في التجارة على ارتفاع تكاليف المعيشة في الاقليم * وكذلك عكست زيادة الأسعار في كثير من الأقطار الاقريقية ما حدث من تغييرات في الأسعار الخارجية أكثر مما عكست الضغوط على الطلب المحلي * وبالرغم من أن انتشار الرقابة على أسعار المواد الغذائية الأساسية كان له أثر في تثبيت الأسعار بالنسبة للمستهلك ، فإن دخول المزارعين لم تكن كافية في بعض الأحيان — نتيجة لعدم زيادة الإنتاجية — لتحفزهم على التوسع في الانتاج الذي يمكن ترويجهم في الأسواق ، وقد نجم عن ذلك قصور في المواد الغذائية في المدن * وقد تسبب الجفاف الشديد في أقطار المنطقة الساحلية في رفع أسعار الأغذية ارتفاعا سريعا في الجزء الأخير من عام ١٩٧٢ *

اتجاهات الانتاج الزراعي في البلاد النامية في المدى البعيد

تبين من التحليل السابق للانتاج الزراعي أن نتائج العامين الأولين من السبعينات — عقد التنمية الثاني للأمم المتحدة — لم تكن نتائج طيبة للبلاد النامية بوجه عام * والأمل ألا تكون هاتان السنتان الزراعتان السيئتان نسبيا اللتان أخفق انتاجهما عن التوقعات بسبب سوء الأحوال الجوية ، سوى مجرد تقلبات لا تمثل الاتجاه الحقيقي ، وأن تحمل السنوات المقبلة من الخير ما يعوضهما * ولو أن المحاصيل السيئة التي تحققت أخيرا تعني أنه يتعين الآن على البلاد النامية ، كمجموعة ، أن تزيد من انتاجها الزراعي بمعدل سنوي يصل الى ٥٪ تقريبا خلال السنوات الثمانية المتبقية من هذا

(٩) أنظر : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، "أمريكا اللاتينية واستراتيجية التنمية الدولية : تقييم اقليمي أولي" ، سانتياجو ، ١٩٧٣ *

من هذا العقد ، إذا أرادت أن تحقق هدف عقد التنمية الثاني وهو معدل نمو سنوى قدره ٤% * ويتطلب بلوغ هذا الهدف تحقيق زيادة كبيرة على معدلات النمو التي تحققت في الماضي * فخلال الفترة ١٩٦١-١٩٧١ رفعت الدول النامية كمجموعة إنتاجها الزراعي بمعدل سنوى قدره ٢٨% * وكان هذا المعدل أكبر قليلا من معدل نمو السكان بها والذي بلغ ٢٦% سنويا ، وكان ذلك في حد ذاته انجازا كبيرا * وحتى تتمكن معظم الأقطار من مواجهة الزيادة الكلية في الطلب (الناشئة من ارتفاع الدخل ونمو السكان) ، وحتى يتسنى تحسين مستويات التغذية ، وتمكين القطاع الزراعي من أن يلعب دوره كاملا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يتعين عليها زيادة الانتاج الزراعي بسرعة كبيرة *

وقد وضع هدف زيادة الانتاج الزراعي في البلاد النامية في الفترة من عام ١٩٧١ الى ١٩٨٠ بمعدل نمو سنوى قدره ٤% على أساس التحليل التفصيلي الذي أوردته المنظمة في الخطة التوجيهية العالمية الموقته للتنمية الزراعية وفي الدراسات الاقليمية الاثنى عشر الموزعة لها^(١٠) * ويزيد هذا الهدف قليلا عن نسبة ٣,٧% سنويا المقترحة في الخطة التوجيهية العالمية للفترة التي تنتهي عام ١٩٨٥ ، ويعزى هذا جزئيا الى أن عقد التنمية الثاني يستهدف معدل نمو سنوى في اجمالي الناتج القومي قدره ٦% ، وهو ما يزيد عن المعدل الذي افترضته الخطة التوجيهية العالمية * يضاف الى هذا أنه عند الانتهاء من الدراسة العالمية للخطة التوجيهية في عام ١٩٦٩ ، كان واضحا أن الانتاج قد زاد بنسبة تقل عما كان متوقعا في السنوات التي مضت منذ بداية فترة الأساس ، ولذا كان من الضروري رفع معدل النمو لبلوغ الأهداف المقترحة *

وتتضمن الخطة التوجيهية العالمية والدراسات المتصلة بها أهداف الانتاج الزراعي للفترة من ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٩٧٥ ، ومن ١٩٧٥ الى ١٩٨٥ بالنسبة لأربع وستين بلد من البلاد النامية * ومن المسلم به أن تلك الأهداف المقترحة ليست لها أية أهمية علمية بالنسبة للأقطار المعنية * وكانت في بعض الأحيان موضع نقد الحكومات التي اعتبرتها منخفضة للغاية ، بل ونقل في كثير من الأحيان عن الأهداف الواردة في خطط التنمية القومية^(١١) * بيد أن ذلك يعني أن أى قصور فيها تكون له آثار خطيرة * إذ شكلت هذه الأهداف الأساس الذي ارتكز عليه هدف عقد التنمية الثاني ، وهو تحقيق معدل نمو سنوى قدره ٤% في الانتاج الزراعي في الأقطار النامية بصفة عامة *

ويبين الجدول ٦-١ الانتاج الزراعي في كل اقليم من الاقليم النامية خلال الفترة من ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٩٦٩-١٩٧١ ، قد أخفق في تحقيق معدل النمو السنوى المقترح في الخطة التوجيهية العالمية للفترة التي تنتهي في ١٩٧٥ *

(١٠) منظمة الأغذية والزراعة ، الخطة التوجيهية العالمية الموقته للتنمية الزراعية ، روما ، ١٩٧٠ * الدراسة شبه الاقليمية رقم ١ ، الشرق الأدنى ، ١٩٦٦ - الدراسة الاقليمية الموقته رقم ٢ ، أمريكا الجنوبية ، ١٩٦٨ - الدراسة الاقليمية الموقته رقم ٣ ، أفريقيا جنوب الصحراء ، ١٩٦٨ - الدراسة الاقليمية الموقته رقم ٤ ، آسيا والشرق الأقصى ، ١٩٦٨ *

(١١) تبين في ٣٦ خطة قومية تغطي السنوات الأولى من العقد أن متوسط قيمة معدل النمو المستهدف للانتاج الزراعي بلغ ٥% سنويا ، في مقابل هدف عقد التنمية الثاني وقدره ٤% (الأمم المتحدة ، استراتيجيات التنمية القومية وعقد التنمية الثاني للأمم المتحدة : عرض انتقائي للأهداف الواردة في خطط البلاد النامية التي أعدتها مؤخرا ، صفحة ٣٤ ، نيويورك ، ١٩٧٣ ، (E/AG. 54/L. 55)

أما فيما يتعلق بالموقف في المستقبل القريب ، فإن الاتجاهات في الشرق الأقصى في المدى البعيد لا تبحث أيضا على الارتياح ، فالهدف بالنسبة لهذا الاقليم يفوق أى اقليم آخر ، ولكن (وبالرغم من المواسم الطيبة التي تواترت منذ ١٩٦٧ الى ١٩٧٠) معدل نمو الانتاج في المدى البعيد يقل عن مثيله في أى اقليم نام آخر ، وذلك باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء * وتتسع الفجوة القائمة بين الأهداف وبين معدلات النمو التي أمكن تحقيقها بالفعل في سائر الاقاليم ، باستثناء اقليم أمريكا اللاتينية (حيث انتقدت الأهداف المقترحة في الخطة التوجيهية العالمية لأنها متواضعة جدا) *

الجدول ٦-١ : متوسط معدل النمو السنوي للانتاج الزراعي في الاقاليم النامية ومقارنته بزيادة السكان وأهداف الخطة التوجيهية العالمية

نمو السكان ١٩٦٢ الى ١٩٧٠	أهداف الخطة التوجيهية العالمية		النمو الفعلي للانتاج			
	من ١٩٧٥ الى ١٩٨٥	من ٦١-٦٣ الى ٧٥	من ٦١-٦٣ الى ٦٩-٧١	من ٦٥-٦٧ الى ٦٩-٧١	من ٦١-٦٣ الى ٦٥-٦٧	
***** في المائة سنويا *****						
٢٠٥	٣٠٣	٣٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	أفريقيا جنوب الصحراء
٢٠٦	٤٠	٣٠٦	٢٠٧	٤٠٢	١٠٣	الشرق الاقصى
٢٠٩	٣٠١	٣٠٠	٢٠٩	٢٠٦	٣٠١	أمريكا اللاتينية
٢٠٧	٣٠٥	٣٠٤	٢٠٩	٣٠٠	٢٠٩	الشرق الأدنى وشمال غرب أفريقيا (١)
٢٠٦	٣٠٧ (٢)	٣٠٤ (٢)	٢٠٨	٣٠٤	٢٠٢	الاجمالي

ملحوظة : تشمل المجموعات الاقليمية البلاد الأربع والستين التي وردت في الخطة التوجيهية العالمية وهي : ٢٤ في أفريقيا جنوب الصحراء (٨٤ ٪ من السكان في الاقليم) ، و ٨٠ ٪ في الشرق الأقصى (٨٠ ٪) ، و ١٧ في أمريكا اللاتينية (٩٠ ٪) ، و ١٥ في الشرق الأدنى وشمال غرب أفريقيا (٩٦ ٪) *

(١) تقوم أهداف الخطة التوجيهية العالمية على أساس ١٩٦٥ * (٢) نقلت هذه الأرقام من الدراسات الاقليمية الأربع للخطة التوجيهية العالمية ، أما الأهداف النهائية للخطة والتي وردت في الدراسة العالمية وارتكزت على معدلات نمو أسرع في انتاج لحوم الخنزير والدواجن ، فقد رفعت تلك النسب الى ٣٠٦ و ٣٠٩ ٪ على التوالي (وبلغت ٣٠٧ ٪ بالنسبة للفترة كلها) *

وتجدر الإشارة الى أن الأهداف الواردة في الجدول ٦-١ وفي الجداول التالية هي الأهداف التي توصلت اليها الدراسات الاقليمية الأربعة للخطة التوجيهية العالمية ، ما لم يذكر خلاف ذلك * ونقل هذه الأهداف قليلا عن تلك المقترحة في الدراسة العالمية التي تم رفع أهدافها لمراعاة ارتفاع معدلات زيادة انتاج لحوم الخنزير والدواجن على أساس تغذيتها من فائض انتاج الحبوب المتوقع توفره في المستقبل في بعض الأقطار النامية * وهذه الأهداف المعدلة لم يعاد بحثها على المستوى القطري ، وعلى ذلك تقوم المناقشة على أساس الأهداف الأصلية * ولذا فإن نسب العجز قد تزيد عن النسب الواردة هنا * فضلا عن ذلك ، فإن الدراسة التي أجريت فيما بعد وتناولت عشر أقطار من أمريكا الجنوبية توصلت الى أهداف أكبر بالنسبة لهذا الاقليم على أساس افتراضات بديلة مختلفة (١٢) *

(١٢) أنظر FAO, Perspective study of agricultural development for South America (provisional version) Rome , 1972.

وأبرز السمات المشجعة في الجدول ٦-١، ازدياد سرعة نمو الانتاج في الشرق الأقصى زيادة كبيرة خلال النصف الثاني من تلك الفترة . فالواقع أن معدل النمو في الاقليم في الفترة فيما بين ١٩٦٥-١٩٦٧ و ١٩٦٩-١٩٧١ تجاوز الأهداف غير المعدلة في الخطة التوجيهية العالمية للفترة ١٩٧٥-١٩٨٥، غير أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند تفسير تلك النتائج أن الاتجاهات في مثل هذه الفترات القصيرة تتأثر بشكل خاص بالظروف الجوية .

ولا تتعدى تلك المعدلات الاقليمية - بطبيعة الحال - كونها وسيلة مناسبة لتلخيص البيانات الخاصة بالبلدان المختلفة كما هو مبين في الجدول ٧-١، وبشكل موجز كما هو وارد في الجدول ٨-١ . ففي هذين الجدولين التي تقسم البلاد فيهما الى عدد من المجموعات المختلفة ، تعقد مقارنة بين أداء البلاد النامية الاثني والتسعين التي تتولى المنظمة حساب الأرقام الدليلية للانتاج فيها وبين زيادة السكان ، (أما بالنسبة للبلاد الأربع والسبعين منها التي ترد بشأنها أرقام منفصلة في الخطة التوجيهية العالمية أو في الدراسات المتصلة بها) فتتم المقارنة بين أدائها وبين الأهداف المقترحة لها (١٣) . ويرتكز التحليل بالنسبة لكل بلد على حدة على أساس الاتجاه الأساسي ، وذلك بهدف معالجة التقلبات السنوية بشكل أفضل .

وقد انخفض الانتاج بالفعل في ستة بلاد فيما بين عامي ١٩٦١ و ١٩٧١ . وبالرغم من أن الانتاج قد ارتفع في ٣٦ بلدا آخر ، إلا أنه أخفق في مواكبة نمو السكان . وهكذا فإن هناك ٤٢ بلدا ، أو نحو ٤٥ في المائة من جملة البلاد التي يبلغ عددها ٩٢ ، ارتفع عدد السكان فيها بأسرع من زيادة الانتاج . بل من المؤكد أن عددا أكبر من البلاد قد فشل في مواجهة الزيادة الكلية في الطلب المحلي الناجمة عن ارتفاع الدخل وزيادة السكان .

والهدف من عقد تلك المقارنات بين زيادة الانتاج وعدد السكان هو توسيع نطاق التحليل بالنسبة لعدد من البلاد التي يمكن تقييم أداء الانتاج بها ، وعلى ذلك لا ينبغي تفسير تلك المقارنات تفسيراً حرفياً . إذ يتوقف الكثيرون على أمور مثل مستوى الانتاج والتغذية في فترة الأساس ، ومدى اعتماد الاقتصاد على الزراعة ، ودرجة الاكتفاء الذاتي المستهدفة ، وتوزيع الانتاج (بين منتجات الاستهلاك المحلي ومنتجات للتصدير) . ولكن هذه الأمور لها أهمية كبيرة بصفة عامة ، وذلك لأن معظم البلاد النامية تهدف الى تحقيق ما يشبه الاكتفاء الذاتي في المنتجات الغذائية الأساسية التي تشكل النصيب الأعظم من انتاجها الزراعي ، في حين تقدر الخطة التوجيهية العالمية أن زيادة السكان سوف تشكل نحو ٧٠ في المائة من الزيادة في الطلب على الغذاء في البلاد النامية حتى ١٩٨٥ .

وعندما ننتقل الآن الى الأهداف المقترحة لعام ١٩٧٥ ، يتبين أن ٢١ بلدا فقط من البلاد المعنية هي التي استطاعت أن تحقق معدلات النمو هذه بين عامي ١٩٦١ و ١٩٧١ ، كما يتبين أنه من بين الواحد والأربعين بلدا التي أخفقت في تحقيق تلك الأهداف نجد أن الانتاج في ٢٧ منها قد أخفق في مواجهة الزيادة السكانية .

وتشير هذه النتائج قلقلنا بالغا . فبدلاً من أن تكشف عن أن القطاع الزراعي في عدد من البلاد يتقدم ببطء شديد ، أوضحت أن معظم البلاد تعاني من هذا الموقف على الأرجح . وهناك عدد قليل جداً من البلاد تقدم فيه الزراعة بالفعل المساهمة اللازمة لتحقيق الأهداف الشاملة لهذا العقد .

(١٣) تورد الدراسات الاقليمية للخطة التوجيهية العالمية الأهداف بالنسبة لثلاث وخمسين بلداً منها ، كما تشمل أهداف بقية البلاد الأخرى كذلك (ولو أنها لم تنشر حتى الآن) . وقد أعدت فيما بعد ذلك دراسة مستقلة لاندونيسيا ، بينما وردت الأهداف الخاصة بكوستاريكا ، والسلفادور ، وجواتيمالا ، وهندوراس ونيكاراجوا في : Perspective plan for agricultural development and integration in Central America , FAO , Rome (in press) .

الجدول ٧-١
المتوسط السنوي لمعدلات نمو الانتاج الزراعي في ٩٢ بلدا ناميا (١) من ١٩٦١-١٩٧١، مقارنا مع نمو السكان
وأهداف الخطة التوجيهية العالمية

النمو الفعلي في الانتاج (٢)	أهداف الخطة التوجيهية العالمية			نمو السكان من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٠	اجمالي عدد السكان في منتصف ١٩٧٢
	٦٦-٦١	٧١-٦٦	٦١-٦١	من ٧٥ إلى ٨٥	من ٧٥ إلى ٨٥
حالات انخفاض الانتاج :					
حالات لم يصل فيها الانتاج الى أهداف الخطة					
الأردن	٦٠	٤٠	٢٠	٢٠	٢٠
الكونغو	٦٠	٢٤	٢٠	٢٤	٢٠
حالات لا تتوافر فيها أهداف في الخطة					
ماليزيا : سارواك	٤٠	١٠	٨٠	٠٠٠	٢٠
جامايكا	٢٦	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
ليسوتو (٣)	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
الجمهورية العربية اليمنية (٣)	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
حالات زيادة الانتاج دون ملاحظة الزيادة السكانية					
حالات لم يصل فيها الانتاج الى أهداف الخطة في ١٩٧٥					
الجمهورية العربية السورية	١٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
تشاد (٣)	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
داوموي	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
نيجيريا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
السنگال	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
أورجواي	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
الجزائر	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
أفغانستان (٣)	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
الأرجنتين	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
مالتي (٣)	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
شيلي	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
سوي لا نكا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
الهند	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
العربية السعودية	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
غانا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
اندونيسيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
الاكوادور	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
السلفادور	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
بنين (٣)	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
النيجر	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
الحراق	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
الفلبين	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
الكمبوديا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
حالات لا تتوافر فيها أهداف في الخطة					
روديسيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
فيتنام	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
غانا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
هايتي (٣)	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
موريشس	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
بورما	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
جمهورية الدومينيكان	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
غينيا (٣)	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
بتسوانا (٣)	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
جمهورية الخمير	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
ماليزيا : صباح	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
حالات زيادة الانتاج بما يعادل أو يجاوز الزيادة السكانية :					
حالات لم يصل فيها الانتاج الى أهداف الخطة في ١٩٧٥ :					
جامبيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
موريتانيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
فولتا العليا (٣)	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
مدغشقر	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
تونس	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠

نهاية الجدول ٧-١

النمو الفعلي في الانتاج (٣)	أهداف الخطة			نمو السكان		اجمالي عدد السكان في منتصف ١٩٧٢
	التوجيهية العالمية			من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٠		
	٧١-٦١	٧١-٦٦	٦٦-٦١	من ٧٥ إلى ٨٥	من ٧٥ إلى ٨٥	
.....						
ايران	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
كينيا	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
أوغندا (٣)	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
بنجلاديش	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
باكستان	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
تايلاند	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
زامبيا	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
جواتيمالا	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
هندوراس	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
حالات لا تتوافر عنها أهداف في الخطة :						
نيبال (٣)	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
كوبا	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
الصومال (٣)	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
موزمبيق	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
ليبيريا	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
سيراليوني	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
أنجولا	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
تركيا	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
رواندا (٣)	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
بنما	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
الجمهورية العربية الليبية	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
لاوس (٣)	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
ميونسي (٣)	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
قبرص	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
سرينام	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
حالات وصل فيها الانتاج، وتجاوز أهداف الخطة في ١٩٧٥						
اثيوبيا (٣)	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
البرازيل	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
جايبون	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
باراجواي	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
مصر	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
كولومبيا	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
بوليفيا	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
زائير	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
الكامرون	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
لبنان	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
كوريا (٣)	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
ملاوي (٣)	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
تنجو	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
ساحل العاج	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
السودان (٣)	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
المغرب	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
نيكاراجوا	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
تنزانيا (٣)	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
فنزويلا	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
ماليزيا الغربية	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
كوستاريكا	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨

(١) رتب البلاد في كل مجموعة ترتيبا تصاعديا حسب زيادة الانتاج في الفترة ١٩٦١-١٩٧١ (٢) الاتجاه الاساسي : علامة ناقص تعني الانخفاض (٣) تنتمي الى مجموعة البلاد الأقل نموا (٤) ١٩٦٥-١٩٧٥ (٥) اتحاد جنسوبيات شبه الجزيرة العربية سابقا (٦) ١٩٧٠-١٩٨٠ من الدراسة المنظورية للتصنيع الزراعية (المؤقتة) لا تُدوّن ١٩٧٠-١٩٨٠ ، المنظمة ، روما ، ١٩٧٢ (٧) معدلات النمو المتوقعة ١٩٧٠-١٩٩٠ " اتجاه تنبأ مع ارتفاع نمو الصادرات " من الخطة المنظورية للتصنيع الزراعية والتكامل الزراعي في أمريكا الوسطى ، المنظمة ، روما ، (تحت الطبع) *

ولا يوجد غير ١٦ قطرا ناميا فقط يبلغ عدد السكان فيها ٢ مليوناً أو أكثر * وتمثل هذه الأقطار معا ما يزيد على ٧٠٪ من اجمالي عدد السكان ومن الانتاج الزراعي للبلاد النامية ، وبالتالي فان لها أثرا بالغ الأهمية على الاتجاهات في العالم النامي بوجه عام * ومن تلك البلدان الكبيرة الستة عشرة لم تحقق سوى أربعة منها (هي البرازيل وكولومبيا ومصر وأثيوبيا) معدل نمو الانتاج من ١٩٦١ الى ١٩٧١ الذي حددته الخطة التوجيهية العالمية لعام ١٩٧٥ ، ولو أن هناك قطرا واحدا آخر (هو تركيا) لا تتوافر له تلك الأهداف ، وحقق زيادة في الانتاج تفوق في سرعتها كثيرا الزيادة السكانية خلال نفس المدة * أما في الهند ، وهي أكبر هذه الأقطار جميعا ، وفي الأرجنتين ، وبنجلاديش ، وباكستان ، وبورما ، وأندونيسيا ، وإيران ، والمكسيك ، ونيجيريا ، والفلبين ، وتايلاند ، فقد أخفق الانتاج في مواكبة النمو السكاني أو في تحقيق أهداف الخطة التوجيهية العالمية أو في كليهما *

الجدول ١-٨ : البلاد النامية مصنفة حسب معدلات نمو^(١) الانتاج الزراعي في الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٧١ ، ومقارنتها بزيادة السكان وأهداف الخطة التوجيهية العالمية لعام ١٩٧٥

الاجمالي	زيادة الانتاج بنفس النسبة أو أقل في النصف الثاني من الفترة	الزيادة المعجلة للانتاج في النصف الثاني من الفترة	
			هبوط الانتاج
٢	١	١	أخفق الانتاج في تحقيق أهداف الخطة
٤	٣	١	لا تتوافر لها أهداف الخطة
			زاد الانتاج ولكنه أخفق في تحقيق أهداف الخطة
٢٥	١٥	١٠	أخفق الانتاج في تحقيق أهداف الخطة
١١	٣	٨	لا تتوافر لها أهداف الخطة
			تعادل الانتاج مع نمو السكان أو تجاوزه
١٤ (٢)	١٠	٤ (٢)	أخفق الانتاج في تحقيق أهداف الخطة
١٥	٧	٨	لا تتوافر لها أهداف الخطة
٢١	١٢	٩	تعادل الانتاج من أهداف الخطة أو تجاوزه
٩٢	٥١	٤١	الاجمالي

المصدر : الجدول ٧-١

(١) اتجاه أسي (٢) تحسب بنجلاديش وباكستان كقطرين منفصلين ولو أنهما وردا كقطر واحد في الخطة

(١٤) لا تتوافر حتى الآن أرقام مستقلة لكل من هذين البلدين *

وفي الناحية الأخرى ، نجد أن البلاد الخمس والعشرين الأقل نمواً التي حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بوصفها تحتاج الى مساعدات خاصة ، تحتل مكاناً هاماً ولو بصورة مختلفة تماماً * فمن بين البلاد الواحد والعشرين التي تتوفر البيانات عنها ، نجد بعضها مدرجا في كل الفئات الموضحة هنا تقريبا ، والبعض الآخر (بوروندي وأثيوبيا ولاوس والسودان وتنزانيا) قد حقق نتائج طيبة في الانتاج بالمقارنة بالزيادة السكانية أو بأهداف الخطة التوجيهية العالمية * .

وبين الجدول ١-٧ معدلات النمو في كل بلد لنصفي الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٧١ ، كما يعقد الجدول ١-٨ مقارنة بين تلك المعدلات * وتتسم هذه الناحية بأهمية كبرى نظرا لان استراتيجية عقد التنمية الثاني تدعو الى التعجيل تدريجيا برفع معدلات النمو * ومن المشجع ملاحظة أنه بالرغم من اخفاق الانتاج في تحقيق أهداف الخطة التوجيهية العالمية في أربعة بلاد خلال الفترة ككل (وهي الهند واندونيسيا وكينيا وأرجواي) ، فإنه تلاحظ كذلك زيادة في تلك المعدلات في النصف الثاني ، مما يوحي بأنه ما زالت هناك فرصة لتحقيق أهداف هذا العقد * .

ولدراسة اتجاهات انتاج بعض السلع الرئيسية على ضوء أهداف الخطة التوجيهية العالمية ، ينبغي اجراء تحليل أوسع لكل اقليم على حدة * ويشير هذا التحليل ، بالإضافة الى الاخفاق العام الذي لوحظ بالفعل في تحقيق أهداف الخطة ، الى أن نمط التوسع في الانتاج قد اختلف (وكان هذا الاختلاف واضحا تماما في بعض الحالات) عن النمط المقترح في الخطة على أساس الطلب المتوقع ومتطلبات التغذية والاستخدام الأمثل للأراضي * .

ولما كانت الحبوب تشكل جانبا هاما جدا في الانتاج الزراعي للأقطار النامية ، فإن الأهداف المقترحة لهذه المجموعة من السلع قريبة من أهداف الانتاج الزراعي ككل * وقد زاد اجمالي انتاج الحبوب في كل اقليم من ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٩٦٩-١٩٧١ بأقل من الزيادة المقترحة في الخطة التوجيهية العالمية * اما انتاج القمح فقد تجاوز الأهداف في كل من أفريقيا جنوب الصحراء وفي الشرق الأقصى ، وكانت نسبة الزيادة كبيرة في الاقليم الأخير ، بيد أن أمريكا اللاتينية سجلت عجزا كبيرا للغاية * أما بالنسبة للأرز فقد انعكس الوضع ، إذ تجاوزت كل الاقاليم الأهداف الموضوعة ، باستثناء اقليم الشرق الأقصى وهو أكبر مناطق الانتاج * وكانت الذرة هي محصول الحبوب الهام الوحيد الذي استطاع كل اقليم تحقيق أهداف الانتاج أو تجاوزها * وسجلت كل من الذرة الرفيعة والدخن نقصا كبيرا في الانتاج * .

ومن بين المحاصيل الغذائية الرئيسية الأخرى ، ظهر تناقض كبير بين اتجاهات انتاج كل من الجذور النشوية والبقوليات * فبالنسبة للجذور النشوية فقط التي تعتبر محاصيل ذات قيمة غذائية منخفضة ، تجاوز الانتاج الأهداف في كل اقليم باستثناء اقليم الشرق الأدنى وشمال غرب أفريقيا ، حيث تنقل أهمية هذه المحاصيل * وقد يعكس ذلك الى حد ما الطلب الشديد على دقيق الكسافا للتصدير * ومن ناحية أخرى ، فإن انتاج البقوليات ، التي تمثل مصدرا هاما للبروتين في كثير من الأقطار ، تخلف عن الأهداف في جميع الأقاليم * ففي الشرق الأقصى ، حيث يزرع ثلثا المساحة الكلية للبقوليات بين الأقطار النامية ، انخفض الانتاج بالفعل بين ١٩٦١-١٩٦٣ و ١٩٦٩-١٩٧١ ، ويعزى ذلك جزئيا الى تحويل الأراضي لزراعة محاصيل منافسة أكثر ربحية مثل الأرز والدخن والقمح * ومن المرجح أن هذا كان له أثر سيء وخاصة بالنسبة لصغار المستهلكين الذين يعتمدون على البقوليات كمصدر رخيص للبروتين * .

أما بالنسبة للأهداف المقترحة للانتاج الحيواني في الدراسات الإقليمية للخطة التوجيهية العالمية ، فهي تقل كثيرا عن الأهداف المقترحة لانتاج المحاصيل للفترة من ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٩٧٥ ، ولكنها تزيد قليلا عنها بالنسبة للفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٥ (الجدول ١-٩) * ويعزى هذا الى طول دورة تكاثر الحيوانات المجترة ، ومن ثم ضرورة ابطاء معدل زيادة الذبح — في البداية — بما يسمح بتكوين القطعان اللازمة للارتفاع بالزيادة في المستقبل * وكما لوحظ من قبل ،

الجدول ٩-١ : متوسط معدل النمو السنوي لانتاج المحاصيل والانتاج الحيواني في البلاد النامية بالمقارنة مع أهداف الخطة التوجيهية العالمية

الانتاج الحيواني			انتاج المحاصيل			
أهداف الخطة		الانتاج	أهداف الخطة		الانتاج	
١٩٧٥ الى ١٩٨٥	١٩٦٣-٦١ الى ١٩٧٥	١٩٦٣-٦١ الى ١٩٧١-٦٩	١٩٧٥ الى ١٩٨٥	١٩٦٣-٦١ الى ١٩٧٥	١٩٦٣-٦١ الى ١٩٧١-٦٩	
..... % سنويا						
٤ر٣	٣ر٣	٢ر٧	٣ر١	٣ر١	٢ر٦	أفريقيا جنوب الصحراء
٣ر٩	٢ر٧	٢ر٣	٤ر٠	٣ر٨	٢ر٨	الشرق الاقصى
٣ر٧	٣ر٠	٢ر٨	٣ر١	٣ر٠	٢ر٩	أمريكا اللاتينية
٣ر٦	٢ر٥	٣ر٢	٣ر٦	٣ر٥	٢ر٧	الشرق الأدنى وشمال غرب أفريقيا (٢)
٣ر٨ (٢)	٢ر٩ (٢)	٢ر٧	٣ر٧	٣ر٥	٢ر٨	الاجمالي

ملاحظة : أنظر الجدول ٦-١ للشمول الاقليمي *

(١) أهداف الخطة لشمال غرب أفريقيا على أساس ١٩٦٥ * (٢) هذه الأرقام مستمدة من أرقام الدراسات الاقليمية الأربعة للخطة ، فقد رفعت الأهداف النهائية للخطة في الدراسة العالمية والتي تقوم على زيادة معدلات نمو انتاج لحم الخنزير والدواجن عن طريق التغذية بكميات أكبر من أعلاف الحبوب ، معدل النمو الى ٤ر١ % للانتاج الحيواني خلال المدة بأكملها *

اقترحت الدراسة العالمية للخطة التوجيهية أهدافاً أعلى لانتاج لحم الخنزير والدواجن وذلك بهدف سد الثغرة بين العرض والطلب على اللحوم . وتتضمن هذه الأهداف العالية معدل للنمو يبلغ ٤ر١ % سنويا للمنتجات الحيوانية خلال المدة كلها وحتى ١٩٨٥ ، في مقابل ٣ر٦ في المائة بالنسبة للمحاصيل *

وقد كان الأداء العام للانتاج الحيواني أقرب بكثير الى الأهداف الأصلية أكثر مما كان انتاج المحاصيل . غير أن اقليم الشرق الأدنى وشمال غرب أفريقيا كان المنطقة الوحيدة التي تجاوزت المعدلات المقترحة أصلاً لنمو الانتاج الحيواني حتى ١٩٧٥ *

وقد زاد انتاج لحوم الأبقار والعجول زيادة أبطأ من التي حددتها الأهداف في كل اقليم باستثناء اقليم الشرق الأقصى ، وحدث نفس الشيء بالنسبة للحمضان والحملان باستثناء الشرق الأقصى والشرق الأدنى وشمال غرب أفريقيا * ومع ذلك ، فمن المرجح بالنسبة للمناطق التي تجاوز فيها الانتاج الأهداف المقررة ، أن يكون ذلك قد تم على حساب تكوين القطعان اللازمة للاسراع من هذه الزيادة في المستقبل . أما بالنسبة لانتاج لحوم الخنزير وبشكل خاص الدواجن ، فقد زادت بأسرع مما كان مقرراً في الأهداف الاقليمية الأصلية في الأقطار النامية ككل وفي معظم الأقاليم ، واقترنت بذلك من تحقيق الأهداف الأعلى المقترحة في الدراسة العالمية للخطة التوجيهية * كما تجاوزت زيادة انتاج الألبان الأهداف في كل الاقاليم باستثناء اقليم الشرق الأقصى *

أما بالنسبة لمحاصيل التصدير الرئيسية ، فقد تبين أداء الانتاج تبينا كبيرا بالمقارنة بالأهداف * فقد تجاوز الانتاج الأهداف بالنسبة للموز والمطاط والسكر وفول الصويا والفواكه مجتمعة . أما بالنسبة للكاكاو والبن والقطن وال فول السوداني والجوت والشاي والبذور الزيتية مجتمعة والتبغ فقد نقص انتاجها عن الأهداف *

وقد تجاوز انتاج الموز في أمريكا اللاتينية الأهداف المقررة بنسبة كبيرة ، كما زاد انتاج جميع أنواع الفواكه الرئيسية مجتمعة في كل اقليم باستثناء اقليم الشرق الأقصى * كذلك تجاوز انتاج السكر الأهداف في جميع الأقاليم فيما عدا اقليم الشرق الأقصى * أما انتاج البذور الزيتية بصفة عامة فكان أقل بكثير عن الأهداف * وانخفض انتاج الفول السوداني في أفريقيا جنوب الصحراء ، ولم يسجل في الشرق الأقصى سوى زيادة صغيرة بالنسبة للهدف الطموح الذي تضمنته الخطة العالمية * وكان فول الصويا هو المحصول الوحيد بين الحبوب الزيتية الهامة الذي حقق زيادة كبيرة ، إذ زاد انتاجه بمعدل ١٢٦٦ سنويا وسجل زيادات سريعة في أمريكا اللاتينية والشرق الأدنى وشمال غرب أفريقيا * وبدأ انتاج زيت النخيل في الارتفاع بسرعة خلال السنوات القليلة الماضية ، ويعزى هذا الى أن المساحات المنزرعة حديثا قد بدأت في الانتاج ، وخاصة في ماليزيا *

وزاد انتاج الكاكاو في أمريكا اللاتينية بأسرع من المعدل المقترح ، بيد أن انتاجه في أفريقيا — أكبر الأقاليم المنتجة له — كان أكثر تباطؤا * أما بالنسبة للبن ، فقد اقترحت الخطة التوجيهية العالمية زيادة صغيرة في انتاجه في أمريكا اللاتينية ، أكبر الأقاليم المنتجة ، وكذلك في البلاد النامية بصفة عامة * والواقع أن الانتاج انخفض في أمريكا اللاتينية (ويعزى هذا الانخفاض أساسا الى عدة أسباب منها الأمراض ، والأحوال الجوية السيئة ، وبرامج تنويع الانتاج في البرازيل) ، كما انخفض الانتاج الكلي (بالرغم من ارتفاع الانتاج في أفريقيا جنوب الصحراء عن الزيادة المقترحة) * وزاد انتاج الشاي زيادة أكبر من الأهداف المقررة في كل اقليم ، فيما عدا اقليم الشرق الأقصى ، الذي يعتبر أكبر الأقاليم المنتجة * ومن ناحية أخرى ، لم يحقق التبغ الأهداف سوى في أمريكا اللاتينية *

وزاد انتاج القطن زيادة أبطأ بكثير عن المعدل المقترح في الخطة التوجيهية العالمية ، وذلك برغم تجاوز الأهداف بدرجة طفيفة في الشرق الأدنى وفي شمال غرب أفريقيا * وهبط انتاج الجوت والتيل ، وكانت الحرب في بنجلاديش هي السبب الرئيسي في ذلك * وعلى النقيض من معظم حاصلات التصدير الرئيسية الأخرى في الشرق الأقصى ، زاد انتاج المطاط زيادة أسرع بكثير مما جاء في أهداف الخطة التوجيهية العالمية *

العوامل المادية التي تؤثر على الانتاج

من الواضح أن الجو يمثل واحدا من أكبر العوامل التي تؤثر على الانتاج الزراعي * وخلال السنوات التسع التي انقضت منذ بداية فترة الأساس للخطة التوجيهية العالمية ، ساد الجو السيء في فترتين مدة كل منهما سنتين ، غير أن التحليل الاحصائي ، في المدى البعيد ، لهذه الدراسة لا يشمل سوى ثلاث فقط من تلك السنوات الأربع * واستنادا الى التجربة خلال الفترة التي انقضت منذ الحرب العالمية الثانية ، فانه ينبغي توقع حدوث سنتين من الطقس السيء مرة على الأقل كل عشر سنوات * ولذلك فانه من المرجح أن تكون الفترة قيد البحث قد طنت من الطقس السيء بما يزيد قليلا عن المعدل العادي * ومع ذلك فان الظروف الجوية وحدها لا تستطيع بالتأكيد أن تهرق صور الانتاج بالنسبة للأهداف المقترحة في الخطة التوجيهية العالمية ، فهناك عوامل أخرى كثيرة *

وهناك سبب خارجي آخر هو نشوب الحروب وحدث القلاقل المدنية * ويتضح من الأرقام الواردة في الجدول ١-٧ أن الصراعات في عدد من الأقطار كانت سببا هاما في توقف التقدم الزراعي *

والاجراءات اللازمة لتحقيق زيادة أسرع في الانتاج الزراعي في الاقطار النامية معروفة تماما ، وليس من الضروري اجراء تحليل آخر لها في هذا المجال • لكن من المفيد دراسة أية دلائل ظهرت مؤخرا للقصور الذى يكون قد ساهم في ذلك التقدم المخيب للأمال •

المساحة المنزرعة

تقترح الخطة التوجيهية العالمية أن يتحقق أكبر قدر من الزيادة في الانتاج الآن عن طريق زيادة غلطة الوحدة من الأراضي المنزرعة • ولا تتجاوز نسبة الزيادة المقترحة في المساحة المنزرعة ٧٠% سنويا في الفترة ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٩٨٥ ، بل تقل عن ذلك في الشرق الأقصى والشرق الأدنى وشمال غرب أفريقيا • وليس ممكنا في هذه المرحلة اجراء دراسة تفصيلية لزيادة المساحة المنزرعة من بداية فترة الأساس للخطة التوجيهية العالمية على ضوء تلك الأهداف • ومع ذلك ، فبالنسبة للحبوب التي تغطي الجزء الأعظم من المساحة المنزرعة في الاقطار النامية ، فقد زادت المساحة المحصولية بأكثر مما هو مقترح بالنسبة لكل اقليم وذلك باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء (الجدول ١-١٠) • وكانت الذرة الرفيعة والدخن وحدهما بين الحبوب الرئيسية ، اللتان زادت المساحة المنزرعة منهما بأقل من الزيادة المقترحة •

وفي الوقت ذاته تخلفت عملية تكثيف الانتاج • إذ أنها تقتضي زيادة هائلة في استخدام وسائل الانتاج الحديثة أو المدخلات المادية مثل البذور المحسنة والأسمدة ومبيدات الآفات ومياه الري والآلات ، وقد اشتملت الخطة التوجيهية العالمية على أهداف كمية لمعظم هذه المدخلات • وتناقش هنا كل من هذه المدخلات على حدة ، وان كانت الأصناف وفيرة الغلة ، التي يتعين استخدامها كجزء من مجموعة متوازنة من المدخلات ، تشكل عنصرا يوحد بينها •

البذور المحسنة

ساهمت الأصناف وفيرة الغلة من الأرز ، ومن القمح بصفة خاصة ، اسهاما كبيرا في التعجيل بزيادة الانتاج التي شهدتها الشرق الأقصى وبعض اقطار الاقاليم الأخرى في النصف الثاني من الفترة موضع الدراسة • ومع ذلك فان التوسع في استخدام تلك الأصناف مؤخرا قد أخذ يقل عما كان في الماضي ، ومن المحتمل أن تكون هذه المرحلة السهلة لادخال تلك الأصناف - والتي أفادت أساسا كبار المزارعين ذوى الأفكار التقدمية والقادرون على الاقتراض بسهولة - قد اقتربت من نهايتها ، مما سيجعل من الصعب احراز تقدم في المستقبل • وثمة مشكلة أخرى هي أن البذور قد أخذت تنفذ هور في كثير من المناطق نتيجة لخلطها •

ولقد كان التقدم الذى أحرزته الأصناف وفيرة الغلة من الأرز أبداً بكثير من التقدم الذى أحرزته أصناف القمح • ففي الهند على سبيل المثال ، لا تتعدى المساحة المنزرعة بتلك الأصناف نحو ١٥% من اجمالي المساحة المنزرعة بالأرز ، ولم يرتفع الانتاج الا بما يزيد قليلا عن ٢% سنويا ، وذلك بالمقارنة بالهدف الذى حددته الخطة ويبرو على ٣% • وعلى العكس من ذلك ، فان ما يقرب من ثلث المساحة المنزرعة قمحا والتي تقل كثيرا عن المساحة المنزرعة بالأرز ، تزرع بالأصناف وفيرة الغلة ، وارتفع الانتاج بنسبة ٨% سنويا في الفترة من ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٩٦٩-١٩٧١ (١٢% سنويا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة) بالمقارنة بهدف الخطة وقدره ٥٠% • وقد يكون هذا هو السبب الرئيسي الذى جعل انتاج القمح يتجاوز أهداف الخطة في الشرق الأقصى بوجه عام ، بينما تخلف انتاج الأرز عن تلك الأهداف • ومن المتوقع أن يحقق انتاج الأرز مزيدا من التقدم ، حيث يجرى حاليا وباطراد استبدال صنف أرز المعهد الدولي ٨ بصنفي أرز المعهد الدولي ٢ و ٢٢ ، وهما أكثر مقاومة للأمراض وأكثر قبولا لدى المستهلك • ومع هذا فان عدم وجود

الجدول ١٠-١ : المتوسط السنوى لمعدلات نمو مساحات الحبوب في الاقاليم النامية ، من ١٩٦١-١٩٦٣ الى
١٩٦٩-١٩٧١ ، بالمقارنة مع أهداف الخطة التوجيهية العالمية

أفريقيا جنوب الصحراء	الشرق الأقصى	أمريكا اللاتينية	الشرق الأدنى وشمال غرب أفريقيا (١)	الاجمالي
***** في المائة سنويا *****				
اجمالي الحبوب				
١٢	١١	٢٥	١١	١٤
المساحة المنزقة من ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٩٧١-١٩٦٩				
٢١	٠٧	٢١	٠٥	١١
أهداف الخطة من ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٩٧٥				
١٧	٠٥	٠٩	٠٧	٠٨
أهداف الخطة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٥				
القمح				
٢٦	٢٩	١٠	١٢	٢٠
المساحة المنزقة من ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٩٦٩				
٢٦	١١	٢٧	٠٥	١٢
أهداف الخطة من ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٩٧٥				
٢٣	٠٥	٠٩	٠٨	٠٧
أهداف الخطة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٥				
الارز				
٢٧	٠٨	٣٨	٠٩	١١
المساحة المنزقة من ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٩٦٩				
٢٢	٠٧	٢٩	١٨	٠٩
أهداف الخطة من ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٩٧٥				
١٨	٠٤	٢٤	١٠	٠٧
أهداف الخطة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٥				
الذرة				
٢٠	٣٤	٢٦	٠٠٠	٢٦
المساحة المنزقة من ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٩٦٩				
٢٤	٢٠	١٩	٠٠٠	٢٠
أهداف الخطة من ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٩٧٥				
٢٠	٢٠	٠٨	٠٠٠	١٣
أهداف الخطة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٥				
الدخن والذرة الرفيعة				
٠٨	٠٢	١٢٠	٢٤	٠٤
المساحة المنزقة من ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٩٦٩				
٢٠	٠٤	٠٠٠	٠٠٠	١٠
أهداف الخطة من ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٩٧٥				
١٥	٠٣	٠٠٠	٠٠٠	٠٨
أهداف الخطة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٥				

ملاحظة : أنظر الجدول ٦-١ للشمول الاقليمي *
(١) أهداف الخطة التوجيهية العالمية لشمال غرب أفريقيا مستمدة من أرقام ١٩٦٥ *

تسهيلات للتحكم في الري يحد كثيرا من انتشار أصناف الأرز وفيرة الغلة في جنوب شرق آسيا *

الجدول ١١-١ : المتوسط السنوي لمعدل نمو الاستهلاك الظاهر من الأسمدة الكيماوية ^(١) في الأقاليم النامية بالمقارنة مع أهداف الخطة التوجيهية العالمية

أهداف الخطة		الاستهلاك الظاهر
من ١٩٧٥	٦٣-٦١	من ١٩٦٣-٦١ الى
١٩٨٥ الى	١٩٧٥ الى	١٩٦٨-١٩٧٠
***** في المائة سنويا *****		
٩ر١	١٣ر٧	١٦ر٩
٨ر١	١٧ر*	١٥ر٧
٨ر*	١٢ر٢	١٣ر٧
٦ر٤	٩ر٥	٦ر٥
٧ر٩	١٤ر٦	١٣ر٨

أفريقيا جنوب الصحراء
الشرق الأقصى
أمريكا اللاتينية
الشرق الأدنى وشمال غرب أفريقيا (٢)
الاجمالي

ملاحظة : أنظر الجدول ٦-١ للشمول الاقليمي *

- (١) محتواها المغذى من النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم
(٢) أهداف الخطة لشمال غرب أفريقيا مستمدة من ١٩٦٥ *

البقوليات ، على سبيل المثال ، قد دفع المزارعين في بعض أقطار الشرق الأقصى الى التحول الى محاصيل أكثر ربحية تتوافر لها مثل هذه الأصناف *

وتعزى الزيادة السريعة التي تحققت مؤخرا في انتاج المطاط ، والتي تجاوزت أهداف الخطة التوجيهية العالمية ، الى سبب رئيسي هو استخدام المواد النباتية شديدة التكاثر والتي تتميز بوفرة غلتها *

الأسمدة

لما كانت إحدى السمات الرئيسية للأصناف وفيرة الغلة هي استجابتها لجبروت كبيرة من الأسمدة ، ألحقت الخطة التوجيهية العالمية دورا أساسيا لزيادة استخدام الأسمدة في تحقيق أهدافها * وخلال الفترة بين ١٩٦١-١٩٦٣ و ١٩٦٨-١٩٧٠ ازداد الاستهلاك الظاهري للأسمدة بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ١٣ر٨ ٪ في الأقطار النامية بصفة عامة ، وهي نسبة تقل بقليل عن الهدف الذي اقترحتته الخطة وقدره ١٤ر٦ ٪ سنويا حتى ١٩٧٥ ، لدعم أهدافها للانتاج (الجدول ١-١) * وقد ازداد استخدام الأسمدة بأكثر من النسب المقترحة في كل من أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية ، غير أنه حدث عجز في كل من الشرق الأقصى والشرق الأدنى وشمال غرب أفريقيا * وبالرغم من أن الثغرة بين استخدام الأسمدة والأهداف المقترحة كانت ضيقة الى حد ما في الشرق الأقصى ، إلا أنها هامة لان زيادة الانتاج في الاقليم تعتمد اعتمادا كبيرا على تكتيفه *

وتشير الدلائل الى أن الاستخدام الحالي للأسمدة ، حتى بالنسبة للأصناف وفيرة الغلة ، كثيرا ما يقل عن المعدلات الموصى بها * وهناك عدة عوامل مازال تعوق التوسع في استخدام الأسمدة في مناطق كثيرة منها : البطء في انشاء تسهيلات اختبار التربة ، والاستخدام المحدود لمكيفات التربة ، وضعف أجهزة الارشاد ، وعدم وجود مناطق للشراء يستطيع

المزارعون الوصول إليها بسهولة * وفي الوقت ذاته ، تعاني أقطار عديدة من وجود ثغرة بين العرض والطلب * ففي الأقطار التي توجد فيها صناعة محلية للأسمدة ، لا تعمل مصانع عديدة منها إلا بنحو ٤٠٪ أو ٦٠٪ من طاقتها * وبالرغم من أن ذلك يرجع في بعض الأحيان إلى قلة الطلب ، فإنه كثيرا ما يحدث بسبب عدة عوامل مجتمعة تعوق الإنتاج ، من بينها نقص رؤوس الأموال ، والتأخير في تقديم طلبات المواد الخام المستوردة ، ونقص قطع الغيار ، وصعوبات النقل ، بالإضافة إلى عدم كفاية موارد القوى أو انقطاعها * فهناك حاجة ملحة إلى تحسين تشغيل المصانع الحالية وإلى تجنب التأخير المفرط في إنشاء المصانع الجديدة *

وقد ظهرت مشكلة جديدة في الشهور الأخيرة هي نقص الأسمدة ومواد التسميد الأولية وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية ، مما ضاعف الصعوبات أمام كثير من الأقطار النامية التي تستورد معظم احتياجاتها من الأسمدة أو المواد الأولية اللازمة لإنتاجها (أنظر القسم التالي من الفصل الأول ، الموقف في سوق الأسمدة) *

مبيدات الآفات

اكتسبت مكافحة آفات النباتات وأمراضها أهمية خاصة أيضا بسبب انتشار الأصناف وفيرة الغلة * ولا تتضمن تلك الأصناف ، التي تشغل حاليا جانبا كبيرا من مساحة الأرض في حزام عرض يمتد عبر آسيا ، سوى عدد صغير من المجموعات الوراثية ، وذلك على عكس مجموعات النبات السابقة التي تتسم بتنوع كبير ، ولذا فإن انتشار أى مرض لا تستطيع هذه الأصناف مقاومته يمكن أن يكتسح مساحات شاسعة * وبالرغم من أن الأمراض تسببت في خسائر كبيرة في بعض أصناف الأرز المحسنة السابقة ، فإن ذلك لم يحدث حتى الآن في الأقطار النامية ، بيد أن الخسائر الكبيرة ما زالت تشكل خطرا قائما *

وتقدر الخطة التوجيهية العالمية زيادة سنوية في المتطلبات من مبيدات الآفات قدرها ١١ر٢٪ في الأقطار النامية حتى ١٩٨٥ ، وتتراوح هذه الزيادة بين ٥ر٧٪ بالنسبة في أمريكا اللاتينية وبين ١٩٪ في الشرق الأقصى * وفي حين أنه لا تتوافر معلومات احصائية مفصلة ، فإن الانطباع العام هو أنه في الوقت الذي ازداد فيه استخدام مبيدات الحشائش لمكافحة الأعشاب الضارة زيادة سريعة في مناطق عديدة بسبب نقص الأيدي العاملة في فترات الذروة ، فإن الزيادة في استخدام المبيدات الحشرية والفطرية كانت أبطأ من ذلك * كما حدثت بعض الزيادات في استعمال المواد البيولوجية بدلا من المكافحة بالمواد الكيميائية *

وتعزى الزيادة البطيئة في استعمال المبيدات الحشرية الكيميائية إلى حد ما إلى منع استعمال مبيدات الد * د * ت وبعض المنتجات العضوية الكلورية الأخرى التي تترك مخلفات ، أو إلى فرض القيود على استعمالها * وغالبا ما تكون المبيدات الحشرية البديلة أكثر تكلفة (ويرجع ذلك جزئيا إلى ضرورة تكرار الاستعمال) ، وبالرغم من أنها تترك مخلفات أقل ، فهي سامة للغاية ، ولذلك ينبغي التزام مزيد من الحرص في استعمالها للحصول على النتائج الملائمة وللحيلولة دون الأضرار بمن يستعملونها * وبالتالي فإن سوء أجهزة وقاية النباتات وكذلك تسهيلات التدريب أصبحا يشكلان عبة أكبر مما كانت في الماضي *

الري وكثافة زراعة المحاصيل

ازدادت أهمية تحسين ضبط المياه منذ استخدام الأصناف وفيرة الغلة ، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على كفاية الموارد المائية وضبطها * كما تنتزع أهمية الحاجة إلى التوسع في الري بعد انتشار أخفاق المحاصيل على نطاق واسع في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ ، مما أثبت مرة أخرى مدى تأثير الإنتاج الزراعي بالأحوال الجوية *

وتستهدف الخطة التوجيهية العالمية - اعتمادا على خطط الحكومات - زيادة المساحة المنزرعة المروية بنسبة ١٧٪ سنويا في الفترة من ١٩٦١-١٩٦٣ إلى ١٩٨٥، وتتراوح معدلات الزيادة بين ٨.٠٪ في الشرق الأدنى وشمال غرب أفريقيا، حيث توجد أساليب متطورة، وبين ٤.٢٪ في أفريقيا جنوب الصحراء. وتكتسب المقترحات المتصلة للتوسع السريع أهمية أكبر من تعدد الزراعات إذ يمكن بفضلها زيادة المساحة المروية المحصولية بنسبة تصل إلى ٩.٢٪ سنويا في الأقطار النامية بوجه عام (وتتراوح بين ٥.١٪ في الشرق الأدنى وشمال غرب أفريقيا وبين ٢.٣٪ في الشرق الأقصى) *

ومن الصعب اجراء تقييم كمي شامل للمساحات التي أضيفت إلى المساحة المروية على ضوء تلك الأهداف المقترحة، ولو أن البيانات الخاصة بعدد قليل من الأقطار تظهر في الجدول ١-١٢. ويبدو أن الانجازات التي تحققت حتى الآن في مجال زيادة المساحة المنزرعة المروية وتعدد الزراعات، تقل كثيرا عن المعدلات المقترحة وخاصة في الشرق الأقصى. والواقع أنه يبدو أن نسبة كبيرة من الزيادات الأخيرة للإنتاج والتي تزيد بكثير عن ما هو مقرر في الخطة التوجيهية العالمية كانت نتيجة للتوسع في المساحة المحصولية غير المروية *

ويبين الجدول ١-١٢ التطورات في الهند والتي قد تكون بمثابة مؤشر لما حدث في بعض الأقطار الأخرى كذلك. وفي الفترة بين

الجدول ١-١٢ : المتوسط السنوي لمعدل نمو المساحة المروية في بعض البلاد بالمقارنة مع أهداف الخطة التوجيهية العالمية

	المساحة المروية	
	٦٢ إلى	أهداف الخطة ٦٢ إلى ٧٥
	 في المائة سنويا *	
الهند	٩.٠	١٧
ماليزيا الغربية	—	١٦
سري لانكا	٣.١	٤.٠
تايلاند	٨.٠	٢.٢
الجزائر	١.٥	٦.٣
مصر	٧.١	٢.١ (١)
السودان	٤.٦ (٢)	٩.٠ (١)
سوريا	— ٢.٥	٣.٠ (١)

(١) من ١٩٦٢ إلى ١٩٨٥ (٢) من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٧ *

١٩٦١-١٩٦٣ و١٩٦٧-١٩٦٩ كان معدل زيادة المساحات المروية من ناحية وكثافة زراعة المحاصيل من ناحية أخرى أقل بكثير من المعدل المقترح في الخطة التوجيهية العالمية، بينما استمرت المساحة غير المروية في الزيادة على عكس ما اقترحته الخطة من ضرورة خفضها. وبالرغم من أنه يبدو أن الاتجاهين قد انعكسا بعض الشيء فيما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٦٩، وهي آخر سنة تتوفر عنها بيانات، إلا أنه يمكن استخلاص بعض النتائج الأولية. ولما كانت أهداف الخطة التوجيهية العالمية لزيادة استهلاك الأسمدة (والتي تم بلوغها تقريبا في الهند) ترتبط إلى حد كبير باستخدام الأصناف وفيرة الغلة ففي

الأراضي المروية، فإنه يحتمل أن تكون بعض هذه الأسمدة قد استعملت دون فعاليتها القصوى في

المناطق غير المروية. ومن المحتمل، في الوقت ذاته، أن يكون بعض التوسع في المساحة غير المروية قد تضمن أراض حدية، مما يؤدي إلى مضاعفة آثار عدم استقرار الإنتاج *

وبينما تتم ببطء زيادة المساحة المروية وتحسينها، فإن هناك أراض تتناقص إنتاجيتها أو تتوقف عن الإنتاج كلياً نتيجة لسوء أساليب الري. وما يزال نقص مياه الري الناجم إلى حد ما عن سوء التقدير في محاولة توزيع موارد المياه المحدودة في أكبر مساحة ممكنة يشكل سببا رئيسيا للملوحة. كما أن آبار الأنابيب التي تستخدم المضخات الكهربائية

الجدول ١-١٣ : الهند - المتوسط السنوي لمعدل نمو المساحة المنزرعة والمساحة المروية والكثافة المحصولية بالمقارنة مع أهداف الخطة التوجيهية العالمية

معدل النمو الحقيقي —		أهداف الخطة
من ٦٣-٦١ الى ١٩٦٩	من ٦٣-٦١ الى ٦٩-٦٧	من ٦٣-٦١ الى ٨٥ (١)
* * * * * في المائة سنويا * * * * *		
المساحة المنزرعة		
لاجمالي	٠ر٤	٠ر٧
المروية	١ر٠	٠ر٣
غير المروية	٠ر٢	٠ر٨
المساحة المحصولية		
لاجمالي	٠ر٤	٠ر٣
المروية	١ر٦	١ر٠
غير المروية	—	٠ر٢
الكثافة المحصولية		
لاجمالي	—	٠ر٥
المروية	٠ر٦	٠ر٧
غير المروية	٠ر٢—	٠ر٧—

المصدر : معدلات النمو الحقيقية مستمدة من Agricultural situation in India, April 1972.
(١) أهداف الخطة من ٦٣-٦١ إلى ١٩٧٥ ومن ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥
هي نفس الأهداف (٢) المساحة المحصولية كنسبة مئوية من المساحة المنزرعة *

أو تلك التي تعمل بالدیزل تفرط في استغلال موارد المياه الجوفية في بعض المناطق * وكثيرا ما يحد من فاعلية شبكات الري الحالية عوامل مثل سوء التصميم، والبطء في تطوير التسهيلات على مستوى المزرعة، أو عدم كفاية الصرف، والنقص الموسمي، وعدم توافر الطاقة اللازمة لتشغيل المضخات الكهربائية (وينتج ذلك أحيانا، كما حدث أخيرا في الهند، عن انخفاض إنتاج الطاقة الهيدروكهربائية نتيجة للجفاف) *

الآلات الزراعية

تستند أهداف الإنتاج في الخطة التوجيهية العالمية على حدوث زيادة هامة وسريعة في توفير الطاقة للزراعة * وكما يبين الجدول ١-١٤، فإن جميع الأقاليم، فيما عدا إقليم أمريكا اللاتينية، قد تجاوزت الأهداف العالية المقترحة لأعداد الجرارات مما يمكن اعتبارها مؤشرا عاما لمستوى الميكنة، بل أن عدد الجرارات في شمال غرب أفريقيا تجاوز بكثير العدد الكلي المقترح لعام ١٩٨٥. إلا أنه لا ينبغي النظر بارتياح كامل إلى تجاوز الأهداف على هذا النحو * فقد أخذت الأهداف في

الاعتبار الحاجة إلى خلق أكبر قدر ممكن من فرص الاستخدام دون التضحية بأهداف الإنتاج، ومن المحتمل أن تكون هذه الزيادة السريعة في الميكنة قد أدت، في بعض الحالات، إلى إحلال الماكينات محل العمال دونما حاجة إلى ذلك *

ولا تعكس الزيادة في عدد الآلات وحدها، بالطبع، كل جوانب الموضوع، لأن هناك تباين كبير في الفاعلية التي تستخدم بها الماكينات المتوفرة * ويبين في معظم الأقطار أن إدخال الآلات يجري دون وضع برنامج مرحلي مناسب يشمل التدريب وتسهيلات الصيانة واحتمال الاستغناء عن العمال * وما زالت تسهيلات التدريب المتوافرة للعاملين على تلك الآلات، والفنيون الميكانيكيون في الحقول والورش، وكذلك رجال الإرشاد، محدودة جدا بالمقارنة بعدد الآلات المستخدمة، كما أن عدم توافر قطع الغيار يكاد يعد ظاهرة شبه عامة * وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآلات الخاصة بمعاملة محاصيل الحبوب وتجفيفها وتخزينها وتجهيزها بسرعة ما زالت غير كافية في كثير من المناطق التي تتعدد فيها الزراعات * وسوف تتوقف الآثار الكلية للطفرة الأخيرة في استخدام الآلات الزراعية على عدد من العوامل التي يصعب تقديرها، من بينها العمليات الفعلية التي تستخدم فيها الآلات، ومدى الفعالية التي تستخدم بها، وإلى أي مدى يمكن استخدام العمال الذين حلت الآلات محلهم في عمليات أخرى *

مدخلات الانتاج الحيواني

يعتمد القطاع الفرعي للثروة الحيوانية — شأنه شأن قطاع المحاصيل — على زيادة معدل استخدام المدخلات حتى يمكن تحقيق أهداف الانتاج * وتتعلق كثير من تلك المدخلات بالأعلاف ، ولذلك فمن المؤكد أن تنمية الثروة الحيوانية قد طنت من عدم كفاية انتاج المحاصيل ، وهو الموضوع الذي تمت مناقشته منذ قليل * ولا توجد بوجه عام أية دلائل على ظهور فائض في الموارد الاضافية للحبوب المخصصة بلاستهلاك البشرى ، والتي شكلت الأساس للمعدلات العالية المقترحة لزيادة لحوم الخنازير والدواجن في الدراسة العالمية للخطة التوجيهية * وقد أحرز تقدم بسيط في استخدام المنتجات الثانوية الزراعية والصناعة السنوية ، وخاصة في غذاء

الجدول ١ - ٤ : المتوسط السنوي لمعدل عدد الجرارات في البلاد النامية بالمقارنة مع أهداف الخطة التوجيهية العالمية

المعدل الحقيقي للنمو	أهداف الخطة	في المائة سنويا	المعدل
أفريقيا جنوب الصحراء	٤ر٨	٤ر٨	٦ر٢
الشرق الأقصى	٢٠ر٠	١٩ر١	٢٨ر٠
جرار ذو عجلتين	١٣ر٢	١٢ر٥	١٥ر٦
جرار ذو أربع عجلات	٥ر١	٧ر٣	١٨ر٨
الشرق الأدنى	٢ر٩	٣ر١	٦ر٠
شمال غرب أفريقيا	٣ر٦	٤ر٣	٣ر٨
أمريكا اللاتينية	٩ر٣	٨ر٤	٩ر٥
الاجمالي			

ملاحظة : للشمول الاقليمي أنظر الجدول ١ - ٦ *

الحيوانات المجترة ، حتى يتسنى توفير كميات أكبر من الحبوب لاستخدامها في تغذية الخنازير والدواجن *

وتعزى زيادة الانتاج الحيواني الى زيادة الذبح أكثر مما تعزى الى ارتفاع انتاجية الحيوان * وكان التقدم الذي تحقق في مجال الصحة الحيوانية أسرع بصفة طامة منه في مجالات التكاثر والتغذية والادارة ، ولو أن التقدم الرئيسي قد اقتصر على عدد قليل من الأمراض الحيوانية الوبائية الهامة * ولم يبذل أى جهد لدعم خدمات الصحة الحيوانية ، وخاصة من حيث تحسين انتاج الأمصال ، وتسهيلات تشخيص الأمراض ، والبرامج العيدانية للوقاية من الأمراض المعدية والطفيلية ومكافحتها *

العوامل التنظيمية

يمكن ، الى حد كبير ، تقييم المؤسسات والأجهزة الريفية — التي تعتبر ذات أهمية كبرى للتنمية الزراعية — من خلال نجاحها أو فشلها في تحقيق الأهداف المتعلقة باستخدام تلك الأنواع من المدخلات التي سلفت مناقشتها * بيد أن دور تلك المؤسسات والأجهزة لا يقتصر على كونها شبكات لتوزيع المدخلات ، اذ يتعين عليها كذلك أن توفر الحوافز للمزارعين حتى يستخدموا تلك المدخلات من ناحية وحتى يبذلوا جهدا اضافيا من ناحية أخرى ، كما أن لها دورا كبيرا في حسم مسائل أساسية مثل توزيع الدخل والاستخدام في القطاع الريفي وكذلك سير عملية الانتاج — ولا يتسنى لنا هنا أن نناقشها سوى من الناحية الكيفية فقط وبشكل عام *

ومن المحتمل أن يستغرق احراز التقدم في كثير من المؤسسات والأجهزة الأساسية وقتا طويلا ، ولذا ينبغي اتخاذ الاجراءات اللازمة مباشرة اذا أريد أن يكون لها أثر على الانتاج خلال عقد التنمية الثاني * كما أن ذلك يتوقف الى حد كبير على اجراءات تحسين شاملة وضرورية لرفع الكفاءة الادارية للحكومات *

حيازة الأراضي

وجهت الخطة التوجيهية العالمية غاية خاصة الى الحاجة للاصلاح الزراعي في العديد من الاقطار لضمان زيادة كفاءة استخدام عوامل الانتاج ، ولتوسيع قاعدة السيطرة على العوامل ، وتوزيع الدخل والطلب الفعلي ، ولتوفير الحوافز والخدمات اللازمة ، وللإسراع باستخدام التكنولوجيا المحسنة . وقد استمرت الحكومات في الادلاء بتصريحات عامة عن الحاجة الى الاصلاح الزراعي ، ومثال ذلك ، البيان الشامل الذي أصدره مؤتمر المنظمة الاقليمي لأمريكا اللاتينية عام ١٩٧٠ . غير أن التقدم الفعلي ما زال مخيبا للآمال ، الا في حالات نادرة .

ففي حين شهدت السنوات الأخيرة بعض البرامج الحديثة للاصلاح الزراعي ، فانها كثيرا ما تكون محدودة النطاق ، كما أن تنفيذها في بعض الاقطار كان بطيئا للغاية ، وانتشر التهرب من الأحكام التشريعية . وحتى في الاقطار التي جرى التنفيذ فيها بقوة تبين أن ضعف النظم الادارية وعدم توافر الموظفين المدربين في الأجهزة المؤازرة ، قد أدى في بعض الأحيان الى نتائج محدودة .

الاثتمان

تعتمد زيادة استخدام المدخلات المشتركة واللازمة لتحقيق التقدم التكنولوجي اعتمادا كبيرا على تحسين موارد الاثتمان للانتاج الزراعي . وقد اقترحت الخطة التوجيهية العالمية بعض الأهداف التقريبية من أجل التوسع في الاثتمان . وتقدر زيادة مطلوبات عمليات الاثتمان في الفترة مابين ١٩٦٢ و ١٩٧٥ بنسبة ١٧٧ % ، على أن تزيد مرة أخرى فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٥ بنسبة ٦٩ % . أما بالنسبة للفئة الأكبر من قروض التنمية المتوسطة والطويلة الأجل ، فتقدر الاحتياجات السنوية للفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٥ بأنها ستزيد بنسبة ٥٠ % على احتياجات الفترة من ١٩٦٢ الى ١٩٧٥ .

وقد طرأت في السنوات الأخيرة زيادات هامة في موارد الاثتمان الزراعي ، رغم أنه لا يتيسر تقييمها على ضوء أهداف الخطة التوجيهية العالمية . بل ان البيانات الخاصة بالقروض المقدمة من مؤسسات ائتمانية ليست كاملة بالمرة ، ولا يعرف سوى القليل جدا عن حجم القروض المقدمة من مصادر أخرى غير المؤسسات . وحتى اذا اتاحت معرفة المبالغ الكلية على وجه الدقة ، فان ذلك لن يفيد كمؤشر مرض عن مدى توافر التمويل للزراعة .

والواقع أن جزءا من المبالغ التي تحسب على أنها ائتمانا زراعيًا ينفق خارج القطاع الزراعي . كما أن جانبا كبيرا من الزيادة في الموارد الائتمانية يذهب الى كبار ملاك الأراضي ، الذين كثيرا ما يستخدمونه في استثمارات مريحة خارج الزراعة وكثيرا ما تستخدم الزيادة في الاثتمان المقدم من المؤسسات كمجرد بديل للمصادر الخاصة ، وبالتالي تستخدم مصادر الاثتمان الخاص في أغلب الأحيان في الاستهلاك أو في الاستثمارات غير الزراعية . وكثيرا ما توجه المدخرات الريفية الى المناطق الحضرية ، وذلك في المناطق التي أنشئت فيها المصارف التجارية والمؤسسات الائتمانية الأخرى التي تخدم الأغراض الحضرية (بضغط من الحكومة في بعض الأحيان) .

وما زالت مؤسسات الاثتمان تميل الى التركيز كلية تقريبا على تقديم القروض بسعر فائدة منخفض ، وتهمل جانب تعبئة المدخرات الريفية في الاستثمارات الريفية . وطادة ما يتمتع كبار المزارعين بنفوذ سياسي قوى بحيث يمنعون زيادة سعر الفائدة المعان ، وذلك يؤدى بدوره الى حرمان صغار المزارعين من قروض المؤسسات نظرا لارتفاع تكاليف تقديم القروض اليهم . وما زالت ادارة العديد من المؤسسات الائتمانية تنفقر الى الكفاة .

الارشاد والتعليم

يتطلب نشر التكنولوجيا المحسنة اللازمة لتحقيق أهداف الانتاج في الخطة التوجيهية العالمية زيادة كبيرة في حجم أجهزة الارشاد وفاقيتها * وتتضمن الخطة تقديرات للاحتياجات من القوى العاملة المدربة لتوفير الارشاد الملائم وغيره من الخدمات الحكومية الأخرى للزراعة في كل من الأقطار موضع الدراسة ، كما تتضمن الخطة كذلك مقترحات عديدة حتى تزداد فاعلية تلك الخدمات *

ولا يكاد يقوم دليل على احراز تقدم في هذا الاتجاه * فما زالت معظم أجهزة الارشاد تعاني من سوء التنظيم ومن قصور في التسهيلات المادية المناسبة ، وكذلك من عجز في الموظفين * والقصة مألوقة للجميع * فالعاملون في الارشاد يفتقرون الى وسائل الانتقال ، والى قطع الخيار والوقود ، حتى يتمكنوا من الانتقال لمقابلة المزارعين ، كما تنقصهم بدلات السفر والاقامة عندما ينتقلون الى المزارعين ، الى جانب افتقارهم للمكاتب وللاآت الكاتبة ولاآت الطباعة والورق اللازم لأعمالهم المكتبية ، كما يفتقرون الى تسهيلات الاتصال ، وخصوصا التليفونات التي تتيح لهم الاتصال ببعضهم البعض وبالمزارعين ، كما أنهم يفتقرون بصفة خاصة الى برامج للارشاد الزراعي معدة اعدادا طيبا لتهيئ لهم الأساس لوضع برنامج مرض للعمل * وبلاضافة الى ذلك فان الصلات بين البحوث والتعليم والارشاد مازالت ضعيفة بصفة عامة ، مما ينجم عنه أن المعلومات اللازمة لا تجد طريقها لمستوى المزرعة ، وخصوصا لصغار المزارعين * وما زال عمل الارشاد الزراعي مرتبطا ارتباطا وثيقا بمفهوم المسؤول الشخصي الذي يتصل بفتة خاصة من " العملاء " ، وينبغي توجيه عناية خاصة نحو العمل الجماعي والاتصال الجماهيري وخصوصا من خلال الاذاعة والتلفزيون * وقد بذلت جهود لاشراك المزارعين أنفسهم من خلال الانواع المختلفة من منظمات الزراعة لكي يستفيدوا على وجه أفضل من المشورة المقدمة اليهم عن طريق المساعدة الذاتية ، بيد أن هذه الجهود كانت غير كافية *

وحتى في الحالات التي أمكن فيها احراز تقدم مرضي في تطوير معاهد التعليم العالي والمتوسط كثيرا ما يعاني التدرب من توجيه غير عملي ، ونادرا ما يستفاد من الخريجين على مستوى المزرعة — وهو المستوى الذي تشتد فيه الحاجة اليهم * وبوجه التعليم والارشاد في أقطار عديدة الى البالغين من الذكور في المقام الأول في حين يهمل دور النساء وصغار الشباب في تحسين الأساليب الزراعية * وتسبب الانشغال بنظم التعليم التقليدية والرسمية في عرقلة التجديدات اللازمة للتعليم خارج المدرسة * وبصفة عامة ، لم يستطع سوى عدد قليل من الأقطار أن يضع نظاما للتعليم تكون موجهة فعلا نحو تلبية احتياجات المزارعين وتكون لها القدرة على الوصول اليهم بطريقة فعالة *

التسويق والأسعار

يقتضى تحقيق اهداف الانتاج ان تعمل نظم التسويق كأجهزة أكثر فعالية تتولى نقل الطلب الى المزارعين ، بحيث تشجعهم باستمرار على زيادة الانتاج الموجه للسوق *

وقد ثبت انه من الصعب ادماج صغار المزارعين في نظام التسويق وضمان وجود مشتريين على استعداد لدفع أسعار معقولة حتى في الحالات التي تتوافر فيها اتصالات جيدة ولا يعاني المنتجون فيها من عزلة مادية * وقد نجحت ، في بعض الحالات ، محاولات تنظيم عمليتي جمع الانتاج وتسويقه تسويقاً أولياً من خلال تعاونيات المزارعين ، غير انه حدثت كذلك حالات عديدة من الفشل ، وخصوصا حين تحاول الحكومات اجبار المزارعين على الدخول في نظام تعاوني دون اعدادهم لذلك اعدادا كافيا * وقد انشأت بعض الاقطار مجالس قانونية او وكالات عامة للشراء للتعامل مع المزارعين مباشرة ، ولكن ثبت ان تلك

التنظيمات كثيرا ما تكون باهظة التكاليف ، وغير منكيفة مع تفاصيل الجوانب العملية لجمع المنتجات من عدد كبير من المزارعين المنتشرين فى مناطق واسعة •

كما واجهت أقطار عديدة صعوبات مماثلة فى توزيع الاسمدة والمدخلات الأخرى • وبينما يبدو من الضرورى — فى المراحل الأولى من توريد الاسمدة — أن تتولى الحكومات عملية التسويق مباشرة ، فإنه مع انتشار استخدام الاسمدة وازدياد نقاط توزيعها ، يصبح من الصعب على المصالح الحكومية التقليدية أن توفر الخدمات اللازمة بتكاليف قليلة وبشكل فعال •

وما زالت سياسة التسويق تعاني فى كثير من الحالات من الاهتمام المفرط بأشكال التنظيم ، كما تعاني كذلك من إهمال جوانب كفاءة الإدارة وتحمل المخاطر والابتكار والحوافز • وفى الحالات التى تتولى فيها هيئات خاصة جانباً كبيراً من نظام التسويق ، لا يبذل سوى القليل جداً من الجهد لتشجيع المنافسة الفعالة بين المظمين ولا عطاءهم الثقة اللازمة للاستثمار فى أساليب ومعدات وإنشاءات جديدة • وكثيراً ما تتطلب سياسات تحديد الأسعار والرقابة الإدارية التزام المزيد من الواقعية والمرونة أكثر مما مضى •

وشكل ارتفاع الأسعار الزراعية عاملاً أساسياً فى كثير من الأقطار وخصوصاً فى الشرق الأقصى ، حيث ارتفع معدل زيادة الإنتاج فى نهاية الستينات • ويبدو أن معظم ما حدث من ارتفاع فى أسعار الدعم وأسعار التسليم للحكومة فى ذلك الحين ما زالت سارية حتى الآن ، ولو أن أثرها التشجيعى قد زال فى حالات عديدة بسبب التضخم ونتيجة لارتفاع أسعار المدخلات • كما أن الاطنات التى كانت تقدم للاسمدة قد تم إلغاؤها فى عدد من الأقطار •

عوامل أخرى

التخطيط الزراعى والاستثمار

على الرغم من أن خطط التنمية الحالية فى كثير من الأقطار تولى عناية أكبر مما كان فى الماضى للقطاع الزراعى ، فنادراً ما يترجم ذلك إلى تدابير فعالة للتنفيذ أو إلى استثمار حقيقى • وفى كثير من الحالات لم يواكب الاستثمار المخصصات المدرجة فى الخطط ، بسبب الأخفاق فى زيادة الموارد المحلية الملائمة أو انخفاض الموارد الخارجية أو عدم الاستفادة من الأموال على خير وجه ، وهو ما يحدث فى أغلب الأحيان •

ومن بين الصعوبات الأكثر شيوعاً التخيير المستمر للموظفين المسؤولين عن تنفيذ المشروعات ، ونقص الاهتمام بأعداد المشروعات ودراسات إمكانية التنفيذ وانعدام التنسيق بين الوكالات المتعددة المعنية بالتخطيط والتنفيذ • وتعانى كثير من الأقطار من الافتقار إلى التنسيق بين وزارتى الزراعة والرى ، بل والمنافسة بينهما أحياناً ، مما ينجم عنه أن عملية تنمية الزراعة قد لا تتعدى إمداد الأراضى بالمياه • وكثيراً ما تنعدم العلاقة بين التخطيط فى المدى المتوسط وبين برامج التشغيل السنوية التى ترتبط ارتباطاً مباشراً بالميزانية العامة •

وما زالت إجراءات تنفيذ الخطط القومية غير كافية بصفة عامة • وفى إفريقيا ، كثيراً ما تهمل المشكلات الفنية والاجتماعية الصعبة المرتبطة برفع إنتاجية الزراعة التقليدية لعدم فهمها • وفى كثير من الأقطار الآسيوية حيث يوجه الاهتمام إلى التكنولوجيا المحسنة ، لم تكن الترتيبات الجهازية (وخصوصاً المتعلقة بالائتمان) كافية لتقديم المدخلات اللازمة على مستوى المزرعة • وأقطار قليلة فقط هى التى تقوم بالتخطيط الموقوت اللازم بالنسبة لاحتياجاتها ومشروعاتها من الاسمدة • كما أن المعاملات التى يستخدمها المخططون فى تقدير الاستجابة للاسمدة وللمدخلات الأخرى كثيراً ما تكون غير واقعية •

الطلب المحلي

تؤكد الدراسة الإقليمية للخطة التوجيهية العالمية وكذلك الدراسة المنظورية اللاحقة بها بالنسبة لأمريكا الجنوبية أهمية النمو البطيء للطلب المحلي باعتباره عاملاً يحد من زيادة الإنتاج ، وخاصة بالنسبة لقطار عديدة تكون فيها موارد الأرض وفيرة جداً بالمقارنة بعدد السكان الحاليين * وتبين الدراسة الخاصة بأمريكا اللاتينية أن إعادة توزيع الدخل بطريقة معتدلة قد يشجع على زيادة الطلب على المنتجات الزراعية ، وسوف يؤدي ذلك بدوره إلى زيادة النمو السنوي للإنتاج بنسبة إضافية تبلغ ٨* ٠٪

ومع ذلك فقد أدت أحداث ١٩٧١ و ١٩٧٢ إلى تركيز الانتباه على أخفاق الإنتاج في أن يواكب نمو الطلب * وتبين في الاقطار التي تناولتها الخطة التوجيهية العالمية ككل ، أن إجمالي الناتج المحلي قد ازداد في الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ بنفس المعدل تقريباً المفترض للفترة بين ١٩٦١-١٩٦٣ و ١٩٧٥ في إطار "المتغير المرتفع" * وهكذا فإن الأخفاق في تحديد أهداف الإنتاج الزراعي يعنى الأخفاق في مواجهة الطلب بأسعار ثابتة ، مما يؤدي إلى زيادة الواردات وإلى ارتفاع أسعار الأغذية *

ويختلف الوضع بطبيعة الحال اختلافاً شديداً من إقليم لآخر ومن قطر إلى قطر * ومن المؤكد أن آثار الأخفاق في تلبية الطلب كانت أخطر ما يكون في أمريكا اللاتينية وفي الشرق الأدنى ، حيث أمكن تجاوز أهداف إجمالي الناتج المحلي بكثير * ومن ناحية أخرى ، تخلف نمو إجمالي الناتج المحلي تخلفاً كبيراً عن الأهداف في أفريقيا جنوب الصحراء * وشمال غرب أفريقيا ، بحيث كاد الإنتاج أن يوازي تقريباً الطلب بالأسعار الثابتة * أما في الشرق الأقصى ، فإنه كان من الممكن تقليل الفجوة الكبيرة بين أداء الإنتاج والأهداف إلى حد ما ، لو أخفق الإقليم أخفاقاً طفيفاً في تحقيق أهداف إجمالي الناتج المحلي *

الطلب على الصادرات

يفرض النمو البطيء للطلب على الصادرات قيوداً معروفة تماماً * وتستهدف استراتيجية عقد التنمية الثاني معدلاً للنمو الطلب يزيد على ٧ في المائة سنوياً بالنسبة لجميع الصادرات ، مما يعتبر ضرورياً لتحقيق هدف نمو إجمالي الناتج المحلي * وتقتصر الخطة التوجيهية العالمية أن تزيد الصادرات الزراعية للأقطار النامية بنسبة ٣٣ في المائة سنوياً ، مما يفترض زيادة صادرات السلع غير الزراعية بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٢ في المائة سنوياً إذا تحتم تحقيق أهداف العقد * وقد ارتفع معدل الصادرات الزراعية للأقطار النامية بنسبة ٣٢ في المائة سنوياً في الفترة من ١٩٦٠-١٩٦٢ إلى ١٩٦٨-١٩٧٠ وهو ما يقل بقليل عن أهداف الخطة التوجيهية العالمية * غير أن هذا اقترن بانخفاض في نصيب تلك الأقطار من إجمالي التجارة الزراعية العالمية يتراوح بين ٤٠ و ٣٤ في المائة *

ومن بين المنتجات المنافسة التي تزرع في الأقطار النامية والمتقدمة على السواء والتي تمثل نحو ٨٠ في المائة من التجارة الزراعية العالمية تحصل البلاد المتقدمة على حوالي ثلثي وارداتها من بلاد متقدمة أخرى ، وتزداد هذه النسبة باضطراب * أما المنتجات الغذائية الاستوائية غير المتنافسة فهي الوحيدة التي حافظت على مركزها خلال الستينات ، غير أنه حتى في تلك الحالة فإن أحراز أي إقليم نام للتقدم كثيراً ما يكون على حساب الأقاليم الأخرى (فمثلاً ، زادت الصادرات الأفريقية من البن والكاكاو زيادة أسرع بكثير من صادرات أمريكا اللاتينية) * وانخفضت المواد الخام

من ٢١ في المائة من اجمالي التجارة الزراعية في ١٩٦٠-١٩٦٣ الى ١٦ في المائة في ١٩٧٠، وانعكس ذلك في استبدال المواد الخام بمواد اصطناعية وبيع بعض التخييرات التكنولوجية الأخرى مثل الاستعاضة عن أكياس الجوت في التعبئة بالنقل بكميات كبيرة *

واستمرت القيمة الحقيقية لحصيلة الصادرات الزراعية في الانخفاض بالنسبة للصناعات وأخذ معدل التبادل التجاري ينتجه باضطراب الى غير صالح الأقطار النامية وقد أضاف هذا الانخفاض في المدى البعيد والتقلبات الكثيرة في أسعار الصادرات في المدى القصير الى جانب التضخم في البلاد المتقدمة وتعديلاتها النقدية الأخيرة الى مصاعب التخطيط القومي في البلاد النامية الى حد كبير * ولا شك أن احراز التقدم التكنولوجي في الزراعة ينطوي على انفاق مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي في كثير من الأقطار التي يتعين عليها استيراد معظم مستلزماتها من الأسمدة ومن المدخلات الحديثة الأخرى *

العمون الانمائي

دعت البلاد المتقدمة الى أن تزيد عونها الانمائي الرسمي بشروط تفضيلية بنسبة ٧ في المائة من اجمالي ناتجها القومي في ١٩٧٥، وذلك من أجل تحقيق أهداف عقد التنمية الثاني * ويبدو الآن من غير المرجح أن يصل العمون الانمائي الى نصف هذا الهدف خلال النصف الأول من العقد، وعلى ذلك فهناك احتمال كبير أن يكون مصير أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الدولية لعقد التنمية الثاني قد كتب عليه الفشل * وقد أصبحت شروط العمون الانمائي الرسمي أكثر تشدداً، في حين انخفض نصيب المنح * كما ازداد معدل مدفوعات خدمة الديون بسرعة كبيرة *

وكانت التقديرات تشير في ١٩٦٥ الى أن ٧٤ في المائة فقط من اجمالي العمون الخارجي سوف يذهب للزراعة، بيد أنه من الصعب أن نحدد ما اذا كان الاتجاه العام فيما بعد ذلك قد استمر تصاعدياً أم تنازلياً * وتوجه بعض المؤسسات المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي وبنوك التنمية الاقليمية عناية متزايدة الى القطاع الزراعي * وقد حقق البنك الدولي هدفه بزيادة القروض المقدمة للزراعة أربعة أضعاف في الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٧٣، وذلك على الرغم من التأخير الذي حدث في إعادة تكوين أرصدة رابطة التنمية الدولية * وليس في الامكان تقييم ما لانخفاض المساعدات الثنائية المقدمة للزراعة من أثر في تحييد تلك الاتجاهات * وإلى جانب ذلك، فانه حتى في الحالات التي استمر فيها تقديم الموائمة الثنائية للمشروعات بنفس المستوى، فهناك ما يحمل على الاعتقاد بأن تمويل المدخلات الجارية مثل الأسمدة وقطع غيار الجرارات وآلات الضخ، قد انخفض كذلك *

حالة سوق الأسمدة

بدأ الموقف في سوق الأسمدة يتغير في النصف الثاني من عام ١٩٧١، اذ قل المعروض منها في الأسواق الدولية وبدأت أسعارها في الارتفاع * واقتربت أسعار التصدير في نهاية ١٩٧٢ من المستويات المرتفعة التي سادت في منتصف الستينات * ومن المنتظر الآن أن يبدأ معدل الزيادة في الانخفاض، وان تستقر الأسعار خلال عام ١٩٧٤ نتيجة لزيادة المعروض منها لدى كل من المصدريين التقليديين والجدد، ومن بينهم المنتجون في أوروبا الشرقية *

وقد راتفعت أسعار الأسمدة بمعدل يقل بكثير عن الارتفاع في أسعار المدخلات الزراعية الأخرى خلال السنوات العشرة الماضية أو نحوها، ويرجع هذا أساساً الى التكنولوجيا المحسنة والطابع التنافسي لصناعة الأسمدة * وقد يتغير هذا الموقف

تماما نتيجة زيادة أسعار المواد الأولية — وخاصة الغاز الطبيعي والمنتجات البترولية ، وارتفاع تكاليف مكافحة التلوث والنقل • ويعزى الانتقال السريع من الوفرة النسبية الى الندرة في المعروض الدولي من الأسمدة الى أسباب عدة • ولعل فائض الانتاج الذى تحقق في نهاية الستينات نتج عن قيام المنتجون المصدرون التقليديون بالاستثمار في بناء مصانع جديدة ومن دخول شركات البترول في هذه الصناعة على أمل زيادة الطلب على الأسمدة زيادة سريعة في البلاد النامية • وفي نفس الوقت ارتفعت متطلبات الحجم الاقتصادي لمصانع النتروجين ارتفاعا كبيرا نتيجة للتطورات التكنولوجية الحديثة ، مما جعل من الضروري قيام المنتجين التقليديين بالاستثمار في مصانع حديثة كبرى اذا شاءوا الاستمرار • وقد أدى بناء مصانع جديدة لانتاج النتروجين في عدد من الأقطار المنتجة للبترول واستخدام المواد البترولية زهيدة التكاليف وكهربات النشادر المتوفرة كمنتجات ثانوية مشتقة من انتاج الكبرولاكتم الى زيادة المعروض وتخفيض الأسعار •

وعلى الرغم من زيادة استهلاك الأسمدة بسرعة كبيرة بلغت نحو ١٥ ٪ سنويا في البلاد النامية ونحو ٨ ٪ في البلاد المتقدمة ، فان هذه الزيادة لم تواكب القفزات الكبيرة لانتاج التي ترتبت على انشاء المصانع الكبرى • وزادت المخزونات بسرعة • وانسحبت بعض شركات البترول من انتاج الأسمدة ببيع موانعها أو اغلاقها • وأغلق المنتجون التقليديون الوحدات القديمة غير المنتجة اقتصاديا وفرضت قيود على الانتاج في بعض القطاعات ، مثل انتاج النتروجين في اليابان وصناعات البوتاس في كندا • ونظرا لبعض الصعوبات الطارئة في تشغيل بعض المصانع الكبيرة الجديدة فقد ظل جزء من الطاقة الانتاجية الجديدة دون استغلال • وفي بعض الأقطار النامية تعمل المصانع بنصف قدرتها المقررة وذلك لعدة أسباب • وفي نفس الوقت فقد استمرت باضطراب الزيادة في الطلب على مغذيات النباتات الثلاث — النتروجين والفوسفات والبوتاس • وزاد استهلاك هذه المغذيات الثلاث بنسبة ٦ ٪ في ١٩٧٢/١٩٧١ فبلغ ٧٢ مليون طن • وبالرغم من أن التقارب أشارت الى تحقيق زيادة كبيرة في انتاج النتروجين في الاتحاد السوفييتي والصين — استعمل معظمها محليا ، فان الانتاج في المناطق الأخرى لم يسجل سوى تغير طفيف • وتضاءل المخزون الكبير الذى تراكم من النتروجين خلال الستينات ، وأدى الى قلة العرض ، وكذلك كان الحال أيضا بالنسبة للمخزون من الفوسفات والبوتاس • وقد أثر هذا الموقف خاصة على البلاد النامية التي كانت حتى ١٩٧٢/١٩٧١ تستورد أكثر من نصف احتياجاتها من الأسمدة (مغذيات النباتات) ، وذلك على الرغم من زيادة الانتاج المحلي في الكثير من تلك الأقطار خلال العقد الماضي •

وقد ظهر بوضوح هذا التوازن الدقيق بين الطلب والعرض العالميين من النتروجين في منتصف السنة الممتدة من أول يوليو ١٩٧١ حتى نهاية يونيو ١٩٧٢ • ونشطت الصادرات للأسواق الرئيسية في البلاد المتقدمة خلال الشهور الأولى من هذه الفترة ، ولكن نظرا لاهتمام المنتجين بتلبية الاحتياجات المنتظرة فقط ، دون العمل على بناء مخزونات نشأ موقف صعب من حيث الكميات المعروضة من معظم أنواع الأسمدة ، وبالتالي ظهر عجز في المواد المعدة للتصدير المباشر أو في المدى القصير •

وقد أصبحت أوروبا ، وهي الآن الناتج الرئيسي للنتروجين ، مادة نادرة ، كما فقدت كهربات النشادر من أهميتها نسبيا بسبب ضعف محتواها من النتروجين • وقل العرض أيضا بالنسبة للمركبات وبصفة خاصة ثاني فوسفات النشادر • ومرة أخرى ، كان اغلاق المصانع غير المنتجة اقتصاديا وانخفاض مستويات المخزون من العوامل الرئيسية لهذا الموقف • كذلك أفادت التقارير أن الاستهلاك المحلي من ثاني فوسفات النشادر في الولايات المتحدة ، التي تعتبر المنتج الرئيسي لهذه المادة ، قد تجاوز بكثير مستويات ١٩٧٠/١٩٧١ في الجزء الأول من ١٩٧٢/١٩٧١ •

وقد أدى هذا الموقف من الندرة النسبية الى زيادة الأسعار التي تأثرت بدورها بارتفاع تكاليف النقل البحري •

وارتفعت أسعار معظم المنتجات النيتروجينية بما يتراوح بين ١٠ و ٢٠٪ (على أساس فوب : تسليم ميناء التصدير) في نهاية الربع الأول من عام ١٩٧٢ * واستمرت الأسعار في الارتفاع وسجلت زيادة جديدة تتراوح بين ٤٠ و ٥٠٪ في نهاية عام ١٩٧٢ * وفي الربع الأول من عام ١٩٧٣ كانت هناك دلائل تشير إلى أن الأسعار بدأت في الاستقرار * ولكن استمرت قلة المعروض، وخاصة بالنسبة للنروجين وبعض المواد الفوسفاتية، مما أدى إلى استمرار زيادة الأسعار ولكن بنسبة أقل *

وتتم مبيعات الصادرات عادة عن طريق العطاءات، مما يؤدي إلى قدر كبير من المرونة في الأسعار، وعادة ماتكون أسعار الكميات الصغيرة أكثر ارتفاعاً * وفي منتصف عام ١٩٧١ بلغ سعر الطن المترى الواحد (فوب) من كبريتات النشادر بين ١٨ و ٢٠ دولاراً من مصادر الإنتاج الرئيسية الثلاث - الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، وهو سعر مرتفع بالمقارنة بالأسعار المنخفضة للغاية التي تراوحت بين ٤ و ١٠ دولاراً للطن الواحد (فوب) في السنة السابقة للتخلص من فائض المخزون * وقد أدى النقص المستمر إلى ارتفاع الأسعار فبلغت ما بين ٢٤ و ٢٦ دولاراً للطن (فوب) في الجزء الأول من عام ١٩٧٢ * وأخيراً استقرت أسعار الجملة حول ٣-٣٢ دولاراً للطن (فوب) *

وأظهرت أسعار اليوريا اتجاهات صعودية مماثلة * وقد أدت زيادة الطلب، وخاصة من آسيا، إلى ارتفاع الأسعار فبلغت من ٧٠-٧٥ دولاراً للطن الواحد (فوب، ومعبأة في أكياس) في نهاية عام ١٩٧٢ *

وارتفعت أيضاً أسعار الفوسفات * فقد رفع المنتجون الأسعار بخفض الخصم الذي كانوا يقدمونه عادة في السنوات السابقة في إطار سياسة الأسعار التنافسية * فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار تصدير السوبر فوسفات الثلاثي من الولايات المتحدة من ٤٠ دولاراً للطن (فوب) في منتصف عام ١٩٧١ إلى ٧٧ دولاراً للطن في نهاية الربع الثالث من عام ١٩٧٢ *

وبعد أن انخفضت الأسعار عقب بدء استغلال عدد من المناجم الجديدة في ساسكتشوان في كندا، بدأت أسعار أسمدة البوتاس في الارتفاع من جديد منذ عام ١٩٧٠ نظراً لقيام الحكومة المحلية بفرض نظام الحصص وتحديد الإنتاج * وقام المنتجون الأوروبيون برفع أسعار أملاح البوتاس بنحو ١٠٪ عام ١٩٧٢ - وهي ثالث زيادة للعام الثالث على التوالي، لكي تتماشى مع الأسعار في أمريكا الشمالية * وتصادف أن اقترنت هذه الزيادات بالتعديلات التي طرأت على قيمة العملات الدولية * ومن المنتظر، بالنسبة لمعظم البلاد المصدرة التي عادة ماتحدد أسعارها بالدولار، أن يترتب على تخفيض الدولار عام ١٩٧٢ وفي أوائل عام ١٩٧٣ انخفاض دخلها العائد من الأسعار المرتفعة المعمول بها، وقد يؤدي هذا إلى زيادة أخرى في الأسعار *

ومن المحتمل كذلك أن تؤثر التغييرات في الخطط الشرائية للصين والهند على سوق تصدير الأسمدة في السنة القادمة أو مايقاربها * إذ تمثل الصادرات في هذين القطرين مايزيد على ٣٥٪ من الحجم الكلي للتجارة الدولية من النيتروجين * فهما يستهلكان نحو ١٥٪ من الإنتاج العالمي من النيتروجين وينتجان أقل من ٨٪ * وتبذل كل من الصين والهند جهوداً متواصلة لزيادة الإنتاج المحلي * وتبلغ الطاقة الانتاجية الحالية المعلنة للهند من النيتروجين نحو ١٨ مليون طن سنوياً، وقد غدت العزم على رفع الإنتاج إلى ٣١ مليون طن من النيتروجين على الأقل في ١٩٧٢/١٩٧٣ وذلك برفع معدلات استخدام المصانع القائمة، التي لم يستغل سوى ٦٠٪ في المتوسط من طاقتها في ١٩٧١/١٩٧٢، وبإدخال إضافات جديدة على الإنتاج * ويعزى نقص استخدام الطاقة الانتاجية لعدة أسباب منها نقص الطاقة (بسبب الجفاف) وصعوبة تشغيل بعض المصانع القديمة ونقص قطع الغيار والمواد الخام واضافة وقت كبير في الصيانة والإصلاح وصعوبات النقل *

ولابد أن تستورد الهند كميات كبيرة من النيتروجين والفوسفات بل وجميع مستلزماتها من أسمدة البوتاس لتلبية احتياجاتها الكلية من المغذيات في ١٩٧٣/١٩٧٤ التي تقدر بحوالي ٣٨ مليون طن * وسوف تكون الهند مضطرة الى استيراد ٤٠% على الأقل من احتياجاتها من الأسمدة خلال السنوات الخمس القادمة أو نحو ذلك لمواجهة الطلب ، وذلك على الرغم من الجهود التي تبذلها والمشار إليها آنفا لزيادة الانتاج ، ومن المحتمل أن تتجه الهند تدريجيا للشراء من المصدرين في أوروبا الشرقية والشرق الأدنى بدلا من المنتجين التقليديين *

ويتوقع بعض المراقبين أن تنخفض مشتروات الصين نتيجة لنجاح المصانع المحلية الصغيرة التي ساهمت في زيادة انتاج الأسمدة بما يقدر بنحو ٥٥٠ ألف طن في ١٩٧١/١٩٧٢ مما وصل بالانتاج الكلي من الأسمدة الى ٢٨٨ مليون طن ، منها ١٨٨ مليون طن من الأسمدة النيتروجينية * وقد انخفضت الواردات (١٦٦ مليون طن) بحوالي ١٠% عن مستوى ١٩٧٠/١٩٧١ * وقد كان المنتجون في أوروبا الغربية المصدرون الرئيسيون للصين ، ولكن بدأ المنتجون في الشرق الأدنى وفي أوروبا الغربية في التصدير الآن الى الصين * وحتى بضعة سنوات قليلة ، كانت الصين تستوعب حوالي ثلث انتاج اليابان من الأسمدة النيتروجينية ، أما الآن فهي تستوعب ما يزيد على ٨٠% من هذا الانتاج *

ويقوم المنتجون في أوروبا الغربية واليابان بتصدير كميات كبيرة الى كثير من الأسواق الصغيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية * وبصدر المنتجون في أوروبا الغربية كميات متزايدة الى منطقة الساحل الشرقي في الولايات المتحدة أيضا نظرا لنقص الغاز الطبيعي الذي هو من أهم مصادر الطاقة لصناعة الأسمدة في الولايات المتحدة * ومن التطورات الأخرى في هذا الشأن ، عقد اتفاقية ضخمة لتجارة الأسمدة (٦٠٠٠ - ٨٠٠٠ مليون دولار) أبرمت مؤخرا بين الاتحاد السوفييتي واحدى شركات البترول الأخرى في الولايات المتحدة ، وتقضي بقيام الاتحاد السوفييتي بتصدير النشادر في المدى الطويل في مقابل الحصول على أسمدة فوسفاتية من الولايات المتحدة * ويقوم المنتجون في أوروبا الغربية ، الذين لهم ارتباطات مع الهند وأقطار أخرى في آسيا ، بزيادة مبيعاتهم الى دول السوق الأوروبية المشتركة ، وخاصة جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا وإيطاليا ، وكذلك الى الاتحاد السوفييتي * وتشير احتمالات فائض التصدير لدى الكثير من المنتجين في أوروبا الشرقية الى احتمال زيادة الصادرات الى ما وراء البحار ، على أن يكون ذلك في الغالب بمقتضى اتفاقيات تجارية ثنائية أو اتفاقيات مفاوضة *

وتتوقف كل التوقعات حتى عام ١٩٧٥ على الطاقة الانتاجية الإضافية المقرر أن يبدأ تشغيلها في المستقبل القريب ، وبصفة خاصة الطاقة الصناعية الموجهة نحو التصدير في أوروبا الشرقية * ويصعب التنبؤ فيما بعد ذلك * ومن المعروف حاليا أن فنزويلا تعتنز زيادة طاقتها وخاصة بالنسبة للتصدير * وتقوم بعض الأقطار في أفريقيا (وخاصة نيجيريا) وفي أمريكا اللاتينية باستكشاف امكانية انشاء المصانع * وتقوم الهند الآن بالتوسع في بعض المصانع الموجودة حاليا ، وتعتنز بناء مصانع جديدة * كذلك من المقرر أن تشتري الهند كل انتاج مصنع النشادر في العراق - وهو مشروع مشترك بين القطرين ، كما أبرمت الهند عقودا طويلة الأجل لتصدير النشادر الى بعض الأقطار الأخرى ، وتتفاوض الآن مع الكويت بشأن اقامة مصنع لكبريتات النشادر فيها * وتعمل الصين على زيادة عدد المصانع الصغيرة ، وأبرمت عقودا لانشاء ستة مصانع كبيرة لانتاج اليوريا * ونظرا لما تعانيه اليابان داخليا من نقص المواد الخام ومشاكل التلوث ، فانها تشترك في الاستثمار في مصانع الأسمدة في جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك الهند *

ومن المحتمل أن يتردد المصدرون التقليديون في تخصيص رؤوس الأموال لبناء طاقات انتاجية جديدة ، وخصوصا بسبب زيادة التكاليف وعدم الاستقرار في موارد المنتجات البترولية * ويستغرق الأمر سنوات طويلة للانتقال من مرحلة التخطيط

لمصنع جديد الى مرحلة الانتهاء من بنائه وبدء تشغيله ، وربما يخشى المصدرون انخفاضا في الطلب عن بدء تشغيل مصانعهم الجديدة • ولن يفيد ذلك شيئا سوى تدعيم الاتجاه الهبوطي للدورة الاقتصادية التي أخذت صناعة الأسمدة تنتعش منها الآن •

مسايد الاسماك

الانتاج والتجارة^(١٥)

كانت السمسة السائدة عام ١٩٧٢ في معظم أسواق المنتجات السمكية هي شدة الطلب وقلة العرض (أنظر الجدول ١٥-١) مما أدى الى وصول الأسعار الى مستويات قياسية • وقد أدى الانخفاض الكبير في صيد المواد الخام في بيرو وشيلي الى قلة المعروض من دقيق السمك • ولم ينخفض حجم التجارة بصورة مماثلة ، حيث كان بالامكان التعويض جزئيا عن هذا النقص عن طريق الاعتماد على المخزون الكبير من دقيق السمك المتوفر في بداية العام • واستمرت التجارة في المنتجات المخصصة للاستهلاك البشري في التوسع (أنظر الجدولين ١٦-١ و ١٧-١) ، ونتجت الزيادة في قيمة الشحن عن التعديلات التي طرأت على العملات منذ أواخر عام ١٩٧١ ، وخاصة بسبب حجم التجارة الكبير بين البلدين (الولايات المتحدة واليابان) اللذين تأثرت عملتهما بأكبر قدر من هذه التعديلات •

وتشير التوقعات لعام ١٩٧٣ الى استمرار قلة العرض وشدة الطلب وارتفاع الأسعار • والفرص محدودة أمام زيادة الانتاج من الموارد المستغلة حاليا ، ومن المحتمل أن يقل المحصول السمكي في بعض المصايد عن مستويات عام ١٩٧٢ ، بما في ذلك مصايد المواد الأولية في أمريكا الجنوبية • وليس من المحتمل أن تتاح الاستعاضة عن هذا الموقف بزيادة انتاج المنتجات البروتينية المنافسة ، نظرا لان الموارد في معظم الأسواق الهامة تعاني من ندرة مماثلة ، وربما أشد ، لتلك التي تسود في أسواق المنتجات السمكية ، ونظرا لأن مؤشرات الأسعار تشير الى اتجاه صعودي بارز •

ولم يرتفع الانتاج السمكي العالمي للسنة الثانية على التوالي ، مما أكد صحة التنبؤات منذ بضع سنوات بأن الاتجاه التصاعدي القوي للانتاج الذي ساد خلال الستينيات لن يستمر • لم يبدأ استخدام الموارد الضخمة غير المستغلة • وكان المحصول السمكي في البلاد المنتجة الرئيسية أقل ، أو أكثر بقليل ، من انتاج العام السابق ، وانخفض الانتاج العالمي بنسبة ٩٪ بالمقارنة مع عام ١٩٧١ • واستمرت بعض الأقطار النامية في التوسع في مصايد الأسماك بها ، لكن الانخفاض الشديد في الانتاج في بيرو ، التي أصبحت أكبر بلد منتج خلال الستينيات ، قد استوعب ما يتجاوز الزيادة الصافية في المحصول السمكي التي سجلتها بقية بلاد العالم الأخرى • وغالبا ما جاء انخفاض المحصول السمكي نتيجة لانخفاض المخزونات في مناطق الصيد التقليدية • وتتخذ التدابير عادة بناءً كثير من المخزونات التي نضبت • ولقد طبقت القيود تنفيذًا لتدابير اتفق عليها دوليا أو فرضت محليا ، واتخذت صورة تحديد مناطق الصيد أو حصص من أنواع الأسماك والافلاق الدائم أو المؤقت لبعض المصايد وحماية مناطق وضع البيض وتحديد حجم معدات الصيد ولوائح لمراقبة الصيد لتجنب صيد الأسماك التي يقل وزنها أو حجمها عن مستوى معين أو التي لم يتم وضعها للبيض بعد • ولعل أشمل تدابير أدخلت لصيانة الأسماك كان بالنسبة للتدييات البحرية ، فعلى سبيل المثال أصدرت الولايات المتحدة قانونا خاصا يفرض حظرا

(١٥) للحصول على عرض مسهب لموقف مصايد الأسماك ، أنظر : FAO, Yearbook of fishery statistics, 1972, Vol 34, Rome, 1973

الجدول ٥٠١ : تقديرات المحصول العالمي (١) من الأسماك والمحاريات والرخويات

العالم (١)	٠٣٤٨٥	٠٤٧٤٥	٠٦٣٥٥	٠٦٤١٤	٠٦٥١٤	٠٠٧٥٥	٠٠٠٠٠
٠٣٥٤	٠٣٦٤	٠٠٣٨	٠٣٦٧	٠٠٣٧	٠٠٦٧	+	٠٠٠٠٠
٠٦	٠٧	٠٦	٠١١	٠٨٦	٠٠٥٦	+	٠٠٠٠٠
٠٧٠٦	٠٧٠٦	٠٨٨٦	٠١٣٦	٠٨٣٦	٠٠٧٦	+	٠٠٠٠٠
٠٠٠	٠١٥	٠٨٥	٠٨٥	٠٧٥	٠٠٤	+	٠٠٠٠٠
٠٥٦٤	٠٠٨٨	٠٤١٧	٠٦٥٧	٠١١٦	٠٠٥٦	+	٠٠٠٠٠
٠٦٧٦١	٠٤٤٨١	٠٣٦١١	٠١٥٥١	٠٣٦٨١	٠٠٣٨	-	٠٠٠٠٠
٠٦٣٦٦	٠٨٥٣٦	٨٦٠٨٦	٠٦١٨٦	٠٦٦٦٦	٠٠٥٥٦	-	٠٠٠٠٠
٠٧٣٦	٠٨٨٠١	٠١٥٠١	٠٨٦٠١	٠٥٠١١	٠٨١١١	+	٠٠٠٠٠
٠٥١	٠٤١	٠٣١	٠٤١	٠٧١	٠٧١	-	٠٠٠٠٠
٠٠٨٨	٠٥٦٨	٠٨٧٨	٠٣١٣	٠٤٠٣	٠٥٨٨	-	٠٠٠٠٠
٠٧٦١١	٠١٥١١	٠١٣٥١	٠٤٦٥١	٠٣٥١١	٠٠٦١١	+	٠٠٠٠٠
٠٤٤٦٦	٠٦٧٥٦	٠٨٦٦٦	٠٦١٤٦	٠٨١٤٦	٠٠٣٤٦	-	٠٠٠٠٠

ملاحظة : تشير الأرقام إلى وزن المحصول بالأطنان المترية * ولذا فإن التغيرات السنوية في أرقام النسب المئوية قد تتفاوت تفاوتاً كبيراً عن تلك الواردة في الجدول ١٠١ ، حيث تقدر كميات الإنتاج بقيمة الوحدة ، كما هو موضح بالذكرة التفسيرية صفحة ١١٠

(١) باستثناء الصين والبلاد الآسيوية الأخرى ذات التخطيط المركزي (٢) أرقام أولية (٣) إسرائيل واليابان وجنوب أفريقيا (٤) باستثناء اليابان
(٥) باستثناء إسرائيل (٦) باستثناء جنوب أفريقيا (٧) وتشمل البلاد النامية في أمريكا الشمالية وأوسبانيا

الجدول ١٦-١ : الأرقام الدليلية لقيمة الصادرات السمكية موزعة بحسب الأقاليم

التغير من ١٩٧١ إلى ١٩٧٢	(١) ١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	
%	متوسط ١٩٦٥-١٩٦١ = ١٠٠٠٠٠						
١٦+	٢٣٠	١٩٨	١٧١	١٤٣	١٢٧	١٣١	أوروبا الغربية
١٨+	٢٤١	٢٠٥	١٧٨	١٦٤	١٤٠	١٣٧	أمريكا الشمالية
٢٢+	٥٠٠	٤٠٩	٣١٤	٣١١	٢٥٧	١٨٩	أوسيانيا
٥-	٢٢٨	٢٤٠	٢٢٨	١٦٩	١٦١	١٤٢	أمريكا اللاتينية
٦+	٣٦٩	٣٤٨	٢٩٠	٢٣١	١٨٤	١٦٦	الشرق الأقصى (٢)
٩+	٥٨	٥٣	٤٤	١٠١	١١٢	١٣٩	الشرق الأدنى (٣)
١٠+	١٨٧	١٧٠	١٥٧	١٤٤	١٢٠	١١١	أفريقيا (٤)

(١) أرقام أولية (٢) باستثناء اليابان والصين والبلاد الآسيوية الأخرى ذات التخطيط المركزي (٤) باستثناء إسرائيل
(٥) باستثناء جنوب أفريقيا *

على صيد الثدييات البحرية أو استيراد منتجاتها • وأوقفت بيرو لفترات طويلة صيد الأنواع التي توفر المواد الخام اللازمة لدقيق السمك وذلك بسبب الانخفاض الكبير في الموارد المتوافرة منها • وكانت إجراءات الرقابة تستهدف في بعض الأحيان تنظيم استخدام المحصول السمكي لمنع تصنيع الأغذية السمكية ، نظرا لندرتها ، وتحويلها إلى دقيق السمك • وساعدت مشروعات التفتيش المتبادل على قوارب الصيد في تنفيذ التدابير الدولية المتفق عليها • وفي بعض الأحيان كان التخفيض الاختياري لحجم أساطيل الصيد عاملا مساعدا في الحد من عمليات الصيد •

وقد أدت الدعاوى الجديدة بحقوق الصيد المطلقة ، بما في ذلك الدعاوى التي قدمتها بعض الأقطار في غرب وشمال غرب أفريقيا ، إلى الحد كثيرا من عمليات صيد بعض الأنواع التي كانت تقوم بها الأقطار الأجنبية في المياه موضع هذه الدعاوى • وقد أسفرت المفاوضات الثنائية لمنح حقوق الصيد في المناطق الجديدة موضع الدعاوى عن بعض النجاح في بعض الأحوال ، وإن كانت الاتفاقيات لم تسمح بالعمل إلا لجزء من أسطول الصيد السابق ، ولا تسرى في بعض الأحيان إلا لفترات زمنية محددة •

(١) الجدول ١٧-١ : الأرقام الدليلية لحجم التجارة العالمية في المنتجات السمكية وقيمة الوحدة منها وإجمالي قيمتها

التغير من ١٩٧١ إلى ١٩٧٢	(٢) ١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	
%	متوسط ١٩٦٥-١٩٦١ = ١٠٠٠٠٠						
٢+	١٣٣	١٣٠	١٢٧	١٢١	١٢٥	١١٧	الحجم
١١+	١٧١	١٥٤	١٣٧	١٢٤	١١٤	١١٥	متوسط قيمة الوحدة
١٣+	٢٢٨	٢٠٢	١٧٩	١٥١	١٣٧	١٣١	القيمة

(١) باستثناء البلاد ذات التخطيط المركزي (٢) أرقام أولية

وأثرت دطوى الأقطار النامية بشأن تحديد مناطق الصيد على عمليات الصيد التي تقوم بها البلاد المجاورة وعلى بعض البلاد النامية التي أحرزت نجاحا ملحوظا في إقامة مصايد أسماك واسعة النطاق في أعالي البحار. وتشير التقارير على سبيل المثال الى أن الحظر الذي فرضته الأرجنتين في بداية عام ١٩٧٣ على جميع عمليات الصيد التي تقوم بها القوارب الأجنبية في حدود مائتي ميل من شواطئها يهدد جزءا من صناعة مصايد الأسماك في جنوب البرازيل التي تعتمد على هذه المنطقة للحصول على المواد الأولية. وتركز الاهتمام الدولي على مشكلة حدود مصايد الأسماك التي خلقتها ايسلندا عندما أعلنت توسيع حدود الصيد المطلقة من ١٢ الى ٥٠ ميلا.

وسيتناول مؤتمر قانون البحار الثالث للأمم المتحدة المقرر عقده في أواخر عام ١٩٧٣، بين مسائل أخرى، بحث حدود مصايد الأسماك، ومن المأمول أن يصل المؤتمر الى حل عادل ومعقول.

وقد أدى سوء الأحوال الجوية، وعمليات العرقلة هذه، الى خفض المحصول في بعض المصايد. وربما تكون بعض الأحوال البيئية قد أسهمت الى خفض المخزون من المواد السمكية الأولية في أمريكا الجنوبية انخفاضاً كبيراً كذلك تسببت الطبيعة بميناء الصيد الرئيسي في ايسلندا في انزال أضرار جسيمة نتيجة للانفجار البركاني الذي حدث في يناير ١٩٧٣.

واستمر الطلب الشديد على السمك والمنتجات السمكية، وزاد الاستهلاك الفردي من الأغذية السمكية في عدد من الأقطار. وانعكس الانخفاض الشديد في المعروض من المواد الأولية منذ النصف الثاني من عام ١٩٧٢ في تسجيل أسعار قياسية لدقيق السمك في الأسواق العالمية. ولعل الاخفاق في ايجاد عناصر تغذية منافسة بديلة يفسر بعض الشيء الطلب الشديد على دقيق السمك، على الرغم من أن الزيادة الكبيرة في أسعار دقيق فول الصويا كانت لها أهميتها المؤكدة. وعكس ارتفاع الأسعار في بعض الأحيان نقص العرض واستمرت الاتجاهات التضخمية ولو أن التغيير في رغبات المستهلكين والزيادة في الدخل يسفر في أحيان كثيرة عن تغيير واضح في الطلب. ولقد كان نقص منتجات اللحوم ذات القدرة على المنافسة عاملاً هاماً أثر على استهلاك السمك في بعض الأقطار، كاليونان مثلاً.

وزاد عرض بعض الأنواع مؤقتاً في بعض الأسواق نتيجة للتقلبات الموسمية في الكميات المتوفرة من أنواع كثيرة من السمك. ففي فنلندا مثلاً، يعتبر الفائض الموسمي من سمك الرنجة أمراً شائعاً، ولهذا يتعين على الحكومة تدعيم الأسعار لتثبيتها بالنسبة للصيادين في مناطق فائض الإنتاج، وأن تساهم أيضاً في تمويل نقل المحصول السمكي للمناطق المختلفة لضمان توزيع جغرافي عادل. كذلك تأثرت الأسواق بالتغييرات التي طرأت على أنماط الطلب، إذ يعتبر بعضها استمراراً للاتجاهات التي ظهرت منذ بضعة سنوات. ففي البلاد ذات الدخول المرتفعة، ازداد الطلب زيادة سريعة على المنتجات المعدة والمعلبة باهظة الثمن، وعلى أصناف المحاريات من النوع الفاخر، بينما استمر في الانخفاض بالنسبة لبعض المنتجات الأساسية المملحة. وقد أثر هذا الوضع تأثيراً كبيراً على عمليات قوارب صيد الأسماك المألحة التقليدية في بعض بلاد أوروبا الغربية، ولو أن المصدرين للمنتجات السمكية المملحة من البلاد الاسكندنافية قد لمسوا تحسناً في أسواق مناطق أخرى من العالم. وقد استمر الطلب على المنتجات السمكية المجمدة في الزيادة في معظم البلاد المتقدمة، وإن كان قد أظهر اتجاهها عكسياً في أحد الأقطار الرئيسية المستهلكة للأسماك وهي المملكة المتحدة، حيث قل التوسع في عمليات التجميد ولكن زاد الطلب بشدة على الأسماك الطازجة.

وسجل عدد كبير نسبياً من الأقطار زيادة ملحوظة في حجم تجارة الأسماك بل وزيادة أكبر في قيمتها. وبلغت الواردات مستويات قياسية في الولايات المتحدة واليابان، وهما أهم الأسواق العالمية للمنتجات السمكية. فاليابان

التي كانت ، حتى وقت قريب ، تلعب دورا رئيسيا في تجارة الصادرات فقط بوزاد اجمالي قيمة الواردات فيها عن اجمالي قيمة الصادرات بنسبة ٢٥ ٪ * وقامت اليابان بشراء ثلاثة أخماس احتياجاتها (من حيث القيمة) من الأقطار الواقعة في منطقة المحيطين الهادى والهندي ، وجاء معظمها من الأقطار النامية في جنوب شرق آسيا التي زادت من مبيعاتها الى اليابان زيادة كبيرة للغاية * ولمواجهة النقص في المعروض من السمك في السوق المحلي — وبصفة خاصة المنتجات التي عليها طلبا خاصا مثل الجمبرى ، شجعت اليابان الأقطار النامية على القيام بمشروعات مشتركة جديدة ، وعرضت تقديم المعونة الفنية والمعدات الى الأقطار ذات التخطيط المركزى مثل الصين وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وذلك بعقد الاتفاقيات التي تنظم شراء الأسماك وتلغي رسوم استيراد بعض المنتجات السمكية *

وقامت بعض الأقطار الأخرى أيضا بإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد الأسماك أو بالتخفيض منها سواء بقرارا انفرادى أو بناء على اتفاقيات جماعية تتضمن أحكاما لازالة الحواجز المفروضة على التجارة تدريجيا * فقامت السويد بإلغاء جميع الرسوم المفروضة على الواردات السمكية من الدول النامية باستثناء الجمبرى المملب * وقامت الدول الستة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وكذلك المملكة المتحدة تمهيدا لانضمامها لهذه المجموعة ، برفع القيود المفروضة على بعض الواردات السمكية من أقطار أوروبا الشرقية * وكان من المقرر إلغاء القيود المفروضة على تجارة المنتجات السمكية عن طريق عقد اتفاقية عامة للتجارة بين بعض الدول الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة (افتا) ومن بينها السويد وايسلندا ، وبين المجموعة الاقتصادية الأوروبية * كما قامت المجموعة الاقتصادية الأوروبية بإلغاء جميع أو بعض الرسوم الجمركية المفروضة على السلع التي لا يكفي انتاج الأعضاء فيها لسد احتياجات المجموعة *

وعملت بعض الأقطار على تنشيط التوسع التجارى عن طريق ادخال التحسينات التكنولوجية والتنظيمية على مستوى التصنيع والتوزيع * ومن المنتظر أن يؤدى التعاون في تنفيذ اجراءات الرقابة النوعية والصحية ، في اطار اتفاقية عامة لتجارة المنتجات السمكية بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الى زيادة الصادرات السمكية ومن بينها المحاربات من كوريا الى الولايات المتحدة زيادة كبيرة * وقد أنشأت ايسلندا هيئة خاصة لتنشيط بيع السمك المملب تدعى لأحد فروع صناعة مصايد الأسماك الموجه نحو التصدير والذي أظهر بعض الكساد * كذلك قامت ايسلندا بتخفيض قيمة عملتها للمرة الثانية خلال شهر ديسمبر لتنشيط صادراتها التي تتألف أساسا من المنتجات السمكية *

وأثرت التعديلات المختلفة التي طرأت على قيم العملات منذ أواخر عام ١٩٧١ تأثيرا مباشرا على تجارة تلك البلاد التي تغيرت قيم عملاتها كثيرا سواء بالزيادة أو بالنقص * ولتجنب زيادة جديدة في قيمة الين ، قامت اليابان في خريف عام ١٩٧٢ بفرض حد أقصى (من حيث القيمة) على صادرات السلع التي بلغت قيمة مبيعاتها أكثر من مائة مليون دولار في السنة المالية السابقة * وطلبت صناعة تصدير الأسماك المجمدة والطازجة ، التي كان محتما أن تتأثر بهذا الاجراء ، إلغاءها من هذا التحديد . على أساس أن اليابان بدأت ، منذ عهد قريب ، في تصدير بعض المنتجات ، مثل البلوق المجفف وسمك الطربوت للولايات المتحدة ، وأنها عرضة لفقد هذه الأسواق الجديدة نتيجة لحظر التصدير * وكتسوية للموقف ، تم الاتفاق على قصر قيود التصدير (المقرر تنفيذها على أساس اختياري تحت اشراف احدى روابط تلك الصناعة) على التونة المجمدة التي هي أهم سلعة في هذه المجموعة * غير أن رفع قيمة الين مرة ثانية في أوائل عام ١٩٧٣ أدى الى وقف تصدير التونة المجففة كلية الى سوق التصدير الرئيسية وهي الولايات المتحدة ، نظرا لجسامة المخاطر التي يتعرض لها المصدرون اليابانيون في اطار عقود المبيعات الحالية * وحاولت جمهورية ألمانيا الاتحادية أن تعالج المشاكل التجارية التي نتجت عن رفع قيمة المارك الألماني عن طريق فرض رسوم الاستيراد واعطاء تعويضات للمصدرين بالنسبة لتجارة سمك الرنجة على أساس مؤقت وذلك لحماية الانتاج المحلي *

وظلت أنمطة التجارة في المنتجات السمكية بدون تغيير أساسي ، مع أنه كان من المعتقد أن تؤدي العوامل السعرية والتعديلات في قيم العملات الى تحول العرض ، في بعض الحالات ، من سوق الى آخر * وكما كان واضحاً في عام ١٩٧١ ، قامت بعض أقطار أمريكا اللاتينية ، التي كانت حتى وقت قريب تصدر معظم انتاجها من الجمبرى الى الولايات المتحدة ، بزيادة صادراتها الى أسواق أخرى وبصفة خاصة اليابان * ومن ناحية أخرى بدأ السوق في الولايات المتحدة يجتذب مصدري أسماك القاع من البلاد الاسكندنافية نظراً لانخفاض صادراتهم الى جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة * وتعكس هذه التحولات بصفة رئيسية فروق الأسعار وفرص الربح الممكنة * فإذا أظهر السوق في الولايات المتحدة زيادة في الطلب على منتجات أسماك القاع ، فمن المحتمل أن يؤدي هذا الى زيادة كبيرة في استيراد شرائح مجمدة من الأنواع رخيصة الثمن مثل البلوق والتربوت من منطقة المحيط الهادئ والاقبال من استيراد الكتل والشرائح من الأنواع الأخرى المرتفعة الأسعار التي تنتجها كندا والبلاد الاسكندنافية *

السياسات والشؤون الأخرى

مسايد الأسماك والمجموعة الاقتصادية الأوروبية بعد توسيعها

كان التعذر في الاتفاق على القواعد المنظمة للاستغلال المشترك لمناطق الصيد من العوامل الرئيسية لرفض غالبية الشعب النرويجي في الاستفتاء القومي الذي تم في خريف عام ١٩٧٢ انضمام النرويج الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية * وقد أضافت البلاد الأعضاء الجدد الثلاث في المجموعة ، وهي المملكة المتحدة والدنمارك وإيرلندا ، حوالي ٢٥ مليون طن الى الانتاج السمكي لهذه المجموعة ، وبهذا زاد المعروض بأكثر من الضعف * وكان من المقدر أن تساهم النرويج بثلاثة ملايين طن اضافية ، وبذلك يبلغ انتاج المجموعة البالغ عدد سكانها ٢٥٠ مليون نسمة ٧٥٠ مليون طن من السمك *

وكان الصيادون الشاطئيون مصدر المعارضة الرئيسي في انضمام النرويج ، كما كان الحال في المملكة المتحدة (خصوصاً اسكتلندا) وإيرلندا لخوفهم من احتمال نضوب الموارد السمكية في المياه الساحلية اذا ما رخص لأساطيل الصيد الأجنبية بعيدة المدى العمل في مناطق الصيد الخاصة بهم (وذلك على الرغم من القيود المتفق عليها في هذا الصدد نتيجة للمفاوضات الدقيقة التي سبقت عقد اتفاقية مسايد الأسماك في أواخر عام ١٩٧١) * وتشير التطورات الأخيرة الى أن مصير العمليات القريبة من الشاطئ يعتمد ، في بعض الأحيان على الأقل ، على ما يمكن أن يحدث لأساطيل الصيد القومية بعيدة المدى وعلى العمليات التي تقوم بها قوارب الصيد الأجنبية * وعلى سبيل المثال ، اذا أدت الخلافات الخاصة بتحديد مسايد الأسماك الى اجبار السفن بعيدة المدى على إعادة توجيه عملياتهم الى مناطق أخرى فان الصيادين العاملين بالقرب من الشاطئ قد يواجهون منافسة جديدة في مناطق الصيد التقليدية الخاصة بهم أو قد يكسبون مزايا تنافسية جديدة — في حالة توجيه السفن الكبيرة من الأساطيل بعيدة المدى الى مناطق نائية أو تخفيض حجم الأساطيل *

وتعتبر الدنمارك ، وهي أحد الأعضاء الجدد ، أكبر منتج للأسماك بين بلاد المجموعة ، ونظراً لموقعها الجغرافي فانها تلعب دوراً رئيسياً في صناعة مسايد الأسماك في أوروبا * وحتى تتمتع الآن بحرية البيع في عدد من أهم أسواقها دون رسوم جمركية ، وبهذا فهي تكتسب ميزة كبرى على أكبر بلد منافس لها وهي النرويج ، التي يتعين عليها الآن مواجهة الحواجز المفروضة على تجارة الطرف الثالث * وقد تدفع الفرص الناتجة عن السوق الموسع والطلب الشديد على الأغذية السمكية في المجموعة الدنمارك الى تحويل جزء من انتاجها الكبير من المواد الأولية المخصص لدقيق السمك وتوجيهه

لحو الاستهلاك البشري ، وان كانت الأسعار القياسية الحالية التي سجلها دقيق السمك في الأسواق العالمية تستبعد احتمال أى تحول هام في المدى القريب * وقد تقوم الدنمارك بإنشاء تسهيلات جديدة لتصنيع الأسماك نتيجة لقرنها من مناطق الأسماك الغنية وفتح الموانئ أمام الصيادين من البلاد الأعضاء الأخرى * وتشير هذه التطورات ، الى جانب الأسعار المرتفعة التي يجلبها عادة السمك الدنماركي ، الى احتمال ازدهار صناعة الأسماك في هذا البلد في نطاق المجموعة الأوروبية *

وفي منتصف عام ١٩٧٢ ، قامت بعض البلاد الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة التي لم تتقدم بعد بطلب العضوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية بعقد اتفاقيات معها لحماية مصالحها التجارية * وتقدم هذه الاتفاقيات ، المقرر أن يبدأ سريانها في عام ١٩٧٣ ، بعض التنازلات للمنتجات السمكية كذلك كإعفاءها من أذون الاستيراد والغاء معظم رسوم الاستيراد عليها تدريجيا في فترة السنوات الخمسة القادمة *

وتجد النرويج نفسها في وضع خاص نتيجة لقرارها بعدم الانضمام الى المجموعة * وينقسم الرأي فيها حول مدى مساهمة الضمانات المقدمة للمصالح السمكية في الشمال في التعويض عن المشاكل التي تقوم في القطاعات الأخرى في صناعة مصايد الأسماك * اذ تقوم النرويج في العادة ببيع كميات كبيرة من السمك الطازج والمثلج والمعلب للدول الستة الأصلية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وللمملكة المتحدة خاصة ، التي انضمت أخيرا للمجموعة * يضاف الى هذا أن الدنمارك ، التي تعتبر منافسها الأول في هذه التجارة ، لن يواجه نفس الحواجز الجمركية * ومع هذا فقد نجحت النرويج في السنوات الأخيرة في زيادة صادراتها للبلاد من خارج المجموعة الاقتصادية الموسعة ، وخصوصا الى الولايات المتحدة ، وربما تستطيع بهذه الطريقة التقليل من اعتمادها على أسواق منطقة المجموعة الاقتصادية الأوروبية *

اجراءات حماية الثروة السمكية والصحة البشرية

تأثرت سياسات مصايد الأسماك بالنقص في العرض عام ١٩٧٢ بأكثر مما شهدت السنوات الماضية * اذ وجه مزيد من الاهتمام الى تحسين ادارة الموارد في حين استمرت الصراعات حول الدعاوى القومية بشأن الحقوق المطلقة في استغلال مناطق الصيد * وقد ساعد في تحسين الموقف في بعض الأحيان قيام الأجهزة المتخصصة التي لها سلطات ادارية بفرض رقابة محكمة في بعض المصايد ووجود اتفاقيات ثنائية تنظم حقوق الصيد * ومع هذا ، يسود الاعتقاد بأنه من الضروري القيام باستعراض عالمي وشامل لمشاكل مصايد الأسماك لا مكان احراز تقدم كبير في صيانة الموارد السمكية وللتوفيق بين المصالح القومية المتعارضة *

وفي احدى المناطق التي كان ضغط الصيد فيها شديدا للغاية ، وهي منطقة شمال غرب الأطلسي ، تم توسيع نطاق الاتفاقية التي توصلت اليها البلاد الأعضاء في المجلس الاقليمي لمصايد الأسماك في بداية عام ١٩٧٢ لتحديد حجم الانتاج الكلي والحصص القومية من انتاج أسماك الرنجة لكي تشمل أنواعا أخرى ، وأصبحت الآن تشمل معظم الأنواع الهامة * وعلى الرغم من أن الحصص المخصصة لبعض الأنواع قد تكون أكبر مما هو ضروري لصيانة الموارد — نظرا لصعوبة تقييم المخزون على وجه الدقة — وبرغم أن اجراءات التنفيذ لا زالت غير كاملة ، فان هناك ما يحتمل على الأمل في اماكن إيقاف التجاه الهبوطي في موارد الأسماك في تلك المنطقة الهامة من المحيط التي تمس مباشرة مصالح ثلاثة عشر بلدا * ولا شك أن ترخيص قوارب الصيد واقامة أنظمة أدق للتفتيش ، سواء صدرت بالفعل أم في مرحلة البحث من جانب الأقطار المعنية ، تعتبر

خطوات صائبة في هذا الاتجاه . فقد تتطلب صيانة الموارد السمكية، في وقت ليس بالبعيد ، ادخال أنظمة مماثلة لتخصيص الحصص القومية في المصايد الدولية الأخرى ، في شمال شرق الأطلنطي على سبيل المثال .

والى جانب هذه التطورات في المصايد الدولية التي يوجد بها أنواع سمكية متعددة ، فقد تم اتباع أو اقتراح إجراءات جديدة لصيانة مصايد المنتجات القيمة ، مثل التونة صفراء الذنب ، التي تقوم بصيدها أساطيل عدد متزايد من البلاد في جميع أنحاء العالم . وكانت كندا من بين الأقطار التي حاولت دعم حماية موارد ها القومية ، فقصرت الصيد على أسماك الرنجة في منطقة ساحل المحيط الهادى ، والنرويج التي عملت على تحديد حجم وعمليات أساطيل الصيد التي تستخدم الجرافات الكيسية ، وعدد متزايد من الأقطار النامية التي تشعر بالقلق ازاء الضغط الشديد على موارد الجمبرى الهامة وازاء الاستغلال المفرط لمياهها الساحلية . فقد أصدرت نيجيريا ، وعلى سبيل المثال ، قانونا جديدا لمصايد الأسماك البحرية يفرض عقوبات شديدة على أية مخالفة لاجراءات حماية الثروة السمكية .

وينعكس الاهتمام بصيانة الموارد في العديد من اتفاقيات الصيد الثنائية التي عادة ما تشترط احترام اجراءات صيانة الموارد عند منح حقوق الصيد أو الاستمرار في منحها . وقد عقدت في عام ١٩٧٢ اتفاقيات ثنائية جديدة ، ومدت آجال اتفاقيات قائمة بين كبرى البلاد المهتمة بمصايد الأسماك (ومن بينها اليابان والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة) سواء فيما بينها ، أو بين كل منها على حدة وبين بلاد نامية . وتهدف هذه الاتفاقيات الى تنظيم جوانب متنوعة ومختلفة ، تمتد من التعاون في اجراء البحوث والتدريب الى تنظيم التجارة والقيام بالعمليات التجارية المشتركة . بيد أن حقوق الصيد أخذت شيئا فشيئا تصبح موضع الاهتمام الرئيسي . وقد أدى اتجاه الدول الساحلية الى توسيع حدود الصيد القومية — واقامة حقوق للشفعة في استغلال مياهها — الى ضرورة قيام الأقطار الأخرى التي تود الاستمرار في الصيد في هذه المياه بعقد الاتفاقيات معها . وتندرج اتفاقيات الصيد المختلفة التي عقدتها الولايات المتحدة مع أقطار أمريكا الجنوبية — مع البرازيل لصيد الجمبرى ومع كولومبيا لتنظيم الصيد في منطقة الكاريبي — تحت هذه الفئة من الاتفاقيات ، ولو أن الولايات المتحدة قد أعربت صراحة عن تحفظها بالنسبة لتحديد المياه الإقليمية وتشريعات حقوق الصيد القومية التي سيتناولها موتمر قانون البحار للأمم المتحدة . ولم تكلل المفاوضات مع بعض الأقطار الأخرى في أمريكا اللاتينية بنفس هذا القدر من النجاح ، واستمرت بعض هذه الأقطار ، التي حددت مياهها الإقليمية بمائتي ميل ، في الاستيلاء على قوارب الصيد التابعة للولايات المتحدة في عام ١٩٧٢ .

وقد أثار إعلان ايسلندا في عام ١٩٧١ عزمها على فرض حدود جديدة لمصايد الأسماك اعتبارا من سبتمبر ١٩٧٢ احتجاجات شديدة منذ البداية من البلدين اللذين يحنيهما الأمر مباشرة وهي المملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية . وحين فشلت الجهود الرامية الى ايجاد حل وسط للموقف لجأ هذان البلدان أولا الى محكمة العدل الدولية في أوائل عام ١٩٧٢ وطلبوا منها أن تقرر مدى قانونية توسيع المياه الإقليمية انفراديا ، والى حين الانتهاء من الاجراءات القانونية أن تعين التدابير المؤقتة المناسبة لحماية أساطيل الصيد التابعة لهما من تدخل ايسلندا في المنطقة المتنازع عليها .

وطلبت المحكمة ، في قرارها المؤقت ، من البلدين المقدمين للدعوى أن يحترما كميات الصيد المحددة في قانون " المناطق البحرية لايسلندا " وذلك حتى الانتهاء من النظر في الدعوى ، كما طالبت ايسلندا بالامتناع عن اتخاذ التدابير المنفذة لأحكام قانونها الجديد ضد قوارب الصيد التابعة لهذين البلدين العاملة في المياه المتنازع عليها . ورفضت ايسلندا الاعتراف باختصاص المحكمة الدولية في هذا الموضوع ولكنها وافقت على الدخول في مفاوضات ثنائية لايجاد حل وسط . وقطعت المفاوضات بعد فشلها في أواخر الخريف ، ولكنها استؤنفت من جديد في أوائل ربيع عام ١٩٧٣ .

وتهدف آيسلندا الى فرض القيود على حجم ونوع قوارب الصيد التي تستخدم في المنطقة المتنازع عليها وتحدد المناطق المغلقة والمناطق الموسمية ومناطق صيانة الموارد والمناطق المخصصة للقوارب الآيسلندية فقط . اما الاقتراحات المضادة فتقبل القيود الموسمية والقيود المفروضة على بعض المناطق مما سيؤدي — مع ذلك — الى الحد من حقوق صيد الأساطيل الأجنبية ولكن بدرجة أقل من القيود التي تستهدف فرضها الاجراءات الآيسلندية . وحيث أن الدليل المقدم على الآثار البيولوجية المترتبة على الإفراط في صيد الموارد الهامة في المياه الآيسلندية لم يكن محل خلاف ، فإن النزاع على تحديد مناطق الصيد هو في المقام الأول نزاع اقتصادي : إذ تخشى آيسلندا انخفاضاً كبيراً في دخلها إذا لم تفرض قيوداً مشددة — الى حد ما — على حقوق الصيد الأجنبية ، في حين لا ترغب المملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية في تخفيض جزء كبير من أساطيل الصيد البعيدة المدى التابعة لهما . وقد يصبح هذا التخفيض ضرورياً في حالة منع تلك القوارب من الصيد في المياه المتنازع عليها ، وذلك لصعوبة استخدامها في أية عمليات مجزية أخرى .

ولعل النزاع القائم بشأن توسيع آيسلندا لحدود الصيد واحتمال تعدد مثل هذه النزاعات بين البلاد الأخرى التي لها مصالح مشتركة في الصيد في المياه الدولية يبرز أهمية وضع اتفاقية دولية لحسم مشكلة حدود المصايد . وقد تساعد المناقشات التي تدور في مختلف دورات لجنة الأمم المتحدة للاستخدامات السلمية لقاع البحار والمحيطات التي تتجاوز حدود الاختصاصات القومية — وهي اللجنة المسؤولة عن الاعداد لمؤتمر قانون البحار ، في التنبؤ بالموقف الذي تعترض مختلف البلاد اتخاذه أثناء التفاوض بشأن هذه المشكلة . ويبدو أن الاتجاه يسير نحو نوع من الاعتراف للـدول الساحلية بحقوق تفضيلية — وربما بحقوق مطلقة — في صيانة الموارد السمكية الواقعة خارج حدود مياهها الإقليمية وفي استغلالها . وقد يتركز النقاش أثناء المؤتمر على بعض المسائل الهامة مثل حدود " المنطقة الاقتصادية " التي تجدر فيها ممارسة هذه الحقوق . وكيفية مراعاة مصالح الدول الأخرى فيها .

واستمرت صناعة المصايد في متابعة جميع التطورات الخاصة بحماية البيئة المائية ، بما في ذلك المناقشة التي دارت عن آثار التلوث على موارد الأحياء المائية في البحار والمياه الداخلية في مؤتمر البيئة البشرية الذي عقد في استوكهولم في يونيو ١٩٧٢ . وتعتبر الاتفاقية المعقودة في عام ١٩٧٢ ، والمقر بدء سريلانكا بعد التصديق عليها من ١٥ دولة ، والتي تحرم تصريف بعض المواد الملوثة في البحار وتنظم تصريف المواد الضارة الأخرى ، مساهمة قيمة نحو صيانة موارد الثروة السمكية وحماية صحة المستهلك ومنع التدخل في عمليات الصيد .

وعلى الرغم من أن تلوث المنتجات السمكية لم يعد يجتذب اهتمام الصحافة كما كان في الماضي القريب ، فقد وردت تقارير غير منتظمة عن حظر بيع بعض المنتجات ، مثل الحظر الذي فرضته حكومة ولاية فكتوريا في استراليا على بيع جزء من محصول سمك القرش بسبب زيادة محتواه من الزئبق عن الحد المسموح به . وفي أماكن أخرى ، مثل كاليفورنيا ، حيث أدخل نظام اصدار تراخيص لصيد سمك السيف ، فقد أمكن رفع بعض القيود التي كانت مفروضة من قبل . وتواصل الهيئات العلمية والأجهزة المهمة بالمصايد مثل المجلس الدولي لاستكشاف البحار (بحر الشمال) والمجلس العام لمصايد البحر الأبيض المتوسط — أو بدأت في اجراء البحوث عن التلوث لمراقبة الظروف السائدة في بعض المناطق ولتحديد آثارها على الحياة السمكية . ويهدف آخر جهد قام به المجلس العام لمصايد البحر الأبيض المتوسط الى اقناع حكومات الدول الأعضاء بضرورة اعداد اتفاقية تحرم تصريف المواد الملوثة في البحر الأبيض المتوسط مما يؤثر على موارده من الأحياء المائية .

مشكلات القوى البشرية

ظل نقص القوى البشرية العاملة يشكل أخطر الصعوبات التي تعترض مصايد الأسماك في كثير من البلاد المتقدمة في مجال صيد الأسماك * وبقيت مشكلة توفير الأطقم اللازمة للعمل في المصايد في الدنمارك قائمة على الرغم من الزيادة المرتفعة نسبيا في متوسط الأجور وفرص المستقبل الممتازة في هذه الصناعة * وقد رفضت الحكومة الالتماس الذي تقدمت به صناعة المصايد لاستخدام العمال الأجانب تفاديا لتعطل قوارب الصيد عن العمل بسبب صعوبة توافر الأطقم اللازمة ، وذلك نظرا للحظر العام الذي فرض مؤخرا على استخدام العمال الأجانب * وفي بلاد أخرى ، مثل أسطول اليونان للصيد بشباك الجر في الأطلنطي ، وصناعة تجهيز الأسماك في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، أتاح استخدام العمالة الأجنبية الاستمرار في العمليات التي كانت مهددة بالتوقف بسبب نقص القوى البشرية * وقد مت بعض الحكومات الأوروبية المعونة المالية لمساعدة صناعة المصايد في تجنيد الصيادين الشبان ، وفي مناطق أخرى قدمت الاطانات المالية لتمكين الصيادين المسنين من الاعتزال *

وفيما يتعلق بعمليات الصيد التي تنطوي على مصاب خاصة للصيادين ، مثل صيد سمك التونة في أعالي البحار ، تم توفير بعض الخدمات الخاصة لرفع الروح المعنوية للصيادين وللمحد من اعتزالهم للمهنة * وعلى سبيل المثال قامت الرابطة التعاونية لمصايد التونة في اليابان في أواخر ١٩٧٢ ببناء سفينة ضخمة لتقديم الخدمات الصحية والتمهينية لما يقرب من مائتي قارب لصيد التونة في أعالي البحار في شرق المحيط الهادى * وكذلك يقوم الاتحاد السوفييتي وبعض البلاد الأخرى التي تمتلك أساطيل صيد تعمل في أعالي البحار باتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من وقع فترات الغياب المطولة ، وفي بعض الحالات يتم نقل الصيادين جوا لقضاء اجازة في الوطن أو لتناوب فترات العمل بينهم *

كذلك تنال ظروف العمل والجوانب الاجتماعية في صناعة المصايد عناية متزايدة في بلاد المجموعة الاقتصادية الأوروبية تشيا مع الجهود التي تبذل لتوحيد تلك الظروف في جميع مراحل العمليات في هذا القطاع في الدول الأعضاء * ومن أكثر الاقتراحات طموحا في هذا الصدد ، الاقتراح المعروض على مجلس المجموعة الاقتصادية الأوروبية في بروكسل لبناء أسطول من قوارب الحماية لمساعدة وخدمة عمليات الصيد التي تقوم بها الدول الأعضاء *

وتتوافر للصيادين ، عند تعرض حياتهم لمخاطر الكوارث الطبيعية أو التطورات الاقتصادية أو السياسية ، معونة خاصة للتخفيف من هذه المخاطر * وقد تلقى الصيادون الدنماركيون تعويضا خاصا من حكومتهم نتيجة لتسوية نزاع نشب مع بلاد أخرى مهتمة بصيد سمك السلمون ، مما أدى الى توقفهم عن صيد هذا النوع في بعض المناطق * وقد مت اليابان اطانات لصيادى سمك السلمون الذين تقرر سحب قواربهم من عمليات الصيد نتيجة خفض حصص اليابان من محصول السلمون تنفيذا للاتفاقية المعقودة مع الاتحاد السوفييتي * وفي بيرو ، تلقت الأعداد الكبيرة من العاملين في صناعة دقيق السمك مرتبات شهرية في صورة قروض ، كما أعطوا الفرصة لتأجيل سداد ديونهم العقارية عندما توقفت هذه الصناعة تماما نتيجة لأزمة المواد الأولية * ونظرا لصعوبة التكهن بفترة استمرار هذه الأزمة ، سعى بعض الصيادين وعمال المصانع الى الحصول على عمل في صناعة التعدين في بيرو التي كانت تمر بفترة انتعاش * وبذلت الجهود أيضا لتطوير القوارب لاستخدامها في صيد السمك الغذائي * وشهد نظام مشاركة العمال في ملكية الصناعة ، الذي أدخلته بيرو عام ١٩٧١ ، عامه الأول من التطبيق العملي ، واحدى سمات هذا النظام إعادة توزيع نسبة مئوية من أرباح المصنع لتحقيق أهداف الاستخدام والانتاجية *

دعم أجهزة المصايد

من الأهداف الرئيسية التي اختطتها أقطار عديدة لنفسها العمل على تدعيم أجهزة تنميتها المصايد * ففي اليابان دعت بعض الدوائر إلى رفع مصلحة المصايد إلى مستوى الوزارة لمواجهة الصعوبات المتزايدة الناتجة عن الاشراف على أسطول الصيد العامل في جميع بحار العالم وعن الزيادة الكبيرة في حجم التجارة وعن سرعة تعدد الاتفاقيات المنعقدة للتعاون مع الأقطار الأخرى * وقد اقترح إنشاء جهاز خاص، تساهم الحكومة اليابانية في تمويل جزء كبير من نفقاته، للمساعدة في تنشيط التعاون في مصايد أعالي البحار عن طريق عقد اتفاقيات مع الأقطار الأجنبية، وبتقديم الدعم المالي والفني للشركات الصناعية الراغبة في القيام بمشاريع مشتركة في الخارج، ولذلك فمن المتوقع أن يزيد اتجاه الشركات اليابانية في القيام بمشروعات مشتركة مع الشركات الأجنبية *

وفي المملكة المتحدة أحرزت الجهود الرامية لأعادة تنظيم إدارة مصايد الأسماك بعض النجاح بفضل توثيق التعاون بين جهازين شبه حكوميين، هما هيئة السمك الأبيض ومجلس صناعة سمك الرنجة، وانتقال مقرهما تدريجياً إلى نفس المدينة، ولأنه من المقرر أن يحتفظ كل جهاز منهما بشخصيته المستقلة لخمس سنوات أخرى * وكذلك يعتبر تحسين الهيكل الإداري من سمات الاهتمام بدعم المصايد في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وسوف يكون من الضروري - بطبيعة الحال - إجراء تغييرات أخرى بعد انضمام الأعضاء الثلاث الجدد في عام ١٩٧٣ *

وتقوم وزارات المصايد الجديدة في بعض الأقطار النامية (في شيلي مثلاً) بوضع خطط قطاعية تهدف إلى زيادة سيطرة القطاع العام على هذه الصناعة * وفي بيرو قررت الحكومة تأميم صناعة دقيق السمك وزيت السمك في مايو عام ١٩٧٣ لحل المشاكل الاقتصادية والمشاكل الأخرى الناجمة عن أزمة نقص المواد الأولية * وفي بلاد أخرى، تنشأ أجهزة متخصصة لتنشيط تنمية المصايد بالتعاون مع القطاع الخاص * وتعتزم نيجيريا إنشاء شركتين للصيد مدعيتين من الحكومة، تتولى الأولى الاشراف على مصايد أعماق البحار والثانية على مصايد الجمبري * وسوف تشترك هاتان الشركتان مع الشركات الخاصة والأجنبية في مشروعات مشتركة تهدف إلى زيادة الانتاج للوفاء باحتياجات الأسواق المحلية وأسواق التصدير * وفي جمهورية كوريا، تقرر أن تنبأ إلى القطاع الخاص، في مزاد علني، أسهم إحدى الشركات شبه الحكومية التي أنشئت منذ بضعة سنوات حين بدأت عمليات الصيد في أعالي البحار، وهي الشركة الكورية للتنمية الصناعية البحرية *

وقد أدى ارتفاع الدخول في صناعات المصايد في بعض البلاد، مثل النرويج والمملكة المتحدة، إلى إجراء تخفيض كبير في الإعانات الحكومية * وقد استمرت ترتيبات دعم الأسعار في توفير الدعم التشغيلي الهام لبعض القطاعات الأخرى، مثل مصايد المواد الأولية في آيسلندا خلال الجزء الأول من عام ١٩٧٢، وأثناء الفواض الموسمية في مصايد أسماك الرنجة في فنلندا * وفي كندا بدأ العمل ببرنامج جديد يهدف إلى تثبيت أسعار أسماك المياه العذبة على نمط الترتيبات المماثلة بالنسبة للسلح السمكية الأخرى *

وعلى الرغم من النجاح الكبير الذي أحرزته المجموعة الاقتصادية الأوروبية في تنفيذ مراحل أخرى من سياسة المصايد الخاصة بها، فلم تعلن بعد أية قواعد محددة بالنسبة لترتيبات المعونة *

أدت ندرة الأسماك وزيادة تكاليف الإنتاج الى تنشيط البحوث في مجال تقييم الموارد السمكية واستكشافها وإدارتها والى بذل الجهود نحو تحسين استخدامها في مرحلتي التصنيع والتسويق * وتشير التقديرات التي أعدت للمؤتمر الفني لإدارة مصايد الأسماك وتنميتها، الذي عقدته المنظمة في فانكوفر بكندا في فبراير ١٩٧٣، الى أن الزيادة التي يمكن تحقيقها في الإنتاج عن طريق الصيد في المناطق غير المستغلة حالياً أو تكثيفه في المناطق غير المستغلة استغلالاً كاملاً والاستفادة بالمحاصيل السمكية المصادرة دون استبعاد أصناف منها * والبدء في صيد الأنواع التي كانت تهمل سابقاً، تتراوح ما بين ٣٥ و ٤٥ مليون طن *

ويمكن زيادة المعروض من الأسماك — على المدى البعيد — بصيد الأنواع البحرية " غير التقليدية " : كالأشواك منخفضة القيمة الغذائية مثل سمك الكريل والأنواع الصغيرة الأخرى التي لا تسوق تجارياً الآن ، والتي يقدر المخزون منها بما يزيد عن مائة مليون طن * وكذلك يمكن أن يؤدي التوسع في تربية الأحياء المائية الى تحقيق إضافة كبيرة الى الموارد العالمية من البروتين السمكي *

وتظل موارد الأسماك الشرسة دون استغلال كامل بسبب ظروف العرض والسوق ، ولا يتم التوسع في تربية الأحياء المائية بسرعة كافية * وبقيت كثير من المجارى المائية المنتجة للسمك بدون دراسة كافية ، ولم يتم حل تقديرات دقيقة لجميع الموارد الهامة التي يمكن استغلالها في الصيد *

وقد يقتضي الأمر إدخال تعديلات هامة على معدات وطرق الصيد حتى يصبح استغلال الأنواع التي تصاد عرضاً أو توجد في المياه العميقة عملية مجزية * وربما يكون من الضروري تطوير منتجات جديدة ورخيصة لاستهلاكها محلياً بحيث تتمشى مع دخول وأذواق المستهلكين ، وخاصة القطاعات الكبيرة من السكان في الأقطار النامية التي نادراً ما تأكل الأسماك أو لا تأكلها على الإطلاق *

وفي الدول المتقدمة صناعات ، يركز الاهتمام على الصيد الكشفي وأعمال تقييم المخزون * وتزداد انتاجية الصيد بإدخال القوارب المحسنة والمعدات الأخرى ، مثل شبكات الصيد الصالحة للعمل في المياه العميقة وفي أعماق البحار الوعرة وباتباع أساليب الصيد الحديثة . وتحسين نظم استرجاع المعلومات ، مما ينتج عنها جميعها تحسين وسرعة اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة أسطول الصيد * وقد أخذ يظهر نجاح الجهود الرامية الى تسويق أنواع تقليدية غير شائعة في الأسواق ، كانت ترفض من قبل ، بفضل الاهتمام بالنوعية وترويج المنتجات * فعلى سبيل المثال ، فإن سمك البلوق الذي كان يعتبر حتى وقت قريب في الولايات المتحدة سمك نفاية ، بدأ يلقي رواجاً سريعاً لدى المستهلكين ، ومن المتوقع أن تبرز أنواعاً أخرى مهمة نجاحاً مماثلاً * بل تشير التوقعات الى إمكان استعمال الموارد غير التقليدية ، كما أثبتت ذلك التجربة الأخيرة التي قام بها الاتحاد السوفييتي لإنتاج معجون غني بالبروتين من سمك الكريل * وترمي الخطط الطموحة التي وضعتها البلاد المتقدمة في مجال المصايد الى زيادة سيطرة الانسان على البيئة الطبيعية المنتجة للأسماك ، بما في ذلك استخدام التطورات المقبلة — التي لا تزال الآن ضرباً من ضروب الخيال العلمي — مثل تخصيص بعض مناطق المحيط للملائمة للزراعة البحرية والسيطرة على طبيعة المحيطات واستعمال وسائل التحكم التقني والبيولوجي على نطاق واسع للقضاء على الأسماك المفترسة غير المرغوب فيها ، وهكذا *

ولعل مساهمة تربية الأحياء المائية في التخفيف من الفجوة التي تتزايد بخطورة بين العرض والطلب في المستقبل إنما تعتمد على ما تقدمه الحكومات والصناعة من مال وجهد للاستثمار في هذا النوع من النشاط * وفي الوقت الحالي يستخرج

معظم المحصول العالمي من تربية الأحياء المائية (حوالي ٥ مليون طن) من المياه الداخلية ومجاري المياه الضاربة الى الملوحة ، ويتألف من أنواع تعتبر أغذية أساسية في المناطق التي تتركز فيها عمليات الصيد ، ومنها أجزاء كبيرة من آسيا وأفريقيا . أما المحاصيل الفاخرة مثل الجمبري ، التي يزداد تربيتها في مياه البحار والموجهة الى السوق المحلي وسوق التصدير على السواء فهي تمثل نسبة ضئيلة من حيث الحجم من الانتاج الكلي وان كانت تعتبر مصدرا هاما من مصادر كسب النقد الأجنبي .

ويعتبر استغلال مناطق داخلية جديدة لتربية الأسماك وتحسين وسائل التربية المتبعة أسرع الوسائل للتوسع في تربية الأحياء المائية وأفضلها من الناحية العملية . ومن غير المحتمل التوسع في تربية الأحياء المائية البحرية على نطاق كبير قبل ايجاد الحلول لبعض المشاكل الاقتصادية والفنية والهندسية واختيار طرق التربية المناسبة (والاختيار هنا بين اطلاق الأسماك المرباة في مزارع في البحر ثم الاسماك بصغارها وعزلها ، وبين انتاج الأسماك الصغيرة من بيض الأسماك الكبيرة من أصل متوحش) . ومن الناحية النظرية تبدد فرص التنمية كبيرة ، نظرا لأن المساحة الكلية الصالحة لتربية الأحياء المائية تبلغ ما يقرب من عدة ملايين من الهكتارات .

واذا أصبح استغلال الموارد السمكية غير التقليدية ممكنا من الناحية الاقتصادية ، فان صافي الاضافة في الموارد الغذائية الاستراتيجية سيكون أقل مما يبدو من وزن الزيادة الاضافية في المحصول السمكي . وقد يؤثر استغلال الموارد السمكية قليلة المحتوى الغذائي تأثيرا ضارا على انتاج أنواع أفضل من الناحية الغذائية بسبب التغيير الذي قد يطرأ على مصدر غذائها . ومن ناحية أخرى يستخدم محصول الأسماك قليلة المحتوى الغذائي عادة في الأغراض الصناعية ، مثل دقيق السمك وزيت السمك ، وهي تستخدم أساسا كإعلاف حيوانية اضافية ، بينما الأسماك الغنية من الناحية الغذائية تستخدم مباشرة في تغذية الانسان ، ولا شك أن البروتين السمكي الذي يصل الى الانسان بطريق غير مباشر عن طريق الحيوانات والدواجن التي تتغذى بدقيق السمك أقل قيمة من البروتين السمكي الذي يستهلكه الانسان مباشرة . وقد تنشأ صراعات جديدة بين البلاد ، فأحدها قد تحتاج الأسماك للتغذية البشرية في حين قد يحتاجه بلد آخر للتجهيز الصناعي . وقد ظهرت بعض المشاكل المتعلقة باستخدام المحصول السمكي في السنوات الأخيرة نتيجة لازدياد ندرة الأغذية السمكية في الأسواق الأوروبية ، ونظرا لاستغلال بعض الموارد التقليدية ، مثل سمك الرنجة والماكاريل ، التي تباع في أسواق الأسماك الغذائية وتستخدم في انتاج دقيق السمك على السواء . وفي بعض الأحيان تم صراحة حظر تحويل هذه الأنواع صناعيا الى دقيق السمك . وترغب البلاد النامية التي تعاني من نقص البروتين الحيواني أن تتاح لها فرصة الاستفادة من الموارد الممكن استغلالها من الناحية الغذائية والصناعية في أغراض التغذية . ولما كان انتاج الأسماك الغذائية يعتمد على الاستخدام المكثف للقوى البشرية بقدر أكبر من تصنيع دقيق السمك ، فان ذلك يساعد أيضا على تحقيق أهداف الاستخدام ، بشرط توافر حرية الاختيار بالنسبة للاستعمالات المختلفة في ظل ظروف السوق السائدة .

ويتم الصيد في أعالي البحار ، حتى الآن بصفة أساسية ، عن طريق الأساطيل بعيدة المدى التي تمتلكها بعض الدول الصناعية الكبرى . وقد أتاح التوسع في عمليات الصيد التي تقوم بها هذه الأساطيل في السنوات الأخيرة استغلال موارد سمكية لم تكن تستغل الا استغلالا ضئيلا في الماضي ، بل ان بعضها لم يستغل على الإطلاق . ويؤدي هذا ، في كثير من الأحيان ، الى زيادة كبيرة في موارد البروتين السمكي . وفي أحيان أخرى تقوم هذه الأساطيل باستغلال موارد سمكية اعتبرت البلاد الساحلية القريبة منها مستغلة استغلالا كاملا أو شبه كامل . وقد أدى هذا الى الحد من التوسع في مصايد الأسماك المحلية ، وفي أحيان أخرى الى انخفاض حجم المحصول السمكي . وتعتقد البلاد النامية الساحلية عادة أن من حقها المشاركة في استخدام الموارد السمكية القريبة من المياه الإقليمية التي تستغلها حاليا أساطيل دول أخرى .

وأظهرت بعض الدول المتقدمة فنيا في مجال صيد الأسماك استعدادها المتزايد لقبول دعاوى الدول الساحلية لا بالنسبة لحق تلك الدول في المشاركة في دراسة موارد أعالي البحار القريبة من شواطئها وإدارتها فحسب ، ولكن أيضا بالنسبة لا عطاؤها فرصة الاشتراك في استغلالها * ويتوقف احراز النجاح في مصايد أعالي البحار على قيام الدول النامية بتعبئة موارد اقتصادية كبيرة واستخدامها بكفاءة * وعلى مشاركتها في تحمل المسؤولية بالنسبة لإدارة المصايد بطريقة رشيدة * وفي كثير من الأحيان يكون من الضروري الحصول على معونة اضافية من الخارج ، على الأقل في المراحل الأولى من التنمية * ومما يسهل الحصول على مثل هذه المعونة القيام بمشروعات مشتركة مع شركات الصيد الأجنبية * وفي هذا الصدد ، فإن المؤتمر الفني لإدارة المصايد وتنميتها ، الذي سلفت الإشارة اليه ، انتهى الى أن القيام بمشروعات مشتركة في مجال الصيد عظيم الفائدة من حيث توفيره للقدرة الفنية ورأس المال اللازمين ، واللذان قد لا يتيسر للبلاد النامية الحصول عليهما بغير هذا السبيل *

ولعل المشكلة الرئيسية التي يجب مواجهتها عند تقديم المعونة الى مصايد الأسماك الصغيرة هي كيفية تحسين الكفاءة الاقتصادية والفنية لعمليات الصيد دون التغيير من طبيعتها القائمة على الاستخدام الكثيف للقوى البشرية * وفي الوقت الحالي كثيرا ما يعتبر تجميع المحصول السمكي وتقديم الخدمات الى الصيادين عملية غير اقتصادية نظرا لانتشار الصيادين على رقعة جغرافية شاسعة * وهناك حلول مقترحة لمعالجة هذا الموقف من بينها تركيز انزال محصول الصيد في مكان واحد واستخدام قوارب أكبر لجمع المحصول (والتي يمكن استخدامها أيضا كمراكز متحركة لانزال المحصول) وأنشاء محطات لخدمة الصيادين وأسواق للجملة ، وهكذا * * وفي معظم الأحيان ينبغي تنفيذ هذه الحلول تدرجيا مع ضرورة مراعاة الاضرار المترتبة على الاستخدام في عمليات الصيد والتوزيع * وينطبق هذا بدرجة أكبر على المشروعات التي تركز على ادخال المعدات والطرق الحديثة التي قد تساعد أقلية من الصيادين فقط ، هي في العادة الأقلية المترفة نسبيا * وفي بعض الأحيان لا تؤثر التحسينات الفنية تأثيرا ملحوظا على الاستخدام ، ولكنها قد تسهل من حياة بعض الصيادين أو تزيد من فرص الصيد وزيادة الدخل أمامهم عن طريق تخفيض الوقت والجهد اللازمين للوصول الى مناطق الصيد *

وفي أحيان أخرى ، كما يحدث في صناعات أخرى ، تعوض التحسينات الفنية المقترنة بتخفيض عدد العمال في إحدى العمليات (مثل الصيد) بتوفير فرص جديدة للعمل في العمليات الأخرى المتصلة بها (مثل التصنيع والتسويق) * ولهذا السبب ينبغي دراسة الآثار الكلية المترتبة على برامج المعونة ووضع مشاريع متكاملة تكاملا تاما وتلائم الاحتياجات المحلية * وقد أظهرت التجربة أن البرامج القائمة على عنصر واحد ، التي تركز بشدة على التحسينات الفنية أو مشاريع الائتمان ، معرضة للفشل *

وسيكون من العسير قبول فكرة زيادة انتاج البروتين الكلي زيادة قصوى ومستمرة على أساس عالمي في ظلم اليوم مالم تؤخذ في الاعتبار أهداف التنمية في البلاد الساحلية * وفي المدى القصير ، قد تؤدي الظروف السائدة في الأسواق وأذواق المستهلكين الى صعوبة التحول من استهلاك نوع الى نوع آخر أو حتى الى استهلاك جزء من المخزون من نفس النوع * ولهذا السبب قد تظل بعض أساطيل الصيد والتسهيلات الشاطئية بالرغم من امتياز معداتها وتنوع أغراضها — مرتبطة طول فترة صلاحيتها للعمل باستغلال موارد من نوع معين *

ولكن حتى اذا ما تحددت الأهداف العريضة لإدارة المصايد في المستقبل على النحو الذي سبق وصفه ، فيتعين عدم إهمال أهداف الإدارة التقليدية التي ترمي الى الاستغلال الأمثل للموارد السمكية * اذ يجب مراعاة الاعتبارات الاقتصادية ومتطلبات صيانة الموارد معا * فضلا عن ذلك ، ينبغي أن يقتصر تخطيط الإدارة على القطاع الأولي فقط ،

اذ قد تؤدي زيادة القدرة الانتاجية أو عجزها في أى مرحلة من مراحل الانتاج ، ابتداءً من صيد السمك حتى استهلاكه ، لا الى فقدان في الحاضر فحسب ، بل والى الاضرار بالعمليات المقبلة في مراحل أخرى . فغالبا ما تكون زيادة القدرة الانتاجية للمصانع ، على سبيل المثال ، من الصعاب الرئيسية التي تعوق تطبيق نظم فعالة ورشيدة لإدارة المصايد ، وذلك بسبب الضغوط الشديدة للاستمرار في الصيد حتى تظل بعض التسهيلات الصناعية قائمة دون اغلاقها .

الغابات

الانتاج والتجارة

شهد عام ١٩٧٢ تغييرات هامة في قطاع منتجات الغابات . ففي بداية العام كانت احتمالات المستقبل مشجعة الى حد معقول ونحو نهايته أدت مجموعة من العوامل المواتية الى انتعاش الأحوال في كل الأقاليم تقريبا وبدأت أسعار معظم المنتجات في الارتفاع . وحين بدا من الجلي أن الطلب أخذ يتجاوز العرض ارتفعت الأسعار ارتفاعا كبيرا وخاصة في الولايات المتحدة . وفي أوروبا الغربية كانت الامدادات من أخشاب اللب ولب الخشب والخشب اللين المنشور وفيرة في الشهور الأولى من عام ١٩٧٢ ، ونظرا لقلّة الضغط أظهرت الأسعار ميلا قليلا نحو الارتفاع — لا يتماشى مع ما هو ضروري لمجابهة الزيادة في تكاليف الانتاج . ولكن بدأت الأسعار في الارتفاع في النصف الثاني من عام ١٩٧٢ وكانت الزيادة في أسعار الخشب اللين المنشور كبيرة للغاية . وارتفعت الأسعار أيضا بالنسبة للمنتجات الأخرى ، باستثناء خشب اللب نظرا لضخامة المخزون منه .

الأخشاب المستديرة

بلغ الانتاج العالمي من الأخشاب المستديرة ، في ظل الانتعاش المشار اليه ، مستوى قياسيا جديدا في عام ١٩٧٢ (الجدول ١-١٨) . وتشير التقديرات الأولية الى أن اجمالي الانتاج يبلغ ١٣٢٧ مليون متر مكعب — أى بزيادة

الجدول ١-١٨ : الأرقام الدليلية للانتاج العالمي^(١) من الأخشاب المستديرة حسب السلع الرئيسية

التغير من الى ١٩٧١ ١٩٧٢	١٩٧٢ ^(٢)	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	
%						متوسط ١٩٦٥-١٩٦١ = ١٠٠
٢٧+	١١٨	١١٥	١١٣	١١٠	١٠٨	كتل النشر
١٩+	١٣٧	١٣٥	١٣٢	١٢٣	١١٤	خشب اللب والد عائم
١+	١٢٤	١٢٤	١٢٢	١٢٥	١٢٩	الأخشاب الصناعية الأخرى
٢٣+	١٢٣	١٢٠	١١٧	١١٤	١١١	جميع الأخشاب الصناعية
١٢+	١٠٨	١٠٦	١٠٥	١٠٥	١٠٤	خشب الوقود
٢٠+	١١٩	١١٦	١١٤	١١٢	١٠٩	اجمالي الأخشاب المستديرة

(١) باستثناء الصين وغيرها من البلاد الآسيوية ذات التخطيط المركزي (٢) أرقام أولية .

قدرها ٢٪ بالمقارنة مع عام ١٩٧١، مما يتماشى مع الاتجاه العام * وتركز حوالي ٨٧٪ من انتاج الأخشاب المستديرة الصناعية في البلاد المتقدمة ، بما في ذلك بلاد التخطيط المركزي ، وهي نسبة تقل قليلا عن النسبة السائدة منذ عقود أكثر (٩٠٪ في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥) * ويقدر الانتاج مبدئيا في الأقطار النامية الاستوائية بنحو ١٧١ مليون متر مكعب في عام ١٩٧٢ في مقابل ١٦٥ مليون متر مكعب في عام ١٩٧١ و ١٠٨ مليون في ١٩٦١-١٩٦٥ (في المتوسط) * ومع هذا لا يزال الجزء الأكبر من اجمالي الانتاج في آسيا وأفريقيا — على الأقل الثلث منه — يصدر على شكل كتل *

وفي أمريكا الشمالية ارتفع انتاج الأخشاب المستديرة الصناعية الى مستويات قياسية في عام ١٩٧٢ (الجدول ١-١٩) ، وتحققت أكبر زيادة في انتاج الكتل المنشورة المخروطية وكتل خشب القشرة وخشب اللب * وكان انتاج الجذوع الجديدة غير كاف لمواجهة الطلب في مختلف المناطق * وقد أدى توقف عمليات قطع ونقل الأخشاب بسبب الظروف الجوية القاسية ونقص الأيدي العاملة والاضرابات وعدم كفاية النقل بالسكك الحديدية الى الحد من انتاج بعض المصانع مما أدى مباشرة الى زيادة أسعار الأخشاب المنشورة وأخشاب البلكاش * وفي كثير من أقطار أوروبا الغربية كان انتاج الأخشاب المستديرة الصناعية أقل من مستويات عام ١٩٧١ ، ويرجع ذلك جزئيا الى توافر المعروض من مختلف أنواع الأخشاب المستديرة في بداية السنة ، فضلا عن امتناع أصحاب الغابات من بيع منتجاتهم بأسعار غير مجزية * ولا زالت المعلومات المتوفرة عن المنتجات في الأقاليم الأخرى قليلة ، ولكن يتضح من بيانات التصدير حدوث زيادة كبيرة أخرى في انتاج كتل الأشجار عريضة الأوراق في جنوب شرق آسيا * وقد أصبحت أندونيسيا أهم منتج ومصدر للكتل الاستوائية نتيجة التوسع الكبير الذي تم في كليمنتان — في السنوات الأخيرة * ويبدو أن التنمية طويلة الأجل لقطاع الغابات في كليمنتان مهددة بنفس الأخطار التي تعرضت اليها أقطار استوائية أخرى بسبب استغلال الغابات بدون رقابة كافية *

وقد أدت زيادة الطلب على الأخشاب الصلبة الاستوائية في أوروبا الغربية ، وظهر ذلك جليا في نهاية عام ١٩٧٢ ، الى تكثيف جهود قطع الأخشاب ونقلها في غرب أفريقيا * وقد أدت الضغوط المستمرة على الأنواع التجارية الرئيسية ، وان كانت نطاق محدود حتى الآن ، الى اضافة أنواع من الأخشاب أقل شيوعا ضمن عمليات جني المحصول * وفي حض أقطار غرب أفريقيا أدت زيادة الطلب المحلي الى تفاقم الأزمة الناتجة عن زيادة الطلب المستمر والسريع في الأسواق الخارجية *

وقد استمر الانتاج العالمي من أخشاب الوقود في اتجاهه الصعودي ببطء في عام ١٩٧٢ (الجدول ١-١٨) وبلغ اجمالي الانتاج حوالي ١١٥٨ مليون متر مكعب أى بزيادة قدرها ١٪ عن عام ١٩٧١ * وعلى عكس الوضع بالنسبة للأخشاب المستديرة الصناعية ، يتركز معظم انتاج أخشاب الوقود (٨٥٪) في الأقاليم النامية ، حيث لا تزال هذه الأخشاب ذات أهمية كبرى في الطهي والتدفئة * ويتزايد الانتاج في هذه الأقاليم ، وان كان بمعدل يقل عن معدل الزيادة في السكان * وينخفض انتاج أخشاب الوقود باضطراد في الأقطار الصناعية ، حيث يستعاض عنه بمصادر وقود أخرى أكثر سهولة *

وانخفضت تجارة خشب اللب في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ انخفاضاً كبيراً بعد تسجيلها أرقاما عالية غير عادية في أوروبا الغربية عام ١٩٧٠ بسبب عدم التوازن المؤقت بين العرض والطلب * وانخفضت واردات أوروبا الغربية من أخشاب اللب عام ١٩٧٢ بنسبة ٢٤٪ بالمقارنة بعام ١٩٧١ ونسبة ٣٧٪ بالمقارنة بعام ١٩٧٠ ، وكان هناك انخفاض مماثل في صادرات أوروبا الغربية والاتحاد السوفييتي * وجاء الانخفاض في تجارة أخشاب اللب كنتيجة مباشرة لعدة عوامل منها زيادة الانتاج في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ في وقت ارتفعت فيه الأسعار والكساد الذي ساد في قطاع لب الخشب في ١٩٧٢/١٩٧١ * وظل المخزون من خشب اللب سواء في الغابات أو المصانع مرتفعا حتى نهاية عام ١٩٧٢ *

الجدول ١٩-١ : الأرقام الدليلية للإنتاج العالمي^(١) من الأخشاب المستديرة ، حسب الأقاليم

التغير من ١٩٧١ إلى ١٩٧٢	١٩٧٢ (٢)	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	
%	متوسط ١٩٦٥-١٩٦٦ = ١٠٠ ****					
٣٥-	١١٠	١١٤	١١٣	١٠٦	١٠٠	أوروبا الغربية
٥٧+	١٢٥	١١٨	١١٥	١١٥	١١٣	أمريكا الشمالية
٢٠+	١١٧	١١٥	١١٦	١١٥	١١٢	أوسيانيا (المتقدمة)
١٧+	٩١	٩٠	٩٢	٩٥	٩٨	اقتصاديات السوق المتقدمة الأخرى ^(٣)
٢٥+	١١٧	١١٥	١١٢	١١٠	١٠٨	رقم اقتصاديات السوق المتقدمة
٢٢+	١٢٧	١٢٥	١٢٢	١١٧	١١٤	أمريكا اللاتينية
٢٦+	١٣٨	١٣٥	١٣١	١٢٩	١٢٢	الشرق الأقصى ^(١) و ^(٤)
١٢+	١٣٣	١٣١	١٣٠	١٢٧	١٢١	الشرق الأدنى ^(٥)
٢٧+	١٢٩	١٢٦	١٢٢	١١٩	١١٤	أفريقيا ^(٦)
٢٤+	١٣٣	١٢٩	١٢٦	١٢٢	١١٧	رقم اقتصاديات السوق النامية ^(٧)
٥٠+	١٠٧	١٠٦	١٠٦	١٠٣	١٠٤	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي
٢٠+	١١٩	١١٦	١١٤	١١٢	١٠٩	الرقم العالمي ^(١) و ^(٧)

(١) باستثناء الصين والبلاد الآسيوية الأخرى ذات التخطيط المركزي (٢) أرقام أولية (٣) إسرائيل واليابان وجنوب أفريقيا
(٤) باستثناء اليابان (٥) باستثناء إسرائيل (٦) باستثناء جنوب أفريقيا (٧) بما في ذلك البلاد النامية في أوسيانيا التي
لم تذكر على حدة *

وبينما انخفضت التجارة العالمية في خشب اللب بنحو ١٧٪ عام ١٩٧٢ ، ارتفعت تجارة الكتل المخروطية بنسبة ٢٠٪ ،
وتجارة كتل أخشاب الأشجار عريضة الأوراق بنحو ٨٪ ، وهما مستويان قياسيان لهذين النوعين من الأخشاب ١٠ وكانت السمسة
البارزة في تجارة الكتل الخشبية المخروطية ، البالغ مقدارها حوالي ٢٦ مليون متر مكعب ، هي الزيادة الكبيرة في واردات
اليابان * وتحققت معظم الزيادة في الإنتاج في الساحل الغربي للولايات المتحدة ، حيث أدى تصدير كمية إضافية مقدارها
٣٧ مليون متر مكعب - علاوة على أرقام صادرات عام ١٩٧١ - إلى ارتفاع الأسعار وخلق بعض المشاكل بالنسبة للعملاء
في داخل الولايات المتحدة * وأدت الزيادة في واردات اليابان من الخارج إلى ارتفاع صادرات الكتل المخروطية من
الأقاليم الشرقية في الاتحاد السوفييتي ونيوزيلندا *

وتقدر التجارة العالمية في كتل أخشاب الأشجار عريضة الأوراق بحوالي ٤٢ مليون متر مكعب في عام ١٩٧٢ * وتتركز
معظم هذه التجارة في منطقة المحيط الهادئ ، إذ تبلغ صادرات آسيا - وصفت أساسية جنوب شرقها - ٣٢ مليون متر
مكعب في عام ١٩٧٢ ، بينما تستورد اليابان والأقطار الأخرى في الأقليم ، وخصوصا جمهورية كوريا وسنغافورة وهونج كونج
واستراليا ، كمية مماثلة * وساهمت أندونيسيا بأكبر قدر من الزيادة العالمية في صادرات كتل أخشاب الأشجار عريضة الأوراق

(٣ مليون متر مكعب) مؤكدة بذلك تفوقها على جميع الأقطار الأخرى (ولا غراض التحليل التجارى تعتبر صباح وسرواك وغرب ماليزيا وحدات مستقلة) باعتبارها المورد الرئيسى لهذا النوع من المنتجات * وفي عام ١٩٧٢ ، بلغت صادرات أندونيسيا ما يقرب من ربع الصادرات العالمية وذهبت أغلبية صادراتها الى اليابان وان كانت جمهورية كوريا وايطاليا قد استوردتا كميات كبيرة أيضا * وحلت صادرات أندونيسيا الى أوروبا الغربية ، وخاصة ايطاليا ، محل صادرات الفلبين الى حد كبير * واستمرت الفلبين في عام ١٩٧٢ في اتباع سياستها الرامية الى تخفيض صادرات الكتل لتصحيح الاتجاه السابق الذى أدى الى الإفراط في قطع الأخشاب ولتوجيه كمية أكبر من الخشب الخام الى الصناعات المحلية * وانخفضت صادرات صباح أيضا * ومن ناحية أخرى استمرت صادرات سرواك وغرب ماليزيا في الارتفاع ، وان كانت التقارير تشير الى ظهور بعض الصعاب في غرب ماليزيا بالنسبة لتوفير احتياجات الصناعات المحلية وبالنسبة للتصدير الى سنغافورة *

وشهد الانتاج في غرب أفريقيا أيضا أزمة حادة لا تعزى فقط الى الأمطار الغزيرة غير العادية التي تعرضت اليها بعض المناطق في منتصف عام ١٩٧٢ * ويبدو أنه تحققت التنبؤات السابقة بأن غرب أفريقيا سيشهد صعاب متزايدة في توفير احتياجات أوروبا من الواردات من المناطق الحرجية سهلة الوصول * وكنتيجة مباشرة لهذا الوضع بدأت الأسعار في الارتفاع ارتفاعا كبيرا في عام ١٩٧١ واستمر هذا الاتجاه خلال عام ١٩٧٢ ، وخاصة بالنسبة للأنواع التجارية الأكثر شيوعا مثل خشب السبيو * وقد أدى هذا الى تنشيط الاستغلال ، وارتفعت الصادرات في عام ١٩٧٢ الى مستوى يزيد بقليل عن المستوى القياسي السابق في عام ١٩٦٩ * وهناك عوامل أخرى أثرت على العرض ، منها الخطوات التي اتخذتها غانا وساحل العاج لضمان توفير كميات كافية من الأخشاب المستديرة للصناعة المحلية ولتشديد الرقابة على صادرات الكتل * وعلى الرغم من هذه المشاكل ، توجد في غرب أفريقيا كميات كبيرة من الأنواع الاستوائية الأقل انتشارا ، سواء التي اثبتت قيمتها التجارية أو التي لها قيمة تجارية كاملة ، يمكن استغلالها في المستقبل لمواجهة استمرار النقص في المعروض وزيادة أسعار الأنواع الأكثر شيوعا *

الأخشاب المنشورة

استمر الانتاج العالمي من الخشب اللين المنشور في الزيادة عام ١٩٧٢ بمعدل يفوق المتوسط * وشهدت أمريكا الشمالية أكبر زيادة فحقق الانتاج مستوى قياسي * وبلغ بناء المساكن في الولايات المتحدة وكندا مستويات الذروة في عام ١٩٧٢ ، ولما كانت معظم المساكن العائلية تستخدم الأخشاب في بناء هياكلها فقد زاد الطلب بشدة على الأخشاب اللينة المنشورة وعلى منتجات الغابات الأخرى المستخدمة في البناء * ونزع المخزون في جميع مراحل التوزيع الى الانخفاض وهبط الى مستويات منخفضة غير عادية في نهاية ١٩٧٢ *

وقد تحسن الموقف في سوق الأخشاب اللينة المنشورة نتيجة لانتعاش الطلب في اليابان ، مما أدى الى زيادة كبيرة في وارداته من الكتل المخروطية من أمريكا الشمالية ، وكذلك الى زيادة قدرها ١٧ % من وارداته من الأخشاب المنشورة من نفس المصدر * وارتفعت الأسعار في اليابان ارتفاعا كبيرا ، كما هو الحال في أمريكا الشمالية * وفي أثناء الحملات الترويجية لبيع انتاج عام ١٩٧٢ ، زادت الأسعار في أمريكا الشمالية بكثير عن أسعار أوروبا الغربية مما أدى الى فقدان المصدرين الكنديين لبعض الأسواق في أوروبا الغربية ، فقد انخفضت صادراتهم الى تلك الأسواق بنسبة ١٧ % في عام ١٩٧٢ اذ بلغت ١٢ مليون متر مكعب ، وهو أقل حجم لها منذ سنوات عديدة ، بينما ارتفعت صادراتهم الى الولايات المتحدة بنسبة ٢١ % فبلغت رقما قياسيا قدره ١٩.٩ مليون متر مكعب *

واستمرارا للاتجاه الذى ساد خلال السنوات الأخيرة ، قام مصدرو الخشب اللين المنشور في أوروبا الغربية بزيادة صادراتهم بنسبة ١٠ ٪ (فبلغت ١٨٠١ مليون متر مكعب) مستفيدين بذلك من الصعوبات التي واجهتها كندا . وارتفعت واردات اقليم أوروبا الغربية أيضا بنسبة ٥ ٪ ووصلت مستوى قياسيا جديدا (٢٥٠٥ مليون متر مكعب) . وأدت سرعة زيادة حجم الصادرات الى انخفاض آخر في صافي الواردات توكيدا للاتجاه الذى بدأ في منتصف الستينات . وتعمل أوروبا الغربية على زيادة استغلال طاقتها الكامنة لسد احتياجاتها من الخشب اللين المنشور من مواردها الداخلية .

وارتفع استهلاك الخشب اللين المنشور ارتفاعا منتظما في عام ١٩٧٢ في معظم أقطار أوروبا الغربية تمشيا مع انتعاش النشاط الاقتصادي . ونظرا لركود الانتاج في عام ١٩٧١ ومعظم عام ١٩٧٢ وعدم تمشي الأسعار مع الزيادة في تكاليف الانتاج ، فقد تم مواجهة معظم الطلب عن طريق استهلاك المخزونات في جميع مراحل التوزيع . وقد ظهر هذا الموقف بصورة خاصة في السويد وفنلندا والنمسا — وهي أقطار التصدير الرئيسية الثلاث التي ظل انتاجها الكلي — من الأخشاب اللينة دون تغيير (٢٥ مليون متر مكعب) ، بينما زادت صادراتها (١٦٠٥ مليون متر مكعب) بما يزيد على مليون متر مكعب بالمقارنة مع ١٩٧١ . وأدرك المصدرون الذين اعتمدوا على المخزون المتوفر لديهم مدى ضعف مركزهم . وقد أدى التهاافت على الشراء الى زيادة الأسعار بصورة لم يسبق لها مثيل منذ الحرب الكورية ونهاية القيود المفروضة على تجارة الأخشاب في أوروبا في عام ١٩٥١ . وقد أحجم منتجو الأخشاب المنشورة عن الدخول في ارتباطات للمستقبل البعيد نظرا لعدم استقرار الموقف بالنسبة لموارد الكتل الخشبية . ومع هذا فقد تم بيع الجزء الأعظم من الانتاج المتوقع لعام ١٩٧٣ في أسواق أوروبا الغربية في ربيع عام ١٩٧٣ ذاته ، وذلك بأسعار تزيد عن أسعار عام ١٩٧٢ بنسبة تتراوح بين ٤٠ ٪ و ٥٠ ٪ .

وارتفع الانتاج العالمي من أخشاب الأشجار عريضة الأوراق المنشورة في عام ١٩٧٢ بنفس معدل ارتفاع الأخشاب اللينة المنشورة . وبلغ حجمه خمس الانتاج الكلي من الأخشاب المنشورة . ويعزى هذا التوسع أساسا ، على عكس الحال بالنسبة للأخشاب اللينة المنشورة ، الى انتعاش الموقف بعد الكساد الذى ساد عام ١٩٧١ ، ولم يرتفع انتاج عام ١٩٧٢ البالغ حوالي ٩٤ مليون متر مكعب الا قليلا عن المستوى القياسي السابق لانتاج ١٩٧٠ . وتحسن الانتاج في أقطار أمريكا الشمالية (فبلغ ١٦٠٧ مليون متر مكعب ، وان كان يقل بنسبة ٢٢ ٪ عن مستوى الذروة الذى شهدته عام ١٩٦٩) واليابان .

واستمرت الزيادة طويلة الأجل في انتاج الأخشاب الصلبة المنشورة في أوروبا الغربية في عام ١٩٧٢ ، وارتفع الانتاج منها أيضا في بعض البلاد المصدرة في الشرق الأقصى (وخاصة ماليزيا وسنغافورة) ، وكذلك في أفريقيا وأمريكا اللاتينية . ولم يستطع المنتجون في الأقطار الأفريقية المصدرة الاستفادة الاستفادة كاملة من شدة الطلب على الواردات في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، ويعزى هذا جزئيا الى منافسة المصدرين الآخرين ، وخاصة ماليزيا وسنغافورة ، وكذلك لأن الطلب على كتل الأخشاب الصلبة قد أدى الى خلق صعوبات في توفير احتياجات بعض المصانع الأفريقية .

وارتفعت أسعار الأخشاب الصلبة المنشورة في جميع أنحاء العالم خلال ١٩٧٢ . وكانت الزيادة في أسعار الأخشاب الصلبة الاستوائية زيادة أكبر بوجه عام منها في أسعار الأخشاب الصلبة للمناطق المعتدلة ، وخاصة أسعار بعض الأنواع مثل خشب السيبو من غرب أفريقيا وأخشاب ميرانتى وراى من ماليزيا . وكذلك أثرت الزيادة في أسعار الشحن البحرى خلال عام ١٩٧٢ على تكاليف النقل حتى ميناء الوصول .

منتجات الألواح الخشبية

شهد السوق العالمي لمنتجات الألواح الخشبية في ١٩٧٢ عاما من أفضل أعوامه ، من حيث حجم التجارة على الأقل . فقد زاد انتاج الأنواع الثلاث لمنتجات الألواح الخشبية - خشب البلكاش والخشب الحبيبي والخشب الليفي - زيادة ملحوظة وسجل الخشب الحبيبي أعلى معدل للنمو (وهي أكبر زيادة في أى من منتجات الغابات) .

وتعزى هذه الزيادة بصفة رئيسية الى تحسن الأحوال في أسواق أمريكا الشمالية ، لا من حيث الانتاج فحسب بل ومن حيث استيراد خشب البلكاش كذلك (بما في ذلك أخشاب القشرة) والخشب الليفي . وتقدر الزيادة في انتاج أمريكا الشمالية من خشب البلكاش (وصفة أساسية الخشب اللين) بحوالي مليون متر مكعب والزيادة في انتاج الخشب الحبيبي بأكثر من مليون متر مكعب والخشب الليفي بحوالي ٣٠٠ ألف طن ، وذلك بالمقارنة مع عام ١٩٧١ . وأتت معظم الزيادة في الانتاج من المصانع التي تم انشاؤها حديثا في المناطق الجنوبية المغطاة بأشجار الصنوبر في الولايات المتحدة .

وأدى شيوع استعمال خشب البلكاش في تكسية الجدران وفي زخرفة المساكن والأثاث في أمريكا الشمالية الى زيادة استيراد أخشاب البلكاش الصلبة ، وخاصة من آسيا . وبلغت قيمة هذه الواردات في عام ١٩٧٢ (بما في ذلك أخشاب القشرة) نحو ٣٩ مليون متر مكعب ، أى بزيادة قدرها ٣٠٪ عن عام ١٩٧١ . وتتبعاً لجمهورية كوريا مكان الصدارة في هذه التجارة ، وان كانت تشترك معها دول آسيوية أخرى من بينها الفلبين وماليزيا وسنغافورة .

وفي مناسبات عدة في الماضي ، اقترن اشتداد الطلب على استيراد خشب البلكاش في أمريكا الشمالية باتجاه هبوطي في ثاني أهم أسواق الاستيراد - وهي أوروبا الغربية ، التي تعتبر المملكة المتحدة أكبر البلاد المستوردة فيها . الا أنه في عام ١٩٧٢ كان الطلب شديدا في هذين السوقين معا فارتفعت الواردات الى أوروبا الغربية بحوالي ١٥٪ وبلغت ما يزيد على ٢ مليون متر مكعب . ومن السمات البارزة لتجارة عام ١٩٧٢ استمرار ارتفاع صادرات ماليزيا وسنغافورة الى المملكة المتحدة ، وأصبح هذان القطران مجتمعان يحتلان المرتبة الثالثة بعد فنلندا وكندا كمصدرين للمملكة المتحدة . وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ظل انتاج خشب البلكاش الذى يعتمد أساسا على الكتل الاستوائية المستوردة ينخفض باضطراد منذ عام ١٩٦٩ ، ومن المنتظر أن يقل انتاج خشب البلكاش في الأعوام القادمة وخاصة في المصانع القديمة والصغيرة . ويرجع هذا الوضع جزئيا الى زيادة المنافسة من الخشب الحبيبي . وقد عوض عن النقص في الانتاج المحلي زيادة واردات أخشاب البلكاش (٢٧٪ عام ١٩٧٢) من البلاد الأخرى بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية أساسا . وتبدو الاحتمالات طيبة أمام زيادة الصادرات من خشب البلكاش وخشب القشرة من الاقطار الاستوائية مباشرة الى جمهورية ألمانيا الاتحادية ودول أوروبا الغربية الأخرى . وهناك تطوران هامان في هذه التجارة شهدهما عام ١٩٧٢ ، ورغم ضآلتهما نسبيا من حيث حجم التجارة العالمية ، فان لهما أهمية كبيرة في المستقبل ، هما الزيادة الكبيرة في صادرات الولايات المتحدة من خشب البلكاش الى أوروبا الغربية ، وزيادة واردات اليابان بأكثر من الضعف ، وتعتبر جمهورية كوريا أهم مصدر لها في الوقت الحاضر .

وزاد الانتاج العالمي من الخشب الحبيبي في عام ١٩٧٢ بنسبة ١٨٪ وواصل زيادة نصيبه في السوق العالمي لتجارة منتجات الألواح الخشبية (باستثناء خشب القشرة) . وزاد انتاج الخشب الحبيبي في عام ١٩٧٢ بأكثر من ثلاثة أضعاف ، من حيث الحجم ، بالمقارنة مع الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ ، وساهم بنسبة ٣٢٪ من الانتاج الكلي لمنتجات الألواح الخشبية - بعد أن كانت هذه النسبة ٢١٪ فقط في الفترة السابقة . وساهمت جميع الأقاليم في تحقيق هذه الزيادة ، ولو أنه بسبب ظروف التسويق جزئيا حققت الأقاليم المتقدمة أكبر قدر من هذه الزيادة . ولا زالت أوروبا الغربية أكبر

مستهلك سواء من الناحية الكلية أو من حيث الاستهلاك الفردى ، ولكن زاد الانتاج بسرعة كبيرة في السنوات الأخيرة فـي أمريكا الشمالية ، وتفوقت الولايات المتحدة على جمهورية ألمانيا الاتحادية وأصبحت أكبر منتج في العالم .

ولا زالت التجارة في الخشب الحبيبي مقصورة الى حد كبير على أوروبا الغربية ، ولكن شهد عام ١٩٧٢ نشاطا تجاريا جديدا هاما بقيام كندا بالتصدير الى المملكة المتحدة . ويعتبر بقاء الأسعار دون تغيير ، بل انخفاضها في بعض الأحيان ، من العوامل الهامة التي أدت الى زيادة استعمال الخشب الحبيبي . ونتج هذا الوضع الى حد كبير عن شدة التنافس في هذا القطاع حيث استطاعت المصانع الجديدة أيضا الحد من ارتفاع تكاليف الانتاج . وقد ظلت أسعار الخشب الحبيبي مستقرة نسبيا على الرغم من ظروف التضخم الحالية التي أدت الى زيادة أسعار منتجات الغابات الصناعية الأخرى زيادة كبيرة جدا في بعض الحالات .

وسجل الانتاج العالمي من الخشب الليفي في عام ١٩٧٢ زيادة تفوق المتوسط في المدى البعيد بسبب زيادة الطلب ، وخاصة في أمريكا الشمالية . وتعتمد الخطط طويلة الأجل في أقطار أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي التوسع في انتاج الخشب الليفي واستعماله .

اللب والورق

تعرضت صناعة لب الخشب في أوروبا الغربية لبعض الصعوبات في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ . وأثب الزيادة الكبيرة في الواردات والمخزونات خلال عام ١٩٧٠ توازن الانتاج والطلب ، في أوروبا الغربية ، على الورق والورق المقوى . وعلى الرغم من خفض الانتاج ، ارتفعت المخزونات من لب الخشب ارتفاعا كبيرا عام ١٩٧٢ في الوقت الذي انكمش فيه الطلب . وتعرضت الأسعار لبعض الضغوط حتى عندما استمرت تكاليف الانتاج في الارتفاع وانخفضت الربحية انخفاضا شديدا . ولكن نتيجة تحسن الأحوال الاقتصادية عموما في الجزء الأخير من عام ١٩٧٢ تحسنت مستويات الانتاج (٢٤٥ مليون طن) والواردات والأسعار .

وفي أمريكا الشمالية انتعش قطاع اللب والورق منذ العام السابق ١٩٧١ ، وسجل انتاج لب الخشب زيادة كبيرة وبلغ مستوى قياسيا (٦٠ مليون طن) . وقد استوعبت صناعات الورق والورق المقوى المحلية الجزء الأكبر من هذه الزيادة ، ولو أنه انتعشت أيضا الصادرات الى أوروبا الغربية واليابان بعض الشيء .

ولا زالت صناعة اللب والورق تلتزم الحذر في عزمها على الاستثمار في بناء طاقة انتاجية جديدة في المستقبل ، كما أظهر ذلك الاستقصاء الأخير الذي قامت به المنظمة (١٦) . وتشير التقديرات الى أن الزيادة السنوية في الانتاج العالمي من الورق والورق المقوى سوف تستمر في التباطؤ من ٤.٤٪ في الفترة ما بين ١٩٧٢ و ١٩٧٣ الى ٢.٧٪ في الفترة ما بين ١٩٧٦ و ١٩٧٧ . وحتى اذا كانت التوقعات للسنوات الخمس المقبلة قد يحترقها الخطأ ، وخاصة من جراء التهوين في التقدير ، فإن معدلات النمو التي سلفت الاشارة اليها لها أهميتها عند مقارنتها بالمتوسط التاريخي في المدى البعيد الذي تراوح بين ٥.٥ و ٦.٠٪ ، مما يتمتعى لا مع الزيادة في الانتاج واستهلاك اللب والورق والورق المقوى في الماضي فحسب ، بل ومع تقديرات النمو في الانتاج في السنوات القليلة المقبلة كذلك . ويجب النظر الى هذه التنبؤات على ضوء الوضع الحالي في سوق اللب والورق الذي يتسم بثبات شديد . فقد اقترب الطلب من العرض ، ومع ربيع عام ١٩٧٣ سيكون قد تم استخدام الطاقة الانتاجية لمعظم درجات اللب والورق في جميع أنحاء العالم استخداما كاملا . وهذا الموقف يختلف اختلافا كبيرا عن الموقف الذي ساد منذ أقل من عام ، خصوصا بالنسبة للـب .

اجتمع المؤتمر العالمي السابع للغابات في بيونس آيرس في أكتوبر ١٩٧٢، وأدرك التحدي القائم وقيل مواجهمته : كيف يمكن الا سراع بالتقدم الا قتصادى والاجتماعى مع المحافظة على نوعية البيئة أو العمل على تحسينها . وقد لاحظ المؤتمر بقلق استمرار اتساع الفجوة التي تفصل بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة في قطاع الغابات وفي القطاعات الأخرى ، وان جزءا كبيرا من موارد الغابات في العالم يقع في البلاد النامية ، ولهذا أدرك المؤتمر ضرورة العمل على زيادة نصيب البلاد النامية من التجارة الدولية في منتجات الغابات .

البلاد المتقدمة

هناك ثلاث قضايا رئيسية استمرت تهيم على الموقف في قطاع الغابات في نصف الكرة الشمالي وهي : نوعية بيئة الغابات ، وتوفير الأخشاب ، وتحديد استخدامات الأراضي .

وينعكس الاهتمام بتلك القضايا في الولايات المتحدة في التغيرات التي طرأت على الكثير من الأساليب التقليدية في ادارة الغابات وفي اعادة ترشيد بعض أعمال البحوث . ويتطلب قانون نوعية المياه الصادر عام ١٩٧٢ وقانون صيانة البيئة القومية من مديري الغابات القيام بجهود جديدة كاجراء الدراسات عن آثار مختلف المشروعات على البيئة ووضع قواعد صارمة بالنسبة للملوثات الكيميائية وانجراف الرواسب .

وتحظى الجوانب المتعلقة بنوعية البيئة في ادارة أراضي الغابات باهتمام أساسي في قوانين الغابات الجديدة المطروحة للبحث في النمسا وسويسرا ، مع العلم أن هذين البلدين يلعبان دورا رائدا في هذا الميدان . واستمر وضع معايير مشددة لتنظيم انشاء صناعات الغابات في جميع البلاد المتقدمة . ويتعرض المستقبل الا قتصادى لمصانع اللب والورق القديمة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية للخطر نتيجة اتباع معايير جديدة لنوعية المياه . وعقدت الاجتماعات الدولية لمناقشة هذه المعايير لوضع تكنولوجيا مكافحة التلوث .

وتبذل الجهود في جميع البلاد المتقدمة ، للاستفادة المثلى من المعرض من الأخشاب عن طريق تحسين استخدام الأشجار والمجموعات الشجرية واتباع أساليب الادارة المكثفة . وفي الولايات المتحدة ، تهدف أعمال البحوث الفيدرالية والجهود التعاونية مع ادارات الغابات في الولايات المختلفة الى زيادة فاعلية الاستفادة من جميع منتجات الغابات . ويجرى تقديم مزيد من العون لصغار ملاك الغابات لزيادة انتاجية الأراضي غير الصناعية والخارجة عن اختصاص الحكومة الفيدرالية .

وينظم قانون الغابات الجديد في ولاية كويبيك في كندا بيع الأخشاب الى المصانع . وتتخذ أيضا الخطوات اللازمة لزيادة انتاجية أراضي الغابات الخاصة في الولاية . وقد تم انشاء هيئة جديدة للتسويق لتحل محل النظام القديم القائم على النقابات الصغيرة المتعددة ، وذلك لزيادة الكفاءة التسويقية . وغيرت ولاية أونتاريو النظم الضريبية للغابات فألغت قانون الضرائب على قطع الأخشاب ونقلها وفرضت نوعين من الرسوم على استخدام الأراضي المرخصة .

وفي أوروبا الغربية ، استمرت دراسة ومناقشة العلاقة بين عرض الأخشاب وطلبها في المدى المتوسط وفي المدى البعيد طوال عام ١٩٧٢ وكذلك بعض الأحداث الأخرى الهامة . ففي المملكة المتحدة أثار البيان الهام الذي أظنته الحكومة بشأن سياسات الغابات والمرفق به تحليل للنفقة / والفائدة في سياسة توفير الأخشاب نقاشا واسعا حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الاستثمارات طويلة المدى في قطاع الغابات . وفي السويد قدمت إحدى اللجان

البرلمانية تقريراً عن مداولاتها بشأن سياسة الغابات وتوفير الأخشاب * وفي فنلندا انتهت اللجان الاستشارية الوزارية لشؤون الغابات والتدريب على صناعات الغابات وتحسين تشريعاتها من عملها ، ومن المنتظر أن تقوم الحكومة باتخاذ الاجراءات اللازمة *

وفي الولايات المتحدة ، أدت الضغوط الشديدة والمطالبة المستمرة الى تخصيص مساحات كبيرة من أراضي الغابات العامة لتكون مناطق للترفيه ومناطق برية * ويصدر قانون التنمية الريفية الصادر عام ١٩٧٢ بأن تكون له آثار بعيدة المدى على الغابات * ويقضي هذا القانون بتقديم العون الفيدرالي لسلطات الولايات وللسلطات المحلية في مجال تنمية الصناعة والموارد وحماية الغابات وصيانتها وتخطيط المناطق الريفية *

وأدت التغييرات الهامة في تشريعات الغابات ، في مقاطعة كوبيك في كندا ، من جديد الى فصل مسؤوليات استغلال الغابات عن مسؤوليات ادارتها * وسوف تصنف جميع أراضي الغابات على حسب طاقتها الانتاجية القصوى في مختلف الاستخدامات : غابات ، ترفيه ، انتاج مياه * * * وهكذا ، وستعطى أهمية متزايدة الى ايجاد ادارة متعددة الأغراض *

كما اتضح الاهتمام المتزايد بالادارة متعددة الأغراض للغابات في أوروبا الغربية كذلك * ففي فرنسا ، صدر بيان حكومي جديد يحدد الخطوط التوجيهية لتوفير حماية أفضل لمناطق الغابات وتسهيل وصول الجماهير اليها * وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية ، أولى استعمال بعض مناطق الغابات الخاصة لأغراض الترفيه العامة عناية كبيرة في عام ١٩٧٢ *

البلاد النامية

كانت السياسات الاساسية للغابات في البلاد النامية مشابهة لمثيلاتها في البلاد المتقدمة : تخطيط التنمية واستعمال الأراضي ، توفير الأخشاب ، نوعية بيئة الغابات *

وبدأت معظم البلاد تقريبا في عام ١٩٧٢ بوضع خطط لتنمية الغابات أو باعادة النظر فيما لديها من خطط * وتقوم حكومة أوغندا الآن ، بمساعدة الحكومة الكندية ، بوضع خطة رئيسية شاملة لتنمية موارد الغابات تنفذ على مدى ٢٥ عاما * وتدرس حكومة تنزانيا الطاقة الاقتصادية الكامنة لمنطقة من الغابات تبلغ مساحتها ٨ مليون هكتار * وبدأت نيجيريا ، عن طريق برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، في تنفيذ مشروع لتخطيط الغابات وحصر موارد ها في منطقة الغابات الجنوبية * وفي ماليزيا انتهى المشروع الرئيسي المشترك بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لتخطيط الغابات من تقديم تقريره المبدئي الى الحكومة في صورة عدد من الاقتراحات البديلة لتنفيذها في المرحلة التالية من مراحل تنمية صناعة الغابات * وفي أمريكا اللاتينية يجرى اعداد الدراسات الخاصة بتخطيط استعمال الأراضي في حوض نهر الأمازون في عام ١٩٧٢ * وسوف يكون لبرنامج انشاء شبكة من الطرق الرئيسية في هذه المنطقة أثر كبير على انتاج الغابات في البرازيل *

وكان التأخير المستمر في تنمية انتاج لب الأخشاب الصلبة المختلطة والورق أهم شاغل بالنسبة لتخطيط الغابات الاستوائية في عام ١٩٧٢ * وظلت عدة مشروعات دون تنفيذ على الرغم من صلاحيتها من الناحية الفنية * ويعزى هذا الوضع بصفة أساسية الى القلق النسبي تجاه الاحتمالات الاقتصادية التي تأثرت بضعف أسعار الورق في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ والى عدم الاستقرار السياسي *

وقد طنى عدد من المنتجين الرئيسيين للأخشاب في البلاد النامية من مشاكل توفر المواد الأولية أو توقعوا حدوثها * وفي تايلاند ، أظهرت الدراسة الخاصة باتجاهات تجارة الأخشاب واحتمالاتها أنه من الضروري اتباع التدابير المكثفة لادارة

الغابات للقضاء على النقص الشديد في إنتاج الأخشاب ولمكافحة تد هور البيئة في المدى المتوسط . ولا حظت الفلبين بوضوح أن هناك افراطا في قطع الأشجار في بعض المناطق ، فأوقفت تصاريح قطع الأخشاب ونقلها ، وألغت بعض التراخيص العادية والخاصة . وتم وضع قانون لاصلاح الغابات لتعزيز وتحديث قوانين الغابات الأخرى ولوائحها . وقامت جمهورية كوريا بصياغة قانون جديد يطالب ملاك الأراضي بزراعة الأشجار في أراضي التلال ويجيز للآخرين الاستثمار في عمليات التشجير . وتشير التنبؤات في هذا البلد بحدوث نقص في إنتاج الخشب المحلي خلال الثمانينات . وفرضت ماليزيا حظرا على تصدير الكتل الخشبية لضمان توفير احتياجات مصانع الأخشاب المحلية . وكانت أندونيسيا تصدر كميات كبيرة متزايدة من الكتل الخشبية ، ولكنها تقوم الآن بدراسة امكانية تطوير الصناعة المحلية لمنتجات الغابات .

وستقوم الدراسة التي تعدها المنظمة لتجارة الأخشاب واحتمالاتها في هذا الاقليم ، المقرر مناقشتها مناقشة أولية في الدورة التاسعة لمجلس الغابات لآسيا والمحيط الهادى التي ستعقد عام ١٩٧٣ ، باستعراض الموقف المتأزم لعرض الأخشاب والطلب عليها في المناطق المكتظة بالسكان في آسيا والشرق الأقصى .

وحتى الآن لا تعاني معظم البلاد في أفريقيا وأمريكا اللاتينية من نقص شديد في توافر المواد الأولية ، وان كانت المشاكل قد بدأت تظهر بالنسبة لبعض الأنواع الممتازة التي كانت تستغل في الماضي . وفي اقليم أفريقيا ، فرضت غانا حظرا على تصدير كتل أربعة أنواع رئيسية من الأخشاب ، وقرر ساحل العاج مطالبة منتجي الأخشاب بأن يخصصوا ٢٥ ٪ على الأقل من انتاجهم لمصانع الأخشاب المحلية .

وينحصر الدور الأساسي لمعظم الغابات في اقليم الشرق الأدنى في تجديد الموارد وصيانتها . وتعمل معظم البلدان في هذا الاقليم على زيادة التزامها بدعم مؤسسات الغابات القومية من أجل صيانة مناطق الغابات والتوسع فيها . وبدأت بعض البلدان ، بالتعاون مع المنظمة ، في اجراء مسح للأراضي الحدية . وتمت صياغة قوانين جديدة للغابات تهتم اهتماما كبيرا بصيانة موارد الغابات في أفغانستان والأردن .

وتعاني بعض البلاد النامية من مشاكل التربة والمياه الناجمة أساسا من التخيرات طويلة المدى في غطاء الغابات . وقد تم تنفيذ مشروع مشترك بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والتدريب واجراء البينات العملية في ادارة أحواض تجمعات المياه في جامايكا في عام ١٩٧٢ . وفي الفلبين ، أدت الفيضانات الخطيرة الى تركيز الاهتمام بصفة طاجلة على دور الغابات في مكافحة فقدان المياه .

العون الانمائى

تدفق المعونة

تتألف المساعدات المالية الهامة التي تقدمها البلاد المتقدمة الى البلاد النامية من المنح والقروض الرسمية المقدمة بشروط تفضيلية أما الاستثمارات والقروض الخاصة فهي تبحث أساسا عن الربح ، اذ تنطوى القروض على شروط صعبة للسداد ، وكثيرا ما يتعين سدادها بعد فترات قصيرة فقط ، كما هو الحال بالنسبة للقروض المقدمة للموردين . ومع ذلك يساهم تدفق المساعدات المالية الخاصة في بعض الأحيان مساهمة كبيرة في تنمية البلاد المتلقية لها .

وتولي استراتيجية التنمية لعقد التنمية الثاني للأمم المتحدة أهمية خاصة للعون الانمائى الرسمي وتستحث جميع البلاد المتقدمة اقتصاديا على تخصيص الحد الأدنى من الموارد الصافية للمعونة وقد ره ٧ ٪ من اجمالي ناتجها القومي

بحلول عام ١٩٧٥، غير أن هذا الهدف لم يحظ حتى الآن بقبول عام من جميع البلاد الأعضاء في لجنة العون الانمائي (١٧) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية * وانخفضت نسبة تدفق المعونة الرسمية من اجمالي الناتج القومي انخفاضاً هامشياً فبلغت ١٣٤٪ في عام ١٩٧٢ * ومع هذا فقد زاد حجم المعونات المقدمة من دول لجنة العون الانمائي باستثناء إيطاليا، وارتفعت بالنسبة لاجمالي الناتج القومي في ١١ بلداً قدمت فيما بينها ٣٥٪ من العون الرسمي المقدم من الدول الأعضاء في هذه اللجنة * وفي الولايات المتحدة، التي تقدم ٤٠٪ من العون الانمائي، انخفضت هذه النسبة من ٣٢٪ الى ٢٩٪ من اجمالي الناتج القومي * وانخفضت النسبة أيضاً في الدول الأخرى الهامة المقدمة للعون مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان والمملكة المتحدة * وتشير التوقعات الخاصة بنسبة العون الانمائي الرسمي من اجمالي الناتج القومي الى انخفاض كبير فيها بالمقارنة مع النسبة المستهدفة عام ١٩٧٥ وهي ٧٠٪ (١٨) * وبشكل خاص في بلوغ هذا الهدف المالي لاستراتيجية التنمية الدولية قلقاً خاصاً نظراً لزيادة خدمة الديون في غضون السنوات القليلة الماضية ولزيادة معدل التضخم مما أدى الى رفع تكاليف التنمية وللزيادة البطيئة في المدى البعيد في حصيلة صادرات كثير من البلاد النامية *

وفي عام ١٩٧٢، زاد اجمالي الصافي لتدفق الموارد المالية (بما في ذلك الموارد الخاصة) من الدول الأعضاء في لجنة العون الانمائي، التي تقدم فيما بينها حوالي ٩٠٪ من التدفق العالمي، ٧٪ فقط فبلغ ١٩٤٥١ مليون دولار مقدرة على أساس الأسعار وأسعار الصرف الجارية، بعد أن زادت بحوالي ١٤٪ في عام ١٩٧١ (الجدول ١-٢) ومع افتراض ثبات الأسعار وأسعار الصرف، يتبين أن هناك انخفاضاً قدره ٣٪ في حجم المعونة الكلي بالمقارنة مع زيادة حقيقية قدرها ٨٪ في العام السابق * على أن تدفق المساعدات الرسمية، التي تعكس تحويل الموارد بشروط امتيازية لأغراض التنمية، قد زاد بحوالي ٩٠٠ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١٢٪ مقدرة بالأسعار الحالية، بالمقارنة مع زيادة قدرها ١٣٪ في عام ١٩٧١ * ومن الناحية الفعلية لم تتجاوز هذه الزيادة ١٪ بالمقارنة مع زيادة حقيقية قدرها ٦٪ في العام السابق *

وقد انخفض التدفق الكلي للمعونات كنسبة من اجمالي الناتج القومي في الدول الأعضاء في لجنة العون الانمائي من حوالي ٨٢٪ عام ١٩٧١ الى ٧٧٪ * مع العلم بأن الهدف الذي قبلته تلك الدول جميعاً هو ١٪ (لجميع أنواع المعونة الرسمية والخاصة على السواء) * فقد ورد على وجه التحديد، كجزء من استراتيجية عقد التنمية الثاني، أنه ينبغي على الدول المتقدمة اقتصادياً أن تبذل الجهود لبلوغ هذا الهدف بحلول عام ١٩٧٢، وفيما لا يتجاوز عام ١٩٧٥ بأية حال * ولم تلتزم جميع الدول الأعضاء في لجنة العون الانمائي بتحقيق هذا الهدف بحلول عام ١٩٧٥، وحتى عام ١٩٧٢ لم تكن هناك سوى ٥ بلاد فقط (بلجيكا وفرنسا وهولندا والبرتغال والمملكة المتحدة) حققت هذا الرقم، بالمقارنة مع ستة بلاد حققت هذه النسبة في عام ١٩٧١ (هي نفس البلاد الخمس سالفة الذكر بالإضافة الى استراليا) * وتساهم الموارد الخاصة

(١٧) استراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدنمارك وفرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا واليابان وهولندا والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة *

(١٨) أنظر على سبيل المثال، خطاب روبرت ماكنمارا رئيس مجموعة البنك الدولي الى مجلس المحافظين في واشنطن في ٢٥ سبتمبر ١٩٧٢ * إذ من المتوقع أن يبلغ تدفق اجمالي العون الانمائي الرسمي ٣٧٪ فقط في ١٩٧٥ من اجمالي الناتج القومي الكلي للبلاد الأعضاء في لجنة العون الانمائي *

الجدول ٢٠-١ : صافي الموارد المالية^(١) المتجهة الى البلاد النامية من ١٩٦٧ الى ١٩٧١

١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢ ^(٢)
***** بملايين الدولارات *****				
٣٣٤٤	٣٢٥١	٣٣٢٣	٣٦٣٥	٤٣٨٠
٢٢٨٣	٢٣٢٠	٢٣٨٤	٢٧٨٦	٢٣٦٠
٦٨٣	١٠٥٠	١١٢٤	١٢٨٧	١٨٥٠
٦٣١٠	٦٦٢١	٦٨٣٢	٧٧٠٨	٨٥٩٠
مجموع ما تقدم				
مدفوعات رسمية أخرى				
٧٤٨	٥٨٦	٨٧٩	١٠٠٤	١١٥٠
١٠	١٥	٢٧٣	٢٦٧	٤٠٠
٧٣٨	٥٧١	١١٥٢	١٢٧١	١١٥٠
مجموع ما تقدم				
٧٠٤٨	٧١٩٢	٧٩٨٤	٨٩٧٩	٩٧٤٠
مجموع المدفوعات الرسمية				
الاسهام الخاص				
٣٠٥٣	٢٩١٩	٣٥٦٣	٣٨٧٥	٣٨٥٠
٩٧١	١٢١١	٧٧٧	٧٧٥	٢٣٣٠
٧٦٧	٤١٩	٤٧٤	٧٧٠	٦٢٠
١٥٩٦	٢٠٤٧	٢٢١١	٢٨١٠	١٤٨٠
٦٣٨٨	٦٥٩٦	٧٠٢٥	٨٢٣٠	٨٢٨٠
مجموع ما تقدم				
١٣٤٣٥	١٣٧٨٨	١٥٨٦٧ ^(٤)	١٨١٢٢ ^(٤)	١٩٤٥١ ^(٤)
اجمالي الاسهام الرسمي والخاص				

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *

(١) تشير البيانات الخاصة بالدول الأعضاء في لجنة المعونة الانمائية الى المدفوعات الاجمالية مخصصا منها متحصلات الاستهلاك على القروض السابقة (٢) تقديرات مبدئية (٣) المدفوعات المقصود بها بالدرجة الأولى ترويج التنمية الاقتصادية والرفاهية في الاقطار النامية والتي يراد بها أن تكون امتيازية في طبيعتها (٤) بما فيها المنح من وكالات طوعية خاصة *

بنسبة ٤٥٪ من اجمالي تدفق الموارد، وان كانت هذه النسبة تميل الى التذبذب الى حد كبير * وغالبا ماتعجز الحكومات عن التعويض عن هذه التذبذبات *

وقد تغير تركيب الصافي الكلي لتدفق الموارد المالية المقدمة للدول النامية خلال العقد الماضي (الجدول ٢١-١) * فانخفضت حصة الموارد الرسمية من هذا الاجمالي من حوالي ٦٪ في أوائل الستينات الى ٤٢٪ عام ١٩٧١ ثم ارتفعت الى ٤٤٪ عام ١٩٧٢ * وفيما يلي توزيع أنصبة المعونة الرسمية الثنائية ومعونات الوكالات الجماعية بين الأقاليم النامية : ٢٥٪ لأفريقيا، و ٢٠٪ لأمريكا اللاتينية، و ٩٪ للشرق الأدنى، و ٤٢٪ لآسيا والشرق الأقصى، و ٤٪ لأوسيانيا * وعلى الرغم من زيادة المعونة الرسمية مقدرة بالدولار، إلا أن تدفق الموارد المالية من القطاع الخاص، خصوصا التسهيلات الائتمانية للتصدير، قد زاد بسرعة أكبر * وعلى ضوء هذه الظروف فمن المحتمل أن تبرز مشكلة مديونية البلاد المتلقية للعون بصورة أوضح خلال هذا العقد مما كانت في الستينات *

وتأتي المعونة من البلاد غير الأعضاء في لجنة العون الانمائي بصقة أساسية من فنلندا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا وأستراليا * وقد مت بعض البلاد النامية، ومن بينها البرازيل والهند والعراق والكويت وليبيا، المعونة الى أقطار أخرى أقل نموا * وزادت المعونات المقدمة من بلاد التخطيط المركزي زيادة كبيرة في عام ١٩٧٠ نتيجة للقروض الذي قدمته الصين لتمويل مشروع السكك الحديدية في تنزانيا * ويعتبر الاتحاد السوفيتي أكبر بلاد التخطيط المركزي المقدمة للـعون اذ تقدر مساعداته بما يزيد على ١٠٠٠ مليون دولار، أي ٢٥٪ من تقديرات اجمالي الناتج القوس * ومع هذا تعتمد القيمة الحقيقية لهذه المعونة على أسعار صادرات الاتحاد السوفيتي الى بلاد التخطيط المركزي ووارداته منها، اذ تتلقى هذه البلاد حوالي ٧٥٪ من المعونة المقدمة منه *

شروط المعونة

الجدول ٢١-١ : التغيرات في تركيب الصافي الكلي لاجمالي الموارد المالية من بلاد لجنة العون الانمائي بين ١٩٦٠-٦٢ و ١٩٦٩-٧١

١٩٦٠-٦٢	١٩٦٩-٧١	
٥٩	٤٦	المعونة الانمائية الرسمية
٤٥	٢٢	المنح الثنائية وما يماثلها
٨	١٦	القروض الثنائية بشروط تفضيلية
٦	٨	تبرعات الى المؤسسات متعددة الاطراف
٧	٦	مدفوعات رسمية أخرى
٦	٥	ثنائية
١	١	متعددة الاطراف
٣٤	٤٨	التدفق الخاص
٢٠	٢٣	الاستثمارات المباشرة
٥	٦	أوراق مالية ثنائية
٢	٤	أوراق مالية جماعية
٧	١٥	التسهيلات الائتمانية للتصدير

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التعاون الانمائي، استعراض عام ١٩٧٢، باريس، ١٩٧٢ *

وافقت لجنة العون الانمائي في أكتوبر ١٩٧٢ على توصية جديدة بشأن شروط المعونة تحل محل التوصيات الخاصة بشروط المعونة السابق اصدارها في ١٩٦٥ و ١٩٦٩، وتسرى هذه التوصية الجديدة ابتداء من عام ١٩٧٣ *

وتحدد التوصية الجديدة هدفا شاملا للشروط المالية على أساس ألا يقل متوسط عنصر المنح عن ٨٤٪ من برنامج

المعونة الرسمية بأكملها * وبالتالي لا يقاس أداء الدولة المقدمة للعون على أساس المعاملات الفردية * فإذا قل حجم المعونة الرسمية ، مقدار كنسبة مئوية من إجمالي الناتج القومي ، بدرجة ملحوظة على المتوسط الذي حددته لجنة العون الانمائي ، تعتبر هذه الدولة عندئذ مخالفة لأحكام التوصية الخاصة بشروط المعونة * ولأول مرة لا يمكن اعتبار المعونة انمائية أو مودية الى بلوغ هدف تخصيص ٢٠٪ من إجمالي الناتج القومي الا اذا كانت موجهة نحو التنمية ولا يقل عنصر المنح فيها عن ٢٥٪ * وينبغي أن تكون المعونة الانمائية الرسمية للبلاد الأقل نموا في صورة منح * ولا يقل متوسط عنصر المنح من جميع الالتزامات التي تقدمها الدول المعطية للعون ، لأي بلد من البلاد الأقل نموا ، عن ٨٦٪ خلال فترة ثلاث سنوات ، أو لا تقل عن ٩٠٪ سنويا لهذه المجموعة من البلاد ككل * وأصبحت شروط المعونة الرسمية المقدمة في ١٩٧١ (١٩) من الدول الأعضاء في لجنة العون الانمائي أكثر صعوبة نسبيا بالمقارنة مع عام ١٩٧٠ * فقد ظل متوسط سعر الفائدة البالغ ٢٨٪ دون تغيير وانخفض متوسط حلول أجل السداد من حوالي ٣٠ الى ٢٩ سنة وانخفض متوسط مهلة السداد من حوالي ٨ الى ٧ سنوات *

ولا تنشر دول التخطيط المركزي بيانات عن شروط معونتها الرسمية * وتشير التقديرات الى حدوث تغيير طفيف في هذه الشروط بالمقارنة مع السنوات العشر السابقة ، ويتراوح سعر الفائدة بين ٢٥٪ و ٣٪ ، كما يتراوح أجل السداد بين ٨ و ١٢ عاما ، ولا تشكل المنح سوى نسبة صغيرة من هذه المعونة * أما الشروط التي تقدمها الصين فهي أكثر سهولة ، وتشكل المنح ما يقرب من ثلث إجمالي المعونة ، ويقدم الباقي كقروض دون فوائد تسدد على فترات تتراوح بين ١٥ و ١٠ سنة ، وتبلغ مهلة السداد حوالي ١٠ سنوات * وتبلغ قيمة القرض المقدم لتمويل بناء مشروع السكك الحديدية في تنزانيا ٤٠٠ مليون دولار بدون فوائد ويسدد على مدى ٣٠ عاما *

عبء سداد الديون

ارتفعت الديون التي تضمها الحكومات في البلاد النامية ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة فبلغت نحو ٧٥ ألف مليون دولار في عام ١٩٧٢ * ويشير التحليل الذي قام به البنك الدولي^(٢٠) الى أنه منذ نهاية عام ١٩٦٧ حتى نهاية عام ١٩٧٠ زادت الديون الكلية لثمانين بلداً بنسبة ٣٨٪ * وزادت الديون الرسمية الثنائية ، التي تشكل ما يزيد على نصف هذا الإجمالي ، بحوالي ٢٩٪ فقط ، بينما زادت الديون الخاصة ، التي تشكل نحو ٣٠٪ من الإجمالي ، بنسبة ٤٣٪ * أما الباقي وهو ديون المؤسسات الجماعية فزادت بنسبة ٥٩٪ * وارتفع معدل الزيادة في مدفوعات خدمة الديون نتيجة للتشدد التدريجي في عناصر العون المقدم للبلاد النامية * وبسبب انتهاء الفترات التي يبدأ بعدها سداد القروض السهلة التي قدمت في أوائل الستينات * فارتفعت مدفوعات خدمة الديون بنسبة ١٨٪ في عام ١٩٧٠ ، ونسبة ٢٠٪ في عام ١٩٧١ ، وهي نسبة تبلغ ضعف معدل الأعوام السابقة ، مما يندرج بصعوبات خطيرة في المستقبل ما لم يقابل ذلك بزيادة كبيرة في حصيلة الصادرات وزيادة تدفق القروض الرسمية طويلة الأجل بشروط أسهل * كذلك ارتفعت نسبة خدمة الديون الى حصيلة النقد الأجنبي ارتفاعاً مستمرا ، وهي في حد ذاتها مؤشراً تقريبي لخطورة مشكلة المديونية في بلد ما ، وهي تبلغ الآن حوالي ١١٪ في المتوسط * وتزيد هذه النسبة عن ٢٠٪ في بعض البلاد الكبيرة مثل الهند وباكستان *

(١٩) لم تتوافر بعد بيانات لعام ١٩٧٢ *

(٢٠) أنظر : International Bank for Reconstruction and Development, Annual report, World Bank and IDA , 1972, p. 7-9 , Washington, D.C.

واصلت عمليات الاقراض التي تضطلع بها مجموعة البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير وفرعه المختص بالقروض السهلة : رابطة التنمية الدولية) نموها خلال ١٩٧٢/١٩٧٣ * وبلغت القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمت الموافقة عليها ٣٤٠٨ مليون دولار أمريكي، فسجلت بذلك زيادة تبلغ ١٥٪ عن إجمالي العام السابق * فقد أدى تعزيز موارد رابطة التنمية الدولية في سبتمبر ١٩٧٢ الى حدوث دفعة كبيرة في الموافقة على القروض السهلة المقدمة لمشروعات التنمية في البلاد الفقيرة ، فزادت من ألف مليون دولار في العام السابق الى ١٣٥٧ مليون دولار في ١٩٧٢/١٩٧٣ ، مما يمثل نحو ٤٠٪ من جملة القروض * وكان نصيب الزراعة من التسهيلات الائتمانية التي تقدمها رابطة التنمية الدولية يزيد عن نصيبها من القروض التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير *

ويشير سجل العام الحالي ، الذي يمثل آخر سنوات الخطة الخمسية الأولى التي دعا اليها السيد مكنمارا رئيس البنك ، الى أن أهداف الاقراض الاجمالي وكذلك القروض المقدمة للقطاعات والمناطق قد تحققت على أكمل وجه * فقد زادت القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمت الموافقة عليها للمشروعات الزراعية زيادة هائلة بلغت ١١٥٪ ، فارتفعت من ٤٦٦٣ مليون دولار في ١٩٧١/١٩٧٢ الى ٩٣٧١ مليون دولار في ١٩٧٢/١٩٧٣ * ونالت مشروعات الصناعات الزراعية ومشروعات تنمية الثروة الحيوانية أكبر نصيب من هذه الزيادة ، كما حصلت الزراعة العامة على قدر أكبر من القروض * ومع ذلك ، فقد انخفضت القروض المقدمة لمشروعات الائتمان الزراعي ، ولو أن هذا الانخفاض ظاهري أكثر مما هو حقيقي ، ذلك لأن عددا من مشروعات الفئات الأخرى يتضمن قدرا كبيرا من عنصر الائتمان * وتشير الأرقام الواردة في الجدول بوضوح الى زيادة تنوع عناصر المشروعات في الزراعة *

وتعكس الأولوية التي تعطىها مجموعة البنك الدولي لتقديم القروض للزراعة في الزيادة المضطردة في حجم القروض ، ثم في نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدم للزراعة بالنسبة الى مجموع عمليات الاقراض * فعلى مدى الفترة ١٩٤٨-١٩٦٣ لم تكن قروض البنك المقدمة للزراعة تمثل سوى ٨.٥ من مجموع عمليات الاقراض * وفي الفترة ١٩٦٤-١٩٦٨ ارتفعت هذه النسبة الى ١٢٪ * ولزيادة القروض التي يقدمها البنك الدولي للزراعة ، حدد البنك هدفا لتحقيقه على مدى خمس سنوات ١٩٦٩-١٩٧٣ قدره ٢٤٠٠ مليون دولار ، أى ما يمثل أربعة أضعاف حجم القروض التي قدمها في السنوات الخمس السابقة * وقد تجاوز البنك هذا الهدف الآن بما يربو على ١٧٠ مليون دولار يصل نصيب الزراعة منها الى ٢٠٪ من جملة القروض * وفي ١٩٦٢/١٩٧٣ ، بلغت القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للزراعة رقما قياسيا بلغ ٢٧.٥٪ من جملة عمليات الاقراض التي قدمتها المجموعة خلال هذا العام * ولا تتضمن هذه الاحصائيات ، أو الجدول التالي ، للمشروعات الزراعية التي ووفق عليها خلال السنوات الثلاث الماضية ، عددا كبيرا من المشروعات التي وافق عليها البنك في قطاعات التعليم والنقل والصناعات التي كثيرا ما تشكل الزراعة عنصرا هاما من عناصرها *

بنوك التنمية الاقليمية

واصلت عمليات بنوك التنمية الاقليمية توسعها خلال عام ١٩٧٢ ، وتم تنفيذ الاجراءات التي بدأت في ١٩٧١ والرامية الى زيادة رأس المال المصروح به لكل من بنك التنمية الآسيوى وبنك التنمية الأمريكى * فرفع بنك التنمية الآسيوى رأس ماله من ١١٩٤ مليون دولار الى ٢٩٨٥ مليون دولار ، كما رفع بنك التنمية الأمريكى من موارد رأس ماله العادى بألفين مليون دولار فوصل الى ٥١٥٠ مليون دولار ، وفي نفس الوقت زادت موارد صندوق عملياته الخاصة بمبلغ ١٥٠٠ مليون دولار * بينما

ألحت الحاجة على بنك التنمية الأفريقي لتعبئة الموارد الإضافية التي قلت كثيرا عن رأس المال المصرح به للبنك * وفي ١٩٧٢ ، حققت عمليات الاقتراض التي يضطلع بها بنك التنمية الأمريكي زيادة قدرها ٢٤٪ عن مستوى العام السابق ، إذ قدم ٥٢ قرضا بلغت اجماليا قياسيا جديدا قدره ٨٠٧ مليون دولار * وقد جاءت نحو ٥٥٪ من قروض البنك من موارد رأسماله العادي و ٤٦٪ عن طريق صندوق العمليات الخاصة و ٣٪ من الموارد التي يديرها البنك للكندا والمملكة المتحدة * وخلال الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٧٢ ، توافرت ٤٠٪ من قروض البنك الأمريكي للتنمية (٢١٦٢ مليون دولار) من موارد رأسماله العادي و ٤٩٪ (٢٦٨٧ مليون دولار) من صندوق العمليات الخاصة و ١١٪ (٥٩٢ مليون دولار) من مختلف الصناديق والمصادر الأخرى * وبلغ اجمالي التفويضات الآن ٥٤٤١ مليون دولار * وفي ١٩٧٢ ، نالت مشروعات البنية الأساسية (النقل والمواصلات والقوى الكهربائية) ٤٤٪ من قروض البنك (٣٥٧ مليون دولار) ، ونالت الزراعة ١٦٪ ولكن من حيث المجموع ، فان الزراعة كانت القطاع الرئيسي في قروض البنك فبلغ اجمالي تفويضات القروض التي نالتها ١٢٨٣ مليون دولار (٢٣٪) *

وحقق البنك مزيدا من التقدم في اجتذاب موارد مالية جديدة للتنمية في أمريكا اللاتينية من بلاد من خارج الاقليم تساهم في رأس المال ، ومن بين الاحداث الهامة لهذا العام انضمام كندا ، التي ليست عضوا في منظمة الدول الأمريكية ، الى البنك كعضو كامل * ومن الامور التي اتسمت بالاهمية أيضا زيادة صندوق العمليات الخاصة للبنك بمبلغ ١٥٠ مليون دولار ، ويجرى التوسع في استخدام هذا الصندوق في توفير الدعم بشروط تفضيلية لأعضائه من البلاد الأقل نموا ، وذلك بموجب سياسة بنك التنمية الأمريكي التي بدأها في عام ١٩٧١ *

وقد زادت الموافقات على القروض التي أصدرها بنك التنمية الآسيوى خلال عام ١٩٧٢ بنحو ٢٤٪ فبلغت ٣١٧ مليون دولار (٣٢ قرضا) ، شملت أكبر التزام للبنك من القروض السهلة التي بلغ اجمالها ٩٤ مليون دولار (١٦ قرضا) * وبعد نهاية ١٩٧٢ كان بنك التنمية الآسيوى قد وافق على ١١٧ قرضا — ٧٣ من الموارد العادية و ٤٤ من الصندوق الخاص — بلغت في مجملها ٩٥٤٠٥ مليون دولار * وفي ١٩٧٢ ، جاء توزيع القروض حسب القطاعات على النحو التالي : النقل والمواصلات والقوى ٦٠٪ ، والصناعة ١٠٪ ، وامدادات المياه ١٩٪ ، والتعليم ١٪ ، والزراعة ١٠٪ * الا أنه يتبين من حيث المجموع منذ ١٩٦٨ ، ان النقل والمواصلات والقوى نالت نحو ٥٠٪ من القروض التي ووفق عليها ، بينما نالت الصناعة ٢٥٪ ، وامدادات المياه ١١٪ ، والزراعة ١٣٪ * ولمواجهة المشكلة العاجلة التي تواجه الصندوق الخاص والمتمثلة في نفاذ موارده ، تقرر في الاجتماع الأخير لمجلس المحافظين انشاء صندوق آسيوى للتنمية متعدد الأطراف * وتحدد مبلغ ٥٢٥ مليون دولار كهدف للمساهمة في الصندوق خلال السنوات الثلاث القادمة * ومن المتوقع أن يقوم الصندوق كذلك بتمويل النفقات بالعملة المحلية * كما أن استمرار البنك في التوسع في القروض التفضيلية يبرز ضرورة وأهمية الاجراءات المتخذة حاليا والتي تتضمن انشاء الصندوق الآسيوى للتنمية بهدف تمويل موارد القروض السهلة لبنك التنمية الآسيوى * وفي ١٩٧٢ انضمت الى البنك ثلاثة بلاد أخرى هي بنجلاديش وبورما وجزر سولومون البريطانية * وفي نهاية يونيو ١٩٧٣ بلغت القروض التي وافق عليها بنك التنمية الأفريقى ٥٢ قرضا بلغت التزامات البنك ازاؤها ٨٢ مليون وحدة حسابية (الوحدة الحسابية = ١ دولار أمريكي قبل تخفيض قيمته) ، وذلك بالمقارنة بالتزام قدره ٦٢٦٦ مليون وحدة حسابية في العام السابق * والى جانب الاسراع في عمليات الاقتراض زادت نسبة افراج البنك عن المبالغ زيادة كبيرة ، وتمثل الآن نحو ٣٤٪ من اجمالي التزاماته * وقد وافق البنك حتى الآن على ١٣ مشروط زراعا في البلاد الأعضاء تبلغ جملة وحداتها الحسابية ٢٣ مليون ، وقد تم اعداد ١١ من هذه المشروعات بمساعدة المنظمة *

ويبذل البنك قصارى جهوده لتعبئة موارد مالية أخرى تسمح باستمرار عمليات اقراضه الى ما بعد عام ١٩٧٣. وحتى نهاية يونيو ١٩٧٣ بلغت رؤوس الأموال التي تسلمها البنك ١٠٦ مليون وحدة حسابية من جملة رؤوس أموال مساهمة مفوض بها قدرها ٢٥٤ مليون وحدة حسابية. وارتفع عدد البلاد الأعضاء الى ٣٨ بلدا بانضمام ليسوتو وجامبيا. ومع ذلك، ففي أول أغسطس ١٩٧٣، أصبح صندوق التنمية الأفريقي، الذي تعهدت ١٦ دولة متقدمة بموافاقته، يباشـر نشاطه التشغيلي. وقد صدقت ست من هذه البلاد على الاتفاقية مع البنك وساهمت بمبلغ ٥٩ مليون وحدة حسابية. ومن المأمول أن تتجاوز الموارد الكلية للصندوق مائة مليون وحدة حسابية، وتتجه النية الى اعطاء الأولوية في تقديم القروض السهلة الى الزراعة ومشروعات البنية الأساسية.

العون الغذائي

يشكل العون الغذائي نحو ١٥٪ تقريبا من العون الانمائي الرسمي. فقد بلغ إجمالي قيمة المعونات الغذائية المقدمة من الدول الأعضاء في لجنة العون الانمائي عن طريق المؤسسات الثنائية والجماعية ١٣٤٠ مليون دولار في عام ١٩٧١ — وهي آخر سنة تتوفر عنها البيانات — ولم تزد قيمة المعونات الغذائية منذ عام ١٩٦٣ الا زيادة ضئيلة.

وتساهم المعونة الغذائية اسهاما لاشك فيه في مجهودات التنمية التي تبذلها الدول الفقيرة، وذلك على الرغم من النقد الشديد الذي يوجه اليها بسبب مالها من آثار ضارة على التجارة في الأغذية وعلى الانتاج في البلاد المتلقية لها. وتشكل السلم الغذائية بندا هاما بين واردات عدد كبير من البلاد النامية. ولهذا فان النقد الأجنبي الذي يمكن توفيره نتيجة للمعونة الغذائية يستطيع أن يساهم مساهمة قيمة في عملية التنمية. وفضلا عن ذلك تحصل الحكومات على موارد مالية إضافية نتيجة لبيعها سلم المعونة الغذائية بالعملة المحلية.

وقد انخفضت الحاجة الماسة الى معونات غذائية كبيرة ومنظمة، وخاصة من الحبوب، نتيجة لزيادة الانتاج في عدد كبير من البلاد التي طنت عجزا خلال الستينات، ومع ذلك تعتبر المعونات الطارئة، التي تكون على نطاق كبير في بعض الأحيان (والتي تكررت بوجه خاص في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣) ضرورية للغاية لمواجهة الكوارث القومية في المدى البعيد. وقد استطاعت بعض كبرى البلاد النامية المستوردة أن تحقق الاكتفاء الذاتي في انتاج حبوب الغذاء، بل ونجحت أحيانا في تحقيق فائض منها. على أن هذا لا يعني أن الطلب على المعونات الغذائية سيقبل خلال هذا العقد. إذ تقدر الزيادة في الطلب الفعال على الأغذية، الذي لا يمكن مواجهته من الانتاج المحلي أو من الواردات في البلاد النامية عام ١٩٧٠، بنحو ١٠٠٠ مليون دولار، ومن المنتظر — وفقا لتوقعات المنظمة أن يزداد هذا الطلب الى ما يتراوح بين ٢٢٠٠ مليون و ٢٧٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٠ (٢١). أما الزيادة في الاحتياجات التي تظل دون اشباع فأكبر بكثير بسبب ضعف القوى الشرائية لكثير من السكان في البلاد النامية بالنسبة لمتطلباتهم الغذائية. وحتى عام ١٩٨٠، سيظل متوسط نصيب الفرد من السعرات أقل من الحد الأدنى الضروري في ٤٦ بلدا يبلغ تعداد سكانها ١٤٤٠ مليون نسمة، حتى اذا تم تلبية الطلب المتوقع بالكامل. ولهذا لا ينبغي ايجاد الوسائل اللازمة لتوفير الطعام للمجموعات البشرية العاجزة عن شرائه فحسب، ولكن يجب أيضا زيادة الموارد الغذائية الخنية بالبروتين، ومن بينها الموارد النباتية، لتحسين مستويات التغذية.

وقد تلقى الاقليم الفرعي لجنوب آسيا أكبر قدر من المعونات الغذائية حيث نشأت الحاجة الى معونات واسعة النطاق لدرء المجاعة الناشئة عن اخفاق المحاصيل اخفاقا خطيرا في موسمين متتاليين في عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ (الجدول

(٢١) برنامج الأغذية العالمي، البيان السنوي للمدير التنفيذي عن نمو البرنامج، روما، ١٩٧٣. WFP/IGC: 23/5.

(٢٣-١) * بيد أنه قل اعتماد المنطقة على المعونات الغذائية نتيجة لزيادة إنتاج حبوب الغذاء في النصف الثاني من هذا العقد * وهكذا انخفضت واردات الهند من القمح بشروط تفضيلية - وهو أهم سلعة في المعونات الغذائية الدولية - من ٧٧ مليون طن عام ١٩٦٦ إلى ٢٣ مليون طن عام ١٩٧١ (أى من ٥٤% إلى ٢٢% من اجمالي الصادرات التفضيلية للقمح) ، وتوقفت الواردات كلية فى عام ١٩٧٢ بعد انشاء مخزونات من حبوب الغذاء قدرها ٩٥ مليون طن * وقدرات سم نطاق التوزيع الجغرافي للمعونة الغذائية اتساعا كبيرا بوجه عام خلال السنوات الأخيرة * وأصبحت البلاد الصغيرة المتلقية للعون ، والتي حصلت على ٢٠% من المعونات الكلية فى عام ١٩٦٦ ، تحصل على نحو ٣٠% من هذا الاجمالي فى عام ١٩٧١ *

ومن بين البلاد المقدمة للعون ، توفر الولايات المتحدة ٧٥% من اجمالي المعونات الغذائية ، تليها كندا التي تقدم ١٥% من هذا الاجمالي * وتمثل المعونات الغذائية أكثر من ربع المعونة الانمائية الرسمية المقدمة من هذه البلدين * وتعتبر استراليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان من أبرز الدول المقدمة للعون ، وقد بدأت اليابان فى عام ١٩٧٠ فى تقديم معونات غذائية هامة من فائض مخزوناتها من الأرز *

وفي بداية الأمر ، أى فى منتصف الخمسينات كانت الولايات المتحدة تقدم المعونة الغذائية أساسا على شكل منحة ، أى مبيعات بالعملة المحلية * وقد مت بعض الدول الأخرى المقدمة للعون مالىدها من فوائض غذائية فى صورة منح * وتم تدريجيا تخفيض عنصر المنحة فى المعونة الغذائية المقدمة من الولايات المتحدة ، اذ توقفت المبيعات بالعملة المحلية فى نهاية عام ١٩٧١ وحل محلها اعطاء قروض بالمدولارات بشروط ميسرة للغاية * وقد أدى القلق ازاء آثار المعونات الضخمة على المعاملات التجارية الى وضع مجموعة من المبادئ تحت اشراف المنظمة تنظم التصرف فى فوائض المنتجات الزراعية لضمان عدم تأثيرها تأثيرا ضارا على الأمانة العادية للإنتاج والتجارة *

الجدول ٢٣-١ : التوزيع الجغرافي لواردات القمح بشروط تفضيلية فى ١٩٦٦ و ١٩٧١

	١٩٦٦ (١)		١٩٧١ (٢)	
	ملايين الأطنان المترية	فى المائة	ملايين الأطنان المترية	فى المائة
آسيا والشرق الأقصى	٩٧	٦٨٣	٥٣	٥٠*
الهند	٧٧	٥٤٢	٢٣	٢١٧
أندونيسيا	—	—	٠٧	٦٦
باكستان (٤)	٠٨	٥٦	٠٩	٨٥
كوريا	٠٥	٣٥	٠٩	٨٥
الشرق الأدنى	٢٣	١٦٢	٢٦	٢٤٥
مصر	١٤	٩٩	٠٧	٦٦
تركيا	٠٤	٢٨	٠٨	٧٥
أفريقيا	٠٨	٥٦	١٣	١٢٣
الجزائر	٠٣	٢١	٠٣	٢٨
المغرب	٠٢	١٤	٠٤	٣٨
تونس	—	—	٠٣	٢٨
أمريكا اللاتينية	١٣	٩٢	١٤	١٣٢
البرازيل	٠٣	٢١	٠٨	٧٥
الاجمالي	١٤٢	١٠٠*	١٠٦	١٠٠*

المصدر : المجلس الدولي للقمح ، احصائيات القمح العالمية ، لندن *

(١) السنة المنتهية فى ٣١ يولية (٢) السنة المنتهية فى ٣٠ يونية

(٣) باستثناء الصين (٤) باكستان الشرقية والغربية سابقا *

كما زادت المعونة الغذائية المقدمة عن طريق برنامج الأغذية العالمي زيادة كبيرة منذ انشاء برنامج في عام ١٩٦٣ * ومع هذا فان هذه المعونة لا تمثل الا ١٠ % فقط من اجمالي المعونات الغذائية في عام ١٩٧٢ * ويعمل البرنامج على التعرف على سبل جديدة لتوزيع موارده ، هذا مع استنواره في سياسة تقديم المعونة على أساس كل مشروع على حدة * وقد تم وضع أسلوب قائم على تقديم العون لعدة مشروعات مجتمعة، وذلك في اطار نظرية البرمجة القطرية التي يقوم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتنفيذها الآن مما يسمح ببحث عدة مشروعات في وقت واحد في نطاق خطة التنمية القومية * وتقدم المعونة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولمواجهة الاحتياجات الغذائية الطارئة * ففي خلال العقد الماضي ، خصص نحو ٨٠ % من اجمالي المعونات المقدمة لموازنة مشروعات التنمية ، بينما ذهب المتبقي منها لتمويل العمليات الطارئة * وحصل اقليم الشرق الأدنى وأفريقيا بانتظام على أكبر قدر من معونات برنامج الأغذية العالمي منذ بداية عطاياه * ففي نهاية ١٩٧٢ كان مجموع الالتزامات للشرق الأدنى ٣٠ % من الاجمالي العام ، ولأفريقيا ٢٨ % (منها ١٢ % للجزائر والمغرب وتونس) ، ولاسيا ٢٧ % ، ولا أمريكا اللاتينية ١٤ % * وزادت بانتظام الحصة المخصصة لتنمية الموارد البشرية فارتفعت من ٨ % عام ١٩٦٣ الى ٣٥ % عام ١٩٧٢ ، بينما انخفضت النسبة المخصصة للمشروعات الاناجية المباشرة (مثل تنمية الأراضي وتحسينها والاستيطان ونتاج المحاصيل والانتاج الحيواني) ولتطوير البنية الأساسية * وقد ظلت المشروعات الاناجية المباشرة ، التي نالت ٥٠ % من المعونة حتى نهاية عام ١٩٧٢ ، أهم الفئات الرئيسية التي تنعم بموازنة البرنامج * أما الالتزامات للعمليات الطارئة ، خصوصا لغوث الكوارث الطبيعية والجفاف ، فوجهت أساسا لآسيا (٤٠ %) ولأفريقيا (٣٠ %) * وقد استوعبت البلاد التي حققت قدرا من التقدم الاقتصادي بسهولة المعونات المقدمة من برنامج الأغذية العالمي * وكانت هناك صعوبات أمام اقامة المشروعات في بعض الأقطار الأقل نموا ، وان كانت المعونة قد قدمت لكل من أفغانستان وبوروندي وتشاد وداهومي ومالي وموريتانيا ونيبال والسودان *

ومن المحتمل أن تزداد المعونة الغذائية الجماعية ، وان كان هذا يتوقف على توافر الموارد * وبلغت موارد برنامج الأغذية العالمي ٢٤٩ مليون دولار في عامي ١٩٧١-١٩٧٢ (منها ٧٢ % في شكل سلع و ٢٨ % في صورة أموال نقدية وخدمات) ، وقد تحدد للتعهدات هدف مقداره ٣٤٠ مليون دولار لعامي ١٩٧٣-١٩٧٤ * على أنه منذ عام ١٩٦٩ كان هناك تأخير في الالتزامات وفي تلبية طلبات العون بسبب نقص الموارد * فضلا عن ذلك اثيرت بعض المشاكل بشأن ملائمة التكوين الحالي لموارد برنامج الأغذية العالمي وفعاليتها * وقد كان عنصر الأموال النقدية والخدمات كافيا لتمويل الادارة والشحن والتأمين والاشراف على المعونة المقدمة من البرنامج ، لكنه كان غير كاف لمساعدة البلاد المتلقية للعون في تغطية التكاليف الداخلية أو في شراء السلع كوسيلة لتوفير نفقات النقل أو لسد الثغرات في حصيلة السلع التي يقدمها البرنامج * ومما يزيد من صعوبة التخطيط وادارة الموارد عدم الاستقرار في توافر الموارد ، وخاصة في تكوين الالتزامات الغذائية *

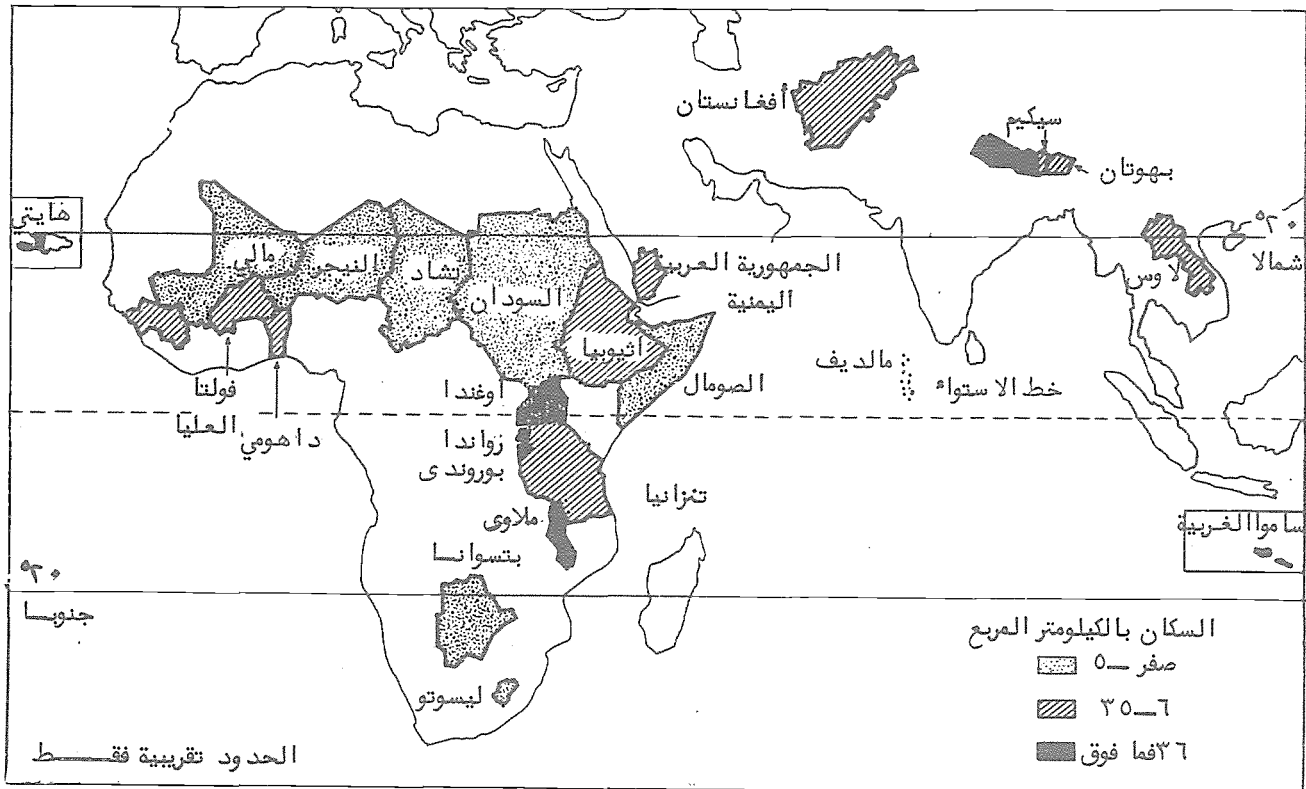
البلاد الأقل نموا

تتضمن الاستراتيجية الدولية لعقد التنمية الثاني التوصيات الخاصة بالتدابير الواجب اتخاذها لمساعدة ٢٥ بلدا اعتبرتها لجنة التخطيط الانمائي للأمم المتحدة " أقل نموا " (٢٢) من البلاد الأخرى ويبلغ عدد سكان هذه البلاد مجتمعة

(٢٢) أفريقيا : بتسوانا ، بوروندي ، تشاد ، داهومي ، اثيوبيا ، غينيا ، ليسوتو ، مالي ، ملاوي ، النيجر ، رواندا ، الصومال ، السودان ، أوغندا ، تنزانيا ، فولتا العليا * آسيا وأوسيانيا : أفغانستان ، بهوتان ، لاوس ، الملاييف ، نيبال ، سيكيم ، وغرب ساموا * الشرق الأدنى : الجمهورية العربية اليمنية * أمريكا اللاتينية : هايتي *

(أنظر الخريطة) ١٥٠ مليون نسمة ، وقد تم اختيارها على أساس المعايير التالية : نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ١٠٠ دولار أو أقل ، نصيب الصناعة من إجمالي الناتج المحلي ١٠٪ أو أقل ، نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة (وعمرهم ١٥ سنة فأكثر) ٢٠٪ أو أقل .

اذ من الصعب على هذه البلاد ، بسبب ظروف تأخر تنميتها ، أن تحقق نجاحا ملموسا بالاعتماد فقط على موارد هـا الداخلية . ولهذا السبب دعت البلاد المتقدمة اقتصاديا والمنظمات الجماعية الى توجيه اهتمام خاص الى هذه المجموعة في برامجها للمعونة لكي تتمشى المعونة المقدمة مع حجم مشاكل تلك البلاد ولكي يتسنى استخدامها بفعالية . والواقع أن التحليل تشير الى أن البلاد الأقل نموا كمجموعة تتلقى قدرا من المعونة أقل نسبيا ، من ناحية الحجم ، مما تتلقاه البلاد النامية الأخرى ، وربما كان السبب في ذلك القيود العملية في طاقتها على استيعاب المعونة . (٢٣)



(٢٣) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، التعاون الانمائي ، استعراض طم ١٩٧٢ ، ص ١١٨-١٢١ ، باريس ، ١٩٧٢ .

ولما كانت الفرص المتاحة أمامها خارج الزراعة محدودة جدا ، فانه ينبغي تركيز الجهود الرئيسية على هذا القطاع *
 ان يعيش معظم السكان في البلاد الأقل نموًا في المناطق الريفية ، ولا تقل نسبة سكان الريف الى إجمالي السكان عن ٨٠٪ ،
 وتبلغ هذه النسبة ٩٩٪ في رواندا و ٩٨٪ في ليسوتو و ٩٧٪ في كل من النيجر وبوروندي * وتساهم الزراعة بما يتراوح بين
 ٥٠٪ و ٧٠٪ من إجمالي الناتج المحلي ، وهي مصدر معيشة ٨٠٪ من السكان العاملين اقتصاديا * وتشكل الصادرات
 الزراعية تقريبا المصدر الوحيد لحصيلة النقد الأجنبي ، وكثيرا ما توفر سلعة واحدة نصف القيمة الكلية للصادرات أو يزيد *
 وعلى الرغم من انتشار الزراعة ، فالإنتاجية منخفضة * وبقل معدل زيادة الإنتاج الزراعي في معظم الأقطار
 الأقل نمواً عن معدل نمو السكان ، وقد أدى تخلف الإنتاج الغذائي الى زيادة الواردات مما يشكل عبئا على موازيتهم
 المدفوعات *

ويقوم تباين كبير بين الأقطار الأقل نموًا من حيث مواردها الطبيعية * اذ توجد أقطار ، مثل أثيوبيا والسودان
 وأوغندا ، تمتلك موارد زراعية كبيرة ولكنها تفتقر الى البنية الأساسية المادية والجهازية * ثم هناك مجموعة كبيرة من
 الأقطار الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء تعاني من ضعف أراضيها وندرة سقوط الأمطار بها وتشكل ظروف شبه الحفاف
 السائدة فيها عاملا معرقلا هاما يعوق التوسع في الإنتاج الزراعي * أما المجموعة الثالثة ، وتضم نيبال وسيكيم ، فإن
 طبيعتها الوعرة تحد من رقعة المساحة الصالحة للزراعة *

ويؤدي سوء حالة البنية الأساسية المادية (النقل والمواصلات) الى بعد المناطق وانعزالها عن بعضها البعض ،
 مما يشكل عائقا كبيرا أمام التنمية الاقتصادية * وهناك ١٥ بلدا من بين البلاد الخمس والعشرين الأقل نمواً ليس لها منافذ
 على البحر (٣٤) * ويترتب على هذا الوضع آثارا هامة بالنسبة لتكاليف النقل وهياكل الأسعار في داخل البلاد وكذلك على
 قدرتها التنافسية في أسواق التصدير *

وتعترض سبيل التنمية العاجلة للزراعة في معظم البلاد النامية عدة معوقات هامة أخرى * فالقطاع الزراعي في معظمه
 منظم بطريقة تقليدية ويعتمد على إنتاج الكفاف وأساليب الزراعة البدائية * واتجه الاقتصاد في بعض البلاد نحو الإنتاج
 التجاري ، لكنه ينبغي الاسراع بعملية الانتقال من اقتصاد الكفاف الى اقتصاديات السوق لأن هذا الانتقال لا يؤدي فقط
 الى اتباع أساليب محسنة ولكن يساعد أيضا في الربط بين القطاعات الاقتصادية الأخرى عن طريق التخصص على مستوى
 المزرعة *

ولما كانت غلة المحاصيل منخفضة ، يوجد مجال واسع أمام استعمال المخصبات والمبيدات الحشرية واستخدام التقاوى
 المحسنة واتباع معاملات زراعية أفضل مما يساعد على رفع الإنتاجية * ويعتبر معدل استخدام المخصبات في الهكتار
 الواحد من الأراضي الزراعية منخفضا للغاية ، فعلى سبيل المثال لا تزيد المغذيات المستخدمة في كثير من البلاد عن
 كيلوجرام واحد في الهكتار *

(٣٤) أفغانستان ، بهوتان ، بتسوانا ، بوروندي ، تشاد ، لاوس ، ليسوتو ، مالاوي ، مالي ، نيبال ، النيجر ، رواندا ، سيكيم ،
 أوغندا ، فولتا العليا *

كذلك تؤثر المشكلات الاجتماعية والتنظيمية على سرعة التنمية * ويعتبر انخفاض مستوى التعليم والافتقار إلى الأيدي العاملة المدربة من العوامل التي لها أهمية خاصة * ويتراوح معدل التعليم بين الكبار بين ٥٠٪ و ١٠٪ في معظم هذه البلاد * ويعتبر معدل الالتحاق بالمدارس منخفضا كذلك (كنسبة مئوية للفئة التي يتراوح عمرها بين ١٥ إلى ١٩ عاما) ، ولا يتجاوز هذا المعدل ٢٠٪ إلا في هايتي ولاوس وليسوتو ومالاوي ورواندا وتنزانيا وأوغندا * ويؤدي افتقار كثير من هذه الأقطار إلى النظم الإدارية السليمة ، بالإضافة إلى نقص الكوادر الفنية والإدارية (بما في ذلك الموظفين الزراعيين المدربين) ، إلى الحد ليمس فقط من طاقتها الاستيعابية ولكن أيضا من قدرتها على تحديد المشروعات السليمة اقتصاديا وتنفيذها *

ونقتضي التنمية إزالة هذه المعوقات جميعا * فأهم مشكلة هي تحديد الطاقات الكامنة للتنمية — كموارد المياه غير المستغلة والأراضي التي لا تستخدم في الزراعة والمحاصيل التجارية الممكن زراعتها وموارد الثروة الحيوانية والتحسينات التكنولوجية *

ولما كان من الضروري توافر حد أدنى من البنية الأساسية الاقتصادية للشروع في التنمية الزراعية ، ينبغي التركيز على الانفاق الرأسمالي العام في القوى المحركة والنقل والمواصلات * وقد تزيد قدرة هذه المرافق عن الحاجة في المرحلة الأولى ، ولكن ينتظر أن تؤدي زيادة الطلب إلى امتصاص هذه الزيادة تدريجيا * وينبغي التوسع في شبكة النقل والمواصلات — خصوصا الطرق والسكك الحديدية — لتغطية جميع أنحاء البلاد ولربط المناطق الزراعية بالأسواق المحلية والخارجية * فهذا أمر هام لأقامة اقتصاد يعتمد على التبادل التجاري *

ويمكن الإسراع من الانتقال من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد السوق عن طريق إدخال وسائل الزراعة الحديثة ، وزيادة فائض الإنتاج الذي يمكن تسويقه للاستهلاك الحضري وتشجيع التخصص (إذ أنه وسيلة هامة لرفع الإنتاجية) وتحسين الدخول الزراعية *

وحيث أن المشكلة الرئيسية التي تواجه التنمية الزراعية تكمن في انخفاض الإنتاجية ، ينبغي إعطاء الأولوية لتحسين موارد المياه عن طريق أعمال الري وبناء الآبار وتحسين استغلال موارد المياه السطحية والجوفية الكامنة خصوصا في البلاد الجافة ، وتوفير " قدر متكامل من التكنولوجيا البسيطة " مما يتطلب رؤوس أموال متواضعة ويساعد على رفع الإنتاجية * وتؤدي مشروعات الري الصغيرة المقترنة بالخدمات الإرشادية وتوفير المدخلات اللازمة إلى تحقيق طائد أكبر وأسرع — من الناحية الإنتاجية مما تحققه الاستثمارات في المشروعات الكبيرة ، مما يتطلب مرور فترات زمنية طويلة قبل أن تأتي بنتائجها كما يقتضي انفاق مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي * ومن الضروري كذلك إقامة وتدعيم الخدمات الإرشادية وتسهيلات التخزين وخلق حوافز سعرية * وينبغي العمل على زيادة غلة محاصيل الكفاف لا لمواجهة الطلب الداخلي المتزايد فحسب ، بل ولتوفير المزيد من الأراضي لزراعة المحاصيل النقدية *

بيد أن صغر حجم السوق المحلية قد يؤدي إلى حرمان البلاد الأقل نموا من التمتع بوفورات الإنتاج الكبير وفوائد التخصص في الإنتاج * ولهذا فإن من الأهمية بمكان إقامة أسواق متكاملة مع البلاد الأخرى لتتويع الهياكل الاقتصادية * وتعتبر المشروعات المشتركة وترتيبات المشاركة في الأسواق من الطرق المودية إلى التكامل الجزئي * وتساعد رابطة تنمية الأرز في غرب أفريقيا ، التي تضم خمس من البلاد الأقل نموا بين أعضائها (داهومي وغينيا ومالي والنيجر وفولتا العليا) ، الحكومات الأعضاء على زيادة الإنتاج ووضع البرامج المتكاملة لتنظيم الإنتاج وتحسين وسائل تخزين الأرز وتجهيزه وتسويقه *

وتشجع المنظمة البرامج التعاونية للبحوث الزراعية بين البلاد في منطقتين من مناطق أفريقيا تتشابه فيهما الظروف الـبيـئية وتضم كلاهما عددا من الأقطار الأقل نمواً، وقد بحثت البرامج الخاصة بالمنطقة السودانية في مؤتمر عقد عام ١٩٦٨ وفي مؤتمر آخر للمنطقة الغينية في عام ١٩٧١ * وقد ساعد هذان المؤتمران في تحديد المشاكل المشتركة وفي تعزيز الجهود الإقليمية في مجال البحوث الزراعية *

وتعتمد بعض الأقطار الأقل نمواً (أفغانستان وتشاد وداهومي والنيجر والصومال والسودان) على الرعي ويسهم الإنتاج الحيواني فيها بنسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي * ولا تزال تربية الحيوان تعتمد حتى الآن على الأساليب التقليدية ويتولاها بصفة رئيسية الرعاة من البدو الرحل * وإلى جانب مشكلة البدو الرحل، تنحصر المشاكل الأساسية التي يواجهها هذا القطاع الفرعي في نقص موارد المياه والافتقار إلى المراعي وانتشار الأمراض * وقد بدأ العمل الآن في تنمية الموارد الحيوانية في بعض الأقطار بمساعدة المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية التي توجه نحو تشخيص الأمراض الحيوانية ومكافحتها والتدريب وإجراء البينات العملية في مجال تربية الحيوان وتحقيق التكامل بين إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية وتحسين العلف (داهومي) وتسويق منتجات الثروة الحيوانية (الصومال) وتحسين دباغة الجلود وانتاجها (السودان) *

وتعتمد جميع الأقطار الأقل نمواً على الصادرات الزراعية التي تشكل الجزء الأعظم من حصيللة النقد الأجنبي * ويتعرض عدد كبير من هذه الصادرات لتقلبات كبيرة في أسعار السوق العالمي، مما يؤدي إلى عدم استقرار جهود التنمية * ولما كانت الصادرات عاملاً منشطاً للنمو الاقتصادي في معظم هذه الأقطار، فإن تثبيت حصيللة صادراتها أمر له أهمية خاصة * كذلك يعتبر تنويع الاقتصاد أمراً حيوياً * وتقوم المجموعة الاقتصادية الأوروبية، بحقن في اتفاقية تقديم المعونة للدول الأفريقية، بمساعدة داهومي في زيادة انتاجها من زيت النخيل والفلو السوداني والقطن وجوز الهند والبن وتقدم معونة مماثلة للنيجر لزيادة انتاجها الحيواني *

وقد حددت بعض الأقطار الأقل نمواً أهدافاً طموحة للإنتاج الزراعي في خططها الإنمائية القومية * وتعتبر هذه الأهداف طموحة بالنسبة لمتطلبات هذه البلدان، ولكن بالنسبة لقدرتها على تحقيقها * ولهذا السبب ينبغي زيادة المعونات المالية الثنائية والجماعية التي تقدم للأقطار الأقل نمواً على أن يوجه جزء كبير منها إلى القطاع الزراعي نظراً لأن خطط التنمية فيها تعتمد اعتماداً كبيراً على أداء هذا القطاع *

الفصل الثانى

استعراض أحوال الأقاليم

أوروبا الغربية

كان نمو الانتاج الذى حققته معظم أقطار الاقليم خلال ١٩٧٢، وما واكب ذلك من مؤشرات عديدة أخرى ظهرت حديثا ، دليلا على أن الانتعاش القوي فى النشاط الاقتصادى للاقليم بأكمله أصبح الان يسير سيرا حسنا تدعمه السياسات التوسعية * ولكن برغم النمو الاقتصادى السريع خلال عام ١٩٧٢ ظلت البطالة مشكلة فى عدد من الاقطار * فالى جانب الثغرات التى تحدث عادة بين ازدياد النشاط وارتفاع نسبة العمالة ، يبدو أن أرقام البطالة تتأثر بصورة متزايدة ببعض عوامل هيكلية * وقد تضاعفت مصاعب معالجة البطالة نتيجة للاتجاهات التضخمية فى معظم اقتصاديات أوروبا الغربية * وتشوب التكهنات الحالية فى هذا الميدان شكوك قوية بالنظر الى سرعة التضخم والقرارات التى اتخذت مؤخرا فى الاقليم للابطاء فى زيادات الاسعار بصورة واضحة * ولو تركت الاتجاهات الحالية دونما أى تدخل لاصبحت مقلقة الى حد بعيد *

ومن مميزات الوضع الذى ساد خلال عام ١٩٧٢ ذلك التماثل الواضح فى معدل زيادة الاسعار رغم الفروق الشاسعة بين الاقطار المختلفة فى مدى ضغوط الطلب * ومن المعترف به ضرورة اتخاذ اجراءات حكومية تتعاصر زمنا وتدعم بعضها بعضا للحد من معدل التضخم ، كما اتضح من المناقشات التى جرت فى لجنة السياسة الاقتصادية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بين ١٥ - ١٦ نوفمبر والتى انتهت الى اقرار توصية من جانب مجلس هذه المنظمة حول مشكلة التضخم والتوسع الاقتصادى ، فى ١٢ ديسمبر ١٩٧٢ *

وقد ساهم التوسع الدورى فى الاقطار الرئيسية نحو زيادة سريعة فى حجم التجارة العالمية ولكن عدم انتظام أوقات هذا التوسع كانت من العوامل التى أعاققت التحسين المنتظر فى الشكل الحالى لموازين المدفوعات *

الانتاج الزراعى

بعد المواسم الطيبة التى تحققت خلال عام ١٩٧١ هبط انتاج أوروبا الغربية قليلا فى عام ١٩٧٢ (١) وكانت أحوال الحبوب متباينة إذ تراوحت المواسم تراوحت كثيرا بين قطر وآخر * وقد أعاققت الاحوال المناخية (وخصوصا برودة الجو وقلة اشراق الشمس) النمو والحصاد وأثرت فى جودة الحبوب بدرجات متفاوتة * وحققت فرنسا أكبر زيادة بلغت ١١٪ أما فى المملكة المتحدة فقد ارتفع انتاج الحبوب بنسبة ٣٪ ووصل الى مستوى قياسى * وقد حافظت الدنمارك على المستوى المرتفع الذى حققته عام ١٩٧١ فى حين لم يحدث سوى تحسن ضئيل فى بلجيكا * وانخفض انتاج الحبوب بين ٢٪ و ٧٪ فى كل من النمسا وألمانيا الاتحادية وفنلندا وإيطاليا والنرويج والسويد ويوغسلافيا * وانخفض الانتاج فى كل من هولندا وأسبانيا بنسبة ١٣٪ و ١٢٪ على التوالى *

وانخفض محصول القمح فى الاقليم بنحو ١٪ * ففرنسا حققت محصولا ممتازا بلغ ١٨١ مليون طن (بزيادة ١٧٪) كما حققت السويد زيادة بلغت ١٦٪ * ولكن فى معظم الاقطار الاخرى انخفض الانتاج ، خصوصا فى اليونان (٢٢٪) وأسبانيا (١٥٪ نتيجة لتخفيض المساحة المنزوعة أساسا) ، وفى يوغسلافيا (١٣٪) ، وفى ألمانيا الاتحادية (٨٪ برغم الزيادة الملحوظة فى المساحة) وإيطاليا (٦٪ مع انخفاض فى المساحة) وفى المملكة المتحدة (١٪) *

(١) الأرقام الدليلية لانتاج الأغذية والزراعة الاجمالي والفردى واردة فى الجدول الملحق رقم ٢ *

وبالمقابل حقق انتاج الشعير رقما قياسيا جديدا في أوروبا الغربية بزيادة قدرها ٥٪ عما حققه انتاج عام ١٩٧١ • وكانت النتائج طيبة بصورة خاصة في فرنسا (بزيادة ١٧٪) وفي المملكة المتحدة (٨٪) • وبلغت الزيادات بين ٢ - ٥٪ في كل من الدانمارك وألمانيا الاتحادية ويوغسلافيا • وقد أدت أحوال الجو السيئة الى تخفيض محصول أسبانيا بنسبة ٩٪ • وواصلت المساحة المنزوعة بالشوفان اتجاهها الانخفاضى • فانخفضت بنسبة ٩٪ في الاقليم بأكمله (فنلندا ١٣٪ والمملكة المتحدة ٨٪ وألمانيا الاتحادية ٥٪ وفرنسا ٣٪) • وكان الوضع مشابها لهذا بالنسبة للرأى مع انخفاض عام فى المساحة المنزوعة وانخفاض بلغ ٤٪ فى الانتاج الاقليمى • وانخفض المحصول فى ألمانيا الاتحادية وهى أكبر منتج للرأى بنسبة ٤٪ • فى حين واصل انتاج الذرة اتجاهه الصعودى بزيادة طفيفة عن انتاج عام ١٩٧١ بالنسبة للاقليم بأكمله ، حيث حققت يوغسلافيا زيادة قدرها ٧٪ وإيطاليا ٦٪ واليونان ٥٪ فى حين انخفض الانتاج فى البرتغال بنسبة ٤٪ وأسبانيا بنسبة ٧٪ • وفى فرنسا عانى المحصول من الاحوال الجوية السيئة وبالرغم من زيادة المساحة انخفض الانتاج بنحو ٤٪ •

ومع أن المساحة المنزوعة ببندر السكر زادت (بنسبة ١٠ - ١٥٪ فى كل من بلجيكا والدانمارك وفنلندا وإيرلندا وهولندا والسويد) عما كانت عليه فى ١٩٧١ حين استوفات غلات البنجر ومحتواها من السكر من الاحوال الجوية الملائمة بصورة استثنائية فى معظم البلدان ، فقد انخفض الانتاج خلال عام ١٩٧٢ بنحو ٨٪ فى الاقليم • وكانت المحاصيل ضئيلة بصورة خاصة فى كل من بلجيكا واليونان وأسبانيا والمملكة المتحدة • وكان المحصول ممتازا فى كل من النمسا وفنلندا • واستمر الانخفاض فى مساحات البطاطس فى عدد من الاقطار • وقد انخفض محصول البطاطس فى ألمانيا الاتحادية انخفاضا هامشيا كما انخفض الانتاج بنسبة ١٠٪ أو أكثر فى كل من النمسا والنرويج والمملكة المتحدة •

وتراوح انتاج النبيذ تراوحا كبيرا فقد انخفض فى كل من فرنسا وإيطاليا وهما أكبر المنتجين بنسبة ٥ و ٨٪ على التوالي • وبلغ الانخفاض فى البرتغال ١٨٪ • وفى غير هذه البلدان كانت النتائج أفضل بكثير فقد ارتفع الانتاج فى النمسا بنسبة ٤٣٪ وفى ألمانيا الاتحادية بنسبة ٢٤٪ وفى كل من أسبانيا وسويسرا ويوغسلافيا بحوالي ١٣٪ فى كل بلد •

وارتفع عدد أبقار اللبن فى الجزء الشمالى الغربى من أوروبا ارتفاعا ضئيلا بلغ ١٠ر٥٪ وكانت أكبر نسبة فى الارتفاع هى ٦٪ فى كل من إيرلندا والمملكة المتحدة • وظلت أعداد الحيوانات ثابتة تقريبا فى الاقطار الجنوبية • وارتفعت كميات الالبان المسلمة بنحو ٣٪ فى المتوسط وكانت أكثر من ذلك بقليل فى كل من هولندا وإيرلندا (بالرغم من الاحوال الجوية غير الملائمة خلال الجزء الاخير من عام ١٩٧٢) وكذلك فى المملكة المتحدة • وهناك عوامل أخرى أدت الى ازدياد كميات الالبان المسلمة بالاضافة الى ارتفاع عدد الأبقار وهى : ارتفاع أسعار الالبان ولحم البقر (رفع السعر الدليلي اللبن خلال ١٩٧٣/٧٢ فى السوق الأوروبية المشتركة بنسبة ١١٪) واستمرار غلات اللبن فى التحسن ، ويطء النزوح من الريف بسبب ارتفاع الدخول الزراعية •

وقد أدى ارتفاع كميات الالبان المسلمة بدوره الى رفع انتاج الزبد الذى ازداد فى الجزء الشمالى الغربى من الاقليم بنحو ١١٪ • وكانت الزيادة على أشدها فى المملكة المتحدة (٤٥٪) تليها هولندا (٣٢٪) فبلجيكا (٢٧٪) فالسويد (٢٢٪) وفرنسا (١٦٪) • وقد أصبحت فرنسا ، بانتاجها السنوى من الزبد وقدره ٥١٦ ألف طن ، أكبر البلدان المنتجة للزبد فى العالم وقد سبقت الولايات المتحدة فى ذلك •

وقد واصل انتاج الجبن اتجاهه الصعودى على المدى البعيد وتحققت زيادة قدرها ٨٪ فى الاقطار الشمالية الغربية * الا أن النمو تباطأ فى السوق الأوروبية المشتركة الاصلية فانخفض معدله الى ٧٪ بالمقارنة مع ١٠٪ وهى النسبة التى تحققت عام ١٩٧١ * وفى بعض الاقطار التى وصل السوق فيها فى بعض الاحيان الى درجة التشبع من بعض الاصناف فقد كبحت المنتجون الانتاج باختيارهم (كما حصل فى هولندا مثلاً) * الا أن زيادات كبيرة تحققت خلال عام ١٩٧٢ فى أيرلندا (٤٠٪) والمملكة المتحدة (١٤٪) والنمسا (١٠٪) *

وارتفعت أرقام انتاج اللبن الفز المجفف مما يعكس ارتفاع انتاج الزبد ، وبلغت نسبة الزيادة فى الشمال الغربى ١٨٪ وفى الاقطار الاصلية الاعضاء فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ١٤٪ وكانت أكبر الزيادات الملحوظة ما حققتهم المملكة المتحدة (٥٥٪) وايرلندا (٤٠٪) وسويسرا (٣٠٪) وهولندا (٣٠٪) والمانيا الاتحادية (٢٨٪) * وازداد ناتج مسحوق اللبن بنسبة ٤٪ فى بلاد السوق المشتركة الاصلية وحققت فرنسا وحدها ٢٧٪ زيادة فى الناتج مما وازن الانخفاض الذى طرأ على ناتج هولندا بنسبة ١٧٪ *

وانخفض انتاج لحم الابقار بنسبة ٦٪ وبلغ الانخفاض فى السوق المشتركة الاصلية ٧٪ مما أدى الى عجز فى امدادات لحم البقر خلال عام ١٩٧٢ بلغ ٦٠٠ ألف طن * وقد ساهمت عدة عوامل فى ذلك منها كثرة ذبح أبقار اللبن خلال ١٩٧٠/١٩٧١ مما أدى الى الزيادة فى انتاج اللحم فى ذلك الوقت ، ومنها ما تلى ذلك من تخفيض فى عدد العجول وصغار الابقار ، وبدأت الجهود خلال عام ١٩٧٢ لاعادة تكوين القطعان * ومن نتائج صعوبات العرض اشتداد زيادة الاسعار مما أدى الى رفع أسعار سوق حيوانات اللحم البالغة فى السوق المشتركة خلال شهر أبريل ١٩٧٣ بنحو ٣٠٪ فوق أسعار التوجيه *

وارتفع الانتاج الاقليمى من لحم الخنزير ارتفاعاً ضئيلاً خلال عام ١٩٧٢ تراوح بين ١ و ٢٪ * وظهر هذا الارتفاع المتواضع فى معظم الاقطار باستثناء النمسا وهولندا ويوغسلافيا *

وانخفض ناتج لحم الضأن انخفاضاً عاماً بلغ ١٪ وخصوصاً فى النرويج والمملكة المتحدة * وارتفع انتاج لحوم الدواجن بنسبة ٤ الى ٥٪ فى الاقطار الشمالية الغربية * وازداد الانتاج الاقليمى من البيض بنحو ٢٪ بعد التوقف الضئيل فى الاتجاه الصعودى خلال عام ١٩٧١ ، وكانت نسبة الزيادة ٤-٥٪ فى فرنسا والمانيا الاتحادية بالمقارنة مع انخفاض آخر فى المملكة المتحدة (بلغ ١٪ خلال ١٩٧٢ و ٢٪ خلال ١٩٧١) *

السياسات والمشكلات الزراعية

بالرغم من الفوارق فى طبيعة الاجراءات التى اتخذت ، وفى عددها فان الاعتبارات الاساسية التى تكمن وراء السياسات الزراعية فى أقطار أوروبا الغربية كانت متشابهة خلال عام ١٩٧٢ * فكانت الاهداف المشتركة هى زيادة الكفاءة الانتاجية (بتأكيد التركيز والتخصص) ، وتحسين الجودة بأسعار معقولة وتحسين مستويات معيشة العاملين وأحوالهم * الا أن السياسات أخذت تتجه الى جوانب جديدة مثل زيادة تكامل القطاع الزراعى مع الاقتصاد العام ، وتأثير القطاع الزراعى فى البيئة * ولذلك أخذت بعض الاقطار تعيد النظر فى مزايا التعجيل بالنزوح الريفى ، آخذة بعين الاعتبار التكاليف الاجتماعية الاقتصادية التى يبطوئ عليها ذلك *

والمشكلة الرئيسية التى أثرت بصورة خاصة فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية نشأت عن العلاقة بين انتاج اللبن

وانتاج لحوم الأبقار • فالإجراءات التي اتخذت منذ عام ١٩٦٨ في هذا الشأن طالما كانت ذات طابع قصير الأمد ولم تسمح بالتخفيف من التذبذبات ولا بالسيطرة على إنتاج اللبن / لحم البقر مع ارتباطهما • وهكذا فإن الحملات التي أجريت خلال ١٩٧٠/١٩٧١ لذبح أبقار اللبن لم تمنع نشوء فوائض كبيرة من منتجات الألبان مرة أخرى بل ساعدت على الإقلال من توافر لحم البقر • ولا زالت هنالك حاجة إلى وضع سياسة متكاملة مدروسة لتربية أبقار اللحم في معظم أقطار الإقليم •

وقد اتخذت سلسلة من الإجراءات على مستوى المجموعة ، بعضها قصير الأمد والاخرى ذات صفة دائمة ، لمواجهة مشكلة ندرة لحم البقر • فأوقف العمل بضرائب الاستيراد أيقافا يكاد يكون كلياً منذ شهر يونيو ١٩٧٢ ، بل أن الرسوم الجمركية قد خفضت إلى حد بعيد • وحيث أن النقص في لحوم البقر مشكلة عالمية فلم يكن لهذه الإجراءات سوى أثر محدود • ولن يتغير الوضع قبل بضعة سنوات عندما تتم عملية تكوين قطاعان أبقار اللحم •

وللتشجيع على هذا التحول إلى تربية أبقار اللحم أقر مجلس المجموعة الاقتصادية الأوروبية إجراءات في بداية شهر مايو ١٩٧٣ ، أولهما نظام المكافآت المالية لعدم التشجيع على إنتاج اللبن ، فكل منتج لديه ما لا يقل عن ١١ بقرة مدرة للبن يستفيد من مكافآت مالية إذا احتفظ بأبقاره لمدة محددة من الزمن مع الإقلاع عن بيع منتجات الألبان • وترتفع المكافآت المالية إلى ٧٥ وحدة حساب لكل مائة لتر من اللبن لا يجري تسويقه^(٢) • وهذا النظام اختياري في المناطق التي تزيد فيها أسعار اللبن على السعر المقترح ، ولكن بمستطاع الدول الأعضاء أن تمنح مكافآت مالية لتنمية إنتاج أبقار اللحم في هذه المناطق •

أما الإجراء الثاني فيقتضى بمنح مكافآت مالية لكل هكتار للتشجيع على إنتاج لحم البقر والضأن شريطة أن تنص خطة كل مزرعة من المزارع (أو ميزانيتها) على أن تكون حصة لحوم البقر والضأن أكثر من ٥٠% من مجمل مبيعات المزرعة • والمكافأة المالية محدودة بمائة هكتار ، وقيمتها ٤٥ وحدة حسابية لكل هكتار في السنة الأولى و ٣٠ في السنة الثانية و ١٥ في السنة الثالثة •

وعلى المستوى القومي حاولت عدة أقطار زيادة إنتاجها من لحم البقر دون زيادة فائض اللبن • وقد سن قانون في فرنسا عام ١٩٦٦ يهدف إلى تشجيع مزارع الحيوان ، وينص بالدرجة الأولى على تقديم إعانات للمباني إلا أنه لم يؤد إلى النتائج المرجوة ، ولذلك فقد أنشئ مكتب جديد في نهاية عام ١٩٧٢ ليتولى شؤون الحيوان واللحوم ، وسيكون من اختصاصاته تنظيم السوق من طريق التدخل وتوجيه الإنتاج وتصنيف اللحوم ووضع معاييرها • وسيقدم المكتب قروضا لتحسين مباني تربية الأبقار وشراء الأبقار وتحسين الأعلاف • كما ستعزز الحملة لمكافحة مرض البروسيللوسز •

وقد طبقت أيرلندا إجراءات لمساعدة صغار المزارعين ومتوسطيهم لتنمية قطاع التربية • كما طبقت أستراليا برنامجاً لتنمية إنتاج الحملان ذات النوعية الجيدة وتقديم إعانات لزراعة الأراضي بمحاصيل العلف وتحسين المراعي ، وقد رفعت أسعار التدخل المقترحة ويسمح الآن بمنح علاوات مالية للذبائح التي تزن أكثر من ١٧ كيلو جراماً • وقد أنشأت يوغسلافيا

(٢) كل وحدة حساب تساوي ١٠٨٥٧ دولار بتاريخ ٣١ يناير ١٩٧٣ • ومنذ ١٢ فبراير ١٩٧٣ أصبحت كل وحدة حساب تساوي ١٢٠٦٣ دولار (أي القيمة السابقة مضروبة بعامل ١١١) • وبالنسبة للمملكة المتحدة وأيرلندا اتفق على سعر خاص هو (جنيه استرليني واحد = جنيه أيرلندي واحد = ٢١٦٤٤ وحدة حساب) •

صندوقاً لتحسين انتاج الحيوانات واللحوم وتسويقها * وفي اليونان أعلنت الحكومة فى نهاية عام ١٩٧٢ خططا لتنمية تربية الحيوان من طريق تحسين مستوى الحيوانات وجودة الاعلاف *

وقد واجه سوق اللبن فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية صعوبات خطيرة * فبعد النقص النسبى الذى أثر على بعض المنتجات خلال عام ١٩٧١ ظهرت فوائض من الزبد ومسحوق اللبن الفز خلال ١٩٧٢/١٩٧٣ تعادل فوائض عام ١٩٦٨/١٩٦٩ ، فى حين ظل استهلاك الزبد على ما كان عليه أو ربما انخفض * ومن الظواهر المتناقضة أنه برغم وجود فوائض فقد ارتفعت الاسعار فى بعض الحالات وقد أدى ذلك الى انخفاض الطلب والى ارتفاع استهلاك المرجين * وظل الطلب على الجبن ثابتا بسبب الزيادات الكبيرة فى أسعار اللحوم *

وقد أدت هذه الفوارق بين العرض والطلب بالنسبة للزبد ومسحوق اللبن الفز الى تراكم كبير فى مخزونات المجموعة الاقتصادية الأوروبية * فزادت مخزونات الزبد فى نهاية مارس ١٩٧٣ على ٤٠٠ ألف طن منها ١٠٠ ألف طن كانت المملكة المتحدة قد اشترتها من كل من استراليا ونيوزيلندا بسبب الاتفاقات التى عقدت بينهم قبل انضمام المملكة المتحدة الى السوق (كان المستوى الاحتيادى للمخزونات فى المجموعة الأصلية ١٨٠ ألف طن) * وارتفعت مخزونات مسحوق اللبن الفز الى نحو ٣٨٠ ألف طن * وقد اتخذت اجراءات مختلفة لتخفيف الاعانات المالية * وباعت المجموعة الأوروبية الاصلية ٧٥ ألف طن من الزبد بأسعار مخفضة خلال عام ١٩٧٢ (الى الوكالات العامة والصناعة وجهات العون الغذائى) * ولدى تحديد أسعار المزرعة فى ١٩٧٣/١٩٧٤ صرح مجلس المجموعة الاقتصادية الأوروبية للحكومات الاعضاء بمنح اعانة مالية قدرها ١٠ وحدات حسابية لكل قطار للتشجيع على الاستهلاك * وواجهت المصدرات صعوبات بسبب المنافسة من الاقطار الاسكندنافية وأوسيانيا حيث زاد الانتاج هناك أيضا * وفى نهاية عام ١٩٧٢ بلغت الاسعار العالمية للزبد ومسحوق اللبن الفز مقدار الثلث وثلاثة أخماس على التوالى من أسعار المجموعة الأوروبية * ومع تسليم ٢٠٠ ألف طن من الزبد خلال ١٩٧٣ بأسعار معززة باعانات مالية الى الاتحاد السوفيتى ستحل مشكلة الزبد فى المجموعة الأوروبية مؤقتا وان كانت الامكانيات الحالية تشير الى أن فوائض جديدة ستنشأ مرة أخرى هذه السنة *

سياسات الاسعار

كان تحديد الاسعار بالنسبة لعام ١٩٧٣/١٩٧٤ صعبا بصورة خاصة على مستوى المجموعة الاقتصادية * وكانت هذه أول مرة يجب فيها التوصل الى حل وسط بين تسعة أقطار : فقد كان من الضرورى أن تكون الزيادة العامة معقولة حتى لا يتزايد التضخم العام بصورة مفرطة حيث تلعب أسعار المنتجات الغذائية دورا أساسيا ، كما كان من الضرورى تحسين هيكل الاسعار لتشجيع الانتاج الحيوانى دون زيادة فوائض منتجات الالبان فى الوقت ذاته ، وأخيرا كان المرغوب فيه التحرك نحو إعادة الاسعار الموحدة بعد ما طرأ عليها من ارتباك بسبب التغيرات النقدية التى حدثت ضمن المجموعة الأوروبية منذ عام ١٩٧١ ، وتطبيق زيادات تفاضلية فى الاسعار بالنسبة للاقطار التى عدلت أسعار عملاتها مما يسمح بتخفيض أولى التعويضات " التقلبات النقدية " المطبقة على التجارة بين بعض الدول الاعضاء *

وتمثل الاسعار الجديدة المطبقة لعام ١٩٧٣/١٩٧٤ زيادة ضئيلة جدا بالنسبة للحبوب والارز والسكر (الجدول ١٢) * وفيما يتعلق ببعض واردات حبوب الحلف الى ايطاليا قرر المجلس النزول بالمقدار الذى تحسب على أساسه تخفيضات أتاوة الاستيراد من ٦ وحدات حسابية للطن خلال ١٩٧٣/١٩٧٤ الى ١٥ وحدة حسابية خلال عام ١٩٧٦/١٩٧٧ ، وذلك بسبب ارتفاع النفقات فى الموانئ الإيطالية * وبالنسبة للبذور الزيتية والكتان والقنب ودودة الحرير

والنبذ والتبغ طرأت زيادة قدرها ١٪ على الاسعار ، وبالنسبة للانبذة من الفئة الثانية (مثل الانبذة الحمراء بين ١٣ و ١٤ درجة) فقد بلغت الزيادة ٣٪ * وبالنسبة للفواكه والخضر ستحدد الاسعار الاساسية وأسعار الشراء على مستويات تسمح لعائدات المنتجين في احالة انخفاض السوق بتحقيق زيادة قدرها ٥٪ بالنسبة للكثرى و ٧,٥٪ بالنسبة للاصناف الاخرى *

وقد أصبح هيكل الاسعار أكثر ملاءمة بالنسبة لمنتجى الحيوان * وقد ازدادت الاسعار التوجيهية للحوم البقر بنسبة كبيرة الا أنه يحتمل أن تظل خلال الموسم الحالى دون أسعار السوق بدرجة ملحوظة * وبالرغم من فوائض منتجات الالبان التى تراكت خلال ١٩٧٣/١٩٧٢ فقد استفادت أسعار اللبن من زيادة كبيرة قد تسهم فى استنوار الامدادات الفائضة الحالية * وبالرغم من ذلك حصل انخفاض فى أسعار التدخل بالنسبة للزبد وهو أول انخفاض منذ تنفيذ الاسعار الزراعية الموحدة خلال ١٩٦٧/١٩٦٨ *

الجدول ١-٢ - المجموعة الاقتصادية الأوروبية : الاسعار

الرئيسية السارية فى ١٩٧٣/١٩٧٤

وكانت أول خطوة نحو تخفيض مدفوعات التعويض هى الخطوة التى اتخذت فيما يتعلق بمسحوق اللبن ، فقد ارتفعت الاسعار الزراعية فوق الاسعار الموحدة فى الاقطار التى رفعت قيمة عملاتها (ألمانيا الاتحادية وأقطار بينيلوكس) وكان هذا الفرق فى تجارتها مع شركائها يعوض من طريق فرض ضرائب على الاستيراد ومنح اعانات مالية للتصدير * وللاقتراب من أسلوب موحد تقرر تخفيض الزيادة فى أسعار مسحوق اللبن بمقدار وحدتين حسابيتين *

واعتبارا من ١ فبراير ١٩٧٣ كانت الاسعار المطبقة فى كل من الدنمارك وايرلندا والمملكة المتحدة هى نفس أسعار السياسة الزراعية المشتركة التى تسمح بالمطابقة التدريجية التى سيجرى تنفيذها خلال فترة السنوات الخمس الانتقالية * أضيف الى ذلك أنه لتحديد الاسعار التى تطبق فى المملكة المتحدة روى تخفيض قيمة الاسترلينى الواقعية بنسبة ٨,٢٪ ، ولكن لم يطبق هذا التخفيض على الحبوب اذ أن أسعار الحبوب فى المملكة المتحدة ازدادت كثيرا خلال النصف الثانى من عام ١٩٧٢ على أثر الزيادة الكبيرة فى

الزيادة عن أسعار ١٩٧٣/٧٢	السعر الارشادى أو المستهدف فى ١٩٧٤/٧٣	
%	بوحداث الحساب للطن	
١ر٠	١٣٣٩٣	القمح الصلب
١ر٠	١١٤٩٤	القمح اللين
١ر٠	١٠٥٢٩	الشعير
٦ر٥	١١٢٣٠	الراى
١ر٠	١٠٢٧٧	الذرة
٠ر٨	٢١٣١٢	الارز (مضروب)
١ر٠	٢٤٨٠٠	السكر (مكرر)
١٠ر٠	١٣٧١٧٠	زيت الزيتون
١٠ر٥	٨٦٢٠٠	لحوم الأبقار
٧ر٥	١٠٣٧٥٠	لحوم الحبول
٤ر٢	٨٦٠٠٠	لحوم الخنازير
٥ر٥	١٢٤٢٠	اللبن
٥ر٤	١٧٦٠٠٠	الزبد (سعر التدخل)
٢٢ر٢	٦٦٠٠٠	مسحوق اللبن بدون قشدة (سعر التدخل)

الاسعار المعروضة فى الاسواق العالمية * وبقيت الاسعار الداخلية فى الدنمارك خلال ١٩٧٢/١٩٧٣ دونما تغيير بالنسبة للزبد ولحم البقر ولحم الخنزير والدواجن والبيض فى حين ازدادت أسعار الحبوب زيادة كبرى *

وفى النمسا رفعت أسعار اللبن بالنسبة للمنتجين وتراوحت قيمة الزيادة حسب الجودة * وفى سويسرا ارتفعت أسعار اللبن كذلك فى ١ مايو ١٩٧٢ وفى ١ يناير ١٩٧٣ الا أن كميات التسليم التى استفادت من السعر المحدد الكامل لم تتغير *

وفى السويد كان من المقرر رفع أسعار المنتجات الرئيسية وخصوصا اللبن على مرحلتين بين يوليو ١٩٧٢ ويونيو ١٩٧٣ بموجب اتفاق الاسعار الذى تم التوصل اليه للفترة ١٩٧١-١٩٧٣ * والواقع أنه فى بداية عام ١٩٧٣ جمعت الحكومة أسعار منتجات الالبان واللحوم للسنة بأكملها كمحاولة لمكافحة التضخم ، ومنحت المنتجين تعويضات من الميزانية * أما فى النرويج فقد وضعت اتفاقية جديدة للأسعار للفترة الواقعة بين يوليو ١٩٧٣ ويونيو ١٩٧٤ * وبمقتضى هذه الاتفاقية رفعت أسعار اللبن واللحم وبذور اللفت فى ١ يوليو ١٩٧٢ *

وفى فنلندا رفعت أسعار لحم البقر والبيض واللبن خلال عام ١٩٧٢ وفقا لقانون الاسعار الزراعية الذى امتدت صلاحيته من عام ١٩٧٠/١٩٧١ الى ١٩٧٢/١٩٧٣ ، كما خفضت الضرائب على فائض انتاج لحم الخنزير والبيض خلال عام ١٩٧٣ * وفى شهر ديسمبر ١٩٧٢ اقترحت الحكومة وضع قانون يحدد الاسعار للسنوات الثلاث التالية بهدف زيادة دخل القطاع الزراعى بنفس معدل زيادته فى القطاعات الاخرى ، وستحدد الاسعار الزراعية بالاتفاق مع المنتجين شريطة أن يسهموا فى التخلص من الفوائض وأخيرا ستواصل الحكومة جهودها للحد من مساحة الاراضى المنزرعة *

وفى اسبانيا صدر مرسوم فى شهر يونيو ١٩٧٢ يعدل بعض الاسعار * فالى جانب أسعار الابقار رفعت أسعار اللبن والنبذ وبنجر السكر وزيت الزيتون * وبالنسبة للحوم الدواجن حددت جوائز مالية لبعض النواعى * وحددت أسعار مضمونة لأول مرة للنباتات البقولية المخصصة لعلف الحيوان * ولم تتغير الاسعار المضمونة بالنسبة للحبوب والبذور الزيتية وان كانت حصص انتاج القمح قد زادت بنسبة ٩ % * وفى اليونان أخضعت الاسعار الزراعية لجدول الحد الاعلى والادنى اعتبارا من أغسطس ١٩٧٢ الى أبريل ١٩٧٣ *

الاصلاح الهيكلى

أقر مجلس المجموعة الاقتصادية الاوروبية قرارا بتقديم المعونة للزراعة فى المناطق الجبلية فى أوائل مايو ١٩٧٣ بحيث يمكن ، بمقتضى الانظمة المشتركة التى سيتم وضعها ، أن تشرع الدول الاعضاء فى وضع برامج معونة محددة قد تتضمن مدفوعات تعويضية لمزارعى المناطق الجبلية الذين يوافقون على مواصلة نشاطاتهم كما ستقدم معونات خاصة لتشجيع الوحدات السليمة ضمن اطار البرامج القومية *

وقد طبقت مجموعة كبيرة من الاجراءات أو تم التوسع فيها فى أقطار مختلفة * وفى فرنسا حدد الموزع السنوى عن حالة الزراعة ، الذى اختتم فى سبتمبر ١٩٧٢ ، عناصر جديدة لسياسات التنمية والتوطين منها تقديم اعانة مالية قدرها ٢٥٠٠٠ فرنك الى المزارعين الشبان فى المناطق الجبلية أو فى المناطق التى يتناقص عدد سكانها حتى يستقروا فى هذه الاماكن شريطة أن يواجه هؤلاء المزارعون بعض الشروط أهمها تقديم خطة للمزرعة لمدة ٣ سنوات وامساك حسابات زراعية ، هذا الى جانب التشجيع على الانتاج الحيوانى بدفع اعانات مالية * وبالإضافة الى ذلك تم انشاء صندوق يهئ التدريب المهنى للمزارعين كما وضع نظام جديد للايجارات الريفية طويلة الاجل *

وفي ألمانيا الاتحادية أُعيد النظر في برنامج المعونة التي تقدم لفئات محددة من المزارعين خلال عام ١٩٧٢ * فالعانة في شراء المعدات وفقا للمعيار الجديد لا تقدم على أساس الدخل الصافي ولكن على أساس الربح المتوقع ، وسيؤخذ بعين الاعتبار بعض النشاطات غير الزراعية عند تقدير الربح * وفي إيطاليا يهدف النمط العام لسياسات الاراضى الى تشجيع المزارعين على أن يصبحوا ملاكاً لمشروعاتهم *

وكان التأكيد في أسبانيا على الري و على ادماج الحيازات * وخلال عام ١٩٧٢ أمكن ري ٤١٣٠٠ هكتار جديدة وبذلك يصبح المجموع أكثر من ٢٦ مليون هكتار ، كما تم تجميع ٣٠٠ ألف هكتار أخرى فأصبحت مساحة المزارع الموحدة الان تزيد على ٣٥ مليون هكتار * وفي اليونان تهدف خطة التنمية للفترة ١٩٧٣-١٩٧٧ الى تحقيق متوسط نمو سنوى فى الزراعة قدره ٣.٥ الى ٤.٥ ٪ ، وهى تسند أولوية لتحسين الاراضى والري والاصلاح الهيكلى * ومن المتوقع أن يتم خلال هذه الفترة اشاء ١٠٠ ألف مزرعة عائلية حديثة * وقد أعلنت الحكومة اليونانية فى خريف ١٩٧٢ برنامجا جديدا للمعونات المالية فى صالح الزراعة الجماعية بحيث اذا كان هناك خمس مزارع تستثمر على الاقل ٢٠ هكتارا ، بصفة جماعية لمدة ٥ سنوات على الاقل كان لها أن تحصل على معونات مالية تبلغ ٥٠ ٪ من تكاليف الالات والبذور وبعض عمليات تحسين الاراضى * ويمكن تقديم معونات مالية للتسويق الجماعى تبلغ ٧٠ ٪ *

توسيع المجموعة الاقتصادية الأوروبية

بدأت كل من الدنمارك وايرلندا والمملكة المتحدة بتطبيق السياسة الزراعية المشتركة منذ ١ فبراير ١٩٧٣ وفقا لمعاهدة انضمامها الى السوق المشتركة * واعتبارا من الان ستدمج التجارة بين المجموعة الاصلية ، والاعضاء الجدد أو فيما بين هذه الاعضاء الجدد ، فى سوق واحدة بالنسبة لجميع المنتجات الخاضعة لتنظيم السوق المشتركة مع مراعاة التدابير الانتقالية مثل المدفوعات التعويضية * وتعتبر أنظمة التجارة الجديدة تغييرا كاملا بالنسبة للمملكة المتحدة بعد سياسة الحرية السابقة الا أن الاجراءات التى اتخذت خلال عامى ١٩٧٠ و ١٩٧١ كانت قد قربت بالفعل سياسات المملكة المتحدة الى سياسات المجموعة (اذ حددت أسعار دنيا لبعض المنتجات وهو نظام مطبق على الحبوب اعتبارا من ١٩٦٤) * وبالنسبة لكل من الدنمارك وايرلندا التى تصدر حوالى النصف أو الثلثين من انتاجهما الزراعى فان العضوية تعنى الدخول الى سوق موسعة لا تخضع للحصص وفيها تنويع كبير وتمتاز بثباتها عن الاسواق العالمية وفوق كل ذلك فانها أكثر ربحا * وخلال العقد الماضى تحسنت الانتاجية الزراعية فى ايرلندا تحسنا كبيرا * وتزيد الدنمارك من سرعة تخصصها فى الزراعة التى كان لا بد من تنويعها خلال الستينات ليتسنى لها المنافسة فى الاسواق العالمية * فاذا أضفنا الى هذا ارتفاع مستوى كفاءة المنتجين فى المملكة المتحدة ، يبدو أن الاعضاء الجدد مهيوون تماما لاشتداد المنافسة المتوقع فى المجموعة بالرغم من بعض القطاعات الضعيفة لدى هذه الاعضاء *

وبنص البروتوكول رقم ١٦ الخاص بالتسويق وتبادل المنتجات الزراعية والملحق بمعاهدة الانضمام على ما يلى :

" تعتبر بعض التغيرات فى هيكل التجارة الدولية نتيجة طبيعية لتوسيع المجموعة " ومن الصعب التكهن بهـذـه التغيرات نظرا لتعدد العوامل القائمة فى كل من الدول الاعضاء مثل : التغيرات المقبلة فى هيكل الاسعار على مستوى الانتاج ومستوى الاستهلاك ، وتحسين الانتاجية ، والارباح الهامشية للمزارعين ، والعادات الغذائية للمستهلكين ، وتأثير تكاليف النقل ، والعادات المتبعة فى ادارة الاعمال ، ونمو صناعات التجهيز وتأثيرها ، والعلاقات مع الاطراف الثالثة * ويمكن أن نتصور التطورات المقبلة فى المبادلات اذا نظرنا فى بعض العوامل مثل التدفق الفعلى للتجارة والكفاية الذاتية واجراءات المجموعة *

التدفق التجارى في المجموعة الموسعة

فى الفترة من ١٩٦٩-١٩٧١ بلغ مجمل الواردات والصادرات الزراعية للاقطار للتسعة أعضاء المجموعة الموسعة ٢٤٥٠٠ مليون دولار، و ١٣٦٠٠ مليون دولار على التوالى أى نحو ٤٣ و ٢٥ ٪ من الاجمالى العالمى * وحتى الان لم تقدم المجموعة الاصلية الا حصة جزئية من واردات المملكة المتحدة وكان القطران المصدران الرئيسيان هما هولندا وفرنسا وان كانا يتخلفان عن كل من الدنمارك وايرلندا وتخلفا كبيرا (الجدول ٢-٢) * وتعتبر السوق البريطانية بالنسبة للدول الستة أقل أهمية (١٢ ٪) مما يعتبر سوق المجموعة بالنسبة للمملكة المتحدة (٢٤ ٪) *

وتشتري المملكة المتحدة بالفعل الجزء الاكبر من منتجات عديدة من شركائها الاوروبيين مثل منتجات الالبان ولحم الخنزير ولحم البقر ومستحضرات اللحوم والنبيد (الجدول ٢-٣) * وتستورد نسبة لا بأس بها من القمح والذرة من الدول الست كذلك وان لم تكن هذه هى المصادر الاولى لتلك المنتجات (ترد مجورا من طريق روتردام)، ولحم الضأن (٣٥٠ ألف طن خلال ١٩٦٨-١٩٧٠) الذى يرد من نيوزيلندا واستراليا *

الجدول ٢-٢ - المجموعة الاقتصادية الاوروبية : التجارة الزراعية بين أعضاء المجموعة الحاليين من ١٩٦٩-١٩٧١

بلد الاتجاه		المجموعة الأصلية		المملكة المتحدة	
بلد المصدر		بالمليون دولار	٪	بالمليون دولار	٪
الواردات :					
الاجمالى		١٧,٦٥٠	١٠٠	٦,٠٧٩	١٠٠
المجموعة الاصلية		٦,٥٦٥	٣٧,٢	٧٥٤	١٢,٤
الدنمارك		٣٣٩	١,٩	٤٦٥	٧,٦
أيرلندا		٢٨	٠,٢	٤٣٠	٧,١
المملكة المتحدة		٢٥٠	١,٤		
بلد الاتجاه		المجموعة الأصلية		المملكة المتحدة	
بلد المصدر		بالمليون دولار	٪	بالمليون دولار	٪
الصادرات :					
الاجمالى		١٠,٢٠٧	١٠٠	١,٥٣٥	١٠٠
المجموعة الاصلية		٦,٥٧٣	٦٤,٤	٣٦٤	٢٣,٧
المملكة المتحدة		٥٧٥	٥,٦	٧٦,٠	٤,٩

United Nations, Commodity trade statistics, New York.

المصدر :

٢-٣ المملكة المتحدة : واردات بعض السلع من السوق الأوروبية الاصلية وبعد توسيعها من ١٩٦٨-١٩٧٠

المنتجات	بلد المصدر	الاجمالي للمجموعة والبلاد الاخرى			بلاد المجموعة الاصلية			بلاد المجموعة الحالية		
		الاجمالي	فرنسا	هولندا	الاجمالي	الدنمارك	ايرلندا			
***** بالآلاف الاطنان المترية *****										
لحم بقرى	٢٩٠٣	١٥٣	١١٩	٢٥	١١٢٤	٣١	٩٤١			
لحم خنزير مجفف أو مملح	٣٩٦٥	٨٤	٠	٨٠	٣٣٠٠	٢٩٣٥	٢٨١			
مستحضرات لحوم	١٨٣٥	٤٠٠	٠	٣٥٣	٩٤٦	٤٦٢	٨٤			
لبن وقشدة	٨٠٢	١٦٨	٣٦	١١١	٤٥٥	٨٦	٢٠١			
زبد	٤٢٩٥	٢٥٩	٥١	١٦١	١٤٨٩	٩٤٠	٢٩٠			
جبين	١٦٤٥	٢٦٩	٨١	١٦١	٥٦١	٩٩	١٩٣			
قمح	٤٥٩٠٠	١٢١٧٤	٥٢٤٢	٥٨٣٨	١٢١٧٤	—	—			
شعير	٦٤٤٧	٤٨٢	٤٥٠	١٩	٦٠٠	١١٨	—			
ذرة	٣٣٤٩٣	٦٩٠٢	٢٢٨٤	٤١٧٤	٦٩٠٢	—	—			
فواكه طازجة	١٤٨٤٧	١٩٥٣	٨٥٩	٨٥	٢٠١٦	٠٢	٦١			
مستحضرات فواكه	٥٧٦٦	٥٤١	١٠٩	١١٠	٥٧٤	٠٢	٣١			
خضر طازجة	١٠٦٦٧	٢٢١٧	٤٥٦	١٤٨٣	٢٤٧٤	٠٩	٢٤٨			
سكر وعسل	٢٦٧٧٣	١١٧٦	٣٣٤	٥٧٧	١٣٧٢	٨٠	١١٦			
***** بملايين اللترات *****										
نبيذ	١٧٥٠	٦٩٢	٤٥١	—	٦٩٢	—	—			

المصدر : United Nations, Commodity trade statistics, New York.

الكفاية الذاتية

تقدم لنا مستويات الكفاية الذاتية لكل من الدول الاعضاء فكرة عن التكامل بين منتجاتها وعن توجيه التجارة في المستقبل (٢ - ٤) . الا أن نسب الكفاية الذاتية من بعض المنتجات تعيل الى التهورين من شأن الطاقة الانتاجية وقدرة المنافسة في المملكة المتحدة . فالمملكة المتحدة مثلاً تنتج انتاجاً داخلياً محدوداً من لحم الخنزير ومن السكر بسبب سياسة شرائها من المصادر التقليدية لها ، الا أن هذه الروابط التفضيلية قد تعدل لصالح زيادة التحرر في الانتاج وللتجارة فيما بين دول المجموعة . أضف الى ذلك أنه لتقدير احتياجات استيراد المملكة المتحدة في المستقبل من الضروري ألا يقتصر النظر على المعدلات الحالية للكفاية الذاتية ولكن يجب مراعاة اتجاهاتها على المدى البعيد . وقد ازدادت نسب الكفاية الذاتية فيما يتعلق بالحبوب والسكر واللحوم ومنتجات الالبان والبيض زيادة كبيرة خلال العقد الماضي . ويحتمل ألا يغير تطبيق السياسة الزراعية المشتركة من هذا الوضع تغييراً كبيراً على الاقل خلال الفترة الانتقالية .

الجدول ٤٢- المجموعة الاقتصادية الأوروبية : درجة الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الزراعية في بلاد المجموعة الحالية في ١٩٧٠/١٩٧١

المجموعة الأصلية	الدنمارك	ايرلندا	المملكة المتحدة	المجموعة الحالية
..... %				
الحبوب والخضر والفاكهة :				
القمح	٩٨	١١٠	٧٧	٤٥
الراى	٩٤	٨٦	—	٣٥
الشعير	٩١	٩٤	٨٦	٨٩
الشوفان	٨٨	٩٣	٩٨	١٠٨
حبوب الذرة	٦٦	—	—	—
الأرز	١٠٢	—	—	—
البطاطس	١٠١	١٠٣	١٠٥	٩٦
السكر	١٠٦	١١٠	١٠٧	٣٤
الخضر	٩٩	٩١	١٠٣	٠٠٠
الفواكه الطازجة	٨٨	٦٤	٣٦	٠٠٠
الحمضيات	٥٢	٠	٠	٠
المنتجات الحيوانية :				
اللبن	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
اللبن الفرز	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الجبن	١٠٢	٢٤٥	٤٨٣	٤٨
الزبد	١٠٥	٢٨١	١٩٧	١٤
البيض	١٠١	١٣٢	١٠٠	٩٩
اللحم البقرى	٨٩	٢١٧	٦٠٢	٨٤
لحم الخنزير	١٠١	٥١٩	١٦٠	٧٢
الدواجن	١٠١	٣٢٤	١٠٣	٩٩
اجمالى اللحوم	٩٤	٣٥٩	٢٥٥	٧١

المصدر : Communautés européennes , Office statistique, Statistiques agricoles 1972, Bruxelles.

تطبيق أنظمة المجموعة الاقتصادية الأوروبية

فى المجموعة الموسعة تخضع معظم المنتجات لآظمة قائمة بالفعل تسمح بتطور التجارة فى ظروف أى سـوق داخلية • واعتبارا من ١ فبراير ١٩٧٣ يقوم نظام أفضليات المجموعة ، الذى سيحل فى المملكة المتحدة محل الأفضليات المتفق عليها مع أقطار الكومنويلث ، على القواعد التالية :

- (١) إلغاء الرسوم الجمركية تدريجياً بين الدول الأعضاء ، وتسويتها بالتعرفة الجمركية المشتركة للمجموعة .
- (٢) إزالة القيود الكمية ، وأن كان يتعين تعديل نظام الحصص الحالى بصورة تدريجية خلال الفترة الانتقالية بالنسبة للحم الخنزير والزبد والجبن والسكر .
- (٣) فرض تناوأت متغايرة على الواردات من الاقطار الثلاثة .

وخلال فترة الانتقال ستعوض المدفوعات التعويضية الفرق بين الاسعار المطبقة فى الدول الاعضاء الجديدة وأسعار المجموعة . وبهذه الطريقة ستدفع اعانات مالية على مبيعات القمح من الدول الست الى المملكة المتحدة فى حين ستفرض رسوم على المبيعات فى الاتجاه المعاكس . وبالنسبة للواردات من الاقطار الثلاثة ستقتطع الدول الاعضاء الجديدة المدفوعات التعويضية من التناوة الجماعية الاعتيادية . فاذا كانت التناوة أقل من المدفوعات التعويضية نتيجة ارتفاع الاسعار العالمية عندئذ يفرض حد أقصى على هذه المدفوعات على مستوى التناوة (كما حصل بالنسبة للقمح فى مارس ١٩٧٣) .

وثمة عامل ضرورى آخر فى التطور المقبل للتجارة فى المجموعة وهو أسعار المنتجات . فخلال السنوات القليلة الماضية مالت الاسعار فى المملكة المتحدة الى الاقتراب من أسعار المجموعة الاصلية . ومع ذلك فحتى تصل الدول الاعضاء الجديدة بأسعارها الى مستوى المجموعة تدريجياً يتعين عليها بصورة عامة أن تزيد هذه الاسعار زيادة كبيرة باستثناء بعض المنتجات التى تتراوح بين قطر وآخر كالسكر واللين فى المملكة المتحدة مثلاً والبيض والدواجن فى كل من ايرلندا والدنمارك . وستكون هذه الزيادة عاملاً حافزاً على الانتاج وخصوصاً بالنسبة للقمح والشعير ومنتجات الالبان ولحم البقر والخنزير .

الا أن الاسعار لن تؤثر وحدها على المزارعين فى الدول الاعضاء لتعديل انتاجهم ، انما هى الأرباح الهامشية التى تعتبر العامل المهم بين سائر العوامل . فبالنسبة للحبوب مثلاً من المفترض أن ارتفاع متوسط الغلات فى المملكة المتحدة هو الذى سيسمح بزيادة كبيرة فى هوامش الارباح مما يؤدى الى نمو فى الانتاج .

وبالإضافة الى ذلك فان فتح سوق المملكة المتحدة قد يحفز على الانتاج فى الدول الاعضاء الست الأصلية ، وبالتالى يبدو من المحتمل أن تتوسع التجارة فى داخل المجموعة على النحو الذى شوهد فى المجموعة الاصلية ، هذا مع مراعاة التطور المحتمل فى المجموعة الموسعة وطريقة تنفيذ الافضليات التجارية وسيؤثر التوسع التجارى بالدرجة الاولى فى المنتجات التى تتكامل الاقطار فى انتاجها مثل القمح والذرة والفواكه والخضر والنبيد والسكر والزبد والجبن . وبالنسبة للمواد الثلاث الاخيرة فان التخفيض التدريجى فى الاستيراد من بعض الجهات الموردة الى المملكة المتحدة تقليدياً سيفتح المنافذ ويشجع على المنافسة بين منتجى هذه المواد فى المجموعة .

ومهما تكن التغيرات فى التجارة بين أعضاء المجموعة الاقتصادية الاوروبية فانه يبدو أن الاتحاد الاقتصادى الجديد سيحقق مزيداً من الكفاية الذاتية عن سابقه ، وأن الاعضاء التسعة ستنتج فوائض من الحبوب ومنتجات الالبان واللحوم . وتشير التطلعات السلعية^(٣) التى اضطلعت بها منظمة الاغذية والزراعة الى أن احدى المصاعب الرئيسية التى تواجه المجموعة هى مشكلة تعديل توازن الانتاج الزراعى والتجارة بالمنتجات الزراعية مع مراعاة ضرورات الديناميكية فى داخل المجموعة والعلاقات مع الاقطار الثلاثة وخصوصاً الولايات المتحدة .

(٣) أنظر - Implications of the possible enlargement of the EEC for agricultural commodity projections, 1970-1980, Rome, FAO, CCP 72/WP 6 .

أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي

كان أهم حدث في هذا الاقليم من الناحية الزراعية ، وربما من جميع النواحي ، هو ضالة محصول الحبوب في الاتحاد السوفيتي * وعلى عكس هذا كانت النتائج طيبة في أوروبا الشرقية ولا سيما بالنسبة للحبوب * ففي عام ١٩٧٢ تعرض الاتحاد السوفيتي لحوال جوية وصفت بأنها أسوأ أحوال حدثت في مائة عام * فقد كان الشتاء قاسيا لم يسقط به الجليد الذي يحمي الزراعة الشتوية وهكذا ضاع أكثر من ثلث محصول القمح الشتوي * وتميز فصلا الربيع والصيف في غرب البلاد بجفاف شديد بصفة استثنائية * وفي نهاية فصل الصيف بدأ الموقف يثير الانزعاج ولكن تدخل عاملان لانقاذ هذا الموقف جزئيا * فقد كان محصول القمح طيبا بصفة نسبية في الجزء الشرقي حيث يتم الحصاد في فترة متأخرة ، وبصفة خاصة في الأراضي البكر التي زرت في أثناء ١٩٥٤-١٩٥٦ في كل من كزاخستان وسبيرييا والأورال * (وهناك رقم له دلالة : أن نصيب كزاخستان من تسليم الحبوب للدولة بلغ ٢٨٪ في عام ١٩٧٢ بالمقارنة مع نسبة نقل عن ١٨٪ في خلال الخمس سنوات السابقة) * أما العامل الهام الثاني فهو تعبئة أعداد كبيرة من العمال الاضافيين لاستكمال آخر مراحل الحصاد في أقصر فترة ممكنة لتجنب أى خسارة أخرى ، وقد جاء هؤلاء العمال الاضافيون من صفوف العمال الصناعيين والجنود والطلبة *

وبلغ الرقم النهائي لمحصول الحبوب ١٦٨ مليون طن في مقابل ١٨٧ مليون طن في عام ١٩٧٠ و ١٨١ مليون طن في عام ١٩٧١ * وبلغت قيمة ما تسلمته الدولة من الحبوب لتغطية استهلاك المدن وللتصدير وللأغراض الأخرى ٦٠ مليون طن في مقابل ٦٤ مليون طن في عام ١٩٧١ * وقد اتخذت بعض الإجراءات الخاصة بتحديد الجارية في أجزاء مختلفة من البلاد لتجنب الاسراف في استهلاك الخبز * وقد اتخذ الاتحاد السوفيتي اتفاقيات لشراء كميات من حبوب الأغذية والاعلاف بلغ حجمها الكلي ٣٠ مليون طن من استراليا وكندا وفرنسا والسويد والولايات المتحدة *

فقد حددت الخطة الخمسية (١٩٧٥-١٩٧١) متوسط الانتاج السنوي من محصول الحبوب بـ ١٩٥ مليون طن * وبلغ هذا الهدف يتطلب الآن أن يكون متوسط المحصول السنوي من الحبوب حوالي ٢١٠ مليون طن في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٥ * وهناك آمال كبيرة معقودة الآن على الاستفادة من التقدم الفني * فالظروف التقنية التي كانت سائدة في ١٩٥٥ لا تستطيع أن تحقق أكثر من ٩٠ مليون طن في عام ١٩٧٢ * وهذا يعطينا فكرة عما تم تحقيقه حتى الآن * وقد حددت خطة الانتاج السنوية لعام ١٩٧٣ هدف الانتاج بـ ١٩٧ مليون طن ، مع تحقيق جزء من الزيادة المتوقعة عن طريق استغلال مساهمات جديدة من الأراضي * ففي خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٧٢ انخفضت مساحة الأراضي المنزوعة بالحبوب انخفاضا ملحوظا فهبطت من ١٢٨ الى ١٢٠ مليون هكتار - وبصفة خاصة الأراضي المزروعة بالراي التي انخفضت بنسبة حوالي ٥٠٪ * وتشير التقديرات غير الرسمية الى أن كمية الأرض الاضافية التي ستزرع بالحبوب ستصل الى حوالي ٥ مليون هكتار *

الانتاج الزراعي

السمة البارزة للتطورات الزراعية في عام ١٩٧٢ في الاقليم هي اختلاف النتائج بين كل من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي (الجدول ٢-٥) *

فقد كانت النتائج الزراعية التي حققتها أوروبا الشرقية طيبة بصفة عامة * وزاد الانتاج الكلي بأكثر من ١٠٠ مليون

الجدول ٥-٢: أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي : التغيرات في إجمالي إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني

	التغيير سنوياً			
	خطة ١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠
	*****	*****	*****	*****
بلغاريا :				
المجموع	٧ر٤	٥ر٠	٣ر٠	٤ر١
المحاصيل	٠٠٠	٨ر٠	٢ر٠	٢ر٥
الحيوانات	٠٠٠	١ر٠	٤ر٩	٦ر٩
تشيكوسلوفاكيا :				
المجموع	٣ر٧	٣ر٦	٣ر٢	١ر١
المحاصيل	٦ر٧	٤ر٠	٢ر٨	٤ر٨
الحيوانات	١ر١	٣ر٢	٣ر٥	٦ر٥
ألمانيا الديمقراطية :				
المجموع	٠٠٠	٠٠٠	٠ر٩	٣ر٧
المحاصيل	٠٠٠	٠٠٠	٦ر١	١٠ر١
الحيوانات	٠٠٠	٤ر٥	٣ر٢	٠ر٨
المجر :				
المجموع	٢-١	٥-٤	٩ر٠	٥ر٤
المحاصيل	-	٨ر٠	١١ر٧	١٦ر٥
الحيوانات	٣ر٠	١ر٠	٦ر٦	١٠ر٥
بولندا :				
المجموع	٢ر١	٨ر١	٣ر٧	٢ر٢
المحاصيل	-	٧ر٠	١ر٣	٤ر٣
الحيوانات	٥ر٠	٩ر٥	٦ر٦	١ر١
رومانيا :				
المجموع	٦ر٨	٩ر٠	١٨ر٤	٤ر٨
المحاصيل	٠٠٠	٠٠٠	٢٦ر٤	١١ر٧
الحيوانات	٠٠٠	٠٠٠	٨ر٩	٥ر٢
الاتحاد السوفيتي :				
المجموع	١٢ر٦	٤ر٦	١ر٤	١٠ر٣
المحاصيل	٠٠٠٠	٧ر٨	١ر٥	١١ر٧
الحيوانات	٠٠٠	-	٣ر٦	٨ر٩

المصدر : كتب الإحصاء السنوي ، وتقارير تنفيذ الخطط والمعلومات الشخصية من الحكومات * وهذه البيانات لا تصلح تماماً للمقارنة مع الأرقام الدليلية التي تضعها المنظمة لأنها تحسب على أساس مختلف *

للعام الثاني على التوالي * أما في بولندا فإن معدل النمو فاق التوقعات بصفة عامة ، بل أن قطاع الإنتاج الحيواني نما بمعدل أسرع من معدل نمو الإنتاج الكلي وسجل أعلى معدل للنمو في الاقليم * وزاد إنتاج المحاصيل بسرعة كبيرة في المجر وبلغاريا ، ولكن اسهام الإنتاج الحيواني في تحقيق هذه الزيادة الكلية كان ضئيلاً في هذين القطرين * وكانت النتائج في تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية جيدة بصورة معقولة واعتمدت ، الى حد بعيد ، على الأداء المتوازن لكل من القطاعين الرئيسيين * وعلى عكس هذه التطورات في أوروبا الشرقية كان الإنتاج في الاتحاد السوفيتي مخيباً للآمال * فقد تلا الزيادة الضئيلة في الإنتاج الكلي في ١٩٧١ انخفاض بنسبة ٤٦٪ بسبب انخفاض في إنتاج المحاصيل مقداره ٨٪ وزيادة ضئيلة جداً في الإنتاج الحيواني *

وقد حققت الزراعة في الاقليم عموماً تقدماً ملحوظاً في خلال السنوات الماضية (أنظر الجدول ٦-٢) * ففي خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٦٠ و ١٩٧١ ارتفع كل من الإنتاج الإجمالي ونصيب الفرد من الإنتاج ارتفاعاً سريعاً ، فزاد عدد الجرارات واستهلاك الأسعدة زيادة كبيرة ، وارتفع متوسط الخلة بصورة ملحوظة * ومع هذا فإن التقلبات التي حدثت من سنة إلى أخرى ، وبصفة خاصة في الاتحاد السوفيتي ، لا زالت مشكلة رئيسية وتشير بوضوح الى ضرورة تثبيت الخلة ، ربما على مستوى أعلى من المستويات السائدة لأن غلة الحبوب ، حتى في سنة قياسية مثل ١٩٧٠ ، كان متوسطها في الاتحاد السوفيتي حوالي ١٥ر٤ قنطار وهو ما يصل بالكاد الى نصف المعدلات التي تم تسجيلها في دول أوروبا الشرقية المتقدمة * بل كان هناك تفاوت بين اقليم وآخر في داخل الاتحاد السوفيتي نفسه * والجدول رقم ٢-٧ يبين المعدلات الحالية في مختلف دول أوروبا الشرقية

الجدول ٦-٢: أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي : الأرقام الدلالية للإنتاج الزراعي والغلات والمخلات

المخلات		غلة اللين من البقرة الواحدة في مزارع الدولة والمزارع الجماعية ١٩٧١	الفلات				إنتاج الحبوب		إنتاج الحيواني	إجمالي الإنتاج الزراعي (١) ١٩٧١	
الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الزراعية (٣)، ١٩٧١	الجارات لكل هكتار من الأراضي الزراعية (٤)، ١٩٧١		متوسط ١٩٧٠-١٩٧١	القمح	البطاطس	بنجر السكر	القمح	جميع الحبوب			
١٨١	١٤٣	١١٥	١٣٨	١٢٢	١٣٣	١٥٨	١٤٠	١٢٩	١٤٣	١٤٠	الاتحاد السوفيتي
١٨٥	١٥٩	١٢٠	١٥١	١٣٣	١٣٣	١٥٨	١٣٣	١٣٣	١٥٩	١٤١	بلغاريا
١٥١	١٢٩	١٢٩	١٢٠	١٣٢	١٣٢	١٣٣	١٢١	١٢٦	١٤١	١٢٧	تشيكوسلوفاكيا
١٢٤	١٢٣ (٤)	١١٤	١١٦	١١١	١١١	١٢٨	١٤٨	١١٧	١٣١	١١١	ألمانيا الديمقراطية
٢٧٠	١٣٥	١٢٢	١٣١	١٣٣	١٣٣	١٣٢	١٤٩	١٢٢	١٤١	١٣٣	المجر
٢٣٥	٢١٠	١٠٧	١١٨	١١٤	١١٤	١٢١	١٤٣	١١٣	١٢٩	١٣١	بولندا
٢٣٨	١٤٣	٨٣	١١٦	١٠٩	١٠٩	١٢٩	١٠٨	١١٧	١٥٢	١٤٨	رومانيا

المصدر : Statistical yearbook of the Council for Mutual Economic Assistance, 1972, Moscow.

(١) يشمل الإنتاج الحيواني

(٢) قوة الوحدة ١٥ حصان

(٣) الأسدة المعدية محتوها من المغذيات لكل هكتار من الأراضي الزراعية والغلات المعصرة

(٤) ١٩٦٨

لكل من الانتاج والغلة والتكاليف والمدخلات ، مع المقارنة بينها وبين مثيلاتها في المناطق الطبيعية الرئيسية في الاتحاد السوفييتي * فالبينات المتوفرة عن الاتحاد السوفييتي بأكمله لا يمكن اعتبارها بيانات ممثلة لأى منطقة من المناطق * فمثلا الأرقام الخاصة بأحد هذه المناطق ، وهي جمهورية روسيا الاشتراكية السوفييتية ، والتي تضم ٤٠% من الأراضي الزراعية في الاتحاد السوفييتي ، ليست في حد ذاتها الأرقاما متوسطة تتعلق بمواقف مختلفة للغاية * ومع هذا فيمكن ملاحظة عدة أنواع مختلفة من الزراعة في البلاد * فبعض المناطق في الاتحاد السوفييتي تضاهي مثيلتها في دول أوروبا الشرقية * فاذا كان متوسط غلات الحبوب في الاتحاد السوفييتي يقل عن متوسط الغلة في كل دول أوروبا الشرقية فان الغلة في أوكرانيا ومولدافيا تفوق مثيلاتها في بولندا ورومانيا ، وبالنسبة للبساط فان الغلة في روسيا البيضاء ومنطقة البحر البلطقي تزيد على متوسط الغلة في الاتحاد السوفييتي * أما بالنسبة لبنجر السكر فان الغلة في كزاخستان وآسيا الوسطى لا تقل عنها في أى منطقة أخرى باستثناء ألمانيا الشرقية (مع ملاحظة أن حوالي ٥٠% فقط من محصول الاتحاد السوفييتي الكلي يزرع في هاتين المنطقتين) * وتعتبر روسيا البيضاء ومنطقة البحر البلطقي أكثر المناطق في انتاجية المنتجات الحيوانية * وعند حساب التكلفة في الاتحاد السوفييتي يجب ألا ننسى أن كميات كبيرة من الأسمدة والميكة المتقدمة تستخدم على التوالي في زراعة تربة فقيرة (روسيا البيضاء والبلطقي) أو في زراعة محاصيل فنية (القطن في آسيا الوسطى والكتان في الشمال الغربي) * بل ان نسبة ميكنة الزراعة في آسيا الوسطى أعلى من مثيلتها في ألمانيا الشرقية ولكن معدل استعمال الأسمدة في جميع الاتحاد السوفييتي وفي دول أوروبا الشرقية الأخرى يقل بكثير عن المعدلات السائدة في ألمانيا الشرقية وفي تشيكوسلوفاكيا *

ولابد من زيادة تحسين القاعدة الزراعية الفنية في الاتحاد السوفييتي ، وبصفة خاصة خصوبة التربة التي تعوق التوسع في استخدام الأصناف وفيرة الغلة في مناطق كثيرة من أراضي الاتحاد السوفييتي الشاسعة * وفضلا عن ذلك فان الاتجاه الى اتباع طرق أكثر مرونة في التخطيط والادارة يجب تعزيزه ، لتشجيع الابتكار ورفع الكفاءة على مستوى المزرعة * وباستثناء حالة بولندا ، ساهم قطاع المحاصيل بقدر أكبر من قطاع الحيوان في تحقيق الزيادة في الانتاج الزراعي في أوروبا الشرقية * فقد كانت محاصيل الحبوب جيدة بصفة خاصة * فقد زاد الانتاج على عام ١٩٧١ بأكثر من ١٤% في رومانيا وبلغاريا وبما يقرب من ١٣% في المجر * وقد حققت جمهورية ألمانيا الديمقراطية محصولا قياسيا * اما في بولندا فان انتاج الحبوب لم يزد الا زيادة هامشية * وفي تشيكوسلوفاكيا لوحظ انخفاض ضئيل في انتاج الحبوب الكلي ولكن محصول القمح سجل رقما قياسيا * وتشير التقديرات الأولية الى أن الانتاج الكلي من الحبوب في أوروبا الشرقية زاد بنسبة ٦% بالمقارنة مع عام ١٩٧١ ، وترجع هذه الزيادة كلية الى ارتفاع غلات المحاصيل *

وفي الاتحاد السوفييتي انعكست آثار الأحوال الجوية السيئة بصفة رئيسية على انتاج الحبوب * اذ أدى الشتاء الذى اتسم بالقسوة والجفاف الى فقدان ثلث المحصول الشتوى على الأقل * وقد أعيد زراعة جزء من المنطقة التي تعرضت للضرر في الربيع ، ولكن استمرار الجفاف ألحق أضرارا كبيرة ببعض أجزاء المناطق الخصبة في الجزء الأوروبي * ولكن تحسن الموقف العام جزئيا نتيجة للمحاصيل الطيبة عموما في كزاخستان والاورال وسيبيريا * وقد أرسلت على عجل آلاف الجرارات وآلات الحصاد والدرايس وسيارات النقل والمعدات الأخرى للمناطق البعيدة لانقاذ أكبر قدر من المحصول ولتقليل الخسائر المحتملة *

وطبقا للتقارير الرسمية انخفض الناتج الكلي من الحبوب في الاتحاد السوفييتي بنسبة ٢٣% عن مستوى ١٩٧١ (أنظر الجدول رقم ٨٢) وعاد الى المتوسط الذى كان عليه في الفترة الواقعة بين ١٩٦٦-١٩٧٠ * ولكن الكميات

الجدول ٧-٢: أوروبا الشرقية والمناطق الرئيسية في الاتحاد السوفييتي : بعض بيانات الانتاج الزراعي والغلات والمداخلات

الأسددة لكل هكتار من الأراضي الزراعية (٧)	الأسددة لكل هكتار من الأراضي الزراعية (٧)	مزارع الدولة والمنزاع من الأراضي الزراعية (١)	غلة اللين في مزارع الدولة والمنزاع من الأراضي الزراعية (١)	عدد الحيوانات لكل ١٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية ١٩٧٠		حصة الانتاج الحيواني من اجمالي الانتاج الزراعي، ١٩٧٠	بنجر السكر	البطاطس	الحبوب
				خنازير	أبقار				
بالكيلو	بالكيلو	كيلو/هكتار	كيلو/هكتار			%	بالقنطار لكل هكتار ٠٠٠		
٤٧٠	١٩٧٠	١٩	٢٢٩٨	١٢٤	١٨٢	٤٩٣	٢٢٨	١١٥	١٣٧
٣٣٠	١٩٧٠	١٨	٢٣٢٨	١٥٠	٢٣٢	٥٢٤	١٧٢	١١٥	١٣٥
٦٥٢	١٩٧٠	١٩	٢٣٦٢	٤٩٠	٥٠٤	٤٨٣	٢٦٧	١٠٠	٢١٤
١٦٠	١٩٧٠	٢٥	٢٣٠٤	٤٠٨	٥٤٩	٥٠٨	٢١٤	١٤٠	١٣١
١٦٥	١٩٧٠	٣١	٢٩٨٨	٥٠٠	٤٧٩	٦٣٣	٢١٥	١٥١	١٩٤
٥٥٤	١٩٧٠	٣٩	٢٤٣٥	٥٨٤	٣٣٦	٣١٧	٢٥٧	٧٧	٢٥٧
٧٧	١٩٧٠	١٥	١٩٩١	١٢	٣٩	٥١٤	٣٣٣	٩٤	٨٨
١٧٩	١٩٧٠	٥٤	١٤٥٢	١٠	٧٧	٢٩١	٣٤٢	٨٩	٩٦
٩٩٦	١٩٧٠	٤٢	١١٥٠	١١٠	٤٤٥	٣٥١	٢٩٦	٩٧	١٢٣
١٥٩	١٩٧٠	٢٦	٢٨٠٨	٣٩٤	٢٢٥	٣٥٣	٣٢٣	١١٤	٢٧٤
٢٣٠	١٩٧٠	٤٣	٢٦١٠	٧٨٠	٦٠٥	٥٤٧	٣٥٨	١٥١	٢٦٦
٣١٩	١٩٧٠	٤٣	٣٢٤٨	١٥٤١	٨٢٦	٥٥٤	٣١٢ (٤)	١٨٥	٢٩٤
١٥٠	١٩٧٠	٢٢	٢٤٨٩	١٠٦٣	٢٧٨	٤٩٨	٣٢٥	١٠٥	٢٥٤
١٦٢	١٩٧٠	١٨	٢٩٤٤	٧٠٩	٥٢٣	٣٨٣	٣٢٤	١٧٦	١٩٨
٦٦٣	١٩٧٠	١٩	١٦٩٣	٤٢٦	٣٤٩	٤١٠	٢٠٩	٩٣	١٩٣

الاتحاد السوفييتي :

روسيا (٣)

أوكرانيا

روسيا البيضاء

مطقة البلطيق

مولدافيا

كازاخستان

آسيا الوسطى

ماوراء القوقاز

بلغاريا

تشيكوسلوفاكيا

المانيا الديمقراطية

المجر

بولندا

رومانيا

المصادر : Selskoe Khoziaistvo S.S.S.R., Moskva, 1971 and Statistical yearbook of the Council for Mutual Economic Assistance 1971, Moscow.

(١) قوة الوحدة ١٥ حصان

(٢) الاسددة المعدنية محتواها من المغذيات لكل هكتار من الأراضي الزراعية والغلات المعمرة

(٣) جمهورية روسيا السوفييتية الاشتراكية المتحدة

(٤) بما في ذلك كميات البعير التي تستخدم طفا

(٥) ١٩٦٨

المسلمة للدولة لم تنخفض بنفس النسبة (من ٦٤ الى ٦٠ مليون طن) بفضل الكمية المتزايدة التي وفرتها المناطق الشرقية والتي بلغت أكثر من نصف المجموع الكلي . وانخفض انتاج القمح من ٩٩ مليون طن الى ٨٦ مليون طن مما أدى ، مع انخفاض انتاج الراى بمقدار ٣ مليون طن ، الى انخفاض في اجمالي انتاج الحبوب بمقدار ١٦ مليون طن عن رقم عام ١٩٧١ . وكما كان الحال في عام ١٩٦٤ وفي السنتين اللاحقتين لذلك فقد انقلب وضع الاتحاد السوفييتي الى دولة مستوردة . ومع هذا فبينما كانت كمية المستورد في الفترة السابقة حوالي ٧١ مليون طن سنويا في المتوسط ، بلغت الكميات التي تم التعاقد عليها أخيرا حوالي ٣٠ مليون طن ، يستخدم جزء كبير منها لعلف الحيوان ومن المقدّر أن حوالي ٥ مليون طن سيعاد تصديرها الى دول أوروبا الشرقية ومن الجائز أن تخصص كميات صغيرة لاستمرار تصدير الحبوب الى بعض الدول النامية .

وتدل المفاوضات التي تمت مع الولايات المتحدة في خريف ١٩٧١ على أن السلطات السوفيتية تنوى الحصول على كميات كبيرة من القمح لاستخدامها في تنفيذ برنامج طموح طويل الأجل في مجال الانتاج الحيواني والدواجن ومنتجات الألبان . وبعد أن توقف استيراد الحبوب تقريبا في عام ١٩٦٩ بدأ الاتحاد السوفييتي مرة ثانية في استيرادها في عام ١٩٧٠ — وهي تعتبر أفضل سنة زراعية

في تاريخ الاتحاد السوفييتي — وهذا دليل على الزيادة السريعة في احتياجاته من الحبوب لتغذية الحيوان . ولعل نفس السبب أيضا يفسر لنا الاتجاه الصعودي في استيراد الحبوب في دول أوروبا الشرقية ككل (أنظر الجدول رقم ٩-٢) . وقد حققت كل دول أوروبا الشرقية محاصيل طيبة من بنجر السكر . فكانت زيادة المساحة المزروعة منه ، فضلا عن ارتفاع الغلات عموما ، سببا في تحقيق زيادات كبيرة

الجدول ٨-٢ : أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي : انتاج الحبوب، متوسط ١٩٦٦-١٩٧٠ والانتاج من ١٩٧٠-١٩٧٢

متوسط ٦٦-٧٠	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	التغير من ١٩٧١ إلى ١٩٧٢
***	بملايين الأطنان	****	****	%
أوروبا الشرقية الاتحاد السوفييتي	٥٩٣	٥٦٠	٦٨٨	٧٣٢
	١٦٧٥	١٨٦٨	١٨١٢	١٦٨٠
الاجمالي	٢٢٦٨	٢٤٢٨	٢٥٠٠	٢٤١٢
				٣٥-٣٠

في الانتاج بالمقارنة بحام ١٩٧٠ في كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وبصفة خاصة في المجر (٧٢ مليون طن — أي بزيادة ٣٦%) ورومانيا (٣٥ مليون طن ، بزيادة ٣٣%) . وبلغ انتاج الاتحاد السوفييتي ٧٥٧ مليون طن أي بزيادة قدرها ٥% بالمقارنة مع ١٩٧١ ، ولكن كانت هذه الزيادة أقل من متوسط الفترة ١٩٦٦-١٩٧٠ .

ولم يحقق انتاج البطاطس مثل هذا النجاح ، ولكن في بولندا وحدها كان المحصول متنازلا للغاية (٤٨٨ مليون طن) أما في معظم الدول الاخرى فقد كان الانتاج اقل من عام ١٩٧١ وفي بعض البلاد اقل من متوسط الفترة ١٩٦٦-١٩٧٠ . وفي الاتحاد السوفييتي بلغ محصول البطاطس ٧٨ مليون طن وهو يقل بنسبة ١٦% عن محصول ١٩٧١ وبنسبة ١٨% عن متوسط الفترة ١٩٦٦-١٩٧٠ .

وزاد انتاج الخضر في معظم دول أوروبا الشرقية . وبالمقارنة مع عام ١٩٧١ كانت الزيادة اسرع ما تكون في بولندا ، ولكن كانت النتائج طيبة ايضا في بلغاريا والمجر (خصوصا بالنسبة لانتاج الطماطم والفلل) وفي جمهورية ألمانيا الديمقراطية . أما الناتج في رومانيا فلم يحقق أي تغيير بالمقارنة مع العام الماضي ، في حين انخفض الانتاج انخفاض ملحوظا

في تشيكوسلوفاكيا • وانخفض انتاج الاتحاد السوفييتي بحوالي ٥٪ ولكن مشتريات الدولة كانت عند نفس مستوى ١٩٧١ تقريبا • وكان انتاج الفاكهة طيبا بصفة عامة في المجر وبلغاريا التي لم تحقق مع هذا محصولا طيبا من بعض الأصناف (البرقوق والقراصيا والفراولة) • وحقت رومانيا انتاجا عاديا بينما كان الانتاج في تشيكوسلوفاكيا ضعيفا • وفي الاتحاد السوفييتي انخفضت مشتريات الدولة بنسبة ١٧٪ عن مستوى ١٩٧١ •

وقد تفاوت انتاج المحاصيل الصناعية من بلد الى آخر ومن محصول الى آخر • فزاد انتاج بذور عباد الشمس في رومانيا وبلغاريا ولكن انخفض في الاتحاد السوفييتي • وفي بلغاريا كان انتاج القطن والقنب والكتان خاصة أقل من انتاج العام السابق، كما أفادت التقارير بانخفاض الانتاج الكلي من بذور الزيت انخفاضاً كبيراً في بولندا • وحقق الاتحاد السوفييتي رقما قياسيا في انتاج القطن اذ بلغ حجمه ٧٣ مليون طن (قطن غير محلول) •

واختلف معدل أداء قطاع الانتاج الحيواني في أوروبا الشرقية من قطر الى آخر، وبصفة عامة كان أقل من مثيله في قطاع المحاصيل • ومع هذا فقد زاد مجموع الانتاج الحيواني في بولندا بما يقرب من ١٠٪ وكانت النتائج طيبة الى حد ما في ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا، ومتواضعة جدا في بلغاريا والمجر • وبالنسبة للحالة في رومانيا فان المعلومات غامضة

متوافرة ولكن الدلائل تشير الى أن مساهمة القطاع الحيواني في تحقيق الزيادة السريعة التي حصلت في الانتاج الزراعي كانت مساهمة متواضعة • وفي الاتحاد السوفييتي تأثرت حالة الاعلاف تأثرا شديدا بالاحوال الجوية ولهذا لم يرتفع الانتاج الحيواني الكلي عن مستوى ١٩٧١ الا بصورة هامشية • وقد ازداد انتاج اللحوم في جميع البلدان بما في ذلك الاتحاد السوفييتي الذي حقق زيادة بلغت ٢٣٪، كما أفادت التقارير، وان كان يقال أن الانتاج انخفض بنسبة ١٠٪ في الشهور الأربعة الأولى من ١٩٧٣ في المسالخ الحكومية بالمقارنة مع الفترة المماثلة من السنة السابقة • وفي أغلب بلاد أوروبا الشرقية ازداد انتاج اللحوم بنسبة تتراوح بين ٣٪ و ٥٪ بالمقارنة مع عام ١٩٧١ • أما في بولندا فقد ازداد الانتاج بنسبة ١١٪ •

وكان من السمات البارزة لانتاج اللحوم في الفترة الأخيرة في كل من بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي الزيادة الكبيرة في نصيب لحوم الخنازير والدواجن من الانتاج الكلي • فنظرا للطلب المتزايد على اللحوم بذلت جميع

الجدول ٩-٢ : أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي : تجارة الحبوب متوسط ١٩٦٦-١٩٧٠ وأرقام ١٩٧٠ و ١٩٧١

	متوسط ١٩٦٦-١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٧١
أوروبا الشرقية	***** بملايين الأطنان *****		
الصادرات	٢٤	١٩	١٥
الواردات	٦٣	٧٧	٨٩
الرصيد	٣٩ -	٥٨ -	٧٤ -
الاتحاد السوفييتي			
الصادرات	٥٦	٥٧	٨٦
الواردات	٢٨	٢٢	٣٦
الرصيد	٢٨	٣٥	٥١
المجموع			
الصادرات	٨١	٧٦	١٠٢
الواردات	٩٢	٩٨	١٢٤
الرصيد	١٣ -	٢٢ -	٢٢ -

المصدر : Statistical yearbooks of the Council for Mutual Economic Assistance , Moscow .

البلدان جهدا خاصا للاسراع بتطوير انتاج لحوم الخنازير والدواجن على نطاق واسع نظرا لقلّة التكلفة ولقصر الوقت المطلوب بالنسبة لما يتطلبه التوسع في انتاج اللحوم البقرية . ونتيجة لذلك فإن أكثر من ثلثي الزيادة الكلية في انتاج اللحوم في السنين الثلاث أو الأربع الأخيرة في الاقليم جاءت من زيادة انتاج لحوم الخنازير والدواجن . وهذا الاتجاه في انتاج اللحوم يفسر بقدر كبير الاستهلاك المتزايد من الحبوب الخشنة في كل من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي .

وقد ازداد عدد الأبقار في عام ١٩٧٢ زيادة سريعة في بلغاريا ورومانيا وبولندا (تتراوح النسبة بين ٣% و ٥%) ولم يتغير الموقف في المجر عما كان عليه في العام الماضي ، ولكن اذا أخذنا في الاعتبار الاتجاه الهبوطي الذي ساد في الايام السابقة فإنه يجب اعتبار هذه النتيجة ايجابية . وازداد عدد الأبقار في الاتحاد السوفييتي بنسبة ١٦% وارتفع عدد الخنازير في بولندا ورومانيا بأكثر من ١٣% أما في الاتحاد السوفييتي فتشير التقارير الى انخفاض عدد الخنازير بحوالي ٧% .

وارتفع انتاج اللبن في معظم بلاد أوروبا الشرقية ارتفاعا هامشيا وبقي كما هو في الاتحاد السوفييتي . وارتفع انتاج البيض بصورة متواضعة ولكن في الاتحاد السوفييتي بلغت الزيادة حوالي ٧% . وارتفع انتاج الصوف في بلغاريا وربما في رومانيا أيضا ولكن انخفض في المجر والاتحاد السوفييتي .

ونتيجة للاتجاه الجديد باقامة وحدات كبيرة ومتخصصة للانتاج الحيواني فقد حقق الاتحاد السوفييتي بعض النتائج الهامة في عام ١٩٧٢ . فتم افتتاح مؤسسات متخصصة في تربية الخنازير في اقليمي جوركي وبلجورود ، تتولى كل مؤسسة مهما تربية حوالي ١٠٨ ألف خنزير سنويا . وتم افتتاح مجمع لتربية العجول الصغيرة في مقاطعة ليننغراد تبلغ طاقته عشرة آلاف رأس سنويا . وارتفعت طاقة " مصانع " الدواجن بمقدار ٩ مليون دجاجة بياضة و ١٤ مليون فرخ سنويا ، وتشير الخطة الخاصة بعام ١٩٧٣ الى تطورات جديدة في هذا الاتجاه اذ من المقرر أن تزداد قدرة مصانع الدواجن بحوالي ١٩% وأن تتضاعف قدرة الوحدات الكبيرة لتربية الخنازير .

الدخول الزراعي وسياسات الرفاهية

لا تتوفر عن الدخول التي يحققها السكان الزراعيون الا معلومات تقريبية غير أن الدلائل تشير الى تحسن وضع المزارعين في معظم هذه البلاد . فعلى الرغم من ضآلة الانتاج فقد ارتفع متوسط أجور أعضاء المزارع الجماعية في الاتحاد السوفييتي بنسبة ٥% في عام ١٩٧٢ . وزيدت معدلات أجور سائقي الجرارات والعاملين على الآلات في مزارع الدولة في بعض أنحاء البلاد .

وفي بولندا ارتفع الدخل الاجمالي الذي حققه المزارعون من بيع انتاجهم الزراعي بنسبة بين ٣% و ٤% وارتفعت الدخول الشخصية بحوالي ١٠% (بالارقام الحقيقية) . وكانت أكثر هذه المكاسب تعود الى زيادة في حجم المبيعات ولكن جزءا منها يعود أيضا الى زيادة الاسعار الذي اشترتها الدولة المنتجات الحيوانية والألبان والى إلغاء نظام التسليم الاجباري للمنتجات الزراعية في عام ١٩٧٢ (أنظر القسم التالي) والى انخفاض عدد المزارعين .

وأفادت رومانيا أيضا بحصول تقدم طيب في تحسين ظروف المعيشة للسكان الزراعيين ، فارتفعت دخولهم النقدية بما لا يقل عن ٦% . وفي نهاية عام ١٩٧٢ رفع الحد الأدنى للأجور المضمون لأعضاء الجمعيات التعاونية المتخصصة في تربية الحيوان من ٤٠٠ الى ٨٠٠ لاي في الشهر بشرط أن يعملوا لمدة ٢٥ يوما على الأقل في الشهر الواحد ، بعد أن كان نظام الحد الأدنى المضمون لجميع أعضاء المزارع الجماعية ، الذي أدخل في عام ١٩٧٠ ، يجعل الأجور الأدنى ٣٠٠ لاي في الشهر

للأعضاء العاديين و ٦٠٠ لاى لروءساء المزارع • ويتلقى أعضاء المزارع الجماعية اغانات خاصة في حالة العجز المؤقت ، وعلاوة شهرية عن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٦ عاما •
الاستثمارات والسياسات والتدابير الزراعية والفنية

بذلت جميع بلاد أوروبا الشرقية جهودا جديدة من أجل تحسين القاعدة الزراعية الفنية • فازداد تسليم الأسمدة بنسبة تتراوح بين ٥ و ١١ ٪ بالمقارنة مع عام ١٩٧١ • وكذلك ارتفع عدد الجرارات وآلات الحصاد والدراس والآلات الزراعية الأخرى وخاصة في بولندا وبلغاريا • وتشير التقارير الى الميكنة الكاملة لمحصول الحبوب في تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٧٢ والى أن تقدما كبيرا تحقق في سبيل ميكنة محصول البطاطس وبنجر السكر • وتقدمت الميكنة في المجر وبصفة خاصة في المحاصيل التي تعتمد على الايدى العاملة الكثيفة مثل الفاكهة والخضر • وزيدت المساحات المروية وخاصة في ألمانيا الديمقراطية وفي رومانيا التي زادت من أراضيها المروية بحوالي ١٦٠ ألف هكتار لتبلغ بذلك مساحة كلية تقرب من ١١ مليون هكتار •
 واتبعت المجر أخيرا برنامجا شاملا لتطوير أساليب تربية الحيوان ، وهو يتضمن الخطوات المتعلقة بالتخصص والتهجين وتحسين أساليب التسويق وزيادة الحوافز للمنتجين • وقد رفعت الحكومة سعر شراء اللبن بنسبة تقرب من ٣٠ ٪ ابتداءً من أول يناير ١٩٧٣ وذلك لتشجيع على تربية أبقار الألبان • وقد زيدت أسعار اللبن ومنتجات الألبان الأخرى بالنسبة للمستهلك بحوالي ٢٨ ٪ ولكنها مع ذلك لا تغطي أكثر من تكلفة الانتاج الحقيقية • ولهذا فان اللبن ومنتجات الألبان ستظل تعتمد اعتمادا كبيرا على الاغانات المقدمة من الدولة •

ويولي الاتحاد السوفييتي أهمية خاصة لتحسين التربة عن طريق الري والصرف وغيرها من الأعمال • وبلغت مساحة الأراضي الجديدة المروية ٨٠٠ ألف هكتار في عام ١٩٧٢ ، واستكملت أعمال الصرف في ٩٠٠ ألف هكتار • وقد ارتفعت الاستثمارات المخصصة للزراعة في عام ١٩٧٢ بنسبة ٨ ٪ ليلبلغ المجموع الكلي ٢٣٧ بليون روبل أما الاستثمارات الخاصة بتحسين التربة فقد ازدادت بنسبة ١٣ ٪ • ويقدر الانفاق الاستثماري الاجمالي المستهدف لعام ١٩٧٣ بمبلغ ٢٥٤ بليون روبل توفر الدولة منها ١٦٤ بليون روبل أما المبلغ المتبقي فتوفره المزارع الجماعية • ويخصص ثلث انفاق الدولة لأعمال الصرف والري واستصلاح الأراضي • وقد استخدمت الأراضي السوفييتية ٥٤ مليون طن من الأسمدة المعدنية عام ١٩٧٢ ، أى ضعف الكمية التي كانت متوافرة في ١٩٦٥ •

أما في عام ١٩٧٣ فان الزراعة السوفييتية سوف تتلقى ٥٧ مليون طن من الأسمدة المعدنية وستحصل على كميات أكبر من المعدات وستزداد الطاقة الميكانيكية للجرارات بنسبة ١١ ٪ •

وفي عام ١٩٧٢ أدخل الاتحاد السوفييتي بعض الاجراءات الجديدة لتنشيط انتاج المحاصيل الجذرية ، فارتفعت أسعار شراء بنجر السكر (مع دفع علاوة اضافية كلما ازداد محتواه من السكر) وتقرر دفع علاوة بنسبة ٥٠ ٪ للكميات التي تزيد على الرقم الذى حددته الخطة • وهناك علاوات مماثلة بالنسبة لمحصول البطاطس ، وفي بعض المناطق سيكون شراء البطاطس من الحيازات الخصوصية على أساس سعر حر بشرط ألا يتخطى الحد الأقصى المقرر مركزيا والذى ينفذ على حسب تفاوت ظروف العرض المحلية • ومن بين الاجراءات الأخرى التي اتخذت تجدر الاشارة الى القرار الخاص بتركيز توزيع حبوب الاغلاف والعلف المخلوط على المزارع الجماعية ومزارع الدولة ، في يد وزارة التعمين طبقا للخطة المركزية ، مع مراعاة كميات البذور الزيتية وبذرة القطن وبنجر السكر التي يتعين على كل مزرعة تسليمها •

وفي يناير عام ١٩٧٣ صدر قانون هام يتعلق بالمحافظة على البيئة وبالإجراءات اللازمة لمكافحة تلوث التربة والمياه والهواء وذلك بعد مناقشته في مجلس السوفييت الأعلى في شهر سبتمبر السابق * وستوضع خطط سنوية وخطة طويلة الأجل للمحافظة على موارد البيئة ولا دأرتها على أن تدمج هذه الخطط في خطط التنمية ابتداءً من عام ١٩٧٥ ، وعلى أن تتناول مكافحة التلوث وتنظيم استعمال المياه وموارد الأراضي والغابات ومكافحة التلوث وكيفية إدارة تراكم الپیت * وقد حدد القانون المهام والواجبات لمختلف الوزارات والادارات * وتتولى وزارة الزراعة الاشراف على الاستعمال السليم لموارد الأرض وعلى استخدام المواد السامة ومكافحة الآفات * وسيتم اتخاذ عدد من الإجراءات الأخرى في مجال البحث العلمي والتعلیم *

وتمشيا مع نفس المبدأ صدر كذلك قرار حكومي لحماية نهر الفولجا ونهر الأورال ضد مخاطر التلوث ، وكانت المشاكل المتعلقة بنهر الدانوب — من فيضان وتلوث — موضع المناقشة في اجتماع اللجنة التنفيذية للكميكون الذي عقد في موسكو في يناير عام ١٩٧٣ *

وما زال البحث في أكفأ صور التنظيم وأفضل وسائل التخطيط دائرا في الإقليم وبصفة خاصة في تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية حيث جرت فيهما مناقشات واسعة عن الطرق والوسائل اللازمة لتشجيع التركيز والتخصص والتكامل في الزراعة ، وعن علاقة الزراعة بقطاعات الإنتاج الأخرى *

وتم تعزيز نظام المجمعات الصناعية الزراعية في بلغاريا وطبق عليه نفس نظام التخطيط المعمول به بالنسبة للمشروعات الصناعية * ويوجد في بلغاريا الآن ١٧٠ مجمعا صناعيا زراعيًا تشمل حوالي ثلاثة أرباع الرقعة الزراعية وتستخدم نسبة مماثلة من اليد العاملة الزراعية المستديمة * وكما هو الحال بالنسبة للمجمعات الصناعية ، تشمل الخطط الخاصة بهذه الوحدات الكبيرة على بعض المؤشرات التي يتم تحديد ها مركزها ، وخاصة حجم الإنتاج من سلع معينة وحجم الاستثمارات وإدخال وسائل التكنولوجيا الحديثة *

ويدل انشاء المجمعات الصناعية الزراعية هنا ، كما هو الحال في سائر بلاد الإقليم ، على إيمان عميق بمزايا الصناعة بالنسبة للزراعة بمعناها التقليدي ، سواء من الناحية التنظيمية أو التخطيطية أو من ناحية الوفورات الناتجة عن الإنتاج الكبير، الخ * * * فالقصد الأساسي هو إيجاد صور تنظيمية تقضي تماما على الخط الفاصل بين النشاط الزراعي والنشاط الصناعي وتؤدي الى اندماجهما اندماجا كاملا بقدر الامكان * ولعل من المهم أن نلاحظ أن المجمعات الزراعية الصناعية في كل هذه البلاد تعمل على توطيد الأواصر العضوية التي تمس الحاجة اليها بين الزراعة والقطاعات الأخرى المتصلة بها (مثل الصناعات الترموينية والنقل ووسائل التخزين وصناعات التجهيز وخدمات التوزيع والصور المختلفة مخدمات البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية الخ * * *) والتي لها أهمية قصوى في تحسين الانتاجية * ومن الواضح أن هذه الصور الجديدة تساهم في تحقيق التنمية المتكاملة في المناطق الريفية ، فضلا عن ذلك فانها تسهل مهمة التخطيط المركزي بجعله تخطيطا دليليا يضع بعض الاهداف العامة فحسب *

واذا كانت بلغاريا قد ذهبت الى مدى أبعد من أى بلد آخر في هذا الصدد فانما يرجع ذلك الى نظرة السلطات البلغارية (على عكس السياسات الأولى التي اتبعت في البلاد الأخرى) الى الزراعة على أنها نشاط له أهمية خاصة وذلك

على الرغم من الاتجاه نحو التصنيع^(٤) ويمكن أن نضيف الى ذلك أن السلطات البلغارية كانت أكثر تمسكا بالنواحي العقائدية في تطبيق ما يسمى عادة بالمبادئ الماركسية في التنظيم الزراعي ، ولكن هذا لا يغير شيئا من الحقيقة وهي أن هذه السلطات أظهرت مثابرة كبيرة في العمل على تغيير طبيعة هذا القطاع * فالى جانب المجهودات التي بذلت لإنشاء وحدات متكاملة كبيرة ولتوسيع الانتاج اهتمت بلغاريا اهتماما كبيرا بتحسين نوعيات منتجاتها مستفيدة في ذلك بالتجربة الطويلة التي توافرت لدى مزارعيها في زراعة أكثر المحاصيل ذات الكثافة العمالية العالية * فالتبغ البلغاري والخضر والفاكهة وبعض المنتجات المصنعة تتمتع بشهرة دولية عزز منها أخيرا اتباع الطرق الجديدة المنظمة في انعاش الصادرات * والجزء الأكبر من المجمعات الصناعية الزراعية ، أو ما يربو على ٨٠٪ من المجموع الكلي ، يجمع بين انتاج الحبوب وانتاج بعض المنتجات الحيوانية ، وهناك ما يقرب من ٤٠٪ منها يتخصص في انتاج الخضر وحوالي ٢٢٪ في زراعة الكروم وحوالي ٢٠٪ في انتاج الفاكهة *

ونمت اعادة تنظيم الادارة الريفية في نهاية عام ١٩٧٢ في بولندا * فألغيت الوحدات الادارية الريفية السابقة والبالغ عددها ٤٣١٣ وحدة (جرومادا) وحلت محلها ٢٣٨٠ وحدة أكبر مساحة وأكثر حيوية (جمينا) تشمل كل منها مساحة تقرب من ١٣٠ كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها حوالي ٧ آلاف نسمة * وستلعب الوحدات الجديدة دورا أكبر في الادارة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية بما في ذلك التعليم ، وستضطلع ببعض المسؤوليات التي كانت في الماضي من اختصاص السلطات الادارية العليا * وحقق الاصلاح الهيكلي في قطاع الزراعة مزيدا من التقدم فتشير التقارير الى انتقال أجزاء هامة من الأرض من اشراف المزارعين الذين اعتزلوا النشاط الزراعي الى الدولة ، وأدخلت بعض القواعد الجديدة التي تنظم استعمال الأراضي للأغراض غير الزراعية * وامتد نظام الخدمات الصحية المجانية ، الذي كان قاصرا في الماضي على السكان العاملين في مزارع الدولة والمزارع الجماعية ، فأصبح يشمل جميع المزارعين منذ عام ١٩٧٢ *

وقد ألغت بولندا نظام التسليم الاجباري للحبوب والبطاطس والحيوانات الزراعية (الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية الرئيسية) ابتداء من أول يناير عام ١٩٧٢ * ويقوم النظام الحالي على أساس المعاملات التعاقدية مع أجهزة الدولة المشتري طبقا لاسعار محددة مركزيا مع السماح بقدر من المرونة في هذه الاسعار * وتوجد كذلك سوق حرة ، لتسويق الخضر والفاكهة أساسا ، ولكميات صغيرة من المنتجات الأخرى *

وفي المجر هناك نظام جيد لعقد الاتفاقات المباشرة بين المزارعين ومنظمات المنتجين من ناحية وشركات التجارة والتصنيع من ناحية أخرى (بدون أى تدخل من جانب أجهزة الدولة) ، وتتمتع الاطراف المتعاقدة بحرية كبيرة في تحديد الاسعار والشروط الأخرى في العقد * أما في النظام المعمول به في بولندا فمن الغالب أن يستمر تحديد الاسعار بطريقة مركزية وأن تصور هذه الاسعار العلاقة بين العرض والطلب * وقد اتفق الغاء نظام التسليم الاجباري في عام ١٩٧٢ مع زيادة في الاسعار تراوحت بين ٧٪ للقمح وحوالي ٢٠٪ للحم البقرى وبذلك وصلت الاسعار عموما الى مستوى الاسعار السائدة في السوق الحرة *

(٤) والنتيجة هي أن أداء الزراعة ارتفع جدا في بلغاريا ، ولا تتفوق عليها الا اسرائيل بين ٥٠ قطرا تغطيها الدراسة التي وضعها
E.F. Szozepanik: Agricultural policies at different levels of development

(والتي تعد ها المنظمة للنشر) *

أمريكا الشمالية

اقترب اجمالى الانتاج الزراعى فى أمريكا الشمالية ، خلال عام ١٩٧٢ ، من المستوى القياسى الذى بلغه عام ١٩٧١^(٥) ، وهو ما يزيد بنحو ١٠٪ على مستوى الفترة ١٩٦٨-١٩٧٠ . ومع شدة الطلب الداخلى والخارجى ازدادت الاسعار التى تلقاها المزارعون زيادة كبيرة ووصلت الدخول الزراعية فى كندا والولايات المتحدة الى أرقام قياسية فى عام ١٩٧٢ .

وقد أدت صادرات الحبوب الضخمة الى خفض مخزونات القمح فى هذا الاقليم عام ١٩٧٣ الى أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٥٢ ، كما يتوقع أن يحدث انخفاض حاد كذلك فى مخزونات حبوب الاعلاف . واستمر الطلب المحلى على اللحوم يتجاوز العرض ، وارتفعت الاسعار ارتفاعا حادا لتصبح عاملا هاما فى رفع الارقام الدليلية القوية للاسعار الاستهلاكية وما يترتب على ذلك من ضغوط لزيادة الاجور والاسعار فى القطاعات الاخرى . ونظرا لتوقع استمرار الطلب القوى للاستهلاك المحلى والتصدير ، فقد اتخذت الحكومتان الكندية والأمريكية خطوات لتشجيع زيادة الانتاج الزراعى عام ١٩٧٣ ، وخاصة من الحبوب ، ومن فول الصويا فى الولايات المتحدة .

واستمر الاقتصاد الكندى فى توسعه عام ١٩٧٢ . فزاد اجمالى الناتج القومى بنحو ١٠٪ (٥ الى ٥٠٥٪ بالارقام الحقيقية) ويقدر أن الرقم الدليلى للانتاج الصناعى قد ارتفع بنسبة ماثلة . وبالرغم من زيادة الاستخدام فان معدل البطالة بلغ فى المتوسط ٦٤٪ عام ١٩٧٢ (وهى نفس النسبة التى بلغها فى عام ١٩٧١) . واستمرت اليد العاملة فى الزيادة بمعدل سلوى يبلغ ٣٪ تقريبا ، ويعزى هذا الى حد بعيد الى زيادة معدلات الاشتراك فى فترات العمل . واستمرت السياسة النقدية فى اتجاهها التوسعى الشديد ، خلال النصف الاول من عام ١٩٧٢ ، مع حدوث تباطؤ فى معدل زيادة عرض النقود خلال النصف الثانى من العام . كما أن الاجراءات الضريبية شجعت التوسع الاقتصادى مع توقع زيادة العجز فى الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٧٢/١٩٧٣ . واستمر المستوى العام للأسعار فى الارتفاع ، مع سرعة هذا الارتفاع خلال النصف الاخير من العام مما يعزى ، بقدر كبير ، الى زيادات بعض أسعار الاغذية . ومع الاستثمار فى تعويم الدولار الكندى ، ورغم تدهور أرصدة الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات ، فقد أظهرت الاحتياطات المالية الدولية زيادة صغيرة فى كندا عام ١٩٧٢ .

وكانت الاهداف الرئيسية الثلاثة للسياسة الاقتصادية للولايات المتحدة عام ١٩٧٢ هى تحقيق معدل نمو اقتصادى قوى ، تخفيض معدل التضخم ، تحسين موقف البلاد على الصعيد الدولى . فكان معدل النمو الاقتصادى قويا طيلة عام ١٩٧٢ ، واتخذ التوسع قاعدة واسعة . فارتفع اجمالى الناتج القومى بما يقرب من ١٠٪ (٦٥٪ بالارقام الحقيقية) ، كما ارتفع الرقم الدليلى للانتاج الصناعى بنحو ٧٪ . وسجلت العمالة زيادة من أكبر الزيادات السنوية على الإطلاق ، وبلغت رقما قياسيا قدره ٢٣ مليون . ومع هذا كان معدل البطالة ٥٦٪ فى المتوسط خلال عام ١٩٧٢ (٥٣٪ خلال الربع الاخير من العام) ، مع زيادة اليد العاملة المدنية زيادة كبيرة . وكان الائتمان اللازم للتوسع الاقتصادى متوافرا على الرغم من أن السياسة النقدية كانت متشددة الى حد ما فى الشهور الاخيرة من العام . وكانت السياسة المالية توسعية الى أبعد حد ، فبلغ عجز الميزانية الاتحادية للسنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ١٩٧٢ ما يقرب من مستوى العام السابق . وكانت برامج مراقبة الاسعار والاجور التى نفذت خلال عام ١٩٧٢ هى البرامج التى أشرف عليها أساسا مجلس (٥) الأرقام الدليلية لانتاج الاغذية والزراعة اجمالى والفردى واردة فى الجدول الملحق رقم ٢ .

الأجور ولجنة الاسعار ، اللتان وضعتا خطوطا توجيهية لسلوك الاجور والاسعار ، مع استعراض اجراءات الاجور والاسعار . وبوجه عام فقد تباطأت الزيادات فى الاسعار ، مع استثناء ملحوظ لبعض أسعار الاغذية التى ارتفعت ارتفاعا حادا .

وكان هناك تدهور حاد آخر فى الميزان التجارى للولايات المتحدة عام ١٩٧٢ ، يعود فى جانب منه الى الأثر العكسى المبدئى الذى ظهر على قيمة الواردات من جراء تخفيض النقد عام ١٩٧١ ، وكذلك لأن النشاط الاقتصادى فى الولايات المتحدة كان يتزايد بأسرع مما هو الحال فى معظم البلاد الصناعية ، غير أن رصيد الحساب الرأسمالى طويل الاجل تحسن تحسنا ملحوظا ، بسبب الانخفاض الملحوظ فى التدفق الخارجى لروءوس الاموال لآجال بعيدة ، وهكذا كان العجز الأساسى (فى الحساب الجارى والحساب الرأسمالى طويل الاجل) هو نفس العجز الذى شهدته عام ١٩٧١ .

وكان أهم تطور ملحوظ فى الموقف الدولى للولايات المتحدة عام ١٩٧٢ هو التخفيض الكبير فى التدفق الخارجى لروءوس الاموال المسجلة وغير المسجلة لآجال قصيرة . وكان الانخفاض فى التدفق الخارجى سببا فى التحسن الذى طرأ على الرصيد الرسمى لعمليات الاحتياطى الأمريكى ، فانخفض العجز من ٢٩٧٦٥ مليون دولار عام ١٩٧١ الى عجز يبلغ نحو ١٠ آلاف مليون دولار فقط عام ١٩٧٢ .

الانتاج الزراعى

يقدر اجمالى الانتاج الزراعى فى أمريكا الشمالية خلال عام ١٩٧٢ بأنه اقترب من مستوى ١٩٧١ القياسى الذى سجل نحو ٦ ٪ زيادة على متوسط الفترة ١٩٦٨-١٩٧٠ . وقد قوبل الهبوط المتواضع فى اجمالى الانتاج الحيوانى بارتفاع متواضع أيضا فى اجمالى انتاج المحاصيل . وحصل نقص بنسبة ٦ ٪ فى اجمالى الانتاج الزراعى فى كندا فى حين لم يحدث تغير فى اجمالى الانتاج الزراعى للولايات المتحدة .

وانكمش حجم محاصيل الحبوب فى كندا (يقدر بنسبة ٧ ٪) والولايات المتحدة (يقدر بنسبة ٤ ٪) . وفى كندا اقترب انتاج القمح من مستوى ١٩٧١ (أى أقل ٢٢ ٪ من متوسط ١٩٦٥-١٩٦٩) ، حيث قوبلت الزيادة فى المساحة المنزرعة وقد رها ١٠ ٪ بانخفاض متوسط الغلات . وفى الولايات المتحدة انخفض انتاج القمح بنحو ٥ ٪ عن المحصول القياسى الذى شهدته عام ١٩٧١ ، لانخفاض المساحة والغلة معا . والمقدر أن انتاج الارز فى الولايات المتحدة قد انخفض انخفاضا يسيرا عما كان عليه فى عام ١٩٧١ ، على الرغم من أن مساحات الارز فى البلاد لم تتغير ولكن هبط متوسط الغلات عن المستوى القياسى الذى حققه فى عام ١٩٧١ . وانخفض انتاج حبوب الاعلاف فى كندا بنحو ١٥ ٪ عن مستوى ١٩٧١ ، نتيجة لانخفاض المساحة بنسبة ١٠ ٪ ، وبسبب انخفاض متوسط الغلات . كذلك انخفض انتاج حبوب الاعلاف فى الولايات المتحدة بنحو ٤ ٪ ، حيث قوبل انخفاض المساحة بنسبة ١٠ ٪ بتحقيق غلات قياسية من الذرة والذرة الرفيعة .

ورغم أن انتاج البذور الزيتية فى كندا قد انخفض بنحو الثلث نتيجة لصغر المساحات المنزرعة منه ، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تحقق مستوى قياسيا جديدا (بلغ نحو ١٣ ٪ زيادة على مستوى عام ١٩٧١) . وقد جاء معظم الانخفاض فى كندا بسبب محصول اللفت الذى انخفضت مساحاته وغلاته . أما فى الولايات المتحدة ، فقد حقق فول الصويا أرقاما قياسية جديدة من حيث المساحة والغلة والانتاج جميعا . كذلك حقق انتاج الفول السودانى مستوى قياسيا جديدا ، بسبب ارتفاع الغلات أساسا . ومع هذا فقد انخفض انتاج بذور الكتان انخفاضا حادا نتيجة لتخفيض المساحة المنزرعة منه فى كل من كندا والولايات المتحدة ، وشهدت الولايات المتحدة أصغر محصول لها منذ عام ١٩٣٨ .

وانخفض انتاج بنجر السكر في كندا نتيجة لخفض المساحة المنزوعة خفضا هامشيا ، ولهبوط متوسط الغلات • ولكن اجمالى انتاج محاصيل السكر في الولايات المتحدة حقق مستويات قياسية ، اذ يقدر انتاج السكر (على أساس الخام) بما يقرب من ٩% زيادة على محصول عام ١٩٧١ ، كذلك زاد انتاج قصب السكر بما يربو على ٢٠% اذ زادت المساحة المنزوعة منه مرة أخرى (بأكثر من ١٠%) وانتعش متوسط الغلات من المستوى المنخفض نسبيا الذى كان عليه عام ١٩٧١ ، أما انتاج بنجر السكر فقد ازداد بنحو ٥% ، نتيجة لزيادة المساحة وارتفاع الغلات •

وارتفع محصول الولايات المتحدة من القطن بنسبة ٣٠% عما كان عليه عام ١٩٧١ وكان أكبر محصول منذ عام ١٩٦٥ ، حيث زادت المساحة المنزوعة منه بنسبة ١٤% وارتفعت الغلات بنسبة ١٥% •

وزاد انتاج اللحم البقرى في كل من الولايات المتحدة وكندا بنسبة ٥% و ٢% على التوالي • وأمكن توسيع القاعدة لزيادة الانتاج في المستقبل اذ ارتفع عدد أبقار اللحم بنحو ٢% في كل من البلدين • وقد أظهر انتاج اللبن ، فسي كلا البلدين ، انخفاضا صغيرا نسبيا كما أن عدد أبقار اللبن قد استمر في الانخفاض • ونظرا لما تشهده دورة انتاج الخنازير من انخفاض ، فقد هبط انتاج لحم الخنزير بنحو ٨% في الولايات المتحدة وبنسبة معاكسة في كندا • وانخفض انتاج لحم العجول انخفاضا حادا في كلا البلدين ، اذ زادت نسبة العجول المخصصة للتسمين • كذلك انخفض انتاج البيض في كل من كندا والولايات المتحدة • ويبدو أن الزيادات الحادة في أسعار حبوب الاعلاف خلال الجزء الاخير من العام أحدثت أثرا معاكسا على النسبة بين أسعار الحيوانات وحبوب الاعلاف بوجه عام ، برغم أن أسعار معظم المنتجات الحيوانية قد ارتفعت كذلك •

الاسعار والدخول الزراعية

ارتفع متوسط الاسعار التى يتسلمها المزارعون في أمريكا الشمالية ارتفاعا حادا عام ١٩٧٢ ، بلغ نحو ١٠% فسي كندا و ١٢% في الولايات المتحدة ، وكانت الزيادة في الاسعار التى تدفع نظير المنتجات الحيوانية أكبر من الزيادة في أسعار المحاصيل • وفي الولايات المتحدة بدأ الرقم الدليلي للاسعار التى يتسلمها المزارعون بالنسبة لجميع المنتجات في الاتجاه التصاعدي في شهر مايو ، حين أدى الطلب على الحيوانات والمنتجات الحيوانية الى ارتفاع أسعارها • وأخذت أسعار القمح في الارتفاع ارتفاعا كبيرا في شهر أغسطس ، حين أعلنت المبيعات الضخمة للاتحاد السوفيتي ، وأعقب ذلك ارتفاع أسعار حبوب الاعلاف في سبتمبر • وجاء شهر ديسمبر بزيادة حادة في معدل ارتفاع الارقام الدليلية للاسعار الزراعية بالنسبة لجميع المنتجات ، واستمرت هذه الزيادة حتى شهر فبراير ١٩٧٣ • واذا ما قورن الرقم الدليلي للاسعار الزراعية لشهر فبراير ١٩٧٣ بمثيله في العام السابق بالنسبة لجميع المنتجات لتبين أن الزيادة بنسبة ٢٢% ، وأن رقم حيوانات اللحم قد زاد بنسبة ٢٧% ورقم الدواجن والبيض بنسبة ٢٧% ، ورقم حبوب الغذاء بنسبة ٤٦% ، ورقم حبوب الاعلاف بنسبة ٢٥% وعلى النقيض من ذلك ارتفع الرقم الدليلي لاسعار منتجات الالبان عند المزرعة بنسبة ٧% فقط •

وقد حقق اجمالى الدخل الزراعى في أمريكا الشمالية مستويات قياسية عام ١٩٧٢ (الجدول ٢ - ١٠) • وجاءت الزيادة وقدرها نحو ٩% فوق مستوى العام السابق نتيجة لزيادة أسعار المنتجات الزراعية أساسا ، اذ أن حجم التسويق الزراعى كان مقاربا لحجمه في ١٩٧١ • كذلك زادت نفقة الانتاج مرة أخرى ، وان كان معدل الزيادة قد تباطأ الى أقل

من ٣٪ في كندا • وزاد اجمالي المدفوعات الحكومية ، في الولايات المتحدة ، بمقدار ٩٠٠ مليون دولار ، وكان معظم هذه الزيادة لبرنامج حبوب الاعلاف • ومع انخفاض المخزونات الزراعية الكندية (وخاصة من القمح في أقاليم البراري ومن البطاطس في جزيرة برنس ادوارد) ، فقد حققت كندا دخلا زراعيا صافيا يقدر بأنه تجاوز الرقم القياسي السابق الذى حققته عام ١٩٦٦ بأكثر من ١٥٪ • وبرغم أن المخزونات الزراعية زادت مرة أخرى في الولايات المتحدة ، فقد حقق عام ١٩٧٢ دخلا زراعيا صافيا بلغ نحو ٢٠٪ تقريبا فوق مستوى عام ١٩٧١ ، ونحو ١٢٪ فوق المستوى القياسي السابق الذى تحقق عام ١٩٤٧ ، كما بلغ دخل المزرعة مستوى قياسيا قدره ٦٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٢ ، وهو ما يزيد بنحو ١٨٪ على الرقم القياسي السابق الذى شهدته عام ١٩٧٠ •

الجدول رقم ٢ - ١٠ - أمريكا الشمالية : تقديرات الدخل الزراعى

الولايات المتحدة			كندا		
١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠
بآلاف الملايين من الدولارات الأمريكية			بآلاف الملايين من الدولارات الكندية		
٥٨٠	٥٣١	٥٠٥	٥٢	٤٥	٤٢
٤٠	٣١	٣٧	٠٥	٠٥	٠٥
٣٩	٣٩	٣٧	٠٢	٠٢	٠١
٠٦+	١٣+	(١)-	٠٢	٠٢+	٠١+
٦٧٠	٦١٤	٥٧٩	٥٥	٥٢	٤٨
٤٧٢	٤٤٠	٤١١	٣٧	٣٧	٣٥
١٩٨	١٧٤	١٦٨	١٨	١٥	١٣
١٩٢	١٦١	١٦٨	٢٠	١٣	١٢

(١) أقل من ٥٠ مليون دولار •

المشكلات والسياسات والبرامج

انتاج القمح ومخزونه

ظل الطلب الخارجى الشديد الذى ظهر فى صيف عام ١٩٧٢ هو العامل السائد فى موقف القمح فى أمريكا الشمالية منذ ذلك الحين ، إذ أنه أحدث زيادة حادة فى الاسعار العالمية للقمح ، وزيادة ضخمة فى صادرات أمريكا الشمالية (الجدول رقم ٢ - ١١) • فى الولايات المتحدة ، ارتفعت أسعار القمح عند المزرعة من ١٣٢ دولار للبوشل الواحد فى يوليو عام ١٩٧٢ الى ٢٣٨ دولار فى يناير ١٩٧٣ ، وكانت هذه أكبر أسعار بلغها القمح فى شهر يناير منذ عام ١٩٤٧ • والمقدر أن كميات القمح المرحلة الى موسم ١٩٧٣/١٩٧٤ فى أمريكا الشمالية كانت أصغر كمية منذ

عام ١٩٥٢ • ومع احتمالات استمرار الطلب القوي على الصادرات ، ومع الحاجة الى إعادة بناء المخزونات ، فان حكومتى كندا والولايات المتحدة قد اتخذتا الخطوات لتشجيع زيادة محاصيل القمح عام ١٩٧٣ •

فأعلن مجلس القمح الكندي أنه سيقبل تسليم القمح من المنتجين خلال موسم ١٩٧٣/١٩٧٤ بما يبلغ (١٥ مليون طن • وهكذا فلا يحتمل أن يفيض محصول قدره ١٩ مليون طن عن الاحتياجات الكلية • وعلى هذا الأساس اقترحت الحكومة الكندية زراعة ٢٨ مليون ايكر من القمح في مقاطعات البرارى عام ١٩٧٣ • ويعنى هذا زيادة مساحات القمح بنحو ٧٥ مليون ايكر (٣ مليون هكتار) فوق مساحات ١٩٧٢ ، ويقترّب من المساحات القياسية التى زرت قمحا فى منتصف الستينات^(٦) • وقد تحدت الاسعار المبدئية للكميات التى تسلم لمجلس القمح الكندي من محصول ١٩٧٣ على أساس ١٫٧٦ دولارا كنديا للبوشل الواحد ، وهو نفس السعر الذى حدد فى أكتوبر ١٩٧٢ للكميات المسلمة من القمح من محصول تلك السنة •

الجدول ٢ — ١١ — أمريكا الشمالية : المعروض والمستخدم من القمح (١)

الولايات المتحدة	كندا					
	١٩٧٣/٧٢	١٩٧٢/٧١	١٩٧١/٧٠	١٩٧٣/٧٢ ^(٢)	١٩٧٢/٧١	١٩٧١/٧٠
..... مليون طن متري						
مخزونات بداية المدة	٢٣٫٥	١٩٫٩	٢٤٫١	١٦٫٠	٢٠٫٠	٢٧٫٥
الانتاج	٤٢٫٠	٤٤٫٠	٣٦٫٨	١٤٫٥	١٤٫٤	٩٫٠
الاستهلاك المحلى	٢٢٫٢	٢٣٫٢	٢٠٫٩	٥٫٠	٤٫٧	٤٫٧
الصادرات ^(٣)	٣١٫٣	١٧٫٢	٢٠٫١	١٦٫٣	١٣٫٧	١١٫٨
مخزونات نهاية المدة	١٢٫٠	٢٣٫٥	١٩٫٩	٩٫٢	١٦٫٠	٢٠٫٠

(١) موسم أغسطس — يوليو بالنسبة لكندا ، وموسم يونيو — يوليو بالنسبة للولايات المتحدة •

(٢) تقديرات أولية •

(٣) ويشمل معادل القمح من صادرات دقيق القمح •

أما فى الولايات المتحدة فيتشابه برنامج القمح لعام ١٩٧٣ ، كما أعلن فى ١٧ يوليو ١٩٧٢ ، مع برنامج عام ١٩٧٢^(٧) ، ويستهدف الحد من المساحة المنزوعة قمحا عام ١٩٧٣ بنسبة متوازنة ، فى حين زادت مساحات الاقصاء الاجبارية للمزارعين الذين يختارون الاشتراك فى برنامج ١٩٧٣ الى ٨٦ ٪ من مساحات القمح المخصصة لهم • ورغم الزيادة الحادة فى أسعار القمح فقد قدرت المساحة المنزوعة بالقمح الشنوى لمحصول عام ١٩٧٣ بأنها تزيد قليلا على المساحة التى زرت لمحصول عام ١٩٧٢ ، بسبب الظروف الجوية غير المواتية التى سادت وقت الزراعة • ولهذا أدخلت تفسيرات على برنامج القمح فى الولايات المتحدة فى أول يناير عام ١٩٧٣ لازالة جميع القيود على مساحات القمح ، فألغى العمل

(٦) أشارت نوايا المزارعين فى مارس ١٩٧٣ الى زراعة مساحة ٢٤٫٣ مليون ايكر بالقمح •

(٧) أنظر "حالة الاغذية والزراعة ١٩٧٢" ص ١١٣ •

بالاقصاء الاجبارى مما أفرج عما قدر بنحو ١٥ مليون ايكر اضافية لانتاج المحاصيل عام ١٩٧٣ . وبالرغم من الابقاء على الاقصاء الاختيارى ، فقد خفضت القيود على استخدام تلك الاراضى لزراعة محاصيل أخرى أو للرعى . وقد جاءت هذه التغييرات متأخرة بحيث لم تؤثر فى المساحة المنزوعة بالقمح الشتوى ، (الذى ينتج ثلث قمح الولايات المتحدة تقريبا فى السنوات الاخيرة) وان كان المتوقع أن تؤدى الى زيادة حصة الحبوب من المساحات المنزوعة . غير أنه بالنسبة للمساحة المنزوعة قمحا ، فقد كان الاثر أساسا هو زيادة زراعات القمح الربيعى بما يقدر بنسبة ٢٠ % . ولو سار متوسط غلات القمح لعام ١٩٧٣ على نفس هذا النحو (أى بزيادة تبلغ نحو ٦ % على متوسط عام ١٩٧٢) ، فان الولايات المتحدة ستحقق محصولا اجماليا من القمح عام ١٩٧٣ يزيد بما يتراوح بين ٥ الى ١٠ % على المستوى القياسى الذى تحقق عام ١٩٧١ .

امدادات حبوب العلف وبرامجها

كان الطلب شديدا على حبوب العلف فى أمريكا الشمالية للأسواق المحلية وأسواق التصدير على السواء خلال عام ١٩٧٢ ، بل زادت شدته خلال الجزء الاخير من العام . ولما أصبح واضحا أن انتاج عام ١٩٧٢ سيكون متخلفا عن المستوى الذى تحقق عام ١٩٧١ (الجدول رقم ٢ - ١٢) ولما كان محصول عام ١٩٧٢ قد تأثر من الظروف المناخية غير المواتية ، وخاصة فى الولايات المتحدة ، فقد ارتفعت الاسعار وأدت زيادة حجم الصادرات الى خفض المخزونات . وكما حدث فى حالة القمح ، فان الحكومتين الكندية والامريكية اتخذتا خطوات لتشجيع زيادة محاصيل حبوب العلف عام ١٩٧٣ .

فأوصت الحكومة الكندية بزيادة مساحات حبوب العلف عام ١٩٧٣ ، وخاصة الشعير ، توقعا لاستمرار التوسع فى الصادرات . وقد رفعت الاسعار الاولى للكميات التى تسلم لمجلس القمح الكندى من محصول عام ١٩٧٢ ، فبلغت بالنسبة للشعير ١٢٠ دولارا كنديا للبوشل الواحد (أى بزيادة ١٥ سنتا على اسعار عام ١٩٧٢) ، وبلغت بالنسبة للشوفان ٨٠ سنتا للبوشل (أى بزيادة ١٠ سنت) . ولكن كان من المطلوب ايضا زيادة مساحات القمح (انظر فيما سبق) ومساحات البذور الزيتية (كبذور اللفت وبذور الكتان) فى غرب كندا . وكان المفروض ان يترتب على هذه الزيادة فى مساحات الحبوب والبذور الزيتية فى ١٩٧٣ انخفاض حاد فى مساحة الراحت الصيفية ، بما لا يقل عن الثلث من مستوى عام ١٩٧٢ . وأكدت تقارير الحكومة الكندية اهمية الاستمرار فى تصدير حبوب العلف والبذور الزيتية الذى تتوافر امامه فرص جيدة للنمو على المدى البعيد ، تفوق احتمالات نمو صادرات القمح ، نظرا للتوسع الحالى فى صناعات تربية الحيوان فى العالم .

وكانت أحكام برنامج حبوب العلف لعام ١٩٧٣ التى أُنشئت فى الولايات المتحدة فى ديسمبر ١٩٧٢ وعدلت فى يناير عام ١٩٧٣ ثم مرة أخرى فى مارس عام ١٩٧٣^(٨) تستهدف زيادة المساحة المنزوعة من حبوب العلف وفول الصويا . وقد أُنشئت هذا البرنامج بعد تعديله اجراء خفض حاد فى مساحات الاقصاء لدى المنتجين المشتركين^(٩) ، والتى بلغت

(٨) بعد أن أظهر استقصاء نوايا المزارعين أن المساحة المحددة لزراعة الحبوب الخشنة وخاصة الذرة الصفراء ، لن تنتج ما يكفى من الحبوب لمواجهة المتطلبات المتوقعة .

(٩) أنظر حالة الأغذية والزراعة ١٩٧٢ ، صفحة ١١٦ .

الجدول ١٢-٢ — أمريكا الشمالية : المعروض والمستخدم من حبوب الأعلاف (١)

مخزون أول المدة	كندا (٢)			الولايات المتحدة (٣)		
	١٩٧١/٧٠	١٩٧٢/٧١	١٩٧٣/٧٢ (٤)	١٩٧١/٧٠	١٩٧٢/٧١	١٩٧٣/٧٢ (٤)
مخزون أول المدة	٦٩	٥٤	٦٧	٤٤٦	٣٠٩	٤٥١
الانتاج	١٩٩	٢٤٤	٣٠٩	١٤٦٣	١٨٩٧	١٨٢٠
الواردات	٣	٣	٦	٣	٤	٢
الاستخدام المحلي	١٧٤	١٨٠	١٨٨	١٤١٤	١٩١١	١٦٤١
الصادرات	٤٣	٥٤	٣٦	١٨٩	٢٤٨	٣٠٧
مخزون نهاية المدة	٥٤	٦٧	٥٨	٣٠٩	٤٥١	٣٢٥

(١) الراى والشعير والشوفان والذرة والحبوب المختلطة والذرة الرفيعة والدخن *

(٢) مواسم أغسطس-يولية (٣) مواسم يوليه -يونيه ، باستثناء الذرة والذرة الرفيعة وهما من موسم أكتوبر - سبتمبر * (٤) تقديرات أولية *

في عام ١٩٧٢ اجماليا قدره ٣٧ مليون ايكر أى ما يقرب من ثلث المساحات الاساسية المنزرعة بحبوب العلف في الولايات المتحدة * كذلك أتاح الغاء الاقصاء الاجبارى فى برامج القمح والقطن زيادة المساحة المتوافرة لزراعات الاعلاف اضافية * ووفقا لبرنامج حبوب العلف المعدل لعام ١٩٧٣ ، ترك أمام المزارع المشترك اختياران فيما يتعلق بالاقصاء ، فله أن يختار اقصاء ١٠٪ من المساحة الاساسية التى يزرعها بحبوب العلف ، على ألا يكون خاضعا ، بعد تجنيب مساحة الصيانة ، لأى قيود أخرى على المساحة التى يزرعها بحبوب العلف ، وفى هذه الحالة يتلقى المشترك مدفوعات حكومية على أساس ٥٠٪ من مساحته الاساسية بمعدل ٢٢ سنتا للبوشل من الذرة و ٣٠ سنتا للبوشل من الذرة الرفيعة و ٢٦ سنتا للبوشل من الشوفان * أما الاختيار الثانى ، فيسمح للمشارك بعدم اقصاء أية مساحات يزرعها ، ويتلقى مدفوعات حكومية مخفضة بشرط ألا تزيد مساحات العلف التى يزرعها عام ١٩٧٣ على المساحات التى زرعها عام ١٩٧٢ *

تعديلات فى القطاع الزراعى بكندا

أظهر التعداد الزراعى فى كندا لعام ١٩٧١ أن هناك تعديلات مستمرة وسريعة فى هيكل القطاع الزراعى * فقد انخفض عدد المزارع ، كما كان متوقعا ، من ٤٣٠ ألف مزرعة فى عام ١٩٦٦ الى ٣٦٦ ألف فى عام ١٩٧١ ، أو بنسبة ١٥٪ * وانخفضت المساحة الاجمالية ٣٪ تقريبا عن أرقام ١٩٦٦ * كما أن حجم المزارع ، على أساس متوسط المساحة ، اتسع فى جميع المقاطعات ، وارتفع المتوسط القومى من ٤٠٤ ايكر الى ٤٦٣ ايكر *

كذلك انخفض السكان الزراعيون فى كندا خلال السنوات الخمس الماضية بنسبة ٢٤٪ (من ٢ مليون نسمة تقريبا الى ١.٥ مليون نسمة) * وكان عدد السكان الذين يعيشون فى المزارع فى عام ١٩٧١ أقل من ٧٪ من اجمالى سكان البلاد بالمقارنة بنسبة ١٠٪ عام ١٩٦٦ و ١٢٪ عام ١٩٦١ * وارتفع عدد مديرى المزارع الذين لا يعيشون على أراضيهم من ٣٥ ألف عام ١٩٦٦ الى ٤٠ ألف عام ١٩٧١ ، أو من ٨٪ الى ١١٪ من جميع مديرى المزارع * وتضم مقاطعة ساسكاتشوان أكبر نسبة من المديرين غير المقيمين وتبلغ ٢٤٪ * على أن الاتجاه المتزايد لتشغيل المزارع من غير المقيمين قد اتضح فى كل مقاطعة * وأظهرت المعلومات الجديدة ، التى لم تكن متوافرة فى التعدادات السابقة ، أن ٩٢٪ من المزارع الكندية يديرها أفراد ، فى حين تدير شركات الاموال ٢٪ أما الباقي وقدره ٦٪ فيدار عن طريق

شركات الاشخاص أو الانواع الاخرى من المنظمات • ويستأجر ما يقرب من ثلث مديري المزارع جزءاً من أراضي المزرعة أو جميع تلك الاراضى •

أما من حيث مبيعات السوق ، فان المزارع التى تبلغ مبيعاتها ١٠ آلاف دولار كندى فأكثر فقد زادت من ٩٥ ألف الى ١١٣ ألف مزرعة (من ٢٢٪ الى ٣١٪ من جميع المزارع الكندية) ، أما المزارع التى تقل مبيعاتها عن ٥ آلاف دولار كندى فقد انخفضت من ٢٣٧ ألف الى ١٧٠ ألف مزرعة (من ٥٥٪ الى ٤٦٪ من جميع المزارع الكندية) • وعند تصنيف المزارع التى تبلغ مبيعاتها ٢٥٠٠ دولار كندى فأكثر ، بحسب نوع الانتاج ، فان عدد مزارع الانتاج الحيوانى المختلط ارتفع من ٧١ ألف مزرعة عام ١٩٦٦ الى ٩٠ ألف مزرعة عام ١٩٧١ ، أغلبها فى مقاطعات البرارى • فى حين أن مزارع القمح انخفضت انخفاضاً ظاهراً من ٧١ ٠٠٠ مزرعة فى ١٩٦٦ الى ٣٤ ٠٠٠ فى ١٩٧١ ، وان كان انخفاض انتاج القمح فى ١٩٧٠ ربما يؤثر فى هذه المقارنة أما مزارع انتاج الالبان فقد زاد عددها فى مقاطعة كوبيك بما عادل النقص فى مقاطعة أونتاريو بحيث ظل العدد الاجمالى فى البلاد بأكملها ثابتاً •

وبينما يعمل المزارعون الكنديون على تغيير هيكل المزرعة ، فانهم يحاولون ايجاد مصادر جديدة للدخل • وقد أمكن جمع بيانات عن الدخول غير الزراعى لعائلات مديري المزارع بفضل استقصاء خاص أجراه قسم الاحصاء الزراعى فى يوليو ١٩٧٢ ، وتدل نتائجه الاولى على أن أكثر من ٩٥٪ من عائلات مديري المزارع فى كندا كانت تتلقى دخولا من مصادر غير زراعية فى عام ١٩٧١ (من الاجور والمرتبوات والعمل الخاص فى خارج المزرعة ، أو من العلاوات العائلية أو معاشات التقاعد أو غيرها من المدفوعات الحكومية ، أو غير ذلك من أموال مثل الفوائد والارباح أو دخول الاستثمارات) • ويقدر اجمالى الدخل غير الزراعى لجميع عائلات مديري المزارع بحوالى ١٥٤٦ مليون دولار بالمقارنة مع صافى دخل المزرعة الذى تحقق عام ١٩٧١ وقدره ١٣٠٠ مليون دولار • وكان متوسط الدخل غير الزراعى لجميع أفراد عائلات مديري المزارع هو ٤٢٠٠ دولار فى ١٩٧١ ، وكانت الارقام تتراوح بين ٢٣٠٠ دولار فى ساسكتشوان و ٨٤٠٠ دولار فى كولومبيا البريطانية •

برنامج تنمية المزارع الصغيرة فى كندا

أعلنت الحكومة الكندية فى فبراير عام ١٩٧٢ عن عزمها على تنفيذ برنامج لتنمية المزارع الصغيرة ، يهدف بصفة عامة الى مساعدة ملاك المزارع العائلية الصغيرة اما فى زيادة مساحة حياتهم حتى يتوفر لهم مستوى طيب من المعيشة من الزراعة ، أو مساعدتهم فى بيع مزارعهم بأسعار معقولة وعادلة لى يستفيدوا من الفرص المتوفرة أمامهم ، بما فى ذلك اعتزال العمل (١٠) •

ووقعت الحكومة فى عام ١٩٧٢ اتفاقيات لتنفيذ البرنامج مع حكومات خمس مقاطعات (البرتا وكولومبيا البريطانية ونيو برنيسويك وجزيرة برنس إدوارد وأونتاريو) • وعلى الرغم من بعض الاختلافات بين تفاصيل الاتفاقيات الا أن البرنامج فى كل مقاطعة يتكون من خطة لنقل ملكية الاراضى بتقديم تسهيلات ائتمانية خاصة للمشتري ولتقديم منح لمساعدة البائعين ، وتقديم الخدمات عن ادارة المزارع والتنمية الريفية وما يتصل بها من أنشطة استشارية واعلامية • وفى كل

(١٠) يرد الحديث عن موضوع المزارع الصغيرة فى القسمين الخاصين بأمريكا اللاتينية والشرق الاقصى كذلك •

مقاطعة من المقاطعات تتولى تنسيق البرنامج لجنة استشارية للمزارع الصغيرة مشتركة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية . وبصفة عامة تتولى هيئة الائتمان الزراعى (وهى هيئة اتحادية) تنفيذ خطة نقل ملكية الاراضى بينما تشترك الحكومات المحلية مع وزارة الزراعة الاتحادية فى الاشراف على أجهزة ادارة المزارع والتنمية الريفية . وقد خصصت الحكومة مبلغ ١٥٠ مليون دولار كندى لتنفيذ البرنامج فى فترة سبع سنوات .

وتقوم خطة نقل ملكية الاراضى فى كل مقاطعة على تقديم تسهيلات ائتمانية خاصة للمشتريين المناسبين ، واعانات لمساعدة البائعين التى تتوافر فيهم الشروط اللازمة وكذلك من ادارة اعلان أسماء المشتريين والبائعين بغرض تسهيل اللقاء بينهم . وتقضى شروط الاستفادة من التسهيلات الائتمانية الخاصة أن يكون المشتري عاملاً بصفة أساسية فى تشغيل مزرعة يملكها أو يستأجرها ، ولا تزيد موجوداته على ستين ألف دولار ، وأن يكون مستعداً لشراء أراض جديدة أخرى من البائعين الذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة ، بحيث تكون للمزرعة ، فى رأى هيئة الائتمان الزراعى ، مساحة كافية من الارض والعمل ورأس المال حتى تكون المزرعة المدعمة بهذه الطريقة قادرة على الاستمرار اقتصادياً . وإلى جانب القروض العادية التى تقدمها هيئة الائتمان الزراعى ستعطى للمزارعين المستحقين فرصة شراء المزارع بمقتضى اتفاقيات البيع حيث تقوم هيئة الائتمان الزراعى بشراء الاراضى مباشرة من البائعين المناسبين بسعر عادى يتمشى مع سعر السوق ثم تبيعها الى المشتري المستحق بسعر التكلفة . وفى هذه الحالة يدفع المشتري مقدماً ٢٠٠ دولار فقط لى حيازة قيمتها عشرين ألف دولار أو أقل ، ويسدد الباقي على فترة تصل الى ستة وعشرين سنة بنفس سعر الفائدة الذى تفرضه هيئة الائتمان الزراعى على السلف العقارية . وليس من الضروري أن يرهن المشتري المزرعة التى يملكها لضمان سداد ثمن الاراضى الجديدة ، ويفضل المستحقون من صغار الملاك على ملاك المزارع الكبيرة .

وأما الحصول على منح المساعدة للبائعين فيتطلب أن يكون البائع مالكا لمزرعة ذات حجم غير اقتصادى وأن يكون عاملاً أساساً فى تشغيلها ، وأن يعرض الجزء الأكبر من هذه المزرعة للبيع ، وأن يثبت قدرته على توفير معيشته (مع استبعاد الرفاهية) بوسائل أخرى تضمن له ولعائلته مستوى من المعيشة يوازى أو يجاوز مستوى المعيشة الذى حققه من دخل مزرعته القديمة ، والا يعتزم تشغيل مزرعة فى المستقبل يعمل فيها بنفسه . ويحصل البائع المستوفى لهذه الشروط على اعانة قدرها ١٥٠٠ دولار الى جانب ١٠٪ من قيمة مزرعته ، بحيث لا يزيد الحد الاقصى لمجموع الاعانات عن ٣٥٠٠ دولار . ويجوز دفع منح المساعدة فى صورة مبلغ اجمالى أو لضمان دخل سنوى للبائع فى المستقبل . ويجوز للبائع أن يحقّد بعض الترتيبات مع المشتري لضمان استمرار اقامته هو وزوجته فى منزل المزرعة ، بما فى ذلك الاستفادة من مساحة مجاورة مناسبة ، مع استمرار تمتعه بحق الاستفادة من منح المساعدة .

وكالة تسويق البيض فى كندا

أنشئت وكالة تسويق البيض فى كندا فى يناير عام ١٩٧٣ ، وهى أول وكالة تنشأ بمقتضى قانون وكالات تسويق المنتجات الزراعية الصادر فى العام السابق .^(١١) وتتولى الوكالة الاشراف على عمليات عشرة مجالس محلية لتسويق البيض

(١١) أنظر حالة الاغذية والزراعة ١٩٧٢ ، صفحة ١١١ .

والتنسيق بينها ، وتنفيذ الاتفاقية الخاصة بالنتاج البيض وتسويقه ، وهى الاتفاقية التى وضعها المجلس الكندى لمنتجى البيض وأقرتها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية * وتهدف الخطة بصفة خاصة الى القضاء على المشاكل الناتجة عن حركة الامدادات فيما بين الاقاليم * وهى تتناول المجالات الهامة التالية : تحديد اجمالى طلب السوق ونصيب الاقاليم، أساليب تعديل الحصة التسويقية القومية وتوزيع الحصص على مجالس تسويق البيض المحلية ، طرق التصرف فى فائض الانتاج، كيفية تنسيق الاسعار * وترمى الخطة الى تحديد الانتاج مبدئيا بمقدار ٤٧٥ مليون دسنة من البيض سنويا ، على أن تتولى مجالس تسويق البيض المحلية توزيع الحصص على المنتجين المحليين * ويجرى الان دراسة الاقتراحات الاخرى الخاصة بانشاء وكالات مماثلة لتسويق السلع الاخرى *

الهيكل المقبل للانتاج الزراعى والتسويق الزراعى فى الولايات المتحدة

اختارت وزارة الزراعة فى الولايات المتحدة موضوع الهيكل المقبل للانتاج الزراعى والتسويق الزراعى لبحثه فى مؤتمر مستقبل الزراعة الذى عقد فى فبراير عام ١٩٧٣ * وقدمت الوزارة للمؤتمر تقديراتها الحالية عن الانتاج الزراعى المتوقع فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٥ ، وتوقعاتها لحجم الطلب المحلى والخارجى على المنتجات الزراعية * كما عرضت آراء عن أنواع المنشآت الزراعية التى قد يتكون منها القطاع الزراعى فى الولايات المتحدة فى المستقبل المنظور * وفى هذا الصدد يعتبر المؤتمر مساهمة قيمة فى المناقشات المقبلة التى ستؤدى الى اتخاذ الاجراءات التشريعية اللازمة فى عام ١٩٧٣ بشأن البرامج والسياسات الزراعية للولايات المتحدة ، والتى ستصبح نافذة بعد انتهاء العمل بقانون الزراعة لعام ١٩٧٠ فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٧٣ *

وتشير التقارير الى أنه بالمقارنة مع متوسط فترة ١٩٦٩-١٩٧١ يمكن توقع زيادة فى اجمالى الانتاج الزراعى فى الولايات المتحدة بحوالى الثلث فى عام ١٩٨٥ (أى بمعدل سنوى يبلغ فى المتوسط ٢٪ تقريبا) * وتوقع الزيادة المتوقعة فى انتاج المحاصيل (٣٦٪) تلك المتوقعة بالنسبة للمنتجات الحيوانية (٢٨٪) * وفيما يتعلق بأنواع المحاصيل فمن المتوقع أن تكون الزيادة أكبر من هذه النسبة العامة فى انتاج فول الصويا (٨٨٪) والفول السودانى (٦٦٪) وحبوب الاعلاف (٤٤٪) ولكن ستكون الزيادة أقل من المتوسط بدرجة ملحوظة بالنسبة للتبغ (١٤٪) والبطاطس (١٥٪) والفواكه غير الحمضية (١٦٪) والقطن (١٩٪) والقمح (٢٠٪) * وأما عن المنتجات الحيوانية فمن المتوقع حدوث زيادة كبيرة فى انتاج الدواجن (٥٤٪) والديوك الرومى (٥١٪) والابقار والعجول (٤٦٪) بينما ستكون الزيادة أقل بالنسبة لانتاج الالبان (٣٪) والبيض (١٧٪) *

وتشير التقديرات الى أن اجمالى الطلب المحلى على المنتجات الغذائية فى عام ١٩٨٥ سيزيد على متوسط الطلب فى فترة عام ١٩٦٩-١٩٧١ بنسبة ٢٤٪ تقريبا (منها ٢٠٪ نتيجة للنمو السكانى بمعدل سنوى يبلغ فى المتوسط ١,٢٪) ، أما النسبة الباقية فهى ناتجة عن زيادة استهلاك الفرد * ولما كانت الزيادة المتوقعة فى اجمالى الانتاج الزراعى تزيد على الزيادة المنتظرة فى الطلب المحلى فان التوقعات تشير الى ارتفاع الكفاية الذاتية فى الولايات المتحدة * وهذا الارتفاع يتناول المحاصيل أكثر مما يتناول المنتجات الحيوانية * وتوقع زيادة الانتاج المتوقعة الطلب المحلى المنتظر على القمح والارز وحبوب الاعلاف وفول الصويا والفول السودانى والسكر والديوك الرومى ، ولكنها ستكون أقل من مستوى الطلب المتوقع على الالبان والخضر والشمام والتبغ * أما بالنسبة للمنتجات الرئيسية الاخرى فتشير التوقعات الى بقاء نسبة الكفاية الذاتية دون ارتفاع كبير *

وتشير توقعات تصدير حبوب الاعلاف الى احتمالين يتوقفان من جهة على مدى قدرة الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية على الاكتفاء الذاتى من الحبوب بنهاية ١٩٨٥ ، ومن جهة أخرى على معدل زيادة الانتاج الحيوانى وانتاج الدواجن فى الاقطار النامية . وفى الاحتمال المرتفع يتوقع أن تصل قيمة صادرات الولايات المتحدة من السلع الزراعية فى عام ١٩٨٥ الى ١٤١٠٠ مليون دولار (١١٧٠٠ مليون على أساس أسعار عام ١٩٧٠) أو أكثر بحوالى ٨٨% عن متوسط فترة ١٩٦٩-١٩٧١ (٥٥% على أساس أسعار عام ١٩٧٠) . أما فى حالة الاحتمال المنخفض فستكون نسبة الزيادة حوالى ٧٥% (٤٥% على أساس أسعار عام ١٩٧٠) وستكون الزيادة المتوقعة فى صادرات السلع الزراعية الرئيسية ، بأسعار ١٩٧٠ ، على النحو التالى : ٢٦% للقمح ، ١٠٠% لحبوب الاعلاف فى حالة الاحتمال المرتفع و ٣٣% فى حالة الاحتمال المنخفض ، و ٤١% للارز ، و ٨٣% لفول الصويا ، و ٤٢% لمسحوق العلف والكسب ، ١٩% للزيوت النباتية ، ٢٥% للقطن ، ٤٠% للمنتجات الحيوانية واللحوم . وعلى أساس القيمة الفعلية مقدرة بأسعار ١٩٨٥ سيتحقق ثلثا الزيادة تقريبا فى اطار الاحتمال المرتفع ، أو $\frac{3}{5}$ الزيادة فى اطار الاحتمال المنخفض ، فى مجال انتاج فول الصويا وحبوب الاعلاف والقمح والكسب ومسحوق العلف .

وتتلخص آراء وزارة الزراعة الامريكية بالنسبة للتشريعات الزراعية المقترحة فى عام ١٩٧٣ فى مد فترة سريان القانون الزراعى لعام ١٩٧٠ مع ادخال بعض التعديلات عليه . وتحيد الوزارة استمرار العمل فى اقضاء جزء من الطاقة الزراعية الزائدة حسيما يتبين من متطلبات العرض والطلب بالنسبة للسلع الزراعية ، واستمرار العمل بالترتيبات الخاصة لتقدير القروض السلعية لضمان حد أدنى للأسعار فى حالة الطوارئ . بيد أنها تؤيد أيضا ادخال التغييرات اللازمة لالغاء نظام دفع دخول اضافية خصوصا فى الوقت الحالى حيث استطاع المزارعون زيادة دخولهم عن طريق مبيعات السوق ، وادخال التعديلات اللازمة لتحديث نظام تخصيص الاراضى والمساحات الاساسية المخصصة لمختلف السلع ، بما فى ذلك مرحلة انتقالية لتحديد مساحة المحاصيل الاساسية لكل مزرعة على حدة .

قانون التنمية الريفية فى الولايات المتحدة

يحدد قانون التنمية الريفية الصادر عام ١٩٧٢ سياسة الولايات المتحدة تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الريفية . والاهداف العامة لهذا القانون هى تدعيم الحيوية الاقتصادية للمدن الزراعية والمجتمعات الريفية عن طريق زيادة فرص الاستخدام غير الزراعى فى هذه المناطق ، والقضاء على هجرة السكان من الريف بتحسين التسهيلات والخدمات التى تزيد من جاذبية العيش فيها . ويؤكد القانون أيضا ضرورة العمل على تنمية موارد المياه والاراضى والعمل على صيانتها فى المناطق الريفية ومكافحة التلوث المتصل بالزراعة والتقليل من آثاره . ويطلب القانون من وزير الزراعة عمل حصر للاراضى القومية ووضع برامج للمراقبة ، حتى يمكن التعرف على الوضع الحالى والتغييرات المقبلة فى موارد الاراضى والمياه فى البلاد .

وتعرف المناطق الريفية بأنها المجتمعات التى يبلغ عدد سكانها ١٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠ نسمة أو أقل ، الا فى حالة القروض والمنح التجارية والصناعية التى يمكن أن تقدم فى مناطق لا يصل عدد سكانها الى ٥٠٠٠٠٠ نسمة . وتتولى وزارة الزراعة مسؤولية تشغيل معظم البرامج التى يصرح بها القانون الجديد ، والتنسيق بين جميع أنشطة الحكومة الاتحادية فى مجال التنمية الريفية .

وتنقضى كثير من أحكام هذا القانون بالاستمرار فى الانشطة السابقة التى كانت تضطلع بها وزارة الزراعة ، أو التوسع

فيها ولا سيما ادارة " منزل المزارعين " • وتتكون المساعدة الموجهة للتنمية الريفية أساسا من قروض واعانات للخدمات العامة (نظم المياه ، المجارى ، مصانع التخلص من الفضلات ، الوقاية من الحرائق ، المراكز الاجتماعية ، ومراكز الترفيه •••• الخ) ، ومن قروض لتوسيع خدمات الكهرباء والتليفونات فى الريف ، وتقديم المنح للهيئات العامة المهتمة بالتنمية الصناعية مثل انشاء الحدائق الصناعية وتقديم القروض للسكان الريفيين لمساعدتهم فى تملك مشروعات صغيرة أو فى انشائها أو تشغيلها ، وقروض للسكان الريفي ، والاعانات لاعداد خطط شاملة للتنمية الريفية • وفيما يتعلق بالميزانية المقترحة للسنة المالية ١٩٧٤ فهناك تأكيد على ضرورة تنفيذ هذه البرامج فى بعض المناطق المختارة فقط وعلى نطاق صغير فى المرحلة الاولى لضمان تحقيقها للنتائج المرجوة •

السياسات والبرامج السلعية الاخرى فى الولايات المتحدة

الارز : زادت المساحة المخصصة لزراعة الارز فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٧٣ بنسبة ١٠٪ (وبلغت ٨٠٠ ألف هكتار) نتيجة لزيادة الطلب الخارجى وانخفاض المخزونات خلال ١٩٧٣/١٩٧٢ •

القطن : انخفضت المساحة الاساسية المخصصة لزراعة القطن فى البلاد عام ١٩٧٣ بنسبة ١٣٪ (وتبلغ الان ٤ مليون هكتار) نتيجة لزيادة المخزونات بفضل المحصول الكبير الذى تحقق عام ١٩٧٢ • بيد أنه تم الغاء نظام الاقصاء الاجبارى للمشاركين ، الذى كانت نسبته ٢٠٪ من مساحات القطن الاساسية فى عام ١٩٧٢ • وتشير التقديرات الى أن هذا الغاء سيؤدى الى امكان استخدام حوالى ٨٠٠ ألف هكتار فى زراعة أنواع أخرى من المحاصيل • وقد أصبح فول الصويا ، الذى رغب المنتجون فى زيادة مساحاته فى عام ١٩٧٣ ، بديلا جذابا فى كثير من مناطق زراعة القطن •

فول الصويا : بالرغم من عدم وجود برامج حكومية تؤثر مباشرة فى انتاج فول الصويا الا أن من الضرورى التوسع فى الانتاج عام ١٩٧٣ لمواجهة شدة الطلب المحلى والخارجى • وقد كان هذا من الاسباب الرئيسية للتخفيف من احكام الاقصاء فى برنامج انتاج حبوب الاعلاف عام ١٩٧٣ ، ولا زالت مثل هذه الشروط فى برامج القطن والقمح لعام ١٩٧٣ •

الفول السودانى : هبطت المساحة المخصصة لزراعة الفول السودانى فى البلاد بأكملها والحصة التسويقيّة المقررة له الى أدنى مستوى تجيزه التسهيلات الحالية بسبب الزيادة القياسية فى العرض على الطلب •

اللبن : رفع سعر الدعم لتصنيع اللبن بنسبة ٧٪ للسنة التسويقية ١٩٧٣-١٩٧٤ • بيد أنه حدث تغيير فى مستوى أسعار منتجات الالبان المصنعة ، الذى يبرر تدخل الحكومة لدعم سعر اللبن والهدف من ذلك تشجيع انتاج الجبن واللبن الجاف خالى الدسم بدلا من انتاج الزبد • وقد زيد سعر التدخل للجبن من نوع شيدر ولبن الجاف خالى الدسم بنسبة حوالى ١٣٪ و ١٨٪ على التوالى ، بينما انخفض سعر التدخل بالنسبة للزبد بحوالى ١٠٪ •

اللحوم : فى يونيو ١٩٧٢ أوقف العمل بحصص استيراد لحوم الابقار والعجول والضأن والماعز ، سواء أكانت طازجة أو مبردة أو مجمدة ، نتيجة استمرار ارتفاع البيع بالتجزئة للمستهلك • فزادت الواردات من هذه اللحوم فى خلال الستة أشهر الاخيرة من عام ١٩٧٢ بحوالى ٢٥٪ بالمقارنة مع مستوى ١٩٧١ • ومع هذا فقد استمرت أسعار التجزئة فى الارتفاع فألغيت الحصص لعام ١٩٧٣ ، ويمكن إعادة النظر فيها اذا تغيرت ظروف السوق تغيرا كبيرا • وأوقفت الحكومة فى يناير عام ١٩٧٣ اعانات تصدير الدواجن ودهن الخنزير لبعض أقطار أوروبا الغربية •

أوسيانيا

ازداد النشاط الاقتصادي في كل من استراليا ونيوزيلندا خلال عام ١٩٧٢ مما بشر بانتعاش من فترة تكاد تتسم بالركود . ويقدر ارتفاع مجمل الناتج القومي بالاسعار الجارية بنحو ١٠ إلى ١٢ ٪ الا أن الزيادة بالاسعار الثابتة كانت أكثر تواضعا . وقد ازداد طلب المستهلكين في كلا القطرين عام ١٩٧٢ وان كان الطلب على الاستثمار ظل غير مستقر نوما . وقد انخفض معدل زيادة الأجور وظلت البطالة ، بالرغم من انخفاضها ، مرتفعة بحسب المستويات السابقة في كلا القطرين . وانخفض معدل الزيادة في الاسعار الاستهلاكية خلال السنة . ومع وجود طلب ملائم على التصدير الى جانب ارتفاع الاسعار خصوصا بالنسبة للسلع الزراعية تحسن وضع ميزان المدفوعات تحسنا ملحوظا في كل من استراليا ونيوزيلندا . وازدادت قيمة الواردات كذلك ولكن بأقل من زيادة قيمة الصادرات . ومع وجود فوائض في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات واستمرار التدفق الداخلي الصافي لرأس المال ارتفعت الاحتياطيات الدولية لكلا القطرين الى مستويات قياسية .

الانتاج الزراعي

يعتقد أن مجمل الانتاج الزراعي قد انخفض في أوسيانيا خلال موسم ١٩٧٢/١٩٧٣ بنحو ٣ ٪ (١٢) . وقد انخفض الانتاج في استراليا انخفاضا حادا نتيجة للجفاف الخطير الذي ألم بالبلاد . فانخفض محصول القمح الاسترالي بأكثر من ٢٠ ٪ وقل عن نصف محصول عام ١٩٦٨ القياسي . وانخفض محصول الشوفان والشعير انخفاضا أكثر حدة بنسبة ٤٦ ٪ و ٥٦ ٪ على التوالي وانخفض انتاج الذرة الرفيعة بنسبة ٥ ٪ بالرغم من زيادة المساحة المنزرعة منه مرة أخرى . كما أن محصول الارز انخفض بمقدار الخمس تقريبا وذلك نتيجة زيادة المساحة ونتيجة الانتعاش في متوسط الغلة . أما في نيوزيلندا فقد ارتفع محصول القمح سنة ١٩٧٢ بحوالى الثلث تقريبا كما أن انتاج الشعير والشوفان والذرة ازداد أيضا . وكان محصول قصب السكر في استراليا نفس ما كان عليه عام ١٩٧١ تقريبا حيث عادت الزيادة الضئيلة في المساحة الانخفاض الضئيل في متوسط الغلة . وارتفع محصول القطن ارتفاعا حادا وحقق رقما قياسيا مرة أخرى . وارتفع انتاج البذور الزيتية باستثناء بذر الكتان . وازدادت محاصيل عام ١٩٧٢ في معظم الفواكه في كلا القطرين . وكان انتاج استراليا من الكروم المجففة أكثر بنحو ٧٠ ٪ من المستوى المنخفض الذي تحقق عام ١٩٧١ وبنحو ٢٠ ٪ عن متوسط الفترة ١٩٦٥-١٩٦٩ . وكان انتاج الفواكه المعلبة أقل بصورة واضحة لان مصانع التعليب خفضت كميات ما تستوعبه من الدراق والكمثرى .

وتضاءلت كميات الصوف المجزوز في كلا القطرين ، وكان الانخفاض في استراليا يرجع الى القحط وبلغ نحو ٧ ٪ دون مستوى عام ١٩٧١ وهو أقل محصول منذ عام ١٩٦٧ . واستمر انتاج اللحم في الانخفاض في كلا القطرين . وتقدر الزيارة في انتاج الحوم الابقار والعجول في استراليا خلال موسم ١٩٧٢/١٩٧٣ بنحو ٢٠ ٪ ، وانتاج لحم الخنزير بنحو ١٥ ٪ في حين انخفض انتاج لحم الضأن الصغيرة بنحو ٢٥ ٪ ولحم الضأن بنحو ١٠ ٪ . أما في نيوزيلندا فيقدر ارتفاع انتاج لحم البقر

(١٢) الأرقام الدليلية لانتاج الأغذية والزراعة الاجمالي والفردى واردة في الجدول الملحق رقم ١٢ .

والحجول والضأن بنسبة ٥٠٪ * ويعتقد أن إجمالي انتاج اللبن واصل اتجاهه الهبوطي البسيط الذي ساد خلال المواسم الأخيرة في استراليا ، كما يظهر أنه حقق زيادة في نيوزيلندا *

الاسعار والدخول الزراعية

مع ارتفاع أسعار منتجات المزارع عموما ارتفعت الدخول الصافية للمزارعين ارتفاعا حادا خلال ١٩٧٢/١٩٧١ في كل من استراليا ونيوزيلندا * ونتيجة الزيادات الأخرى في أسعار السلع خلال ١٩٧٢/١٩٧٣ أصبح من المعتقد أن دخول المزارعين قد ارتفعت بنسب كبيرة بالرغم من انخفاض الانتاج في استراليا *

ففي استراليا ارتفع مجمل الدخل الزراعي خلال ١٩٧٢/١٩٧١ بنحو ٢٥٪ عما كان عليه مستوى عام ١٩٧٠/١٩٧١ الذي كان منخفضا بصورة غير طبيعية * وكانت القيمة الاجمالية للانتاج الزراعي خلال ١٩٧٢/١٩٧١ أكبر بنحو ١٠٪ نتيجة زيادة الانتاج وارتفاع الأسعار * وكان متوسط الأرقام الدلالية للأسعار التي حصل عليها المزارعون أعلى بنحو ٧٪ * وارتفعت تكاليف الانتاج بنحو ٣٪ كما ازدادت الأرقام الدلالية للأسعار التي دفعها المزارعون بنسبة ٦٪ في المتوسط إلا أن إجمالي مدخلات المزرعة انخفض نوعا ما * وبالرغم من انخفاض الانتاج خلال ١٩٧٢/١٩٧٣ تقدر الزيادة في القيمة الاجمالية للنتاج الزراعي الاسترالي بأكثر من ١٠٪ زيادة على ما كانت عليه خلال ١٩٧٢/١٩٧١ نتيجة لارتفاع مستويات الأسعار السلعية مرة أخرى * ومع أن تكاليف الانتاج ارتفعت هي كذلك إلا أن هذا الارتفاع كان بنسبة تقل بكثير عن نسبة ارتفاع أسعار السلع * وهكذا فإن دخول المزرعة الاسترالية ربما تكون حققت مستوى قياسيا خلال ١٩٧٢/١٩٧٣ *

ويعتقد أن مجمل الدخل الزراعي في نيوزيلندا خلال ١٩٧٢/١٩٧١ قد ارتفع بنحو ١٠٪ عما كان عليه خلال ١٩٧٠/١٩٧١ * كما يقدر أن العائدات الاجمالية قد ارتفعت بنحو ٤٠٪ للحبوب والمحاصيل الحقلية (ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى انتعاش الانتاج عن المحصول الضئيل غير العادي الذي تحقق عام ١٩٧٠/١٩٧١) ونسبة ٢٠٪ لمنتجات الألبان نتيجة لارتفاع الأسعار * وانخفضت العائدات الاجمالية للحم الضأن والحملان بنحو ١٥٪ مما يعكس انخفاض أسعار الحملان التي دفعها مجلس اللحوم بنيوزيلندا ومع أن تكاليف الانتاج ارتفعت هي كذلك إلا أن الزيادات كانت تقل عن الزيادات في الدخول الاجمالية * ولذلك فقد كانت الدخول الزراعية الصافية خلال موسم ١٩٧٢/١٩٧١ أعلى بنحو الثلث * وبالإضافة الى ذلك حصلت زيادة واضحة في أموال حساب تشييت أسعار منتجات الألبان وكذلك في الأموال التي تحتفظ بها شركات منتجات الألبان بموجب الاجراءات الحكومية لتشبييت الدخول * ولو أن هذه الأموال - المتوفرة للتوزيع في المستقبل - قد وزعت خلال ١٩٧٢/١٩٧١ لبلغت الزيادة في الدخول الصافية للمزرعة نحو ٥٠٪ * ومن المتوقع - نشوء زيادة أخرى تقدر بنحو ١٥٪ في الدخول الزراعية الصافية خلال ١٩٧٢/١٩٧٣ نتيجة لازدياد الانتاج واستمرار الأسعار الملائمة نسبيا *

المشكلات والسياسات والبرامج

انتاج الصوف ومخزونات

اشتد الطلب على صادرات الصوف فجأة خلال الجزء الأول من عام ١٩٧٢ وارتفعت الأسعار ارتفاعا حادا * ومع ارتفاع أسعار السوق فوق مستويات الدعم استطاع مجلسا الصوف في كلا القطرين ، خلال الجزء الباقي من موسم ١٩٧١/١٩٧٢ ، تخفيض المخزونات التي كانت قد تراكمت لديهما بسبب عمليات تدعيم الأسعار * وقد أنقصت مدفوعات

العجز في استراليا ثم ألغيت عند ارتفاع أسعار السوق التي تعدت مستوى الدعم في أوائل فبراير ١٩٧٢ * ومع استمرار الطلب الشديد وانخفاض المعروض خلال موسم ١٩٧٢/١٩٧٣ أتم المجلسان تصفية مخزوناتهما (الجدول ١٣-٢) وفي استراليا خفضت أعداد الضأن مرة أخرى ، اتباعا للاتجاه الهبوطي خلال السنوات الأخيرة * أما في نيوزيلندا فتشير التقارير الى زيادة ضئيلة في أعدادها بسبب مدفوعات الاحتفاظ بالضأن *

الجدول ١٣-٢ : أوسيانيا : الانتاج والمخزون من الصوف

	نيوزيلندا			استراليا			
	١٩٧٢/١٩٧٣	١٩٧١/١٩٧٢	١٩٧٠/١٩٧١	١٩٧٢/١٩٧٣	١٩٧١/١٩٧٢	١٩٧٠/١٩٧١	
	٧٣ (١)	٧٢	٧١	٧٣ (١)	٧٢	٧١	
***** بالآلاف الأطنان المترية *****							
مخزون أول المدة في أول يوليو (نظيف)							
مخزونات مجلس الصوف	٨	٣٠	٣٩	١١	٢٧	—	
مخزونات أخرى	١٠	١٢	١٣	٢٤	١٩	١٣	
الانتاج — خام	٣٢٠	٣٢٢	٣٣٤	٨١٣	٨٩٩	٨٨٦	
الصادرات — خام	٠٠٠	٣٠٥	٢٩٤	٠٠٠	٧٣٢	٦٨٤	
مخزون نهاية المدة في أول يونية (نظيف)							
مخزونات مجلس الصوف	٠٠٠	٣٠	٣٠	٠٠٠	١١	٢٧	
مخزونات أخرى	٠٠٠	٨	١٢	٠٠٠	٢٤	١٩	

(١) تقديرات مبدئية

والتي تبلغ ٧٩ سنتا استراليا لكل كيلوجرام واحد من الصوف *

ولم يتضمن التشريع الجديد نصا على تملك الشركة مجموع الصوف المجزوز في البلاد على النحو الذي كان مقترحا * ولا زالت هذه القضية موضع الجدال الشديد في كل من استراليا ونيوزيلندا * الا أن الشركة تستطيع تقديم التوصيات الى الحكومة لادخال تغييرات على تسويق الصوف الاسترالي ، وقد يكون من بينها وضع خطة لملك الانتاج بأكمله *

وقد صدر تشريع اقامة شركة تسويق الصوف النيوزيلندية قبل الانتخابات العامة في ١٩٧٢ * وهذه الشركة الجديدة التي أصبحت عاملة اعتبارا من ٣٠ نوفمبر ١٩٧٢ تستوعب مجلس الصوف النيوزيلندي الذي كان يعمل منذ عام ١٩٥٢ * ويمنح التشريع للشركة صلاحيات عامة كبيرة تتمثل بجميع نواحي الصوف النيوزيلندي وتسويقه * ورغم أن أسعار السوق الحالية ظلت تزيد كثيرا على مستوى الدعم المقرر والبالغ ٥٠ سنتا نيوزيلنديا لكل كيلوجرام واحد الا أن على الشركة أن تتدخل اذا لزم الأمر للاحتفاظ بهذا الحد الأدنى المضمون لمدة ١٢ شهرا على الأقل * وسيجرى استفتاء بعد ١ يناير ١٩٧٤ حول موضوع مهم وهو هل تشتمل نشاطات الشركة على تملك الصوف المجزوز في نيوزيلندا بأكمله *

انتاج القمح ومخزونات

مع اشتداد الطلب الخارجي لم تنقص صادرات استراليا من القمح خلال ١٩٧١/١٩٧٢ الا بسبب نفاد الكميات المتوفرة * فقد أدت الصادرات القياسية خلال موسم ١٩٧٠/١٩٧١ الى تخفيض المخزونات تخفيضا حادا (الجدول ١٤-٢) * وقد زادت حصص التسليم لمحصول عام ١٩٧١ الا أنها أخفقت في بلوغ المستوى المتوقع * وبالتالي لم تكن الامدادات كافية

لتمكن استراليا من الاستفادة استفادة كاملة من فرص التصدير وخصوصا عندما ازدادت هذه الفرص خلال صيف ١٩٧٢. وقد أدى الجفاف الخطير خلال عام ١٩٧٢ الى تخفيض الانتاج تخفيضا حادا والى صعوبة حالة المعروض للتصدير في موسم ١٩٧٢/١٩٧٣. وقد ازدادت حصص التسليم مرة أخرى بالنسبة لمحمول ١٩٧٣ الى ١٤ مليون طن أو أقل بقليل من المحصول القياسي الذي شهدته عام ١٩٦٨. وقد رفعت الدفعة الأولى المضمونة من الكميات المسلمة من موسم عام ١٩٧٣ بنحو ١٠ سننات لكل بوشل فبلغت ١٢٠ دولار استرالي. ومع أن الخطة الحالية لتثبيت أسعار القمح تنتهي بنهاية موسم ١٩٧٢/١٩٧٣ فمن المتوقع وضع مشروع آخر في خلال عام ١٩٧٣.

الدعم الحكومي للزراعة

أصبحت السياسات والبرامج الحكومية لتدعيم القطاع الزراعي تزداد أهمية في كل من استراليا ونيوزيلندا. وقد واصل كلا القطرين اتباع الاشكال التقليدية من مساعدات الحكومة لزيادة الانتاج الزراعي وتحسين فاعلية ادارة المزارع الفردية، بل أمكن توسيع هذه المساعدات في بعض الحالات. وقد اتخذ هذا الدعم شكل البحوث والتعليم والخدمات الاستشارية والمساعدة على تنمية موارد الأرض (الري وتطهير الأراضي وتحسين المراعي وغير ذلك) وتحسين المواصلات والبنية الأساسية الأخرى وبعض تسهيلات التسليف والمعونات المالية لشراء المدخلات وما الى ذلك. وخلال الخمسينات والستينات ساهمت هذه الأشكال من المعونة التقليدية في ادخال التعديلات - التوسعية أساسا - على قطاع الزراعة في كلا القطرين. وكان من الأهداف الرئيسية الأخرى للسياسات الحكومية وبرامجها خلال هذه الفترة تثبيت أسعار المنتجين بالدرجة الأولى لتحسين دخول المزرعة. فجميع المنتجات الزراعية الرئيسية في الاقليم تقريبا تدخل في مشروطات تسويق وفي ترتيبات تجميع تضطلع بتشغيلها لهذا الغرض الحكومتان ومختلف المجالس السلعية.

الجدول ١٤-٢ : استراليا : المعروض والمستخدم من القمح

١٩٧٠/٧١ ١٩٧١/٧٢ ١٩٧٢/٧٣ (١)

*** بملايين الاطنان المترية ***

مخزون أول المدة (في ١ ديسمبر)	٧٢	٣٥	١٤
الانتاج	٧٩	٨٥	٦٥
الاستهلاك المحلي	٢٦	٢٩	٣١
الصادرات (٢)	٩٠	٧٧	٤٤
مخزون نهاية المدة (في ٣٠ نوفمبر)	٣٥	١٤	٠٤

(١) تقديرات مبدئية (٢) بما في ذلك ما يعادل القمح من دقيق القمح

التحول عن الاسواق التقليدية في المملكة المتحدة وغرب أوروبا الى أسواق أمريكا الشمالية واليابان وأقطار الشرق الأقصى (١٣) كما يتوقع زيادة سرعة هذا التحول مع توسيع المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

(١٣) أنظر "حالة الأغذية والزراعة ١٩٦٩" ص ٥٥ من النص الانجليزي.

وقد تم ادخال عدد من الاجراءات الحكومية في السنوات الأخيرة بهدف تعديل الانتاج وفقا للتغيرات والاتجاهات في الطلب الخارجي * فوضع نظام لحصص التسليم بالنسبة للقمح في استراليا خلال ١٩٦٩ لتخفيض المخزونات التي كانت مفرطة آنذ * ومع اشتداد الطلب على التصدير خلال المواسم التالية زادت هذه الحصص (أنظر ماتقدم) * وقد أدخلت نيوزيلندا كذلك في عام ١٩٦٩ نظام منح كحافز للتحويل عن انتاج الدواجن الى انتاج لحم البقر * وخلال عام ١٩٧٠ كانت المدفوعات الحكومية في استراليا تدعما لصناعة منتجات الألبان مقيدة على نحو يؤول الى تخفيض مستوى الدعم في حالة زيادة الانتاج عن حجم معين * وعدد اصدار مشروع تثبيت أسعار منتجات الألبان الجديد الذي أصبح نافذا من ١ يوليو ١٩٧٢ أعلنت الحكومة أن مقدار المعونة التي يمكن تقديمها خلال كل سنة من السنوات الخمس التالية سيتوقف ، من بين ما يتوقف عليه ، على الاجراءات التي تتبعها الولايات لتنفيذ مشروع فعال للتحكيم في الانتاج * وقد طبقت نيوزيلندا مشروع مدفوعات للاحتفاظ بالضأن للحد من انخفاض أعداد الأغنام (١٤) وتشير التقارير الى أن هذه المدفوعات بلغت ٦٣ مليون دولار نيوزيلندي خلال السنة المالية ١٩٧١-١٩٧٢ ويقدر أن تبلغ ١٢ مليون دولار نيوزيلندي خلال ١٩٧٢-١٩٧٣ * وللعمل على معادلة انتاج الفواكه في استراليا مع طلب السوق وضعت برامج خلال عام ١٩٧٢ لدفع تعويضات الى المنتجين حتى يزيلوا باختيارهم أشجار الفاكهة للحد من عرض التفاح والكمثرى الطازجة ومن تعليب الدراق والكمثرى * وتدفع هذه التعويضات في شكل قروض يمكن تحويلها الى منح مع رد الفوائد كلها في نهاية السنوات الخمس اذا لم يزرع المزارع بعض أنواع الفواكه المحددة *

وقد وضعت برامج خاصة للمساعدة على اجراء التعديلات في هياكل المزارع وأصبحت نافذة المفعول في استراليا خلال عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ * فيقضي مشروع اعادة انشاء مزارع الألبان الحدية بتوفير مبلغ ٢٥ مليون دولار استرالي على مدة ٤ سنوات لمساعدة المزارعين ذوي الدخل المنخفض الذين يرغبون في التوقف عن انتاج منتجات الألبان وللتوسع في الحيازات القائمة وتشجيع التنوع من انتاج دهون الزبد * ومنذ ٣٠ يونيو ١٩٧٢ بلغ مجمل المدفوعات بموجب هذا البرنامج نحو ١١ مليون دولار استرالي * وكانت الطلبات على المساعدة أقل من المتوقع مع تحسن الطلب على صادرات منتجات الألبان خلال عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ وتحسن الوضع المالي للمنتجين * ونتيجة لذلك فان عدد المزارعين الذين اختاروا هجر انتاج الألبان (وبالتالي عدد المزارع التي يمكن شراؤها للتوسع بالحيازات الأخرى) لم يصل الى ما كان متوقعا *

وبموجب مشروع اعادة بناء الريف الاسترالي الذي أقر خلال عام ١٩٧١ من المفروض توفير ١٠٠ مليون دولار استرالي لمدة ٥ سنوات لاعادة تسوية ديون المزارع (أي تثبيت الديون القائمة) وتوسيع المزارع وتقديم معونات التأهيل المهني للمزارعين الذين يرغبون في هجر حياتهم * ومع أن هذا المشروع قد صمم أساسا لمنتجات الأغنام فإنه لا يستثني أيًا من المنتجين الريفيين (باستثناء أولئك الذين يستحقون المساعدة من مشروع انتاج الألبان) * واعتبارا من ٣١ يناير ١٩٧٢ خصص مبلغ ١٠٤ مليون دولار استرالي بموجب هذا البرنامج معظمها لاعادة تسوية الديون * ووافقت الحكومة على توفير مبلغ اضافي قدره ١٥ مليون دولار استرالي لتسهيل مواصلة العمليات ومن المتوقع توفير أموال اضافية كلما دعت الحاجة الى ذلك *

وبالاضافة الى مشروعات اعادة البناء هذه وضعت الحكومة الاسترالية أيضا برامج تدريبية للمساعدة على خروج اليد العاملة من القطاع الريفي * وبموجب مشروع تدريب اليد العاملة الريفية الذي استحدث خلال عام ١٩٧١ يجوز للمزارعين

(١٤) أنظر " حالة الأغذية والزراعة ١٩٧٢ " ص ١٢٨ *

المستحقين وأفراد عائلاتهم الحصول على التدريب للاستخدام في القطاعات الأخرى * ومن بين المزارعين المستحقين أولئك الذين لا يصبح اقتصاديا استمرارهم في الزراعة (الى الحد الذى يجعل طلباتهم للمساعدة على اعادة تسوية الديون محتملة الرفض) وأولئك الذين دخلت مزارعهم في مشروعات توسيع الحيازات الأخرى * كما أن العمال الذين يفقدون أعمالهم نتيجة لادخال تغييرات تكنولوجية في مزارع مستخدميهم يعتبرون مستحقين في هذا المشروع ، مثل العمال في القطاعات الأخرى من الاقتصاد ، للتدريب بموجب مشروع التدريب على الاستخدام للأشخاص المبعدين بسبب التغييرات التكنولوجية * وكذلك النسوة المتزوجات وغير المتزوجات من البالغات اللاتي حالت واجباتهن المنزلية في المزارع دون اشتغالهن بأعمال أخرى وأصبحن يرغبن الآن في الحصول على الاستخدام فلهن الحق في الحصول على التدريب بموجب مشروع التدريب على الاستخدام للنسوة اللاتي تحول واجباتهن المنزلية من استخدامهن على نفس الأساس الذى تعامل به النسوة في قطاعات الاقتصاد الأخرى *

أمريكا اللاتينية

سارعت أقطار أمريكا اللاتينية خلال عام ١٩٧٢ نحو بلوغ الاهداف القومية وزادت اهتماماتها بخطط التنمية الإقليمية • وزاد التضامن فيما بين أقطار الاقليم بفضل التعاون القائم بين مجموعة بلاد الانديز ضمن منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ، وفي سوق الكاريبي المشتركة ضمن منطقة التجارة الحرة للبحر الكاريبي • ويحتاج الامر الى زيادة الاعتماد على الذات وزيادة التعاون بين بلاد الاقليم وخاصة في ميدان التجارة الخارجية مع البلاد المتقدمة ، وذلك لترجمة بعض النوايا الحسنة التي أعلنها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الذي انعقد في سانتياجو خلال شهرى أبريل ومايو ١٩٧٢ ، الى تقدم اقتصادى واجتماعى حقيقى •

وتشير التقديرات الأولية لمجمل الناتج المحلى الى وجود تعادل للنمو الاقتصادى العام فى الاقليم ، مع تباين شديد فى الانجاز بين مختلف الاقطار • ولم يتقدم الانتاج الزراعى الا بخطوات بطيئة • وارتفعت تكاليف المعيشة ، التى تعتبر بارومترا هاما ، الى مستويات جديدة فى أقطار عديدة ، فارتفعت فى الأرجنتين بنسبة ٦٤% كما رفع التضخم المالى فى شيلي تكاليف المعيشة بنسبة ١٦٣% وقد تكون هذه النسبة هى الرقم القياسى العالمى خلال عام ١٩٧٢ • ومع ذلك فقد ساد الأرجنتين تفاوت عام بسبب النمو فى مجمل الناتج المحلى الذى بلغ ٤١% حيث ازدادت الصادرات كثيرا عما كانت عليه خلال عام ١٩٧١ • وفى البرازيل ارتفعت الارقام الدليلية لتكاليف المعيشة بنسبة ١٤% فقط فى حين ارتفع مجمل الناتج المحلى بنسبة ١٠٤% مدعا بقطاع صناعى نشط • واشتملت التطورات التى طرأت على اقتصاد كولومبيا على نتائج طيبة فى التجارة الدولية • ويبدو أن اكوادور احتفظت بمعدل ٨% فى نمو الناتج المحلى الاجمالى وهو المعدل الذى تحقق خلال عام ١٩٧١ ، بسبب صادرات الزيت •

وقد عانت نيكاراغوا من جفاف مدمر جعل من الضرورى السعى للحصول على اغاثة غذائية ، تلاه فى أواخر ديسمبر زلزال أتى على العاصمة بأكملها تقريبا • وقد أحرز اقتصاد براجواى نجاحا بارتفاع مجمل الناتج المحلى بنسبة ٥٧% وهو تقريبا ضعف متوسط معدل النمو خلال الستينات (٢٩%) • وعانى اقتصاد بيرو ، ولو بأقل مما عانتها البلاد الاخرى ، من الاحوال الجوية الرديئة عموما ومن الفيضانات التى أتلقت بعض المحاصيل ، كما عانت البلاد من أزمة فى الصناعة الهامة لانتاج مسحوق السمك وزيت السمك نتيجة اختفاء الانشوجة من ساحلها •

وفى فنزويلا انخفض معدل نمو مجمل الناتج المحلى من ٤٥% خلال ١٩٧١ الى ٣٥% خلال عام ١٩٧٢ ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى التطورات التى حصلت فى قطاع النفط الذى يسيطر على اقتصاد البلاد •

الانتاج الزراعى

ارتفع الانتاج الزراعى فى الاقليم^(١٥) بنسبة ١% عن أرقام سنة ١٩٧١ ، ولكن انتاج الأغذية لم يظهر أى تغيير بل ان الانتاج الفردى من الأغذية هبط بنسبة ٣% وكانت الأرقام الاجمالية لانتاج الاقليم من البذ والزيتية والتبغ والقطن

(١٥) الأرقام الدليلية لانتاج الأغذية والزراعة الاجمالي والفردى واردة فى الجدول الملحق رقم ٢ •

والحمضيات وغيرها من الفواكه فوق مستوى عام ١٩٧١ • وارتفع انتاج السكر في كل من الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكولومبيا وبيرو في حين انخفض في عدد من الاقطار بما فيها كوبا • وقد قابل محصول القمح الطيب في كل من الأرجنتين وكولومبيا وبيرو محصول سيء للغاية في البرازيل وانخفاض في انتاج شيلي ، فكان مجمل محصول القمح في الاقليم ١٢ر٥ مليون طن أكبر بنسبة ٥ % عما كان عليه في السنة السابقة •

وكان انتاج القمح في الأرجنتين الذي بلغ ٨ر١ مليون طن أكبر بنحو ٤٥ % فوق ما كان عليه عام ١٩٧١ ، بالرغم من أن مساحات القمح لم تزد الا بنسبة ١٥ % فقط ، ولكن أحوال الزراعة الملائمة جدا أدت الى زيادة الغلات الى مستوى يجاوز متوسط السنوات الخمس السابقة بنحو الثلث • وكان هذا المحصول الضخم ضربة من الحظ إذ أنه عند زراعة المحصول في شهر يوليو لم يكن يعرف سوى القليل عن المصاعب الخطيرة التي نشأت في أسواق القمح العالمية بعد ذلك ببضعة أسابيع • وعلى الجانب السلبي كان محصول الذرة والذرة الرفيعة والدخن أقل مما كان عليه بكثير في حين انخفض انتاج الحمضيات بنحو ٢٠ % وازداد الانتاج الحيواني وخصوصا لحوم الأبقار ولحم الدواجن زيادة كبيرة. وحقت صادرات اللحوم أعلى مستوى في تاريخ الأرجنتين بلغ ٦٨٤ مليون دولار بالمقارنة مع ٢٦٢ مليون دولار خلال عام ١٩٧١ • وكانت حصصة لحم البقر من هذا المبلغ ٥٨٧ مليون دولار • وقد أمكن تحقيق مثل هذه الصادرات الكبيرة بسبب مواصلة الحظر على بيع لحم البقر الى المستهلك المحلي أسبوعا واحدا من كل أسبوعين •

وحققت بوليفيا أرقاما قياسية في انتاج القمح والسكر والحمضيات والقطن في حين انخفض انتاج الذرة والارز • أما محصول القمح في البرازيل الذي كان مقدرا له ٢ر٥ مليون طن فلم يحقق سوى ٦٨٠ر٠٠٠ طن فقط • وقد سببت الامطار الشديدة والصقيع والاصابة بالافات والحشرات أضرارا جسيمة في مناطق المحاصيل في كل من ريوجراند دوسول وسانتا كاترينا وبارانيا • وقد وضعت ترتيبات مبكرة للاستيراد لمواجهة النقص في امدادات القمح الذي قدر رسميا بنحو ٣ر١ مليون طن • كذلك عانى محصول البن في البرازيل ، وخاصة في بارا وساوا باولو ، من الصقيع الخطير في منتصف ١٩٧٢ الذي أضر بأزهار موسم ١٩٧٣/١٩٧٤ ولكن لم يؤثر تأثيرا كبيرا في انتاج ١٩٧٣/١٩٧٢ • ووصلت صادرات البن الى مستوى قياسي عام ١٩٧٢ وانخفضت المخزونات مرة أخرى • وسجل محصول فول الصويا في البرازيل ، الذي لم يصبه الصقيع ، أرقاما قياسية ومن المتوقع أن يزداد الانتاج مرة ثانية في ١٩٧٣ •

أما في شيلي فقد واجه الانتاج الزراعي خلال عام ١٩٧٢ أحوالا جوية غير ملائمة كما عانى من مشكلات تنظيمية داخلية فقد كانت الامطار الشديدة جدا التي هطلت على البلاد مدمرة ، كما أن المساحات المنزوعة قمحا كانت أقل من المعتاد نتيجة للتفككات التي نتجت عن تنفيذ اصلاح الزراعي الذي شمل نحو ٣٥ % من أراضي المحاصيل • وكان الاهتمام بصورة عامة غير كاف بالنسبة للمحاصيل التي عانت من نقص عام في الاسمدة • ونتيجة لذلك كان محصول القمح أسوأ محصول شهدته البلاد من سنوات عديدة • وفي بلد مثل شيلي يحصل على ٤٠ % من احتياجاته من السعرات اليومية من القمح ، فان محصولا سيئا كالمحصول الذي شهدته عام ١٩٧٢ يعنى الاضرار الى استيراد كميات كبيرة من القمح ، باستخدام النقد الاجبي النادر • وللمحد من هذا الاستيراد في عام ١٩٧٢ طلبت الحكومة الى المطاحن زيادة نسبة استخراج الدقيق من القمح بمقدار ٨ % وهي عملية أدت الى زيادة امدادات الدقيق لصنع خبز داكن اللون غير مرغوب فيه باستخدام بقايا الطحن التي تغذى بها الحيوانات في العادة • ومن نتائج ذلك أن اضطر المزارعون الى تسويق الافراخ والخنازير قبل نضجها لعجزهم عن ايجاد الكميات الكافية من الحلف الحيواني •

ومنذ أن حققت كوبا محصولها القياسي من السكر والبالغ قدره ٨.٥ مليون طن في موسم ١٩٦٩/١٩٧٠ مرت البلاد بثلاثة مواسم متتالية تميزت بضعفها النسبي . وعلى أثر المحصول المنخفض جدا الذي حققته البلاد في ١٩٧١/١٩٧٢ (٤.٤ مليون طن) زادت مساحات الزراعة ولكن لم يكن لذلك تأثير كبير . ونعمت كولومبيا بعام طيب بالنسبة لجميع المحاصيل تقريبا . فازدادت الحبوب بأكثر من ٩ ٪ كما ازداد انتاج السكر والحمضيات والقطن والبن . وأدى ازدياد انتاج البن الى زيادة عائدات التصدير التي ارتفعت عن مستوى عام ١٩٧١ بنسبة ٢٤ ٪ تقريبا مما يعود في جانب منه الى ارتفاع أسعار البن الكولومبي . وفي اكوادور ظل انتاج الكاكاو والسكر ثابتا نسبيا . وانخفض انتاج البن بحوالي ١٨ ٪ ولكن توسع انتاج الموز بما يقرب من ٢٥ ٪ واستمرت أحوال الجفاف في المرتفعات وأحوال الأمطار في السهول الساحلية خلال عام ١٩٧٣ ، فأثر الجوارط في الأرز والموز والقطن .

وفي نيكاراغوا ظل انتاج الذرة دون تغيير في حين توسع انتاج الفول بنسبة ٥ ٪ . وقد تأثرت بعض المحاصيل النقدية ، ومنها البن ، بالجفاف .

وتحسنت محاصيل باراجواي كثيرا عما كانت عليه عام ١٩٧١ وخصوصا الذرة وفول الصويا والقطن . وبقي انتاج الذرة على حاله دون تغيير ، في حين ارتفع الانتاج الحيواني بنسبة ٢ ٪ . وإذا وجهت البلاد مزيدا من الاهتمام نحو القطاع الحيواني لا أصبح مصدرا هاما لحمولة التصدير في القريب . وفي بيرو بالرغم من سوء الأحوال الجوية والفيضانات التي أتت بدمار واسع لكثير من المحاصيل الا أن انتاج القمح والذرة والسكر كان جيدا بصورة عامة وفاق انتاجها الذي حققته عام ١٩٧١ . وكانت نتائج كل من أرجواي وفنزويلا متوسطة فحسب .

وكانت هندوراس البريطانية من بين الاقطار التي عانت من كثرة الامطار . أما المكسيك فقد نقصت غلات محاصيلها بسبب الجفاف في الجزئين الشمالي والوسط . وقد سادت موجة من الجفاف أضرت المحاصيل والرعى أشد الضرر في كل من باربادوس وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان وسلفادور وجواتيمالا وغيانا وهاييتي ومونيرات .

الخطط والسياسات الانمائية

يتزايد الوعي في أمريكا اللاتينية بأهمية ايجاد اطار للتخطيط البعيد المدى كما أن سلطات التخطيط تبدي اهتماما متزايدا بوضع خطط تشغيلية سنوية . وتدرس عدة أقطار في الاقليم امكانية وضع سياسات الاغذية والتغذية لادخالها في التخطيط الزراعي والاجتماعي / الاقتصادي ، ويجرى العمل بالفعل في تنفيذ هذه السياسات في بيرو وفي عدد من أقطار البحر الكاريبي .

ومع أن نوعية أساليب التخطيط واجراءاتها قد تحسنت عما كانت عليه في أواخر الستينات فان الوثائق التي تضعها وكالات التخطيط المركزي مازالت الى حد بعيد مفروضة على بقية الادارة وبالتالي على الاقتصاد بأسره . ولمقاومة هذا الاتجاه فان الخطط التي تم وضعها مؤخرا (في كل من اكوادور وترينيداد وتوباغو وهندوراس مثلا) تهدف الى ازالة المركزية في اعداد الخطط واتخاذ القرارات . وقد أخذت منظمات المزارعين ، ووحدات التخطيط في وزارات الزراعة في بعض البلاد ، تلعب دورا أكبر في التخطيط القومي والتخطيط الاقليمي .

وما زال التخطيط الزراعي يعاني بشدة من قلة المشروعات المدروسة أو المعدة اعدادا كافيا ومن نقص الخطط التشغيلية السنوية • ولا تحاول الخطط دائما وضع برامج مفصلة لتحقيق أهداف محددة • ومن نقاط الضعف الرئيسية التي مازالت قائمة انعدام التقييم والمراجعة الدورية لخطط التنمية القومية وبرامج القطاع الزراعي انعداما يكاد يكون تاما •

وخلال عام ١٩٧٢ وأوائل عام ١٩٧٣ نفذت كل من السفادور وسورينام وجيانا وهاييتي واكوادور وأورجواي والبرازيل وكولومبيا خطة تنمية واستراتيجيات امائية جديدة • وكانت كل من باربادوس وهندوراس وشيلي ونيكاراجوا تعمل على وضع مشروعات لمثل هذه الخطط والاستراتيجيات وتلقيحها • ومعظم هذه الخطط التي تسند أولوية متقدمة للحد بصورة شديدة من البطالة ولتحسين توزيع الدخل وانقاص الفوارق بين مختلف المناطق ، وبصورة خاصة نحو التوزيع في منطقة الكاريبي •

وتتخيل خطة التنمية الخمسية في الأرجنتين (١٩٧١-١٩٧٥) متوسطا سنويا قدره ٧٪ لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الخطة ومعدل نمو مقابل قدره ٥.٥٪ في دخل الفرد • ومن الاهداف الأولية للخططة الاسراع بمعدل النمو الاقتصادي وزيادة الاجور الحقيقية وتحسين توزيع الدخل والحد من البطالة (من المتوسط القومي الذي يبلغ ٥.٦٪ الى أقل من عام ١٩٧٥) • وهناك أولوية أخرى هي تنمية المناطق المتأخرة وهي تؤكد ضرورة الزيادة في الاستثمار مع توسيع دور الاستثمار العام على أن يتم تحقيق ذلك من طريق زيادة الادخار المحلي ، وزيادة الواردات زيادة ملموسة لتمول جزئيا من طريق توسيع الصادرات التي تحققها عمليات التنمية الزراعية والصناعية • ويبلغ مجمل الاستثمار القومي ٢٤.٧٪ من مجمل ناتج البلاد • ويمول الادخار المحلي ٩.٦٪ من جهود الاستثمار • وتشير التطلعات الى أن القطاع الزراعي سينمو بمعدل سنوي يبلغ ٤.٤٪ في المتوسط • وسيزداد الانتاج الزراعي بما في ذلك الحبوب الغذائية والمحاصيل النقدية الاخرى من طريق تحسين البذور وزيادة استخدام المبيدات والاسمدة وتوسيع الرقعة الزراعية • ويتوقع أن تنخفض مساهمة القطاع الزراعي في مجمل الناتج القومي من ١٤٪ خلال عام ١٩٧٠ الى ١٢.٣٪ خلال عام ١٩٧٥ •

وستركز خطة التنمية القومية في براجواي للفترة ١٩٧٣-١٩٧٧ على الاهداف الرئيسية التالية : زيادة دخل الفرد ، والتوظيف الكامل ، وتحقيق تحسين كبير في ميزان المدفوعات • وتستهدف الخطة تحقيق معدل نمو قدره ٤٪ في المتوسط ومن المنتظر أن يصل الى ٥٪ سنويا خلال عام ١٩٧٧ • وبوجه التركيز نحو الزراعة والصناعة والتشييد والسياحة • ويقوم التوسع في القطاع الصناعي أساسا على نمو صناعات التصدير وتنويعها • وتتركز الاهداف الأولية للقطاع الزراعي في زيادة الفواض القابلة للتصدير والاستعاضة عن الاستيراد على نحو انتقائي ، وتحسين التكامل في الصناعة المتصلة بالزراعة ، وإعادة توزيع الدخل الزراعي ، واحداث تحسين عام في الفرص الجديدة للتوظيف • ومن المتوقع أن ينمو القطاع الزراعي بمعدل سنوي قدره ٣.٨ الى ٤.٦٪ (افتراض أدنى وافتراض أعلى) • ومن المقرر التوسع في الانتاج الحيواني •

وستعمل خطة التنمية القومية الاولى للبرازيل على تنسيق النشاطات الحكومية خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٤ وللخطة ثلاثة برامج رئيسية : تحديث الاقتصاد ، وتوسيع الحدود الاقتصادية ، والتكامل الاجتماعي • وتستهدف الخطة تحقيق معدل سنوي للزيادة في مجمل الناتج القومي يتراوح بين ٨ و ١٠٪ ، وهي تتوقع أن يصل نصيب الفرد من الناتج القومي بين ٥٠٠ و ٥١٠ دولار أمريكي في ١٩٧٤ • وسيوجه الانفاق العام بصورة خاصة نحو المجالات التي تساند النمو مثل التعليم والتنمية الصناعية والقوى الكهربائية المائية والنقل • وتستدعي الخطة الاسراع في التنمية الزراعية لتواكب معدلات

النمو المرتفعة التي تم تحقيقها بالفعل في الصناعة • وتركز الحكومة على تشكيل وحدات زراعية فعالة وعلى استخدام الاسمدة والتوسع في الاراضى المروية بقصد تغيير الاساليب الزراعية التقليدية في الشمال الشرقى من البلاد • وفي الجهود الحثيثة التي تقوم بها الحكومة لتخفيض معدل التضخم (الى ١٢ ٪ فقط خلال عام ١٩٧٣) تعمل مرة أخرى على اجبار المؤسسات المالية على تخفيض التكاليف والرسوم ، كما تبذل ضغوطا شديدة على الولايات والبلديات لتخفيض تكاليف الانتاج فى المشروعات الصناعية ، كما توالى ضغوطها على بائعى الجملة والتجزئة للحيلولة دون ارتفاع الاسعار دون مبرر • ووفقا لبرنامج التكامل القومى ، الذى يكون جزءا من الخطة القومية للتنمية ، سوف يتحقق التكامل الاقتصادى فى آخر الامر بين مناطق الشمال والشمالى الشرقى وبين المناطق المتقدمة بفضل شبكة طرق جديدة يكون محورها الرئيسى الطريق الكبرى عبر منطقة الامازون • كما يشتمل البرنامج على مشروع للتوطين بمحاذاة هذا الطريق بهدف تخفيف الضغط السكانى فى المناطق الشمالية الشرقية •

وقد نشر مكتب التخطيط القومى فى كولومبيا خلال شهر يونية ١٩٧٢ وثيقة عن الاستراتيجيات الاربعة للتنمية وهى : القطاع الحضرى ، وترويج التصدير ، والانتاجية الزراعية ، وتوزيع الدخل • وقد أسندت الاولوية الى التنمية الحضرية من طريق زيادة الاستثمار فى الاسكان والخدمات الحضرية المتكاملة والهدف الاساسى من ذلك خلق الاستخدام بين السكان الحضريين • وسيستمر العمل ببرامج الاسكان الحالية التى تلقى معونة مالية بالاضافة الى برنامج اسكانى جديد يمول بصورة مستقلة من صندوق للتوفير والاسكان • أما تحقيق نمو كبير فى حصيللة التصدير فسيرجع بالدرجة الاولى الى المنتجات الزراعية التى تنفرد كولومبيا فيها بمزايا مقارنة مثل الذرة والسكر والموز والارز • وقد تم وضع عدد من سياسات ترويج الصادرات لهذا الغرض • أما عن مستويات الانتاجية الزراعية فيتم تحسينها من طريق رفع مستويات المدخلات كالا سمدة والبذور المحسنة وتحسين استخدام هذه المدخلات • وسيظل اصلاح الزراعى عنصرا هاما فى هذه الاستراتيجية • وأخيرا ستجرى محاولات للحد من الفروق فى توزيع الدخل وذلك بفرض ضرائب تصاعدية وتشديد الرقابة على الصناعات الاحتكارية واتباع سياسات للاجور والاسعار •

وتعتبر الخطة الشاملة فى الاكوادور ١٩٧٣-١٩٧٧ خطة جيدة التوازن فى عرضها لاتجاهات السياسة والتغيرات التنظيمية ومشروعات التنفيذ • ومن المنتظر أن يلعب تطوير صناعة النفط دورا أساسيا فى تغيير اقتصاديات البلاد • وتتلخص الاهداف الرئيسية للخطة فيما يلى : التكامل القومى ، ورفع مستويات المعيشة خصوصا بالنسبة للقطاعات الفقيرة من المجتمع ، وتحسين القدرة الانتاجية للبلاد من طريق تحسين استغلال الموارد البشرية والطبيعية والمالية • وسيتم عدد من اصلاحات الرئيسية فى الادارة العامة والضرائب والهيكل الزراعى • وتشتمل أهداف الخطة على تحقيق معدل نمو سنوى ٩.٩ ٪ (بأسعار السوق) فى مجمل الناتج المحلى و ٣.٤ ٪ فى التوظيف و ١٦.٤ ٪ فى صادرات النفط • وقد حدد معدل نمو الانتاج الزراعى بمقدار ٥.٣ ٪ سنويا • ومن المتوقع أن يزداد استهلاك الاغذية بنسبة ٦.٧ ٪ سنويا بسبب ارتفاع مستويات الدخول ، على أن تكون معدلات استهلاك اللحوم والاسماك أعلى المعدلات اذ تبلغ ٨.٥ ٪ ، فى حين أن معدل استهلاك الحبوب هو أدنى المعدلات اذ يبلغ ٥.٥ ٪ •

وتتضمن الخطة أربعة برامج رئيسية وثلاثة برامج تدعيمية • فتتعلق البرامج الرئيسية بالنواحى التالى : اصلاح الزراعى ، الاستيطان والتوطين ، التسويق الزراعى ، الانتاج الزراعى • أما البرامج التدعيمية فتضم البحوث ، والمعونة الفنية ، وانتاج البذور وفيرة الغلة المعتمدة وتوزيعها • ويتضمن برنامج اصلاح الزراعى نقل نحو ٧٥ ألف عائلة الى ٦٠٠ ألف هكتار من الاراضى المستغلة استغلالا جزئيا فى الوقت الحاضر • ويعتبر برنامج التوطين مكملا للاصلاح الزراعى

وتوجد في الوقت الحاضر مشروعات محددة لتوطين ٥٥٠* عائلة زراعية خلال السنوات الخمس القادمة على أن هدف الخطة الاجمالي هو توطين ١٥ ألف عائلة * وتقدر التكاليف المالية لهذا البرنامج بمبلغ ٤٤٢٠٥ مليون سوكريس (بأسعار ١٩٧٢) * وسيقدم القطاع العام معظم الدعم المالي اذ أن الاستثمار الخاص قد يبلغ ٩ مليون سوكريس أو أقل * وستشتمل محاولات تحسين التسويق ، بالإضافة الى ترشيد الخدمات القائمة ، على ضمان حد أدنى للأسعار بالنسبة للمنتجين وعلى التوسع في تسهيلات التخزين والمخازن الكبرى " وضمان استمرار عرض الاغذية بأسعار عادلة " * ويقسم برنامج الانتاج الى ثلاث مجموعات رئيسية : أ) منتجات الاستهلاك المحلي مع التركيز على الاستعاضة عن الاستيراد لبعض المنتجات مثل البذور الزيتية وبذور الخروع والحبوب والبطاطس والمطاط والتبغ ، ب) منتجات تصدير تقليدية وجديدة مثل الموز والكاكاو والبن وقصب السكر والمحاصيل الليفية (القطن والاباكا) والبريثروم والشاي ، ج) منتجات أخرى وخصوصا الحيوانات والفواكه والخضر *

أما في البرامج التدعيمية فيزداد الاهتمام بالمعونة الفنية عما كان عليه في السنوات الماضية وتبلغ نفقاتها ١٥٦٨ مليون سوكريس ، وتنال البحوث التطبيقية على محاصيل التصدير للاستعاضة عن الاستيراد بمبلغ ٥٩٤ مليون سوكريس *

وتعمل بوليفيا في الوقت الحاضر على اعداد خطة جديدة متوسطة الاجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أثر خطط الطوارئ السنوية لعامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ *

وتتوقع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ١٩٧١-١٩٧٥ في باراجواي تحقيق معدل نمو سنوي في مجمل الناتج المحلي قدره ٦% * ولا بد من توفير استثمار اجمالي يبلغ في متوسطه ٢١٦% من مجمل الناتج القومي سنويا خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٥ للمحافظة على معدل النمو المذكور * ولا بد من زيادة الاستثمار العام من ٢٧% من مجمل الاستثمارات خلال عام ١٩٧٠ الى ٣٧% خلال عام ١٩٧٥ * وتضع الخطة استراتيجيتها على أساس تنمية وحدات الصناعة المتصلة بالزراعة وعلى الاشغال العامة الكبيرة الا أنها لا تبين التفاصيل عن اليد العاملة العاطلة التي تأمل في ايجاد العمل لها. وتؤكد الخطة أن باراجواي أصغر من أن تستطيع أن تحقق الاكتفاء الذاتي في الانتاج الصناعي ، وأنه ينبغي أن تزيد من استغلال الأراضي الزراعية الكثيرة غير المستغلة ومن الطاقة الهيدروكهربائية الكبيرة لتزويد الأغذية الطازجة والمصنعة الى الأسواق الواسعة في البرازيل والأرجنتين * وعلى ذلك فقد انتقل التركيز من مشروعات البنية الأساسية الى المشروعات التي تهدف مباشرة الى زيادة الانتاج الزراعي والحيواني * وسوف يوجه الاستثمار أساسا نحو البرامج التي بدأت في الستينات على نطاق صغير نسبيا والتي تتوسع الآن بشكل كبير وتغطي الانتاج الحيواني ، والقمح ، وتوفير الائتمان المنظم للمزارعين المتوسطين والى صغار المزارعين ، والاستيطان *

وليس لدى المكسيك أية خطة رسمية للتنمية ، غير أنه تم انشاء وحدة للتخطيط ووضع البرامج تابعة لوزارة شؤون الرئاسة * وتقوم هذه الهيئة بتنسيق البرامج القطاعية التي تعدها الوزارات المختلفة والوكالات العمومية * وتتضمن أهداف التنمية تحسين توزيع النشاط الاقتصادي في القطر للتقليل من تفاوت الدخول على الصعيد الاقليمي ، وكذلك للتقليل من البطالة ، ولزيادة انتاجية القطاعات التي تعاني من الركود * أما الهدف الرئيسي بالنسبة للزراعة فيمكن في اجراء تحول سريع في الزراعة التقليدية التي تعاني من انخفاض الانتاجية ومستويات الدخول *

أما في جواتيمالا فقد خفضت خطة ١٩٧١-١٩٧٥ المعدل السنوي لنمو اجمالي الناتج القومي من ٨٧ الى ٩٦% ، نتيجة لعوامل معاكسة أثرت في اقتصاد البلاد * وتهدف الخطة الى زيادة الاستثمارات العامة والخاصة بشكل كبير

وعلى نحو متساو في أنحاء القطر ، كما تهدف الى تحسين حالة ميزان المدفوعات ، وإلى تقليل التفاوت في الدخل ، وتوزيع الانتاج الزراعي والحيواني . وتتضمن الأهداف الطويلة الأجل للقطاع الزراعي تحسين توزيع الدخل وزيادة اشتراك المزارعين في تنفيذ الخطة .

أما في السلفادور فقد أعدت خطة خمسية جديدة (١٩٧٣-١٩٧٧) تهدف أساسا الى التقليل من البطالة الكاملة والجزئية ، وخصوصا في الزراعة . ومن الأهداف الأخرى رفع مستويات التغذية ، وتحسين الخدمات الصحية وموارد مياه الشرب ، والتوسع في برامج الاسكان العامة . ويتعين زيادة الانتاج الزراعي لتلبية طلبات الاعداد المتزايدة من السكان ولزيادة الدخل ، وأيضا لتلبية الطلب الذي ينشأ عن إعادة توزيع الدخل وهو أحد سمات هذه الخطة . وستوجه عناية خاصة الى توسيع برامج المعونة الفنية والا ثتمان في القطاع الزراعي ، وإلى تغيير نظام حيازة الأراضي .

وتعمل حكومة هندوراس الجديدة على إعادة النظر في خطة التنمية للفترة ١٩٧٣-١٩٧٧ . ومن الأهداف الرئيسية لاستراتيجيتها أن تشارك جماهير الفلاحين في المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية ، كتنمية الموارد الحرجية على سبيل المثال . ومن الجوانب الأساسية للخطة تحديد الزراعة التقليدية وتغيير الهيكل الزراعي مما يؤدي الى زيادة مستويات الانتاج والدخل كجزء من إعادة توزيع الدخل المستهدف ، وزيادة الاستفادة من العمالة الزراعية .

وفي نيكارا جوا وضعت خطة التنمية القومية للفترة ١٩٧٢-١٩٧٦ ، وهي تؤكد ضرورة زيادة الانتاج الزراعي . وقد أدى الزلزال الذي وقع في ديسمبر ١٩٧٢ الى تحويل جانب كبير من الاستثمارات العامة ومن الانفاق الانمائي الجاري لاستخدامها في إعادة البناء . وفي بداية عام ١٩٧٣ ، طلبت الحكومة من السكرتارية الدائمة للاتفاقية العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى أن تعد تقييما عن الآثار الاقتصادية لذلك الزلزال .

أما بالنسبة لحكومة كوستاريكا فتكمن الأهداف الرئيسية للتنمية في تحقيق نمو اقتصادي مستمر ، وتوزيع عادل للدخل ، وتحقيق الاستخدام الكامل . وهناك برنامج للتنمية الزراعة للفترة من ١٩٧١ الى ١٩٧٤ يغطي التدريب ، والا ثتمان ، والجمعيات التعاونية ، وخدمات التسويق ، وحيازة الأراضي ، كما يتضمن انشاء مراكز ريفية حديثة . وخصص لهذا البرنامج مبلغ ٢٤٧,٢ مليون كولون في الميزانية . وقد كان لتنفيذ البرنامج خلال العامين الأولين نتائج هامة في برامج التدريب ، وفي تحقيق لامركزية الخدمات الزراعية ، وبصفة خاصة في تحسين التنسيق بين خدمات الارشاد الزراعي والا ثتمان . كما أدى البرنامج كذلك الى تحسين التخطيط الزراعي على المستوى القومي ، والاقليمي ، والمحلي .

وفي بداية ١٩٧٠ ، أعدت بناما استراتيجية قومية للتنمية على مدى عشر سنوات ، تبعتها خطة للاستثمار العام لخمس سنوات من ١٩٧١-١٩٧٥ . وكانت الأهداف الأولى لاستراتيجية التنمية هي الاستفادة من موقع بنما الجغرافي ، وخصوصا من خلال تشجيع السياحة ، والتوسع في مصانع التجميع ، وجعلها مركزا ماليا دوليا في المستقبل . ومن المتوقع أن تزداد الثروة القومية من جراء تنويع الصادرات ، ومن التكامل الاقتصادي القومي والاقليمي ، وتحقيق التكامل الاجتماعي عن طريق تنمية المجتمعات المحلية ، وعن طريق توفير الخدمات الاجتماعية وفرص الاستخدام للسكان . وتستهدف الخطة الخمسية للاستثمار العام الى تحقيق معدل سلع متوسط للنمو في اجمالي الناتج القومي بنسبة ٨% أثناء فترة الخطة ، على أن يكون متوسط الاستثمارات الاجمالية حوالي ٢٢% من اجمالي الناتج القومي (يوفر الاستثمار العام ثلثها) . وكان من نتيجة زيادة قدرة الحكومة على تحديد المشروطات وعلى اعدادها أن ساهمت وكالات تمويل دولية في عدة مشروطات كـ

ومنذ نهاية الخطة الخمسية للاستقلال (١٩٦٣-١٩٦٨) في جامايكا، لم تظهر أية خطة أخرى للتنمية القومية * ومع ذلك ففي نهاية ١٩٧٢ بدأ إعداد خطة للتعمير الزراعي والتنمية * ومن المرجح أن تتضمن أهدافها العامة ما يلي : زيادة الانتاج الزراعي بما يكفي لتلبية طلبات جميع الفئات ، تحسين مستويات المعيشة لدى سكان الريف ، تحقيق مساواة أكبر في توزيع الدخل في الزراعة وتصحيح الاختلال الكبير في الانتاجية والدخل بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى * كما ستؤكد الخطة أهمية تحقيق اللامركزية عند إعداد الخطة لضمان اشتراك كل المجموعات المعنية في أنشطة التخطيط القطاعية *

وتتركز الأهداف الرئيسية للخطة الخمسية الثالثة للتنمية (١٩٦٩-١٩٧٣) في ترينيداد وتوباغو ، في تنويع الاقتصاد القائم على النفط ، وتقليل البطالة الكاملة والجزئية بنسبة كبيرة (وهي المشكلة الرئيسية) ، وتحويل اتخاذ القرارات الاقتصادية من الهيئات المركزية الى الهيئات المحلية ، وزيادة المساواة في توزيع الدخل * ومع ذلك ، فقد أدى اكتشاف موارد نفطية جديدة الى جانب وجود مشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية ، الى الحد من التقدم ، وخصوصا في تنويع الاقتصاد * وتركزت أهداف الخطة بالنسبة للزراعة في تنويع الانتاج ، والتقليل من الاعتماد على الواردات ، واستيعاب القوى العاملة الريفية المتوفرة بكثرة والتي لا تستخدم استخداما كاملا * وفي نهاية ١٩٧٢ بدأت هيئات التخطيط في إعداد خطة خمسية رابعة بعد أن أدركت الحاجة الى تدعيم أجهزة التخطيط بصفة عامة وتدعيم صياغة المشروعات وتنفيذها بصفة خاصة *

وقد أبرزت خطة التنمية القومية لجمهورية الدومينيكان للفترة ١٩٧٠-١٩٧٤ أهمية الاستثمار العام في الطاقة الكهربائية ، وفي المواصلات ، ووسائل النقل ، والرى ، والزراعة * وفي ١٩٧٤ ، يتعين أن يبلغ تكوين رأس المال في القطاع العام ٤٣ % من اجمالي الاستثمارات * ويوجد بالنسبة للزراعة برنامج شامل للتنمية يستهدف نموا سنويا بمعدل ٥.٠ % * ومن المتوقع أن تؤدي زيادة الرقعة المنزرعة الى المساهمة بنسبة ٦٠ % من تلك الزيادة في الانتاج * كما سوف تؤدي برامج التنمية الزراعية الى نشر التكنولوجيا الحديثة بمعاونة صغار الملاك في مجالات الارشاد ، والتعليم الزراعي ، والتسويق ، وخدمات الائتمان ، والبحوث * وتقضي خطط اصلاح الزراعي بتوطين ٣٠ ألف طائفة من طائلات المزارعين وتقديم المعونة التكميلية لهم *

وفي هاييتي ، يجرى تنفيذ خطة خمسية للتنمية (١٩٧١-١٩٧٦) ، خصصت نحو نصف اجمالي الاستثمارات للمصادر الاجنبية * ومن أهداف الخطة التعجيل بالتنمية الزراعية بفضل زيادة غلة المحاصيل باستمرار ، وتوسيع الرقعة الزراعية ، وتنمية القطاعات الأخرى بصفة خاصة الصناعة والسياحة ، من أجل خلق المزيد من فرص الاستخدام * وتتطلب الخطة قدرا كبيرا نسبيا من الاستثمارات في الزراعة من أجل رفع انتاجيتها بفضل تحسين استخدام الموارد المائية وزيادة التسميد والمدخلات الأخرى ، وتحسين المراعي واقامة المصانع الصغيرة لتصنيع المحاصيل والمنتجات الحيوانية * ومن العوائق الرئيسية أمام تنفيذ هذا البرنامج بنجاح عدم وجود المشروعات الصالحة حتى تتولى الوكالات الدولية تمويلها *

وتؤكد الخطة الخمسية الثانية في سورينام (١٩٧٢-١٩٧٦) ضرورة التقليل من البطالة ، التي تصل الى نحو ١٢ % من القوى العاملة ، بنسبة النصف * كما تؤكد الخطة ضرورة تحسين توزيع الدخل على المستويين الفردي والاقليمي * أما في القطاع الزراعي ، فتركز الخطة على تنمية المحاصيل ، وبصفة خاصة الأرز ، أهم غذاء في البلاد ، وزيت النخيل ، والموز * وفي كوبا يتولى مجلس التخطيط المركزي مسؤولية إعداد بدائل طويلة الأجل للتنمية ، وترتيب الأولويات ، والتنسيق بين الخطط السنوية للوزارات والوكالات الحكومية * وتهدف استراتيجية التنمية متوسطة الأجل الحالية الى تحقيق نمو في انتاج المحاصيل وفي الانتاج الحيواني يبلغ ٤٧ % للفترة من ١٩٧١-١٩٧٥ ، وكذلك التوسع في تصنيع المنتجات الزراعية

لزيادة توليد الدخل محليا وحصول المصادرات * وتولى الخطة اولوية متقدمة للميكنة وتحسين تنظيم انتاج السكر، ولتنويع القطاع الزراعي ، وبصفة خاصة من خلال تنمية الثروة الحيوانية * وتعمل هيئات التخطيط في الوقت الحاضر على تنسيق أنشطة التخطيط بين الوكالات الحكومية ، وتحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات ، واعداد تخطيط طويل الاجل بالمعنى الصحيح *

وتبرز الخطة الخمسية للتنمية في غيانا (١٩٧٢-١٩٧٦) اهمية تقليل البطالة والتعجيل بنمو اقتصادي مستقل * وسوف تتركز الاستثمارات العامة على تنمية الزراعة ، والغابات ومصايد الاسماك ، والمرافق الاساسية للنقل ، والطاقة الكهربائية ، والسكان * وتتركز الاهداف الزراعية الرئيسية في : تقليل الاعتماد على السكر (يمثل السكر ومشتقاته ثلث اجمالي المصادرات و ١٠ ٪ من اجمالي الناتج المحلي) ، الاكتفاء الذاتي في مجال انتاج الاغذية ، تنمية الموارد الموجودة في المناطق الداخلية من البلاد ، وخلق فرص الاستخدام للسكان الزراعيين *

الاصلاح الزراعي

تبدل أقطار كثيرة في أمريكا اللاتينية جهودا كبيرة للاصلاح الزراعي ، لا تتفق مع المفاهيم التقليدية التي يدعوا اليها طماء الاجتماع * وقد أصبح من المعترف به أن المؤشرات الاقتصادية مثل اجمالي الناتج القومي ، ونسبة التكييف التكنولوجي ، ومعدل النمو الاقتصادي ، وغيرها من المؤشرات ليست لها سوى أهمية جزئية في قياس مراحل نمو الأقطار النامية *

وقد سلمت الاجتماعات التي عقدت أخيرا بضرورة ايجاد مفهوم أوسع للتنمية الريفية ، ونذكر على سبيل المثال مؤتمر المنظمة الاقليمي لأمريكا اللاتينية الذي عقد في كاراكاس^(١٦) والذي أوصى الدول الأعضاء والمدير العام للمنظمة بتوخي المفهوم أو المضمون التالي فيما يتعلق بالتنمية : " ان معنى التنمية يتجاوز مجرد النمو الاقتصادي الذي يهدف الى زيادة الانتاج فحسب * وقد سلمت الأمم المتحدة مرارا بأن للتنمية مفهوما أوسع بكثير ينطوي على اعادة توزيع الدخل واعادة توزيع الموارد الانتاجية وتحقيق اشتراك أوسع لكل قطاعات السكان في المؤسسات الاجتماعية والسياسية * ويجب أن ينظر الى التنمية في أمريكا اللاتينية على أنها عملية تغيير هيكلية لا تؤدي فحسب الى زيادة الانتاج ولكنها تؤدي كذلك الى ادخال تغييرات تنظيمية بفضل المشاركة الخلاقة من جميع السكان " *

وتعد الموافقة على القرار الذي تضمن البيان السابق اعترافا رسميا بأن الاصلاح الزراعي ، وكذلك المفهوم الأشمل للتنمية الريفية ، يتطلبان اعادة تنظيم الاطار التنظيمي كله * ولم تكن بعض الاقطار بالاعتراف بهذا المفهوم للتنمية وبإقراره ، بل أنها عدت الى تنفيذه بالفعل *

وقد ظهرت أساليب جديدة للاصلاح الزراعي أخيرا ، وأهمها هي تلك المتعلقة بتنفيذه * فعندما كان الاصلاح الزراعي مركزا على مفهوم حياة الأراضي وحده ، كان الشاغل الرئيسي هو مجرد توزيع الأرض ، دون توجيه عناية كبيرة أو تخصيص موارد كبيرة للتغيير الاجتماعي والانتاج والخدمات المؤازرة * وكان للاصلاح الزراعي طابع قانوني على الأكثر حيث

(١٦) تقرير المؤتمر الاقليمي الحادي عشر لمنظمة الاغذية والزراعة في أمريكا اللاتينية ، فنزويلا ١٢-٢٠ أكتوبر ١٩٧٠ ، ص ٤٢ ، نشر المنظمة ، ١٩٧٠ ، روما *

تركز الاهتمام على نقل ملكية الأراضي وإصدار سندات الملكية * فلا عجب ان لم تتحقق النتائج المرتقبة *

أما في ظل المفهوم الديناميكي الجديد ، فالاصلاح الزراعي لم يعد مجرد أداة قانونية تتضمن مجموعة من المواد التي تنظم نزع ملكية الأرض ، والتعويض ، والإيجار ، وإصدار سندات الملكية وغيرها * ان الاصلاح الزراعي يعد الآن وسيلة للتنمية الشاملة المتكاملة * فتضاءلت أهمية ملكية الأرض وأصبح المهم هو استخدامها وتوزيع فوائدها *

ويتضمن الاطار الجديد للاصلاح الزراعي الاعمال المتعلقة بالهيكل الاجتماعي والانتاج ، والخدمات المؤازرة ، وهي العناصر التي يتطلبها اصلاح زراعي حقيقي * فقد تجاوز الاصلاح الزراعي الحدود التقنية والادارية وأصبح عملية لتغيير اجتماعي ، بنقل جانب من السلطة الاقتصادية والسياسية من أصحاب الأراضي الى الفلاحين * وقد درس مؤتمر المنظمة الاقليمي لأمريكا اللاتينية ، الذي عقد في ١٩٧٠ ، أعمال الاصلاح الزراعي الجارية في الاقليم وصنفها في ثلاث مجموعات (١٧) :

- ١- اصلاح موجه أساسا نحو تحديث الزراعة *
- ٢- اصلاح يندرج على تغيير تدريجي في الهياكل الزراعية *
- ٣- اصلاح جذري يندرج على تغييرات في القطاع الزراعي وفي المجتمع بأكمله *

ومن السمات الهامة لتلك النظرة الجديدة الى الاصلاح الزراعي المشاركة الفعالة من جانب الفلاحين فـي القرارات المتعلقة بمستقبل تنميتهم وبارادتهم في احداث التغيير * وهم ينشئون الآن منظمات قوية ذات أهداف واضحة ومحددة *

وفي شيلي هناك خمسة اتحادات قومية للفلاحين واتحاد اقليمي واحد تضم ٢٥٣٥٠٠ عضو * وفي كولومبيا ، تفيد التقارير أن الاتحاد القومي للفلاحين الذي نشأ حديثا يضم نحو ١٥ مليون عضو ، وفي كوبا يوجد ٤٤٩٠ اتحادا للفلاحين تضم ١٤٨٠٠٠٠ عضو تقريبا * وفي هندوراس يشترك أكثر من ١٠٠٠٠٠ عضو في الاتحاد الزراعي القومي واتحاد الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعي والاتحاد القومي لفلاحي هندوراس * وفي بنما يضم الاتحاد القومي للفلاحين الذي تكون أخيرا عشرة آلاف عضو بالفعل * وفي بيرو يشترك الفلاحون في عملية التنمية أساسا من خلال هياكل الانتاج ، والجمعيات التعاونية ، والجمعيات الزراعية ذات الهدف الاجتماعي *

وجميع هذه المنظمات تشارك في حركة الفلاحين بصفة عامة ، كما أنها تشكل العمود الفقري لهياكل الانتاج الجديدة * وتلك المنظمات ، بصفة عامة ، هي التي كافحت من أجل الأرض ، وهي تتخذ عادة شكل مشاركة في استغلال الأرض ، وبذلك تختلف عن منظمات الفلاحين القديمة التي كانت تركز على حيازة الأرض وحدها ، تاركة للفلاحين أو للوكالات الحكومية مسألة اختيار أساليب الانتاج أو وضع برامجه *

ومن المحتمل أن يؤدى انشاء هذه المنظمات بتلك النظرة الجديدة في الاقطار الستة (شيلي ، وكولومبيا ، وكوبا ، وهندوراس ، وبنما ، وبيرو) ، الى اعطاء بعد جديد لدور الفلاحين في البلدان الأخرى ولا تجاه تضامهم ، كما أنه سوف يمد المنظمات القديمة التي لعبت في الماضي دورا هاما في الحركات الزراعية في بلادها بقاعدة قوية ، وذلك على غرار ما فعله الاتحاد القومي لفلاحي المكسيك تحت حكم لازارو كارديناس ، أو اتحاد فلاحي فنزويلا في ظل نظام رومولو بتناكور ، والاتحاد القومي للعمال الزراعيين في بوليفيا عند قيام الثورة *

(١٧) تقرير المؤتمر المذكور ، ص ٨٨ ، نشر المنظمة ، ١٩٧٠ ، روما *

وقد نشأت قطع الأرض الفردية والوحدات الزراعية العائلية نتيجة لزراعة الكفاف التقليدية ، حيث استخدم المزارعون الأساليب البدائية للإنتاج والمعدات اليدوية البسيطة وتندثر تلك الوحدات الآن لتحل محلها هياكل جديدة تتفق مع النظم السياسية والاقتصادية السائدة . وقد أثبتت التجربة الماضية أن تجزئة الأراضي وتوزيعها في قطع على كل عائلة هو إجراء فاشل في كثير من الأقطار . ويعزى هذا الفشل إلى أسباب فنية ، وإدارية ، واجتماعية . وقد أثبتت التجربة في أمريكا اللاتينية بصفة عامة أن الوحدة الصغيرة ، مع كونها مشروطة باستقلال ، لا تستطيع أن تستفيد من التكنولوجيا ، والائتمان ، والتسويق ، والإدارة ، بنفس استفادة المشروع التجاري الكبير . ومن الناحية الاجتماعية ، يصبح المزارع انفراديا في طبعه ، وكأنا منعزلا لا يشارك في شؤون المجتمع الذي يعيش فيه .

وفي بعض الأقطار توصل الفلاحون وموظفو الحكومة إلى ضرورة تكييف هياكل الإنتاج وملكية الأرض مع مصالح المجموعة أو المجتمع المحلي بأكمله ، ولذلك أنشأوا أنواعا مختلفة من المنظمات تتجه اتجاهها لموسا نحو الزراعة بالمشاركة أو الزراعة الجماعية . ومن المهم عند اتخاذ قرار عن نوع هياكل تنظيم الإنتاج ، التمييز بين جانبين : أولهما حياة الأرض أو الإشراف عليها ، والجانب الآخر طريقة استغلالها . وقد أمكن في هذا الصدد وضع أربعة أشكال مختلفة من مشروعات الزراعة الجماعية :

- ١- مجموعة تكون فيها ملكية الأرض قائمة على أساس فردي : يضع كل عضو أرضه تحت تصرف المجموعة ويتم الاستغلال جماعيا .
 - ٢- مجموعة تكون فيها الملكية جماعية والاستغلال جماعيا : وهنا يكون سند الملكية للمجموعة بأكملها ولا توجد أية ملكية فردية .
 - ٣- نظام يجمع بين الاتجاهين حيث يملك كل عضو قطعة أرض صغيرة يستغلها ، بينما يكون الجانب الأكبر من المساحة مملوكا ومستغلا بشكل جماعي .
 - ٤- نظام يملك كل عضو فيه قطعة صغيرة من الأرض يزرعها بنفسه ، كما يكون الجانب الأكبر من المساحة مملوكا ملكية فردية ولكنه يستغل بشكل جماعي .
- وأهم العناصر هو استغلال الأرض لا ملكيتها . ومع ذلك يبدو أن النظام الذي يجمع بين الملكية الجماعية والاستغلال الجماعي هو الذي أثبت فاعليته من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتقنية . وهو يتمتع كذلك بميزة إضافية تتمثل في منع تجزئة الأرض ، والعودة إلى تركيز الملكية في أيدي شخص أو شركة . وعلى ذلك فالجمع بين هذين العنصرين يلغي احتمال تكون حيازات صغيرة وحيازات كبيرة ، وهما النظامان اللذان يمنعان تحقيق التنمية الزراعية القوية والسليمة في كثير من البلدان .

هياكل الإصلاح الزراعي

فيما يلي بعض الهياكل الجديدة للإصلاح الزراعي في أقطار أمريكا اللاتينية .

شيلي : مزارع التوطن : هي عبارة عن تنظيم انتقالي ينشأ عند نزع ملكية منشأة زراعية ويصبح فيه كل العمال السابقين (من أرباب العائلات فقط) أعضاء ويعملون في الأرض جماعيا . وبعد فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات ، يقرر المستوطنون نوع التنظيم الدائم الذي سيتبعونه . وفي بعض الحالات يملك المستوطنون قطعة صغيرة من الأرض في نفس الوقت للاستغلال الشخصي .

مراكز الإصلاح الزراعي : وهو تنظيم جماعي يختلف عن النوع السابق في جوانب كثيرة * فالعائلة بما فيها النساء والأطفال من سن ١٦ سنة أو أكثر تشترك في المجموعة ، وتكون ملكية الأرض جماعية ، وتقتصر الملكية الفردية على قطعة الأرض التي يقوم عليها المنزل وبستان للعائلة ، وتقع المسؤولية عن الإدارة وعن جميع عمليات تلك المشاريع على الفلاحين ، بما في ذلك توفير الائتمان والمدخلات الأخرى * ويكون الإشراف على العمل عن طريق لجنة تختارها المجموعة ، ولا يجوز استئجار عمال من الخارج إلا في فترات الذروة *

كولومبيا : المنشآت الجماعية : في ظل هذا النظام ، تحصل جماعة من الفلاحين على سند جماعي لملكية قطعة من الأرض ويكونون شركة جماعة لزراعة الأرض التي حصلوا عليها * ويمكن لهذه الشركة أن تقوم ببعض الصناعات الزراعية التي جانب الأنشطة الزراعية التي تؤديها * وتوزع الأرباح وفقا للعمل الذي أداه كل عضو من أعضاء هذه المجموعة *

هندوراس : جمعيات التعاون الانتاجي في مناطق الإصلاح الزراعي : وهو عبارة عن تنظيم تتبعه مجموعة من الفلاحين لاستغلال الأرض جماعيا ، وفيه تكون ملكية الأرض وكذلك الموارد الانتاجية الأخرى ملكية جماعية * ولا تعطى للأعضاء قطع من الأرض للاستغلال الفردي * ويعطي التشريع الحالي مهلة تصل الى ٥ سنوات للفلاحين ليقرروا ما اذا كانوا يريدون مواصلة العمل بهذا النوع من التنظيم أو أنهم يفضلون توزيع الأرض في قطع منفردة *

باناما : مزارع التوطن : منذ البداية اقترح العمل بهذا التنظيم كمرحلة انتقالية للاستغلال الجماعي ولكن كانت هناك نصوص تسمح باعطاء قطع فردية من الأراضي للأعضاء * ويعتبر هذا التنظيم كذلك وسيلة للمشاركة الكاملة من جانب الفلاحين في تنفيذ برامج الإصلاح الزراعي وتطويرها * وسوف يقرر الفلاحون بعد مضي ثلاث سنوات نوع التنظيم الذي سيسيرونها *

بيرو : الجمعيات التعاونية للانتاج : وهو تنظيم أقر لتشغيل المجمعات الزراعية والزراعة الصناعية وإدارتها * وبصبح فيه كل العاملين (العمال والفنيون والموظفون الإداريون) أعضاء وملاك لجميع أسهم المنشأة * ويتم استغلال المشروع على أساس جماعي ولا توجد أية ملكية فردية * وتوزع الأرباح وفقا للعمل الذي أداه كل عضو من الأعضاء *

الشركات الزراعية ذات النفع الاجتماعي : وفيها يتولى العمال السابقون في إحدى المزارع تنظيم جمعية تعاونية للخدمات لإدارة المنشأة وتشغيلها ، بيد أن الأرباح توزع على أعضاء هذه الجمعية التعاونية وعلى المجتمعات المحيطة التي أصبحت أعضاء في الشركة الزراعية * وتحصل كل مجموعة على نسبة مئوية من الأرباح ، أما بالنسبة للمجتمعات المحيطة فان الأموال تستخدم للاستثمار في التسهيلات الاجتماعية فقط *

التقدم الذي حققه الإصلاح الزراعي

أظهرت تلك الهياكل الجديدة المزايا الآتية :

١- مزايا اجتماعية واقتصادية : يعتبر تنظيم العمل الذي سار عليه المزارعون تنظيما اجتماعيا في نفس الوقت ، يحقق الرفاهية للمجتمع والمشاركة لأعضائه ، كما يحقق زيادة أسرع في دخل الفرد ودخل العائلة ، واستخداما أفضل للموارد ، ويستفيد من اقتصاديات الانتاج الكبير ، وتخطيط الانتاج الغذائي للاستهلاك المحلي ، وتحسين مستويات التغذية للسكان المحليين *

٢- تقنيات الانتاج : في ظل هذا النظام يسهل اتباع التكنولوجيا المتقدمة ، وبصفة خاصة الميكنة ، كما أن هناك عددا من المحاصيل التي لا يمكن زراعتها بطريقة اقتصادية وفعالة إلا في مساحات كبيرة ، بالإضافة الى أنه يمكن توجيه

الانتاج نحو التصدير ، وتصل المحاصيل بسهولة أكبر الى التجارة الدولية لأنها تنتج بأسعار تنافسية وبكميات ملائمة ، كما يمكن وضع معاملات للرقابة على الجودة *

٣- الخدمات المؤازرة : يمكن الحصول على الائتمان الزراعي بسهولة أكبر كما تسهل ادارته ، كما يمكن توفير خدمات الارشاد الزراعي بطريقة اقتصادية وفعالة ، ويمكن انشاء هيئات وتسهيلات للتسويق ، بالإضافة الى أن هذا النظام يسهل المشاركة في تصنيع المحاصيل وفي الصناعات الزراعية الأخرى *

وبعض هذه التخيرات يحدث بالفعل في بلدان عديدة من أمريكا اللاتينية ، ولا سيما اشتراك الفلاحين وهياكل الانتاج المشترك التي بدأت في الظهور * وليس من السهل أن ندرس في هذا التقدير بامرج كل قطر على حدة ، ولذلك فسندقم فيما يلي موجزا للتقدم الذي أحرزه اثنان من البلاد في الاصلاح الزراعي هما شيلي وبيرو *

شيلي

بدأ توزيع الأرض في شيلي في ١٩٢٩ بإنشاء صندوق الاستيطان الزراعي الذي كان يوزع الأراضي الزراعية * وقد صدر أول قانون للاصلاح الزراعي في ١٩٦٢ ثم صدر بعد ذلك تشريع ١٩٦٧ ليحل محله *

وبين سنتي ١٩٢٩ و ١٩٦٢ عندما صدر القانون الأول ، استفادت ٤٠٢٦ عائلة من مشروعات الاصلاح الزراعي ومشروعات التوطين بمعدل يقل عن ١٣٠ عائلة سنويا * ثم من ١٩٦٣ الى ١٩٦٤ استفادت من القانون ٢٣٥٠ عائلة * ولم يتحقق تقدم كبير في الفترتين من ١٩٢٩ الى ١٩٦٤ ، ويعزى ذلك الى بطء العمل والى عدم الرغبة في التنفيذ في بعض الأحيان ، ولذلك فان الموقف في ١٩٦٥ لم يكن قد تغير تقريبا ، وكان الأمر يقتصر في ذلك الوقت على ٤٣٧٦ مزرعة * وكان الاطار التنظيمي للزراعة في ١٩٦٥ عائما ومنشعبا فيما يتعلق بالاعمال والمسؤوليات * فقد كانت هناك ٢٨ هيئة مختلفة مختصة بالقطاع الزراعي ، ثم انشئت فيما بعد أربع هيئات اضافية * وعلى ذلك فهناك ٣٢ هيئة تعمل حاليا في القطاع الزراعي في شيلي وهي تتبع خمس وزارات مختلفة * وهناك على سبيل المثال ٨٪ من الميزانية المخصصة للقطاع الزراعي العام تتولى ادارتها وانفاقها هيئات لا تتبع وزارة الزراعة * ويعني هذا أن القرارات الاقتصادية المتصلة بالتنمية الزراعية لا تتخذها الوزارة المسؤولة عن وضع سياسات هذا القطاع وتنميته *

ويمكن أن نفهم ازدواج الوظائف وتداخلها وصعوبة التنسيق عندما نرى أن هناك ١٦ هيئة تتولى تدريب الفلاحين (٧ منها تابعة للقطاع العام و ٩ تابعة للقطاع الخاص) ، و ١٦ هيئة في التسويق ، وعشر هيئات تتولى تقديم خدمات الارشاد الزراعي والائتمان ، وأربع هيئات في مجال التخطيط *

وقد أدى تشعب الهيئات بهذه الصورة وتفتت الموارد الى تركيز الفنيين الزراعيين في سانتياجو وفي عواصم المقاطعات ، ولم يبق الا عدد محدود جدا من الفنيين على اتصال وثيق بالفلاحين في المناطق الريفية * وفي ١٩٧٠ تم توزيع الفنيين الزراعيين بما في ذلك مهندسي الغابات ، على النحو التالي : ٤٧٪ في سانتياجو ، ٤٢٪ في عواصم المقاطعات ، و ١١٪ فقط في المجتمعات الريفية *

وقد تأثرت برامج الائتمان كذلك بهذا الاطار التنظيمي ، فحتى سنة ١٩٧٠ لم يتعد عدد المزارع التي حصلت على قروض ٩٤٠٠٠ مزرعة (نحو ٣٠٪ من المجموع) ، ومن هذه المجموعة حصل ٢٠٠٠ من الملاك على ٢٠٪ من القروض المخصصة للقطر كله *

وقد بدأ التغيير في الإصلاح الزراعي في شيلي سنة ١٩٦٥ بسلسلة من الإجراءات الانتقالية، بينما كانت الحكومة تبحث القانون الثاني للإصلاح الزراعي، إلا أن التغييرات السريعة والجذرية لم تبدأ إلا عندما جاءت الحكومة الحالية إلى الحكم * ويمكن تلخيص أهداف سياسة الإصلاح الزراعي التي تتبعها هذه الحكومة على النحو التالي :

- ١- تحقيق تغير سريع في نظام حياة الأراضي، بإلغاء الحيازات الكبيرة وتشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية واتباع الجوانب الاشتراكية الأخرى في الإنتاج الزراعي *
- ٢- تغيير العلاقات الاقتصادية القائمة بين الزراعة وبين جوانب الاقتصاد الأخرى بهدف زيادة الإنتاج والانتاجية، والقضاء على البطالة الريفية، وفي نفس الوقت تحسين الدخل الزراعي بالنسبة لقطاعات الاقتصاد الأخرى *
- ٣- تشجيع مشاركة الفلاحين في عملية التغيير كلها *
- ٤- تخطيط هياكل الإنتاج وإعادة توجيهها للاستفادة من المزايا الطبيعية والاقتصادية في المناطق الجغرافية الرئيسية في القطر *
- ٥- تحسين ظروف المعيشة لجماعات كبيرة طالما أهملت في الماضي مثل سكان البلاد الأصليين *

وكان أول عمل قامت به الحكومة الحالية في مجال الإصلاح الزراعي هو إلغاء الحيازات الكبيرة * وواجهت الحكومة في هذا الصدد عوائق قانونية، مثل المادة ٣ من القانون الحالي، التي تعفي المزارع التي تقل مساحتها عن ٨٠ هكتاراً من الأراضي المروية من نزع الملكية، (أو ما يعادل هذه المساحة من أراضي الري الأساسي)، وفي حالة نزع الملكية يكون من حق المالك أن يحتفظ بمساحة تبلغ ٨٠ هكتاراً من أراضي الري الأساسي *

وقد استغل كبار الملاك تلك المواد القانونية بتقسيم حيازاتهم الكبيرة إلى مساحات لا تزيد عن ٨٠ هكتاراً من أراضي النوع الثاني * فنجذ منذ ١٩٦٥ على سبيل المثال، أن عدد حيازات هذا النوع التي تتراوح مساحتها بين ٤٠ و ٨٠ هكتاراً قد ازداد زيادة كبيرة * فقبل ١٩٦٥ كانت المساحة التي تغطيها تلك الوحدات تعادل ١٢٫٨٪ من الأراضي المنتجة للقطر، فازدادت هذه المساحات في ١٩٧٢ لتبلغ ٢٧٫٣٪ من الأرض المنتجة * كما ازدادت المساحة التي تغطيها مزارع تتراوح بين ٥ و ٤٠ هكتاراً من هذا النوع ولكنها لم تزيد بنفس نسبة الفئة السابقة *

ويمكن أن نقول أن برنامج الإصلاح الزراعي في شيلي قد ألغى الحيازات الكبيرة : فبين ١٩٦٥ و ٣٠ يونيو ١٩٧٢ تم نزع ملكية ٤٦٤٢ من الحيازات الكبيرة، تغطي مساحة إجمالية تبلغ ٨٨٥٨٩٧٩ هكتاراً، واستفاد من البرنامج ٧٥٠٠٠ عائلة *

وبعد إلغاء الملكيات الكبيرة كان يتعين إيجاد حل لمشكلة استبدال هيكل المؤسسات الزراعية السابقة وتنظيمها * وهدفت السياسة المتبعة إلى الإبقاء على الوحدات التي نزلت ملكيتها أو أدامها مع وحدة أخرى في بعض الحالات وذلك مراعاة للتوفير والفعالية *

وفي عهد الحكومة السابقة، كان الفلاحون ينضمون إلى منظمات إنتاجية، مثل مزارع التوطن، لإدارة المزارع التي نزلت ملكيتها، غير أنهم في ظل النظام الجديد ألغوا لجناً للإصلاح الزراعي، ومراكز للإصلاح الزراعي وكذلك مراكز للإنتاج * وتتطوى كل هذه الهياكل على زراعة بالمجموعات أو بالمشاركة * وفي كثير من الحالات تعطي قطعة صغيرة من الأرض لأعضاء الجماعة لاستغلالها على حدة *

وهناك ثلاثة أنواع من تعاونيات الإنتاج :

- ١- الجمعيات التعاونية للانتاج التي تتألف من صغار ملاك الأراضي وهي عارة عن تعاونيات للاصلاح الزراعي يحوز أعضاؤها سندات ملكية للأرض وحدهم أو مع شركاء آخرين *
 - ٢- نظام الملكية التعاونية والزراعة التعاونية تعطى فيها الأرض للمجموعة بأكملها ولا توجد ملكيات فردية *
 - ٣- جمعيات تعاونية مختلطة ، حيث تكون الأرض ملكا للمجموعة وفي نفس الوقت تكون للأعضاء ملكية فردية *
- وحتى تشجع الحكومة مشاركة الفلاحين في العملية كلها ، قامت بإنشاء مجالس قروية من الفلاحين ، بيد أن وظيفتها مقصورة حاليا على تقديم المشورة ولا تملك وسيلة قانونية لتنفيذ قراراتها * وعلى الرغم من هذا التحديد في اختصاصاتها فإن عدد أعضاء منظمات الفلاحين قد زاد ، كما ازدادت فاعليتها *
- وقررت الحكومة أن تتولى الائتمان الزراعي في القطر بأكمله هيئة واحدة هي المصرف المركزي وبذلك استبعدت هيئة الاصلاح الزراعي ومؤسسة التنمية الزراعية من تقديم الائتمان للمستفيدين من الاصلاح الزراعي * وكذلك عملت الحكومة على تسهيل الاجراءات للمقترضين ، ولا يطلب من المقترض الآن سوى تقديم خطته الزراعية *
- وقد حدث تحسن هام في القروض المقدمة وفي تسديد السلف كنتيجة لسياسة الائتمان الزراعي * فقد حصل المستفيدون من الاصلاح الزراعي خلال السنة الزراعية ١٩٧١/١٩٧٢ على قروض تبلغ ١٥٧٤ مليون اسكودوس * أما المستفيدون الآخرون في خارج نطاق الاصلاح الزراعي فقد حصلوا على ٢٦٩٧ مليون اسكودوس *
- ونظرا لاستحالة الحصول على موافقة الكونجرس على التشريع اللازم لتغيير الاطار التنظيمي ، فقد اختارت الحكومة أن تنسق بين مختلف المؤسسات المعنية * فوضعت تسعة برامج فنية قومية (في الانتاج ، والتدريب ، ومنظمات المزارعين ، وصيانة الموارد الطبيعية ، وتوريد السلف والمدخلات ، وغيرها) وبفضل هذا النظام يتعين على جميع المؤسسات ، كل في مجال مسؤوليتها ، أن توجه كل مجهوداتها ومواردها نحو نجاح البرامج القومية التي تخصها *
- وعلى الرغم من كل انجازات الاصلاح الزراعي في شيلي ، فإن على الحكومة أن تعالج مشكلة صغار الملاك الزراعيين وحقوق المياه التي لم تتأثر حتى الآن ببرامج الاصلاح * كما أن الحكومة أبرزت الحاجة الى زيادة الانتاج الزراعي ، وتخفيض استيراد المواد الغذائية ، وترشيد التوزيع في السوق المحلية *

بيرو

بدأت المحاولات الأولى للاصلاح الزراعي في بيرو في ١٩٥٦ بإنشاء هيئة الاصلاح الزراعي والتوطين * وفي ١٩٦٤ حول القانون رقم ١٥٠٣٧ تلك الهيئة الى الهيئة القومية للاصلاح الزراعي * وواجهت الهيئتان صعوبات من النصوص القانونية التي كانت تحمي المجمعيات الزراعية والصناعة الواقعة في المناطق الساحلية ، وكذلك المزارع الكبيرة الواقعة في مناطق الانديز وفي المناطق الاستوائية * بالاضافة الى أن الاجراءات القانونية والادارية كانت تؤخر من تنفيذ نزع الملكية *

وفي ١٩٦٥ ، عندما صدر القانون الحالي ، ظهر من الهيكل الزراعي في بيرو أن ٩٩ مزرعة كانت تحتل وحدها ٤٠ % من الأراضي في المنطقة الساحلية ، وأن ١٨١ مزرعة كانت تحتل ٦٠ % من الأراضي المنزرعة في منطقة سييرا * كما أظهرت التحليلات الأخرى أن ٥٩ مزرعة أو مؤسسة كبرى على الساحل كانت تحتل مساحة كلية تبلغ ٢٣٠٠٠ هكتار *

وكان المستثمرون الأجانب يملكون نسبة مئوية طلبة من المزارع في بعض المناطق ، بل ظهر في أحد الحالات أن الملكية الأجنبية كانت شبه كاملة ولم يكن مواطنو بيرو يملكون منها سوى ١٠ في المائة .

وعلى ذلك ، فإن نزع ملكية تلك المزارع الكبرى لصالح مواطني بيرو ، لم يكن يعني مجرد نقل ملكيتها ليدى العمال ، بل كان يعني أيضا استعادة السيادة القومية على موارد القطر وضمان اعادة استثمار موارد كبيرة في التنمية القومية ، بعد ان كانت تستغل خارج بيرو .

وعلى غرار ما حدث في شيلي ، استفاد الاصلاح الزراعي في بيرو من تنظيم المؤسسات الزراعية التي كانت موجودة بالفعل في الحيازات الكبيرة التي نزلت ملكيتها ، فأبقى عليها كوحدات اقتصادية وفنية واجتماعية مع الاستفادة الكاملة من التخصص وتقسيم العمل . وكان التغيير الأساسي الذي أدخل على الهيكل الجديد هو ملكية ثمرات الانتاج وتوزيعها . وقد سهلت العادات السائدة ادخال هذا النوع من التنظيم ، وخصوصا عادات فلاحي سيرا الذين يميلون منذ القدم الى ملكية الأرض واستغلالها بشكل جماعي .

ويتمثل عصر التجديد في الاصلاح الزراعي في بيرو في انشاء شركات زراعية ذات نفع اجتماعي . وعندما ثارت مشكلة كيفية توزيع ملكية المزارع الكبرى في سيرا وادارتها ، وهي مزارع ذات تنظيم جيد وفعالية كبيرة ، لاحظت الحكومة أن تشغيل تلك المزارع كان يتم في الماضي عن طريق مجموعة صغيرة من العمال الاجراء . وكان نقل الملكية الى هذه المجموعة الصغيرة يعني تحويل عدد صغير نسبيا من العمال ، فجأة ، الى ملاك أثرياء ، وترك آلاف من طلائع الفلاحين في المناطق المجاورة بلا موارد على الاطلاق . وقد شكلت الحكومة لجنة فنية لتحديد أفضل نمط لمنظمات المزارعين حتى تسير عليهم ، وأدت دراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتقنية السائدة في الحيازات الكبيرة وفي المجتمعات المحيطة الى انشاء الشركات الزراعية .

وفي هذه الشركات ينضم العمال السابقون الى جمعية تعاونية للخدمات تتولى تشغيل المنشأة الزراعية وتصبح عضوا فيها الى جانب المجتمعات المحيطة الأخرى . ويتم اختيار المجتمعات الأعضاء وفقا لمعايير معينة ، منها على سبيل المثال :

- ١- موقعها الجغرافي بالنسبة للحيازات الكبيرة التي نزلت ملكيتها . وفي هذا الصدد تكون الأولوية للمجتمعات القريبة من الحيازة .
- ٢- ملكية هذه المجتمعات لجزء من الأرض الواقعة في الحيازة الكبيرة ، أو وجود حالات قضائية معلقة تطالب فيها هذه المجتمعات بجزء من أراضي الحيازة الكبيرة .
- ٣- نوع الأنشطة التي تقوم بها الغالبية العظمى من مواطني هذه المجتمعات بالنسبة لأنشطة المزرعة المنزوعة الملكية فمثلا المجتمعات التي تعمل في تربية الأغنام تكون لها الأولوية في مزرعة لتربية الأغنام ، بشرط استيفاء المتطلبات الأخرى .
- ٤- حاجة هذه المجتمعات الى الأرض .

وفي إحدى الحالات نقلت ملكية مزرعة مساحتها ٢١٦٠٠٠ هكتار وتضم ١٠٥ ألف رأس من الغنم الى ١٦ من هذه المجتمعات والى الجمعيات التعاونية للخدمات التي نظمها نحو ٣٥٠ من العمال السابقين في هذه المزرعة . ولا يمكن استخدام الأرباح المالية التي تحصل عليها المجتمعات المذكورة الا في استثمارات للبرامج الاجتماعية المشتركة مثل المنشآت العامة والمدارس وشبكات المياه وغيرها .

أما النوع الآخر من التنظيم الذي انتشر انتشارا كبيرا فهو الجمعيات التعاونية للإنتاج * وكان ذلك النظام هو أوسع النظم انتشارا في عهد الحيازات الكبيرة في المنطقة الساحلية وخصوصا في المجمعات الزراعية والصناعية التي تنتج السكر * وفي إحدى هذه الحالات أصبح أكثر من ٢٠ ألف من العمال السابقين في أحد المجمعات الصناعية (من عمال وفنيين وموظفين إداريين) أعضاء في الجمعيات التعاونية للإنتاج وملاكها ٧٦ ألف هكتار مزروعة بقصب السكر، وذلك بالإضافة إلى مصانع السكر الملحقة بها *

ولم ينجز الإصلاح الزراعي خلال ست سنوات (من ١٩٦٤-١٩٦٩) إلا قليلا في ظل التشريع السابق (القانون رقم ٣٧٠/١٥٠)، لأن وكالة الإصلاح الزراعي التي حصلت على ٨٣٤٣٧٠ هكتارا لم توزع منها سوى ٣٨٤٢٩٥ هكتارا على ١٤٣٤٥ عائلة *

ثم اكتسب الإصلاح الزراعي حيوية جديدة عقب صدور القانون رقم ١٧٧١٦ في ٢٤ يونيو ١٩٦٩ * ويتضمن هذا القانون أحكاما تتناول المجمعات الزراعية الصناعية الواقعة في المنطقة الساحلية وكذلك المزارع الواقعة في سيرا والتي كانت تتمتع بحماية التشريع السابق * ثم صدر القانون العام للمياه بعد ذلك بشهر واحد في ٢٤ يوليو ١٩٦٩ فكان خطوة للأمام في بلد مثل بيرو حيث المياه مورد نادر، وحيث كانت حقوق المياه في الماضي تقع تحت سيطرة جماعات صغيرة، أما الآن، فإن تلك الموارد أصبحت، بدون استثناء، ملكا للدولة * ويخضع منح حقوق المياه واستخدامها الرشيد لاعتبارات الصالح العام وتنمية البلاد *

وفي الفترة من يونيو ١٩٦٩ إلى أكتوبر ١٩٧٠ تناول برنامج الإصلاح الزراعي ٢٨٤٧٢٧٧ هكتارا واستفادت منه ٨١٥٥ عائلة * ومن المقرر أن يشمل البرنامج كله حتى ١٩٧٥ نزع ملكية ١٤٠٠٠٠ هكتار، تستفيد منها ٣٢٠٠٠ عائلة *

ويعد هذا التحليل، بالرغم من عدم شموله الكامل، مثالا لما يمكن تحقيقه كما أن تجربة شيلي وبيرو توضح ما يمكن أن يحققه التوزيع العادل للموارد الانتاجية من أثر مباشر في توزيع الدخل وفي مستوى معيشة السكان الريفيين * كما يظهر هذا التحليل أنه ينبغي، بالرغم من تلك الانجازات، تخصيص موارد أكثر للإصلاح الزراعي، وخصوصا في الأقطار التي مازال يعاني فيها السكان الريفيون من مشاكل حادة *

التكامل الاقتصادي الاقليمي

كانت سنة ١٩٧٢ سنة مشجعة من حيث نشاط التكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية * وكان أهم حدث هو دخول فنزويلا عضوا في اتفاقية قرطاجنة (مجموعة بلاد الانديز) * وبعد فترة مشحونة بالمصاعب بالنسبة للسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، بيد وأنهم قد وجدوا طريقا للتغلب على صعاب الماضي * كما قررت الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة للبحر الكاريبي أن تواصل العمل لتحويل منطقة التجارة الحرة إلى مجموعة اقتصادية * كما أن أقطار منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية قد تناقشت فيما بينها في الحاجة الملحة للتغلب على الركود الحالي *

وبعد اشتراك فنزويلا في مجموعة بلاد الانديز دفعة جديدة لهذه الخطة التكاملية ذات الحيوية، فتوسّع المجموعة بانضمام فنزويلا عضوا سادسا سوف يتيح لها موردا جديدا وهاما من رؤوس الأموال للاستثمار * وفي نفس الوقت فستتاح للعديد من المؤسسات الفنزويلية التي كانت تعمل دون طاقتها الكاملة فرصة زيادة انتاجها وتخفيض تكاليف الانتاج، وتقدم بذلك من قدرتها على التنافس مع الصناعات المماثلة الأخرى في المنطقة * وفي ١٩٨٠ وهو التاريخ المقرر لانتهاء

من برنامج التكامل للدول الأربع الأكثر تقدماً ، سوف يصل عدد سكان الأقطار الستة الأعضاء في هذه المجموعة الى نحو ٩١ مليون *

وقد وافق مجلس التخطيط التابع لمجلس اتفاقية قرطاجنة ، على دراسة خاصة باستراتيجية شبه اقليمية وقرر توزيع وثيقة عن الأسس العامة لاستراتيجية التنمية شبه اقليمية ^(١٨) (وقد أعدت بمساعدة منظمة الأغذية والزراعة) ثم مناقشة الموضوع في كل بلد من البلدان الأعضاء ، وتقديم تعليقات الأعضاء ومقترحاتهم الى مجلس الاتفاقية ، وأخيراً ، عقد اجتماع جديد لمجلس التخطيط بهدف تحليل التعليقات والمقترحات المقدمة * وسوف تدور المناقشة حول المواضيع التالية : أهداف التنمية العامة في الاقليم ودور عملية التكامل ، أهداف التنمية الصناعية ، مفهوم المجال الاقتصادي واستراتيجية التكامل المادي ، دور القطاع الزراعي ومشاكل تنميته المتكاملة ، المشاكل المالية ومشاكل الاستثمار ، سياسات ادماج المعـارف التكنولوجية الأجنبية ، السياسات التجارية ، الموارد البشرية والاستخدام ، اختيار المشروعات الاستراتيجية ، والأولويات في مجال تنسيق السياسات *

وقد عقدت المجموعة أوهي في سبيلها الى عقد اتفاقيات مع المكسيك ، والأرجنتين ، واليابان ، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى ، ومع المجموعة الاقتصادية الأوروبية * وقد استفادت الاكوادور ، وهي واحدة من البلدين الأقل نمواً في المجموعة (الى جانب بوليفيا) ، من الغاء الحواجز الادارية على صادراتها الى بيرو والى شيلي * فازدادت صادرات الاكوادور الى الاقليم الفرعي بنسبة ٨٤٪ في ١٩٧١ (زيادة عن متوسط الفترة ١٩٦٥-١٩٦٩) ، بالمقارنة مع ٢٪ فقط في سنة ١٩٧٠ *

وقد وافق اتحاد تنمية دول الانديز على تقديم قروض الى كولومبيا لدراسات امكانية تنفيذ المشروعات الزراعية وللدراستات السابقة لذلك ، والى بوليفيا لاجراء دراسة عن دعم نظام التسويق لتصدير منتجات البقار ، كما قدم الاتحاد قرضاً لتمويل مشروع لاقامة تسهيلات للتبريد ، تشترك في تمويله الاكوادور وشيلي *

وخلال ١٩٧٢ تأخر تقدم السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى بسبب اختلال التوازن التجاري بين كوستاريكا وسائر الدول الأعضاء وذلك بالإضافة الى المشاكل التي أثارها النزاع بين هندوراس والسلفادور * وبعد اجتماعات عديدة بين وزراء الاقتصاد في الدول الأعضاء ، ووفق على اتباع نظام يسمح لكوستاريكا بتخفيض وارداتها من دول أمريكا الوسطى الأخرى ، بتطبيق أسعار صرف مختلفة لكل نوع من أنواع المنتجات المصنفة على أنها أساسية أو غير أساسية * كما ووفق أيضاً على الغاء ديون كوستاريكا لبنك تسويات أمريكا الوسطى وذلك بمساعدة صندوق التعويضات النقدية لدول أمريكا الوسطى * وقد شكلت لجنة لا عادة تنظيم بنك التسويات ، بهدف تحسين الأسس القانونية للتكامل ، ووضع سياسة اقتصادية اقليمية مشتركة *

وقد وافق وزراء الاقتصاد الذين عقدوا اجتماعاً في سان جوزيه في كوستاريكا ، في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧٢ ، على عقد سلسلة من الاجتماعات للمناقشة والمفاوضة في اعادة توجيه السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى * وسوف تستخدم في هذه الاجتماعات دراسة أعدتها السكرتارية الدائمة للاتفاقية العامة للتكامل الاقتصادي لدول أمريكا الوسطى ^(١٩) * وهذه الدراسة تقترح الأسس التي يمكن أن تعتمد عليها الدول الأعضاء لبدء المفاوضات الخاصة باعادة تنظيم السوق المشتركة ، كما توصي بتعديل الاتفاقية العامة بهدف تحويل السوق المشتركة الى مجموعة اقتصادية *

(١٨) Bases generales para una estrategia subregional de desarrollo 3 vols, Lima 1972

(١٩) وتعتمد هذه الوثيقة الى حد بعيد على المعلومات التي قدمتها المجموعة الاستشارية للتكامل الاقتصادي لدول أمريكا الوسطى (التابعة للمنظمة) *

وقد وافقت الحكومات الأعضاء في منطقة التجارة الحرة لدول الكاريبي على التحول من مجرد اتحاد جمركي الى سوق مشتركة لمنطقة الكاريبي اعتباراً من أول مايو ١٩٧٣ • وتنظم الاتفاقية الجديدة الحوافز المالية في الزراعة والصناعة ، كما تعطي امتيازات خاصة للأقطار الأقل نمو من الناحية الاقتصادية مثل جرنادا ، وسانت لوتشيا ، وسانت فنسنت ، والدومينيكان ، وسانت كيتس نيفي ، وانتيجوا ، ومانسيرات ، وهندوراس البريطانية • وسوف توضع خطة للتنمية في الاطار الاقليمي •

أما الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية ، فقد درست في اجتماع قريب دور الوكالات القومية للتسويق الزراعي • وكانت اللجنة الدائمة قد أعدت وثيقة عن هذا الموضوع أبرزت فيها أهمية الدور الذي تلعبه تلك الوكالات في عرض المنتجات الزراعية وتثبيت أسعارها • وهذه الوكالات قد نشأت لتضمن لصغار المزارعين حداً أدنى من الدخل ولتوفير السلع الأساسية بأقل أسعار ممكنة • كما تعاون هذه الوكالات الحكومات للحد من الواردات ولتنظيم الصادرات من المنتجات الزراعية • ونظراً لأن هناك دولاً مختلفة لم تصدق بعد على بروتوكول كاراكاس ، فقد وافق مؤتمر منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية الأخير على بعض الاجراءات المؤقتة • ووافق المؤتمر على تنسيق سياسات التجارة الزراعية واللوائح الصحية وقرر اجراء دراسة مقارنة وتحليلية عن عرض السلع الزراعية وعن سياسات التجارة الزراعية ووسائل تنفيذها •

الشرق الأقصى

البلاد النامية في الاقليم

تأثر النمو الاقتصادي في الشرق الأقصى خلال ١٩٧٢ بشكل واضح بسبب ضعف أداء الزراعة في معظم أقطار الاقليم ، ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى انحباس الامطار الموسمية . لذلك فان متوسط معدل النمو المرجح للنتائج المحلي الاجمالي ، الذي ما فتى يتجه نحو الهبوط منذ عام ١٩٦٩ بعد قمة بلغت ٥٨ ٪ ، لن يصل الا الى ٤ - ٥ ٪ خلال ١٩٧٢ . وقد ازداد الدخل القومي للهند بمعدل ١٥ الى ٢ ٪ فقط بالرغم من التوسع بنسبة ٧ ٪ في الانتاج الصناعي . وفي بنجلاديش تضاعفت المصاعب التي تواجهها البلاد في اصلاح الاقتصاد القومي بسبب الاثار المعاكسة التي أتى بها الجفاف مما تطلب تخصيص مبالغ متزايدة من النقد الاجنبى النادر لاستيراد مزيد من الحبوب الغذائية . وهبط معدل النمو في بورما الى ٣١ ٪ بعد أن كان قد وصل الى ٦٢ ٪ في السنة السابقة ، الامر الذي يعكس انخفاضاً نسبياً في النمو في القطاع الزراعى لم يمكن تعويضه الا جزئياً بالتوسع الذى بلغ ١٢ ٪ في قطاع التعدين . وهبط معدل النمو في مجمل الناتج القومي في جمهورية كوريا من ١٠٢ ٪ خلال عام ١٩٧١ الى ٧١ ٪ نتيجة تنفيذ اجراءات التثبيت . وهبط الانجاز الاقتصادي في تايلاند دون هدف النمو السنوى بنسبة ٧ ٪ كما حددته خطة ١٩٧٢-١٩٧٦ . وقد يكون مجمل الناتج القومي في أندونيسيا توسع على نحو أبطأ من توسعه في السنة السابقة حيث بلغ معدل النمو ٦٩ ٪ ، وان كان الانتاج الصناعى والانتاج من النفط الخام قد حققا توسعا . وكانت آثار الجفاف ملموسة كذلك فى جمهورية كمبوديا ولاوس وفيتنام حيث أدت الحرب والاحوال المضطربة هناك الى استمرار انخفاض النشاط الاقتصادى بصورة جذرية . كذلك لم تسجل أى من نيبال أو سرى لانكا تقدماً ظاهراً .

ومن ناحية أخرى كان الانتاج الزراعى فى باكستان هو الذى ساهم بأكبر قدر فى نمو مجمل الناتج القومي بنسبة ١٧ ٪ فى حين سجل القطاع الصناعى نكسة بالرغم من الانتعاش التدريجى من آثار الحرب . ومع أن نمو الاقتصاد فى ماليزيا بلغ نحو ٥٨ ٪ فانه كان دون الهدف المحددة فى الخطة الخمسية الثانية الذى بلغ ٦٥ ٪ ، ولكنه كان مع ذلك أكبر مما تحقق فى السنة السابقة بالرغم من المصاعب التى سببتها عدم ملائمة أسعار الصادرات الرئيسية لماليزيا . وقد واصل الانتاج الصناعى نموه السريع بحوالى ضعف المعدل العام . أما فى الفلبين فلم يمكن تحقيق النمو الذى كان مستهدفاً بنسبة ٦ ٪ خلال ١٩٧٢ بسبب الاثار الضارة التى أحدثتها الاعاصير والفيضانات فى شهر يوليو . وقد استمر التوسع الاقتصادى فى سنغافورة بمعدل مرتفع بلغ ١٢ ٪ بالمقارنة مع ١٠ ٪ خلال عام ١٩٧١ .

الانتاج الزراعى

تأثر أداء القطاع الزراعى تأثراً بالغاً بسبب انحباس الامطار الموسمية خلال صيف ١٩٧٢ فى معظم أنحاء جنوب شرقى آسيا .^(٢٠) فهبط الانتاج بنسبة ٣ ٪ بعد أن كانت زيادته مجرد زيادة طفيفة خلال عام ١٩٧١ الامر

(٢٠) وردت أرقام الانتاج الغذائى والزراعى فى الاقليم فى الفصل الاول ، الجدول ١ - ٢ .

الذى أدى الى وضع تموينى صعب تماما فى كثير من المناطق • وهبط الانتاج الفردى من الاغذية (٢١) فى جميع البلاد تقريبا للسنة الثانية على التوالى وان كانت أرقام المتوسطات القومية لا تصف على نحو وافدى المشاق التى لقيتها المجموعات الحساسة ذات الدخل المنخفض والتى تأثرت أكثر من غيرها بصورة حادة نتيجة لارتفاع أسعار الاغذية الاساسية النادرة • (وكانت ضرورات استيراد كميات كبيرة من الحبوب الغذائية بأسعار عالية تعنى استخدام مبالغ اضافية من النقد الاجنبى النادر للمشتريات التجارية •

وقد كشفت آثار الجفاف على الانتاج • وخصوصا انتاج الحبوب وكذلك بعض المحاصيل التجارية المهمة ، عن أن الزراعة فى الاقليم مازالت تعتمد اعتمادا شديدا على وفرة الامطار ، فأكدت بذلك الحاجة الملحة الى اتخاذ اجراءات لتوسيع مناطق الري وتحسين ادارة موارد المياه وتطوير تقنيات ملائمة للزراعة البعلية بصفتها عناصر أساسية لاستراتيجية تهدف الى الحد من تذبذب انتاج المحاصيل • أضاف الى ذلك أن المصاعب التى تواجه معظم الاقطار النامية فى محاولاتها امتصاص النقص فى انتاج الاغذية تبرز ضرورة وضع سياسات لاقامة مخزونات كافية كضمان ضد فشل المحاصيل • وبينت عدم استقرار الوضع من الجدول ٢-١٥ الذى يوضح معدل النسبة المئوية للتذبذب فى اتجاه انتاج بعض الحبوب المعينة فى أقطار مختارة من الاقطار المنتجة الرئيسية للفترة ١٩٧١-١٩٧١ •

الجدول ٢-١٥ - معدلات النمو والتغيرات السنوية فى انتاج بعض المحاصيل المختارة ، فى الاقطار المنتجة الرئيسية من ١٩٦١-١٩٧٣ الى ١٩٦٩-١٩٧١

متوسط التغير السنوى (١)	معدل النمو من ١٩٦٣-١٩٦١ الى ١٩٧١-١٩٦٩	
..... فى المائة		الأرز (غير المقشور) :
٦ر١	١ر٦	بنجلاديش
٤ر٣	١ر١	بورما
٦ر٧	٢ر٢	الهند
٥ر٤	٥ر٢	أندونيسيا
٤ر٢	٣ر٨	الفلبين
٤ر٥	٢ر٤	تايلاند
		القمح :
١٢ر٩	٧ر٩	الهند
٩ر٤	٦ر٩	الباكستان
		الذرة :
٧ر٣	٣ر٩	الهند
١٧ر٢	٥ر٢	أندونيسيا
٤ر٣	٦ر٥	الفلبين
٤ر١	١٣ر٥	تايلاند

(١) حسبت النسبة المئوية لمتوسط التغير السنوى من الاتجاه العام وفقا للمعادلة التالية :

$$F = \frac{100}{n} \sum_{i=1}^n \frac{[x_i - \bar{x}_i]}{\bar{x}_i}$$

حيث x_i = حجم الانتاج فى الزمن i
 $\bar{x}_i$ = قيمة الاتجاه المقابلة
 n = عدد السنوات •

(٢١) الأرقام الدليلية لانتاج الاغذية والزراعة الاجمالى والفردى واردة فى الجدول الملحق رقم ٢ •

وكان الانخفاض فى الانتاج الزراعى ظاهرا بصورة خاصة فى الهند التى تنتج نحو نصف الانتاج الاقليمى • وكانت التنبؤات تبشر بازدياد انتاج الحبوب الغذائية عما كان عليه فى الموسم السابق حينما بلغ ١٠٥ مليون طن الا أنها انخفضت بصورة تدريجية الى ١٠٠ مليون طن مع استمرار أحوال الجفاف فى جميع أنحاء الهند تقريبا حتى نهاية فصل الخريف وبداية فصل الشتاء مما أدى الى ندرة مياه الشرب نفسها فى بعض المناطق • وأدى انخفاض منسوب المياه فى خزانات القوى الكهربائية الى تخفيض انتاج الكهرباء مما قلل من استخدام شبكات ضخ مياه الري بالكهرباء وقلل من انتاج الاسمدة • ولتعويض الخسائر فى المحاصيل الصيفية الرئيسية بما فى ذلك الارز غير المقشور والدخن والذرة وبوشر بتنفيذ برنامج انتاج طارىء لتوفير كمية اضافية من حبوب الاغذية بلغت ١٥ مليون طن (٨٤ مليون طن قمح ، ٣٥ مليون طن أرز و ٣٣ مليون من الحبوب الخشنة) وذلك من زراعات الجزء الاخير من الصيف وزيادة المساحات الشتوية • الا أن الخسائر الشديدة التى عانت منها البلاد فى أوائل الموسم كان يعتمد على هطول الامطار الشتوية بكمياتها العادية •

وكان لنقص انتاج حبوب الاغذية فى الهند تأثير شديد فى امدادات الاغذية وخصوصا بالنسبة لمجموعات الدخل المنخفض • فارتفعت أسعار الجملة لجميع المواد الغذائية بنحو ٢٠ % بين نهاية عام ١٩٧١ ونهاية عام ١٩٧٢ ، وارتفعت أسعار الارز والقمح بنحو ١٥ و ١٠ % على التوالي ، ثم ارتفعت أسعار البقوليات بصورة حادة نتيجة لركود الانتاج • وانخفضت كميات الحبوب المسلمة للحكومة عن الرقم المستهدف وبذلك فإن المخزونات الاحتياطية التى قيل أنها بلغت ٩٥ مليون طن فى أواسط عام ١٩٧٢ هبطت الى ٣٥ مليون طن فقط عند انتهاء السنة • لهذا اتخذت الاجراءات لاستيراد ٢ مليون طن من الحبوب الغذائية معظمها من القمح والذرة الرفيعة خلال الجزء الاول من عام ١٩٧٣ وخصصت نحو ٢٥ بليون روبية لعمليات الاغاثة بما فى ذلك عمليات التغذية بدون مقابل وبرنامج الطوارئ • كما استولت الحكومة على تجارة الجملة فى القمح اعتبارا من شهر مارس ١٩٧٣ بهدف توفير أسعار مجزية للمزارعين وفى الوقت ذاته توفير الامدادات للمستهلكين بأسعار محقولة والحيلولة دون التخزين للمضاربة •

ومن بين المحاصيل التجارية المهمة التى تأثرت تأثرا بالغا نتيجة لجفاف البذور الزيتية والجوت • فهبط انتاج الفول السودانى بأكثر من ٢٠ % مما أدى الى نقص فى وفرة زيوت الطعام فى الاسواق المحلية وزيادة استيرادها على نطاق واسع وانخفض انتاج القطن عن الرقم القياسى الذى تحقق فى السنة السابقة وان كان يزيد بصورة ملموسة عن متوسط السنوات الخمس السابقة • وانخفض كذلك انتاج السكر • وبالنسبة للموسم الذى انتهى فى شهر سبتمبر ١٩٧٢ كانت مساحات قصب السكر تقل بنسبة ٨ % عما كانت عليه فى السنة السابقة وانخفض انتاج المصانع من السكر بنسبة ١٧ % نتيجة لتحويل عمليات التصنيع الى الانتاج بالاساليب غير أسلوب الطرد المركزية • ومع أن محصول الشاي فى جنوب الهند تأثر بسبب الجفاف الا أن الانتاج الكلى ازداد فحقق مستوى قياسيا •

وكان للجفاف آثار شديدة فى أقطار أخرى • ففي بنجلاديش حيث بلغ متوسط هطول الامطار نحو ٥٠ % من المستوى المعتاد ، هبط المحصول الرئيسى فى البلاد وهو الارز بنحو ٢ مليون طن (٢٥ %) دون الرقم المستهدف ، وقدّر العجز الاجمالى فى الحبوب الغذائية لعام ١٩٧٣ بنحو ٢٥ مليون طن • وقبل موسم ١٩٧٢ / ١٩٧٣ كان العجز الكلى بين ١٢ و ١٧ مليون طن • وقد وضعت الترتيبات لاستيراد نحو ٨٠ ألف طن تجاريا ، بالرغم من قلة المتوافر من النقد الاجنبى • أما الكمية الباقية فقد وجه السكرتير العام للامم المتحدة نداءا لتقديمها فى أوائل عام ١٩٧٣ ، وذلك بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة • ومن بين المحاصيل الاخرى كانت زراعات الجوت عادية تقريبا فى ١٩٧٢ ولكن الجفاف الذى امتد أمدا بعيدا أثر على نمو المحاصيل • وقد انتعش انتاج الشاي الى نحو ٢٣ ألف طن بالمقارنة

مع المحصول الذى دمرته الحرب والذى بلغ ٩ آلاف طن خلال عام ١٩٧١ •

وفى أندونيسيا كانت محاصيل الارز والذرة التى نتجت فى موسم الجفاف أقل بكثير مما كانت عليه فى السابق ويرجع ذلك أساسا الى انتشار الجفاف فى جميع المناطق الزراعية الرئيسية وبسبب عدم توفر كميات كافية من الاسمدة ونتيجة للفيضانات وانتشار الامراض • وقد ر انتاج الارز غير المقشور بنحو ١٩ر٥ مليون طن ولو أن الانتاج النهائى قد ينخفض عن ذلك أيضا (كان الرقم المستهدف هو ٢٠٣ مليون طن) • لذلك فان السياسة القومية الهادفة الى تحقيق الكفاية الذاتية بحلول عام ١٩٧٤ من نكسة بعد ثلاث سنوات من النمو الذى جاوز ما كان متوقعا فى الخطة الحالية • ومع أن المخزونات التى كانت تحتفظ بها الوكالة الرسمية للارز كانت تقرب من المستويات المستهدفة فى بداية الموسم الا أن الاسعار تضاعفت فى نهاية ١٩٧٢ مما أدى الى ارتفاع ملموس فى المستوى العام للمعيشة • وقد وضع برنامج لاستيراد نحو ١٢ مليون طن للتخفيف من وطأة هذا الوضع القاسى ، الى حين حصاد المحصول الرئيسى فى الربع الثانى من عام ١٩٧٣ • وفى مقابل هذا أمكن تحقيق نتائج أفضل فيما يتعلق بمحاصيل التصدير الرئيسية • فقد ازداد انتاج المطاط بنحو ٤ % ، كما ارتفع انتاج زيوت النخيل ومنتجاتها عن مستوى السنة السابقة ، ولكن انتاج الشاي انخفض انخفاضاً بسيطاً •

وكانت نيبال من بين الاقطار الاخرى التى انخفض فيها انتاج الاغذية بسبب قلة الامطار بصورة غير عادية فى مناطق انتاج الارز الرئيسية حيث كانت المساحات المزروعة والغلات الناتجة عنها أقل مما سبق • وفى حين أن نيبال تعتبر من بلاد التصدير الصافى الا أنها احتاجت الى الاستيراد لمواجهة الاحتياجات المحلية • وقدم برنامج الاغذية العالمى ٦٧٠٠ طن من الذرة على أساس طارئ فى حين وردت معونات ثنائية من بعض الاقطار المتقدمة • وقد أدت الحرب فى جمهورية خمير الى عدم استغلال نصف أراضى الارز فانخفض الانتاج الى ١٩ مليون طن • وقد أشارت توقعات محصول ١٩٧٢/١٩٧٣ الى انخفاض آخر بحيث ينتظر أن يبلغ المحصول مليون طن فقط وهو نحو ربع مستوى الانتاج خلال عام ١٩٧٠ • وقد احتاجت جمهورية خمير، التى كانت بلدا مصدرا ، الى المساعدة لمواجهة النقص • كذلك انخفض انتاج الارز فى جمهورية كوريا بعد استيراد كميات قياسية جاوزت مليون طن خلال عام ١٩٧١ استوردت البلاد ٥٦٥ ألف طن خلال عام ١٩٧٢ • وطرأت زيادة ملحوظة مرة أخرى على انتاج التبغ الذى ازداد بنحو النصف ويرجع ذلك من ناحية الى زيادة المساحة المنزوعة بعد أن زادت أسعار شرائه من المزارعين زيادة حادة •

وفى الفلبين قدرت محاصيل الحبوب بنحو ٢ — ٣ % دون ما كانت عليه فى السنة السابقة بسبب الفيضانات التى حدثت خلال يوليو — أغسطس فى اللوزون الاوسط وبسبب الجفاف فى المناطق الجنوبية • ونتيجة للاضرار التى طرأت على محصول الارز ، الذى تأثر كذلك بسبب انتشار مرض تونجرو ، رخصت الحكومة باستيراد ٨٠٠ ألف طن ، كما حصلت البلاد على معونات غذائية من الارز خلال الربع الاخير من عام ١٩٧٢ • وانخفض انتاج السكر وان كان هناك توقعات بتحقيق بعض الانتعاش خلال موسم ١٩٧٢/١٩٧٣ • وحدثت زيادة هامة فى انتاج الكوبرا التى تحقق أكثر من ١٥ % من قيمة الصادرات الزراعية • وفى سرى لانكا ، حيث انخفض الانتاج الزراعى خلال عام ١٩٧١ ، استمر الانخفاض خلال عام ١٩٧٢ ويرجع ذلك من ناحية الى الاحوال الجوية غير الملائمة • فانخفض انتاج الارز بنسبة ٦ % وطراً نقص مؤقت فى توفيره بسبب تأخر وصول الامدادات المستوردة أيضا • وكان انتاج الشاي أقل كما هبط انتاج المطاط هبوطاً طفيفاً • وفى تايلاند ، وهى أكبر البلاد المصدرة فى الاقليم ، تأثر المحصول بسبب الفيضانات والجفاف ، وأشارت تقديرات ١٩٧٢/١٩٧٣ الى انخفاض بحوالى ١٤ % بحيث ينتظر أن يهبط الانتاج الى ١٢ مليون طن نتيجة لانخفاض

الغلات وانقاص مساحات الارز بنسبة ٢٪ • ونتيجة لشدة الجفاف طرأ انخفاض بلغ ٤٣٪ فى انتاج الذرة • ومن ناحية أخرى ازداد انتاج التيل اذ أن زراع القطن والذرة الذين تأثروا كثيراً معاكسا بسبب الجفاف زادوا من مساحات التيل بنحو ١٥٪ ، فى حين زاد انتاج السكر مرة أخرى مع زيادة المساحة المنزرعة زيادة حادة • وفى بورما ، وهى ثاى الاقطار المصدرة للارز فى الاقليم ، أدت أحوال الجو غير الملائمة الى تخفيض محصول نهاية ١٩٧٢ بنسبة ٨٪ الى ٧٦ مليون طن • وما يعكس جزئيا هذا النقص فى الانتاج ذلك الحظر المؤقت الذى فرض على تصدير الارز اعتبارا من مارس ١٩٧٣ • ومما يعكس جزئيا هذا النقص فى الانتاج ذلك الحظر المؤقت الذى فرض على تصدير الارز اعتبارا من مارس ١٩٧٣ • فالأرز غير المقشور يمثل ثلاثة أرباع مجمل انتاج المحاصيل ، وحوالى ثلاثة أرباع الصادرات الزراعية • وللتقليل من الاعتماد على محصول واحد يجرى العمل على تنويع زراعة المحاصيل •

ولم تسجل سوى بضعة أقطار فى الاقليم زيادة فى انتاج الاغذية • فازداد انتاج الارز فى ماليزيا مرة أخرى نتيجة لزيادة المساحة وتحسن الغلات فحققت البلاد الرقم المستهدف لعام ١٩٧٥ الذى يعنى ٩٠٪ من الكفاية الذاتية • وقد ظل انتاج المطاط على ما كان عليه فى السنة السابقة حين حقق رقما قياسيا • ويهدف برنامج التوزيع الى تخفيض الاعتماد على تلك السلعة التى تمثل أكثر من ٧٠٪ من قيمة الصادرات الزراعية • أما انتاج زيت النخيل ، الذى يمثل أكثر من ١٠٪ من قيمة الصادرات بالمقارنة مع ٣٪ فقط قبل عشر سنوات ، فقد استمر فى الزيادة السريعة فحقق حوالى ٢٠٪ من التوسع مما يعكس بالدرجة الاولى زيادة فى مساحة الاراضى المزروعة بالشجار المثمرة وتحسنا فى الغلات • أما فى باكستان فقد هبط محصول الأرز بحوالى ١٪ عما كان عليه عام ١٩٧١ • وارتفع انتاج القمح كذلك وان كان ما يزال دون مستوى عام ١٩٧٠ • وظل انتاج القطن فى مستوى مرتفع فى حين انخفض انتاج قصب السكر بسبب تحويل بعض المساحات المنزرعة به الى محاصيل أخرى •

الخطط والسياسات الانمائية

اذا كانت الاستراتيجية الدولية للتنمية فى العقد الثاى للتنمية تستهدف تحقيق توسع سنوى بنسبة ٤٪ فى انتاج الزراعة فان كثيرا من الاقطار فى الاقليم تستهدف تحقيق زيادة أعلى نسبيا أثناء النصف الاول من العقد كما يتضح من الاهداف المحددة فى خطط التنمية القومية • فماليزيا حددت معدلا مرتفعا للنمو الزراعى يبلغ ٨٫٣٪ سنويا كما حددت تايلاند معدلا يبلغ ٥٫١٪ سنويا وسرى لانكا ٤٫٩٪ وكوريا ٤٫٤٪ • ومن ناحية أخرى فقد حددت بورما معدل نمو متواضع للانتاج الزراعى نسبته ٣٫٨٪ •

ولكن لم يمكن بلوغ الاهداف المحددة فى هذه الخطط القومية بسبب الاحوال الجوية المعاكسة التى أدت الى تخفيض الانتاج الزراعى فى عدد من الاقطار خلال عام ١٩٧٢ وبسبب بعض العوامل الاساسية الاخرى • فلم تصل جهود الاستثمار فى كثير من الحالات الى توفير المخصصات المدرجة فى الخطط • فمثلا حدث انخفاض حاد فى سرى لانكا فى الاستثمار العام خلال عام ١٩٧١ بلغ نحو ٣٣٪ نتيجة للتأخير فى اعادة التنظيم الحكومى ، فى حين أن تلك الاستثمار فى بورما كان يعزى الى التفاوت بين الهيكل الادارى وهيكل الخطة والى عجز لجان التنفيذ عن تنسيق جهود الوكالات المختلفة • ومن بين العوامل الخارجية لا بد من ذكر الانخفاض فى حصة التصدير التى كان لها تأثير فى حجم

الاستثمارات * فقد انخفضت أسعار كثير من السلع التي ينتجها الاقليم كالارز والمطاط والشاي والجوت الى حد حال دون ازدياد حصيلة التصدير بنفس نسبة الزيادة في حجم الصادرات * ومن ناحية أخرى فان الانفاق على الاستيراد زاد على نحو أسرع من زيادة حصيلة التصدير نتيجة لنمو الاحتياجات وارتفاع الاسعار مما أثر تأثيرا معاكسا في وضع ميزان المدفوعات واحتياجات النقد الاجنبى في كثير من البلاد * وقد حدث هذا في وقت كان التدفق الصافى للعمون الخارجى (الصافى بعد خصم مدفوعات خدمات الديون) ما فتى * يتجه نحو التناقص *

وثمة ظاهرة عامة أخرى هي النقص في الموظفين الاداريين والفنيين اللازمين لتنفيذ البرامج * ففي ماليزيا تخلف برنامج تنمية الاراضى عن الموعد المقرر له بسبب النقص في الموظفين المدربين وخصوصا على مستوى المديرين * وكان نقص المهارات الادارية والفنية احدى العوامل التي أدت الى حدوث فجوة واسعة بين هدف الخطة وتحقيقها في بورما *

وتتضمن بعض الخطط القومية أهداف توفير مزيد من الوظائف والحد من عدم المساواة في الدخول ، ومنها خطة ماليزيا وسرى لانكا * ومازال برنامج تنمية الاراضى في ماليزيا مصدرا مهما للتوظيف في حين أن تحسين الاوضاع في المناطق الريفية التي تعاني من الضغوط الاقتصادية يقوم على زيادة العدالة في الوصول الى موارد الانتاج ومزيد من تكافؤ التوزيع في الدخول * وقد زاد انفاق القطاع العام لتحقيق هذه الاهداف الاجتماعية - الاقتصادية للخطة الثانية لماليزيا * وفي سري لانكا تنفذ مشروعات الاستخدام المحلية مثل اصلاح مشروعات الري الثانوية في حين يجرى العمل على تخطيط مشروعات الاستخدام الكثيفة الاخرى وتنفيذها من خلال مجالس التنمية التابعة لمختلف الاقسام * وقد فرض حد أعلى قدره ٢٠ هكتار على حيازات الارض ، وتوزيع الاراضى الزائدة على صغار الحائزين *

تعديلات الخطط الجارية

بوشر العمل في برنامج اقليمى للتنمية مدته سنتان (١٩٧٣/١٩٧٢ - ١٩٧٣ - ١٩٧٤) في الخطة الخمسية الحالية في نيبال للمضى في تنمية مناطق التلال التي يقطنها ثلثا السكان تقريبا * وقد اختيرت أربع مناطق اقتصادية في التلال لتركيز تخصيص الموارد * وبلاضافة الى ذلك هنالك أربعة محاور أو ممرات متجهة من الشمال الى الجنوب تقوم بمثابة حلقات الوصل مع سهول تيراي الشهيرة بانتاج الحبوب ، حتى يمكن زيادة التبادل التجارى بين مناطق النمو في التلال وتيراي * ويجرى العمل على تنظيم استقصاء قومى عن استهلاك الاغذية لهيئة أساس تبنى عليه سياسات الاغذية والتغذية في خطط التنمية القومية *

وقد أصبحت الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٠ - ١٩٧٥) في باكستان ، وكذلك الدراسة المنظورية بعيدة المدى (١٩٦٥ - ١٩٨٥) ، قديمة جزئيا نظرا للتطورات التي أدت الى انفصال بنجلاديش * وقد وضعت خطة سنوية (١٩٧٣/١٩٧٢) لسد الثغرة القائمة بين الخطتين الرابعة والخامسة التي ينتظر الانتهاء من اعدادها خلال عام ١٩٧٤ * وتشتمل الاهداف العامة لتلك الخطة السوية على احياا النشاط الاقتصادى من طريق زيادة نسبة الاستثمار الى مجمل الناتج المحلى ، وهى نسبة تتضاءل في الوقت الحاضر * وتهدف الخطة الى شن هجوم ضخم على البطالة وخصوصا البطالة الريفية بتنفيذ برنامج عمل شعبى واسع وتنشيط الزراعة والصناعات الزراعية * وتوجه الخطة الاهتمام نحو مجالات الاختناق الرئيسية مثل القوى الكهربائية والمياه وتوفير الاسمدة وتوزيعها * ومن النواحي الهامة في الخطة التركيز على تثبيت الاسعار وسد ثغرة البروتين والصحة العامة والتعليم والعدالة الاجتماعية * ويبلغ الانفاق الاجمالى في الخطة ٧٣٥٠ مليون روبية منها ٤١٥٠ مليون روبية من القطاع العام و ٣٢٠٠ مليون روبية من القطاع الخاص * ويخصص

القطاع العام ٣٨٥ مليون روبية للزراعة ، وبالإضافة الى ذلك فان تخصيص ١١٤٣ مليون روبية للمياه والقوى الكهربائية ومبلغ ٨٢٤ مليون روبية لسد تارپلا من شأنه أن يفيد الزراعة كذلك .

وفي الفلبين تم انشاء جهاز اقتصادى جديد هو السلطة القومية للتنمية الاقتصادية ، تضم المجلس الاقتصادى القومى ، والاقتصاديين فى رئاسة الجمهورية ومكتب التنسيق الاقتصادى ، بهدف تحسين استغلال الموارد العامة وزيادة الفاعلية . وقد وضع مجلس التعريف الجمركية وسلطات التنمية والشركات والوكالات التى تمتلكها أو تسيطر عليها الحكومة تحت الاشراف الادارى للسلطة القومية للتنمية الاقتصادية .

الخطط الجديدة

وضعت خطط جديدة فى كل من بنجلاديش وجمهورية فيتنام فى حين قامت الهند بوضع الخطوط العامة لاهداف خطتها الخامسة .

وتدور الاهداف الاساسية للخططة الخمسية الاولى فى بنجلاديش (١٩٧٤/١٩٧٣ - ١٩٧٨/١٩٧٧) على الكفاية الذاتية فى انتاج الحبوب الغذائية وخصوصا الارز ، وخلق فرص الاستخدام للعمال الريفيين والعاطلين جزئيا . وظل انتاج الاغذية فى بنجلاديش غير قادر على مواكبة النمو السكانى وتزايد الدخول . وفى حين ارتفع انتاج الارز خلال الستينات بنسبة ٢٪ سنويا قد ازداد الطلب على الاغذية بنسبة ٣.٤٪ . ونتيجة لذلك كانت هناك زيادة ثابتة فى واردات الاغذية من ٧.٠ مليون طن خلال ١٩٦٠/١٩٦١ الى ١٥ مليون طن خلال ١٩٦٩/١٩٧٠ . فاذا أمكن تحقيق الكفاية الذاتية فى الحبوب الغذائية لأمكن الاستغناء عن الاستيراد بل وأصبح من غير الضرورى زيادة صادرات سلع الجوت والشاى على نحو كبير لدفع أثمان الاغذية المستوردة . أضف الى ذلك أن انتاج حبوب الاغذية من شأنه أن يأتى بعوائد كبيرة وسريعة لرأس المال المستثمر كما أنه يخلق فرص الاستخدام . وتحتاج استراتيجية تحقيق الكفاية الذاتية فى الارز الى التوسع فى زراعة الاصناف وفيرة الغلة بحيث تشمل مناطق الرى المنتظم (من المنتظر تخصيص نحو ٢.٥ مليون هكتار منها للاصناف وفيرة الغلة) و ١.٢ مليون هكتار من مناطق الامطار حتى يصل الانتاج الى نحو ١٥.٢ مليون طن بحلول السنة النهائية للخططة بالمقارنة مع رقم الاساس (١٩٦٩/١٩٧٠) الذى يبلغ ١١.٣ مليون طن . ويعتمد بلوغ هذا الهدف على توفير مجموعة من الخدمات والمدخلات التى يتعين نقلها الى المزارع من طريق ادارة قوية للإرشاد .

ومن الاحتياجات الملحة كذلك خلق فرص العمل . فالقوى العاملة فى بنجلاديش آخذة فى الازدياد السريع (٣.٣٪ سنويا) والكثافة السكانية شديدة فى البلاد . أضف الى ذلك أن ٨٥٪ من القوى العاملة تتركز فى الزراعة . وترى الخططة الى الحد من البطالة والبطالة الجزئية فى الزراعة من نحو ٣.٠٪ كما هو الوضع فى الوقت الحالى الى نحو ١.٥٪ بحلول السنة النهائية للخططة ، ويتم ذلك أساسا من طريق قطاع المحاصيل الذى يتوقع أن ينمو بنسبة ٣.٦٪ ، ومن طريق التوسع فى استخدام أساليب اليد العاملة الكثيفة وتنفيذ برنامج للمشروعات فى الريف .

وتقوم الخططة الرباعية القومية للتنمية الاقتصادية فى جمهورية فيتنام (١٩٧٢-١٩٧٣) على الاستراتيجية بعيدة المدى التى تهدف الى تغيير الاقتصاد من وضعه الحالى الذى يتميز بعدم التوازن والتخلف وتتلخص أهداف الخططة فى الاستقرار الاقتصادى والتوسع فى التصدير وزيادة الاستخدام وتحسين مستوى المعيشة . وتعتبر هذه الاهداف أهدافا ملائمة بالنظر الى حالة اقتصاد البلاد بعد الحرب التى طال أمدها .

وتهدف الخطة الى أن ينمو مجمل الناتج القومى بنسبة ٦٣٪ سنوياً وتنمو الزراعة بنسبة ٩٧٪ والصناعة بنسبة ١١٧٪ والخدمات بنسبة ٣٣٪ • ويتعين زيادة الاستخدام من نحو ٧٢ مليون عامل خلال عام ١٩٧١ الى نحو ٩ مليون بحلول عام ١٩٧٥ • وتشجع الخطة على تنقل العمال بين المناطق لتخفيف الضغط السكانى فى المناطق المكتظة ، كما أنها ستساعد فى إعادة المزارعين المشردين لزراعة الاراضى المهجورة • وتستمر المعونة الاجنبية فى لعب دورها المهم فى الخطة ولكنها تنخفض انخفاضاً ضئيلاً من ٦٦٪ الى ٦٣٪ كنسبة من مجمل الناتج القومى • وتؤكد الخطة أيضاً أهمية التنمية الإقليمية •

وقد أسندت للتنمية الزراعية أعلى الاولويات لمحاولة تحقيق الكفاية الذاتية فى الاغذية وتوفير المواد الخام للصناعة والتوسع فى الصادرات • وللاستعاضة عن الاستيراد تؤكد الخطة زيادة انتاج الارز والمنتجات الحيوانية وقصب السكر بحيث يرتفع انتاج الارز من ٦٧ مليون طن خلال ١٩٧١ الى ٧٦ مليون طن خلال عام ١٩٧٥ أى بزيادة قدرها نحو ١٣٪ وذلك باستخدام الاصناف وفيرة الغلة الى جانب برامج ضبط المياه • ويتعين زيادة انتاج الحيوانى بنحو ٥٨٪ للاستعاضة عن استيراد اللحوم والحيوانات • وتطلب الخطة احداث زيادات ملموسة فى انتاج الذرة والذرة الرفيعة ، من مستوياتها المنخفضة الحالية ، لاستخدامها فى تغذية الحيوان بالدرجة الاولى • أما رفع انتاج قصب السكر — ٨٠٠٠٠٠ طن عام ١٩٧٢ الى ١٣ مليون طن عام ١٩٧٥ فيهدف الى سد جزء من الاحتياجات المحلية للسكر • وللتوسع فى الصادرات ركزت الخطة على المطاط والموز ومصايد الاسماك والغابات • وتقضى الخطة باعادة احياء مزارع المطاط على أن يزداد الانتاج من ٥٠ ألف طن خلال ١٩٧٢ الى ٧٠ ألف طن خلال ١٩٧٥ وتزداد الصادرات من ٤٥ ألف طن الى ٦٠ ألف طن على التوالى • وسترتفع صادرات الموز من نحو ٣٥ ألف طن خلال عام ١٩٧٢ الى ٢١٤ ألف طن خلال عام ١٩٧٥ • كما سيزداد انتاج السمك بسرعة لمواجهة الاحتياجات المحلية الاخذة فى النمو ولتهيئة فائض للتصدير يبلغ نحو ٢٧٠ ألف طن بحلول عام ١٩٧٥ • وتنمية موارد الغابات بصورة منتظمة تتوقع البلاد أن تتوافر لديها امكانيات تصدير تبلغ ٩١٦ ألف متر مكعب من الاخشاب خلال عام ١٩٧٥ • وتدعيم لبرنامج التنمية يقترح التوسع فى القروض الزراعية توسعاً ملموساً من طريق بنك التنمية الزراعية وتدعيم الارشاد الزراعى • ولا بد من زيادة مساهمة القطاع الزراعى فى مجمل الناتج القومى من ٣٠٪ خلال عام ١٩٧١ الى نحو ٣٤٪ خلال عام ١٩٧٥ •

أما الخطة الخمسية الخامسة فى الهند (١٩٧٤/١٩٧٥ — ١٩٧٨/١٩٧٩) فلها هدفان رئيسيان هما ازالة الفقر وتحقيق الاكتفاء الذاتى اقتصادياً • ومن المعترف به أن الفقر مشكلة أكبر وأقعد من أن تحل ضمن مدة خطة خمسية واحدة غير أنه ستتخذ خطوات أكيدة خلال الخطة للوصول الى أقرب نقطة ممكنة من الهدف المحدد • وقد حدد تعريف الفقر على أساس المستوى الادنى للاستهلاك ، حيث يكون الانفاق على الاستهلاك الخاص ٢٠ روبية للفرد شهرياً بأسعار عام ١٩٦٠/١٩٦١ أو ٤٠ روبية شهرياً بأسعار أكتوبر ١٩٧٢ • ولشن معركة ناجحة ضد الفقر الجماعى يعتبر النمو الاقتصادى والحد من الفوارق أمراً لا بد منهما • فحدد معدل النمو فى مجمل الناتج المحلى بمقدار ٥.٥٪ بالمقارنة مع ٥.٦٪ فى الخطة الرابعة • وللحد من الفوارق من المعترف به أن الاجراءات المالية الخاصة باعادة توزيع الدخل لا يمكنها بحد ذاتها التأثير فى المشكلات تأثيراً واضحاً ، ولا بد من استكمال هذه الاجراءات بوضع سياسة للاستخدام على نطاق واسع ولتوفير مزيد من السلع والخدمات للاستهلاك العام • وقد وضعت الخطوط الاساسية لبرنامج يوفر الحد الأدنى من التعليم والصحة والتغذية ومياه الشرب والسكان والمواصلات والقوى الكهربائية • وقد ارتأت الخطة تحقيق معدل ٧٪ سنوياً فى نمو الصادرات وفى الاستعاضة عن الواردات بما يتناسب ونمو الصناعات الاساسية وذلك لتحقيق

الاعتماد الذاتى بمعنى تخفيض العون الصافى (بعد خدمة الديون) الى الصفر * وقد حدد متوسط مستوى لمعدل النمو قدره ٤% بالنسبة للزراعة (٥% فى الخطة السابقة) و (٨% بالنسبة للتعيين والصناعة * وترى الخطة زيادة انتاج الحبوب الغذائية من ١١٥ مليون طن خلال ١٩٧٣/١٩٧٤ (سنة الاساس) الى ١٣٩٩ مليون طن أى بمعدل ٤% سنويا * كما سيحقق الانتاج الحيوانى والسمكى نموا سنويا قدره ٨% ٥٠ *

وقد حدد مبلغ ٥١٢ مليون روبية لمجمل الاتفاق الاستثمارى فى الخطة الخامسة ، وهو يقسم بين القطاعين العام والخاص بنسبة ٦٦ : ٣٤ * ويخص الزراعة ١٩.٧% بالمقارنة مع ٢٠.٧% فى الخطة الرابعة * ويستدل من الخطط الخمسية المتتالية فى الهند أن هنالك اهتماما متزايدا بعدم التوازن بين الاقاليم من حيث التنمية * وتقتصر الخطة الخامسة تحديد المناطق المختلفة وصياغة برامج التنمية المتكاملة لها على أساس تقييم الموارد التى تتمتع بها كل منطقة من هذه المناطق ، مع اسناد أولوية متقدمة فى هذه البرامج الى خلق الهيكل الاقتصادى والاجتماعى الرئيسى بما فى ذلك الرى والمواصلات والتسليف والتسويق والقوى الكهربائية والتعليم والصحة والتحسينات الادارية *

المزرعة الصغيرة

طالما اقترنت المزرعة الصغيرة فى آسيا بالتخلف التقليدى فى الزراعة * وعلى عكس الاسباب التى كثيرا ما تحاول تفسير نشأة المزرعة الصغيرة يمكن القول بأن السبب هو ندرة الارض ورأس المال بالنسبة لليد العاملة فهى رد فعل المجتمع أمام وضع اقتصادى يتميز بندرة الموارد * وتؤكد الدراسات التى أجريت مؤخرا عن المزارع الصغيرة فى آسيا أن هذه المزارع الصغيرة جيدة الادارة ضمن موارد ها المحدودة شأنها فى ذلك شأن المزارع الكبيرة (٢٦) *

ولا يمكن علاج الفقر فى الزراعة عموما وفى المزرعة الصغيرة بصورة خاصة باعادة توزيع الموارد الموجودة الى هياكل مختلفة من المزارع * فالمطلوب ليس اقامة هياكل كبيرة للمزارع ولكن مزيدا من الموارد * فالجدل حول حجم المزرعة لا يعتبر فى الحقيقة أساسيا بالنسبة للقضية الرئيسية فى هذا المضمون ، ولكن له مع ذلك علاقة بالاستخدام الاقتصادى الامثل للموارد الموجودة * وفى مثل هذا الوضع تكون الاهداف والاسس الموجهة لاستراتيجية التنمية الزراعية هى توظيف اليد العاملة الكثيفة وزيادة انتاجية الزراعة مع أكبر قدر ممكن من توزيع الدخل وتحقيق العمالة * وقد تكون المزرعة الصغيرة أفضل سبيل لبلوغ هذه الاهداف فى المدى القصير (خلال السنوات الخمسة عشر القادمة مثلا) اذا كانت فكرة المشروع الحر هى الفكرة المقبولة فى اقتصاد البلاد *

ولا بد من تعريف " المزرعة الصغيرة " عند بحث المشكلة * ومن الواضح أن المسطح لا يعتبر قياسا مثاليا حيث أن هنالك فرقا شاسعا بين خمسة هكتارات من الاراضى الفاحلة وخمسة هكتارات من الارض الخصبة المروية التى يمكنها أن تزرع عدة زراعات * وكثيرا ما تعتبر المدخلات أو المخرجات الاجمالية مقياسا أصح لحجم المزرعة * ويكفى فى هذه الحالة التمييز بين حجم المزرعة أى ، مساحة حيازة التشغيل ، وبين مدى المزرعة كما يقاس بقيمة المدخلات الاجمالية أو مجمل الناتج المتحصل * وسنأخذ حجم المزرعة كأساس للنقاش التالى لكى يتسنى التوصل الى معيار على أساس البيانات المتوفرة *

(٢٦) أنظر مثلا : Pan, A. Yotopoulos, On the efficiency of resource utilization in subsistence agriculture, Food Research Institute Studies, 8(2), 1968, Stanford University .

وبقدم الجدول ٢-١٦ بعض الايضاح عن طبيعة مشكلة المزرعة الصغيرة وحجم هذه المشكلة وأفضل مواءمة للضغوط التي تؤدي الى خلقها ألا وهي نسبة الاشخاص ذوي النشاط الاقتصادي في الزراعة الى الاراضي القابلة للزراعة • ويبين الجدول أن متوسط حجم الحيازة يتباين بين أكثر من هكتار واحد بقليل في أندونيسيا الى ٣٦ هكتار في الفلبين • وفي الاقطار التي تتميز بوجود مساحات كبيرة من المزارع الضخمة كما هو الحال في كل من أندونيسيا وسري لانكا فان أرقام متوسط حجم المزرعة تخفى حقيقة هامة هي أن معظم الحيازات خارج قطاع المزارع الضخمة والمحاصيل المعمرة لا تزيد على هكتار واحد ان لم تقل عن ذلك • ولو تركت الامور على أعنتها لازدادت المزارع الصغيرة في الاقليم بسبب الضغوط السكانية التي لا تلبس • وتدل التوقعات على أن زيادة ستطرأ في القوى العاملة الزراعية تبلغ ٤٨ مليون نسمة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٥ • وقد أوصى المخططون ، وهم يواجهون هذا الوضع الخاص ، بزيادة عدد المزارع الصغيرة من طريق الاصلاح الزراعي وبرامج التوطين ، بل أن بعض الحكومات قد بدأت بالفعل في تطبيق هذا الاتجاه •

الجدول ٢-١٦ - الشرق الاقصى : متوسط حجم الحيازات الزراعية وعدد الاشخاص ذوي النشاط الاقتصادي في الزراعة في بعض البلاد ، ١٩٦٣ - ١٩٦٧

الرقم الدليلي لانجاز القطاع الزراعي (٢)	نصيب الفرد من ذوي النشاط الاقتصادي في الزراعة من مجمل الناتج المحلي (١)	عدد الاشخاص ذوي النشاط الاقتصادي في الزراعة لكل حيازة	متوسط حجم الحيازة	
	بالدولار		بالهكتار	
١٢٢	١١٨	٢١	١١	أندونيسيا
١٥١	٣٣٧	٢١	١٢	اليابان
١١٨	٢٦١	١٧	١٦	سري لانكا
١٤٢	١٧١	٢٥	٢١	جمهورية كوريا
١٠٤	١١٦	٣٠	٢٥	الهند
١٢٠	١٤٥	٣٩	٣٥	تايلاند
١٢١	١٥٦	٤٠	٣٦	الفلبين

المصدر : Adward F. Szczepanik , Agricultural policies at different levels of development .
(ستلشر المنظمة هذه الوثيقة في ١٩٧٣)

- (١) تم ترجيح هذه القيم اقليميا بحسب الاسعار النسبية للقمح •
(٢) الرقم الدليلي لانجاز القطاع الزراعي مؤسس على انتاجية عناصر الانتاج ، والنمو ، والثبات • ويبلغ الانجاز أعلاه في اليابان ويهيئ الى أدناه في الهند •

اقتصاديات المزرعة الصغيرة

يستدل من بيانات إدارة المزارع في معظم أقطار الاقليم خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٦٥ على وجود علاقة عكسية بين حجم المزارع وغلاتها ولا يدعو هذا الى الدهشة إذ أنه لو كانت الحيازات أكبر مع انعدام رأس المال أو التكنولوجيا المحسنة اللازمين لاستغلال مزايا هذه الحيازات الكبيرة لاعتمدت الغلات على كثافة مدخلات اليد العاملة • وتنعكس الانتاجية الكبرى للمزارع الصغيرة في ارتفاع الكثافة المحصولية كما يتضح من الارقام الدليلية لتعدد الزراعات في كل من اليابان والفلبين والهند • ويتغير هذا الوضع اذا توفرت لصغار الزراع مدخلات رأسمالية جديدة لم تكن متوافرة • أو تكنولوجيات جديدة تتجاوب تجاريا كبيرا مع اتساع الحجم • ولحسن الحظ أن تكنولوجيا الاصناف وفيرة الغلة هي محايدة تقريبا بالنسبة للحجم وتحتاج الى مدخلات رأسمالية أكبر للتشغيل وإلى المزيد من مدخلات اليد العاملة • والواقع أن المزارع الصغيرة قد تعادلت في مدخلات الاصناف وفيرة الغلة مع كثير من المزارع الكبرى في الهند وأندونيسيا وسري لانكا ان لم تزد عنها ، حيث كانت تتوافر كميات كافية من المدخلات (الري والقروض) والخدمات التنظيمية كذلك • أضف الى ذلك أن قصر موسم النمو للأصناف وفيرة الغلة يجعل المستطاع للمزارع الصغيرة زيادة امكانيات تعدد الزراعات •

وتقل انتاجية اليد العاملة في العادة في المزارع الصغيرة عما هي عليه في المزارع الاكبر منها حجما • ورفع انتاجية العمل هو هدف اقتصادي واجتماعي هام حيث أنه يؤثر في الدخل والرفاهية لكل من الزارع وعاله • غير أن انتاجية اليد العاملة هي دالة للجمع بين اليد العاملة والموارد الاخرى ، فاذا توافر مزيد من الاراضى القابلة للزراعة أو مزيد من رأس المال بالنسبة لعدد العمال فمن المحتمل أن يزداد انتاج الفرد • والمشكلة بالضبط هي أن نقص الاراضى ورأس المال ، مقابل الوفرة النسبية لليد العاملة تجعل من غير العملى التوسع في هيكل المزرعة الكبيرة في الشرق الاقصى لعشـرات السنين المقبلة •

واذا كانت المزارع الكبيرة التى ترتفع فيها انتاجية اليد العاملة كثيرا ما تكون عملية أرباح الا أنها تستخدم كميات أكبر من موارد نادرة هي الارض ورأس المال والنقد الاجنبى • وقد لا تكون هذه المزارع الكبيرة أفضل المزارع من الناحية الاقتصادية أو من ناحية الربحية اذا كانت أسعار المدخلات تحدد على أساس تكلفتها الحقيقية للبلد بأكمله وليس على أساس الاسعار التى تحابى المزارع الكبيرة ذات الاستثمار الرأسمالى الكثيف كما هو الحال فى كثير من أقطار الاقليم هذه الايام • وبالإضافة الى ذلك فان المزارع الكبير يعمل فى العادة الى أن يصل الى ربحيته الحدية فحسب باستخدام مزيد من اليد العاملة الى النقطة التى تتعادل فيها الانتاجية الحدية تقريبا مع متوسط الاجور • أما المزارع الصغير فيتعدى هذه النقطة اذ يستخدم مزيدا من عمله (والافراد العاطلين من عائلته) بهدف زيادة دخله الاجمالى • وممن الناحية الكلية يؤدى هذا الى انتاج يزيد عما لو لم يتبع هذا الاجراء ، واستخدام يد عاملة ما كانت لتستخدم بغير اتباعه • ولعل المعيار النهائى للكفاءة الاقتصادية ليس هو زيادة انتاجية اليد العاملة (وان كان هذا يعتبر هدفا هاما) بقدر ما هو زيادة انتاجية العناصر النادرة بفضل زيادة مدخلات اليد العاملة ، وهذا المعيار تحققه المزرعة الصغيرة • ويشتمل الجدول ٢ - ١٦ على بعض الارقام الدليلية لقياس انتاجية جميع عناصر الانتاج فى بعض البلاد ، وليبيان مدى الانجاز

(٢٣) تؤكد هذه الحقيقة دراسات أجريت فى كثير من أقطار الاقليم • ففي الهند أكدت الدراسات التى أجريت على ادارة المزارع خلال مدة من الزمن فى عدة أجزاء من البلاد هذه الحقيقة مرارا ، ثم تأكدت صحتها الاحصائية أخيرا من تحليل بيانات ادارة المزارع التفصيلية •

الزراعى * ولحسن الحظ أن الأصناف وفيرة الغلة تهيىء الان وسيلة لزيادة انتاجية اليد العاملة مع زيادة انتاجية الارض ورأس المال (٢٤) *

وتعمل المزارع الصغيرة الى استخدام قدر أقل من رأس المال لكل هكتار من الارض ولكل وحدة من وحدات الانتاج فى أحوال ندرة رأس المال * وقد هيأت ثورة البذور / والاسمدة وتعدد الزراعات (وهى خطوط التقدم فى آسيا للسنوات الخمسة عشرة التالية على الأقل) فرصة لزيادة انتاجية رأس مال هذه المزارع الصغيرة بالمقارنة مع المزارع الاكبر منها ^(٢٥) ^{حجما} *

نقاط ضعف المزارع الصغيرة

لما لاشك فيه أن المزارع الصغيرة تعاني من عدد من نقاط الضعف * ولعل عيبها الرئيسى ينشأ من عجزها عن المخاطرة وتمويل التكنولوجيا الحديثة باهظة التكاليف مثل الاصناف وفيرة الغلة والمحاصيل المعمرة * وقد أدى هذا الى تأخر صغار المزارعين فى استخدام الاصناف وفيرة الغلة (بالمقارنة مع المزارع الكبيرة) اللهم الا فى حالة تساويها معها فى العوامل الاخرى ، مثل الري والقروض ورأس المال العامل والمدخلات * ولكنها لا تتساوى معها فى هذه العوامل فى العادة *

والعامل الرئيسى وراء انخفاض طاقة المخاطرة لدى صغار المزارعين هو قلة توافر القروض أو التأكد من استمرار القروض * فالقروض لازمة لتمويل المدخلات الجديدة وأيضا لا مكان الحصول عليها فيما بعد (فى حالة فشل المحصول) * ومن الضمانات الاخرى التحقق من ورود المياه اللازمة لزيادة العائدات من الاصناف وفيرة الغلة * وحيث كانت هذه المياه ترد من المصادر العامة كان انجاز المزارع الصغيرة يفوق انجاز المزارع الكبيرة ، فى حين أن ذلك لم ينطبق فى حالات الحصول على آبار الانابيب ومعدات الري بالضخ من الاستثمار الخاص بما يجاوز قدرة صغار المزارعين المالية والتشغيلية * ومن القيود التى تتأثر بها المزارع الصغيرة انعدام الحوافز ، مما يعود الى أنظمة الحيازة السيئة التى تثبط الاستثمار والانتاج أو يعود الى عدم كفاية تسهيلات التسويق * وكثيرا ما تكون النسبة بين الاسعار المدفوعة والاسعار المقبوضة غير ملائمة بالمرّة وخصوصا عند المقارنة مع المعاملة التى يلقاها كبار المزارعين *

(٢٤) وهكذا ازدادت انتاجية اليد العاملة فى اليابان خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦١ بأكثر من ٥٠٪ سنويا رغم تناقص حجم المزارع فى حين أن انتاجية اليد العاملة تضاعفت فى الفلبين مؤخرا منذ استخدام الاصناف وفيرة الغلة *

(٢٥) تبين من عملية استقصائية لادارة المزارع أجريت فى اليابان عام ١٩٦٥ أنه فى فترة أمكن فيها مقارنة غلات الزراعة اليابانية (١٩١٠ - ١٩٦٥) لم تزد الاستثمارات فى المعدات والآلات الزراعية على ٣٪ من مجمل استثمارات المزرعة ، فى حين أن غلة الهكتار الواحد وانتاجية اليد العاملة ارتفعت بأكثر من ٥٠٪ فى المزارع التى تبلغ أحجامها ١٥ هكتار: Bruce F. Johnston, Agricultural productivity and economic development in Japan, Journal of Political Economy, 59:500, 1950.

ويستدل من البيانات الخاصة بالفلبين كذلك على ارتفاع متوسط المعدل السنوى للزيادة فى انتاجية رأس المال بأكثر من ستة أضعاف بين الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٦ و ١٩٥٧ - ١٩٥٩ وبين ١٩٥٧ - ١٩٥٩ و ١٩٦٦ - ١٩٦٨ على التوالى: Cristina M. Crisostomo et al., The new rice technology and labour absorption: in Philippines agriculture, Malayan Economic Review, 16(2): 120, Table I, 1972.

ويحائى صغار المزارعين كذلك من صعوبة التوصل الى الخدمات الزراعية الاخرى التى كثيرا ما تكون اما غير كافية أو غير مناسبة لموقع المزارع * وينطبق هذا على الارشاد الزراعى والتعليم والتسليف والتسويق والتصنيع *

ومن المشاكل الاخرى التى يحائىها صغار المزارعين أن التكنولوجيا المتوفرة لهم هى فى الاصل مصممة للوفاء باحتياجات المزارع الكبيرة التى تنعم بوفرة رأس المال * وقد لا تكون هذه التكنولوجيا بالضرورة أكثر اساليب ملائمة لاحتياجات المزارع الصغيرة وقدراتها فى الشرق الاقصى * وليس ببطء تجاوب المزرعة الصغيرة مع الامكانيات الاقتصادية والتكنولوجية المتقدمة راجعا بالضرورة الى حجم المزرعة فى حد ذاته ، بل الى نوع التكنولوجيا التى تقدم الى هذه المزرعة والى الاطار التنظيمى غير الملائم الذى تعمل ضمنه *

ومع ذلك فان المزرعة الصغيرة قد ورثت مباشرة بعض نواحي العجز الخطيرة من حجمها * فبالرغم من ارتفاع الغلة بالنسبة للهكتار الواحد فان مزرعة حجمها ربع هكتار ، وهو حجم منتشر فى عدد من أقطار الاقليم ، تحقق دخلا اجماليا لا يكفى حتى لضمان المستوى الادنى للمعيشة لعائلة المزارع * وقد يكون هذا اعتبارا اجتماعيا معلقا برفاهية العائلة وليس بالفاعلية الاقتصادية للمزرعة ، ولكنه يعود فى نهاية الامر بنتائج اقتصادية هامة اذ فيه تتجمع كل المصاعب المتعلقة بقدرة المزرعة على تحمل المجازفة * فهذه الوحدة ليس لها سوى فائض ضئيل يمكن تسويقه ، وليس لديها أى وفر يذكر للاستثمار فى مكان آخر *

نتائج هذه الحالة فى سياسة التنمية

لهذا التحليل الموجز لمشكلة المزرعة الصغيرة نتائج أكيدة على سياسة الزراعة ، أولها أن المزارع الصغيرة موجودة بالفعل ولا يمكن ازالتها كما لم يعد عمليا من الناحيتين الاجتماعية أو السياسية (حتى ولو اعتبر ذلك مرغوبا فيه اقتصاديا) التفاضى عن هذه المزارع الصغيرة من طريق استراتيجية للنمو تعتمد على المزارع الكبيرة * وثانيها أن منطق سياسات التنمية السابقة التى كانت تفترض أنه يمكن تحقيق معدل أسرع لنمو الاقتصاد بأكمله من طريق المزارع الكبيرة منطق مشكوك فيه اذا اعتبرنا أن نحو ٧٠٪ تقريبا من مجمل الاراضى المنزرعة فى الاقليم تتركز فى حيازات تقل مساحة الواحدة منها عن عشرة هكتارات^(٢٦) فاذا قام النمو على أساس ٧٠٪ من الاراضى ، وهى الاراضى الواقعة فى الحيازات الصغيرة فى الوقت الحاضر ، لكان شأنه أن يوفر امكانيات ضخمة للتوسع تزيد على ما يوفره معدل نمو مضاعف ولكن مؤسس على ٣٠٪ فقط من الاراضى الزراعية ، وهى الاراضى الواقعة فى الحيازات الكبيرة * وثالثا فضغط اليد العاملة التى تواجهها اقتصاديات الاقطار الاسيوية عموما والزراعة بصورة خاصة تجعل الهيكل المثالى للمزرعة هو ذلك الهيكل الذى يهيىء الحد الاعلى من امتصاص اليد العاملة فى الاستخدام المنتج * ولعل المزارع الصغيرة هى التى تحقق ذلك على نحو أفضل مما تحققه المزارع الكبيرة * ورابعا فان أهمية توزيع الدخل أصبحت تلقى اعترافا متزايدا الان ، وذلك من أجل زيادة الانتاج واستمرار تقدمه من طريق تزايد الطلب ونشوء نمط جديد له * ويميل النمو الذى يتحقق من طريق المزارع الصغيرة ، لا من طريق المزارع الكبيرة ، الى احداث هذه الاثار المرغوبة وذلك لان قاعدة الانتاج (المساحة والاعداد المشتغلة فى الانتاج) من شأنها أن تقرر الى حد بعيد توزيع الناتج *

(٢٦) هذا الرقم الاقليمى هو فى الواقع رقم مضلل فهو يخفى حقيقة ، وهى أنه فى الاقطار المتقدمة زراعيًا مثل اليابان وجمهورية كوريا يتركز ٩٠٪ من مجمل الاراضى الزراعية فى حيازات تقل عن ٣ هكتارات ، فى حين أن الرقم المتوسط فى الاقتصاديات الزراعية الثنائية يتضخم بعض الشيء بسبب وجود المزارع الضخمة *

وهنا نتضح . يتأتج هذا التحليل على السياسة * فقد يكون من الضروري بالنسبة لكثير من الاقطار زيادة عدد المزارع الصغيرة كوسيلة لتكثيف الانتاج وامتصاص اليد العاملة^(٢٧) . ويجرى العمل فى كل من الهند وباكستان وجمهورية فيتنام وسرى لانكا ونيبال والفلبين على تنفيذ برامج الاصلاح الزراعى التى تنطوى على زيادات فى أعداد المزارع الصغيرة ، فى حين تسعى كل من ماليزيا وأندونيسيا وتايلاند الى تحقيق نفس هذه الاغراض عن طريق مشروعات تنمية الاراضى والاستيطان * وتحصر معظم هذه البرامج كذلك على عدم تخفيض حجم المزرعة دون حد أدنى هو الوحدة " الاقتصادية " وان كانت فكرة الحيازة " الاقتصادية " وأحجامها تختلف بين قطر وآخر *

وبعد ذلك ، اذا سلمت البلاد بأن كثيرا من القيود التى تحد من تنمية المزارع الصغيرة تكمن وراء الهيكل التنظيمى وهيكمل الخدمات يصبح التدخل الحكومى لتغيير هذا الاطار أمرا لا بد منه * ويعكس هذا الهيكل فى العادة هيكل القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ولهذا السبب لا يسهل احداث التغييرات وخصوصا الاصلاح الزراعى * وتشتمل مجموعات القوانين فى جميع أقطار الاقليم تقريبا على برامج لاصلاح الحيازات ولو أن عددا قليلا من هذه الاقطار هى التى نفذتها على نحو فعال *

وتتبع كثير من مشكلات الحيازات الصغيرة من عدم ملائمة تنظيم الخدمات الزراعية أو عدم كفاية توفرها * وقد سعت الحكومات الى توفير القروض من طريق التعاونيات كما حدث مثلا فى جمهورية كوريا والهند وباكستان وسرى لانكا ، أو من طريق جمعيات المزارعين كما هو الحال فى كل ماليزيا والفلبين * وحيث فشلت التعاونيات نشأ اتجاه أخير لا قحام البنوك التجارية والزراعية فى مشروعات اقراض لصغار الحائزين كما هو الحال فى الهند وباكستان والفلبين وسرى لانكا وماليزيا وغيرها * الا أن هذه التسهيلات أفادت كبار المزارعين ومتوسطيهم فى الدرجة الاولى * أضف الى ذلك أن مصادر الائتمان المنظم لا تواجه الا ١٠ - ٢٠ ٪ من احتياجات القروض الزراعية فى الاقطار النامية ولا يزال صغار المزارعين يحصلون على حصة أقل نسبيا من هذه القروض * وقد أصبحت مزايا ربط القروض بالتسويق / أو ربط القروض بالارشاد (من طريق خطط المزرعة) مزايا معروفة جيدا * وتطبق برامج الاقراض التى توفر هذا الارتباط ، ولو على نطاق محدود حتى الان ، فى بعض أجزاء من الهند وباكستان وماليزيا والفلبين ، وهى تطبق فى العادة من طريق أجهزة البنوك الريفية *

وهناك محاولات لوضع ترتيبات خاصة لتسويق انتاج صغار الحائزين وتصنيعه فى كل من ماليزيا وسرى لانكا بالنسبة للمحاصيل الغذائية والمطاط والشاى ، وبالنسبة لصناعة السكر فى كل من الهند والفلبين * وفيما يتعلق بالتغييرات الواجب ادخالها على الارشاد الزراعى هناك أولا نقص فى الموظفين * كما أن هنالك نقاط ضعف فى أسلوب الارشاد * فمثلا أسلوب الارشاد وجها لوجه ، الذى يطبق فى قطر متقدم حيث يوجد مرشد لكل ٢٠٠٠ هكتار ولكل ٢ أو ٤ مزارع فقط لن يأتى بنتائج فى أقطار يوجد فيها ٢٠٠٠ مزارع فى مساحة ٢٠٠٠ هكتار * فتدعو الحاجة الى تنفيذ أشكال أخرى من الارشاد الجماعى من طريق منظمات المزارعين أو من طريق أساليب أخرى * وقد تمت تجربة أساليب مفيدة فى هذا الخصوص فى كل من سرى لانكا وبنجلاديش * وبالمثل فان الاهمية المقررة للربط بين البحوث والارشاد تختفى فى المزارع الصغيرة بسبب ضرورة زيادة الروابط الفعالة بين مشورة الارشاد وطريقة تطبيقها من طريق توفير القروض والمدخلات وغير

(٢٧) كما ورد فى تقرير الفريق المشترك بين مختلف الوكالات والمرفوع الى سرى لانكا : Matching employment : opportunities and expectations : a programme of action for Ceylon, Geneva, International Labour Office, 1971.

ذلك * وينطوى هذا على دروس واضحة للتنظيم الزراعى ولتدريب الموظفين وتوزيعهم * وتدعو الحاجة الى اقامة هيكل هرمى لقاعدة عريضة من الفنيين على مستوى المزرعة ومن المستوى المتوسط ، لا الى هرم معكوس ينطوى على عدد أقل من العاملين على مستوى الحقل وعلى أعداد كبيرة نسبيا من الاخصائيين ذوى الكفاءة العالية على القمة *

ويتعين ادراك احتياجات صغار المزارعين من الخدمات وتوفيرها على نحو متكامل بالنسبة لكل مرحلة من مراحل الانتاج * وقد أنشئت وكالة التنمية لصغار المزارعين فى الهند مع النظر الى هذه الغاية بعين الاعتبار *

ومن الاختبارات الاساسية لاقتصاد المزارع الصغيرة فى المستقبل قدرتها على اتباع التكنولوجيا الجديدة * ويبدو من الضرورى تهيئة تكنولوجيا تصلح لنسب عناصر الانتاج وهيكل المزارع فى الشرق الاقصى وليس العكس * ويبدو من المرغوب فيه اقتصاديا واجتماعيا ادخال مثل هذه التكنولوجيا من طريق عملية " التقدم التدريجى " لكى يتسنى امتصاصها على أوسع قاعدة ممكنة (الامر الذى يهيب * نمو أسرع وتوزيعا أوسع للدخل) بدلا من ادخال تكنولوجيا متقدمة عالية الكثافة الرأسمالية فى المزارع الكبيرة ، ويكون ظاهرا أنه لا يمكن تطبيقها فى المزارع الصغيرة التى تغطى الجزء الأكبر من الرقعة الزراعية * وهناك حاجة الى ادخال تكنولوجيا أقل كلفة (مثل تكنولوجيا الاصناف المحسنة التى تتجاوب تجاوبا أفضل مع مستويات صغيرة من الاسمد ومقاومة أكبر للأمراض) وذلك لتشجيع على اتباع تقنيات تحسين الانتاج على أوسع نطاق ممكن مع تهيئة الجو النفساني لتقبل مزيد من التكنولوجيا التى تتطلب براءات فائقة فى مرحلة تالية *

وحتى حيث تكون التكنولوجيا عالية الكثافة الرأسمالية يتعين اختيارها على أساس امكانياتها لزيادة الارض وامكان تطبيقها على هيكل المزرعة الصغيرة ، كما هو الحال فيما يتعلق بالميكنة الدقيقة التى اتبعتها اليابان فيما سبق وفى أنحاء أخرى عديدة من الاقليم اليوم * ومن ناحية أخرى فحيث تتوافر المزايا الاقتصادية الاكيدة فى استخدام مدخلات رأس مالية " ثقيلة " (مثل الجرارات الكبيرة أو آبار الأنابيب) ، التى لا يمكن تطبيقها بحيث تلائم المزرعة الصغيرة ، فقد يكون التكيف التنظيمى ضروريا بما يلائم هذه التكنولوجيا ، بحيث يمكن استغلال مزايا الانتاج الكبير * وقد طبق ذلك فى عدد من الاقطار من طريق الاستخدام التعاونى للجرارات ومجمعات الجرارات والتأجير وما يشبه ذلك من الترتيبات الخاصة للرى بالمضخات * والاتجاه المنطقي هو اذن نحو الزراعة التعاونية أو التنظيم الجماعى للانتاج * لذلك فمن المرغوب فيه اجراء استقصاء لجميع الامكانيات التكنولوجية والتنظيمية لتكييف تكنولوجيا تصلح للمزرعة الصغيرة قبل ادانة هذه المزرعة لعجزها عن تطبيق تكنولوجيا غير ملائمة لها *

والنتيجة السياسية التى تستفاد من الاعتبار السابق هى رفع الحجم " الاقتصادى " للمزرعة الى الحد الاقصى (مقاسا بالنتاج الاجمالى) وليس بالضرورة حجمها " المادى " ، حيث أن هذا هو الاسلوب الواقعى الوحيد لزيادة انتاجية اليد العاملة فى مواجهة الضغوط والطلبات المتزايدة على الموارد الشحيحة * واذا كانت العقبات التى تقف أمام ذلك ترجع الى أن الاسعار والمواسسات والخدمات والتكنولوجيا كثيرا ما تميل فى غير صالح المزرعة الصغيرة فلا بد من تغيير هذا الوضع * وقد ينطوى هذا على أشكال مختلفة من التنظيم العمودى الذى يربط بين مختلف مراحل الانتاج والتسويق والتصنيع (مثل تعاونيات قصب السكر فى الهند وشركات التبغ الخاصة فى عديد من الاقطار ، وهى توفر جميع الخدمات خلال مراحل الانتاج والتصنيع) وكذلك مختلف أشكال التنظيم الافقى الذى يتناول الجمع بين عدد من المزارع فى عمليات معينة *

والحجة القوية فى صالح هيكل المزرعة الصغيرة هى أنها تستغل اليد العاملة الموجودة ضمن المزرعة الى أكثر حد ممكن * الا أن من الواضح أن هذه المزرعة الصغيرة لا تستطيع امتصاص مزيد من اليد العاملة الا " ضمن " المزرعة *

ولهذا حدثت حالات العمل خارج المزرعة (وخصوصا المزارع "غير المجزية") من طريق نشوء العمل الزراعى لبعض الوقت فى أقطار عديدة من الاقليم وخصوصا اليابان ، وهذا الاسلوب يهين جسرا خلال مرحلة الانتقال الى التصنيع . ولكن لا بد من ايجاد وسائل لامتناس اليد العاملة الجديدة المتوقعة فى القوى العاملة الزراعية فى هذه الظروف (فى غياب الاستخدام فى القطاعات الاخرى) من طريق أساليب أخرى كتنمية المجتمع المحلى وبرامج الاشغال العمومية فى الريف وغير ذلك . لذلك فإن المزرعة الصغيرة لا تعتبر الحل الكامل أو الوحيد لمشكلات ندرة الارض ورأس المال ومشكلة البطالة . وقد استطاعت الكوميونات فى الصين ، وان كانت قائمة على أساس فلسفى اجتماعى - اقتصادى مختلف وطى أساس حوافز وتنظيمات مختلفة وان تعرضت لقيود مشابهة ، أن تستغل مواردها وخصوصا اليد العاملة - لا فى معالجة مشكلات الانتاجية وامتصاص اليد العاملة على المزرعة فحسب ولكن أيضا لاستخدام اليد العاملة خارج المزرعة فى منشآت البنية الاساسية والتقدم الاقتصادى . فالمسألة اذن ليست مسألة حجم المزرعة ولكن مسألة تعبئة المورد الوحيد الوفير (الييد العاملة) فى وضع يتميز بندرة الموارد الاخرى . وقد تسنى للمزرعة الصغيرة أن تفعل ذلك على أفضل وجه فى ظل الملكية الخاصة واتخاذ القرارات الخاصة والتكنولوجيا السائدة . ويتعين أن تكون المهمة الاولى لاستراتيجية التنمية الزراعية فى معظم أقطار الاقليم ، فى ظل الانظمة الاجتماعية - السياسية القائمة ، هى استغلال المزرعة الصغيرة الى كامل قدراتها الانمائية فى ضوء التكنولوجيا الجديد مع اجراء التكيف التنظيمى الذى قد يكون ضروريا لذلك .

التعاون الاقتصادى الاقليمى

يزداد الوعى لدى أقطار آسيا والشرق الاقصى بضرورة التكاتف ووضع البرامج لحل مشكلاتها المشتركة فى انتاج السلع والتسويق والبحوث . وفى نهاية مشاوره بين الحكومات دامت ٦ أيام عن التعاون الاقليمى فى صناعة الفلفل تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ، افتتحت الدورة الاولى لجمعية منتجى الفلفل فى بانكوك يوم ٣١ أغسطس و ١ سبتمبر ١٩٧٢ ، وحضرها ممثلو الدول الاعضاء وهى الهند وأندونيسيا وماليزيا الى جانب المراقبين عن جمهورية خمير وسرىلانكا . وتتبع الا اهداف الرئيسية للجمعية من استعداد الدول الاعضاء لتجميع موارد هم بهدف حل المشكلات المشتركة بما فى ذلك تقلبات الاسار غير المنتظمة والتخزين وعمليات المضاربة فى الاقطار المستوردة والتعريفات المعوقة والحوافز غير الجبركية وعدم كفاية البيانات ومختلف مصاعب الانتاج بما فيها نقص الخلّة وأمراض النبات وغير ذلك . ومن بين القرارات التى اتخذتها الجمعية الموافقة على انشاء مركز للبحوث والتنمية خاص بالفلفل فى أحد الاقطار المنتجة الرئيسية على أن يكون من المستحسن الحصول على المعونة من احدى الوكالات الدولية . وقد تمت الموافقة على العرض الذى تقدمت به اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى بتوفير خدمات السكرتارية الى حين انشاء السكرتارية الخاصة بالجمعية ، كما قبلت بالتقدير عروض التعاون الفنى التى وردت من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومن مركز ترويج التجارة التابع للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ومن منظمة الاغذية والزراعة . وقد طلب الى سكرتارية منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية فى فيينا وضع تقرير بمشروع تفصيلى عن اقتراح اقامة مركز للبحوث والتنمية .

وقد عقدت مشاورات بين الحكومات تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى فى بانكوك فى أوائل يناير ١٩٧٣ للتدارس اقتراح انشاء الجمعية الاسيوية للاخشاب ، حضرها ممثلون عن الاقطار الرئيسية المصدرة والمستوردة فى الاقليم . وقد أقرت المشاورات ضرورة تنمية التعاون الاقليمى الفعال فى هذا الميدان ووافقت عليه من حيث المبدأ ، الا أنه تعذر التوصل الى اتفاق حول انشاء الجمعية المقترحة على أساس التمثيل الكامل الذى عرضته اللجنة الاقتصادية

لآسيا والشرق الأقصى • وبدلاً من ذلك تم الاتفاق على أن تقوم الدول الرئيسية الاربح المنتجة للاخشاب فى الاقليم ، وهى ماليزيا وأندونيسيا والفلبين وتايلاند ، بالتشاور بين حكوماتها فى المستقبل القريب لتحديد المشكلات الرئيسية المشتركة وذلك كخطوة أولى نحو تحقيق التعاون الاقليمى المنتظر •

وتتم مناقشة المقترحات الخاصة بانشاء صندوق آسيوى لتجارة الارز فى اجتماع فى بانكوك خلال شهر مارس ١٩٧٢ على مستوى الحكومات • وقد حضر الاجتماع ممثلون عن تسعة أقطار آسيوية وانتهى الى مشروع اتفاق قبله ممثلو جمهورية خمير والفلبين وسرى لانكا وتايلاند الذين اتفقوا فيما بينهم على تقديم المشروع الى الحكومات التى يمثلونها للنظر فيه والموافقة عليه بصورة عاجلة • ويقضى المشروع بانشاء صندوق رأسماله ٥٠ مليون دولار يتم تأميمه بادر من الامر من الاقطار المتقدمة ومن المؤسسات المالية الدولية على شكل منح و / أو قروض بشروط تفضيلية • ويوفر الصندوق تسهيلات اعادة التمويل لتغطية مبيعات الارز ومجلة الدفع فيما بين الحكومات ، مما يسهل التجارة الاقليمية فيما بين الاقطار النامية الاعضاء فى اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى •

الصين

انخفض انتاج الصين من الحبوب (٢٨) ، وهى القطاع الرئيسى فى الزراعة ، الى ٢٤٠ مليون طن أى بنسبة ٤٪ أقل من المستوى القياسى الذى سجله فى ١٩٧١ والذى بلغ ٢٥٠ مليون طن (بعد تعديله من ٢٤٦ مليون طن) فكانت السنة الماضية أشد النين جفافا فى شمال القطر منذ ١٩٢١ ، وكانت الكوارث الطبيعية فى البلاد بأكملها من أقسى ما شهد • القطر لسنوات عديدة • ومع ذلك فقد ساعد مخزون المياه الموجود وتسهيلات الصيانة على مقاومة آثار هذا الجفاف • وبالرغم من أن صيانة موارد المياه غير متطورة بشكل كاف فى مناطق عديدة ، إلا أن التقديرات تشير الى أن ٧٨٪ من الاراضى الزراعية أصبحت تروى الان بالمقارنة مع ١٦٪ فقط فى ١٩٥٢ •

وتشجع الحكومة تنويع الزراعة الى محاصيل أخرى غير الارز والقمح • والواقع أن نجاح المحاصيل الصناعية والنقدية فى ١٩٧٢ استطاع أن يعوض جانباً من الخسارة من جراء الهبوط فى انتاج الحبوب • ولا تنشر الاحصائيات الرسمية عن كل محصول من محصول الحبوب على حدة • ولكن تقديرات منظمة الاغذية والزراعة تشير الى هبوط انتاج الارز بنحو ٥٪ فانخفض من ١٠٦ مليون طن الى ١٠١ مليون طن ، كما كان انخفاض طفيف فى انتاج الشعير (بلغ ١٨٠٥ مليون طن) ، والذرة (بلغ ٢٨٠٥ مليون طن) ، والذرة الرفيعة والدخن (وبلغا ٢٢ مليون طن) • ويقدر هبوط انتاج البطاطس بنسبة ١١.٥٪ (٨ مليون طن بمعادلها من الحبوب) والبطاطا بنسبة ٧٪ (٥ مليون طن بمعادلها من الحبوب) والقطن بنسبة ١٤٪ (الى ١٤ مليون طن) كما سجل انتاج البذور الزيتية انخفاضا طفيفا • بيد أن انتاج القمح قد ارتفع بنسبة ٦٪ فوصل الى ٣٤٠٥ مليون طن ، كما ارتفع انتاج السكر ومن البنجر معا ولم يسجل انتاج الخنازير والانواع الاخرى من الانتاج الحيوانى سوى زيادات طفيفة •

(٢٨) ويشمل معادل الحبوب من البطاطس والبطاطا •

(٢٩) تعتمد هذه التقديرات غير الرسمية على النسبة التى يحتلها ، عادة ، كل نوع من أنواع الحبوب فى اجمالى الانتاج فى الصين ، وقد عدلت وفقاً للظروف الجوية السائدة فى مناطق الانتاج المختلفة من سنة الى أخرى • وهى مجرد مؤشرات ينبغي مراجعتها بمجرد توفر البيانات الرسمية •

وبالرغم من أن الصين قد اشترت ما يقدر بـ ٥ مليون طن من القمح في ١٩٧٢ (من كندا ، وفرنسا ، وأستراليا ، والولايات المتحدة) بالمقارنة مع ٤٥ مليون طن في السنة السابقة ، و ٥ مليون طن في ١٩٧٠ فان صادرات الارز المعروفة ، التي بلغت ٩٦٠ ألف طن ، كانت أعلى من صادرات سنة ١٩٧١ (٣٠).

وكان من السمات البارزة للجفاف الذي ساد في ١٩٧٢ الثبات النسبي في الامدادات الغذائية * ويعزى هذا الى عدة عوامل مختلفة * فمن المعروف أن عرض الاغذية في الصين يتميز بانتقال الحبوب الغذائية بكميات ضخمة من الجنوب الى الشمال * وفي ١٩٦٥ ، ناشد الرئيس ماوتسي تونج كل الكوميونات الشعبية في الشمال " لعبور نهر يانجتسى " — بمعنى تحقيق مستويات الانتاج في كوميونات الجنوب الاكثر انتاجية اما بزراعة محصولين في السنة الواحدة أو برفع غلطة المحاصيل بحيث يحقق محصول واحد نفس كمية الانتاج التي يحققها محصولان في الجنوب * وبحلول عام ١٩٧١ استطاعت بعض المناطق من التي كانت تسجل عجزا تقليديا مثل هونان ، وشانتونج ، وهوب ناى ، وشانسى ، أن تحقق اكتفاء ذاتيا * ثم استطاعت عدة محافظات كاملة في الشمال أن " تعبر نهر يانجتسى " بشكل جماعى مثل محافظة لياوننج * وقد خفف ذلك كثيرا من العبء على شبكات النقل * وهناك عامل آخر يتمثل في الاهتمام الكبير بتكوين مخزونات للموازنة ومخزونات للطوارئ * وتلك مسؤولية ملقاة على كل كوميون * ويقدر الاحتياطى القومى للحبوب رسميا بما يربو على ٤ مليون طن * وقد واصلت الحكومة في دعايتها الرسمية التركيز على ضرورة تخزين كميات أكبر من الحبوب * وبالرغم من المجهودات المتواصلة في الاستثمار الزراعى لصيانة العياه ، والوقاية من الفيضانات ، وغير ذلك من الاجراءات فانه يبدو أن الحكومة مازالت قلقة من أن يتأثر انتاج الحبوب في ١٩٧٣ بالجفاف الذى ساد في أوائل العام فيكون ضئيلا بحيث يتطلب سحب جزء كبير من المخزونات ، وتبذل جهود أخرى لتجنب المجاعة ، في شكل حملة ضخمة لا قناع الفلاحين بصيانة الحبوب وبالتقليل من فواقد التخزين *

الخطط والسياسات

يكنم المبدأ الاساسى للسياسة الاقتصادية في الصين ، وفقا للبيانات الرسمية ، في أن الزراعة هي دعامة الاقتصاد ، مع التسليم بأن الصناعة تشكل هي العامل الاول في تحويل الاقتصاد * ومعنى هذا في الواقع أن الصين لا تستخدم الزراعة لتقديم الاعانات للصناعة * ومن العناصر الرئيسية في سياسة " الاولوية للزراعة " ، النظام الضرائبى الذى يلقى عبثا خفيفا للغاية على الكوميونات الشعبية وعثا ثقيل على الصناعة ، الى جانب سياسة للاسعار أدت تدريجيا الى رفع الاسعار المدفوعة للمزارعين لشراء انتاجهم مع تثبيت أسعار الاغذية للمستهلكين *

وتعمل الضرائب التى تقدمها الصناعة والزراعة وفوائض المصانع التى تملكها الدولة والبلديات ، أكثر من ٩٠ % من الميزانية المركزية التى تستخدم للتنمية الرأسمالية وتمويل المصروفات الجارية * ولكن نصيب الزراعة من هذا العبء يقل عن ٤ % وفقا لارقام وزارة المالية * وبلاضافة الى ذلك ، فقد تم تثبيت الضرائب الزراعية بأرقام نقدية صافية (وليس بنسب مئوية) منذ بداية الستينات * ولكن هناك بالطبع أعاء أخرى تتحملها الزراعة الى جانب الضرائب المباشرة * فكل كوميون

(٣٠) أشارت المصادر الرسمية الصينية أن اجمالى صادرات الارز كان أعلى من ذلك بكثير وبلغ نحو ٣٥ مليون طن ، وذلك يرجع الى احتمال شحن كميات كبيرة منه الى اقطار مستوردة لا تتوافر عنها بيانات *

من ٧٥ ألف كوميون في الصين عليه أن يقدم كمية معينة من الحبوب والمنتجات الأخرى للدولة بسعر محدد * غير أن هذا النظام يتسم كذلك بدرجة من المرونة ، لأن هذه الكمية المفروضة على الكوميون غالباً ما تكون أقل من المتوافر لديه بعد تلبية الاحتياجات الأساسية لأعضائه * فبذلك يمكنه أن يبيع الفائض الإضافي للدولة " بالأسعار التجارية " ، بمعنى أنه يبيع بشروط أفضل من الشروط الموضوعة للكمية المفروضة تسليمها *

والكوميونات الشعبية ، التي أنشئت في ١٩٥٨ ، هي الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الحكومة ، وهي باختصار عبارة عن نظام يهدف إلى تسهيل الإشراف السياسي والملكية الجماعية ، ويقوم بدور الوحدة الأساسية لتوجيه المزارعين نحو زراعة تقدمية اشتراكية ، ويمنع الفروق بين الطبقات ، ويوفر أساساً تنظيمياً للتنويع الأنشطة فيسمح مثلاً ، بإقامة الصناعة الصغيرة ، كما يساعد في توحيد التخطيط وتنفيذه ، وينظم الجهود الجماعية لتكوين رؤوس الأموال * ويقوم بالتنويع في الكوميونات على مبدأ " لكل حسب عمله " وذلك مع الإبقاء على " الضمانات الخمسة " (توفير الغذاء الكافي ، والمسكن المعقول ، والملبس والاحتياجات اليومية مثل الوقود ، ثم الدفن عند الوفاة) * ولا شك أن هذا النظام قد سمح للصين بالتغلب على المشكلات الناجمة عن نقص رؤوس الأموال نسبياً للقيام بالمشروعات الأساسية الصناعية أو الزراعية ، ذلك لأن القطر يملك موارد ضخمة في العمالة أمكن استخدامها بشكل أتم في السنوات الأخيرة ، وخاصة في غير الموسم الزراعي *

ومن الأهداف الرئيسية للحكومة في سياسة الأجور أن تلغى تدريجياً الفروق في الدخل وفي مستويات المعيشة بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية * والقطاع الزراعي لا يدفع أجوراً ، باستثناء المزارع الحكومية (نحو ١٥٠٠ مزرعة تغطي حوالي ١٢ مليون هكتار تقع معظمها على الحدود وفي مناطق الاستصلاح) * إلا أنه مع ذلك ، يوزع " فوائض الأرباح " ، وهي ثمرات المجهود الجماعي بعد تغطية كل المصروفات ودفع كل المخصصات في ميزانية الكوميون * ولكن الذي يوزع ليس هو مجرد المتبقى بعد تلك المدفوعات ، فهناك مخصصات تذهب إلى صندوق رفاهية الكوميون وأخرى لصندوق الأشغال العامة : فتشمل الأولى المدارس ، والعيادات الطبية ، والتقاعد وغيرها ، بينما تشمل الثانية المعدات الرأسمالية (وبالتالي التصنيع) ، وأعمال الصيانة ، وغيرها * ويتولى مجلس الكوميون تحديد تلك المخصصات ، وعلى ذلك فهي لا تنظم بقانون * وتنتمى الكوميونات باستقلال في الأجور ، ولا تتدخل الحكومة لمنع توزيع الدخل في الزراعة * بل على العكس يبدو أنها تشجع ظهور فروق في الدخل كحافز للكوميونات الأقل رفاهية ، حتى تقتدى بالكوميونات الناجحة * ولكن تلك الكوميونات الناجحة ليست بالضرورة هي الأكثر ثراءً ، ولكنها تلك التي أظهرت مستوى عالياً من الوعي السياسي وبالتالي فهي أسرعها إحرازاً للتقدم * فليس مستوى ثرائها هو الموضوع الأساسي * وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الكوميونات الصغيرة تحظى بالمعونة والتشجيع في صورة منح أكثر سخاءً وقروضاً ، كما أن الكوميونات المجاورة تمد لها يد المعونة * وبعد التصنيع على مستوى الكوميون جزءاً من السياسة العامة للتقليل من الفروق في مستويات المعيشة بين الريف والمدينة ، وهو يفيد في استيعاب فائض العمالة في الكوميون ، واستغلال المواد الفائضة والمنتجات الثانوية ، والتحكم في الهجرة من الريف إلى المدينة ، وتقليل نفقات النقل *

وتتولى تعاونيات البيع والشراء جمع كل منتجات الكوميون وتسليمها للمنظمات التجارية الحكومية في إطار مقتضيات الخطة وحصر التسليم * وهي فضلاً عن ذلك تملك الأموال اللازمة — والسلطة الوحيدة — لشراء ما يزيد على حصص التسليم من إنتاج الكوميون ومن ثمار الأنشطة الجانبية الخاصة ، ثم تسويق ما تشتريه * وهي مسؤولة كذلك عن شراء المدخلات لا للكوميون وحده ولكن للمستهلكين أيضاً * فالحكومة تعتبر أن كل أنواع التجارة الخاصة تهدد خطير للطابع الاشتراكي في الزراعة الصينية * ويبدو أن الوكالات التجارية للدولة تتساهل نسبياً في تخصيص الموارد ، وفي تقديم

موظفى الائتمان والموظفين الاداريين للجمعيات التعاونية التجارية بهدف تدعيمها .

وقد بدأت الصين خطتها الخمسية الرابعة فى ١٩٧١ . وما زالت تركز أساسا على تحديث النظم الزراعية . وتتضمن الجوانب الفنية المختلفة للخططة تسوية الارض لتحقيق الاستخدام الا مثلى للجرارات والمعدات الميكانيكية الاخرى ولمواصلات اقامة المدرجات فى التلال . ومازال تقديم الاسمدة الكيماوية ، الذى يقدر بنحو ٢٠ مليون طن فى عام ١٩٧١ ، يزداد تدريجيا حتى يصل معدل اضافتها الى المستويات اليابانية . وفى نفس الوقت ، يزداد استخدام الاسمدة الطبيعية حتى يصل استهلاك جميع الكومبيونات الى مستوى ١٠ طن للهكتار الواحد ، وتنتشر زراعة نباتات السماد الأخضر فى جنوب الصين . وتزداد العناية فى الخططة بمشروعات صيانة المياه وتحسين الاراضى حتى تصبح الصين محصنة تماما ضد آثار الكوارث الطبيعية ، وتشير التقديرات الى استخدام ٢٥٠٠٠ مليون يوم عمل سنويا فى هذا المجال ، فى غير المواسم الزراعية . وقد ازداد معدل ادخال الميكنة على فى الستينات . وفى ١٩٧١ كان عدد الجرارات ٢٠٠ ألف جرار (الوحدة ١٥ حصان) ويقدر الانتاج السنوى حاليا بما يربو على ٤٠ ألف . وقد بدأت الصين فى استخدام أول أصناف محسنة من الحبوب فى ١٩٥٦ ووصلت الان الى مرحلة الجيل الثالث . ويتم ادخال تلك الاصناف المحسنة (التى تسمى الان وفيرة الغلة) فى جميع الكومبيونات ، ومن المقرر أن تزداد الغلات فى الخططة الحالية بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ % . ومن المقرر كذلك زيادة اللامركزية فى البحوث والتنمية ، حتى تعتمد كل محافظة على نفسها اعتمادا كاملا فى تنمية سلالات جديدة ، وحتى يصبح كل كومبيون من الكومبيونات المتقدمة متمتعا بالاكثاف الذاتى فى انتاج البذور الاصلية . وقد وصلت البلاد الى المرحلة التى يمكن فيها تحويل الارض من انتاج الحبوب الغذائية الى انتاج المحاصيل الصناعية وغيرها من الانشطة . وتشجع الحكومة هذا التغيير رسميا .

وتتطوى الخططة على مجهودات جماعية كبيرة فى مجال التشجير ، وهو من مجالات العمل الكبرى فى كل شتاء حين يزرع نحو ١٠ مليون هكتار (بما فى ذلك مناطق كان لا بد من اعادة زراعتها عدة مرات نظرا لاختفاء الغرس السابق) . وتختلف أنواع الغابات التى تزرع ، فللحصول على الاخشاب هناك ٦٠٠ ألف هكتار زرع بأشجار الارز فى جواندونغ و ٢٠٠ ألف هكتار من الجوز فى شنشى مثلا ، ولحماية التربة ولمصدات الرمال ، تم زراعة حزام حرجى يمتد بنحو ٥٠٠ كيلو متر بعرض ٢٥ كيلو مترا فى الرى القديم للنهر الاصفر كما تنفذ خطط مماثلة فى حوضى الهايو السينكيانج .

وهذه الخططة الرابعة جزء من البرنامج الثانى الطويل الاجل للزراعة الذى بدأ فى ١٩٦٨ ويمتد حتى ١٩٨٠ . وهذا البرنامج الثانى يواصل النقاط والفصول الرئيسية للبرنامج الاول ولكنه يدقق فى التحليلات والاهداف . وقد عهد البرنامج الى التصنيع الريفى ، الذى يسير الان بخطى ثابتة ، بمهمة تحقيق الاكتفاء الذاتى لكل السلع الاساسية — سواء فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية أو بالمدخلات الصناعية — لا على الصعيد القومى فحسب ولكن أيضا على الصعيد الاقليمى . ويتمين زيادة عدد مخازن الحبوب فى الكومبيونات لتستوعب احتياجات ١٨ شهرا . ولأول مرة يظهر التلوث كمشكلة تتطلب اهتماما ملحيا ويتضمن البرنامج الثانى نقدا صريحا للشغرات ونقاط الضعف التى لم تعالج فى فترة ال ١٢ سنة الاولى . ومن المفيد أن نعيد سردها هنا ، فالزراعة فى الصين لا تتقدم بالسرعة التى ترغبها الحكومة ، كما أن مستويات الانتاج بصفة عامة لم تبلغ بعد حدا كافيا . ويلاحظ فى أماكن عدة أن التنمية غير متوازنة وأن النوعية مازالت دون المستوى المطلوب ، ومازال كثير من الوحدات الزراعية لا تحقق أهدافها — وبالرغم من استمرار فى انشاء الاصول الرأسمالية ، الا أن الزراعة فى الصين ليست فى مأمن كامل من الكوارث الطبيعية ، فما زالت تهددها أخطار الجفاف ، والتفدق ، والفيضانات ، والآفات . كما أن تسهيلات الرى فى مناطق التلال ما زالت غير كافية . هذا بالإضافة الى أن نطاق التدريب الزراعى

والارشاد وتوعيتهما لم تحققا بعد مستوى مرض • وترى الحكومة أنه يتعين على البرنامج الثانى الطويل الاجل أن يحاول معالجة كل ذلك ، وخصوصا اذا ما أخذنا فى الاعتبار الهيكل المناخى للصين الذى يجعل القطر معرضا بشكل خاص للتقلبات الجوية •

اليابان

انتعش الاقتصاد اليابانى خلال ١٩٧٢ ، وسجل اجمالى الناتج القومى زيادة حوالى ١٠ ٪ بالاسعار الثابتة • فكان الانتعاش فى ١٩٧٢ يرجع أساسا الى ما حدث فى الفترات السابقة ، عندما كان مصدر المعدلات العالية للنمو الاقتصادى الى الطلب المحلى ، وخصوصا فى مجال بناء المساكن مع تزايد الاستثمارات من القطاع غير الصناعى ومن المشروعات الصغرى ، وذلك كله على خلال السابق حين كان ارتفاع معدلات النمو يعود الى التصدير أساسا • وبالرغم من رفع قيمة الين فى ١٩٧١ ومن تخفيف القيود على الاستيراد فى اليابان ، فان فائض الحساب الجارى اتجه الى الزيادة • كما أدى تدفق الرأسمال المضارب الى زيادة أرصدة اليابان من العملات الدولية ، فأعيد رفع قيمة الين مرة ثانية فى فبراير ١٩٧٣ •

وفى ١٩٧٢ توقف الاتجاه الهبوطى الاخير فى مجمل الانتاج الزراعى فى اليابان ، فارتفع انتاج الارز عن ١٩٧١ بما يربو على ٩ ٪ ، ويعزى ذلك الى الظروف المواتية فى فترة النمو بما غطى انخفاض المساحات المنزوعة أرزا • غير أن محاصيل القمح والشعير ، والشوفان ، و — ذور اللفت ، سجلت كلها انخفاضا نتيجة لتقليل المساحات المنزوعة مرة أخرى • وارتفع انتاج الذرة بنسبة ١٦ ٪ وانخفض انتاج السكر بحوالى ٩ ٪ • كما ارتفع انتاج معظم أشجار الفاكهة المتساقطة الاوراق ، وحقق انتاج البرتقال مستوى قياسيا • واستمر انتاج الخضر فى الزيادة •

وارتفع اجمالى الانتاج الحيوانى فى ١٩٧٢ وان كان معدل الزيادة قد انخفض بالنسبة لبعض الانواع • وبالرغم من أن عدد أبقار اللحم واصل الانخفاض فقد ساهمت زيادة تغذية ثيران الالبان الصغيرة فى تحقيق الارتفاع الطفيف الذى سجله انتاج اللحم البقرى • وواصلت أعداد الخنازير ارتفاعها وتقدر الزيادة التى سجلها انتاج لحم الخنزير بنحو ٥ ٪ ، وذلك مقابل حوالى ١٥ ٪ فى ١٩٧١ • وسجل انتاج الالبان ارتفاعا طفيفا مرة أخرى ، نظرا لان زيادة الانتاج من البقرة الواحدة عوض بكتير الانخفاض الطفيف فى أعدادها • وارتفع انتاج لحوم الدواجن بنحو ٦ ٪ فى ١٩٧٢ ، أى بضعف معدل الزيادة التى حققها — فى ١٩٧١ وسجل انتاج البيض هبوطا خفيفا •

واستمر العمل ببرنامج الحكومة لتخفيض المخزونات الكبيرة من الارز تخفيضا كبيرا (٣١) • وأدت اجراءات تصريف الفوائض التى تملكها الحكومة من المحصول القديم الى تخفيض المخزون فى ٣١ أكتوبر ١٩٧٢ الى ٢٦ مليون طن (محسوبة على أساس الارز المضروب) ، وذلك يعادل نحو نصف مستوى العام السابق • وبالرغم من ضخامة محصول ١٩٧٢ ، فمن المتوقع أن تنخفض المخزونات التى تملكها الحكومة مرة أخرى خلال ١٩٧٣ •

وفى أكتوبر ١٩٧٢ أقرت الحكومة الخطوط التوجيهية لاجراء التعديلات التى يتطلبها القطاع الزراعى فى اليابان خلال العقد التالى ، كما أقرت اتجاه تلك التعديلات ومدى أهميتها • وقد أظهرت تلك الخطوط التوجيهية التزام

(٣١) أنظر "حالة الاغذية والزراعة ١٩٧٢" ، ص ١٧٣ •

الحكومة مواصلة زيادة واردات اليابان من السلع الزراعية ، وذلك بحيث تتناسب تقريبا وزيادة المتوقعة فى الاستهلاك المحلى . وتبين هذه الخطوط التوجيهية أهداف الانتاج المحلى من السلع الزراعية الرئيسية فى ١٩٨٢ ، معبرا عنه من حيث الكمية ومعدل الاكتفاء الذاتى . وتقوم تلك الاهداف على أساس توقعات الطلب المحلى وعلى التحسينات المرتقبة فى انتاجية القطاع الزراعى ، التى يتوقع أن تنجم عن التعديلات الهيكلية وعن التوسع فى اتباع وسائل تكنولوجيا محسنة للانتاج والادارة . كما أخذت تلك الخطوط التوجيهية فى اعتبارها مدى توافر الواردات فى المستقبل ومنافسة الانتاج المحلى لها ، ودور بعض السلع المحددة فى الانتاج الزراعى وفى حالة الزراعة فى المناطق الريفية ، والاستخدام الفعال للموارد القومية ، وموقف دخول السكان الزراعيين ، وصيانة البيئة الطبيعية ، وغير ذلك .

وتقوم توقعات الطلب المحلى على السلع الزراعية الرئيسية على أساس الزيادات المتوقعة فى الانفاق الاستهلاكى الفردى (ثلاثة مستويات بديلة) ، وعلى أساس التغيرات فى نمط الاستهلاك الغذائى وزيادة السكان . وفى الفرض المتوسط يزداد الانفاق الفردى على الاستهلاك بنسبة ٨٪ سنويا بالاسعار الثابتة ، فيكون المتوقع أن يزداد الانفاق الاجمالى على الاغذية بنسبة ٥٣٪ سنويا ، وأن يتعدى فى ١٩٨٢ ، مستوى ١٩٧٠ بنسبة ٩٠٪ . وعلى هذا الاساس ، فان استهلاك الفرد من اللحوم سوف يتضاعف ، كما يزداد استهلاكه من منتجات الالبان بنسبة ٥٠٪ ، ومن الفواكه والدهنيات والزيوت بنسبة ٤٠٪ ، ومن الخضر والسكر بنسبة ٢٠٪ . ومن المتوقع أن يقل استهلاك الفرد من الارز بنسبة ٢٠٪ ، كما سينخفض استهلاكه من القمح قليلا .

ومن المتوقع أن تزداد انتاجية العمل الزراعى فى ١٩٨٢ بمعدل يبلغ نحو مرتين ونصف مستوى ١٩٧٠ . وسوف تتركز الوسائل الرئيسية لتحقيق الزيادة المتوقعة فى اقامة مؤسسات كبيرة للانتاج وزيادة الميكنة وزيادة تعدد الزراعات وغير ذلك . أما فيما يتعلق بالموارد ، فمن المتوقع أن تنخفض المساحة المنزرعة الى نحو ٥٢ مليون هكتار فى ١٩٨٢ (وكانت تبلغ ٥٨ مليون هكتار فى ١٩٧٠) نتيجة لتحويل الاراضى الى الاستخدامات الصناعية والسكنية ، وانشاء الطرق الرئيسية ، ومع ذلك فمن المتوقع أن تزداد زيادة الاراضى العشبية الدائمة زيادة كبيرة ، نظرا لزيادة المطلوب من الاعلاف . ويتوقع أن تنخفض القوى العاملة الزراعية الى نحو ٤٣ مليون فى ١٩٨٢ ، مما يصل بها الى نصف مستوى ١٩٧٠ . وتشير التوقعات كذلك الى أن عدد المزارع سوف ينخفض ، ولكن بمعدل أبطأ بكثير من معدل انخفاض القوى العاملة الزراعية ، بحيث أن المزارع التى ستظل فى الزراعة فى ١٩٨٢ سوف يكون منها ٦٠٪ مزارع لبعض الوقت (بالمقارنة مع ٥١٪ فى ١٩٧٠) ، بينما يأتى الجانب الاكبر من دخل الاسرة من موارد غير زراعية . كما أن النية تتجه الى أن تصبح الزراعة الجماعية - التى تعتمد على مزارعين يعملون كل الوقت ويستخدمون موارد يملكها مزارعون يعملون بعض الوقت - وسيلة هامة لزيادة حجم مؤسسات زراعة المحاصيل .

وتمثل الاهداف الموضوعة لعام ١٩٨٢ زيادة فى اجمالى الانتاج الزراعى لليابان بنحو الثلث عن مستوى ١٩٧٠ . ومن المقرر كذلك أن يزداد الانتاج الحيوانى بنحو ٩٠٪ (لحم الخنزير ١٦٠٪ ، لحم الدواجن ١٣٠٪ ، اللحم البقرى ٩٠٪ ، اللبن ومنتجات الالبان ٧٧٪ ، والبيض ٣٠٪) مما سيمثل ثلث اجمالى الانتاج الزراعى فى اليابان تقريبا ، بالمقارنة مع الربع فقط عام ١٩٧١ . وعلى العكس من ذلك يقل انتاج الارز بنسبة ١٥٪ وينخفض الى نحو ربع اجمالى الانتاج الزراعى فقط ، بالمقارنة الى ما يربو على الثلث فى ١٩٧١ . كما سوف يزداد انتاج السكر (٦٥٪) ، والخضر (٤٠٪) . ومن المقرر كذلك أن تزداد المساحة المخصصة لمحاصيل الاعلاف وللاراضى العشبية الدائمة لتوفر نحو ٦٠٪ من اجمالى الاعلاف اللازمة لقطعان الالبان وقطعان اللحم .

وتقدر نسبة الاكتفاء الذاتى الشاملة التى ستحققها البلاد فى ١٩٨٢ بـ ٧٥ ٪ ، وهى تعادل تقريبا نفس النسبة التى تحققت فى ١٩٧٠ * كما أن هذه النسبة ، لمختلف السلع ، سوف تظل على ما كانت عليه فى ١٩٧٠ ، وذلك باستثناء زيادة فى الاكتفاء الذاتى من فول الصويا والسكر ، وانخفاضه فى مواد الاغلاف المركزة * والسلعة الوحيدة التى تحقق فيها الاكتفاء الذاتى بنسبة ١٠٠ ٪ عام ١٩٨٢ هى الارز ، دون تصدير أى كميات منه * ومن المتوقع أن يظل الارز أهم محصول غذائى ، وكذلك المحصول الرئيسى لمعظم المزارعين اليابانيين * وقد وضعت أهداف الانتاج لعام ١٩٨٢ لتحقيق الاكتفاء الذاتى شبه الكامل فى الخضر وفى البيض ولتلبى نحو ٩٠ ٪ من الاستهلاك المتوقع من اللحوم ومن منتجات الالبان والفواكه * والاكتفاء الذاتى من الخضر مطلوب نظرا لصعوبات نقل الخضر المستوردة ، كما أن الاكتفاء الذاتى مطلوب فى البيض نظرا لتحسن انتاجيته المتوقعة بسبب زيادة مجموعات الدجاج * ومن المتوقع امكان زيادة نسب الاكتفاء الذاتى من لحم الخنزير ومن الدجاج بفضل زيادة عدد القطعان ومجموعات الدجاج * كما أن هدف انتاج اللحم البقرى قد زيد نظرا للعجز المتوقع فى الاسواق العالمية * وتتجه النية الى تحقيق اكتفاء ذاتى من البقوليات بنسبة ٥٠ ٪ تقريبا (بما فى ذلك البذور الزيتية باستثناء فول الصويا) ، وهى مهمة فى الدورة الزراعية فى المناطق الزراعية المرتفعة * وأما عن السلع التى تنوى اليابان أن تستمر فى الاعتماد على استيرادها فستظل نسب الاكتفاء الذاتى للقمح (٩ ٪) والشعير (٢٥ ٪) كما هى بدون تغيير * ومع ذلك فسوف ترتفع هذه النسبة فيما يخص بعض السلع الاخرى مثل فول الصويا (من ٥٠ ٪ فى ١٩٧٠ الى ١٠ ٪ فى ١٩٨٢) والسكر (من ٢٣ ٪ الى نحو ٢٧ ٪) * ويوصى بزراعة فول الصويا كمحصول بديل للارز فى برنامج انقاص مساحات الارز * ويعد انتاج السكر (من البنجر ومن قصب السكر) ذا أهمية خاصة فى بعض المناطق البعيدة * أما مراكز الاغلاف فمن المتوقع أن تنخفض نسب الاكتفاء الذاتى فيها من ٣٣ ٪ فى ١٩٧٠ الى ٢٠ ٪ فى ١٩٨٢ *

ولتحقيق التوازن بين الطلب المتوقع وأهداف الانتاج لا بد أن يتضاعف اجمالى واردات اليابان من السلع الغذائية والعلفية فى عام ١٩٨٢ عن مستوى ١٩٧٠ * ومن المفروض كذلك بالنسبة لمعظم السلع أن يزداد حجم الواردات المطلوبة * ومع زيادة الانتاج الحيوانى سوف تزيد الواردات المطلوبة من المواد العلفية المركزة على ضعف مستوى ١٩٧٠ * ومن المحتمل كذلك أن تتضاعف الواردات من الفاكهة * ومن المتوقع أيضا أن تزداد الواردات من فول الصويا (بنسبة ٢٠ ٪ تقريبا) ، والسكر (١٥ ٪) ، والقمح (بنحو ١٠ ٪) *

الشرق الأدنى

البلاد النامية في الاقليم

ازدادت الضغوط التضخمية في اقليم الشرق الادنى خلال عام ١٩٧٢ على غرار ما حدث في معظم الاقطار الاخرى وان كان يمكن اعتبار الانجاز الاقتصادى مرضيا . وتحسنت الآفاق الاقتصادية في معظم الاقطار وحقق بعضها نموا كبيرا ففى ايرادات النقد الاجنبى من النفط والزراعة والسياحة وتحويلات اليد العاملة فى الخارج . واذا كان النفط موزعا توزيعا غير متساو فى الاقليم الا أنه دون منازع العامل الاول بين العوامل التى تدر النقد الاجنبى ، وقد تحسن انجازه خلال عام ١٩٧٢ . ولكن الزراعة هى القاعدة الاقتصادية للاقليم وتسهم بالخمس أو أكثر من مجمل الناتج المحلى كما تشترك بصورة واضحة فى ميزانيات التنمية وتستخدم الاغلبية الساحقة فى اليد العاملة فى الاقليم ، وقد نمت بحوالى ٥٪ فى ١٩٧٢ .

وخلال العقد الذى انتهى بنهاية عام ١٩٧٢ حققت ايران تنمية اقتصادية سريعة يدعمها قطاع خاص ذو نشاط واقدام وتوثرها ايرادات النفط دائمة الزدياد . وفى السنة الاخيرة من خطة التنمية الرابعة لايران التى انتهت فى مارس ١٩٧٣ زاد مجمل الناتج القومى عن المعدل المستهدف للمرة الرابعة ، وحقق نحو ١٤ر٣ ٪ بالاسعار الثابتة . وساد الاقتصاد التركى خلال عام ١٩٧٢ مزيج من الظروف . وقد ازدادت الثقة فى الاقتصاد الذى جاء بزيادة تنوف على ٧٪ فى مجمل الناتج القومى برغم الجفاف الشديد الذى ألم بالبلاد ، وهذه الزيادة تكاد تعادل مستوى السنة السابقة عندما كانت الاحوال الجوية أفضل مما كانت عليه هذه السنة . وواصلت الجمهورية العربية السورية تقدمها الاقتصادى المضطرب منذ عام ١٩٦٩ وتشير التقارير الى أن صافى الناتج المحلى لاقتصادها القائم على الزراعة ينمو بمعدل يبلغ نحو ٧ر٥٪ سنويا . وارتفع مجمل الناتج المحلى بنسبة ١٤٪ خلال عام ١٩٧٢ مقابل ١٢٪ خلال عام ١٩٧١ بالاسعار الثابتة . وقد تسم انجاز عدد من المشروعات المنتجة ، وتشير التقارير الى أن الاعمال تسير بأسرع مما حدد لها فى المشروع الاستثمارى الرئيسى فى البلاد وهو مشروع سد الفرات . وتأمل سوريا فى مضاعفة الدخل القومى عند اتمام هذا المشروع . وقد بدأ العمل فى مصر فى بعض المشروعات الصناعية الكبرى خلال الخطة الخمسية الاولى (١٩٧٣-١٩٧٧) من برنامج السنوات العشر للعمل القومى . كما اتفقت مصر والمجموعة الاقتصادية الاوروبية ، بعد سنتين من المفاوضات ، على ترتيب للتجارة التفضيلية وتخفيض التعريفات الجمركية . أما فى قبرص فكان للجفاف المستمر آثار خطيرة على المحاصيل والحيوانات وكانت أمطار الشتاء دون المتوسط . وقد عمت السودان هذه السنة مشكلات تركتها النزاعات الاهلية التى انتهت فى مارس ١٩٧٢ . ويجرى العمل على الاسراع ببرامج التنمية ، وكان تخصيص ٣٦٪ من اتفاق ١٩٧٢/١٩٧١ للقطاع الزراعى قرارا واقميا . وقد توصلت حكومة السودان الى اتفاقية مع قطاعها الجنوبى القلق فى أوائل عام ١٩٧٢ وتلا ذلك مشكلات ضخمة لاعادة التوطين والتنمية من أجل تحريك الاقتصاد الراكد فى الجنوب . وقد أطلت البلاد عن خطة لزيادة الكفاية الذاتية من المنتجات الاساسية فى أواخر عام ١٩٧٢ .

وقد أخذ اقتصاد الجمهورية العربية الليبية فى التوسع نتيجة للازدياد المستمر فى انتاج النفط ، وظل وضع لبنان طيبا لكونه مركزا ماليا لايرادات النفط . وفى نهاية عام ١٩٧٢ نشطت التجارة الزراعية فى لبنان بعد اعادة فتح الحدود مع سوريا التى ظلت مغلقة لعدة شهور ، فأصبح بالامكان عبور السلع الى الاقطار العربية الاخرى . وعانى الاردن ، الذى تأثر الى حد بعيد بالاضطرابات الاقليمية ، من الجفاف خلال عام ١٩٧٢ ثم امتد أمده فأضر بالمحاصيل الشتوية . أما

العربية السعودية التي عانت من الجفاف لمدة طويلة امتدت من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٦٧ فقد استخدمت بـمـضـ ايراداتها الهائلة من النفط لمساعدة الزراعة التي يقدر معدل نموها الان بنحو ٢٩٪ ويتوقع أن يزداد عن ذلك * وفى مقابل ذلك شهدت الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية مصاعب اقتصادية نتجت عن الخلافات الداخلية والجفاف كما سادت أجزاء أفغانستان أحوال تكاد تقرب من المجاعة خلال صيف ١٩٧٢ *

الانتاج الزراعى

(٣٢) ارتفع الانتاج الزراعى فى الشرق الادنى خلال ١٩٧٢ بنسبة ٥٪ عما كان عليه عام ١٩٧١ * وحقق انتاج الحبوب أهم النتائج فارتفع الى ٤٨,٣ مليون طن أى بزيادة ١٠٪ على المحصول الجيد الذى تحقق عام ١٩٧١ * وبالنسبة للاقليم بأكمله كانت محاصيل الجذور والحمضيات والنبيد هى الفئات الرئيسية التى اخفقت فى أن تصل الى أرقام ١٩٧١ أو أن تتجاوزها ، وكان انتاجها أقل بقليل الا أنها تعوضت تعويضا جيدا بالزيادات التى أحرزتها المحاصيل الاخرى *

وقد حقق انتاج الحبوب فى الاقليم محاصيل قياسية فى كل من العراق وسوريا ومحاصيل طيبة فى كل من مصر وايران والاردن ولبنان وليبيا والعربية السعودية * وكانت الاحوال الجوية خلال فترات النمو الحرجة هى العامل الرئيسى فى تحسن الانتاج الزراعى فى الاقليم وستظل العامل الرئيسى دائما * وانخفض انتاج الحبوب فى تركيا خلال عام ١٩٧٢ بنحو ١٢٪ عن السنة السابقة ، رغم أن محصول القمح كـمـان فوق المتوسط وان لم يحقق أرقاما قياسية *

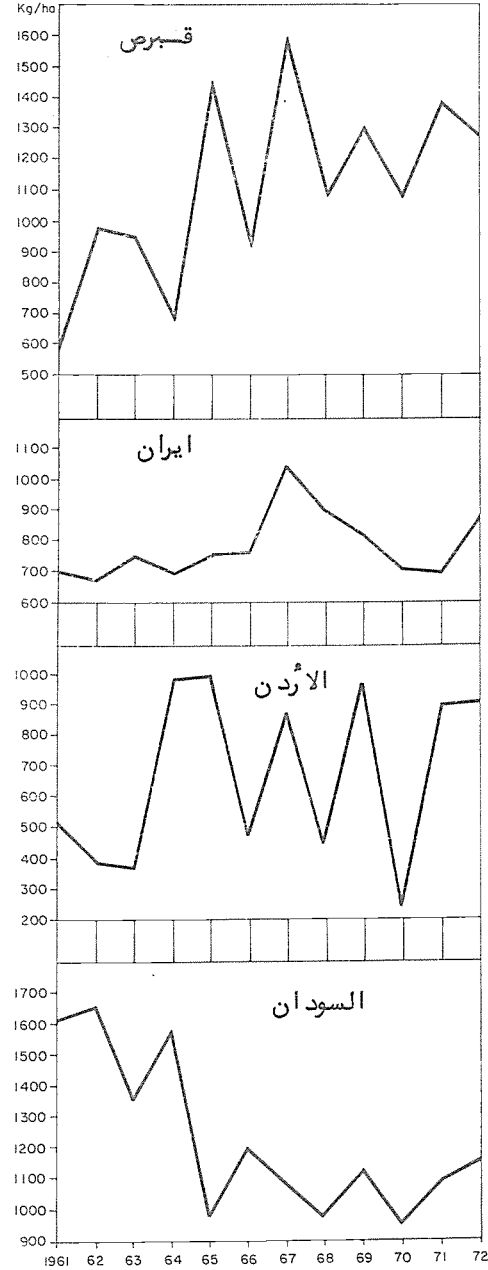
وتشير الأرقام الأولية كذلك الى أن الخضر والبقول تعدت مستويات انتاج عام ١٩٧١ ، وأن محصول القطن انخفض قليلا * ولم تكن تهطل أية أمطار تذكر فى تركيا خلال شهر ديسمبر ١٩٧٢ ويناير ١٩٧٣ مما سبب كثيرا من القلق حول انتاج عام ١٩٧٣ * وقد قللت مستويات المياه المنخفضة من امدادات الماء للرى وسببت نقصا فى انتاج الكهرباء * الا أن الامطار العادية التى هطلت فى شهر فبراير والامطار التى زادت على المتوسط فى شهر مارس قطعت فترة الجفاف هذه *

وتحسن انتاج ايران من الحبوب تحسنا كبيرا خلال عام ١٩٧١ كما ارتفع معظم المحاصيل الاخرى * وقد أدى ازدياد الانتاج الى تخفيض واردات الاغذية تخفيضا كبيرا * اذ أن الانتاج الضعيف خلال سنة ١٩٧١ جعل من ايران مستوردا صافيا للحبوب بالإضافة الى الزيوت النباتية واللحوم وهما بندان دائما فى واردات الاغذية ولم يمكن انتاجهما بعد بكميات كافية حتى فى السنوات الطيبة * ولا يزال تقلب الانتاج الزراعى فى ايران مرتبطا ارتباطا وثيقا بالاحوال الجوية لان الرى لا يستطيع توفير كميات كافية من المياه لمقاومة آثار الجفاف ، وان كان يوفى الى تحسين الانتاج فى عدة مناطق * وقد اتخذت الحكومة عدة خطوات لتحفيز الانتاج الزراعى فأسندت اليه والى الرفاهية الريفية أهمية جديدة فى الخطة الخامسة (١٩٧٣-١٩٧٨) *

وكانت المحاصيل الطيبة غير المتوقعة فى سوريا سببا فى تحقيق أرقام قياسية من الحبوب خلال عام ١٩٧٢ حتى أن مالية منظمة الحبوب تعرضت للضغط بسبب شراء محصول القمح * الا أن المحصول غير العادى جاء فى وقت ملائم وسمح بتصدير كميات كبيرة من القمح لأول مرة منذ سنوات عديدة بأسعار مربحة * وقد جاءت معظم المحاصيل الاخرى كذلك بنتائج طيبة فوق العادة وتعدت أفضل المستويات التى تحققت خلال السنوات الاخيرة * وازداد القطن بنحو ٤٪ وبنجر السكر بنسبة ١٧٪ كما تعدى انتاج العدس والفلو السودانى هذه النسب فى حين حقق انتاج التبغ زيادة كبيرة *

(٣٢) الأرقام الدليلية لانتاج الاغذية والزراعة الاجمالي والفردى واردة فى الجدول الملحق ٢ *

الرسم ١-٢ : الشرق الأدنى - تقلبات غلات القمح في
قبرص وإيران والاردن والسودان من
١٩٦١ إلى ١٩٧٢



وحققت كل من العراق والاردن ولبنان وليبيا والعربية
السعودية خلال عام ١٩٧٢ محاصيل أفضل من السابق * وفي
مصر هبط انتاج الحبوب مبوطا طفيفا ولكن محصول القطن
حقق رقما قياسيا - كذلك انخفاض انتاج القمح في السودان،
وان كان مجمل الزيادة في الحبوب قد فاق ما كان عليه في
عام ١٩٧١ *

والواقع أن الاقليم عانى من عدة انتكاسات انتاجية
بسبب الاحوال الجوية غير الملائمة التي كشفت مرة أخرى عن
تعرض انتاج الشرق الأدنى للجفاف المتكرر * وتتعرض
المحاصيل المنتظرة في عدد من الاقطار التي حققت محاصيل
طيبة خلال عام ١٩٧٢ لاطار الجفاف في أواخر ١٩٧٢
وأوائل ١٩٧٣ * ففي أفغانستان أدت التأثيرات التجميعية
لثلاث سنوات من القحط الى اقتراب بعض المناطق من حالة
المجاعة وتدعو الحاجة الى مساعدات خارجية لضمان المستوى
الأدنى من المعيشة * وهذا الوضع الحرج ليس بجديد فعلى
مدى ١٥ سنة على الأقل من السنوات العشرين الماضية
اضطرت البلاد الى استيراد كميات كبيرة من الاغذية
وسيستمر هذا الوضع في اعاقا النمو الاقتصادي في
أفغانستان ما لم يمكن زيادة انتاج الاغذية أو تكتشف موارد
أخرى *

وللمرة الثالثة خلال خمس سنوات عانت الزراعة في
قبرص من الجفاف الذي تفاقم بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ *
فلم تسقط الامطار التي كانت متوقعة خلال أشهر ديسمبر
وبيناير وفبراير فتفاقم آثار الجفاف الذي ألم بالبلاد عام
١٩٧٢ والذي خفض محصول القمح بنحو ١٥ % والشعير
بنحو ٢٠ % وقد حصلت خسائر مشابهة وان كانت أضخم في
محاصيل الاشجار البعلية والكروم وفي كلاً الرعي *

وفي كل من الجمهورية العربية البينية وجمهورية اليمن الديمقراطية حيث النشاط الاقتصادي الرئيسي يتركز في الزراعة
تدوم فترات الجفاف مددا طويلة ومتكررة * فقد أدت فترة الجفاف الطويلة في القطر الاول الى اعاقا الانتاج وحيث أن معظم
المحاصيل لا تروى وانما تعتمد على سقوط المطر فقد احتاجت البلاد الى معونات غذائية *

وبيصب الجفاف جميع أقطار الشرق الأدنى وان كان لا يحدث في جميع هذه الاقطار في نفس الوقت * ويبين الرسم ١-٢ تبانين غلات القمح في ٤ أقطار ممثلة على مدى فترة طولها ١٢ سنة اعتباراً من عام ١٩٦١ ، وكلها تعود بالدرجة الاولى الى الاحوال الجوية *

الخطط والسياسات الانمائية

انتهى عدد من الاقطار في الاقليم من وضع خطط تنمية جديدة بما في ذلك أفغانستان وإيران والاردن وتركيا وتشتمل هذه الخطط في عدة أقطار ، أخصها لبنان والعراق وسوريا ، على سياسات للاغذية والتغذية *

وقد صيغت الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٣-١٩٧٧) لافغانستان خلال فترة من المصاعب الاقتصادية الخطيرة التي كانت تواجه البلاد * ولهذا فان الآمال كبيرة في أن تحقق هذه الخطة انعاشاً اقتصادياً * وتتوقع الخطة مبدئياً تحقيق معدل سنوي للنمو قدره ٤.٨ ٪ في مجمل الناتج القومي و ٣.٩ ٪ في الانتاج الزراعي ونحو ٢.٠ ٪ في الانتاج الصناعي * وفي حين أن هذه الاهداف قد تبدو متواضعة (باستثناء الانتاج الصناعي الذي سيظل تأثيره صغيراً نسبياً في الاقتصاد) فانها لا تعتبر مغايرة للهدف العام للخطة وهو وضع أساس للاسراع بالنمو خلال الخطة المقبلة * وبسبب نقص الدراسات السابقة للاستثمار ستوجه الجهود الرئيسية خلال عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ نحو اتمام المشروعات الجارية والاعداد التفصيلي لمشروعات جديدة * وستبلغ مجمل مخصصات الاستثمار نحو ٣٤٠٠٠ مليون أفغانى يرد نحو ٨.٠ ٪ منها من الموارد العامة * وتشتمل المخصصات على ١٠.٨٠٠ مليون أفغانى للزراعة والرى و ٩.٧٠٠ مليون للصناعة والتعدين و ٣.٠٠٠ مليون للنقل والمواصلات * وتسند الاولوية للزراعة ، وهو القطاع الذى لا يزال يستخدم ٩.٠ ٪ من السكان ويقدم الجزء الاكبر من الصادرات * وبالرغم من الجهود التى بذلت خلال الخطة الثالثة لتحسين أنظمة الرى القائمة فى مساحات شاسعة من الارض واتباع معاملات زراعية أفضل فقد أخفق الانتاج فى مواكبة النمو السنوى فى السكان بنسبة ٢.٣ ٪ * وتظل مشكلة تحقيق الكفاية الذاتية فى الاغذية الرئيسية وخاصة القمح واحدة من الاهداف الرئيسية فى الخطة الرابعة ، السى جانب زيادة انتاج الحبوب الاخرى والقطن والمنتجات الحيوانية * وستقدم المعونة من طريق تحديد الحد الأدنى لسعر شراء القمح والمنتجات الزراعية الاخرى ، ومن طريق التوسع فى تقديم القروض الزراعية * وفى نية الحكومة كذلك الاهتمام ببعض المشكلات الاساسية الاخرى مثل العلاقة بين مالك الارض ومستأجرها وتخصيص مزيد من الاراضى للمعدين وتحسين أحوال الرحل وأصحاب القطعان الذين تأثروا من استمرار الجفاف *

وتتطلب خطة ايران الخامسة (١٩٧٣ - ١٩٧٨) زيادة قدرها ١١.٤ ٪ سنوياً فى نمو مجمل الناتج القومى بالاسعار الثابتة ، بعد أن كانت الخطة الرابعة قد استهدفت نسبة ٩.٤ ٪ فحققت نسبة تزيد على ١٠ ٪ سنوياً * أما معدل النمو المستهدف للقيمة المضافة فى الزراعة فقد حدد بنسبة ٥ ٪ سنوياً بالمقارنة مع نسبة ٤.٤ ٪ التى كانت تتطلبها الخطة الرابعة فلم تحقق الا أقل من ٣.٠ ٪ * ومن المفترض أن يرد ثلثا مخصصات الاستثمار الاجمالية من الموارد الحكومية * وتمشيا مع الاهداف العامة للخطة الرامية الى تشجيع النمو المتوازن بين القطاعات والاقاليم لتعويض عجز الخطة الرابعة فان الخطة الجديدة توجه اهتماماً خاصاً للزراعة والرفاهية الاجتماعية * والواقع أن مخصصات القطاع الزراعى قد ازدادت من ٨ الى ١٤ ٪ من مجمل الاستثمار وخصصت مبالغ كبيرة لتعمير الريف والسكان فى المدن * وللتشجيع على

زيادة الاستثمار الخاص في الزراعة ستعفى جميع الالات والمعدات الزراعية اللازمة للصناعات المتصلة بالزراعة من الرسوم الجمركية ، كما ستعفى جميع دخول الاستثمار الزراعي من الضرائب . ومن التطورات الملائمة الاخرى أن بنك ملى ايران زاد من امدادات القروض والسلف للزراعة بالاشتراك مع بنك التنمية الزراعية . ومن المأمول أن تتجه بنوك تجارية أخرى هذا المثال . ويظهر من هذه السياسة أن التركيز خلال الخطة الخامسة سيكون على زيادة الجمعيات التعاونية والشركات الزراعية التي يمكن من خلالها زيادة تدفق القروض وكذلك ادخال محاصيل جديدة ومعاملات زراعية محسنة . وترتأى الحكومة تخفيض اليد العاملة الزراعية من المستوى الحالى البالغ قدره ٦٣٥٪ من السكان الى نحو ٢٠٪ فى نهاية فترة الخطة . وللسيطرة الى حد ما على هجرة سكان الريف الى المناطق الحضرية لزيادة كسبهم ستدفع نسبة كبيرة من الاموال المخصصة للزراعة فى صورة اعانات مالية مستترة لصغار المزارعين حيث أن بعضهم يزرع أرضاً لا ينتظر أن تدر دخلاً كافياً على المدى البعيد . وتتدارس الحكومة مثل هذه الاجراءات من حيث تأثيرها على الوضع الغذائى للسكان بأكملهم .

وتعتبر الخطة الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) للتنمية فى الاردن خطة طموحة حسنة الاعداد من شأنها أن تساعد على احداث انتعاش سريع فى الاقتصاد شريطة ضمان الاستقرار السياسى وثقة القطاع الخاص والعون المالى اللازم . وتتطلب الخطة استثماراً اجمالياً قدره ١٧٩ مليون دينار يرد ٤٤٪ منه من القطاع الخاص . كما تهدف الى خلق ما لا يقل عن ٧٠ ألف فرصة استخدام جديدة وإلى زيادة مجمل الناتج المحلى بنسبة ٨٪ سنوياً وتنمية البنية الاساسية الاجتماعية والاقتصادية وتدعيم ميزان المدفوعات وتخفيض العجز فى الميزان التجارى . ويتلقى قطاع النقل أكبر حصة من مجمل المخصصات (٢٠٪) يليه قطاع الاسكان (١٩٪) فالزراعة والرى (١٦٪) فالصناعة والتعدين (١٥٪) وتتوقع الخطة ازدياد الدخل الزراعى خلال فترة الخطة بمعدل سنوى قدره ٦٫٤٪ . وسيحقق هذا المعدل المرتفع بزيادة استغلال الاراضى والتوسع فى الرى فى وادى الاردن وفى منطقة الغور الجنوبى ومناطق المرتفعات ، وتحسين أساليب الانتاج والتسويق . وتهدف الخطة أيضاً الى زيادة قيمة صادرات السلع الزراعية من ٤ مليون دينار خلال ١٩٧١ الى ٨٫٥ مليون دينار خلال ١٩٧٥ وإلى انقاص الواردات الزراعية بنسبة كبيرة . وسيأخذ عدد من الاجراءات خلال فترة الخطة للتوسع فى الحركة التعاونية الزراعية وتدعيمها وتنظيم علاقات أصحاب الاراضى ومستأجريها وتطوير الخدمة الارشادية الوافية فى جميع المناطق الزراعية . وبالنسبة لموارد المياه التى تعتبر حيوية للبلاد ترتأى الخطة صياغة سياسة متماسكة بعيدة الامد وتطبيقها على أن تشمل على جميع الموارد المائية ومختلف استخداماتها .

والخطة الخمسية الثالثة (١٩٧٣-١٩٧٧) التركية هى جزء من برنامج بعيد المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يمتد حتى عام ١٩٩٥ عندما تحصل تركيا على العضوية الكاملة فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية . والهدف الرئيسى هو تحقيق ارتفاع ظاهرى مستوى معيشة الشعب بأكمله من طريق الاسراع فى عملية التصنيع . والتغييرات الهيكلية الرئيسية المتوقعة فى الاقتصاد هى زيادة السكان الحضريين من ٤٠٪ عام ١٩٧٠ الى ٧٠٪ بحلول عام ١٩٩٥ وخفض عدد السكان المشتغلين فى الزراعة من نحو ٦٤٪ من مجمل السكان خلال ١٩٧٢ الى ٢٥٪ بحلول عام ١٩٩٥ ، مع زيادة مقابلة فى اليد العاملة الصناعية من ٢٠٪ - ١٠٪ ، واحداث تغيير ملموس فى تكوين الناتج المحلى اجمالى بحلول عام ١٩٩٥ بحيث يبلغ نصيب الزراعة نحو ١٢٪ من المجموع والصناعة ٤٣٪ والخدمات ٤٥٪ مقابل ٢٨ و ٤٢٪ عام ١٩٧١ ، وزيادة فى دخل الفرد بحوالى ٤ أضعاف من نحو ٣٧٠ دولار عام ١٩٧٢ الى ١٥٠٠ على التوالى عام ١٩٩٥ . وتمشيا مع هذه الاستراتيجية بعيدة المدى أصبح التصنيع هو السياسة الاقتصادية الرئيسية فى الخطة الثالثة . وقد حدد معدل نمو مجمل الناتج المحلى بنسبة ٨٪ سنوياً : ٣٫٨٪ للزراعة و ١١٫٣٪ للصناعة

و ٧٩٪ لقطاع الخدمات • ويتوقع أن يزداد الاتفاق الاستثمارى بنسبة ١٢٧٪ سنوياً ليحقق اجمالاً تراكمياً قدره ٢٩١ ألف مليون ليرة تركية عند انتهاء فترة الخطة ، وتحصل الصناعة على الحصة الكبرى من الاستثمارات وهى ٤٥٪ تليها الخدمات ٤٣٪ فالزراعة ١٢٪ • وينتظر أن تزداد الصادرات والواردات بنسبة ٩٤٪ و ٧١٪ سنوياً على التوالى •

ويمكن التوصل الى تنويع الصادرات من طريق تنشيط الصناعات القائمة الموجهة نحو التصدير مثل تصنيع الاغذية والاقمشة والملابس والجلود والمعادن غير الحديدية • كما ترمى الخطة الى استبدال الواردات الضخمة من السلع الاستهلاكية والآلات والمعدات الكهربائية والحديد والصلب والاسمدة ولب الورق والورق والمواد الكيميائية والمنتجات البترولية بقيمة اجمالية قدرها ٤٥٠ مليون دولار خلال فترة الخطة الثالثة • وستوجد فرص العمل لنحو ١٦ مليون شخص فى جميع القطاعات باستثناء الزراعة ، وبذلك تزداد حصة القطاعات غير الزراعية فى مجمل الاستخدام من ٣٦٪ خلال ١٩٧٢ الى ٤٢٪ خلال ١٩٧٧ • ومع هذا فمن المتوقع أن ترتفع البطالة الاجمالية (باستثناء انتقال اليد العاملة الى خارج البلاد) مرة أخرى بالارقام المطلقة لتصل الى ١٨ مليون خلال ١٩٧٧ بالمقارنة مع نحو ١٦ مليون خلال ١٩٧٢ •

وهناك خطط جارية فى أقطار أخرى فى الشرق الادنى • وكان من المقرر أن تبدأ خطة التنمية الخمسية الثالثة (١٩٧٢-١٩٧٦) فى قبرص خلال عام ١٩٧٢ الا أن الحكومة أجلتها الى أمد غير محدود • وقد بدأت مصر فى تنفيذ برنامجها العشرى الثانى للعمل القومى (١٩٧٢-١٩٨٢) المقسم الى خطتين خمسينيتين للتنمية • وينفذ العراق خطة خمسية شاملة تنتهى عام ١٩٧٥ • كما ينفذ لبنان خطة سداسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بدأ تنفيذها خلال عام ١٩٧١ • وتهدف خطة العربية السعودية الخمسية التى تنتهى فى صيف ١٩٧٥ الى تحقيق معدل نمو فى القطاع الزراعى مقداره ٤٩٪ بفضل التنويع • وأطلقت السودان عن خطة خمسية فى أواخر عام ١٩٧٢ الهدف منها تحقيق الكفاية الذاتية من المنتجات الاساسية • أما الجمهورية العربية السورية ، التى حققت تقدماً غير عادى فى مشروع سد الفرات خلال الخطة الخمسية الثالثة التى تنتهى خلال عام ١٩٧٥ ، فتعمل جاهدة لرفع الانتاج الزراعى فوق مستوى الاستهلاك • وستواصل كل من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية ، اللتان تتجهان نحو الوحدة ، العمل فى الخطط والمشروعات الجارية وقد توحدان خطط التنمية فى المستقبل •

الاتئمان الزراعى

اتضح من اتجاهات الائئمان الزراعى فى العقد الاخيرة توافر امدادات متزايدة من القروض المنظمة للزراعة مع التأكيد على مراعاة العدل فى توزيع القروض وخصوصاً لصغار المزارعين ، وتحسين الارتباط بين تقديم القروض والتسويق • وقد زاد رأسمال مؤسسات الائئمان الزراعى والقروض المقدمة بمقدار الضعفين أو ثلاثة أضعاف فى معظم الاقطار بل بمقدار خمسة أضعاف فى العربية السعودية • وكان هذا ناتجاً عن تزايد اسهام البنوك المركزية فى التنمية الزراعية وخصوصاً فى مشروعات الاستيطان واصلاح حياة الاراضى التى أجبرت الحكومات على تزويد المستفيدين بمستلزمات الانتاج • وقد سهّل تنفيذ برامج الاصلاح الزراعى فى كل من مصر وايران والعراق وسوريا ادماج الانتاج والتسليف والتسويق بالنسبة لبعض المحاصيل ، وكان تنظيم تعاونيات المزارعين والشركات الزراعية فى ايران مثالا على هذا الاسلوب الجديد • واذا كان للادماج عدة مزايا فيما يتعلق بتعبئة رأس المال وضمان سداد الديون وتحسين جودة المحاصيل الا أن تكاليف الادارة تكون فى العادة باهظة كما يحتمل أن تؤثر الاجراءات البيروقراطية على فاعلية التشغيل • وما برحت المؤسسات العامة فى الشرق الادنى عاجزة عن مواجهة احتياجات الائئمان فى القطاع الزراعى وخصوصاً فى هذه المرحلة حيث الحكومات راغبة فى زيادة انتاجها من الاغذية وتحسين رفاهية المزارعين • ولا زال التسليف الزراعى النظامى فكرة حديثة حيث أن بنوك

الاثنان الزراعى لم تؤسس الا خلال السنوات العشرة أو الخمسة عشرة الماضية فى كثير من الاقطار اذ أنها أنشئت فى السودان عام ١٩٥٩ وفى الاردن ١٩٦٠ وفى الحربية السعودية عام ١٩٦٥ مثلاً * ورغم أن التسليف المنظم قد تضاعف مرتين أو ثلاث مرات خلال العقد الماضى الا أن حصته النسبية فى امدادات التسليف القومية للنشاطات الاقتصادية بأسرها تعتبر ضئيلة اذ اماقورنت بحصة الزراعة فى مجمل الناتج القومى * وفى ايران مثلاً بلغت هذه الحصة ٦٣٪ فقط من مجمل القروض المقدمة الى مختلف النشاطات الاقتصادية خلال ١٩٧١/١٩٧٢ فى حين بلغت حصة الزراعة نحو ٢٠٪ من مجمل الناتج القومى * ولا زال هنالك عدد كبير من صغار المزارعين (المستأجرين والعاملين على أساس المزارعة وأصحاب الارض) والرحل والمبيادين فى كثير من الاقطار غير قادرين على الحصول على قروض من المؤسسات العامة لاسباب ترجع الى انخفاض دخولهم وبالتالي ضعف قدرتهم على السداد ، أو عجز بنوك التسليف عن الوصول الى صغار المزارعين فى القرى المبعثرة النائية الواقعة فى المناطق المتأخرة * ولا بد من بذل الجهود لزيادة عدد فروع مؤسسات التسليف أو اقامة وحدات متنقلة تابعة لها * وهنالك حاجة الى مزيد من موظفى البنوك المدربين تدريباً جيداً فى جميع أنحاء الاقليم ، فاعدام مؤسسات التدريب المتخصصة فى تقنيات البنوك الزراعية هى من نقاط الاختناق الرئيسية التى تقف فى سبيل التوسع فى التسليف بين السكان الريفيين *

وما زال التنظيم الاقتصادى والاجتماعى لكثير من المناطق الريفية فى الاقليم يسمح للوسطاء بأن يلعبوا دوراً هاماً فى تزويد صغار المزارعين بتسهيلات التسليف والتسويق * ويرجع هذا الوضع الى عدة عوامل منها عدم كفاية القدرة على الاقتراض لدى مؤسسات التسليف والشروط القاسية والاجراءات المتشددة التى تتبعها بنوك التسليف الزراعى فيما يتعلق بصلاحيحة الفلاح للحصول على السلفة وضمان السلف * وعدم انتظام الدخول وانخفاضها عموماً والقدرة الانتاجية المنخفضة لدى صغار المزارعين * وقد أدت هذه العوامل ، الى جانب ضعف المؤسسات التعاونية ، الى اكراه نسبة كبيرة من المزارعين على التعامل مع المرابين والتجار القرويين وغيرهم من الوسطاء بموجب الاتفاقات التعاقدية القديمة التى يلتزم بموجبها المزارع بتسويق انتاجه من طريق الوسيط الذى يزوده بالقروض * وتبلغ نسبة القروض التى يوفرها الوسطاء والمصادر الاخرى غير مؤسسات التسليف ٨٪ فى أفغانستان ونحو ٥٪ فى كل من السودان وايران * وتكاليف هذه القروض مرتفعة بصورة دائمة وتتراوح أسعار الفائدة بين ٢٥ — ٧٥ ٪ * ولما كانت المدخلات باهظة التكاليف نسبياً والاسعار التى يتلقاها المزارعون منخفضة فان هذا الاسلوب يوصل الى تخفيض دخول المزارع وهروب رأس المال من المناطق الريفية ، فهو بهذا لا يكاد يوفى أية خدمة للتنمية الزراعية والرفاهية الريفية * الا أن هؤلاء المقرضين يقدمون بالفعل خدمة غير متوفرة من الانظمة العامة * فالوسيط فى كثير من الاحيان هو المصدر الرئيسى لرأس المال العامل فى المناطق الريفية بل هو أيضاً مبتكر يعم استخدام التكنولوجيا الجديدة كالبذور المحسنة والاسمدة والجرارات وما الى ذلك * بيد أن بعض أقطار الإقليم مثل مصر وليبيا قد استطاعت أن تستبعد هؤلاء المقرضين بصورة تكاد تكون شاملة فى حين حاولت حكومات أخرى الاستفادة من موزعى المدخلات الخصوصيين بتوفير تسهيلات ائتمانية لهم *

وللتخفيف من مساوىء نظام الوسطاء لا بد أن تعمل الحكومات والبنوك المركزية على زيادة امدادات رأس المال والاثنان للزراعة من طريق وضع سياسة اقراض سليمة وتوفير خدمات التسويق والخزن وانشاء وكالات التسليف والتعاونيات المفيدة فى المناطق الريفية لخدمة مجموعات صغار المزارعين * وباستطاعة البنوك المركزية أن توفى خدمة قيمة ألا وهى تنسيق سياسة الاثنان الزراعى التى تسير عليها مختلف المؤسسات العامة والخاصة وتساعد على تحويل أساس القروض من الملكية الى الطاقة الانتاجية *

ثم هناك مشكلة هامة أخرى هي ضعف أنظمة التسليف للسكان الرحل في الشرق الأدنى ، أو عدم وجود هـذـه الأنظمة نهائياً رغم أن هؤلاء السكان يمتلكون معظم أراضي الرعى والماشية أو يسيطرون على جزء كبير منها . فالرحل حـزء مهم من مجموع السكان ، فهم في السعودية يمثلون ٤٥ ٪ وفي أفغانستان ٢٠ ٪ ولكن المؤسسات العامة لا تقدم القروض لانشاء نقط الشرب وشراب الأعلاف الخضراء والأعلاف الجافة باستثناء بضع مناطق في مصر والعربية السعودية والجمهورية العربية السورية . ولعل صلاحية هؤلاء الرحل للحصول على القروض هي العامل المسؤول عن ذلك الى حد بعيد فملكية الأرض ، وهي الضمان التقليدي للقروض ، لا تنطبق على أفراد الرحل ، وأراضي الرعى هي في العادة ملك الدولة وتصحح حقوق الرعى على أساس جماعي لمجموعة من الرحل سواء كانت قبيلة أو فرعاً من قبيلة . إلا أن الحيوانات التي يمتلكونها قد يمكن اعتبارها ضماناً للقروض .

ويعتبر التأمين ضد نفوق الحيوانات بسبب المرض أو الثلوج أو الجفاف^(٣٣) الى جانب التسليف والخدمات الإرشادية التي تقدم لسكان الرحل من الضروريات اذا أُريد لتربية الحيوانات الزراعية أن تواجه الطلب المتزايد على اللحوم في الإقليم^(٣٤) . ويعاني الميادون كذلك من الإهمال ويحصلون في العادة على قروض للمراكب والشباك ولشراء المحركات والمعدات وما الى ذلك من طريق الوسطاء بفائدة مرتفعة ، وتقدم السلف في العادة تحت شرط تسليم مجمل كميات الصيد الى الوسطاء بأسعار مخفضة . ويرجع هذا من ناحية الى التجارب غير الناجحة في تنظيم الجمعيات التعاونية للميادين (باستثناء مصر وليبيا وتونس) كما يرجع من ناحية الى انخفاض الصلاحية للحصول على السلف لدى الميادين . وقد نظمت الامارات العربية المتحدة بشرواً ناجحاً من طريق وزارة الزراعة ومصايد الاسماك لتزويد الميادين الحرفيين بمحركات لتركيبها في قواربهم وتقديم العون لصيانة هذه المحركات .

وثمة ناحيتان أخريان تتطلبان الاهتمام وهما تمويل الصناعات الزراعية في المناطق الريفية وتشجيع الادخار بين المزارعين . فارتفاع معدل نمو السكان وما يعقب ذلك من حاجة الى توفير مزيد من فرص العمل يتطلبان جهوداً متزايدة لانشاء صناعات زراعية في المناطق الريفية . وقد دأبت بنوك التسليف الزراعي منذ عهد قريب على تخصيص نحو ٨٥-٩٠ ٪ من قروضها لسلف قصيرة الامد ولكن الحاجة تدعو الى زيادة القروض المتوسطة والطويلة الاجل لتمويل خزن المنتجات الزراعية لفترات طويلة وقصيرة ولتصنيعها . كما أن ثمة حاجة الى تعبئة مخزرات المزارعين للتعبيل بالتنمية الريفية . ويرجع انخفاض معدل الادخار في المناطق الريفية الى عوامل ثقافية واقتصادية . فمن بين العوامل الثقافية هناك تفضيل السكان الريفيين لاختران النقد استعداداً للطوارئ وخوفهم من أن يشتهر عنهم التوفير بين أفراد المجتمع وانعدام ثققتهم بإدارة مؤسسات التسليف المحلية كما أن هناك ميلاً الى الخلط بين الفوائد والربا . ومن بين العوامل الاقتصادية انخفاض الدخل لدى صغار المزارعين وانعدام الحوافز التي تشجع الادخار والفشل في سداد القروض الى البنوك الزراعية والتقاليد المصرفية التي تستثمر الاموال خارج المجتمع المحلي مما لا يعود بفائدة مباشرة على القرويين . وقد حدثت

(٣٣) خسرت الجمهورية العربية السورية نحو ٣ مليون رأس من الضأن بسبب الجفاف خلال موسم شتاء عام ١٩٧١/١٩٧٢ كما خسرت أفغانستان نحو ٤٠ ٪ من حيواناتها الزراعية (٥ - ٦ مليون رأس) بسبب الثلوج الشديدة .

(٣٤) من المتوقع في إقليم الشرق الأدنى اتساع الثغرة السنوية بين الانتاج والاستهلاك المحليين للحوم فتصل الى ٤٣٣ ألف طن بحلول عام ١٩٨٠ كما يتوقع أن يزداد الاستهلاك السنوي للفرد الواحد من ١٢ كجم عام ١٩٧٠ الى ١٤ر٥ كجم خلال عام ١٩٨٠ ، I37-I4I ، I33 ، Vol. I ، p. I33 ، I37-I4I ، (FAO Agricultural commodity projections 1970-1980 ، Rome, 1971.)

تجارب ناجحة في الاقليم حيث كونت التعاونيات أموالا احتياطية من طريق مشروعات الادخار الاجبارى التى سهلها ادماج توفير الائتمان مع التسويق • وقد نفذت برامج ناجحة للتأمين على المحاصيل (الجزائر والمغرب) والحيوانات الزراعية (مصر) مما يهيئ للمزارعين فرصا لادخار •

اسرائيل

ارتفع الانتاج الزراعى فى اسرائيل بنحو ٨ ٪ عام ١٩٧٢ بالمقارنة مع زيادة كادت تصل الى ١٤ ٪ خلال عام ١٩٧١ وقد ازداد محصول القمح خلال عام ١٩٧٢ بنحو ٥٠ ٪ عما وصل اليه عام ١٩٧١ نتيجة لارتفاع الغلات بالدرجة الاولى ، وقد زاد هذا المحصول بنحو الثلث عما حققه المحصول القياسى السابق عام ١٩٦٧ • وكانت الامطار خلال موسم شتاء ١٩٧٢/١٩٧١ ملائمة بصورة استثنائية وأمكن زرع نسبة أكبر من مساحات القمح بأنصاف محسنة كما ازداد استخدام مياه الري فى زراعة القمح • وحقت الحمضيات انتاجا قدره ١٥ مليون طن بزيادة قدرها ١٤ ٪ فى انتاج البرتقال الشموطى • وازداد محصول القطن عام ١٩٧٢ بنحو ٩ ٪ عما كان عليه عام ١٩٧١ بالرغم من التحول مرة أخرى عن الاراضى المروية الى الاراضى البعلية • وواصل الانتاج الحيوانى نموه خلال عام ١٩٧٢ وان كان ذلك بمعدل أقل من معدل انتاج المحاصيل • فارتفع انتاج اللبن بنحو ٣ ٪ عما كان عليه عام ١٩٧١ فى حين حقق انتاج البيض ارتفاعا مماثلا • وقد سببت برودة الجو فى ديسمبر ١٩٧٢ ويناير ١٩٧٣ أضرارا بالغة فى البرتقال والفواكه شبه الاستوائية والخضر والزهور الشتوية وكان لها تأثير معاكس على محاصيل ١٩٧٣ •

وارتفعت الارقام الدليلية لاسعار المنتجات الزراعية بنحو ١٠ ٪ خلال عام ١٩٧٢ فى حين ارتفعت الارقام الدليلية للمدخلات المشتراة بنحو ١٦ ٪ • ورغم أن الدخول الصافية للمزارعين ارتفعت بنحو ١١ ٪ الا أنها لم تجار ارتفاع فى الدخل القومى • وبلغ متوسط دخل المزارعين ٨٥ ٪ من متوسط الدخل فى الفروع الصناعية بالمقارنة مع ٨٩ ٪ عام ١٩٧١ • وارتفعت الارقام الدليلية لاسعار السلع الاستهلاكية الزراعية بنحو ١٠ ٪ بالمقارنة مع ١٣ ٪ بالنسبة لاسعار السلع الاخرى •

وهكذا فقد عطلت المنتجات الزراعية على التخفيف من الزيادة العامة فى الاسعار • وارتفعت تكاليف تدعيم أسعار المنتجات الزراعية الى ١٧٩ مليون ليرة اسرائيلية خلال عام ١٩٧٢ بزيادة قدرها ٢٩ مليون ليرة اسرائيلية عما كانت عليه عام ١٩٧١ • وذهبت معظم هذه الزيادة الى تدعيم أسعار لحوم الدواجن واللبن والبيض •

وبلغت الاستثمارات الرأسمالية فى الزراعة ٥٤٢ مليون ليرة اسرائيلية خلال عام ١٩٧٢ • أمكن تمويل بعضها من قرض من البنك الدولى تم استغلاله كاملا تقريبا ، وهناك طلب قرض ثان من البنك الدولى قدره ٣٠ مليون دولار أمريكى لتحسين فعالية استخدام مياه الري ولا نشاء المستنبتات الزجاجية والتوسع فى المعدات والتسهيلات اللازمة للمصادرات وتشجيع تنمية صناعة منتجات الالبان •

أفريقيا

البلاد النامية في الاقليم

تشير تقديرات إجمالي الناتج المحلي ، على أساس بيانات غير كاملة ، الى زيادة سرعة النمو في أفريقيا عام ١٩٧٢ على الرغم من النكسات القاسية التي سببها الجفاف المتواصل في عدد من البلاد التي تعتمد على الزراعة . وقد انعكس الأداء القياسي للزراعة في المغرب ، بالإضافة الى زيادة صادرات الفوسفات والمعادن الأخرى ، وكذلك زيادة العائدات من السياحة ، في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦ ٪ . وقد سجلت زيادات أعلى من ذلك بكثير في كل من الجزائر (١٧ ٪) وفي تونس (إذ بلغت معدلا لم يسبق له مثيل قدره ١٩ ٪) ، ساهم فيها قطاع الزراعة مساهمة كبيرة . كذلك ازدادت سرعة النمو الاقتصادي في شرق أفريقيا ، إذ انتعش القطاع الزراعي من المستويات التي تأثرت بالجفاف في العام السابق . ففي كينيا ارتفع إجمالي الناتج المحلي بأكثر من ١٠ ٪ بسبب النمو السريع في الانتاج الزراعي الذي عوض الزيادة البطيئة في القطاع الصناعي . كذلك سجلت كل من اثيوبيا وملاوي وموريشس وتنزانيا وأوغندا معدلات نمو أسرع مما سجلته في عام ١٩٧١ . ومع هذا فقد تأثر القطاع الزراعي في كثير من بلاد أفريقيا الغربية والوسطى بالجفاف الذي استمر مدة طويلة وأدى الى انخفاض النمو العام . فعند نهاية العام أفادت التقارير بصعوبة الموقف في كل من تشاد وداهوميا وجامبيا ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وفولتا العليا وزيمبي . أما اقتصاد نيجيريا فقد استمر في النمو بسرعة كبيرة وذلك بسبب صناعة النفط أساسا في حين تأثر نمو القطاع الزراعي من جراء الجفاف في الجزء الشمالي من البلاد . واستمر التوسع الاقتصادي في ساحل العاج بمعدل سريع ، في حين أن النمو قد انخفض بصورة خطيرة في كل من زامبيا وزيمبي من جراء انخفاض أسعار النحاس .

الانتاج الزراعي

ازداد الانتاج الزراعي في الاقليم الأفريقي بنسبة ١ ٪ فقط . وفي شرق أفريقيا ووسطها انتعش الانتاج بعد جفاف العام السابق . ولكن ظروف الجفاف الشديد استمرت في عدد كبير من بلاد غرب أفريقيا ، مما أسفر عن أزمات خطيرة في الامدادات وظهور خطر المجاعة في مناطق شاسعة ، وخاصة في منطقة شبه الصحراء الساحلية . وبظنا لذلك الموقف الطارئ الحاد الذي أثار في أجزاء كبيرة من تشاد وجامبيا ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وفولتا العليا ، ومدها أربعة بلاد من أقل بلاد العالم نمو ، فإن منظمة الأغذية والزراعة ، بالاتفاق مع منسق الغوث من الكوارث التابع للأمم المتحدة ، قد بادرت في أوائل عام ١٩٧٣ الى اتخاذ اجراءات دولية طارئة ، بالتعاون الوثيق مع الهيئات الحكومية الدولية الأخرى ، مثل برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج العون الثنائي . وتعمل الأمم المتحدة على تنسيق خطط التنمية الزراعية المتكاملة والبعيدة المدى في تلك المنطقة ، بهدف التقليل من أثر الجفاف المتكرر فيها الى أدنى حد ممكن . كما أثر الجفاف كذلك على أفريقيا الجنوبية حيث انخفض الانتاج انخفاضا حادا .

ففيما عدا بلاد شرق أفريقيا ، لم يتحقق الا تحسن ضئيل في نصيب الفرد من الانتاج الغذائي ، في حين تدهورت امدادات الأغذية الى أدنى حد في البلاد التي كان الموقف فيها غير موات من قبل ، حيث لم يواكب الانتاج زيادة السكان طيلة السنوات القليلة الماضية (٣٥) .

(٣٥) الأرقام الدليلية لانتاج الأغذية والزراعة الإجمالي والفردى واردة في الجدول الملحق رقم ٢ .

وقد عكس نمو الانتاج الزراعي ، في الاقليم بأكمله ، زيادة كبيرة في محاصيل الغذاء ، تتجاوز ٨% . فقد ازداد انتاج القمح وحده بنحو ٢٤% ، والذرة بنحو ٤% ، والشعير بنسبة ٩% . ولكن استمر انتاج الأرز بالركود . ومن بين محاصيل الأغذية الأخرى ، استمرت محاصيل الجذور النشوية في توفير نصيب كبير من متطلبات الاستهلاك ، في حين حققت البقوليات زيادة طفيفة . وتوسع انتاج السكر بنسبة ٨% . وبرغم ما سجله انتاج البن والكافور من انخفاض فقد حقق الشاي رقما قياسيا بلغ نحو ٢٧% زيادة على مستوى العام السابق . وانخفض انتاج السيزال ، في حين زاد انتاج القطن .

وفي شمال غرب أفريقيا ، اقترب انتاج الحبوب من مستويات قياسية ، وساعد تلك البلاد على أن تقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الأغذية . فالمغرب ، التي تنتج نحو ٤٠% من انتاج القمح بين البلاد النامية في الاقليم ، حققت محصولا قدره ٢٨٢ مليون طن ، ومع هذا فقد انخفض انتاج الشعير انخفاضاً كبيراً عن المحصول الجيد الذي تحقق في العام السابق ، في حين أظهر انتاج الذرة زيادة هامشية فقط . وواصل انتاج السكر المغربي اتجاهه الصعودي طويل الأجل ، كما زاد انتاج البقوليات بما يقرب من ٤٠% ، في حين ظل انتاج التبغ في مستوى عال . كذلك سجل انتاج الحمضيات تقدماً ، حيث بدأت المساحات الجديدة المزروعة منه في الاثمار . ومن ناحية أخرى انخفض انتاج الزيتون وزيت الزيتون انخفاضاً كبيراً عن الأرقام العالية جدا التي شهدتها العام السابق ، مما يعكس انخفاض دورة الانتاج ، في حين هبط انتاج النبيذ هبوطاً يسيراً . وزاد انتاج تونس من القمح فبلغ ٩١٤٠٠٠ طن وهو رقم قياسي ، وزاد محصول الشعير بحوالي ٧٠% . وأظهر انتاج النبيذ في تونس تحسناً ضئيلاً عما كان عليه في العام السابق ، في حين انخفض انتاج زيت الزيتون عن نصف الرقم القياسي الذي شهدته العام السابق . كذلك زاد انتاج القمح في الجزائر زيادة كبيرة ، بلغت نحو ٤٠% فوق المحصول السبي الذي حققه العام السابق ، فبلغ رقماً قياسياً قدره ١٧٢ مليون طن ، في حين زاد انتاج الشعير فبلغ نحو ٧٢ ألف طن ، وهو ما يزيد على ضعف المحصول الصغير نسبياً الذي شهدته العام السابق . وهبط انتاج الزيتون وزيت الزيتون ، كما هو الحال في البلاد الأخرى في شبه الاقليم ، وبقي انتاج النبيذ ، الذي تعتبر الجزائر أكبر البلاد المنتجة له في شبه الاقليم ، بلا تغيير . ويجري الآن تنفيذ خطط لقتلاع أشجار الكروم تدريجياً منعا لتأثر الاستخدام من تخفيض الانتاج فجأة ، إذ يقدر أن نحو ٢ مليون شخص يعتمدون في عيلهم على هذا القطاع الفرعي .

وفي شرق أفريقيا ، اتسع نطاق الزيادة في الانتاج فشملت محاصيل الأغذية ومحاصيل التصدير . فقد وصل انتاج كينيا من الأرز ، وهو غذاء أساسي هام في تلك المنطقة ، الى ١٦٦ مليون طن ، أي ما يقرب من ١٠% زيادة على محصول العام السابق الذي تأثر بالجفاف . وبرغم انخفاض انتاج القمح ، فمن المنتظر أن ينعكس هذا الاتجاه الهبوطي ، إذ أخذ الانتاج يشق طريقه في أراض جديدة . وقد هبطت غلات السكر في بدايات هذا العام نتيجة للمناخ الجاف الذي ساد العام السابق ، وعلى الرغم من زيادة المساحة المنزرعة من قصب السكر ، فقد انخفض الانتاج . كذلك انخفض انتاج السيزال بسبب الأحوال المناخية غير المواتية ، ومع هذا فقد زاد انتاج الشاي بحوالي ٥٠% فوصل الى رقم قياسي يجاوز ٥٠٠٠٠ طن ، وكان محصول البن أقل بنسبة ٣% من محصول ١٩٧١ . وفي بداية عام ١٩٧٢ قدرت المساحة المنزرعة بالشاي بما يزيد على ضعف المساحة منذ عشر سنوات مضت . فقد أخذت الحيازات الصغيرة من الشاي في الزيادة السريعة في ظل البرامج الحكومية ، وهي تحتل الآن أكثر من ٤٠% من اجمالي مساحات الشاي . كذلك حقق محصول البيربثروم ، وهو محصول هام لاعداد كبيرة من صغار المزارعين ، انتاجاً طلياً لم يسبق له مثيل بلغ ١٦ ألف طن . وزاد انتاج اللحم البقري نتيجة لزيادة المذبوحات ، وفي ديسمبر ١٩٧٢ حصلت كينيا على اذن بتصدير لحوم الأبقار المجمدة الى سويسرا ، ولو أن التصدير تأخر حتى يناير عام ١٩٧٣ بسبب انتشار مرض الحمى القلاعية .

كذلك حقق انتاج الذرة في أثيوبيا رقما قياسيا قدره مليون طن ، كما زاد محصول الشعير، الذى تعتبر أثيوبيا ثاني البلاد المنتجة له في أفريقيا بعد المغرب * وأظهر البن ، الذى يشكل نحو ٦٠% من اجمالي حصيد صادرات البلاد ، زيادة أخرى عام ١٩٧٢ * وفي تنزانيا زاد انتاج حبوب الغذاء ، حيث تحققت محاصيل أكبر من الذرة والارز (مما أسفر عن فائض للتصدير) كما زاد محصول الفول بالذرة الرفيعة ، وهبط انتاج البن هبوطا طفيفا ، ولكن سجلت مرة أخرى زيادات في انتاج الشاي والسكر والفول السوداني * وطنى انتاج السيزال من ظروف الجفاف المستمر ، فانخفض بأكثر من ١٠% * وفي أوغندا زاد انتاج الأغذية الأساسية كذلك ، بما يعود في الاكثر الى تحسن محصول الذرة ، وكان انتاج القطن ماثلا لانتاج ١٩٧١ * وحقق انتاج الشاي محصولا قياسيا ، لا يعكس جودة الظروف المناخية فحسب ، بل يعكس كذلك زيادة عدد الشجيرات البالغة على أثر التوسع المضطرد في المساحة المنزرعة * وزاد انتاج البن بنسبة ٣% في حين انخفض انتاج التبغ والسكر *

أما مدغشقر ، أكبر بلاد أفريقيا انتاجا للارز، فلم تسجل سوى زيادة صغيرة فحسب في انتاج الارز غير المقشور، ولو أنه يجرى في الوقت الحاضر تنفيذ برامج جديدة لزيادة نمو الانتاج الذى شهد ركودا لعدة سنوات * أما الزيادة في الانتاج الاقليمي للسكر فقد كانت ترجع جزئيا الى المحصول القياسي الذى حققته موريشس ، التي زاد انتاجها بنحو ١٠% على العام السابق ، معادلا الرقم القياسي الذى حققته عام ١٩٦٣ ، على الرغم من انخفاض معدل الاستخلاص * وتعتمد موريشس على السكر في جلب نحو ٩٠% من اجمالي حصيد صادراتها ، وتأمل أن تتوسع في انتاجه ليصل الى ٨٠٠ ألف طن من خلال السنوات الخمس المقبلة * كذلك زاد انتاج الشاي * وفي ملاوى ، حيث سادت ظروف مناخية مواتية ، فقد استأنف نمو الانتاج الزراعي اتجاهه الصعودى * فارتفع انتاج الذرة ، وهو الغذاء الأساسي الرئيسى للبلاد ، وارتفع انتاج التبغ والشاي ، ولو أن محصول الفول السوداني لم يشهد أى تغيير * وبلغ انتاج السكر رقما قياسيا ، ومن المعتمد زيادة التوسع في تصديره * وحققت زامبيا محصولا ضخما من الذرة ، كما زاد انتاجها من السكر ، ولو أنها سجلت انخفاضا في انتاج التبغ والفول السوداني ، رغم أن الفول السوداني ظل عند مستوى عال * الا أنه سادت ظروف شديدة الجفاف خلال الجزء الأخير من العام ، مما أثار القلق بالنسبة لاحتمالات الانتاج في عام ١٩٧٣ *

وقد أثر الجفاف تأثيرا شديدا على بلاد كثيرة في غرب أفريقيا ، وكذلك في وسط أفريقيا * ومن بين تلك البلاد تشاد وداهومي وجامبيا ومالي وموريتانيا والنيجر وبنجيريا (الأجزاء الشمالية منها) والسفال وفولتا العليا * فقد شهدت جميع البلاد تقريبا انخفاضا في الانتاج الفردى من محاصيل الأغذية بما يقل عن المستويات التي تحققت في أوائل الستينات ، ويجرى سد تلك الثغرة عن طريق زيادة الواردات ، التي أخذت تزداد بصورة سريعة *

وسيرد فيما بعد بحث مشكلة قصور نمو انتاج الأغذية في الاقليم في المدى البعيد * كما أن التقلبات قصيرة المدى في الانتاج بسبب تقلبات الأحوال المناخية تحدث أزمات شديدة في بلاد تعاني بالفعل من انخفاض مستويات التغذية فيها * وفي نيجيريا التي تنتج مايقرب من ٢٠% من الانتاج الزراعي في الاقليم ، زاد انتاج الذرة بنحو ٣٠% ، ولو أن انتاج معظم سلع التصدير قد انخفض ، فيما عدا الفول السوداني والأخشاب ، اذ ارتفع انتاج الفول السوداني بنسبة ١٣% فجاوز مليون طن * ولكن انخفض انتاج كل من زيت النخيل ولب النخيل ، كما انخفض انتاج الكاكاو والقطن كذلك *

وفي السنغال أظهر محصول الفول السوداني ، الذي يحقق نحو ٣٠٪ من إجمالي حصيللة الصادرات في العادة ، انخفاضا حادا بسبب استمرار الجفاف ، كما تأثر انتاج حبوب الغذاء تأثرا عكسيا كذلك . وقد انخفض محصول الأرز غير المقشور الى نحو نصف المحصول الجيد الذي شهده العام السابق . ويعتبر الأرز أكبر سلعة في قائمة واردات البلاد . ومع استمرار الجفاف تدور الموقف الغذائي في تشاد ، حيث هبط انتاج الدخن والذرة الرفيعة بنسبة ٢٥٪ . هذا مع زيادة انتاج القطن الذي يمثل أكثر من ٨٠٪ من الصادرات الكلية . وفي داهومي تأثر محصول الذرة تأثرا عكسيا ، وفي جامبيا هبط انتاج جميع حبوب الغذاء ومن بينها الأرز ، غير أن محصول الفول السوداني لم يشهد سوى خسارة طفيفة . كذلك لم يرتفع انتاج الحبوب في مالي الى المستوى المتوقع بسبب نقص الأمطار وسوء توزيعها . وانخفض انتاج الدخن والأرز انخفاضا حادا ، كما انخفض انتاج الفول السوداني ، ونفقت الأبقار بسبب نقص المراعي الناتج عن المناخ الجاف ، وخاصة في الجزء الشمالي من البلاد ، حيث انخفض معدل الأمطار كثيرا عن المتوسط . وهبط انتاج الدخن والذرة الرفيعة في موريتانيا بنسبة ٤٠٪ ، ويقدر أن أعداد الحيوانات الموجودة قد انخفضت انخفاضا كبيرا كذلك سادت ظروف الجفاف في النيجر في السنوات الماضية ، وانخفض محصول الذرة الرفيعة والدخن ، في حين شهدت فولتا العليا أزمة غذائية في الجزء الأخير من العام .

وفي بلاد غرب أفريقيا الأخرى لم تتحقق النتائج التي كانت متوقعة . ففي غانا هناك حملة حكومية للتوسع في الانتاج الغذائي المحلي والحد من الاستيراد وهي تشمل حبوب الغذاء وغيرها من الأغذية الأساسية . وقد هبط انتاج الذرة ولكن تحسن انتاج الأرز واليام والكساف . وهبط انتاج الكاكاو ، الذي تعتبر غانا أكبر بلاد العالم انتاجا له ، عن الرقم المرتفع نسبيا الذي شهده العام السابق . وفي ساحل العاج هبط انتاج الذرة بنسبة ٤٪ كما أن محصول الأرز قد تأثر بالمناخ الجاف تأثرا عكسيا ، وما زالت البلاد في حاجة الى واردات كبيرة لمواجهة الاستهلاك المحلي المتزايد بصورة سريعة . كذلك ارتفع انتاج القطن ، وهو مورد هام في اقليم السافانا في الشمال ، نتيجة لتحسن غلته . أما انتاج زيت النخيل ، الذي أصبحت ساحل العاج ثالث البلاد المصدرة له في الاقليم بعد نيجيريا وداهومي وزائيرى ، فقد استمر في الزيادة في المدى البعيد في حين ظل انتاج الفول السوداني في نفس المستوى تقريبا على الرغم من ظروف المناخ الجاف غير العادية . ومع هذا فقد هبط انتاج الكاكاو عن الرقم القياسي الذي تحقق في العام السابق بسبب الظروف المناخية المعاكسة ، وظل انتاج البن بلا تغيير . وكانت المخزونات الكبرى من البن لدى صندوق الدعم عثا ماليا ضخما . وفي كل من الكاميرون وتوجو انخفض انتاج الذرة كما أن محاصيل الكاكاو قد انخفضت فيهما بسبب فترة الجفاف الطويلة . الا أن انتاج البن والسكر والفول السوداني في الكاميرون قد استمر في الارتفاع .

وفي زائيرى استمرت الزيادة في انتاج الأرز ، وانتعش محصول الذرة بقدر كبير من المستوى المنخفض الذي بلغه في العام السابق . وهبط انتاج زيت النخيل ، وزائيرى من أهم البلاد المصدرة له في الاقليم ، بعد المستوى المرتفع بوجه خاص الذي شهده عام ١٩٧١ . وفي جمهورية الكونغو الشعبية أظهرت الزراعة قدرا ضئيلا من النمو ، وكان التوسع الاقتصادي راجعا في الغالب الى زيادة استغلال الموارد المعدنية . أما في بوروندي ورواندا فقد انخفض انتاج البن انخفاضا حادا ، والمعمروف أن نسبته من حصيللة صادراتها تبلغ ٨٠ و ٦٠٪ على التوالي . وقد تسببت ظروف الجفاف في رواندا في الجزء الأخير من العام في إثارة القلق ازاء احتمالات العام القادم .

أخذت نتائج التجارب التي اكتسبتها بعض البلدان طيلة السبعينات الماضية ، أو يزيد ، تنعكس في مختلف جوانب التخطيط القومي في عدد من البلاد الأفريقية * . إذ يتضح على وجه الخصوص أن هنالك قدرا كبيرا من الواقعية في التخطيط نتيجة لاسهام وحدات التخطيط القطاعية التي أنشئت مؤخرا في معظم الوزارات الهامة ، وخاصة الوزارات المسؤولة عن الزراعة والشؤون الريفية ، في وضع الخطط القومية * . ولا شك أن الدراسات المفصلة التي تعدها وحدات التخطيط الزراعي ، والتي لا تنشر عادة مع الخطط القومية ، توفر الأساس للبرامج والمشروعات الهامة شبه القطاعية ، مثل المرحلة الثانية لمشروع تنمية الثروة الحيوانية في تنزانيا الذي يتكلف ٢٥ مليون دولار ، والذي اجتذب مؤازرة مالية من البنك الدولي للإنشاء والتعمير قدرها ١٨ مليون دولار * .

كما تزداد العناية نسبيا بالجوانب البشرية في التنمية الزراعية مع تزايد الادراك بأن الغالبية العظمى من سكان معظم البلاد الأفريقية لا بد وأن تجد فرص العمل وكسب العيش في الزراعة * . ويتزايد عدد البلاد التي أخذت تضع الخطط بل وتنفذ الاجراءات العملية لزيادة فرص العمالة ، ورفع الانتاجية الزراعية ، وتوخي مزيد من العدالة في توزيع الدخل * . كما أخذت بعض البلاد في ادخال سياسات الأغذية والتغذية ، كعنصر من التخطيط الزراعي والاجتماعي والاقتصادي بعد أن جمعت البيانات اللازمة عن استهلاك الأغذية بالنسبة لتوزيع الدخل ، ومن أهم الأمثلة على ذلك زامبيا * . ومن الممكن أن يلمس المرء بوضوح نجاح البرامج الشاملة لتنمية المناطق الريفية من الاستثمارات التي تجتذبها تلك البرامج من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومن المصادر الثنائية * . وتوفر هذه الأسس الحقيقية الأولى للتفاوض في معالجة مشكلة ، قد تبدو عويصة في مظهرها ، وهي تحويل زراعة الكفاف التقليدية الى نظام سليم للزراعة على نطاق صغير * .

أما أن التخطيط الفعال يقتضى المساهمة الكاملة من جانب جميع سكان الريف ، فذلك درس آخر يستفاد من تجارب التخطيط خلال العقد الماضي ، والتي تستهدف بوجه خاص تغيير نظم الجفاف الى نظم زراعية أكثر انتاجا * . ويتم تنفيذ الدرس بتحقيق لامركزية الادارة الحكومية تدريجيا ، بما فيها التخطيط ، وتحويل مسؤولياتها الى الجهات المحلية * . الا أن هذه العملية قد أدت الى بعثرة الموارد المحدودة من المخططين القوميين المدربين واقتصاديين التخطيط الزراعي ، وأظهرت الحاجة الى مزيد من المساعدة لتلك البلاد لتدريب مخططيها الزراعيين * .

ورغم أن معظم خطط التنمية توجه اهتمامها نحو التنمية الريفية ، وتحقيق قدر كبير من الاكتفاء الذاتي في انتاج الاغذية ، فإن هذا الاقليم لا يزال بعيدا كل البعد عن احراز أى تقدم فى هذا الشأن (أنظر القسم المعنون " امدادات الاغذية ومشكلات التعديلات الزراعية ") * . ويتضح بصورة متزايدة أن الوعي السياسى بمشكلة انتاج الاغذية ينبغى أن يذهب الى أبعد من مجرد الخطط والنصائح * . ولا شك أن تعبئة الموارد لتنفيذ برامج مثل برنامج غانا " اطعم نفسك " سوف

يصبح امرا متزايد الاهمية فى حفز السكان على ادراك الطابع المعقد لتلك المشكلة وضرورة الحمل على معالجتها • اذ يلزم اتخاذ اجراءات عاجلة لا للوقا بالطلب فحسب بل ولتكوين المخزونات للمواقف الطارئة ، كالتي تصادفها كثير من بلاد الاقليم فى الوقت الحاضر • وسوف يظل تحسين نظم الانذار المبكر عن المحاصيل امرا جديرا بالاولوية •

كما يوجه التخطيط الافريقى عناية متزايدة الى تقييم البرامج والخطط الانمائية كذلك • فقد ظل تقديم التقارير المنتظمة والتقييم الدورى موضع الاهمال حتى الان رغم ادراك اهميته كجزء لا يتفص عن الادارة الاقتصادية • ولا يقتصر تقييم التقدم الان على عقد مقارنات بين الاهداف والانجازات فحسب ، بل ينزع الى أن يشمل دراسة مدققة لعملية وضع الاهداف وطرق تحديدها ، وتنفيذ البرامج وأسباب النجاح أو الفشل ، ومدى ملائمة الهياكل الادارية •

وقد اوضحت دراسة منتصف خطة التنمية الثانية ليجيريا (١٩٧٠-١٩٧٤) آثار زيادة انتاج البترول • وتبين أن معدل نمو اجمالى الناتج المحلى فى ١٩٧١/١٩٧٢ قد بلغ ١٢٪ بالمقارنة بنسبة ٦,٣٪ التى استهدفتها الخطة ، مما يعود جزئيا الى زيادة الاستثمارات فى القطاعين العام والخاص على السواء ، اذ بلغ الحجم الكلى للاستثمارات ٤٦٥ مليون جنيه ليجيرى فى تلك الفترة ، بالمقارنة بالاستثمارات التى كانت تستهدفها الخطة وقدرها ٣٩٩ مليون جنيه ليجيرى • وقد نشأ هذا الموقف أساسا من ارتفاع معدل الادخار المحلى الذى تجاوز هدف الخطة بمبلغ ٢٣٤ مليون جنيه ليجيرى • وكان التناقص صارخا بين القطاع الصناعى والقطاع الزراعى اذ لم تستثمر فى هذا الاخير الا نسبة ٣,٨٪ فقط من المستهدف • وأظهر الانتاج الزراعى زيادة متواضعة قدرها ١٪ ، مناقضا بذلك النمو غير العادى فى القطاعات الاخرى • وانخفضت الصادرات من الفول السودانى ومنتجات النخيل والكاكاو عن ما كان مقررا لها فى الخطة بمبلغ ٢٧ مليون جنيه ليجيرى • وانخفض بصيب الزراعة فى اجمالى الناتج المحلى من نسبة قدرت بـ ٥,٤٪ فى ١٩٦٦/١٩٦٧ الى ٤,٢٪ فى ١٩٧٢/٧١ ، فى حين ارتفع نصيب البترول والصناعات الاستخراجية من ٧,٢٪ الى ١٨,٥٪ •

وقد تأثرت الخطة الرباعية الثالثة (١٩٦٩-١٩٧٣) للسفغال ، والتى عدلت فى ١٩٧١/١٩٧٢ ، تأثرا سيئام جراء الظروف المناخية المتقلبة • فقد حقق الفول السودانى والحبوب محاصيل سيئة للغاية • وانخفض انتاج الارز غير المقشور من ١٥٥ ألف طن الى ٤٥ ألف طن فى العام الاول من الخطة • وانفرد القطن بتحقيق نتائج مرضية • كذلك تأثرت الثروة الحيوانية تأثرا خطيرا من جراء الجفاف ، وتفقد التقارير أن ما يقدر بنحو ٢٥٪ منها قد نفق • ولو أن الانتاج السمكى قد استمر فى زيادته الضخمة ، فبلغ المحصول السمكى أكثر من ٢٤٨ ألف طن فى عام ١٩٧٢ • أما فيما يتعلق بالاستثمارات المستهدفة ، فلم يتحقق منها سوى نصف الارقام المعدلة فحسب •

وفى داهومى تسعى الخطة الانتقالية (١٩٧١/١٩٧٢) الى استكمال مختلف المشروعات التى كانت تتضمنها الخطة الخمسية السابقة • وتخصص هذه الخطة الانتقالية أكثر من نصف الاستثمارات الكلية للقطاع الثانى ومن بيده التعدين ، ولا تترك سوى ١٣٪ فقط للبرامج الريفية • وتخصص الخطة الخمسية الثانية فى فولتا العليا (١٩٧٢-١٩٧٦) نحو ثلث الاستثمارات الكلية للقطاع الريفى ، كما تخصص نحو ٢٪ أخرى للصناعات الزراعية • ومن المتوقع أن يزداد اجمالى الناتج المحلى بمعدل سنوى قدره ٣٪ مع تحقيق الاكتفاء الذاتى فى انتاج الاغذية وتطوير المحاصيل النقدية كأهداف أولى •

وتستهدف خطة التنمية القومية فى تشاد (١٩٧١-١٩٨٠) مضاعفة الدخل الفردى فى البلاد فى عام ١٩٨٠ • وهى تأمل فى تحقيق ذلك عن طريق زيادة حصيلة البلاد من النقد الاجبى من جراء زيادة الانتاج والصادرات من القطن واللحوم والصمغ العربى ، ومن جراء الحمل على زيادة المدخرات القومية • كما ستزداد العناية بالتعليم والتدريب المهنى

وتحسين وسائل المواصلات مع العالم الخارجى ، وتطوير التكنولوجيات التى تناسب الظروف المحلية أكثر من غيرها • وتعطى الأولوية فى الخطة الخمسية الأولى فى جمهورية أفريقيا الوسطى (١٩٧١-١٩٧٥) الى انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية وانتاج الغابات ، على أن يقترن ذلك بادخال تحسينات فى التسويق وفى التعليم والتدريب • كذلك تتجه النية الى تطوير السياحة •

ولا تتوافر حتى الان تفاصيل خطة التنمية الخمسية المقبلة (١٩٧٤-١٩٧٨) فى الصومال ، اذ أنها لازالت قيد الاعداد • ولكن يمكن التنبؤ ببعض الخطوط الرئيسية فى سياسة تخطيط التنمية الزراعية • فسوف توجه الجهود الحكومية فى القطاع الزراعى نحو التوسع فى المساحة المنزرعة ونحو زيادة الانتاجية فى آن واحد ، وخاصة فى القطاع التقليدى الذى ظل حتى الان موضع الاهمال التام تقريبا • وسيتحقق تغير تدريجى فى القطاع التقليدى عن طريق تشجيع استخدام المزيد من المستلزمات الزراعية الحديثة ، وتحسين تسهيلات القروض والتسويق ، ودعم البحوث الزراعية والارشاد الزراعى كلما أمكن • وسوف تعطى الأولوية بوجه عام الى المشروعات سريعة العائد بدلا من المشروعات التى تستغرق فترات طويلة لانشاء الاصول الرأسمالية أو الانتاجية ، مع بذل أقصى الجهود لتشجيع النمو الاقتصادى فى أنحاء البلاد • وسوف تستمر الحكومة فى سياسة الاستعاضة عن الواردات التى أخذت تتبعها منذ سنوات كثيرة ، وسوف يكون التركيز فى هذا الصدد على المحاصيل مثل الارز والقمح والقطن والتبغ والبذور الزيتية التى يزداد حجم الطلب عليها • كما ستوجه عناية خاصة الى كثير من المشكلات التى يواجهها قطاع الثروة الحيوانية الذى أصبح فى السنوات الاخيرة أهم مصادر النقد الاجنبى للبلاد • وتشير المعلومات المتوافرة عن خطة التنمية الرابعة الثانية المقبلة فى الجزائر (١٩٧٤-١٩٧٧) الى أن الصناعة سوف تظل تتلقى كمية من الاستثمارات ، ومع هذا ستزداد العناية بتحقيق التحسينات الزراعية والاجتماعية • بل أن الزراعة التى لا تزال منخفضة الانتاجية للغاية ، لها الأولوية الثانية فى الخطة الجديدة بعد الصناعة • فالاستثمارات الكلية التى تبلغ ٥٢ مليون دينار جزائرى تكاد تبلغ ضعف المستويات الحالية ، ومن المقدر أن تسهم الصناعة بما يقرب من ثلثى اجمالى الناتج القومى فى عام ١٩٧٧ • والحكومة مصممة على اتباع سياسة ادخال الاساليب الحديثة فى الزراعة ، بغية تحسين مستويات المعيشة لدى السكان الريفيين وخاصة العمال المعدمين الذين يستفيدون من البرنامج الحالى لتوزيع الاراضى ، ورفع الانتاج الزراعى الى مستوى يمكن أن يفى بالجزء الاكبر من الطلب المحلى ، وفى الوقت ذاته يؤدى الى دعم قدرة البلاد على كسب النقد الاجنبى عن طريق الصادرات الزراعية • ولهذا الغرض ، تخصص مبالغ ضخمة لتحسين أساليب الانتاج ، واستصلاح الاراضى والرى والميكنة الزراعية • ومن المعتمد بالاضافة الى ذلك بذل جهود خاصة لتشجيع التعاونيات الزراعية فى القطاع الخاص •

وتعطى المغرب أولوية للزراعة فى مختلف الخطط الانمائية • وخلال فترة ١٩٦٠-١٩٦٤ كانت الاستثمارات العامة وشبه العامة فى الزراعة ٣٢٪ من الاستثمارات الكلية ، و ٢٩٪ فى الفترة من ١٩٦٥-١٩٦٧ ثم ارتفعت فى خطة التنمية الاخيرة (١٩٦٨-١٩٧٢) الى ٦٥٪ من اجمالى الانفاق (بما فى ذلك تشييد الخزانات) • وتسير خطة التنمية الخمسية الجديدة (١٩٧٣-١٩٧٧) فى نفس هذا الاتجاه • وتتوافر مخصصات قدرها ٣٠٠٠ مليون درهم مغربى للاستثمار خلال العام الاول من الخطة ، ثم ترتفع تدريجيا لتبلغ ٥٥٠٠ مليون درهم عام ١٩٧٧ ، ويكرس نحو نصف اجمالى للزراعة • ومن أحد الاهداف الرئيسية للخطة الجديدة التوسع فى الانتاج الزراعى بأكبر قدر ممكن حتى يمكن الحد من قائمة الواردات لعدد من السلع وخاصة الحبوب والبذور الزيتية واللحوم واللبن • ولما كان من غير المستطاع التوسع فى المساحة المنزرعة بالحبوب ، فستركز الجهود جميعها على زيادة الغلات • ولتحقيق هذا الغرض

ستعمل الحكومة على تعميم الاصناف وفيرة الغلة ، وستفرض رقابتها على أسعار مختلف المستلزمات الزراعية • كما أن تشجيع تصنيع المنتجات الزراعية سمة أخرى من سمات الخطة الجديدة ، فتنوّل الحكومة اعداد الدراسات الاقتصادية اللازمة ، وتوفير العون المالى للشركات الخاصة ولتعاونيات المزارعين • كذلك من المقرر اتخاذ عدد من الاجراءات لدعم البحوث الزراعية والارشاد الزراعى ، وترشيد هياكل التسويق الحالية •

وتمثل خطة التنمية الرباعية الجديدة فى تونس (١٩٧٣-١٩٧٦) المرحلة الاولى من برنامج عشرى ثان (١٩٧٢-١٩٨١) ، لم تكتمل بعد الصورة النهائية له • ومع هذا فقد تبين أن استراتيجية التنمية سوف تسيّر بصورة عامة على السياسات التى بدأتها الحكومة عام ١٩٧٠ • وسوف يزداد الاهتمام بما كان فى البرنامج العشرى الاول (١٩٦٢-١٩٧١) بالاستثمارات المنتجة ، والتوسع فى العمالة وزيادة الصادرات • وعلى هذا فمن المقرر استثمار ٦٠٪ من الاستثمارات الكلية خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨١ فى قطاعات الانتاج غير الزراعية • فى مقابل ٤٦٪ خصصت لها خلال السنوات العشر الماضية • والهدف الرئيسى هو تحقيق معدل نمو سنوى لاجمالى الناتج المحلى قدره ٥٪ ، مع الاهتمام بالتنمية الصناعية والتوسع فى قطاع الخدمات • وسوف تصل مخصصات الاستثمارات الكلية الى ١٠٠٠ مليون دينار تونسى ، أى بمتوسط سنوى قدره ٢٥٠ مليون دينار تونسى ، وهو ضعف متوسط البرنامج العشرى الاول ، ويزيد بنسبة ٤٨٪ عما كان عليه فى الخطة السابقة • وسوف يخصص ثلثا هذه الاستثمارات الكلية لمشروعات تسهم مباشرة فى زيادة الانتاج ، مع اعطاء الاولوية للقطاعات التى تعتبر المصادر الاساسية للنمو وخلق فرص العمالة وهى التعدين (الفوسفات اساسا) والسياحة والصناعات التحويلية والبتترول •

ومن المقدّر ان تزيد الاستثمارات فى الزراعة بنسبة ٤٤٪ عن المستوى الذى بلغته فى ١٩٦٩-١٩٧٢ ، وان يزداد حجم الانتاج الزراعى عند نهاية اجل الخطة بنسبة ٢٨٪ على الرقم المقابل فى الخطة السابقة • ولبلّوغ هذا الهدف تخصص الخطة نحو ١٤٪ من الاستثمارات الكلية للزراعة ، يستثمر نصفها فى مشروعات منتجة فورا مثل البستنة ، والثروة الحيوانية ، ومصايد الاسماك • ومن أجل تحقيق الاستفادة الكاملة بالاستثمارات الضخمة التى تمت فى الماضى ولتحسين الانتاجية الزراعية ، ستبذل جهود خاصة لدعم خدمات الارشاد والائتمان والتوسع فيها • وفى هذا الصدد سيراعى الاسراع بتسجيل الاراضى ، وخاصة فى المناطق المروية •

ومن المتوقع أن تؤدى الاستثمارات المقررة ومعدل النمو المستهدف الى خلق نحو ٩٠ ألف وظيفة جديدة خارج الزراعة • ولو أن هذا لن يوفر فرص العمالة الا لنصف الزيادة المقدرة فى القوى العاملة التى ستدخل السوق بافتراض أن القوى العاملة فى الزراعة لن تتجاوز مستواها الحالى • ونتيجة لهذا فمن المتوقع أن تستمر الهجرة كمفد هام يوفر العمالة لتسعين ألف عامل آخرين خلال أجل الخطة فى مقابل ٨٠ ألف خلال الخطة السابقة • وسوف يزداد الاعتماد على المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات الكلية المقررة • وتتوقع الخطة أن يزداد الاستهلاك الخاص بنسبة ٦٪ سنويا والاستهلاك العام بنسبة ٥٪ ، كما تتوقع أن تزداد المدخرات بمعدل متوسط قدره ٥٪ سنويا ، وسوف تكون كافية لتمويل ٨٠٪ من الاستثمارات الكلية ، أما الباقي فسوف يعمل من مختلف الموارد الاجنبية •

الامدادات الغذائية ومشكلات التحديات الزراعية

على أثر موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٠ على الاستراتيجية الدولية الشاملة للتنمية فى عقد التنمية الثانى للأمم المتحدة ، انطلقت البلاد النامية فى اقليم أفريقيا على استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى أفريقيا

(٣٦)

خلال السبعينات وهى تهدف ، بالنسبة للقطاع الزراعى ، الى تحقيق معدل نمو سلوى يبلغ أدنى متوسط له ٤٪ خلال هذا العقد . ويعنى هذا تحقيق زيادة كبيرة فى المتوسطات السابقة التى بلغت ٢٤٪ خلال الجزء الاول من الستينات ثم زادت الى نحو ٢٩٪ خلال الجزء الاخير منها ، أى بمتوسط ٢٧٪ خلال هذه السنوات العشر .

ويقتضى اعداد البرامج لزيادة معدل النمو بحث الحاجة المحتملة الى تعديل تكوين الانتاج وتنويعه . فقد ظلت محاصيل التصدير تستفيد أكثر من غيرها من البرامج الحكومية لتحسين الانتاج ، عاكسة بذلك أهميتها فى عملية التنمية كعناصر لكسب النقد الاجبى اللازم لتمويل الواردات الرأسمالية الضرورية . وخلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ زادت قيمة ثمان فقط من سلع التصدير التقليدية الهامة بنحو ٣٧٪ سنويا وبلغت ما يعادل ٢٢ بليون دولار أمريكى ، وهو ما يقرب من ٢٪ من الحصيللة الكلية لتجارة البلاد النامية فى الاقليم ونحو ٦٪ من صادراتها الزراعية . وسوف تستمر سلع التصدير تلعب دورا هاما للغاية فى اقتصاديات البلاد النامية فى الاقليم ، ولكن حتى مع افتراض تحسن فرصها فى الدخول الى الاسواق الاجنبية نتيجة للتعديلات الدولية ، فان احتمالات الطلب فى الاجل البعيد تشير الى أنه اذا أريد بلوغ أهداف الانتاج والوفاء باحتياجات الطلب المحلى لاعداد السكان المتزايدة ، فلا بد من توجيه اهتمام جديد الى زيادة انتاج الاغذية .

الجدول ٢-١٧ : زيادة انتاج الاغذية

نصيب الفرد من الانتاج عام ١٩٧١	١٩٦١-١٩٦٢ الى ١٩٦٩-١٩٧١	
١٩٦١-١٩٦٥=١٠٠	(فى المائة سنويا)	
١٠٧	٢٦	شمال غرب أفريقيا
٨٩	١٢	غرب أفريقيا
١١١	٢٧	وسط أفريقيا
١٠٨	٢٩	شرق أفريقيا
٩٥	١١	أفريقيا الجنوبية
١٠٠	٢٣	اجمالى أفريقيا النامية

فخلال السنوات العشر الماضية زاد سكان أفريقيا

النامية بنحو ٢٦٪ سنويا ، فتجاوز عدد هم ٣٠٠ مليون نسمة ، أى ما يقرب من ١٥٪ من سكان العالم النامى . ومن المنتظر أن يكون معدل الزيادة أسرع خلال السنوات العشر المقبلة ، بسبب الانخفاض الملحوظ فى معدلات الوفيات مع تحسن التسهيلات الصحية . وفى مقابل هذا أخفق انتاج الاغذية فى أن يزداد بأسرع من زيادة عدد السكان فى الاقليم بأكمله مما أسفر عن تدور كبير فى نصيب الفرد من الانتاج فى بعض مناطق الاقليم (الجدول ٢-١٧) .

ولا يبين المتوسط القومى آثار توزيع الدخل على

مستويات التغذية . اذ تشير بيانات استهلاك الاغذية

المتوفرة عن أفريقيا الى أن ٢٠٪ من السكان على الاقل لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم من السعرات ، كما تشير السجلات الطبية الى أن ما يتراوح بين ٢٥-٤٥٪ من الاطفال فى بعض البلاد يعانون من سوء التغذية . ومما يزيد الموقف تفاقم فى تلك البلاد بين الفئات ذات الدخل المنخفض التى تعتمد اعتمادا كبيرا على محاصيل الجذور والدرجات فى الحصول على قدر كبير من السعرات اللازمة ، أن المحتوى البروتينى للجذور النشوية يقل بكثير عن المحتوى البروتينى

(٣٦) " استراتيجية أفريقيا للتنمية خلال السبعينات " ، القرار رقم ٢١٢ (الدورة العاشرة الذى وافق عليه مؤتمر

الوزراء للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، فى تونس ، فبراير ١٩٧١ .

للحبوب • ويبين تحليل مدى مساهمة مختلف الأغذية في اجمالي المتحصل من السعرات في البلاد الأفريقية أن الجذور النشوية في وسط أفريقيا وغربها تلعب دورا هاما بوجه خاص في غذاء السكان ، إذ توفر لهم نحو ٥٠ و ٣٠ ٪ على التوالي من اجمالي السعرات •

وقد شهدت جميع بلاد الاقليم تقريبا خلال السنوات العشر الماضية ، زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي ، وبالتالي تخلف نمو انتاج الاغذية المحلية عن ملاحقة الطلب الفعال ، رغم أن هذا الطلب ذاته محدود من جراء انتشار الفقر في الاقليم ، الذي يضم ١٥ بلدا من البلاد ال ٢٥ الاقل نموا والتي حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لمددها بالمساعدات الانمائية الخاصة إذ يبلغ متوسط دخل الفرد في الاقليم بأكمله نحو ١٥٠ دولارا أمريكيا • وتشير التوقعات ، على أساس الاتجاهات الماضية في مجالي السكان والدخل ، الى ضرورة زيادة الامدادات الغذائية بنسبة ٣٥ ٪ سنويا حتى عام ١٩٨٠ ، ليتسنى مواجهة الطلب ، على الرغم من أن كثيرا من تلك البلاد سوف تظل تعاني من نقص السعرات • ثم يجب زيادة هذه النسبة الى ٣٩ ٪ لمواجهة الطلب ، اذا تحققت أهداف نمو الدخل المقررة في استراتيجية الأمم المتحدة لعقد التنمية الثاني •

فاذا لم يتمكن الانتاج من الوفاء بالطلب المتزايد فسيكون من المحتم اجراء تعديلات في تكوين الواردات بحيث تتطلب واردات الاغذية مبالغ متزايدة من النقد الاجنبى النادر • فقد أخذت واردات الاغذية تتزايد منذ منتصف الستينات بنحو ٥ ٪ سنويا • ونظرا لندرة النقد الاجنبى في البلاد النامية فان القضية الاقتصادية تتعلق أساسا بمدى ربحية الانتاج المحلى للاغذية التي تستورد بدلا من انتاج السلع والخدمات الزراعية وغير الزراعية الاخرى •

ولهذا فان هناك ضرورة لبرامج رفع الانتاجية في الزراعة بوجه عام ، وفي انتاج محاصيل الاغذية ذات الكثافة العمالية العالية بوجه خاص حتى يتسنى كذلك تحسين مستويات الدخل وتوسيع الطلب الفعال بين السكان الريفيين المتزايدين • وبالرغم أن من المتوقع أن تنخفض نسبة سكان الاقليم الذين يعتمدون على الزراعة من ٧٧ ٪ الى ٢٢ ٪ عام ١٩٨٠ ، فانه ينتظر كذلك أن يزداد عدد سكان المناطق الريفية في أفريقيا عام ١٩٨٠ بالارقام المطلقة بنحو ٥٠ مليون نسمة اضافية • فاذا لم تتحسن مستويات الدخل ، فان الزيادات في انتاج الاغذية لن تؤمن الاستهلاك للفئات الاقتصادية الضعيفة • واذا كانت زيادة فرص العمالة في غير الزراعة هي الحل الوحيد لمشكلات البلاد النامية في المدى البعيد فان القطاعات الزراعية والريفية ستظل تلعب دورا هاما في المدى القريب •

وقد اقترن انتشار البطالة الجزئية على نطاق واسع في كثير من المناطق الريفية بالنزوح الى المناطق الحضرية ، حيث البطالة في أغلب الاحيان مشكلة كبيرة • وأفريقيا هي أقل الاقاليم مدنا بين اقاليم العالم الكبرى وتشير توقعات الأمم المتحدة الى أن معدلات التحضر التي كانت مرتفعة خلال الستينات سوف تزداد خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥ (٣٧) • وسوف يستمر النمو السريع في عدد سكان المدن ، بنحو ٥ ٪ سنويا ، مما يخلق سوقا واسعة لمحاصيل الاغذية ، ولكن حتى الآن لا يظهر أن الانتاج أو نظم التسويق موجهان لمقابلة هذا التوسع ، وقد نشأت بالفعل بعض الازمات الغذائية في المدن • أضف الى ذلك أنه توجد دلائل على أن الاهتمام المتواصل بالمحاصيل النقدية وحدها ، قد أدى الى تدوير المتحصل من الاغذية بوجه عام •

(٣٧) التقديرات والتوقعات من اعداد قسم السكان بالأمم المتحدة • ونشرت في البشارة الاحصائية الشهرية للأمم المتحدة ، ٢٥ (١١) ، نوفمبر ١٩٧١ •

ونظرا للاولوية التي يجب اسنادها الى مواجهة احتياجات السعرات فان الاغذية الاساسية ، وخاصة الحبوب ، سوف تلعب دورا حاسما خلال السنوات العشر المقبلة ، وتهدف معظم بلاد الاقليم الى تحقيق الكفاية الذاتية في تلك السلع . فخلال السنوات العشر المنصرمة ، زادت واردات الحبوب بأكثر من ٥٠٪ سنويا ، في حين لم يزد الانتاج الا بنحو ٢٥٪ فحسب . بل أن نسبة الاكتفاء الذاتي في أفريقيا النامية قد انخفضت من نحو ٩٧٪ عام ١٩٦٠ الى ٩٠٪ في ١٩٧١ . فارتفعت واردات الحبوب من نحو ٢ مليون طن في الجزء الاول من الستينات الى مايزيد على ٥ مليون طن في ١٩٧١ ، تبلغ قيمتها أكثر من ٣٥٠ مليون دولار أمريكي . ومع هذا ورغم تلك الزيادة ، لم يطرأ سوى تحسن بسيط في نصيب الفرد في الاقليم بأكمله (الجدول ١٨-٢) ، في حين تعاني كثير من البلاد أزمات موسمية مزمنة غالبا ما تقتصر بارتفاع الاسعار .

الجدول ١٨-٢ : (البلاد النامية) امدادات الحبوب ، ١٩٦٠-١٩٧٢

الانتاج	الواردات	الصادرات	اجمالي الامدادات	نصيب الفرد (١)	نسبة الاكتفاء الذاتي
بملايين الاطنان المتريه	بملايين الاطنان المتريه	بملايين الاطنان المتريه	بملايين الاطنان المتريه	كيلوجرام/سنة	في المائة
١٩٦٠	٢١	٠٩	٣٥٦	١٦٠	٩٧
١٩٦٥	٢٨	٠٦	٤٠٥	١٦١	٩٤
١٩٧٠	٤٣	٠٨	٤٥٤	١٦٧	٩٣
١٩٧١	٥١	٠٦	٤٧٢	١٦٩	٩٠
١٩٧٢	٥٠	٠٧	٥٠٥	١٧٦	٩١

(١) بما في ذلك الفاقد والكميات المستخدمة للعلاف والبذور .

وقد حدث تحسن بسيط في نسبة الاكتفاء الذاتي في الاقليم في عام ١٩٧٢ نتيجة لمحاصيل الحبوب الضخمة للغاية التي تحققت في شمال غرب أفريقيا . ولكن اذا كانت الظروف المناخية الجيدة غير العادية قد ساعدت على انتاج هذه المحاصيل فهذا لا يقلل من اسهام أساليب الزراعة المحسنة التي تتبجح في تلك البلاد ، ولكنه يشير الى احدى المشكلات الاساسية التي تؤثر في الزراعة في البلاد النامية بصورة عامة ، ألا وهي اعتمادها على الظروف المناخية التي ان ساءت يمكن أن تسبب صعوبة بالغة نظرا للتوازن غير المستقر في كثير من البلاد بين العرض والطلب . ويبين الجدول ١٩-٢ هذا التباين في الانتاج ، ويوضح المتوسط السنوي للنسبة المئوية لهذا التباين عن اتجاه الانتاج لبعض السلع المختارة خلال الفترة ١٩٦١-١٩٧١ في البلاد المنتجة الرئيسية في أفريقيا . ولا شك أن زيادة انتاج الاغذية ستساعد على استيعاب أثر اخفاق المحاصيل ، اذا أمكن بفضلها تكوين مخزونات غذائية ، غير أن هذه أمور بعيدة الاحتمال ، ويبدو من المتوقع أن تعاود أزمات الاغذية الدورية ظهورها في البلاد النامية في الاقليم .

الجدول ١٩-٢ أفريقيا : انتاج بعض الحبوب وتقلبات انتاجها في البلاد المنتجة الرئيسية ، ١٩٦١ - ١٩٧١

نسبة الاكتفاء الذاتي	التقلبات السنوية (١)	معدل النمو من ١٩٦١-١٩٦٢ الى ١٩٦٩-١٩٧١	حجم الانتاج في ١٩٧١	
بآلاف الاطنان المترية				
..... في المائة				
٧١	١٥ر٢	٣ر٩	٥ر٦	القمح : أفريقيا :
٧٦	١٩ر٣	١ر٨	١ر٦	الجزائر
٩٩	١ر٠	٣ر٥	٠ر٨	أثيوبيا
٨٤	٢٢ر٠	٥ر٧	٢ر٢	المغرب
٥٢	٢٢ر٥	٠ر٩	٠ر٦	تونس
				الذرة :
١٠٠	٣ر٤	٣ر٢	١١ر٤	أفريقيا :
١٠٠	١ر٧	٢ر٣	١ر٠	أثيوبيا
٩٩	٥ر٠	٣ر٥	١ر٤	كينيا
١٠٠	١٢ر٤	٥ر١	١ر١	مالاوى
٩٩	٨ر٤	٤ر١	١ر٤	نيجيريا
٩٩	١٢ر٠	— ٠ر١	٠ر٩	روديسيا
١٠٠	١٩ر٩	٠ر٤	٠ر٥	تنزانيا
٩٩	١٣ر٨	٤ر٤	٠ر٨	زامبيا
				الدخن والذرة الرفيعة :
١٠٠	٢ر٩	٠ر٧	١٦ر٠	أفريقيا :
١٠٠	٥ر٤	— ٤ر٩	٠ر٧	تشاد
١٠٠	١ر١	٢ر٩	١ر٢	أثيوبيا
١٠٠	١٠ر٩	— ٠ر٦	٠ر٩	مالي
٩٩	٨ر٤	٠ر٣	١ر١	النيجر
١٠٠	٧ر٢	٠ر٦	٦ر٣	نيجيريا
١٠١	٢ر٦	٤ر٥	١ر٠	أوغندا
				الارز (غير المقشور) :
٨٣	٢ر٤	٣ر٧	٥ر٢	أفريقيا :
٩٦	٤ر٦	٢ر٥	٠ر٤	غينيا
١٠٢	٢ر٤	٢ر٦	١ر٩	مدغشقر
٩٩	١٥ر٣	١٣ر٩	٠ر٦	نيجيريا
٧٦	٨ر٨	٤ر٢	٠ر٤	سيراليون
				جميع الحبوب :
٩٣	٣ر٣	٢ر٦	٤٤ر٤	أفريقيا

(١) تنزع التذبذبات على المستوى الاقليمي الى أن تكون أقل من التقلبات في مختلف البلدان * في حين تميل التغيرات بين البلاد الى أن تعوض كل منها الاخرى الى حد ما * وقد حسبت التقلبات السنوية المتوسطة من الاتجاه العام وفقا للمعادلة التالية :

$$F = \frac{100}{n} \sum_{i=1}^n \frac{[x_i - \bar{x}_i]}{\bar{x}_i}$$

حيث $\bar{x}_i$ = حجم الانتاج في الزمن

$\bar{x}_1$ = الاتجاه

n = عدد السنين

(٢٨) وتبين المقارنة بين توقعات الطلب والانتاج بالنسبة لمختلف الحبوب أن الاختلال العام بين الانتاج والطلب سوف يقل بحلول عام ١٩٨٠ مع زيادة العجز في القمح الذي يعوض جزء منه عن طريق الفائض الكبير في انتاج الحبوب الخشنة (الجدول ٢٠-٢) * ومع هذا فان مجموع موازين الواردات المتوقعة لمختلف البلاد يشير الى أن حاجة الاقليم الى الاستيراد سوف تتجاوز ٥ مليون طن في عام ١٩٨٠ ، منها ٧٠٪ تقريبا من القمح نتيجة لزيادة الطلب على الواردات لا في البلاد التي لا تزرع كثيرا من القمح فحسب ولكن في عدد من البلاد المنتجة مثل الجزائر وتونس كذلك * على أن هذا العجز المتوقع في الواردات لا يمكن اعتباره دليلا على قيام الطلب الفعال مستقبلا خصوصا وأن أى ارتفاع حاد في تدفق النقد الاجبى الى الخارج سيحدو بالحكومات الى فرض قيود اضافية على استهلاك الحبوب أو تجارتها ، بما يترتب على ذلك من آثار معاكسة على مستويات التغذية مالم يمكن تعديل الانتاج المحلى * وهكذا فرغم احتمال وجود فائض في المتوافر للتصدير في العالم بأكمله ، فان المستويات المستقبلية للواردات والاستهلاك في بلاد العجز في الاقليم الافريقى سوف تعتمد ، ولو في جزء منها على الأقل ، على مدى امكان استيراد الحبوب بشروط خاصة *

ويشير العجز المتزايد الذى يظهر لدى معظم بلاد الاقليم الى جدوى زيادة الاستثمارات في الانتاج المحلى ، مع التوسع في البحوث والارشاد * فقد يسهم استخدام الاصناف وفيرة الغلة ، وهو أمر لا يزال محدودا جدا حتى الان في أفريقيا ، اسهاما كبيرا في زيادة الانتاج وتقليل النفقات ، ولو أن هذه الاصناف قد توفرت ، في ظروف معينة ، الى زيادة تقلبات الانتاج من عام لاخر بسبب انخفاض مقاومتها للآفات والأمراض النباتية ، وكذلك لاعتمادها على توافر تسهيلات الري المناسبة وتنظيم الري والصرف *

الجدول ٢٠-٢ : أفريقيا (البلاد النامية) : انتاج بعض الحبوب المختارة واستهلاكها ، والفرق بين الرقمين في ١٩٧٠ ، والمتوفر في ١٩٨٠

١٩٨٠				١٩٧٠ (١)			
الطلب		الانتاج الفرق (٢)	الطلب	الاستهلاك		الانتاج الفرق (٢)	الطلب
اجمالي	الطلب			الاجمالي	الاستهلاك		
الطلب	الطلب			الاجمالي	الاستهلاك		
الطلب	الطلب			الاجمالي	الاستهلاك		
..... آلاف الاطنان المترية ٥٢٢٨٣ ٦٢٦٦٧ ٢٨٧٦ ٥٩٧٩١ ٣٧٦٦٣ ٤٥٧٧٣ ٣١٣٠ ٤٣٤٨٤							
٨٨٨٨ ٩٩٧٣ ٣٥٧٩ ٦٣٩٤	٨٨٨٨ ٩٩٧٣ ٣٥٧٩ ٦٣٩٤			٦٢١٠ ٧١٤٦ ٢٦٨٤ ٤٥١٥	٦٢١٠ ٧١٤٦ ٢٦٨٤ ٤٥١٥		
٣٨٣٣٧ ٤٧٢٤٩ ١٢٧٣ ٤٨٥٢٢	٣٨٣٣٧ ٤٧٢٤٩ ١٢٧٣ ٤٨٥٢٢			٢٧٨٦٨ ٣٤٧٣١ ١٩٠ ٣٥٧٢٠	٢٧٨٦٨ ٣٤٧٣١ ١٩٠ ٣٥٧٢٠		
٥٠٥٨ ٥٤٤٥ ٥٧٠ ٤٨٧٥	٥٠٥٨ ٥٤٤٥ ٥٧٠ ٤٨٧٥			٣٥٨٥ ٣٨٩٦ ٦٣٦ ٣٢٤٩	٣٥٨٥ ٣٨٩٦ ٦٣٦ ٣٢٤٩		

(١) فترة الأساس تتركز على سنة ١٩٧٠ وهي سنة بداية التوقعات * ويلاحظ أن أرقام سنة ١٩٧٠ نفسها تقوم على تعميم الاتجاهات الحديثة نظرا لعدم توافر البيانات أثناء اعداد التوقعات ، ولهذا فهي تختلف عن التقديرات الحقيقية للانتاج والاستهلاك والتجارة في السنة المذكورة *

(٢) توضع علامة (-) أمام الصادرات *

(٣٨) توقعات السلع الزراعية ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، منظمة الاغذية والزراعة ، روما ، ١٩٧١ * وتقوم توقعات الانتاج على أساس افتراض ثبات العلاقات السعرية بين الحبوب ، واستمرار السياسات الحالية *

ويقتضى وضع استراتيجية لتحسين الدخل والتغذية ترشيد السياسة ، بتغيير التركيز على كبار المزارعين السـيـ المزارعين ذوى الدخل المنخفضة والموارد المحدودة • أما على مستوى الكفاف فى أفريقيا فليس للحوافز السعرية فى بـادىـ الامر الا آثار محدودة على الانتاج ، لان الغالبية العظمى من السكان الذين يحتاجون الى التغذية لا يدخلون الى السوق لبيع انتاجهم • وينبغى ، كخطوة أولى أن تكون الاولوية لتقديم اعانات لشراء المستلزمات الزراعية والاسمدة ومبيدات الافات للمزارعين ذوى الدخل المنخفض • وقد أخذت كثير من البلاد بالفعل فى توزيع البذور المنتقاة وتقديم اعانات على الاسمدة ، ولكن بدون الارشاد الفعال لا تنتج هذه الاجراءات أثرها الكامل • وتشير التجربة مع المحاصيل النقدية الى أن المرشدين قد يساهمون اسهاما كبيرا فى تحسين الانتاج وزيادته • كما يلزم وضع برامج حكومية مماثلة لمحاصيل الاغذية على أن تشمل هذه البرامج البحوث والقروض وتوفير الآلات والتعليم وادخال تحسينات فى التسويق • ومع ذلك فالحوافز السعرية ذات أهمية أساسية فى تشجيع المزارعين على الانتاج بما يتعدى احتياجاتهم المباشرة ، بل وعلى التخصص فى الانتاج وتوفير كميات متزايدة منه فى الاسواق ، والمهم أن تقوم السياسات السعرية على أساس تخفيض النفقات عن طريق زيادة الانتاجية وتحسين التوزيع حتى لا يتحمل المستهلكون وحدهم ، وخاصة فى المناطق الحضرية ، العبء الثقيل لزيادة الانتاج •

ويجرى الآن بالفعل تنفيذ برامج نشطة لمساعدة المزارعين فى كل من الجزائر والمغرب وتونس ، وهى من أكبر بلاد الاقليم انتاجا واستيرادا للقمح • كما تتوفر فيها خدمات الارشاد وتسهيلات القروض وتوزيع البذور المحسنة والاسمدة المعانة من الحكومة ، هذا مع ضمان حد أدنى للأسعار لتوفير الحوافز على زيادة تسويق الانتاج • وفى المغرب تحدد أسعار القمح اللين وهو يستورد عادة ، فى حين تترك أسعار القمح الصلب والشعير حرة فى الاسواق مع ضمان حد أدنى لها • ولقد بقيت أسعار المنتجين بلا تغيير منذ منتصف الستينات ، غير أنه مع بداية ١٩٧١/١٩٧٢ اتفق على ادخال الزيادات اللازمة لتعويض المزارعين عن زيادة نفقات الانتاج • وفى الوقت ذاته زادت أسعار الدقيق التى ظلت دون تغير منذ عام ١٩٥٢ ، وأصبحت تتماشى مع أسعار القمح • ويقدر أن الاعانة التى تتحملها الحكومة لصنع الخبز تزيد على ١٠ مليون دولار • وسوف تركز الاموال التى توافرت الان لتحسين الانتاج • والأسعار محدودة فى كل من الجزائر وتونس كذلك ، مع دفع اعانات لترشيد الانتاج نحو التوسع فى انتاج القمح اللين • اذ تسعى الحكومتان ، فى كلا البلدين ، الى تركيز الانتاج فى الاراضى المناسبة بما يضمن زيادة الغلات ، مع تحويل المناطق الحدية الى زراعة محاصيل أخرى ، وتشجيع تجميع الحيازات الصغيرة فى جمعيات تعاونية • ولا شك أن تحقيق أهداف الخطة ، رغم أنها تخفف الاعتماد على الواردات أو تؤدى الى الاستغناء عنها كلية ، سوف يسفر مع ذلك عن زيادات طفيفة فحسب فى حصة الاستهلاك الفردى •

أما البلاد التى تواجه عوائق كبيرة فى زيادة انتاج الاغذية فهى البلاد الواقعة جنوب الصحراء الافريقية ، وهى من أقل البلاد نموا ، حيث الاراضى ضعيفة والامطار نادرة • ولن تأتى مساعدة المزارعين فى هذه المناطق الا بأثر محدود مالم تعط أولوية متقدمة لتنظيم الري والصرف وتحسين توفير المياه عن طريق أنظمة الري ، وتشبيد الابار • اذ أن نقص موارد المياه فى عدد من تلك البلاد هو السبب الرئيسى الذى يعترض تحسين الانتاجية ، وينبغى ايجاد تكنولوجيا بسيطة لزراعة المناطق الجافة • كما أن الاحتفاظ باحتياجات من الاغذية لتعويض النقص فى حالة المحاصيل السيئة يجب أن يكون جزءا لا ينفصل عن سياسات الحبوب فى عدد من البلاد الافريقية • ومع هذا فقد يكون بناء المخزونات باهظ التكاليف ، ولكن قد يمكن حل بعض الصعاب التى تواجه بعض البلاد فى الاحتفاظ بتلك الاحتياجات بفضل اطار التعاون شبه الاقليمى •

التكامل الاقتصادي الاقليمي

لعل توقيع المعاهدة الخاصة بانشاء المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا في يونيو ١٩٧٢، هو أبرز عمل في جهود التكامل في أفريقيا خلال ١٩٧٢ (٣٩) * والهدف الاساسي لهذه المجموعة هو اقامة " منطقة منظمة " لتبادل السلع الزراعية، كما أنها ستضع نظاما تفضيليا خاصا بالنسبة للسلع الصناعية كذلك * وبعد مرور شهر واحد من توقيع الاتفاقية، أعلنت نيجيريا وتوجوا اعتزامهما تكوين نواة لمجموعة اقتصادية أخرى لغربي أفريقيا قد تقبل فيما بعد انضمام أفطسار أخرى من ذلك الاقليم الفرعي اليها * ويتضح من انتشار الجمعيات، والاتحادات، والجماعات في غربي أفريقيا، أنه بالرغم من الارادة السياسية الحالية في هذا الاقليم الفرعي، لا بد من بذل جهود أكبر، والتوصل الى حلول وسطى لاقامة تنظيم مجد يضم المنطقة بأكملها * وقد ظهرت اقتراحات في ١٩٧٢ بتأليف جماعة اقتصادية تضم غينيا، وليبيريا، وسيراليون، وبناء عليه طلب من جماعة عمل مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة، والجات، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) أن تستعرض مجالات التعاون بين ليبيريا وسيراليون * كما عقدت عدة اجتماعات للقمة واجتماعات وزارية للجماعات الاقتصادية الصغيرة في هذا الاقليم الفرعي لتدعيم التعاون الوثيق بينها، بما في ذلك هيئة تنمية ليهيتاكا — جورما، ومنظمة التنمية لدول نهر السنغال، واتحاد منتجي الكاكاو، والمجلس الافريقي للفل السوداني، ومجلس دول الوفاق *

وفي سبتمبر ١٩٧٢، عقد في تنزانيا مؤتمر للقمة جمع رؤساء دول شرق افريقيا ووسط افريقيا للمناقشة في وسائل تدعيم التعاون في التجارة، والزراعة، والسياحة، والمواصلات * غير انه في نفس الشهر أعلنت الكونغو انسحابها من منظمة التعاون المشترك لدول افريقيا وملاش وجزر موريشيوس *

وقد اقيم المعرض التجاري الاول لجميع دول افريقيا في كينيا في فبراير ١٩٧٢، واشتركت فيه ٣٧ دولة من اعضاء منظمة الوحدة الافريقية * وكان الهدف منه هو زيادة حجم التجارة بين الدول الافريقية، التي تقدر حاليا بـ ٦٪ من اجمالي صادرات الاقليم * وقد ازدادت التجارة بين الدول الافريقية بنحو ١١٪ سنويا، وكانت صادرات النفط اهم سلعة منفردة في هذه التجارة * ومن المتوقع ان يقام المعرض التجاري التالي لجميع دول افريقيا في عام ١٩٧٦ *

جنوب أفريقيا

زاد الانتاج الزراعي في جنوب افريقيا في ١٩٧٢ بنحو ٤٪ عن المستوى القياسي السابق الذي حققه في ١٩٧١ * وحقت المحاصيل الحقلية اكبر قدر من الزيادة * واستمر الاتجاه التصاعدي لانتاج القمح، فسجل انتاج ١٩٧٢ زيادة بلغت نحو ٤٪، بحيث تجاوز العرض الطلب المحلي واصبح جنوب افريقيا مصدرا صافيا للقمح في ١٩٧٢ * كما ارتفع محصول الذرة بنسبة ١٢٪ فلم ينخفض عن المستوى القياسي الذي حققه في ١٩٦٧ الا انخفاض طفيفا وهبط انتاج الذرة الرفيعة * وارتفع انتاج السكر الى نحو ٢ مليون طن، هو المحصول القياسي الثاني على التوالي * كما ارتفع ايضا انتاج الفول السوداني، وسجل انتاج بذور عباد الشمس ارتفاعا كبيرا * وساهمت الظروف الجوية المواتية في تحقيق محصول قياسي اخر لاشجار الفاكهة المتساقطة الاوراق، وارتفع انتاج البرتقال بنحو ٢٠٪ * الا ان انتشار الجفاف الذي بدأ في اكتوبر ١٩٧٢، قد ادى الى تخفيض محاصيل ١٩٧٣، وخاصة من الارز والذرة الرفيعة والفول السوداني والتبغ *

(٣٩) وقع على المعاهدة كل من داهومي، وساحل العاج، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال، وفولتا العليا *

وخلال ١٩٧٢، سجل الانتاج الحيواني ارتفاعاً بوجه عام * كما تفيد التقارير بزيادة أخرى في عدد الأبقار ويتوقف انخفاض أعداد الأغنام * وزاد انتاج اللحوم ، بالرغم من التقليل من ذبح الأغنام والضأن * غير أن الطلب المحلي ازداد ، وارتفعت بالتالي واردات اللحوم ومنتجاتها * كما أفادت التقارير بزيادة في انتاج الألبان * غير أن انتاج الزبد سجل انخفاضاً في خلال النصف الأخير من ١٩٧٢ بعد التصريح بانتاج السمن النباتي الأصفر * وتشير التقديرات الى ارتفاع في انتاج الجبن بلغ نحو ١٠ % ، غير أن الطلب واصل الارتفاع بأسرع من الانتاج *

وخلال عام ١٩٧١ انخفض جزاً للصوف بنحو ٧ % ، ويعزى ذلك أساساً الى انخفاض اعداد الأغنام الذي سبق هذه الفترة * ومع ارتفاع الطلب العالمي في بداية ١٩٧٢ ارتفعت الأسعار ارتفاعاً حاداً * وانخفضت مخزونات مجلس جنوب أفريقيا للصوف ، وازداد حجم صادرات الصوف بأكثر من ٤٠ % بينما ازدادت قيمتها بنسبة ٥٠ % * أما جزاً للصوف خلال ١٩٧٢ فيقدر بأنه زاد ٩ % على رقم العام السابق * وبموجب الخطة الجديدة لتسويق الصوف التي أصبحت سارية في موسم ١٩٧٢ ، يحصل مجلس الصوف على كل الصوف المجزوز بحد أدنى مضمون للأسعار ، ويدفع جزءاً من الثمن عند التسليم ويدفع الباقي في نهاية الموسم * ويبيع كل نوع من أنواع الصوف من خلال مجموعة مستقلة (وقد تم انشاء ٤٣ مجموعة) وفي نهاية الموسم يوزع الرصيد المتبقي في المجموعة على المنتجين الذين يبيعون عن طريقها * وبذلك ألغيت امكانية استخدام عوائد نوع من أنواع الصوف لتمويل انتاج أنواع أخرى *

الفصل الثالث

الاستخدام الزراعي في البلاد النامية

لحل أصعب المشاكل التي تواجه الأقطار النامية خلال العقد الثاني للتنمية للأمم المتحدة ، هي توفير فرص استخدام منتجة ومجزية لأعداد السكان المتزايدة بسرعة فيها * وظهرت حدة مشكلات الاستخدام بوضوح أكثر خلال عقد الستينات حين تزايد عدد الذين بلغوا سن العمل ممن ولدوا خلال الانفجار السكاني في فترة ما بعد الحرب * وحتى بالنسبة للأقطار التي حققت معدلاً مرضياً من النمو الاقتصادي العام ، بما في ذلك تطوير الصناعات التجهيزية ، على نطاق كبير ، فقد طنت من عدم ازدياد معدل الاستخدام بالسرعة الكافية ومن تفاقم البطالة فيها بصورة مزعجة * وقد أدى التركيز الجديد على النواحي الاجتماعية والتوزيعية للتنمية إلى ازدياد الانشغال أيضاً بمشاكل الاستخدام * ويزداد الاعتراف بالدور الهام الذي تلعبه الزراعة في توفير فرص الاستخدام في المرحلة الحالية للتنمية *

وتولي الخطط الانمائية القومية بصورة متزايدة اهتماماً أكبر نحو أهداف الاستخدام * ففي عام ١٩٥١ ركزت الخطة الخمسية الأولى في الهند تركيزاً كبيراً على الاستخدام ، واتسمت الخطط الأولى لباكستان وسري لانكا الصادرة في عام ١٩٥٧ بنفس الاتجاه وان كانت هذه الخطط بمثابة حالات فردية * ولم تبد معظم الخطط اهتمامها بصفة عامة بمشاكل الاستخدام بالتفصيل إلا في أوائل الستينات ولم ينتشر هذا الاهتمام إلا في أواخر الستينات * وتدرك الخطط الجديدة المعدة في أوائل السبعينات أكثر فأكثر أهمية الاستخدام ، رغم عدم ظهور النجاح في معالجة المشكلة *

وزداد الاهتمام الدولي بمشاكل الاستخدام زيادة سريعة * ففي خلال الستينات بدأ مكتب العمل الدولي يبدى اهتماماً متزايداً بالمواضيع المتصلة بخلق فرص جديدة للاستخدام في الأقطار النامية تبلور في قيامه بوضع برنامج الاستخدام العالمي عام ١٩٦٩^(١) * ومن الانجازات الهامة لهذا البرنامج ايفاد بعثات شاملة للاستخدام ، تعاونت في اعدادها منظمة الأغذية والزراعة والوكالات الأخرى ، إلى كل من كولومبيا وسري لانكا وكنيا وإيران وجمهورية الدومنيكان والفلبين * وقد ساهمت تقارير اللجان الأربع التي نشرت حتى الآن مساهمة قيمة في صياغة استراتيجيات الاستخدام وسياساتها^(٢) * ومن بين وكالات الاقراض الدولية الهامة ، قامت مجموعة البنك الدولي في السنوات الأخيرة بمراجعة أسلوب عمله ليأخذ مشكلة الاستخدام ، وتوزيع الدخل والمشاكل المتصلة بهما في الاعتبار بصورة أكمل عند القيام بعملياته^(٣) وجاء في وثيقة الاستراتيجية الدولية لعقد التنمية الثاني أنه " على كل دولة نامية أن تحدد أهداف الاستخدام القومية فيها بحيث تساهم هذه الأهداف في استيعاب نسبة متزايدة من السكان العاملين في نشاطات عصرية وفي الحد من

(١) ILO. The world employment programme, Geneva 1969

(٢) إلى جانب التقارير التي نشرت حتى الآن عن كولومبيا وسري لانكا وكنيا وإيران ، أنظر أيضاً : ILO. Employment policy in the second development decade: a United Nations family approach, p. 33-44, Geneva 1973; Erik Thorbecke. The employment problem: a critical evaluation of four ILO comprehensive country reports, International Labour Review, 107(5): 393-423, 1973.

(٣) International Bank for Reconstruction and Development, The employment problem and Bank operations, Washington, D.C. 1972.

البطالة والبطالة الجزئية بصورة ملحوظة" (٤) وتشير الوثيقة كذلك بالتحديد الى ضرورة "مراجعة السياسات المالية والنقدية والتجارية والسياسات الأخرى بغرض تنشيط كل من الاستخدام والنمو * * * وحيثما تتوافر الفرصة للاختيار بين التكنولوجيات ستسعى الدول النامية الى رفع مستوى الاستخدام باختيار التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية العالية اذا كان هذا الاختيار يقلل من التكلفة الحقيقية ويزيد من الكفاءة * * * وستوجه الدول النامية أكبر قدر ممكن من التركيز على الاستخدام الريفي كجزء من استراتيجية الاستخدام ، كما ستفكر في القيام بأشغال عامة تستوعب الأيدي العاملة التي ستظل معطلة مالم تنفذ مثل هذه الأشغال " (٥).

وتعكس هذه الاهتمامات في ذلك القدر المتزايد من البحوث عن مشاكل الاستخدام ، سواء البحوث الأساسية التي تتم في المعاهد الأكاديمية أو البحوث التي تتم في معاهد التخطيط القومية أو المنظمات الدولية التي تهتم مباشرة بصياغة السياسات الحكومية * وقد ركز مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية برنامج أبحاثه خلال ١٩٦٩-١٩٧٢ على مشاكل الاستخدام * وأجرى برنامج الاستخدام العالمي التابع لمنظمة العمل الدولية عددا هائلا من البحوث ، من ضمنها دراسات عن : قياس البطالة والبطالة الجزئية والتدابير المالية المنشطة للاستخدام ، الاصلاح الزراعي والاستخدام ، الميكنة الزراعية والاستخدام *

أهمية الاستخدام

من الواضح أن السبب الرئيسي للاهتمام الحالي بمشاكل الاستخدام في الدول النامية يرجع الى ظهور هذه المشاكل وتفاقمها بصورة ملحوظة خلال السنوات الماضية * ولكن هناك مجموعة أخرى من الأسباب الهامة أبرزت ضرورة اعتبار خلق فرص العمالة هذه أساسيا للتنمية في الوقت الحاضر *

فلا استخدام ، كالتعليم ، له دور مزدوج في التنمية ، فمن ناحية ، يعتبر الاستخدام أحد المدخلات بمعنى أن العمل هو أحد عوامل الانتاج * ومن ناحية أخرى فانه يعتبر أيضا أحد الوسائل التي تعود بالنفع على الشعب من النظام الاقتصادي *

وتفتقر البلدان النامية الى الموارد اللازمة للتنمية ، ومن المؤسف حتى من الناحية الاقتصادية البحتة ، أن تهمل هذه البلدان الاستفادة استفادة كاملة من أحد الموارد المتوفرة لديها بكثرة * وباستثناء عدد قليل من الأقطار المنتجة للبترول والمعادن الأخرى تفتقر الأقطار النامية الى رأس المال ، وحتى الأقطار المحظوظة التي لديها موارد وفيرة من الأراضي فانها تفتقر الى رأس المال اللازم لتنميتها * وبالإضافة الى الفوائد التي تعود من استخدام عوامل الانتاج بالنسب التي تعكس وفرتها النسبية ، فان لدى الأقطار النامية فرصة فريدة لاستخدام موارد الغنية من الأيدي العاملة التي لا زالت قليلة التكاليف حتى الآن لانشاء البنية الأساسية التي ستحتاج اليها في المستقبل *

(٤) United Nations, Resolutions adopted by the General Assembly during its twenty-fifth session 15 September- 17 December 1970. Official records, twenty-fifth session, Supplement No.28,p. 41, New York, 1971. (A/8028).

United Nations, op, cit., p.47 (٥)

ولم يفقد الهدف الاقتصادي البحث الرامي الى معالجة مشكلة الاستغلال الجزئي لحد عوامل الانتاج الوفيرة أي قدر من أهميته بل انه ارتبط الآن بأهداف اجتماعية أخرى أكثر الحاحا تتبع من الاعتراف بالآمال الحققة المتزايدة للجماهير المحرومة * ان البطالة والبطالة الجزئية ليسا مجرد مشاكل اقتصادية ناجمة عن سوء توزيع الموارد فهما في الأساس مشاكل بشرية تؤثر تأثيرا قويا على الحياة اليومية لملايين الأفراد وعلى تطلعاتهم في الحياة *

ويبرز التقرير الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للتخطيط الانمائي عن مكافحة الفقر والبطالة الجماهيرية (٦) العلاقة بين الفقر والاستخدام والحاجة الى توزيع أكثر عدالة للدخل * ويكتسب خلق الاستخدام أهمية خاصة في الأقطار ذات الأنظمة المالية والادارية الضعيفة باعتباره أكثر وسائل اعادة توزيع الدخل فعالية *

ولا تحتاج الآثار الضارة للبطالة أو البطالة الجزئية الى اثبات * فالشخص العاطل هو " شخص هامشي " محدود النفخ في المجتمع ويدون وسيلة للانتفاع من التنمية القومية * وفي ظل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة يعتبر العمل الوسيلة الوحيدة لاشراك الفرد المعدم في النشاط الاقتصادي وحياة المجتمع لتحسين ظروف معيشته * اذ يعتبر الشخص العاطل أو الذي يعمل جزئيا ، وخاصة تلك الأعداد المتزايدة من المتعلمين العاطلين ، خطرا على الاستقرار السياسي والاجتماعي يهدد ، وقد يقلب ، التقدم المادي الذي يتم تحقيقه *

وقد أدت هذه الاعتبارات الاجتماعية قبل كل شيء الى ادراك أن الاستخدام لا يمكن اغفاله واعتباره مجرد ناتج ثانوي من المأمول أن ينتج عن النمو الاقتصادي حسب مفاهيم ومقاييس النظرية التقليدية * وحتى اذا تحققت معدلات طليعة من النمو الاقتصادي ، فقد تبين من التجربة الأخيرة أنه من الضروري اتخاذ بعض التدابير الخاصة لزيادة الاستخدام بسرعة كافية * وتتضمن معظم الخطط الانمائية القومية ، التي تنظر الى موضوع الاستخدام بجدية ، اجراءات خاصة من هذا النوع، مثل تشجيع طرق الانتاج ذات الكثافة العمالية العالية ووضع برامج للأشغال العامة للتخفيف من حدة البطالة الجزئية والبطالة الموسمية * وتعتبر هذه التدابير عناصر طارئة أو قصيرة المدى في استراتيجية الاستخدام الشاملة طويلة الأجل * بل ان هناك عدد قليل من الخطط التي تضع الاستخدام في مقدمة أهداف التنمية *

دور الزراعة في الاستخدام

ولا يوجد أدنى شك في أن امكانية حل مشاكل الاستخدام في الدول النامية انما تكمن في نقل أعداد كبيرة من السكان من الزراعة واستخدامها في نشاطات غير زراعية مثل الصناعات التحويلية والبناء والخدمات * وستوفر الزراعة تدرجيا نسبة متناقصة من فرص العمل الجديدة الى أن ينتهي الأمر الى انخفاض عدد العمال الزراعيين من حيث الأرقام المطلقة وليس فقط كمجرد نسبة من القوى العاملة الكلية (كما هو الحال في الأقطار المتقدمة وفي عدد قليل جدا من الأقطار النامية) * وستظل الزراعة تلعب على المدى القصير دورا ذا أهمية خاصة في خلق فرص الاستخدام وان كان من المحتمل أن يمتد هذا الى فترة طويلة جدا في أقطار عديدة *

ولا يزال الجزء الأكبر من السكان في الأقطار النامية يعتمد على القطاع الزراعي في كسب معيشتهم، بغض النظر

(٦) United Nations, Committee for Development Planning, Report on the eight session (ESCOR. 53rd. session, Supplement No. 7). New York, 1972. (E/5126)

عن خطورة هذا الوضع فالناس يولدون ضمن القوى العاملة الزراعية ولا يختارون العمل في الزراعة * ومن الكثيرين ممن يتركون الزراعة لا يجد عملاً ، أحياناً بسبب عدم كفاية تدريبتهم ، ولكن غالباً ما يرجع ذلك الى عدم توافر فرص العمل * ومهما كان قدر الأولوية المسند الى الاستثمار في القطاعات غير الزراعية من الاقتصاد فقد اتضح من التجارب الأخيرة أن فرص العمل غير الزراعي لا يمكن توفيرها في المدى القصير بالسرعة التي تضمن استيعاب جميع العاملين الذين يرغبون في ترك الزراعة بل والذين يتحتم عليهم تركها *

وهكذا انعكس الدور التقليدي للزراعة في مجال الاستخدام * فقد كان هذا الدور يعتمد على إطلاق القوى العاملة من طريق رفع الانتاجية ، لاستخدامها في القطاعات غير الزراعية من الاقتصاد * وعلى الزراعة أن تواصل هذا الدور التقليدي ، وان فقد الكثير من أهميته في الوقت الحاضر بسبب ضرورة توفير فرص استخدام جديدة بمعدل يحد من الهجرة الريفية الى المدن بما ينمى مع معدل خلق فرص الاستخدام غير الزراعي وتدريج الاشخاص اللزمين لها * لما كانت معظم القوى العاملة تستمر في العمل لفترة طويلة في الزراعة فان هذا يعنى أيضاً ضرورة تركيز اجراءات مكافحة الفقر وتحسين توزيع الدخل فيها ، وهى على أية حال القطاع الذى يضم فى غالبيته أفقر الناس *

ولا يعنى هذا ضرورة تركيز جميع الاجراءات الخاصة اللازمة لزيادة الاستخدام على الزراعة ، كما ينادى بذلك أحياناً الاشخاص المهتمون بالتنمية الصناعية ، وترك الصناعة حرة فى اتباع أحدث وسائل الانتاج بغض النظر عن نتائجها على الاستخدام * اذ ينبغي مراعاة تطبيق تكنولوجيا ذات كثافة عالية عالية بنفس الجديدة سواء فى الصناعة أو فى الزراعة * ولكن حتى اذا افترضنا ازدياد القدرة الاستيعابية للزراعة فى الصناعة زيادة كبيرة فلن يؤثر هذا سوى زيادة ضئيلة على دور الزراعة فى الاستخدام فى الفترة الحالية *

ولا يقل ترابط القطاعين الزراعي والصناعي في مجال الاستخدام عن ترابط الجوانب الأخرى للتنمية * اذ يشكل السكان الزراعيون فى الاقطار النامية ، لمجرد عددهم ، أكبر سوق كامن لمنتجات القطاعات الصناعية الاخذة فى النمو فيها * ويؤدي زيادة الاستخدام وتوزيع الدخل على نحو يقترب من العدالة فى الزراعة الى مساعدة الصناعة فى استيعاب جزء أكبر من القوى العاملة ليس فقط من طريق زيادة الطلب الكلى على منتجاتها ولكن أيضاً بتحويل الطلب نحو منتجات أبسط يمكن صنعها بسهولة باتباع التقنيات ذات الكثافة العمالية العالية *

وتهدف الدراسة الحالية بالدرجة الأولى الى معاينة وضع الاستخدام الزراعي في بداية عقد التنمية الثاني ، والى دراسة حجم عرض القوى العاملة الزراعية والعوامل التي تؤثر على الطلب عليها ، والسبل التي تهيج للقطاع الزراعي امكانية القيام بدوره الحيوي المشار اليه من قبل فى خلق الاستخدام * وبالطبع ليس من المرغوب فيه أو من المفيد دراسة مشاكل الاستخدام الزراعي على افراد ، بل من الضروري بحثها ، كلما أمكن ، فى اطار خلفية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة * وعلى نفس الموال يعتبر الاستخدام الريفي اطاراً أوسع وأكثر فائدة وواقعية من اطار الاستخدام الزراعي وحده * اذ ينبغي تركيز جزء كبير من الوظائف الاضافية غير الزراعية اللازمة فى المناطق الريفية ، بما فى ذلك المراكز الحضرية غير المرتبطة بالنظام المركزى ، وذلك لتجنب اكتظاظ المدن الى حد غير مقبول ولا يقاوم استمرار الركود فى المناطق الريفية * فليس الهدف هو الابطاء من التحول الى المهن غير الزراعية ولكن التقليل من الهجرة المبكرة من الريف الى المدن بحيث لا تزيد عن معدل توفير الوظائف غير الزراعية * ومن ناحية أخرى اذا أردنا الاستفادة فعلياً من فرص الاستخدام الزراعي فمن الضروري أيضاً ادخال تحسينات هامة على الخدمات والتسهيلات الريفية والمشاركة فى المنافع العامة للتنمية وذلك للحد من الفروق

الصارخة بينها وبين المناطق الحضرية • ومع الأسف تقل المعلومات المتوفرة عن الاستخدام غير الزراعى فى المناطق الريفية عن مثيلاتها بالنسبة للاستخدام الزراعى ، إلا أن هذه الدراسة ستتناول ، بقدر الامكان ، موضوع الاستخدام الريفى الى جانب الاستخدام الزراعى •

وتجدر الاشارة أيضا فى بداية الامر الى المواضيع التى لم تتناولها هذه الدراسة • ان الحاجة الرئيسية فى اجزاء كبيرة من العالم النامى ، وبصفة خاصة فى المناطق الجافة وشبه الجافة واسعة الانتشار ، هى البدء بتطبيقه تكنولوجية جديدة من أجل زيادة الانتاج الزراعى • وسيكون لهذه الاساليب أيضا أثر كبير على فرص الاستخدام الزراعى فى هذه المناطق • فمع ادراك تلك الجوانب ، تهتم هذه الدراسة أساسا بموضوع التدابير العامة المتعلقة بالتنمية الزراعية يقل عن اهتمامها بزيادة الاستخدام بفضل تحقيق مستوى معين فى الانتاج •

ويعتبر اعداد الايدى العاملة المدربة للوظائف الحكومية والمشروعات الاخرى من أهم جوانب تخطيط الموارد البشرية • ولا تقل أهمية تخطيط هذه القوى العاملة واعادها على هذا النحو فى القطاع الزراعى عن أهميتها فى القطاعات الاخرى ، ولكنها ليست موضع بحث هنا ، الا من حيث الحاجة الى تدريب القوى العاملة على الاعمال الاكثر انتاجية فى الانتاج الزراعى • ويتركز الاهتمام على خلق فرص استخدام جديدة فى الانتاج الزراعى وفى القطاع الريفى الاكثر شمولاً كلما أمكن ذلك •

وتعتمد هذه الدراسة اعتماداً كبيراً على القدر الكبير من البحوث التى تمت أخيراً عن مشاكل الاستخدام • إذ أن من أهدافها الرئيسية عرض بعض النتائج الهامة لهذه البحوث بصورة تجعلها قابلة للتطبيق بسهولة عند صياغة السياسات الحكومية • وقد اعتمدت هذه الدراسة أيضاً على تحليل الخطط الانمائية لـ ٥٠ قطراً • وخصص ملحق مرفق بهذه الدراسة لاستعراض حالة الاستخدام وامكانياته كما تتصورها الخطط الانمائية القومية ، ولاستعراض التدابير المقترحة من الحكومات لزيادة فرص الاستخدام الزراعى والريفى • ولهذا فمن المأمول أن تكون هذه الدراسة ركيزة مفيدة لاستقصاء الموقف فى بداية عقد التنمية الثانى ولمعرفة التدابير المقترحة لزيادة الاستخدام الريفى والزراعى والاعتماد عليها فى تقدير التقدم خلال الفترة المتبقية من العقد •

حالة الاستخدام

تعتبر الاحصائيات المتعلقة بالاستخدام فى الاقطار النامية غير وافية بالمرة ، وهذه غبة رئيسية تواجه التخطيط الفعال للاستخدام ، اذ أنها لا تحول دون التقدير الدقيق لحجم الاستخدام المطلوب خلقه فحسب ، بل أيضا تقييم تأثير الاجراءات المتخذة لتشجيع الاستخدام . وتشمل عدة خطط قومية للتنمية على تقديرات احصائية شاملة لحالة الاستخدام ، فى حين يشير الكثير منها الى الافتقار الى البيانات الكافية وتقترح الاساليب التى يجب اتخاذها لاصلاح هذا الوضع . ويستدل على عدم امكانية الاعتماد على البيانات من التعديلات الجوهرية التى تدخل على هذه التقديرات فى الخطط المتتابعة . ومن الجدير بالذكر أنه بينما احتوت خطتا الهند الثانية والثالثة على مثل هذه التقديرات الشاملة ، الا أنها حذفت من الخطة الرابعة فى انتظار المزيد من الدراسات .

وتنادى استراتيجية عقد التنمية الثانى الاقطار النامية الى " بذل الجهود النشطة لتحسين احصائيات القوى العاملة للتمكن من صياغة أهداف كمية واقعية للاستخدام " (٧) . وقد قامت منظمة العمل الدولية بجهود كبيرة للمعاونة فى تحسين مثل هذه الاحصائيات ، كما اهتمت منظمة الأغذية والزراعة بمشكلات البيانات فى القطاع الزراعي .

ولا تنطوى المشكلات فقط على جمع البيانات ، فهناك مشكلات عظمى تتعلق بالتعاريف والمفاهيم . فقد استخدمت مصطلحات عديدة لتعريف أنواع البطالة المختلفة والبطالة الجزئية ، وقد استخدمت أحيانا فى غير معناها الدقيق ، مثل البطالة الظاهرة والمقنعة ، البطالة الارادية والالزامية ، البطالة الاحتكاكية والهيكلية ، البطالة الدورية ، البطالة الموسمية ، البطالة الجزئية ، وتتوفر المطبوعات (٨) المتعلقة بالمفاهيم المختلفة وكيفية قياسها . وسيتم استعراض بعض المظاهر عند مناقشة البطالة الجزئية والبطالة الموسمية التى تسود القطاع الزراعي بصفة خاصة .

ونظرا لأن البيانات المتوفرة محدودة ينبغي اعتبار الاحصائيات الواردة فيما بعد كمجرد مؤشر تقريبي للدلالة على حجم مشكلات الاستخدام الراهنة بصفة عامة وعلى صفاتها الرئيسية فى الاقطار النامية . ومن الصعب مقارنة البيانات الخاصة بكل قطر على حدة .

(٧) الأمم المتحدة ، نفس المرجع السابق ص ٤٧ .

(٨) See, for example: P.N.Rosenstein-Rodan, Disguised unemployment and underemployment in agriculture, Monthly Bulletin of Agricultural Economics and Statistics (FAO), 6(7/8): 1-7, 1957; ILO Measurement of underemployment: concepts and methods; report prepared for the 11th. International Conference of Labour Statisticians, Geneva, 18-28 October 1966, Geneva, 1966; David Turnham (assisted by Ingelies Jaeger) The employment problem in less-developed countries: a review of evidence, p.41-71, Paris. Organisation for economic Co-operation and Development, 1971, Development Centre Studies, Employment Series No.1; G.T. Jones, Basic concepts and definitions for measurement of underutilization of labour in developing countries, with special reference to data required for rural employment policy, Rome, FAO, 1972. (ESS/MISC/2); United Nations, Committee for Development Planning, Measuring the adequacy of employment in developing countries. New York, 1972.

(Paper prepared by the ILO) (E/AC.54/L.44): Raj Krishna, Unemployment in India, Indian Journal of Agricultural Economics , 28(1): 1-23, 1973.

وقد زادت قوة العمل الكلية في الأقطار النامية من ٦٧٩ مليون خلال ١٩٥٠ إلى ٨٤١ مليون خلال ١٩٦٠ ثم إلى ١٠١٩ مليون خلال ١٩٧٠ (أنظر الجدول ١-٣)، ومن المتوقع أن تصل إلى ١٢٤٩ مليون بحلول عام ١٩٨٠ ثم تصل بعد ذلك إلى ١٩٤٦ مليون بحلول عام ٢٠٠٠، أي أنها ستتضاعف ثلاث مرات تقريبا خلال نصف قرن من الزمن * وزاد بانتظام معدل النمو السنوي في اقتصاديات الأسواق النامية من ١٦٪ في الخمسينات إلى ٢١٪ في الستينات، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٢٦٪ في التسعينات، وأن يبدأ معدل النمو السنوي يتباطأ بالفعل في الصين وفي البلدان الآسيوية الأخرى ذات الاقتصاد مركزي التخطيط * وبطبيعة الأمر تعكس الزيادة المتزايدة في حجم القوة العاملة في اقتصاديات الأسواق النامية بالدرجة الأولى الزيادة السكانية التي ارتفعت من ٢٣٪ سنويا خلال الخمسينات إلى ٢٧٪ خلال الستينات ومن المتوقع أن يستقر معدل الزيادة خلال السبعينات عند نسبة ٢٨٪ * ولكن لن يؤدي هذا إلى أي تخفيض في معدل زيادة القوة العاملة إلا بعد حوالي ١٥ عاما، تماما كالتأخير الذي طرأ على تأثير الانفجار السكاني الذي تبع الحرب العالمية بالنسبة للقوى العاملة (أنظر الشكل ١-٣) *

يبلغ معدل زيادة السكان والقوى العاملة نحو ضعف معدل النمو في أوروبا في القرن التاسع عشر في البلدان التي أصبحت الآن صناعية، وإن كانت تماثل نسب النمو في بلدان المهجر في استراليا وأمريكا الشمالية^(٩) * وقد وصلت المملكة المتحدة إلى نقطة أمكن عندها استيعاب الزيادة في القوة العاملة في الاستخدام غير الزراعي بمعدل نمو في إجمالي الناتج المحلي يزيد قليلا عن ٢٪ سنويا، وفي الولايات المتحدة بمعدل نمو قدره ٣٪ سنويا * ولم تستطع البلدان النامية المعاصرة أن تحقق ذلك رغم معدلات النمو التي توصلت إليها في الستينات وتتراوح بين ٤ و ٦٫٥٪ سنويا، وفي عملية حسابية كثيرا ما يستشهد بها يقدر أن يحتاج بلد نموذجي في أمريكا اللاتينية إلى معدل نمو قدره ٩٫٣٪ سنويا في إجمالي دخله المحلي للتوصل إلى هذه النقطة، وإلى زيادة قدرها ١٠٫٢٪ في بلد آسيوي، و ١١٪ في بلد أفريقي، وإن حتى هذا لن يخفف من عبء البطالة والبطالة الجزئية المتراكمة^(١٠) *

ويختلف الوضع في الأقطار النامية عن وضع الأقطار الصناعية أثناء فترة التنمية في نواحي أخرى بالاضافة إلى معدل نمو عدد السكان والقوى العاملة * فقد ازدادت كثافة رأس المال للإنتاج الصناعي كثيرا، وهذا لا يعني فقط أن انتاجا صناعيا ما أصبح الآن يحتاج إلى قدر أقل من اليد العاملة مما كان يحتاج إليه فيما سبق، بل أن هناك بالاضافة إلى ذلك حاجة إلى استثمار أكبر من رأس المال النادر لخلق وظيفة صناعية * فالأقطار النامية حاليا تعاني من ضغط من الجانبين بالمقارنة مع تلك الأقطار التي سبقتها في النمو : فمن أحد الجانبين تزداد القوى العاملة بسرعة كبيرة بينما يقابل ذلك في الجانب الآخر تناقص قدرة الصناعة على استيعاب اليد العاملة، وأدى ذلك، مع سوء السياسات الحكومية، كما سيرد فيما بعد، إلى ارتفاع معدلات البطالة فيها عما شهدت الأقطار

(٩) David Turnham, op. cit., p. 122-123.

(١٠) S.K. Singh, Aggregate employment function : evaluation of employment prospects for LDCs. p. 60, Washington, D.C. International Bank for Reconstruction and Development, 1969 (Mi-meographed).

الجدول ١٣ : أعداد السكان ذوى النشاط الاقتصادى فى السنوات الاتية بيرة وثقعات سنة ٢٠٠٠ (١)

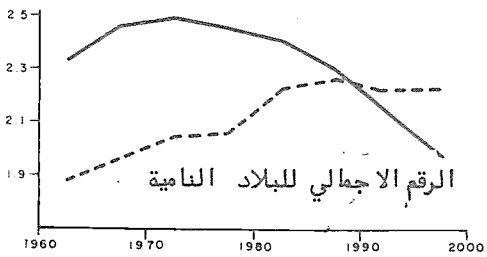
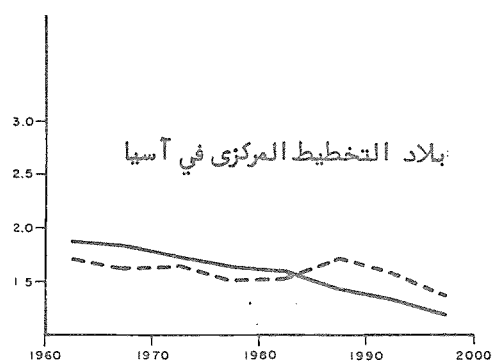
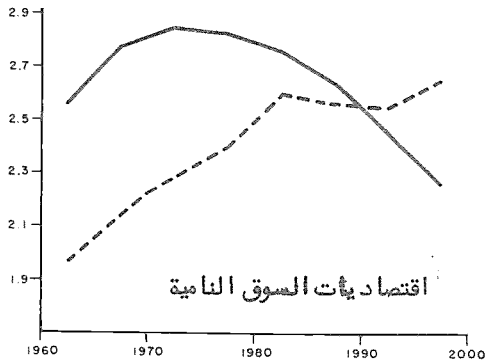
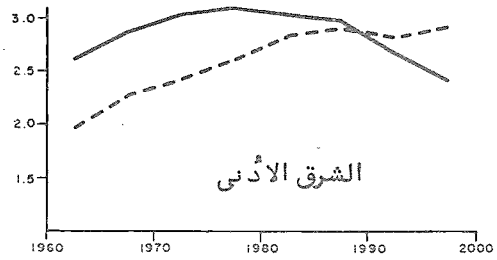
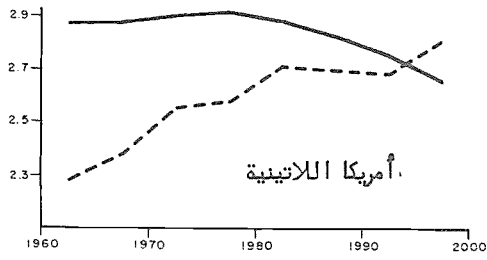
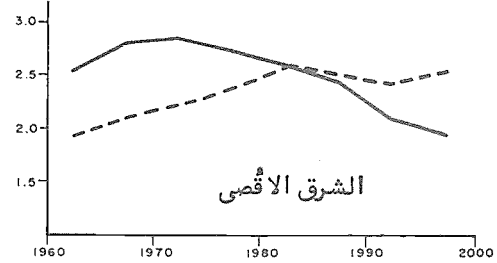
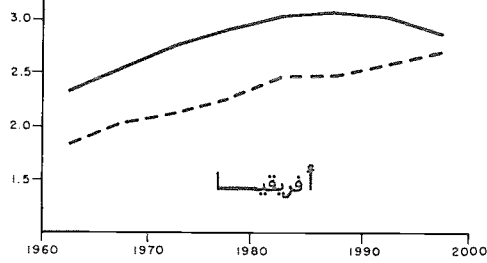
متوسط الزيادة السنوية (مركبة)				السكان ذوى النشاط الاقتصادى						البلد
١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٥٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٥٠
٢٠٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠						
..... فى المنطقة بالمالين										
١٩١	١٠	١٠	١١	١٠	٤١٤	٣٧١	٣٣٧	٣٠٥	٢٧٤	٢٤٧
١٦	١٤	١٥	١٥	١٦	١٤١	١٢٠	١٠٥	٩٠	٧٧	٦٦
٨٠	٧٠	٦١	٥٠	٤٠	١٨٢	١٦٨	١٥٧	١٤٩	١٤١	١٣٦
٢٠	١٢	٢٩	١٩	٢٢	١١	٩	٨	٦	٥	٤
٢٦	٢٧	١٢	١٠	١٤	٢٢٨	٢١٤	١٩٩	١٧٧	١٦٠	١٣٩
٢٩	٢٩	١٠	١١	١٢	٦٤٢	٥٨٥	٥٣٦	٤٨٢	٤٣٤	٣٨٦
٢٦	٢٥	٢٢	٢١	٢٦	١٣٥١	١٠٤٦	٨١٩	٦٤٥	٥٢٤	٤٤٩
٢٧	٢٤	٢٢	٢٠	٢٦	٢٢٩	١٧٦	١٣٨	١١١	٩١	٧٨
٢٥	٢٥	٢٣	٢١	٢٤	٨٠٠	٦٢٦	٤٨٨	٣٨٩	٢١٨	٢٧٧
٢٨	٢٧	٢٦	٢٣	٢٣	١٩٤	١٤٨	١١٤	٨٨	٧٠	٥٦
٢٩	٢٨	٢٥	٢٣	٢٧	١٢٤	٩٣	٧٠	٥٥	٤٤	٣٧
١٥	١٦	١٥	١٦	٢٢	٥٩٥	٥١٤	٤٣٧	٣٧٤	٣١٩	٢٣٠
٢٢	٢٢	٢١	٢٩	٢٢	١٩٤٦	١٥٦٠	١٢٤٩	١٠١٩	٨٤١	٦٧٩
١٩	١٩	١٧	١٦	١٨	٢٥٨٨	٢١٤٦	١٧٨٥	١٥٠١	١٢٧٧	١٠٦٧
اقتصاديات السوق المتقدمة :										
أمريكا الشمالية										
أوروبا الغربية										
آسيا										
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي										
مجموع البلاد المتقدمة										
اقتصاديات السوق النامية :										
أفريقيا										
الشرق الأقصى										
أمريكا اللاتينية										
الشرق الأدنى										
بلاد التخطيط المركزى فى آسيا										
مجموع البلاد النامية										
اجمالي العالم										

المصدر : مكتب العمل الدولى ، توقعات القوى العاملة ، جنييف ، ١٩٧١ ، وهذه التوقعات مبنية على الرقم الذى وضعته الأمم المتحدة
 للمتوسط النمايين فى أعداد السكان
 (١) سنة الأساس هي ١٩٦٠ (٢) تشمل أقطارا فى أقاليم أخرى لم تحدد

الرسم ٣-١: معدل النمو السنوي في إجمالي عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي في البلاد النامية خلال السنوات الأخيرة ، وتوقعات سنة ٢٠٠٠

النسبة المئوية للنمو سنوياً

النسبة المئوية للنمو سنوياً



الرقم الإجمالي للسكان
النشاط الاقتصادي

(١) المعدل المتوسط سنوياً خلال فترات مدتها خمس سنوات *

المقدمة ، باستثناء فترة الكساد في الثلاثينات .

وقد أشار استعراض أجرى لاستقصاءات البطالة الظاهرة وتعداداتها في المناطق الحضرية في تواريخ مختلفة أثناء الستينات اشتمل على ٣٩ قطرا الى تفاوت كبير بين البلدان ، بيد أن معدلات البطالة في أغلب الأقطار كانت تتراوح بين ١٠ و ٢٠ ٪ من القوى العاملة (١١) . وبالنسبة لأمريكا اللاتينية فقد قدر أن إجمالي القوى العاملة غير المستغلة (بما في ذلك البطالة الجزئية المحولة الى أساس من البطالة) زادت من ٢٧٤ ٪ من القوى العاملة خلال عام ١٩٦٠ حتى وصلت ٢٨٢ ٪ عند نهاية العقد . وقدرت البطالة الظاهرة بـ ٨٩ ٪ خلال المدة الأخيرة ، والبطالة الجزئية المحولة الى مقابلها من البطالة بـ ١٩٣ ٪ (١٢) .

وليس من المؤكد اذا كانت معدلات البطالة الظاهرة قد زادت في البلدان النامية بصفة عامة ، الا أنه من المؤكد أن العدد الفعلي للمتطلين قد زاد زيادة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة (١٣) . وتشير البيانات الواردة من استقصاءات أجريت بصفة دورية لعينات من القوى العاملة أثناء الستينات الى أن معدل البطالة الظاهرة يتجه الى التناقص في خمسة أقطار من الأقطار التي توافرت عنها هذه البيانات وعددها ١٣ قطرا والى الزيادة في قطر واحد منها ، في حين أنها غير واضحة في الأقطار الباقية (١٤) .

وتزيد معدلات البطالة في المناطق الحضرية بالنسبة للأنثى عما هي عليه للذكور وتصل عادة الى ذروتها بين العمال صغار السن (١٥) . وفي حين أن المشكلة الاعم لا زالت هي توافر العمال غير المهرة على نحو مفرط ونقص في العمال المهرة ، فهناك الان نسبة مرتفعة من " المتطلين المثقفين " في عدة أقطار وخاصة في الشرق الاقصى وأمريكا اللاتينية ، وقد رأت هذه الفئة كانت تشكل أكثر من ٢٥ ٪ من جملة المتطلين في سرى لانكا خلال ١٩٦٨ (١٦) . ومما يجب ملاحظته أن هذا لا ينتج من مجرد قلة الأعمال التي تتطلب مهارات لا يحتاج اليها الاقتصاد بالفعل .

(١١) David Turnham, op.cit., p. 134-135

(١٢) Instituto Latinoamericano de Planificacion Economica y Social/ Centro Latinoamericano de Demografia. Elementos para la elaboracion de una politica de desarrollo con integracion para America Latina, p. 7,10, Santiago, 1969, INST/S.4/1.2, Add. 2.

(١٣) David Turnham, op. cit., p. 135-136

(١٤) International Labour Office, Employment objectives and policies in developing countries p. 3.8 Geneva, 1973 (Paper prepared for ninth session of Committee for Development Planning)

(١٥) IBID., p.3, 6-7.

(١٦) Sri Lanka, Ministry of Planning and Employment, The five-year plan 1972-76, p.5 Colombo, 1971.

ويفوق الافتقار الى بيانات وافية عن الاستخدام في الريف النقص في البيانات الخاصة بالمناطق الحضرية ، وحيث يمكن المقارنة يبدو أن البطالة الظاهرة تقل عادة بكثير في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية (١٧). وهذا أمر متوقع حيث أن البطالة الظاهرة في المناطق الريفية تنتقل عادة بشئ من السرعة نتيجة الهجرة الى المناطق الحضرية، أو أنها تصبح مقنعة بتغيير العمل . ويتضح من المناقشة التالية أن البطالة الجزئية تشكل المظهر الرئيسي لمشكلات الاستخدام في المناطق الريفية .

البطالة الجزئية في القطاع الزراعي

لا مفر من نشوء البطالة الجزئية وانخفاض انتاجية العمل طالما في المتوسط يعمل ثلثي القوى العاملة في البلدان النامية في القطاع الزراعي بينما يعتمد عليهم الثلث فقط لشراء المنتجات الغذائية والزراعية ، ومما يزيد من حدتها ما تنتمس به كثير من النشاطات الزراعية من صفة الموسمية الشديدة .

ولعل تعريف البطالة الجزئية وقياسها يزيد صعوبة عن تعريف البطالة وقياسها ، ومن المحتمل أنها ستكون اعتبارية بعض الشيء ، بسبب الحاجة الى تحديد معيار ما لمدة العمل أو للانتاجية والدخل مما يمكن اعتباره حداً فاصلاً بين الاستخدام الكامل والبطالة الجزئية . وبالإضافة الى ذلك فبينما هناك نقص في البيانات الخاصة بالوقت الذي تستغرقه الاعمال الزراعية البحتة يندر جداً جمع المعلومات عن الوقت المستهلك في بعض النشاطات مثل التسويق والتصنيع واعداد الأغذية وصيانة المزرعة أو المسكن أو تحسينها (١٨) .

تتبع حالياً طرق مختلفة لقياس البطالة الجزئية ، وقد لا تكون أى منها مرضية تماماً ، ومن الافضل استخدام مجموعة منها للتوصل الى صورة كاملة للوضع . وبصفة خاصة طرق القياس التي لا تؤدى الى متوسط مستوى البطالة الجزئية للقوى العاملة ككل تعتبر ذات فائدة محدودة ليس الا . ولا يقسم الجزء الاكبر من الاستخدام في القطاع الزراعي الى أعمال محددة يقوم بها الافراد كما هو الحال في الصناعة ، بل تنقسم القوى العاملة العمل ، وعادة يكون هذا التوزيع غير متساو الى حد كبير بسبب عدم الانصاف في القطاع الزراعي ، لذلك من الضروري معرفة كيفية توزيع فرص العمل المتوفرة .

(١٧) . David Turnham , op.cit. p. 57 .

(١٨) تشير البيانات الخاصة بالهند في ١٩٥٦-١٩٥٧ أن في بنغال الغربية لم يقض الرجال المشتغلون في الزراعة أكثر من ٤٩ ٪ من يوم العمل من ثمانية ساعات في الأنشطة المتعلقة بالمزرعة بينما اشتغل باقى الوقت في المسائل الاجتماعية والسرية والاعمال ، في حين وصلت نسبة الأنشطة بالمزرعة من ٨٦-٩٣ ٪ ففي المناطق الثلاثة الاخرى التي توفرت عنها البيانات (M.PAGLIN, " Surplus " agricultural labour and development , American Economic Review, 55(4): 826, 1965.

ولعل أبسط الطرق وأكثرها اتباعا هي قياس عدد الاشخاص الذين يعملون دون عدد معين من الايام في السنة أو دون عدد معين من الساعات في الاسبوع . وهناك طريقة أخرى أكثر تقدما وهي " طريقة فائض اليد العاملة " التي تقارن بين اجمالي سنوات العمل المتوفرة للفرد وتلك التي تستخدم فعلا ، ويكون هذا عادة بالمعنى الاستاتيكي وان كان أحيانا بالمعنى الديناميكي . وثمة تحسين لهذه الطريقة له أهمية خاصة فيما يتعلق بالزراعة ، يأخذ في الاعتبار الفوارق الكبيرة في احتياجات العمل الشهرية ويميز بين البطالة الجزئية الهيكلية والموسمية ^(١٩) ، والبطالة الجزئية الهيكلية هي ذلك الجزء من القوى العاملة التي تشكل فائضا حقيقيا ، ويمكن ازالتها دون التأثير على الانتاج الكلي في أى وقت من السنة .

ولا تأخذ أية من هذه المناهج في الاعتبار كثافة العمل أو انتاجيته . ويعمل الكثيرون من المشتغلين بالزراعة ساعات عمل طويلة جدا ولكن مقابل دخول منخفضة جدا ، وعلى عكس ذلك هناك حالات يبلغ دخل الاسرة اجمالي فيها قدرا كافيا وان لم تستغل مواردها من اليد العاملة استغلالا كاملا طوال السنة ، وقد تفضل الاسرة الراحة على العمل الاضافي ، فهناك طريقة أخرى اذن لقياس عدد الاشخاص الذين تقل انتاجيتهم أو دخولهم عن مستوى معين .

ومما يزيد من تعقيد البطالة الجزئية في الزراعة في البلدان النامية أن نسبة كبيرة جدا من القوى العاملة الزراعية تدخل ضمن الفئة ذات الدخل الاقل والتي لا يكفي غذاؤها للنمو الكامل وللصحة الجيدة وللفعالية في العمل ، كما يعاني الكثيرون منهم من الامراض المستوطنة ومن الاصابات الطفيلية التي تحد من كفاءة العمل . ومع أنه لا يعرف الكثير عن العلاقة الكمية بين التغذية وكفاءة العمل إلا أنه يبدو من المحتمل أن هناك علاقة وثيقة بين البطالة الجزئية والتغذية الناقصة ، وان هناك دائرة مفرقة تكون فيها الانتاجية المنخفضة احدى أسباب واحد نتائج الدخل المنخفض ومدخلات العمل المنخفضة ^(٢٠) . وقد يكون الغذاء غير كاف بشكل خاص في بعض المناطق في الفترة السابقة للحصاد فاذا كان لا بد من القيام بعملية الحصاد بسرعة فقد يحد انخفاض كفاءة العمل في ذلك الوقت من الانتاج الاجمالي . ومن المحتمل أن يعكس جزء من البطالة الجزئية الظاهرة عجزا عن القيام بعمل متواصل لفترات طويلة ولا يعكس فائضا في اليد العاملة ^(٢١) .

Erik Thorbecke , Unemployment and underemployment in the developing world, Columbia (١٩)
University Conference on International Economic Development, Williamsburg, Va, and
New York , 15-21 February 1970, Doc. No. 29, p.5. .

David Turnham , op. cit. p.80 , 91 - 92. (٢٠)

Montague Yudelman, Gavan Butler and Ranadev Banerji, Technological change in agriculture (٢١)
and employment in developing countries, p.19, Paris, Organisation for Economic Co-operation
and Development , 1971, Development Centre Studies, Employment Series No.4. For a
fuller discussion of this problem , see Harvey Leibenstein. The theory of underemployment
in backward economies. Journal of Political Economy, 65(2):94-98, 1957.

وتشير البيانات الاستيعابية لـ ٦ بلدان في سنوات مختلفة في الستينات الى أن عدد العاملين في المناطق الريفية الذين يعملون أقل من ٤٠ الى ٤٣ ساعة في الاسبوع يتراوح بين ١٨,٢% للذكور و ٢١,٢% (٢٢) للإناث في الفلبين، بينما عمل ١٠,٧% من العاملين الريفيين الذكور و ١٧,٥% من الإناث في سرى لانكا أقل من ٢٠ ساعة * وفي كل من البلدان المذكورة، فيما عدا شيلي وفنزويلا، كانت البطالة الجزئية التي تم احتسابها بهذه الطريقة أعلى بكثير في المناطق الريفية مما كان عليه في المناطق الحضرية (٢٣).

وبالنسبة لشيلي قدر (على أساس ٣٠٠ يوم عمل في السنة) أنه لم يلزم سوى ٥٥% من القوة العاملة الفعلية (وعدد ها ٦٦٤ ألف) لتحقيق الانتاج الزراعي عام ١٩٥٥ (٢٤)، ويتناقص هذا مع التقدير الأقل بكثير للبطالة الجزئية الريفية المذكور فيما تقدم * وقد ر أن الاستخدام الفعال في بيرو يحتاج الى ٥٧% من القوة العاملة الريفية المتوفرة فعلا على أساس سنة تتكون من ٢٠٠ يوم عمل و ٤٦% على أساس ٢٥٠ يوم عمل (٢٥). ويمكن ذكر أمثلة مشابهة عديدة، غير أن هذه كافية لإبراز خطورة المشكلة * وتشمل بعض خطط التنمية القومية التي يتم استعراضها في الملحق طمس تقديرات للبطالة الجزئية أيضا، وأن كان ذلك بصورة عامة دون أية إشارة لأساس التقديرات *

ولحجم المزرعة علاقة كبيرة بالبطالة الجزئية في الزراعة * ففي أمريكا اللاتينية قد أن ٤٧% من الأسر التي كانت تقيم في المزارع في كولومبيا خلال ١٩٦٠ و ٥٤% من مثل هذه الأسر خلال ١٩٦٠ في الاكوادور و ٦٤% منها فسي جواتيمالا خلال ١٩٥٠، كانت في مزارع "شبه عائلية" تقل عن ٥ هكتارات وكانت صغيرة بحيث لم توفر عملا كافيا أو دخول كافية لليد العاملة في هذه الأسر (٢٦). ويشير تعريف المزارع شبه العائلية الى تلك المزارع التي تقل عن ٥ هكتارات في المناطق التي تنخفض فيها نسبة السكان الى الأرض والتي تزيد فيها كثافة الزراعة عن أمريكا اللاتينية * وهناك حركة عمل موسمية كبيرة بين هذه المزارع الصغيرة ذات الفائض في اليد العاملة وكل من المزارع المتوسطة والكبيرة وأن كانت هذه القطاعات الفرعية لا يكمل بعضها البعض الاخر بالمرة * فغالبا مايزيد فائض اليد العاملة في المزارع الصغيرة زيادة كبيرة عن النقص الذي تعانيه المزارع الأثيرة، ونادرا مايتزامن الطلب الموسمي في ذروته في المزارع الكبرى مع ذروة العرض في المزارع الأصغر الا اذا أخذت بعين الاعتبار مناطق متباعدة جدا، مع ملاحظة أن الهجرات الموسمية في بعض أنحاء أفريقيا وأمريكا اللاتينية بالذات تغطي مسافات شاسعة بحثا عن العمل، بل تجتاز هذه الهجرات الحدود الدولية *

(٢٢) لا تشمل الا الصناعات الزراعية وغير الزراعية *

David Turnham, op. cit., p.61 (٢٣)

Comité Interamericano de Desarrollo Agrícola, Chile : tenencia de la tierra y desarrollo socioeconómico del sector agrícola, p.27, Santiago, 1966. (٢٤)

E. Thorbecke and E. Stoutjesdijk, Employment and output : a methodology applied to Peru and Guatemala, p.49, Paris, Organisation for economic Co-operation and Development, 1971, Development Centre Studies, Employment Series No.2 (٢٥)

(٢٦) ينخفض حجم المزرعة شبه العائلية، بطبيعة الحال، في مناطق أمريكا اللاتينية التي تقل فيها نسبة الأرض الى العمال والتي تزرع زراعة كثيفة *

Solon Barraclough and Juan Carlos Collarte, El hombre y la tierra en América Latina : resumen de los informes CIDA sobre tenencia de la tierra, p. 456, Santiago, Editorial Universitaria, 1972. (٢٧)

تشكل التقلبات الموسمية الكبرى في الطلب على اليد العاملة الزراعية سببا رئيسيا للبطالة الجزئية، وخاصة في المناطق التي يخلب فيها وجود محصول واحد * ففي شيلي مثلا، يقدر الطلب الاجمالي في يوليو بنسبة ٦٣٪ منه في مارس (٢٨) * وفي جمهورية كوريا، تقدر ساعات العمل في ديسمبر بنسبة ٤٠٪ من ساعات العمل في يونيو (٢٩) * الا أن هذه الارقام القومية تخفي عادة تغاييرا أوسع في مختلف أنحاء البلاد * ففي بيرو، يقدر الطلب على المستوى القومي في سبتمبر بنسبة ٢٧٪ عنه في يوليو، في حين تنخفض النسبة في احدى المقاطعات فتبلغ ٤٠٪ في فبراير منها في مايو (٣٠) * ورغم ما يوحي به عنوان هذه الدراسة لا تشمل هذه الارقام على انتاج الماشية التي تهبط عنصر الثبات في الطلب على اليد العاملة الموسمية *

والى جانب العوامل الموسمية هناك نقص في اليد العاملة الزراعية جنبا الى جنب في بعض الحالات مع بطالة جزئية حادة أو حتى مع البطالة، كما هو الامر في جامايكا حيث يوجد نقص في اليد العاملة لحصد محاصيل البن والسكر، ففي هذه الجزيرة الصغيرة ذات المواصلات الجيدة يبدو أن الاجور المرتفعة المتوفرة في صناعة البوكسيت قد أدت الى تحقيق سعر احتياطي مرتفع لليد العاملة الزراعية *

الهجرة من الريف الى الحضر

ان الهجرة من الريف الى الحضر هي الوسيلة الرئيسية التي يتبعها الناس عند الانتقال من العمل الزراعي الى العمل غير الزراعي، حيث أن هذا النوع الأخير من الاستخدام غالبا ما يتوافر في المناطق الحضرية * ومن الصعب قياس هذه الهجرة على أساس البيانات المتوفرة حاليا * ومن المشكلات الخاصة أن الهجرة من الريف الى الحضر قد تتم على مراحل تبدأ بالهجرة من القرية الى مدينة صغيرة ثم الى مدينة كبرى * وقد يستغرق ذلك سنوات لا بل أجيالا * فضلا عن ذلك، ففي المناطق الريفية القريبة من المراكز الحضرية قد يتغير مكان العمل دون أن يصاحب ذلك تغييرا في مكان السكن وحتى نسبة التحضر (التي تشمل النمو الطبيعي لعدد السكان الحضريين بالاضافة الى الهجرة من الريف الى الحضر) لا يمكن معرفتها الا من طريق التقدير التقريبي * ويرجع ذلك الى حد ما الى الفوارق والتغاير في تعريف المناطق الحضرية * وأكثر التعاريف استخداما ما وضع على أساس عدد السكان، مما يهيئ لمنطقة ما أن تنتقل فجأة من الفئة الريفية الى الفئة الحضرية لمجرد زيادة بسيطة في عدد سكانها *

(٢٨) Chile, Ministerio de Agricultura, Oficina de Planificación Agrícola. Plan de desarrollo agropecuario 1965-1980, Vol.2.p.5-II2, Santiago, 1968.

(٢٩) K.S.Kim, Labour force structure in a dual economy: a case study of south Korea, International Labour Review. IOI (1) : 47, 1970

(٣٠) Convenio para Estudios Economicos Basicos, Requerimientos mensuales de mano de obra para la agricultura por hectarea, por cultivo, por provincias y para la actividad pecuaria año base 1967. Lima, 1970. The overall figure quoted above is from a random sample of 15 of the 143 provinces covered.

وبموجب تقديرات الامم المتحدة زاد عدد السكان الحضريين من ٢٢٪ الى ٢٦٪ من اجمالي عدد سكان البلدان النامية بين عامي ١٩٦٠-١٩٧٠ ومن المتوقع أن تصل الى ٣٢٪ بحلول عام ١٩٨٠. وفي الستينات زاد عدد السكان الحضريين بنسبة ٤٦٪ في السنة بينما زاد عدد سكان الريف بنسبة ١٧٪ فقط. وكانت أسرع عمليات التحول الحضري في أفريقيا الاستوائية وأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي وشرقي آسيا، وتعتبر أمريكا اللاتينية حاليا أكثر المناطق النامية تحضرا (٣١).

وإذا افترض أن النمو الطبيعي للسكان الحضريين يساوي تقريبا النمو الاجمالي للسكان فمن الواضح أن حوالي ١٢٦ مليون نسمة في البلدان النامية هاجروا من مناطق ريفية الى مناطق حضرية أثناء الستينات، وعلى أساس الاتجاهات السابقة، قد يصل اجمالي عدد المهاجرين في السبعينات الى حوالي ١٧٤ مليون، أي أكثر من عدد هم في الستينات بنحو ٤٠٪. وتشكل الهجرة السريعة من الريف الى الحضر بالطبع مظهرا عاديا من التنمية الاقتصادية، بيد أنها تحدث في البلدان النامية بسرعة تفوق توفير العمل الانتاجي في المناطق الحضرية مما أدى الى حد ما الى انتقال البطالة والبطالة الجزئية من المناطق الريفية الى المدن (٣٢). وقد ظهرت أحياء من الاكواخ الفقيرة أحاطت بأغلب مراكز الحضر في البلدان النامية لان العديد من المهاجرين من الريف الى الحضر لا يجدون الا عملا جزئيا في قطاع الخدمات الذي يتميز بالفعل بما يزيد عن حاجته من اليد العاملة، ولان الحكومات تعجز عن مواجهة النمو السريع في الحاجة الى البنيات الاساسية الحضرية. وتركزت الهجرة من الريف الى الحضر في أكثر البلدان حول القليل من المدن الكبيرة المكتظة أصلا بالسكان، ومما قد يخفف من حدة بعض المشكلات المتعلقة بهذه الظاهرة تحويل جزء من هذه الهجرة الى المراكز الحضرية الاصغر والموجودة في المناطق الريفية.

وأسباب الهجرة من الريف الى المدن وطبيعتها من الظواهر المعقدة. ولم تدرس أساسا حتى الآن سوى فئتي مناطق استقبال المهاجرين بعد وصولهم اليها بالفعل، ومحاولة تبرير هجرتهم. وهناك حاجة لاجراء مزيد من الدراسات للعوامل التي تدفع الناس الى الهجرة أو للظروف التي تشجعهم على الهجرة من المناطق الريفية. ومن الواضح أن الهجرة من الريف الى الحضر هي نتيجة التطلع الى فرص اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أحسن في هذه المناطق الحضرية (٣٣). ويجذب الى تلك المناطق أكثر العناصر طموحا وحبا للمغامرة من كلتا الفئتين الاقرب والأكثر حظوة.

United Nations . Monthly Bulletin of Statistics , 25 (II) : xxi , 1971 .

(٣١)

(٣٢) يقدر أن تدفق الباحثين عن العمل في المدن، في كينيا، بأكثر من ثلاثة أضعاف الزيادة في فرص العمل في القطاع الرسمي، مما يؤدي الى توسع ضخم في القطاع "غير الرسمي" لهذه الفترة. (International Labour Office, Employment, incomes and equality: a strategy for increasing productive employment in Kenya, p.49, Geneva, 1972).

(٣٣) فعثلا في كولومبيا "يشير المهاجرون الى أن سبب هجرتهم هو سبب اقتصادي إذ يهاجرون لا عليهم في تحسين وضعهم الاقتصادي أو لا اعتقادهم في امكان الحصول على عمل أو على مسكن أو زيادة دخولهم، أو تحسين أحوالهم المعيشية بما فيها تحسين فرص التعليم للأولاد (وفرص الرعاية الصحية للعائلة بأكملها)". أنظر (International Labour Office Towards full employment: a programme for Colombia, p. 97, Geneva, 1970).

وأدى توسع التعليم، على نحو متحيز لصالح المناطق الحضرية، إلى تضخم عدد الشباب الذين يدركون جلبا الفوارق بين الريف والمدن والذين يأملون بالانطلاق إلى حياة مثيرة وعصرية ومجزبة كما صورت لهم حياة الحضر. ولكن الأدلة المتوفرة تشير إلى أن الناس لا يستهينون بالهجرة بكل ما فيها من مخاطر وأشياء مجهولة، ويبدو أنه ليس هناك سوى القليل مما يثبت نظرية "الاضواء الساطعة" القائلة بأن السبب الرئيسي للهجرة هو بالدرجة الأولى الجاذبية الشاعرية للمدينة.

ولعل أحد الأسباب الرئيسية ذلك الفارق الكبير بين الدخل في الزراعة وهي أهم مصادر الاستخدام الريفى والدخل من القطاعات غير الزراعة. ومن بين ٣٣ من البلدان النامية التي توفرت عنها بيانات عن الستينات، وفي ٩ بلدان أخرى قل الدخل الزراعي للفرد عن نصف متوسط مستوى الدخل في القطاعات الأخرى للاقتصاد، وبالإضافة إلى ذلك فقد تدهور وضع الدخل النسبي من الزراعة أثناء الستينات في معظم البلدان التي توفرت عنها البيانات.

ومن المرجح — كما افترضت أحد النماذج المعروفة للهجرة من الريف إلى الحضر — أن معدل الهجرة من الريف إلى الحضر يعتمد أساسا لا على الفوارق بين الدخل الحقيقية بل على أساس الفوارق المتوقعة، أي فوارق الدخل بعد ترجيحها باحتمال العثور على وظيفة حضرية. وهكذا فإن ارتفاع معدل توفير فرص العمل في الحضر يؤدي بالفعل — عن طريق زيادة احتمال العثور على وظيفة حضرية — إلى زيادة الأعداد المطلقة للمتطلعين في المدن، بل وزيادة معدل البطالة ذاتها (٣٥). وبالإضافة إلى ذلك، فعندما يكون المهاجرون أحسن تعليما، وأصغر سنا، ويعانون من البطالة الجزئية بقدر أقل من مجموعة العاملين في القطاع الحضرى غير الرسمي (كما هو الحال غالبا)، فقد يحرمون هذه المجموعة من فرص العمل، ويرفعون بذلك من نسبة البطالة الاجمالية. وتبرز هاتان النقطتان ضرورة البدء بمعالجة أسباب الهجرة المبكرة من الريف إلى الحضر في المناطق الريفية ذاتها.

ولا يتضمن ذلك توفير فرص للعمل تكون منتجة ومجزبة فحسب، بل أيضا اتخاذ اجراءات عديدة لزيادة جاذبية الحياة الريفية. ذلك لأن عدم المساواة التي تسود أوضاع الريف والحضر لا تنحصر في فوارق الدخل حسب المقاييس التقليدية، فيزيد من حدة هذا التفاوت الكبير في مستوى قدرة المجتمعين الريفي والحضرى على الاستفادة من البنيات الأساسية والخدمات التي توفرها الحكومات وإلى المرافق الحياتية العامة. ولم يكن بالمستطاع حتى الآن قياس بعض الأشياء مثل بعض مكونات "الدخل"، إلا أنه نتيجة التحسن الذى طرأ على الاتصال الجماهيري زاد وعى الناس بهذه التناقضات وزاد ضيقهم بها. وتشير عدة دراسات خاصة بالمهاجرين إلى أنه بالرغم من صعوبة الحياة التي يعاني منها هؤلاء في مدن الاكواخ التي يقيمون فيها إلا أنهم يؤمنون بأن أولادهم سيواجهون فرص أفضل نتيجة توافر مستويات أفضل في الخدمات الاجتماعية وخاصة في ميدانى التعليم والصحة وبفضل امكانية تنمية المهارات التي يتطلبها المجتمع الحديث.

ورغم الافتقار الشديد إلى البيانات المحددة فيما يتعلق بهذه الناحية، أمكن تجميع بعض المؤشرات عن أمريكا اللاتينية (٣٦) أن نسبة السكان التي تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة ممن لديهم المام بالقراءة والكتابة تتراوح بين ٦٥ ٪ و ٩٤ ٪ في المناطق الحضرية وبين ٢٣ ٪ و ٨٤ ٪ في المناطق الريفية في البلدان المختلفة من الاقليم. ويعمل ٩١ ٪ من

(٣٤) حالة الأغذية والزراعة ١٩٧٠، ص ٢٤٧-٢٥٠، روما ١٩٧٠.
(٣٥) Michael P. Todaro, A model of labour migration and urban unemployment in less developed countries, American Economic Review, 59(I): I38-I48, 1969; John R. Harris and Michael P. Todaro, Migration, unemployment and development, loc. cit., 60(I): I26-I42, 1970. A further refinement is that it is the "perceived" income differential that is relevant: "Actual and perceived differentials will differ if there is imperfect information on urban jobs or unduly high aspirations in rural areas as a result of education." (Derek Byerlee and Gary K. Eicher, Rural employment, migration and economic development: theoretical issues and empirical evidence from Africa, p. 24, East Lansing, Michigan, Department of Agricultural Economics, Michigan State University, African Rural Employment Study, Rural Employment Paper No. I, 1972.
(٣٦) United Nations, Economic Commission for Latin America, Economic survey of Latin America 1970, p. 59-61, New York, 1971.

عرض القوى العاملة الزراعية

ظهر مما تقدم أنه في عام ١٩٧٠ كان حوالي ٢٦٪ من سكان البلدان النامية يعيشون في المناطق الحضرية • ان نصيب الزراعة من مجموع القوى العاملة يقل بالطبع الى حد ما عن الـ ٢٤٪ من السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية ، نظرا لوجود بعض فرص الاستخدام غير الزراعي في تلك المناطق (وان كانت قليلة جدا في الوقت الحاضر) • ويتقرر حجم الجزء العامل من السكان أيضا حسب تركيبهم وحسب السن والجنس ومعدل مساهمة الأفراد الذين هم في سن العمل في القوى العاملة •

(٤١)

ويبين الجدول ٣-٢ أن حصة الزراعة من القوى العاملة الكلية في البلدان النامية انخفضت من نحو ٢٩٪ خلال عام ١٩٥٠ الى ١٩٧٣ خلال عام ١٩٦٠ والى ٦٦٪ خلال عام ١٩٧٠ • وبالنسبة لمختلف الأقاليم النامية ، تراوحت الأرقام خلال ١٩٧٠ من ٤١٪ في أمريكا اللاتينية الى ٧٥٪ في أفريقيا • وكانت هذه النسبة في الصين وسائر بلاد التخطيط المركزي في آسيا أكبر فيها في البداية منها في اقتصاديات السوق النامية ولكنها انخفضت انخفاضا سريعا فيما بعد • وعلى الرغم من أن نصيب الزراعة من القوى العاملة أخذ ينخفض بانتظام في العالم النامي الا أنه لا زال أعلى بكثير منه في الاقطار المتقدمة (١٤٪ في اقتصاديات السوق المتقدمة خلال عام ١٩٧٠ ، ومجرد ٦٫٦٪ في الولايات المتحدة خلال ١٩٦٠ و ٣٫١٪ في المملكة المتحدة خلال عام ١٩٦٦) • ولا ينتظر أن تنخفض هذه النسبة عن ٥٠٪ من مجموع القوى العاملة في الاقطار النامية قبل بداية التسعينات •

نمو القوى العاملة الزراعية

ومن الفروق الواضحة بينها والبلدان المتقدمة أن القوى العاملة الزراعية في الدول النامية ما زالت آخذة في الزيادة من حيث الأرقام المطلقة وان كانت آخذة في انخفاض كنسبة مئوية من الاجمالي العام • ويتبين من الجدول رقم ٣-٣ أن القوى العاملة الزراعية ازدادت بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ بحقدار ٥٧ مليون أي بمعدل بلغ في المتوسط ٩٠٠ مليون أي ١٦٪ سنويا في اقتصاديات السوق النامية ، و ١١ مليون أي ٥٠٪ سنويا في بلاد التخطيط المركزي في آسيا • وتقل هذه الزيادة بكثير عن الزيادة في مجموع القوى العاملة التي بلغت ١٧٨ مليون أي ١٩٪ سنويا كما يتبين من الجدول السابق رقم ٣-١ • وهذا هو السبب الذي أدى الى الانخفاض التدريجي في نصيب الزراعة من مجموع القوى العاملة •

وقد أتعت منظمة الأغذية والزراعة أخيرا اعداد التوقعات بالنسبة للقوى العاملة الزراعية حتى عام

(٤١) طبقا لتصنيف المصنعي الدولي الموحد لجميع النشاطات الاقتصادية الذي وضعته الامم المتحدة تعرف هنا القوى العاملة الزراعية بحيث تشمل صيد الاسماك والغابات وصيد الحيوانات • بيد أن المناقشة العامة التي سترد فيما بعد في هذه الدراسة فتقتصر على الانتاج المحصولي والحيواني ، في حين يرد بحث مصايد الاسماك وانتاج الغابات في القسم الخاص بالتنمية الريفية المتكاملة •

الجدول رقم ٣ - ٢ : نسبة السكان من ذوى النشاط الاقتصادى المشتغلين بالزراعة فى السنوات الاخيرة والتوقعات حتى عام ٢٠٠٠ (١)

٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٥٠	
..... فى المائة						
٤ر٠	٦ر١	٩ر٣	١٤ر١	٢٠ر٣	٢٨ر٥	اقتصاديات الدول المتقدمة : (٢)
١ر٦	٢ر٠	٢ر٧	٤ر٤	٧ر٢	١٣ر٠	أمريكا الشمالية
٤ر٩	٧ر٨	١١ر٩	١٧ر٢	٢٣ر٥	٣١ر٠	أوروبا الغربية
٢ر٧	٤ر١	٦ر٣	٨ر٩	١٢ر٠	١٥ر٩	أوسيانيا
٨ر١	١٤ر٠	٢٢ر١	٣٢ر٤	٤٢ر٦	٥٤ر٩	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى
٥ر٥	٩ر٠	١٤ر٠	٢٠ر٨	٢٨ر٥	٣٨ر٢	اجمالى البلدان المتقدمة
٤٢ر٣	٤٩ر٩	٥٧ر٩	٦٥ر٤	٧١ر٤	٧٥ر٩	اقتصاديات السوق النامية : (٢)
٤٨ر٢	٦٠ر٥	٦٩ر٢	٧٥ر٥	٨٠ر٥	٨٤ر٧	أفريقيا
٤٦ر٧	٥٢ر٩	٦٠ر٦	٦٨ر٢	٧٤ر٢	٧٨ر١	الشرق الاقصى
٢١ر٧	٢٧ر٧	٣٤ر٦	٤١ر٥	٤٧ر٩	٥٣ر٣	أمريكا اللاتينية
٣٥ر٨	٤٤ر٧	٥٣ر٨	٦٢ر٢	٦٩ر٣	٧٤ر٩	الشرق الأدنى
٤٤ر٤	٥١ر٥	٥٩ر٠	٦٦ر٧	٧٥ر٢	٨٤ر٩	بلاد التخطيط المركزى فى آسيا
٤٣ر٠	٥٠ر٤	٥٨ر٣	٦٥ر٨	٧٣ر٠	٧٩ر١	اجمالى البلدان النامية
٣٣ر٧	٣٩ر١	٤٥ر٠	٥١ر٤	٥٧ر٨	٦٤ر١	العالم

المصدر : تقديرات منظمة الاغذية والزراعة على أساس متوسط التفاوت بين مجموع السكان الذى حددته الأمم المتحدة وتقديرات وتوقعات منظمة العمل الدولية بالنسبة للسكان من ذوى النشاط الاقتصادى والتي وردت فى الجدول رقم ٣ - ١

(١) البيانات الفعلية مستوفاة بصورة عامة لغاية احدى السنوات الواقعة قبل ١٩٦٠ و ١٩٦٥ . أما السنة الاساس للتوقعات فهى سنة ١٩٦٥ .

(٢) بما فى ذلك أقطار أخرى فى الاقليم لم تحدد .

٢٠٠٠ (٤٢) ويتضمن الجدولان ٣-٢ و ٣-٣ نتائج هذه التوقعات • وتعتمد هذه التوقعات على التوقعات التي أجرتها كل من الأمم المتحدة لاجمالي السكان ومنظمة العمل الدولية لمجموع القوى العاملة لكل قطر على حدة • كما تفترض هذه التوقعات أن نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي سيرتفع تمثيلاً مع توقعات الأمم المتحدة بالنسبة للاقتصاد الكلي خلال العقد الثاني للتنمية ، وان معدل نمو اجمالي الناتج المحلي للزراعة بالنسبة لاجمالي الناتج المحلي الشامل سيتفوق وافتراضات الخطة التوجيهية العالمية للتنمية الزراعية التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة (٤٣) •

وقد استخلصت هذه التوقعات على أساس استقرار الاتجاهات الماضية لمعدل الهجرة الصافية من المهن الزراعية للمهن غير الزراعية في مختلف الاقطار ، وعلى أساس الافتراض بأن معدل النمو الطبيعي للسكان ومساهمة السكان الكلية في القوى العاملة يتساويان في الزراعة كبقية القطاعات الأخرى من الاقتصاد •

وتشير هذه التقديرات الى أن القوى العاملة الزراعية في البلدان النامية سوف تزيد خلال السبعينات بحوالي ٥٧ مليون شخص ، أي بنفس الزيادة تقريبا الى تحققت خلال الستينات وبنفس معدل النمو تقريبا (وذلك على أساس الافتراضات السابقة) • وفي حين أن معدل نمو القوى العاملة الزراعية بدأ يتباطأ بالفعل في معظم المناطق الا أنه قد يستمر خلال السبعينات في الزيادة في منطقة البحر الكاريبي وفي بعض الأجزاء في أفريقيا ، وان كانت قد تستمر بعد السبعينات •

وتمثل الزيادة في القوى العاملة الزراعية في البلدان النامية خلال السبعينات حوالي ٢٥ في المائة من اجمالي الزيادة في القوى العاملة فيها خلال هذه الفترة (الجدول ٣ - ٢) • وكان الرقم المقابل خلال الستينات هو ٣٢ % •

وتشير التوقعات الى حدوث زيادة هائلة في القوى العاملة الزراعية في البلدان النامية في الفترة ما بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٠ ، (على أساس الافتراضات السالفة الذكر) مقدارها ١٦٦ مليون ، تتركز كلها تقريبا في اقتصاديات السوق النامية (عاكسا بالدرجة الاولى المعدل السريع للزيادة الكلية في السكان المتوقعة في هذه الاقطار لا في بلاد التخطيط المركزي) • وبالقرب من نهاية هذا القرن ينتظر أن يبدأ معدل نمو القوى العاملة الزراعية في الانخفاض في اقتصاديات السوق النامية ، كما حصل بالفعل من الان في اقتصاديات التخطيط المركزي •

(٤٢) ترد التوقعات بالنسبة لفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٥ والمهجنة المتبعة في W. Schulte, L. Maiken and A. Bruni, Projections of world agricultural population, Monthly Bulletin of Agricultural Economics and Statistics

(منظمة الاغذية والزراعة) ، (٢١) ، يناير ١٩٧٢ ، الصفحات ١ - ١٢ •

ثم أضيفت التوقعات حتى عام ٢٠٠٠ في دراسة بعنوان " توقعات القوى العاملة الزراعية والسكان في العالم خلال الفترة ١٩٦٥ - ٢٠٠٠ " ، وهي دراسة مؤقتة أعدتها منظمة الأغذية والزراعة لعرضها على الندوة الدراسية عن السكان والتنمية التي نظمتها الامم المتحدة في القاهرة ، من ١٤-٤ يونيو ١٩٧٣ • وتشتمل التوقعات الواردة هنا على بعض التعديلات الثانوية •

FAO, Provisional Indicative World Plan for Agricultural Development, Rome, 1969, Regional Studies 1-4.

[illegible]

المصدر : تقديرات منظمة الأغذية والزراعة لمن أسس متوسط التغيرات بين مجموع السكان الذي حددته الأمم المتحدة وتوقعات وتقديرات منظمة العمل الدولية والمنظمة للمكان المأهول اقتصادياً والوارد في الجدول رقم ١٣٠١ .

(١) البهايات القطنية مستورطة بصورة عامة لأغاية إحدى السنوات الواقعة قبل ١٩٦٥ و ١٩٦٥ . أما السنة الأساسية للتوقعات فهي سنة ١٩٦٥

(٢) تشير علامة (ـ) إلى الانخفاض .

الحد الأقصى للقوى العاملة الزراعية

وتتهيء هذه التوقعات طويلة الأجل امكانية تقدير الوقت اللازم لحد* انخفاض القوى العاملة الزراعية في الاقطار النامية من حيث الأرقام المطلقة * ويتوقف تحديد وقت الوصول الى هذه المرحلة (والحجم الأقصى للقوى العاملة في الزراعة في المستقبل) بالدرجة الأولى على المعدل الكلي لنمو السكان. ونصيب الزراعة في البداية في القوى العاملة، ومعدل سرعة خلق فرص الاستخدام غير الزراعي (٤٤) * وتعتبر هذه المرحلة نقطة تحول لها أهمية كبيرة بالنسبة للاستخدام الزراعي وللانتاجية نظرا لأنه ابتداء من هذه المرحلة ستنجح كل زيادة في الانتاج الزراعي، وليس جزئيا منها فحسب، من ازدياد انتاجية العمل * ولا ينبغي أن تهدف الميكنة الى الاقتصاد في القوى العاملة بشكل مباشر الا بعد الوصول الى هذه النقطة، حيث يمكن الاهتمام مباشرة بمستوى الدخل في القطاع الزراعي * ومن ناحية أخرى يتبين من تجربة الاقطار المتقدمة أنه اذا مابدأت القوى العاملة الزراعية في الانخفاض يحدث انخفاضها بمعدل سريع (الجدول ٣-٣) *

وقد وصلت كل من الأرجنتين وأوروغواي هذه المرحلة (نظرا لانخفاض معدل نمو السكان) وكذلك بعض اقتصاديات الجزر التي تعاني من هجرة كبيرة (كوبا - قبرص - جامايكا - بويرتوريكو - ترينيداد وتوباغو) * ولكن بالنسبة للاقطار النامية ككل، تشير التقديرات الواردة في الجدول ٣ - ٤ الى أنها لن تصل (حسب الافتراضات السالفة) الى نقطة التحول قبل عام ٢٠٠٦ عندما يبلغ حجم القوى العاملة الزراعية فيها حدا أقصى قدره ٨٤٦ مليون أى ٣٩٪ من مجموع القوى العاملة فيها وزيادة قدرها ١٧٦ مليون أى ٢٦٪ بالمقارنة مع عام ١٩٧٠ *

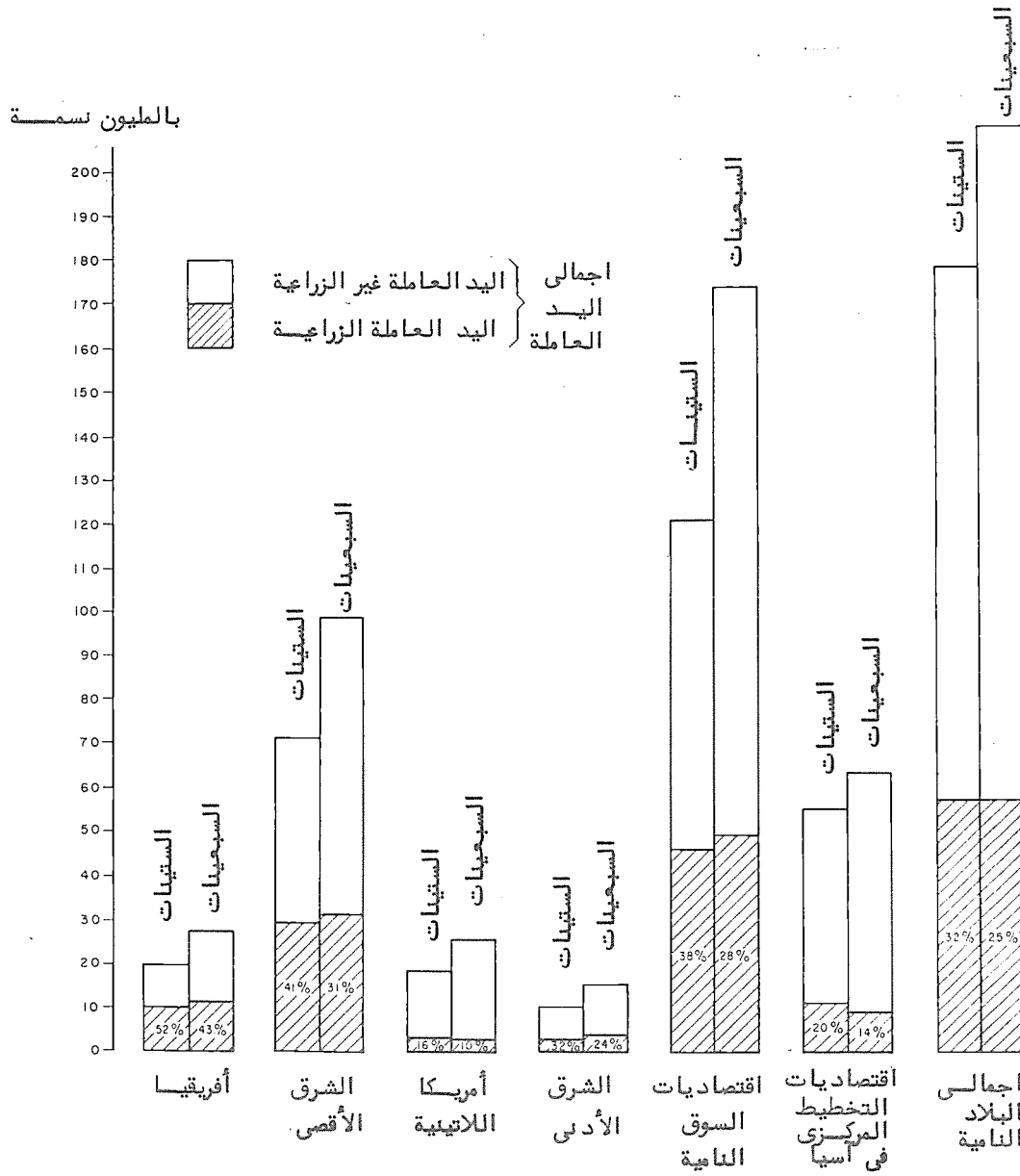
ويتراوح تاريخ نقطة التحول بين عام ١٩٩٥ بالنسبة لاقتصاديات التخطيط المركزى فى آسيا وعام ٢٠٢٤ بالنسبة لاقتصاديات السوق النامية فى الشرق الأقصى * وسيتراوح نصيب الزراعة من القوى العاملة عندما تبلغ الحد الأقصى، بين ٢١٪ فى أمريكا اللاتينية و ٥١٪ فى أفريقيا * وستصل القوى العاملة الزراعية فى العالم حدا أقصى قدره ٨٧٢ مليون فى سنة ٢٠٠٦ أى ٣٠٪ من مجموع القوى العاملة، بينما ستبلغ فى الاقطار المتقدمة عدئذ ٢٦ مليون فقط *

وتنبغي الإشارة الى أن هذه التقديرات هى تقديرات تقريبية للغاية والى أنها أوردت هنا بغرض توضيح الحجم التقريبى والفترات الزمنية ليس الا * والى جانب الافتراضات الخاصة بالتوقعات حتى سنة ٢٠٠٠، يتطلب اجراء توقعات للفترة اللاحقة على هذا التاريخ افتراض أن معدلات نمو مجموع القوى العاملة والقوى العاملة غير الزراعية، وبالتالى معدل الهجرة من الزراعة، تظل ثابتة على مستوى التوقعات لفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ * ومن الصعب تبرير مثل هذا الافتراض وخاصة أن نتائج هذه التقديرات على جانب كبير من الحساسية للتغيرات فى معدلات نمو مجموع القوى العاملة والقوى العاملة غير الزراعية *

(٤٤) F. Dovring, The share of agriculture in a growing population, Monthly Bulletin of Agricultural Economics and Statistics (FAO), 8(8/9): 1-11, 1959. See also Kazuahi Ohkawa and Bruce F. Johnston. The transferability of the Japanese pattern of modernizing traditional agriculture (and especially the Appendix note by John Cownie), in Erik Thorbecke, ed., The role of agriculture in economic development, p. 300-303, New York. National Bureau of Economic Research, 1969.

(٤٥) ويجرى العمل لازالة هذا العائق وتحسين التقديرات *

الرسم رقم ٣-٢- الزيادة في اليد العاملة الزراعية كنسبة مئوية من الزيادة في اجمالي اليد العاملة في البلاد النامية خلال الستينات والمتوقع خلال السبعينات •



ويرد شرح هذه العلاقات في الجدول رقم ٣ - ٥ وإذا سار نمو السكان حسب معدل التباين المنخفض الذي وضعته الأمم المتحدة بدلا من التباين المتوسط المتبع في الجدول رقم ٣ - ٤ فسيتم بلوغ نقطة التحول قبل ذلك ببضع سنوات وعلى مستوى أدنى بكثير * وعلى نفس النحو فإذا كان معدل التباين مرتفعا فسيؤدي إلى تأخير المدة اللازمة بضع سنوات وسيصل الحد الأقصى للقوى العاملة الزراعية إلى مستوى عال للغاية * وترتبط هذه المتباينات في توقعات المنظمة للقوى العاملة الزراعية بمعدلات نمو القوى العاملة غير الزراعية الأكثر انخفاضا والأكثر ارتفاعا على التوالي — من مثيلاتها المفترضة المرتبطة بالتباين المتوسط في الجدول رقم ٣ - ٤ * وإذا افترضنا نمو السكان بمعدل معين فإن أي تغيير يطرأ على معدل نمو القوى العاملة غير الزراعية سيؤدي إلى تغيير كبير في الوقت اللازم للوصول إلى نقطة التحول *

الجدول ٣-٤ - التقديرات المبدئية للحد الأقصى للسكان العاملين اقتصاديا في الزراعة في البلدان النامية (١)

النسبة من مجموع السكان ذوي النشاط الاقتصادي	الحد الأقصى	السنة	
— النسبة المئوية —	— مليون —		
٣٤	٥٩٤	٢٠١٠	اقتصاديات الأسواق النامية (٢)
٥١	١١٠	١٩٩٨	أفريقيا
٣١	٤٠٤	٢٠٢٤	الشرق الأقصى
٢١	٤٢	٢٠٠٢	أمريكا اللاتينية
٣٣	٤٣	٢٠٠٣	الشرق الأدنى
٤٨	٢٦٥	١٩٩٥	اقتصاديات التخطيط المركزي في آسيا
٣٩	٨٤٦	٢٠٠٦	اجمالي البلاد النامية
٣٠	٨٧٢	٢٠٠٦	العالم

المصدر : على أساس التوقعات الواردة في الجدول ٣ - ٣

(١) على أساس التوقعات لسنة ٢٠٠٠ *

(٢) بما في ذلك السكان في اقاليم أخرى لم تحدد *

الجدول ٣ - ٥ - التقديرات المبدئية للحد الأقصى للسكان العاملين اقتصاديا في الزراعة في اطار افتراضات مختلفة في البلدان النامية (١)

تباين السكان (الخصوبة)					
منخفضة		متوسطة (٢)		مرتفعة	
ثابتة					
نسبة الزيادة السنوية					
١٧	٢١	٢٥	٣٣		
١٩	٢٢	٢٦	٣٨		
٣٣	٤١ (٣)	٤١	٣٣ (٣)	٤٢	
السكان العاملون اقتصاديا في الزراعة					
٢٠٠٢	١٩٩٢	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠٥٠	٢٠١٣
٧٩٦	٧٦٦	٨٤٦	٩٣٧	١,٥٦٣	٩٧٧
٤٢	٤٩	٣٩	٣٦	٢١	٣٢

مجموع السكان	
السكان العاملون اقتصاديا	
السكان العاملون اقتصاديا في	
غير الزراعة	
سنة الحد الاقصى	
الحد الاقصى (بالملايين)	
نسبة السكان العاملين اقتصاديا	
(النسبة المئوية)	

المصدر : على أساس التوقعات الواردة في الجدول ٣-٣ ، مع بعض التوقعات الاخرى الموضوعة على أساس تباينات الامم المتحدة لنمو السكان وتوقعات منظمة العمل الدولية المرتبطة بها للسكان العاملين اقتصاديا .

- (١) على أساس التوقعات لسنة ٢٠٠٠ .
- (٢) كما في الجدول ٣ - ٤ .
- (٣) ليست هذه معدلات متوقعة ولكنها واردة على سبيل الايضاح .

في أثناء الفترة التي تستمر فيها القوى العاملة الزراعية في النمو بالأرقام المطلقة ، تميل نسبة الأرض الى العمال عادة الى الانخفاض في البلاد النامية * وهكذا تكتسب نقطة التحول التي ناقشناها من قبل أهمية إضافية من حيث أنها تبين لنا تقريبا الوقت الذي تبدأ فيه نسبة الأرض الى العمال في الارتفاع من جديد في المناطق التي تنخفض فيها الآن هذه النسبة أو تبقى كما هي * وأعدت الدراسات الإقليمية ، في إطار الخطة التوجيهية العالمية الموقته للتنمية الزراعية التابعة للمنظمة ، مجموعة من التوقعات بشأن مساحة الأراضي المزروعة في خمسين بلدا في عام ١٩٨٥ ، وتشير التقديرات الواردة في الجدول رقم ٣-٦ الى أن نسبة المساحة المزروعة الى الفرد الواحد من القوى العاملة الزراعية ستتناقص في الفترة بين ١٩٦١-١٩٦٣ و ١٩٨٥ في ٢٥ بلدا منها (بنسبة ٥٠٪) وستظل تقريبا دون تغيير في ١٠ بلدان (بنسبة ٢٠٪) وسترتفع في ١٥ بلدا (بنسبة ٣٠٪) * وإذا أخذنا الخمسين بلدا مجتمعة فان مساحة الأراضي المزروعة ستزيد بنسبة ١٨٪ ، بينما سترتفع القوى العاملة الزراعية بنسبة ٢٨٪ ، وستنخفض نسبة الأرض الى العمال بنسبة ٨٪ اذ ستهبط من ١٧ هكتار للعامل الواحد في ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٦ هكتار في عام ١٩٨٥ *

وهناك اختلافات كبيرة بين مختلف الأقاليم والبلدان من ناحية مستوى نسبة الأرض الى العمال واتجاهها المتوقع * ومن المنتظر أن تكون لهذه الاختلافات أثر هام على مدى صعوبة توفير فرص العمل الزراعية بسرعة كافية وعلى اختيار أفضل التقنيات والسياسات الأخرى التي تؤثر على العمالة * ولكن يجب أن لا يغيب عن الذهن أن الموقف يزداد تعقيدا في كثير من البلاد بسبب التفاوت الكبير في توزيع المزارع من حيث الحجم المشار اليه آنفا *

وتراوحت نسبة الأرض المزروعة الى الفرد الواحد من القوى العاملة الزراعية في عام ١٩٦١-١٩٦٣ بين ٣ هكتار في المملكة العربية السعودية و ٤٠ هكتار في جمهورية كوريا و ٦٠ هكتار في مصر و ٣٠ هكتار في النيجر و ٨٠ هكتار في أرجواي و ١٦٨ هكتار في الأرجنتين * ومن المنتظر حدوث تغيير طفيف في النسب السائدة في البلاد الثلاثة الأولى ، بيد أنه يتوقع أن تنخفض النسبة في النيجر بحوالي الثلث في عام ١٩٨٥ أساسا كنتيجة لزيادة القوى العاملة الزراعية بنسبة ٧٠٪ * ومن المنتظر حدوث زيادة كبيرة في الأراضي الزراعية في الأرجنتين وأرجواي ، واقترانها بانخفاض كبير في حجم القوى الزراعية العاملة مما يترتب عليه ارتفاع نسبة العمال الى الأرض لتبلغ ٤٢ هكتار و ٣٢ هكتار على التوالي بحلول عام ١٩٨٥ *

ولا تعد أمريكا الجنوبية الاقليم الوحيد الذي تسود فيه أعلى نسبة من العمال الى الأرض فحسب بل أيضا الاقليم الوحيد الذي ينتظر أن يشاهد ارتفاعا في هذه النسبة في عام ١٩٨٥ * أما السبب الأساسي لذلك فهو الزيادة الكبيرة المتوقعة في مساحة الأراضي المزروعة في الأرجنتين والبرازيل وأرجواي ، واقتران ذلك بمعدل نمو منخفضة في القوى العاملة الزراعية في المنطقة * بيد أنه من المنتظر أن تنخفض نسبة العمال الى الأرض في بوليفيا والاكوادور وباراجواي *

وتتناقص نسبة العمال الى الأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء وفي الشرق الأدنى وبشكل خاص في الشرق الأقصى وذلك بالمقارنة بأمريكا الجنوبية ، ومن المنتظر أن تستمر هذه النسبة في الانخفاض حتى عام ١٩٨٥ * وتكون الزيادة المتوقعة في الأراضي المزروعة في كل من هذه الأقاليم أبداً من مثيلاتها في أمريكا الجنوبية ، ولكن تزيد القوى العاملة الزراعية فيها بمعدل أسرع *

الجدول ٦-٣ : نسب اليد العاملة الى الأرض في بعض البلاد النامية المختارة^(١) خلال ١٩٦١-١٩٦٣ والتوقعات لعام ١٩٨٥

الأراضي القابلة للزراعة		السكان من ذوى الأنشطة الاقتصادية في الزراعة		عدد الهكتارات من الأراضي القابلة للزراعة بالنسبة للشخص الواحد العامل اقتصادياً في الزراعة	
١٩٨٥	٦٣-٦١	١٩٨٥	٦٣-٦١	١٩٨٥	٦٣-٦١
— بملايين الهكتارات —		بالملايين		— هكتار لكل شخص —	
١٨٩٣	١٥١٨	٨١٢	٦٠٠	٢٣	٢٥
٧٨	٦٠	٢٥	٢٢	٣٢	٢٨
٥٤	٤٢	٠٨	٠٧	٦٨	٦٠
٧١	٦٨	١٦	١٠	٤٥	٦٥
٠٦	٠٤	٠٢	٠١	٣٦	٢٧
٤٨	٣٦	٠٩	٠٦	٥٤	٥٩
١٩٨	١٤٠	١١٣	٨٧	١٧	١٦
٠٢	٠٢	٠١	٠٢	١٤	١٠
٠٤	٠٤	٠٢	٠١	٢١	٢٧
٨٠	٨٠	٢٤	١٧	٣٣	٤٦
٩٢	٥٦	٢٠	١٧	٤٦	٣٢
٩٨	٨١	٤٧	٣٠	٢١	٢٧
٣٤	٢٥	٣٧	٢٨	٠٩	٠٩
٣٨	٢٦	٢٣	١٦	١٧	١٧
١٠٤	٧٢	٣٤	٢٣	٣١	٣١
٠٣	٠٣	٠٤	٠٣	٠٨	١٠
٩٦	٨٨	١٦	٠٩	٥٩	٩٣
٣١٨	٣١٨	١٨٧	١٣٦	١٧	٢٣
٢٤	٢٤	١٥	١٢	١٦	١٩
١٧٤	١٤٠	٦٤	٤٤	٢٧	٣٢
١٩	١٩	٠٨	٠٥	٢٤	٣٥
٧٥	٦١	٤١	٢٨	١٨	٢١
٤٩	٤٩	٣٣	٢٤	١٥	٢٠
١٤٠	٧٢	٧١	٥٨	٢٠	١٢
٨٨	٤٨	١٣	١٠	٦٦	٤٦
٢٢٢٤	٢٠٩٨	٢٤٨٩	١٩٥٥	٠٩	١١
١٦٤٤	١٦١٥	١٦٩٣	١٤١١	١٠	١١
٢٦	٢١	٧١	٥٦	٠٤	٠٤
٣١	٢٣	٢٠	١٥	١٥	١٥
٢٨٧	٢٥٥	٣٩١	٢٥٣	٠٧	١٠
١٠١	٧٩	١٢٢	٨٣	٠٨	٠٩

أفريقيا جنوب الصحراء

الكاميرون

جمهورية أفريقيا الوسطى

تشاد

الكونغو

داهومي

اثيوبيا

جابون

جامبيا

غانا

ساحل العاج

كينيا

مدغشقر

مالاوى

مالي

موريتانيا

النيجر

نيجيريا

السنغال

تنزانيا

توجو

اوغندا

فولتا العليا

زائيرى

زامبيا

الشرق الأقصى

الهند

جمهورية كوريا

ماليزيا الغربية

باكستان^(٣)

الفلبين

نهاية الجدول ٦-٣

٠ر٩	١ر٠	٢ر٦	١ر٩	٢ر٣	١ر٩	سرى لانكا
٠ر٧	٠ر٧	١٦ر٧	١١ر٩	١١ر١	٨ر٦	تايلاند
٢ر٢	٢ر٦	٢٦ر٤	١٩ر٣	٥٩ر٢	٥٠ر٧	الشرق الأدنى
١ر٨	٢ر١	٦ر١	٤ر٤	١١ر١	٩ر٠	أفغانستان
٠ر٥	٠ر٦	٦ر٦	٤ر٥	٣ر٢	٢ر٦	مصر
٤ر٩	٤ر٨	٤ر٠	٣ر٥	١٩ر٦	١٦ر٨	ايران
٤ر٧	٦ر٧	١ر٣	١ر٠	٦ر٣	٦ر٧	العراق
٥ر١	٥ر١	٠ر٢	٠ر٢	١ر٢	١ر١	الأردن
٠ر٨	٠ر٨	٠ر٤	٠ر٣	٠ر٤	٠ر٣	لبنان
٠ر٣	٠ر٣	١ر٢	١ر٢	٠ر٤	٠ر٣	العربية السعودية
١ر٨	٢ر٠	٥ر٦	٣ر٥	١٠ر١	٧ر١	السودان
٧ر٠	٩ر٥	١ر٠	٠ر٧	٦ر٩	٦ر٦	سوريا
٥ر٥	٤ر٧	٢٤ر٢	٢١ر٥	١٣٣ر٧	١٠١ر٠	أمريكا الجنوبية
٤٢ر٨	١٦ر٨	١ر٠	١ر٥	٤١ر٣	٢٥ر٧	الأرجنتين
٣ر٣	٣ر٨	١ر٠	٠ر٨	٣ر٤	٣ر١	بوليفيا
٤ر٥	٤ر١	١٣ر١	١٢ر٠	٥٨ر٦	٤٨ر٨	البرازيل
٦ر٢	٥ر٩	٠ر٨	٠ر٨	٤ر٧	٤ر٥	شيلي
٢ر٠	٢ر٠	٣ر٥	٢ر٥	٧ر١	٥ر١	كولومبيا
٢ر٩	٣ر٤	١ر٢	٠ر٩	٣ر٦	٢ر٩	الاكوادور
٢ر٣	٢ر٧	٠ر٦	٠ر٣	١ر٣	٠ر٩	باراجواي
١ر٨	١ر٥	٢ر١	١ر٧	٣ر٧	٢ر٦	بيرو
٣٢ر١	١٠ر٨	٠ر١	٠ر٢	٤ر٤	٢ر٢	أرجواي
٦ر٦	٦ر١	٠ر٨	٠ر٩	٥ر٦	٥ر٢	فنزويلا
١ر٦	١ر٧	٣٨٠ر٨	٢٩٦ر٣	٦٠٤ر٦	٥١٣ر٣	مجموع الأقطار المذكورة

المصدر : FAO estimates and projections of economically active population in agriculture; estimates and projections of arable land from FAO, Provisional Indicative World Plan for Agricultural Development, Rome, 1969, Regional Studies 1-4.

(١) الأقطار الواردة في الدراسات الإقليمية للخطة التوجيهية العالمية الموقته للتنمية الزراعية *

(٢) على أساس الزيادات الممكنة فنيا واقتصاديا للأراضي القابلة للزراعة *

(٣) بما في ذلك بنجلاديش *

تكوين القوى العاملة الزراعية

من السمات البارزة للقوى العاملة الزراعية في البلدان النامية أنها تتكون أساساً من اليد العاملة العائلية * ولهذا السبب تعيل نسبة النساء والأطفال في القوى العاملة إلى الارتفاع بالمقارنة بالقطاعات الأخرى * ومن النادر توفر بيانات مفصلة عن تكوين القوى العاملة الزراعية وهي غير كافية على الإطلاق لأغراض التخطيط *

العمل العائلي والعمل بأجر

أما أكثر المعلومات شمولاً فهي ما يتعلق منها بأمريكا اللاتينية * وقد أصبحت الدراسات التي أعدتها اللجنة الأمريكية للتنمية الزراعية بالية بعد عمليات الإصلاح الزراعي التي تمت في بعض الأقطار التي تناولتها هذه الدراسات وإن كانت لا تزال تحتوي على أكثر التحليلات تفصيلاً حتى الآن * وتشير هذه الدراسات (الجدول ٣ - ٧) إلى أنه في فترات مختلفة خلال الخمسينات والستينات كان عدد عمال تشغيل المزارع وعائلاتهم يمثلون بين ٤٨ و ٥٠ % من القوى العاملة الزراعية في البرازيل وشيلي وبين ٧٠ و ٧٤ % في الأرجنتين وكولومبيا وجواتيمالا * وكما لوحظ من قبل ، فإن الكثير من هذه العائلات تعيش في حيازات تعتبر " شبه عائلية " (ومعظمها في كولومبيا وجواتيمالا) وتعمل بأجر في حالة عجزها على عمل في الحيازات الكبيرة *

أما الأفراد الذين يعتبرون عمال مزارع فإن أعدادهم كبيرة خصوصاً في أمريكا اللاتينية (إذ بلغت ٣٤ % من القوى العاملة الزراعية في الأرجنتين خلال ١٩٦٠ و ٤٢ % في شيلي خلال ١٩٥٥ و ٥٧ % في البرازيل خلال ١٩٥٠) وفي حين أن الكثير منهم يتمتع بحقوق هزيلة في الأرض كمزارعين بالمشاركة أو كمستأجرين للخدمة تعتبر نسبة كبيرة منهم من المعدمين (٤٣ % و ٤٧ % من القوى العاملة الزراعية في البلاد وفيرة الأراضي مثل الأرجنتين والبرازيل على التوالي ، و ٢٧ % في شيلي) * وفي البرازيل بلغ عدد العمال المعدمين ما يقرب من ٦ مليون خلال عام ١٩٥٠ * ويعتبر العمال المعدمين أكثر العمال تعرضاً للتغيرات التكنولوجية التي تحل رأس المال محل اليد العاملة * ومن بين طبقة عمال الزراعة هناك تمييز هام بين العاملين بحقوق " دائمة " (أو على الأقل سنوية) والعمال المؤقتين أو العرضيين * ومن بين أرباب الأسر المشغولين كعمال زراعيين بحقوق ملكية هزيلة أو من المعدمين بلغت نسبة العمال المؤقتين منهم في الأرجنتين ٤١ % خلال ١٩٦٠ و ١٥ % في شيلي خلال ١٩٥٥ * ولا تتوفر أية أرقام عن البرازيل * (٤٦)

وتشير البيانات الأقل تفصيلاً المنشورة في الكتاب السنوي لإحصاءات اليد العاملة الصادر عن منظمة العمل الدولية أن هذا النمط لا يتكرر في أقاليم أخرى من العالم النامي ، باستثناء عدد قليل من البلدان * وبصفة عامة تصنف الغالبية العظمى من العمال الزراعيين من فئة " أصحاب العمل والعاملين لحسابهم " و " العمال العاملين لعائلاتهم " * أما البلاد التي تتكون معظم القوى العاملة الزراعية فيها من " موظفين بمرتب وعمال بأجر " فهي تضم ، إلى جانب أقطار أمريكا اللاتينية ، موريشس (٩٠ % خلال ١٩٦٢ - ١٩٦٥) وبنين (٦٤ % خلال ١٩٦٧) والجزائر (٦١ % خلال ١٩٦٦) وسري لانكا (٥٥ % خلال ١٩٦٣) وغرب ماليزيا (٤٤ % خلال ١٩٦٧ / ١٩٦٨) وجامايكا (٤١ % خلال ١٩٦٠) (٤٧) ، ومعظم هذه الأقطار مستعمرات سابقة ذات اقتصاديات زراعية تعتمد إلى حد كبير على المزارع الكبيرة *

Solon Barraclough and Juan Carlos Collarte, op. cit., p. 452-457. (٤٦)

International Labour Office, Year book of labour statistics 1972, p. 44-149, Geneva, 1972. (٤٧)

الجدول ٧-٣ - تركيب السكان العاملين اقتصاديا في الزراعة في بعض البلاد المختارة في أمريكا اللاتينية

الأرجنتين	البرازيل	شيلي	كولومبيا	جواتيمالا
١٩٦٠	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٥٠
.....		بالآلاف		
٩٣٤ر٤	٦ر٠٢١ر٥	٣٢٩ر٢	١ر٩٣٧ر٥	٤٦١ر٣
مديرو المزارع وعائلاتهم				
٣٧٩ر٧	١ر١٣٣ر٢	٧٠ر٠	١ر١٧٩ر٢	٣٦٧ر٣
المزارع شبه العائلية				
٢٨ر٢	٢٨٣ر٧	٤٦ر٠	٨٤ر٩	١٠ر٥
الاداريون والعمال المتخصصون				
٥٠٣ر٣	٦٣٠٨ر١	٢٨٩ر٠	٦٢٧ر٦	١٥٤ر٥
عمال المزارع (١)				
(٢)	٢٢٤ر٧	٢٦ر٩	٢٨٨ر٣	٦٠ر٨ (٣)
المزارعون بالمشاركة				
(٤)	١ر٠٢٠ر٩ (٥)	٨٢ر٤ (٦)	١٦١ر٨	—
آخرون ممن لهم حقوق زراعية				
٥٠٣ر٣	٥٠٦٢ر٥	١٧٩ر٧	١٧٧ر٥	٩٣ر٧
العمال المعدمون				
١٤٦٥ر٩	١٢ر٦١٣ر٣	٦٦٤ر٢	٢ر٦٥٠ر٠	٦٢٦ر٣
المجموع				

المصدر : دراسات اللجنة الامريكية للتنمية الزراعية كما لخصها Solon Barraclough and Juan Carlos Collarte
في كتابهما سالف الذكر ص ٤٥٨ — ٤٦٠ .

- (١) يصعب مقارنة البيانات الخاصة بمختلف الاقطار بدقة بسبب اختلاف التعريفات وأنظمة الجدولة المستخدمة فـى التعدادات القومية .
- (٢) يدخلون في طائفة مديري المزارع .
- (٣) مديرو المزارع الذين يدفعون الايجار عينا أو في صورة خدمات .
- (٤) لايجري تمييز العمال الذين يتمتعون بحقوق المزارعة لأنه من الضروري قانونا دفع أجورهم نقدا .
- (٥) عمال يحصلون على جزء من أجورهم في صورة تنازل مؤقت لحسابهم للارض .
- (٦) المستأجرون والمستأجرون بالمشاركة .

النساء والأطفال

ومن الصعب تحديد الدور الذى تلعبه النساء فى القوى العاملة الزراعية * فكثير منهن يشتركن فى الاعمال الموسمية فقط ومعظم الاقطار لا تحسبن ضمن السكان من ذوى النشاط الاقتصادى * ولذلك فحتى لو قللت الاحصائيات الرسمية من شأن دور المرأة فان كثيرا من الاقطار تدرجهن ضمن احصائياتها الرسمية باعتبارهن مصدرا هاما من العمل العائلى الزراعى بدون أجر * وهناك اختلافات كبيرة بين الاقطار ، تعكس جزئيا اختلافات الثقافات والنظم الاجتماعية ، وان كانت تتبع أيضا عن اختلاف المعايير المستخدمة فى تعريف السكان من ذوى النشاط الاقتصادى *

ويظهر من الاحصاءات الرسمية المتوفرة أن النساء تمثل حوالى ثلث السكان من ذوى النشاط الاقتصادى فى الزراعة فى اقتصاديات السوق النامية ككل (٤٨) وترجح الارقام المتوفرة ترجيحاً كبيراً بالشرق الاقصى الذى يمثل وحده حوالى ١/٢ مجموع القوى العاملة الزراعية التى تتوافر عليها احصاءات موزعة حسب الجنس * وتشير التقديرات المعتمدة على الاحصاءات الرسمية للقوى العاملة أن نسبة النساء تبلغ ٤٠٪ من القوى العاملة فى الزراعة فى أمريكا الوسطى و ٥٠٪ فى شمال غرب أفريقيا و ١٠٪ فى أمريكا الجنوبية و ١٢٪ فى الشرق الادنى (باستثناء سوريا وتركيا) و ٢٤٪ فى منطقة الكاريبي و ٣٣٪ فى الشرق الاقصى و ٣٦٪ فى أفريقيا الواقعة الى جنوب الصحراء *

ويبدو أن اشتراك المرأة فى القوى العاملة الزراعية هو أقل ما يمكن فى الاقطار ذات الثقافة الاسلامية وفى معظم أقطار أمريكا اللاتينية مع ضرورة التسليم بأن الخلفيات الثقافية قد تؤثر على المعايير المستخدمة فى تعريف القوى العاملة بنفس قدر تأثيرها على الموقف الحالى * وهناك استثناءات واضحة فى الشرق الادنى تظهر فى سوريا (بلغت نسبة النساء ٤٩٪ من القوى العاملة الزراعية فى ١٩٦٩) وتركيا (٥٠٪ عام ١٩٦٥) ، ونتيجة للوضع فى هذين القطرين فان المتوسط الاقليمى فى هذه الحالة يصل الى حوالى ٣٠٪ * وتمثل قبرص استثناء آخر فى اقليم الشرق الادنى (٥٣٪ فى عام ١٩٦٠) وكذلك السودان (٢٧٪ فى عام ١٩٥٦) * أما فى أمريكا اللاتينية فان المرأة تلعب دورا أكبر فى القوى العاملة الزراعية فى منطقة الكاريبي (٤٧٪ فى هايتى فى عام ١٩٥٠) بالمقارنة بأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ، باستثناء بوليفيا (٥٩٪ فى عام ١٩٥٠) *

وفى كثير من أقطار أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء تتحمل المرأة العبء الأكبر ان لم يكن كله ، لا نتاج محاصيل الكفاف (٤٩) وتشير الاحصاءات الرسمية الى أن المرأة تمثل أكثر من نصف القوى العاملة الزراعية فى جابون (٥١٪ خلال ١٩٦٣) وفى بتسوانا (٥٢٪ فى عام ١٩٦٤) وفى زائيرى (٦٠٪ فى عام ١٩٥٥-١٩٥٧) * وفى ليسوتو ، تغيب ٤٥٪ من القوى العاملة من الرجال خلال عام ١٩٦٩ للعمل أو بحثا عنه فى جنوب أفريقيا (٥٠) وجاء فى أحد التقارير الخاصة بكينيا ، حيث يقدر عدد النساء بـ ٨٠٪ من القوى العاملة فى زراعة الكفاف ، ان " موضوع ازدياد مجموع القوى العاملة بدرجة أكثر أو أقل من السرعة عنه فى عدد السكان الكلى يعتمد أساسا على مدى التغييرات فى مدى اشتراك المرأة فى

International Labour Office, op. cit., p. 44-149.

(٤٨)

(٤٩) عن دور المرأة فى الزراعة الأفريقية أنظر : Esther Boserup, Women's role in economic development, New York, St. Martin's Press, 1970; FAO/United Nations Economic Commission for Africa, The economic role of women with special emphasis on the implementation of rural development schemes in Africa (paper prepared for FAO/ECA/SIDA Seminar on Home Economics Development Planning, Addis Ababa, 6-25 March 1972), Addis Ababa, 1972. (ESN:THEP/A/72/8).

Lesotho, Central Planning and Development Office, First five-year development plan 1970/71-1974/75, p.11, Maseru, 1970.

(٥٠)

القوى العاملة^(٥١) • ويبدو أن المرأة تشكل نسبة عالية من القوى العاملة الزراعية لمعظم أقطار الشرق الأقصى • ومن الأمثلة على ذلك الهند (٣٦٪ خلال ١٩٦١) وجمهورية كوريا (٤٢٪ خلال ١٩٧١) ونيبال (٤٢٪ خلال ١٩٦١) وماليزيا : سارواك (٤٣٪ خلال ١٩٦٠) وجمهورية خمير (٤٦٪ خلال ١٩٦٢) وتايلاند (٥١٪ خلال ١٩٦٠) • وعلى الرغم من عدم توافر أية أرقام عن الصين فمن المحتمل أن تكون النسبة عالية أيضا •

ولعل تقدير عدد صغار الاطفال المشتركين في القوى العاملة الزراعية أمر أكثر صعوبة • وبين الكتاب السنوى الصادر عن منظمة العمل الدولية أرقاما حسب مجموعات السكان للعاملين اقتصاديا منهم فقط • وتشير هذه الأرقام عادة الى نسبة مئوية ضئيلة فقط من الافراد الذين يقل عمرهم عن ١٥ سنة يشتركون في القوى العاملة • وترتفع هذه النسب في بعض الاقطار منها الهند (٨٪ خلال ١٩٦١) ومصر (٨٪ خلال ١٩٦٠) وساحل العاج (٩٪ خلال ١٩٦٤) وتايلاند (٩٪ خلال ١٩٦٠) وبوليفيا (١٢٪ خلال ١٩٥٠) وجابون (١٧٪ خلال ١٩٦٣) والسودان (٢١٪ خلال ١٩٥٦) • وغالبا ما يعمل معظم هؤلاء الاطفال في الزراعة وان كان من المؤكد ، كما هو الحال بالنسبة للنساء ، أن احصاءات القوى العاملة لا تسجل في كثير من الاحيان عمل الاطفال الذي يزيد الطلب عليه فى مواسم الذروة • وعلى سبيل المثال يشير تعداد عام ١٩٦٠ فى مصر الى استخدام ٣١٪ فقط من السكان الريفيين فى حين لو أخذنا فى الاعتبار الزوجات والطلبة الذين يعملون أكثر من ثلث وقت العمل العادى لارتفعت النسبة الى ٤٢٪ (٥٤)

الطلب على العمال الزراعيين

من الواضح أن الطلب على العمال الزراعيين يعتمد في المقام الأول على مستوى الانتاج الزراعي ، وهو بدوره يتأثر من ناحية بعيدة بمستوى الطلب الداخلي والخارجي على المنتجات الزراعية ، من ناحية مباشرة بمدى ما تستطيع الحكومات أن تقدمه من خدمات وحوافز لزيادة الانتاج بمعدل يتمشى مع مستوى الطلب ومدى استجابة المزارعين • بيد أن كفاءة العمل اللازمة لتحقيق مستوى معين من الانتاج تعتمد على تركيب هذا الانتاج (أى " مزيج الانتاج ") وعلى التقنيات المتبعة (أى " مزيج المدخلات ") • ويعتمد مزيج الانتاج أولا على الطلب ، ومن ناحية أخرى يتأثر مزيج الانتاج ومزيج المدخلات معا بسياسات الحكومة ، خصوصا المالية والهيكلية منها •

Kenya, Development plan 1966-1970. p. 103, Nairobi, 1966.

(٥١)

International Labour Office, op. cit., p. 9-42.

(٥٢)

تشير جميع هذه الأرقام الى النسبة المئوية لمجموع السكان تحت سن ١٥ سنة ممن يوصفون بأنهم من ذوى النشاط الاقتصادى • أما نسبة القوى العاملة التى تقل عن سن ١٥ سنة فهى دون تلك الأرقام بكثير •

(٥٣)

International Labour Office, Rural employment problems in the United Arab Republic, p. 31, Geneva, 1969.

(٥٤)

الطلب على المنتجات الزراعية

يفرض الطلب على المنتجات الزراعية حداً أعلى على مستوى الاستخدام الزراعي ، ولكن هذا الحد الأعلى ظل موضع الإهمال ، ربما لأن معظم البلاد النامية قد عجزت حتى الآن عن زيادة إنتاجها بما يصل بالاستخدام إلى هذا الحد الأعلى (باستثناء بعض المنتجات) • بيد أن حجم السوق المحلي محدود للغاية ، وذلك لأن ثلث عدد السكان فقط في المتوسط (وأحياناً أقل في كثير من البلاد النامية) هم الذين يعملون في مهن غير زراعية وبالتالي يعتمدون كلية في معيشتهم على شراء الأغذية • أما القيود على الطلب الخارجي فهي موضع اعتراف كبير • وتشترك القوى العاملة الزراعية الكبيرة الأخذة في الزيادة مع باقي السكان في كل من السوق المحلي والخارجي المحدود ، وهذا بدوره يحدد من إمكانية رفع الإنتاجية العمالية إلا بالاستغناء عن أفراد القوى العاملة الزراعية قبل إيجاد أعمال لهم في أماكن أخرى •

وقد ركزت بعض الدراسات الأخيرة للمنظمة على أهمية إعادة توزيع الدخل لزيادة الطلب الداخلي على المنتجات الزراعية في البلاد التي يتفاوت فيها توزيع الدخل تفاوتاً كبيراً والتي توجد بها موارد زراعية وفيرة • فمثلاً جاء في إحدى التقديرات الخاصة بأمريكا الجنوبية أن إعادة توزيع الدخل بصورة طفيفة سيؤدي إلى زيادة في الطلب على المنتجات الزراعية تسمح بتحقيق زيادة إضافية في النمو السنوي للإنتاج تبلغ ٨.٠% (٥٥) •

وتقدر الصادرات بحوالي ١٥% من الإنتاج الزراعي في العالم النامي • بيد أن أهميتها تزيد بكثير في ذلك الجزء من الإنتاج الزراعي الموجه نحو التسويق (باستثناء إنتاج الكفاف المخصص لاستهلاك المزارع وعائلته) ، وبالتالي في الاستخدام الذي يعود على العاملين بدخول نقدية • وربما تبلغ الصادرات حوالي ٤٠% من الإنتاج الزراعي الذي يدخل السوق في أمريكا اللاتينية و ٥٠% في أفريقيا (٥٦) • وتسجل أمريكا الوسطى على وجه الخصوص أرقاماً عالية بالنسبة لدور الصادرات في تنشيط الاستخدام الزراعي (٣٨% من إجمالي الاستخدام يعمل في إنتاج المحاصيل في السوق المشتركة لأمريكا الوسطى بأكمله ، بينما تبلغ هذه النسبة ٥١% في حالة كوستاريكا) ، وتشير التقديرات الخاصة بفترة ١٩٧٠-١٩٩٠ إلى أن رفع زيادة الصادرات من ٣٧% إلى ٤٨% سيؤدي إلى رفع معدل الزيادة السنوية في الاستخدام في مجال إنتاج المحاصيل في أمريكا الوسطى من ١٩% إلى ٢٥% (٥٧) •

FAO, Perspective study of agricultural development for South America (provisional version) (٥٥) Vol. 1, p. III-18, Rome, 1972; see also: The impact of changes in income distribution: a case study of eleven Latin American countries, Monthly Bulletin of Agricultural Economics and Statistics (FAO), 21(3): 1-11, 1972.

K.C. Abercrombie, Trade should make more than money; it should also make jobs, Ceres (FAO) (٥٦) 3(4): 42, 1970.

Grupo Asesor de la FAO para la Integración Económica Centroamericana, Perspectivas para el desarrollo y la integración de la agricultura en Centroamérica (preliminary version), Vol. 2, Part J, p. 18-19, 1972, Gafint 7/72. (٥٧)

وبينما يتعين على البلاد النامية أنفسها أن تبذل الجزء الأعظم من الجهود لزيادة فرص الاستخدام الزراعي فإن تحرير التجارة يمثل أيضا مجالا لمساهمة التدابير الدولية بدور كبير في هذا الصدد . والمقدر أن الزيادات الإضافية في صادرات البلاد النامية كنتيجة للتعديلات الزراعية الدولية المقترحة حاليا من جانب المنظمة قد تؤدي الى خلق عمالة جديدة تصل الى ما بين ٣ و٤ مليون سنة على أساس مستويات التكنولوجيا الحالية . ولما كان الانتاج الزراعي في البلاد المتقدمة منخفض الكثافة العمالية فإن أى انخفاض في مستوى الاستخدام فيها كنتيجة للزيادة المقترحة في وارداتها من المنتجات المتنافسة سيكون أقل بكثير من فرص الاستخدام الجديدة التي يمكن توفيرها في البلاد النامية . فربما ينخفض الاستخدام في البلاد المتقدمة بحوالي نصف مليون سنة على فقط ، وهو يعادل حوالي ثلاثة أشهر بمعدل الانخفاض الحالي للقوى العاملة الزراعية فيها^(٥٨) . (أنظر الجدول رقم ٣-٣) .

المنطق الانتاجي

تتفاوت متطلبات العمل في الهكتار الواحد تفاوتاً شاسعاً بين مختلف المحاصيل ، ولهذا السبب فإن أى تغيير في نمط الانتاج الزراعي يؤثر تأثيراً كبيراً في الطلب على العمال الزراعيين . ففي كولومبيا أشارت التقديرات الى أن هذا التغيير قد أدى الى زيادة الاستخدام الزراعي بنسبة ٨ ٪ في ١٩٦٥-١٩٧٠^(٥٩) .

وبصفة عامة تنخفض متطلبات الأيدي العاملة في الهكتار الواحد الى أدنى مستوى في حالة انتاج محاصيل الحبوب الأساسية التي تشغل الجزء الأكبر من الأراضي المزروعة ، وتزيد بعض الشيء بالنسبة لانتاج المحاصيل الجذرية الأساسية مثل الكسافا والبطاطس ، ثم تبلغ أقصى مستوى بالنسبة لبعض المحاصيل المتخصصة ، مثل التبغ ، وبنجر السكر ، وقصب السكر ، والموز .

أما البيانات المتعلقة بمتطلبات الأيدي العاملة في الانتاج الحيواني فهي نادرة جداً وعادة تكون نسبة العمال الى الهكتار الواحد في حالة الانتاج الحيواني أقل بكثير من النسبة المقابلة في حالة انتاج المحاصيل . ففي ١٩٧٠ في أرجواي مثلاً ، حيث تعمل أكثر من ثلثي القوى العاملة الزراعية في الانتاج الحيواني ، استخدم كل ألف هكتار مخصصة لانتاج المحاصيل ٤٣٤ عامل بينما لا تزيد النسبة المقابلة في حالة الانتاج الحيواني عن ٧٤ عامل^(٦٠) .

على أن العلاقة بين الاستخدام والأنشطة الإنتاجية ليست بالبساطة التي قد توحي بها مقارنة متطلبات الأيدي العاملة في الهكتار الواحد . فالوضع يختلف تماماً اذا نظرنا الى الغلة وإنتاجية العامل . فمن الواضح أننا اذا أردنا تجنب حدوث " تعارض " كبير بين أهداف الاستخدام من ناحية وأهداف الانتاج والدخول من ناحية أخرى ، مع مراعاة انتاج ما يطلبه المستهلكون في جميع الأحوال ، فلا بد من التركيز على المنتجات التي تحتاج الى متطلبات عالية من الأيدي العاملة لكل هكتار وتعود أيضاً بغلة مرتفعة لكل هكتار وبقيمة عالية لوحدة الانتاج .

FAO, International agricultural adjustment, p. 60, 106, Rome, 1973, C/73/15.

(٥٨)

FAO, Perspective study of agricultural development for South America (provisional version) (٥٩) Vol. 1, p. IV-12, Rome, 1972.

Uruguay, Ministerio de Ganaderia y Agricultura, Oficina de Programacion y Politica Agro- (٦٠) pecuaria, Objetivos y metas del sector agropecuario: Plan de desarrollo agropecuario - 1, periodo 1973-77, p. 76, Montevideo, 1972.

كذلك سيتحسن الوضع في القطاع الحيواني تحسنا عظيما إذا ما أخذنا في الاعتبار عوامل الغلة والأسعار الى جانب متطلبات الأيدي العاملة لكل هكتار . ففي أرجواى في عام ١٩٧٠ كانت نسبة العمال في الهكتار الواحد المخصص لانتاج المحاصيل تبلغ ستة أضعاف النسبة العكس في حالة الانتاج الحيواني ، ولكن كانت قيمة الانتاج للفرد ٤٧١ بيزوس من انتاج المحاصيل و ٤٣٣ من الانتاج الحيواني^(٦١) . وفي عام ١٩٦٣ كان نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي أكثر ارتفاعا في حالة الانتاج الحيواني عنه في حالة انتاج المحاصيل^(٦٢) .

والعائق الرئيسي هو أن الأنظمة الانتاجية تعتمد اعتمادا كبيرا على اتجاهات الطلب وعلى الامكانيات المادية المتاحة للانتاج ، ولهذا يصعب تغييرها بصورة جذرية بغرض توفير الاستخدام فقط . بيد أن هناك بعض المجال ، خصوصا عن طريق برامج تنويع الانتاج ، لاختيار المنتجات التي تجمع بين المتطلبات العمالية العالية لكل هكتار وارتفاع الكميات المنتجة وقيمة الوحدة من المنتجات .

ولمتطلبات الأيدي العاملة لمختلف أنواع المنتجات ، خصوصا المتطلبات الموسمية ، أهمية خاصة على مستوى المزرعة . فمن الضروري الجمع بين المنتجات التي تكون متطلباتها الموسمية من الأيدي العاملة متكاملة الى حد ما ، وذلك لضمان استخدام الموارد البشرية بالكامل طوال السنة . وتعد التقلبات الموسمية الطفيفة في متطلبات الأيدي العاملة اللازمة للانتاج الحيواني عاملا أساسيا . ومرة أخرى نشير الى حالة أرجواى حيث بلغت متطلبات انتاج المحاصيل من الأيدي العاملة في عام ١٩٦٣ ما يقرب من ثلث المتطلبات في موسم الذروة في شهر أبريل ، ولكن في حالة الانتاج الحيواني لم تنخفض هذه المتطلبات الا بنسبة ٣٧٪ في شهر يوليو بالمقارنة مع شهر نوفمبر الذي هو شهر الذروة^(٦٣) .

التغير التكنولوجي

تعتمد كمية العمل اللازمة لانتاج قدر معين من الانتاج اعتمادا كبيرا على مستوى التقنيات السائد ، أو على كيفية الجمع بين عناصر الانتاج (الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم) . ولما كان معظم التقدم التكنولوجي في الزراعة قد تحقق حتى الآن في البلاد المتقدمة ، التي تعاني من ندرة العمل الزراعي وارتفاع تكاليفه ، فقد كان هذا التقدم موجها في العادة نحو الاقتصاد في الأيدي العاملة . ثم ظهرت مشكلات البطالة الخطيرة في البلاد النامية مما أدى الى البحث عن تقنيات جديدة ملائمة لمواردها الحالية ، بحيث تستخدم كميات أكبر من مواردها العمالية الكبيرة وتقتصد في رأس المال النادر .

ونظرا لأن التحسينات التكنولوجية التي أدخلت في البلاد النامية في الماضي اتجهت الى التركيز على الاقتصاد في الأيدي العاملة ، فعادة تنخفض الكثافة العمالية في الجزء العصري من الزراعة بالمقارنة مع الجزء التقليدي الآخر الذي ظل دون تحسين . ففي كولومبيا مثلا يقدر عدد أيام العمل اللازمة لانتاج أهم عشرة محاصيل في عام ١٩٧٠ بـ ٨٠ يوم في القطاع " البدائي " و ٦١ في القطاع " المتقدم تكنولوجيا " ^(٦٤) . ولعل السؤال الأساسي هو ما اذا كان من المحتم أن يستخدم القطاع الفرعي " العصري " أو " المتقدم تكنولوجيا " ، كمية أقل من العمل ، وما اذا كان من الممكن تحديث القطاع الفرعي " التقليدي " الكبير وزيادة انتاجيته دون التقليل بقدر كبير من قدرته على استيعاب العمل (بل ربما زيادة هذه القدرة) .

Uruguay, Ministerio de Ganaderia y Agricultura, op. cit., p. 76.

(٦١)

Uruguay, Ministerio de Ganaderia y Agricultura, 4 Plan de desarrollo agropecuario, Vol. 1, p. 116, Montevideo, 1966.

(٦٢)

Uruguay, Ministerio de Ganaderia y Agricultura, ibid., 1966, Vol. 1, p. 244.

(٦٣)

FAO, Perspective study of agricultural development for South America (provisional version), Vol. 1, p. IV-13, Rome, 1972.

(٦٤)

وكان معظم الزيادة في الانتاج الزراعي في البلاد النامية في الماضي يعود الى التوسع في مساحة الرقعة الزراعية ، وان كان نصيبها في انخفاض مستمر الآن (٦٥) ولا زالت بعض البلاد تمتلك موارد كبيرة من الأراضي غير المستغلة كما يتبين من الجدول ٦-٣ . وفي بعض المناطق يمكن زيادة الانتاج في الرقعة الزراعية عن طريق ادخال تعداد الزراعات أو التقليل من فترة الراحة السنوية . ولكن بصفة عامة من المتوقع أن ينخفض مقدار الزيادة في الرقعة الزراعية انخفاضاً كبيراً في المستقبل كلما قلت مساحة الأراضي غير المستغلة وارتفعت تكاليف استغلال الأراضي الأخرى وصعوبة الوصول اليها . وينطوي هذا الوضع على نتائج هامة بالنسبة لتوفير فرص العمل الجديدة في الزراعة ، وذلك لأن من المتوقع أن تزيد متطلبات الأيدي العاملة بنفس نسبة زيادة الرقعة الزراعية (مع افتراض بقاء الأوضاع الأخرى كما هي) . ولهذا السبب فان تكنولوجيا زيادة الغلة التي لا بد من استعمالها سوف تكون لها نتائج هامة جداً على الاستخدام .

وقد اقترنت التطورات والمشاكل المشار اليها آنفاً بظهور امكانيات تقنية جديدة تقوم على أصناف الأرض والقمح وفيرة الغلة . فقد حققت هذه الأصناف ، خصوصاً القمح ، الى جانب استعمال الأسمدة ومبيدات الآفات على نطاق واسع ، زيادة هائلة في الغلة في المناطق التي تتوافر فيها مياه الري في الهند وباكستان وفي البلاد الأخرى . وكانت " الثورة الخضراء " أو " ثورة الأسمدة والبذور " موضع دراسة مستفيضة لمعرفة ماذا كانت هذه الثورة في البلاد النامية قد نجحت — أو يمكن أن تنجح — في تحقيق زيادة مادية ليس فقط في قدرة الزراعة على استيعاب الأيدي العاملة بل أيضاً في قدرتها على زيادة الانتاج والانتاجية بمعدل سريع .

ويصعب في هذا المقام أن نعرض بصورة كافية لمختلف الدراسات والاستقصاءات التي تمت عن آثار هذه التغيرات التكنولوجية على الاستخدام الزراعي في مختلف الظروف والمناطق . بيد أن مركز التنمية (٦٦) التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أعد دراسة هامة حثت فيها بالتفصيل هذه الدراسات ، ولهذا السبب ستقتصر المناقشة على تلخيص أهم نتائجها .

فقد توصلت هذه الدراسة الى أن التغيرات التكنولوجية التي تهدف الى زيادة الغلة ، ومنها — البذور المحسنة والأسمدة الكيماوية — هي أفضل التغيرات ملائمة للموقف السائد في معظم البلاد النامية اليوم حيث تنخفض نسبة الأرض الى العمل ، وذلك لأنها تؤدي الى زيادة الطلب على العمال الزراعيين كنتيجة لزيادة حجم المحاصيل التي يتعين حصدها ودرسها والعناية الفائقة اللازمة في المعاملات الزراعية العامة وفي ضبط استعمال المياه . ويستثنى من " مجموعة " التحسينات التكنولوجية استعمال مبيدات الأعشاب الذي يحتاج الى عدد أقل من العمال بالمقارنة مع الطريقة التقليدية لتنقية الأعشاب يدوياً . واذا كانت الدراسات على المستوى الجزئي تتناول بالبحث مناطق جغرافية محدودة وتقوم عادة على تحليل عينات صغيرة جداً مما يبرز مخاطر تعميم نتائجها ، إلا أنها جميعاً تشير الى زيادة (تبلغ ٣٠ ٪ في المتوسط) في أعداد العمال في المزارع التي أخذت بهذه التكنولوجيا الجديدة ، اذ تزيد متطلبات الأيدي العاملة لكل وحدة من الأرض دائماً ، وتلغى عادة بالنسبة لكل وحدة من الغلة . وهكذا فعمداً يتحقق الاكتفاء الذاتي يتعين زيادة الانتاج (وبالتالي الطلب) بمعدل أسرع من معدل رفع الانتاجية العمالية اذا أردنا زيادة مجموع الأيدي العاملة المطلوبة .

(٦٥) حالة الأغذية والزراعة ١٩٧٠ ، ص ٢٥٧ ، روما ١٩٧٠ .

(٦٦) Montague Yudelman et al., op. cit .

والتغييرات التكنولوجية في حد ذاتها تكون عادة محايدة مهما يكن نطاق التشغيل ، ولو أن بعض عناصر الانتاج لا تتجزأ مثل مياه الري . وقد استطاع كثير من المزارعين الصغار في بلاد كالهند وباكستان والفلبين أن يتبعوا هذه التغييرات . بيد أن أكثر المزارعين وعيا بالامكانيات التي يتيحها التجديد وأكثرهم استعدادا لقبول المخاطر هم عادة أصحاب الحيازات الكبيرة . بل ان الأنظمة القائمة تحابيهم سواء عن قصد أو بسبب صعوبة توفير الخدمات غير الكافية على نطاق واسع مما يؤدي الى تركيز الخدمات الحكومية الائتمانية والارشادية عليهم . وصغار المزارعين ، دون أن يكون لهم يد في ذلك ، هم أبداً المزارعين تقبلاً للابتكارات ، ويسوء وضعهم بسبب انخفاض الاسعار المترتب على زيادة حجم الانتاج مما يؤدي الى اقصائهم عن مجال العمل أو الى عيشهم على مستوى الكفاف .

وطالما اقترنت التغييرات التكنولوجية التي تستهدف زيادة الغلطة باستعمال الميكنة على نطاق واسع محل الطاقة البشرية والطاقة الحيوانية ، بل أدت هذه التغييرات في حد ذاتها الى زيادة الضغوط من أجل ادخال الميكنة ، وذلك لما نتج عنها من نقص في عدد العمال خلال أسابيع عديدة طوال السنة ، وخصوصاً في فترة الحصاد ، وما صاحب ذلك من ارتفاع في الأجور . وقد أدت التغييرات التكنولوجية التي استهدفت زيادة الغلطة ، عندما اقترنت بادخال الميكنة على نطاق واسع ، الى تقليل عدد العمال المطلوبين ، ومرة ثانية تؤكد أن الدراسات المشار اليها تتعلق بمناطق جغرافية معينة وتستخدم عينات صغيرة ، ومع ذلك فهي تشير الى انخفاض يتراوح بين ١٢٪ و ٢٧٪ في سرى لانكا وفي أجزاء مختلفة في الهند . فهذه التغييرات التكنولوجية التي توفر في الأيدي العاملة ، عندما تصاحبها تغييرات تستهدف زيادة الغلطة تناسب البلاد المتقدمة التي تعاني من ارتفاع نسب الأرض الى العمال (ونلاحظ زيادة استعمال هذه التقنيات في اليابان في السنوات الأخيرة عندما أصبح اقتصادها يعاني من ندرة العمال) . بيد أنها تشكل خطراً في كثير من البلاد النامية من حيث أنها قد تؤدي الى الاستغناء عن العمال في الزراعة قبل ايجاد أعمال تستوعبهم في قطاعات أخرى من الاقتصاد .

وإذا كان العرض السابق للأثار العامة للتغيير التكنولوجي على الاستخدام الزراعي يعتمد بصفة أساسية على تلخيص نتائج الدراسة التي أعدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، إلا أن من الضروري أن نناقش بتفصيل أكثر موضوع الميكنة الزراعية والاستخدام الزراعي المعقد ، بعد الدراسات الجديدة التي تم نشرها مؤخراً . فقد نشرت منظمة العمل الدولية مثلاً دراسات عن العلاقة بين الميكنة الزراعية والاستخدام الزراعي في عدد من البلاد والأقاليم المختلفة (٦٧) .

ويمثل الأثر الرئيسي للميكنة على الانتاج في تسهيل زيادة الرقعة الزراعية على نحو غير ممكن بدون الميكنة ، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك عملية فتح أراض جديدة على نطاق واسع لا يمكن القيام بها دون استخدام الآلات . بيد أن دور الميكنة في تحضير الأرض وغرسها في ميعادها المقرر هو الذي يحقق أكبر الآثار في الانتاج . ففي المناطق شبه الجافة التي يكون فيها موسم الأمطار قصيراً ومتقلباً تعتمد مساحة المنطقة المزروعة على كمية الأرض التي يمكن اعدادها بسرعة عند هطول الأمطار . وهذا الوضع له أثره على الغلة أيضاً ، فتشير التقديرات في الهند مثلاً الى أن التأخر في الزراعة يوماً واحداً بعد أفضل الفترات يؤدي الى انخفاض غلة القمح بنسبة ١٪ (٦٨) . ويرتفع مستوى الغلة أيضاً

ILO "Mechanization and employment in agriculture : case studies from four continents, Geneva (٦٧) 1973.

وقد سبق نشر هذه الدراسات مفصلة في مجلة العمل الدولية ، وهي التي نقل عنها هنا .

FAO, Indicative World Plan for Agricultural Development, Provisional Regional Study No. 4, (٦٨) Vol. 1, p. 285, Rome , 1968.

بفضل ما تسمح به الميكنة من اعداد دقيق للأرض (خصوصا الحرث العميق وقلب التربة) ، وبفضل ميكنة آبار الأنابيب باستخدام المضخات الكهربائية أو مضخات الديزل *

وفي المناطق الاستوائية التي تسمح بتعدد الزراعات يكون من الأهمية بمكان الاسراع بجمع المحصول من الأرض وزراعة المحصول الجديد ، وفي كثير من الحالات يتعذر تحقيق ذلك الا باستخدام الميكنة في تجهيز الأرض وفي جمع المحصول (٦٩) وفي بعض مناطق أفريقيا التي تتوافر فيها الأراضي تتضائل المساحات المنزرعة بسبب استعمال معدات بدائية للغاية في تجهيز الأرض ، بينما يترتب على استعمال آلات محسنة يدوية أو تجرها الحيوانات (وليس بالضرورة الجرارات) الى زيادة كبيرة في الأراضي المزروعة *

وفي معظم هذه الحالات من المنتظر أن تؤدي الميكنة الى زيادة الأراضي المزروعة والانتاج ونتاجية العمل ، بل أيضا الى زيادة العمالة (أو على أية حال بقائها دون تخفيض) ، بحيث أن العمل الذي يتوفر بسبب ميكنة إحدى العمليات (وفي الحالة السابقة الذكر سيكون معظم التوفير في عملية اعداد الأرض للزراعة) سوف يستخدم في الزراعة وجمع المحاصيل الضخمة التي ستترتب على زيادة الرقعة المزروعة وعلى التحسينات الأخرى * وعلى سبيل المثال أدى استعمال الجرارات في الفلبين الى خفض العمل في تجهيز أراضي الأرز من ١٣ر٥ يوم عمل الى ٦٦ يوم عمل ، بيد أن ادخال الأصناف الجديدة جعل عملية استئصال الأعشاب الضارة عملية ضرورية ومرعبة مما انعكس في بقاء مجموع الأيدي العاملة المستخدمة في الهكتار الواحد كما هو دون تغيير ، وان انخفض عددها لكل طن من الأرز من ٣٣ يوم عمل في عام ١٩٦٦ الى ٢٥ يوم عمل في عام ١٩٧٠ * على أن تحقيق الاكتفاء الذاتي في المدى البعيد سيؤدي الى تباطؤ زيادة الطلب على الأرز بأقل من معدل الزيادة في الانتاجية العمالية الناجمة عن الميكنة ، وفي نهاية الأمر سيكون من الضروري التنويع نحو محاصيل ذات كثافة عالية طالية لا متصاص الأيدي العاملة الزائدة (٧٠) *

وهناك أنواع من الميكنة ، مثل ميكنة عمليات ما بعد الزراعة ، خصوصا عمليات الحصد والدرس ، قد يمكن قبولها من الناحية الاجتماعية اذا كانت تساهم في تخفيف النقص الموسمي للعمال دون استبعاد العمل بصورة مباشرة * وقد يؤدي تجهيز الأرض للزراعة باستعمال الميكنة الى الاستغناء عن بعض العمال ، الا في الظروف الخاصة المشار اليها آنفا والتي تتميز بضرورة الزراعة في الوقت المقرر اذا أردنا زيادة الرقعة المزروعة ، أو حيث يعوض توسع الرقعة المنزرعة عن الاستغناء عن العمال *

وتتوقف آثار الميكنة بدرجة كبيرة على ظروف ادخالها * فمن الواضح في حالات كثيرة أنها لم تؤدي الى الاستغناء عن أي عامل بل أدت فقط الى التخفيف من مشقة العمل والى توفير وقت المزارع وقت أفراد أسرته وزيادة ساعات الفراغ *

(٦٩) اذا كان جمع المحصول يتم في موسم المطر فقد تبين أيضا أن ميكنة تجفيف الحبوب هي عملية ضرورية *

(٧٠) Randolph Barker, William H. Meyers, Cristina M. Crisostomo and Bart Duff, Employment and technological change in Philippine agriculture, International Labour Review, 106(2-3): 129-130, 132-133, 1972.

وتبين أرقام الاحتياجات العمالية لانتاج مختلف المحاصيل عن طريق الميكنة وبدون ميكنة المتوفرة عن بعض البلاد مدى امكانية احلال الآلات محل العمال ، ولكنها لا تبين مدى الاحلال الفعلي وذلك لان من الممكن استخدام العمال المستغني عنهم في انتاج محاصيل أخرى (مثلا الاستغناء عن العمال في أحد العمليات يتعوض باستخدامهم في عمليات أخرى) .

وتشير بيانات الدراسة التي أشرنا اليها الى انخفاض الاحتياجات العمالية على نطاق كبير نتيجة لادخال الميكنة في أنحاء مختلفة من الهند وسرى لانكا . وفي باكستان ، أدت الميكنة ، الى جانب حلولها محل العمال الاجراء ، الى تمكين كبار الملاك من طرد المستأجرين والى قيامهم ، سواء مع ثلثاتهم أو باستخدام العمال ، بالأعمال التي كان يقوم بها المستأجرون في الماضي (٧١) . وهناك أمثلة مشابهة في أمريكا اللاتينية (٧٢) . وقد يكون السبب الأساسي في عدم ظهور حالات مماثلة في أفريقيا هو قيام نظام حياة الأرض فيها على أساس انتشار المزارع الصغيرة ، الى جانب عدم انتشار الميكنة على النحو المشاهد في أمريكا اللاتينية ، التي سارت الميكنة فيها بخطى سريعة خلال الستينات ، أو في الشرق الأقصى حيث أدت " الثورة الخضراء " الى الاسراع بعملية الميكنة .

فمن ناحية تعتمد آثار الميكنة على الهيكل التنظيمي القائم عدد ادخالها ، ولا سيما نظام حياة الأراضي ، ومن ناحية أخرى قد تؤثر الميكنة نفسها في هذا الهيكل . فالميكنة تميل الى تفضيل كبار المزارعين بأكثر مما تفعله التغيرات التكنولوجية الهادفة الى زيادة الغلة التي ناقشناها من قبل . اذ يتطلب الاستعمال الاقتصادي للجرارات ، الذي تحدده عوامل كثافة الزراعة ومستويات الأسعار ، وجود حد أدنى من الرقعة الزراعية . وعلى الرغم من أن استعمال الجرارات في عدة مزارع يعد أمرا اقتصاديا إلا أنه غير شائع حتى الآن . وكبار المزارعين هم دون غيرهم الذين يستطيعون الحصول على الائتمان بسهولة أو يمتلكون الأموال اللازمة لتمويل الاستثمار الكبير اللازم لشراء جرار واحد . وحتى اذا أمكن ادخال الميكنة بطريقة تزيد من عدد العمال في المزارع الكبيرة ، فلا يستبعد أن يؤدي انخفاض الأسعار الزراعية الى اخراج صغار المزارعين من مجال العمل ، مما يؤدي الى تخفيض مجموع فرص الاستخدام في الزراعة .

وطدة تتميز التقنيات الزراعية المستخدمة في المزارع الصغيرة بكثافة عمالية عالية بالمقارنة بتلك المستخدمة في المزارع الكبيرة . ويعزى هذا الوضع جزئيا الى أن صغار المزارعين يستخدمون ذويهم في الزراعة لا اعتقادهم في انخفاض نفقة الفرصة بالمقارنة بمستوى أجور العمال في السوق ، هذا الى جانب أن عنصر العمل هو أكثر عناصر الانتاج وفرة لديهم . وفي الدراسة التي أعدها لجنازة الأمريكية اللاتينية للتنمية الزراعية عن الوضع في سبع أقطار في أمريكا اللاتينية ، تبين أن الانتاجية العمالية تصل الى أعلى مستوى في المزارع الكبيرة ولكن مدخلات العمل والانتاجية

G.H. Gotsch, Tractor use and rural development in Pakistan, International Labour Review, (٧١) 107(2): 148, 1973.

K.C. Abercrombie, Agricultural mechanization and employment in Latin America, International Labour Review, 106(1): 24-29, 1972. (٧٢)

(٧٣) وتقدر الدراسة أنه إذا انتشرت نسبة العمال الى الأرض السائدة في المزارع العالمية الصغيرة الى المزارع الضخمة لا يمكن زيادة العمال الزراعيين في البلاد السبعة بنحو خمسة أضعاف (٧٤) وتقدر الدراسة من ناحية أخرى أنه إذا استخدمت الايديوس (المزارع العامة) في المكسيك نفس التقنيات المستخدمة في المزارع الكبيرة لتحقيق انتاجها الحالي فسيترتب على هذا الوضع أن يصبح ما يقرب من مليون عامل زائدين عن الحاجة، وأنه إذا كان الانتاج الزراعي الحالي يأتي من المزارع الكبيرة وتقنياتها الحالية لا يرتفع هذا الرقم الى ٢٣ مليون عامل (٧٥) وتعد مصر مثلاً واضحاً من بين أمثلة عديدة حيث يبلغ عدد ساعات العمل السنوية في الفدان الواحد في الحيازات التي تقل عن فدانين نسبة تتراوح بين ١٥ و ٣ أضعاف الساعات اللازمة في الحيازات التي تتجاوز خمسة أفدنة (٧٦)

وقد يؤدي التغيير التكنولوجي أيضاً الى التأثير على النمط الانتاجي، كما ناقشنا ذلك من قبل * فإذا سمح هذا التغيير بتعدد الزراعات فإنه قد يشجع على ادخال محاصيل ذات كثافة عمالية عالية، مثل الخضر * ومن ناحية أخرى، إذا توافرت التكنولوجيا المحسنة لبعض المحاصيل فقط، مثل القمح والأرز، فقد تحل هذه المحاصيل محل المحاصيل الأخرى ذات الكثافة العمالية *

ويقتصر العرض السابق عن آثار التغييرات التكنولوجية على الاستخدام الزراعي على مجال انتاج المحاصيل، لأن المعلومات المتوفرة عن الانتاج الحيواني محدودة جداً * بيد أنه بصفة عامة لما كان معظم الانتاج الحيواني في البلدان النامية في الوقت الحالي يتم على نطاق واسع، فإن تكثيفه عن طريق التسهيلات التكنولوجية يؤدي عادة الى زيادة فرص الاستخدام * وبالطبع هناك استثناءات تتمثل في أحدث أنظمة الانتاج الصناعية والرعي الى نقطة الصفر التي يجري ادخالها على نحو متزايد الآن في البلاد النامية * ولكن هناك بعض المجال للاحتفاظ بعدد من العمال للقيام ببعض العمليات اليدوية، مثل تغذية الحيوان وجمع البيض *

الطلب الكلي على العمال الزراعيين

تناولنا عرض العمل الزراعي من الناحية الكمية، ولكن على غرض ذلك يتعين علينا تحليل الطلب أساساً من ناحية العوامل التي تؤثر فيه * ولا تتوفر البيانات اللازمة لعمل تحليل كمي للاتجاهات المحتملة للطلب على العمل الزراعي، وان كان من الممكن الاشارة الى بعض الأمثلة على سبيل الايضاح *

وتتضمن الدراسة المنظورية التي أعدها المنظمة عن أمريكا الجنوبية دراسة مختصرة لا مكانيات الاستخدام الزراعي في كولومبيا (٧٧) حيث تتوفر البيانات اللازمة عن احتياجات كل محصول من الأيدي العاملة في الشهر في جميع الأقاليم الهامة

Solon Barraclough and Juan Carlos Collarte, op. cit., p. 62-63, 464-466. (٧٣)

Ernest Feder (مشار إليه فـ) هذه التقديرات من إعداد Arthur L. Domike, Industrial and agricultural employment prospects in Latin America, in Arthur J. Field, ed., City and country in the third world, p. 148-149, Cambridge, Mass., Schenkman, 1970. (٧٤)

Centro de Investigaciones Agrarias/Comite Interamericano de Desarrollo Agrícola, Estructura agraria y desarrollo agrícola en Mexico. Vol. 1, p. 632, Mexico, 1970. (٧٥)

International Labour Office, Rural employment problems in The United Arab Republic, op. cit., p. 54-55. (٧٦)

FAO, Perspective study of agricultural development for South America, op. cit., Vol.1 p. IV-II to IV-15. (٧٧)

الجدول ٣ - ٨ - كولومبيا : تقديرات تطور الاستخدام في انتاج ١٠ محاصيل رئيسية (١) خلال فترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ والتوقعات لفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠

١٩٨٠		١٩٧٠	
الاحتمالات البديلة للانتاج			
مرتفع	منخفض		
الأرقام الدليلية ١٠٠ = ١٩٧٠		الأرقام الدليلية ١٠٠ = ١٩٦٥	
١٥٧ر١	١٣٣ر٨	١١٧ر٢	الانتاج
١٢٨ر٧	١١٥ر٨	١٠٤ر٥	الرقعة المزروعة
١٢٦ر٢	١١٧ر٥	١١٢ر٢	غلة الهكتار الواحد
١١٢ر٠	١١٢ر٠	١٠٧ر٧	قوة العمل
١٢٦ر٢	١١٧ر٥	١١٠ر١	المتطلبات العمالية
١٢٨ر٧	١١٥ر٨	١٠٤ر٥	آثار الرقعة المزروعة على المتطلبات العمالية (٢)
٨٩ر٨	٩٥ر٨	١٠٨ر٤	نمط الانتاج
١٠٩ر٢	١٠٥ر٩	٩٧ر٢	غلة الهكتار (٣)
١٣١ر٤	١٠٦ر٦	١٠٥ر٢	ومنها أ
٨٣ر١	٩٩ر٣	٩٢ر٤	ب (٤)
٩٨ر١	١٠١ر٥	١٠٥ر٤	المتطلبات العمالية للهكتار
.....	النسبة		
٠ر٤٦	٠ر٥٢	٠ر٥٩	مرونة الاستخدام بالنسبة للانتاج
.....	النسبة المئوية		
١٠	١٤	١٨	البطالة الجزائية

المصدر: FAO, Perspective study of agricultural development for South America, op, cit., Vol. 1, p. IV-15

(١) تشغل زراعة الشعير والبن والقطن والذرة والبطاطس والبقوليات والارز والدخن وقصب السكر والقمح ٧٧٪ من رقعة زراعة المحاصيل وتستخدم ٦٢٪ من اجمالي الاستخدام في انتاج المحاصيل في ١٩٧٠ .

(٢) مع افتراض أن مرونة الاستخدام بالنسبة للرقعة المزروعة هي الوحدة .

(٣) الزيادة في المتطلبات العمالية للهكتار الواحد دون تغيير في نصيب القطاع الفرعي التقليدي والقطاع الفرعي المتقدم تكنولوجيا ، مع افتراض أن مرونة الاستخدام بالنسبة للخلقة تبلغ ٥٠ في القطاع التقليدي و ٢٠ في القطاع العصري .

(٤) أثر التغيير في نصيب كل من القطاعين الفرعيين .

في البلاد * ولا تتوفر الا بيانات قليلة عن المنتجات الحيوانية ، بيد أن التقديرات تشير الى أنها تمثل ١٩ % فقط من مجموع احتياجات الزراعة من الأيدي العاملة في ١٩٧٠ * وتفرق أرقام الأيدي العاملة المطلوبة بين القطاع "البداي" والقطاع "المتقدم تكنولوجيا" ، وتتوافر المعلومات عن مساهمة القطاعين في مجموع الرقعة الزراعية والانتاج الزراعي بالنسبة لعشرة من المحاصيل الرئيسية * ويعتمد تحليل امكانيات الاستخدام على عينة مكونة من عشرة محاصيل (تمثل ٧٧ % من مساحات المحاصيل و ٦٢ % من اجمالي الاستخدام في انتاج المحاصيل في ١٩٧٠) ، ويلخص الجدول رقم ٣ - ٨ نتائج هذا التحليل *

ويتبين من التغير في متوسط الغلات ، أن مساحة القطاع الفرعي العصري قد زادت من ٢٤ % من مجموع مساحات المحاصيل المختارة في عام ١٩٦٥ الى ٢٩ % في عام ١٩٧٠ * وفي خلال هذه الفترة زاد مستوى الاستخدام الذي توفره هذه المحاصيل بنسبة ١٠ % مقابل زيادة قدرها ٧٧ في مجموع القوى العاملة الزراعية مما يستنتج منه أن البطالة الجزئية قد انخفضت بعض الشيء * وساهم توسيع الرقعة المنزرعة بنسبة ٤٥ % من الزيادة في الاستخدام البالغة ١٠ % (التي صاحبها زيادة الانتاج بنسبة ١٧ %) وساهمت التغييرات في نمط الانتاج بنسبة ٨٤ % ، بيد أن ارتفاع الغلة أدى الى خفض الاستخدام بنسبة ٢٨ % (وهي النتيجة الصافية للجمع بين زيادة العمال في الهكتار بنسبة ٥٢ % وحلول القطاع العصري محل القطاع البداي مما خفض عدد العمال بنسبة ٧٦ %) *

وتقوم التوقعات لفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ على أساس وجود افتراضين بدليين للانتاج * ففي افتراض الزيادة السريعة في الانتاج يتأثر الاستخدام تأثيرا طفيفا يقل عن المتوقع ، لأن تحقيق هذا الافتراض ينطوي على زيادة مساهمة القطاع العصري * وبينما يزيد الانتاج بنسبة ٣٤ % في افتراض الانتاج المنخفض و ٥٧ % في افتراض الانتاج المرتفع ، فإن الاستخدام يزداد بنسبة ١٧ % و ٢٦ % على التوالي * وفي كلتا الحالتين يؤدي التوسع في الرقعة المنزرعة الى تحقيق معظم زيادات فرص العمل * ويرتفع متوسط عدد أيام العمل اللازمة في الهكتار الواحد بنسبة ١٥ % في حالة الافتراض المنخفض ويزداد هذا المتوسط بنسبة ٢ % في حالة الافتراض المرتفع ، وذلك لأن تحقيق هذين المستويين من الانتاج يعني حدوث تغييرات تكنولوجية سريعة وارتفاع الانتاجية بنسبة ١٤ % و ٢٥ % على التوالي * وعلى عكس فترة سنة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ ، سيكون للتغييرات في نمط الانتاج في كلتا الحالتين نتائج سلبية على الاستخدام (- ٤ % و - ١٠ %) في فترة عام ١٩٧٠ - ١٩٨٠ * ومن المشجع أن نلاحظ ، على عكس فترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ أيضا ، أن زيادة الغلة لها أثرا إيجابيا (+ ٦ % و + ٩ %) ، وذلك على الرغم من الأثر السلبي (- ٧٠ % و - ١٦٩ %) الناتج عن حلول القطاع العصري محل القطاع البداي *

ويمكن مقارنة نسب الزيادة المتوقعة في الطلب على الأيدي العاملة والبالغة ١٧٥ % بالزيادة المتوقعة في القوى العاملة الزراعية المقدرة بـ ١٢ % في الفترة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٨٠ * وبالتالي سيتمكن تخفيض البطالة الجزئية من ١٨ % في عام ١٩٧٠ (على أساس ٢٨٠ يوم عمل في السنة) الى ١٠ % أو ١٤ % في عام ١٩٨٠ * ولكن من الضروري أن نؤكد أن هذا الانخفاض الطفيف في البطالة الجزئية في الزراعة خلال فترة السنوات العشر ، يعتمد اعتمادا كبيرا على السياسات والتدابير الكفيلة برفع مساهمة القطاع البداي في الزيادة الكلية في الانتاج الى أقصى حد * ومن ناحية أخرى تعد تقديرات البطالة الجزئية في كولومبيا سنة ١٩٧٠ أقل بكثير من التقديرات المماثلة للبلاد الأخرى المشار إليها من قبل ، وربما تكون هذه التقديرات أقل من الواقع *

وتتوقع الخطة الانمائية في كولومبيا لعام ١٩٧٠-١٩٧٣ خفض البطالة ، وان لم تحدد الخطة أى هدف كمي بالنسبة للبطالة الجزئية في الزراعة * فهي تستهدف زيادة الاستخدام الزراعي بنسبة ٢٤٪ سنوياً خلال فترة ١٩٧٠-١٩٧٣ (٧٨) . ولكن هذا التوقع متفائل اذا ما قارناه بالتقديرات السابقة ، التي تبلغ ١٦٪ أو ٢٤٪ سنوياً لفترة أكثر طولاً تمتد من ١٩٧٠-١٩٨٠ .

ومن بين الخطط الانمائية القومية الجديدة أو الجارية التي نستعرضها في ملحق هذه الدراسة هناك نحو ٣ خطة تحتوى على تقديرات كمية للزيادة المتوقعة في القوى العاملة وفي الاستخدام * وبالطبع تشير هذه التقديرات الى الاقتصاد بأكمله ، وان كانت تتضمن شيئاً من توزيع الاستخدام على مختلف القطاعات * وفي الجدول ٣-٩ موجز للخطط التي تضمنت أهدافاً كمية للاستخدام الزراعي *

وهناك تفاوت كبير في مدى المساهمة المتوقعة من القطاع الزراعي في خلق فرص الاستخدام الجديدة * فمن ناحية يتوقع أن ينخفض الاستخدام في الزراعة بقدر أكبر في الأرجنتين بينما سيظل ثابتاً في قبرص * وعلى نقيض هذا تعمل الخطط الانمائية في ١٠ من الأقطار السبعة والعشرين على توفير أكثر من نصف فرص الاستخدام الجديدة في القطاع الزراعي * وتعتقد معظم الخطط الانمائية القومية ، كما هو الحال في كولومبيا ، في قدرتها على استيعاب الأعضاء الجدد في القوى العاملة والتخفيف من البطالة الموجودة بالفعل (وفي معظم الأحوال أيضاً البطالة الجزئية في الزراعة) * ولكن هناك استثناءات من هذا الاتجاه * فالتوقع الجائر أن تؤدي خطتها الانمائية لفترة ١٩٧٠-١٩٧٣ الى انشاء وظائف جديدة تعادل عدد الأعضاء الجدد في القوى العاملة حتى عام ١٩٨٠ * وكانت تقديرات الخطة الثالثة في الهند (١٩٦٦-١٩٦٦) تشير الى أنها لن تكون قادرة على توفير قدر كاف من الوظائف الجديدة يعادل النمو المتوقع في القوى العاملة * ولكن هناك اقتراح بسد جزء من هذه الثغرة عن طريق برنامج كبير للاشغال العامة في الريف * وتتوقع خطة (٨١) ١٩٧٠/١٩٧١-١٩٧٤/١٩٧٥ في السودان وجود فجوة ماثلة بين فرص الاستخدام الجديدة والقوى العاملة الجديدة وهذا هو الحال بالنسبة لخطة ترينداد وتوباغو لفترة ١٩٦٤-١٩٦٨ (٨٢) .

وفي بعض الأحوال سجلت الخطط اخفاقاً في زيادة الاستخدام الزراعي بالنسبة للأهداف المقترحة في الخطة السابقة * ففي ماليزيا مثلاً انخفض مستوى الاستخدام في مزارع المطاط الكبيرة انخفاضاً كبيراً في فترة ١٩٦٦-١٩٧٠ ولم تنجح برامج تنمية الأراضي في تحقيق الأهداف المقررة (٨٣) * وفي تركيا لم يزد الاستخدام الزراعي خلال ١٩٦٣-١٩٦٧ بأكثر من ٢١٣ ألف بالمقارنة بالهدف المقرر ومقداره ٧٠٠ ألف وذلك لأن الانتاج الزراعي لم يرتفع بالسرعة المقررة في الخطة (٨٤) .

وحتى في الأقطار التي تأمل أن تحقق خلال فترة الخطة الحالية تقدماً ملحوظاً في القضاء على تفاقم البطالة الجزئية والبطالة ، تشير التوقعات الى بقاء البطالة الزراعية على نفس المستويات العالية في معظم الأحوال * ولعل هذا يبرز ضرورة الملحة في زيادة فرص الاستخدام غير الزراعي في المناطق الريفية * وستتناول الأجزاء التالية من هذه الدراسة مناقشة بعض السياسات والتدابير الكفيلة بتنشيط الاستخدام الريفي غير الزراعي الى جانب تنشيطها للاستخدام الزراعي *

-
- (٧٨) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٠-١٩٧٣ ، ص ٣ وما بعدها * (٧٩) خطة التنمية الريفية ، التقرير العام سنة ١٩٧٠ ، ص ١٥٦ (٨٠) الخطة الخمسية الثالثة ، ص ١٥٦ ومن ص ١٥٩ - ١٦١ ، نيودلهي ١٩٦١ (٨١) خطة التنمية الخمسية للفترة ١٩٧٠/١٩٧١ - ١٩٧٤/١٩٧٥ ، الجزء الأول ص ٩٢ ، الخرطوم ١٩٧٠ (٨٢) مشروع خطة التنمية الخمسية الثانية ١٩٦٤-١٩٦٨ ، ص ٨٣ (٨٣) خطة التنمية الخمسية الثانية ١٩٧١-١٩٧٥ (٨٤) الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٨-١٩٧٣ ، ص ١٤٢ ، أنقرة ١٩٦٩ *

الجدول ٣ - ٩ - أهداف الاستخدام الإضافية في بعض الخطط الإنمائية

البلد	فترة الخطة	الاستخدام في سنة الأساس	هدف إجمالي الاستخدام الإضافي		إجمالي الاستخدام المقرر موزعا على القطاعات	
			العدد	متوسط الزيادة السنوية	الزراعى	غير الزراعى
أفريقيا :						
ساحل العاج	٧٥-١٩٧١	٥٦٧	١٦٦	٦ر٠	٤٥	٥٥
كينيا	٧٤-١٩٧٠	٤٣٠٠	٨٥٠	٣ر١	٧٥	٢٥
موريشس	٧٥-١٩٧١	١٩٥	٥٣	٦ر٨	٣٢	٦٨
المغرب	٧٢-١٩٦٨	٠٠٠	٦١٥	٠٠٠	٦٠	٤٠
نيجيريا	٧٤-١٩٧٠	٢٤٠٥٠	٣٢٦٠	٢ر٧	٣٣	٦٧
توجو	٧٥-١٩٧١	٦٦٧	١٠٣	٣ر٧	٧٨	٢٢
زامبيا	٧٠-١٩٦٦	٢٩٩	١٠٨	٦ر٣	١٢	٨٨
الشرق الأقصى :						
الهند	٦٦-١٩٦١	٠٠٠	١٤٢٠٠	٠٠٠	٣٠	٧٠
ماليزيا	٧٥-١٩٧١	٣٤٩٣	٥٩٦	٣ر٢	(١) ٢٥	(١) ٧٥
الباكستان	٧٥-١٩٧٠	٤١٨٠٠	٦٤٠٠	٣ر٠	٥٥	٤٥
الفلبين	٧٤-١٩٧١	١٢٢٠٠	٢٠٥٠	٤ر٣	٥٥	٤٥
سرى لانكا	٧٦-١٩٧٢	٣٩٥٠	٨١٠	٤ر٢	٣٧	٦٣
تايلاند	٧٦-١٩٧٢	١٦٩٠٢	٢٠٥٦٢	٣ر٠	٦٠	٤٠
فيتنام	٧٥-١٩٧٢	٧١٦٠	١٨٦٠	٦ر٥	٨٠	٢٠
أمريكا اللاتينية :						
الأرجنتين	٧٥-١٩٧١	٩٠١٠	١٠٢٠	٢ر٢	٢	١٠٢
كولومبيا	٧٣-١٩٧٠	٥٩٣٨	٨١٢	٤ر٤	٢٤	٧٦
جمهورية الدومينيكان	٧٤-١٩٧٠	٩٩١	٢١٢	٤ر٠	٥١	٤٩
اكوادور	٧٧-١٩٧٣	١٩٧٥	٤٠٩	٤ر١	٢٧	٧٣
بيرو	٧٥-١٩٧١	٣٩٤٥	٩٨٨	٣ر٨	٣١	٦٩
ترينيداد وتوباغو	٧٣-١٩٦٩	٣١٥	٤٨	٢ر٩	١٤	٨٦
أوروغواي	٧٤-١٩٦٥	٩٠٩	٢٣٣	٠ر٩	١٢	٨٨
فنزويلا	٧٤-١٩٧٠	٢٧٥٠	٥٩٧	٤ر٣	٧	٩٣
الشرق الأدنى :						
قبرص	٧١-١٩٦٧	٢٢٩	٢٦	٢ر٢	—	١٠٠
مصر	٦٥-١٩٦٠	٣٢٤٥	٥٥٥	٣ر٢	٥٤	٤٦
ايران	٧٢-١٩٦٨	٦٩٣٢	٩٦٦	٢ر٨	٢٣	٧٧
العراق	٧٤-١٩٧٠	٢٥٤٦	٦٢٠	٤ر٩	٥٢	٤٨
تركيا	٧٢-١٩٦٨	١٢٩٧٢	٢٣١٢	٢ر١	٣٧	٦٣

(١) غرب ماليزيا فقط . (٢) تشمل بنجلاديش .

السياسات والتدابير الخاصة بتنشيط الاستخدام الريفي

تتناول السياسات والتدابير اللازمة لزيادة فرص الاستخدام الزراعي والريفي مجالا واسعا النطاق للغاية * وينبغي أن تهدف بصفة عامة الى ضمان ازدياد الطلب على الاستخدام الريفي بمعدل أسرع من العرض، وأن يتم توزيع فرص الاستخدام على أوسع نطاق ممكن بين القوى العاملة * ويمكن زيادة الطلب المحلي في كثير من الاقطار النامية على المنتجات الزراعية زيادة كبيرة باتخاذ التدابير اللازمة لاعادة توزيع الدخل * وعلى نفس الناحية، ثمة حاجة لاتخاذ التدابير اللازمة لزيادة الطلب على الصادرات *

وبطبيعة الحال، لا تفيد الاجراءات الخاصة بزيادة الطلب كثيرا في زيادة الاستخدام، ما لم يتسنى رفع الانتاج الى مستوى الطلب * وقد فشلت كثير من الاقطار النامية في الماضي في رفع انتاجها بحيث يتماشى مع الطلب، وفي كثير منها تخلف الانتاج الزراعي عن النمو السكاني فيها * وقد اضطرت أقطار كثيرة الى الاعتماد اعتمادا مزمنا على استيراد الأغذية (بما في ذلك المعونة الغذائية) وسمحت بذلك أن تستخدم فرص العمل الكامنة لديها في الاقطار المصدرة المتقدمة * ولهذا السبب تبرز على وجه الخصوص أهمية المسؤولية الواقعة على الحكومات في توفير الاستثمارات الزراعية الملائمة وتقديم الخدمات الكافية للمزارعين وتهيئة جو اجتماعي واقتصادي يساعد على تحقيق زيادة سريعة في الانتاج الزراعي في اطار سياستها الخاصة بتنشيط الاستخدام *

وتعتبر السياسات والتدابير العامة الهادفة الى زيادة الانتاج ورفع الطلب من النواحي الحيوية لزيادة فرص الاستخدام * بيد أننا لن نناقشها في هذه المرحلة بالتفصيل نظرا لأن التركيز الأساسي الآن هو حول كيفية تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستخدام في مستوى معين من الانتاج * وفي هذا المجال المحدد ثمة أربع مجالات أساسية للسياسة يتعين بحثها الآن *

أولا يجب أن تكون السياسات المتبعة تجاه التكنولوجيا متماشية مع وفرة عوامل الانتاج في الاقطار النامية، وبصفة خاصة يجب أن تتم الميكنة على نحو أكثر انتقاائية * ولما كانت معظم التكنولوجيا في الوقت الحاضر مستوردة من الخارج، فإن هذا الوضع ينطوي على نواح قومية ودولية على السواء * ثانيا، تحتاج مختلف السياسات المالية والسياسات المتصلة بهذا الى تعديل في كثير من الاقطار من أجل ازالة الانحرافات في الأسعار النسبية لرأس المال والأيدي العاملة * ثالثا، لازالت هناك حاجة لاجراء تغييرات في الهيكل الزراعي في كثير من الاقطار، خصوصا بالنسبة لأنظمة حيازة الأرض، حتى يتسنى استغلال فرص الاستخدام الزراعي الكامنة على أكمل وجه * رابعا، من الضروري اتباع سياسات متكاملة للتنمية الريفية تأخذ في الحسبان عوامل كثيرة، من بينها الاستخدام الريفي الزراعي وغير الزراعي، المرافق الريفية، اقامة المدن في المناطق الريفية، وبرامج الأشغال العامة * وسيناقش موضوع الاستخدام في مصيد الأسماك والغابات في هذا الاطار *

وظالما أن مجالات السياسة ستناقش كل على حدة، فإنه من الضروري أن نتذكر أن كل مجال منها ما هو الا جزء من السياسة الشاملة للاستخدام الزراعي التي يتعين أن تكون هي بدورها جزءا من سياسة الاستخدام الريفي وسياسة الاستخدام القومي والسياسة الاجتماعية والاقتصادية القومية ككل *

والى جانب ذلك ستناقش السياسات والتدابير بصفة عامة، وان كان من الواضح أن مدى قابليتها للتطبيق في مختلف البلاد تعتمد على الظروف الخاصة السائدة في كل منها * فعند مناقشة العرض في سوق العمل الزراعي أمكن تحديد الاتجاهات المحتملة لنسبة الأرض الى العمال والوقت اللازم قبل بدء انخفاض القوى الزراعية العاملة بالارقام المطلقة،

بالإضافة إلى العوامل التي تؤثر فيهم، باعتبارها من العوامل الهامة التي تؤثر على الصعوبة النسبية لزيادة العمل الزراعي بسرعة كافية وعلى مدى ملائمة بعض السياسات، وخاصة مستوى الكثافة العمالية الذي يجب تشجيعه * وهناك مؤثرات هامة أخرى منها مستوى البطالة الجزئية والانتاجية العمالية، ومدى تأثيرهما بموسمية الانتاج وتوزيع فرص الاستخدام المتوافرة على القوى العاملة، ومعدل زيادة الانتاج الزراعي * وستظهر مختلف الأساليب التي اتبعتها الحكومات لزيادة فرص العمل الزراعي والريفي في إطار سياسات التنمية الشاملة من استعراض الخطط الإنمائية القومية الواردة في الملحق *

وقبل أن نبدأ في مناقشة تفاصيل مجالات السياسة المحددة هذه، من المفيد أن نلقي نظرة سريعة على "التعارض" أو التضارب الذي قد ينشأ بين الاستخدام وأهداف التنمية الأخرى، وبصفة خاصة الهدف الأساسي الرامي إلى تحقيق زيادة سريعة في انتاج الأغذية والمنتجات الزراعية الأخرى *

التعارض الممكن بين الاستخدام وأهداف التنمية الأخرى

عندما كان النمو الاقتصادي السريع، طبقاً للمقاييس التقليدية، هو الهدف الوحيد تقريباً للتنمية، كانت مشكلة التعارض شبه معدومة، وإن كان لا بد من قيامها بمجرد التسليم (كما هو جاري الآن عموماً) بأن هناك أهداف عديدة للتنمية وأن التقدم الاجتماعي لا يقل أهمية عن التقدم الاقتصادي * بيد أن من الضروري أن نعترف أيضاً بأن السياسات التي هدفت في الماضي إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل أدت ضلوعها إلى حدوث تعارض بين الاستخدام وتوزيع الدخل والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وإن كان هذا التعارض قد نشأ دون أن ينتبه إليه أحد في حينه *

ويبدو أن هناك خمسة مجالات رئيسية قد ينشأ التعارض فيها نتيجة للسياسات الموجهة نحو خلق مزيد من الاستخدام الزراعي والريفي، وخصوصاً إذا افترضنا بأن لقطاع المزارع الصغيرة الفرعي دوراً أساسياً في توفير الاستخدام * وتتناول هذه المجالات ما يمكن الاستغناء عنه من الانتاج والدخول الحالية، تباطؤ نمو الانتاج، ارتفاع تكاليف الانتاج، انخفاض عائد الأموال العامة، الانتاج والدخول والاستخدام في المستقبل *

وقد يؤول التركيز على جمهرة صغار المزارعين إلى خلق حالة من التعارض مع الانتاج والدخول الحالية وذلك لأنهم يعانون، أكثر من كبار المزارعين، من بعض المعوقات مثل افتقارهم إلى المهارات التجارية والقدرات الإدارية وصعوبة حصولهم على الأراضي والمياه والائتمان، * * * إلخ * بيد أنه يتعين إزالة هذه المعوقات تدريجياً من خلال تحسين الخدمات الائتمانية والإرشادية والخدمات الأخرى التي تقدمها الحكومة إلى صغار المزارعين * ومن الواضح أن التركيز على زراعة المحاصيل على أساس الكثافة العمالية العالية دون الاهتمام برفع غلة الكهتار الواحد وقيمة الوحدة الانتاجية سيؤدي إلى تعارض مع الانتاج والدخول الجارية (كما ورد بحثه في الجزء السابق) *

وقد يتضائل نمو الانتاج بسبب ميل المدخرات وتكوين رأس المال في القطاع الريفي إلى التضائل نتيجة لتخفيف توزيع الدخل * ويفترض هذا الوضع أن مدخرات كبار المزارعين تستثمر على نحو انتاجي، الأمر الذي لم يتحقق دائماً في الماضي * ويمكن القضاء على هذا التعارض بالذات إلى حد ما باتباع إجراءات أنشطة لتعبئة المدخرات الريفية من أجل التنمية * وقد يؤول تباطؤ صغار المزارعين في اتباع الابتكارات الجديدة إلى تباطؤ في نمو الانتاج، بيد أنه من المأمول أن تكون هذه الظاهرة مجرد ظاهرة عرضية (كما أشرنا إلى ذلك من قبل) * وقد يتباطأ نمو الفائض في الأسواق على المدى القصير، نظراً لاتجاه صغار المزارعين إلى زيادة استهلاكهم من منتجاتهم كلما ارتفعت دخولهم *

وسبب يؤدي اتباع تكنولوجيات الكثافة العمالية العالية إلى الحد من ازدياد الانتاجية العمالية والدخول وقد يؤدي إلى زيادة

تكاليف انتاج الوحدة وبالتالي الى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية المعدة للاستهلاك المحلي وللتصدير * وتشير الخطط الانمائية الواردة في الملحق الى أن هذا التعارض هو أشد ما يخلق الحكومات حتى الآن * ويؤيد الكثير اتباع أساليب الكثافة العمالية العالية طالما لا يؤدي استخدامها الى رفع التكاليف * بيد أن ادخال المحاصيل والأنظمة الزراعية ذات الكثافة العمالية العالية لا يؤدي بصفة عامة الى ارتفاع التكاليف خصوصا (كما سيرد فيما بعد) اذا قيمنا هذا الوضع على ضوء تكاليف الفرصة بالنسبة للمجتمع بأكمله * ومن المحتمل أن يظهر بعض التعارض في صورة ارتفاع في تكاليف الانتاج نتيجة للسياسات الأخرى التي تستهدف زيادة الاستخدام والحد من فوارق الدخل ، مثل مشروعات الاستيطان في الأراضي الجديدة ، وتنمية المناطق شبه الجافة والمناطق المتخلفة الأخرى * ويتعين التسليم بأنه لا يمكن زيادة انتاجية اليد العاملة في الوقت الحالي زيادة كبيرة دون حدوث نتائج عكسية على توزيع فرص الاستخدام *

وعلى سبيل المثال من الممكن استعمال الأموال العامة المخصصة لتدعيم الائتمان المقدم لصغار المزارعين على نحو أكثر انتاجية في أغراض أخرى * وعلى نفس النحو فإن الأموال المخصصة لتغطية التكاليف المرتفعة لبرنامج الارشاد والائتمان والتعليم الموجهة لصغار المزارعين كان يمكن استخدامها ، من الناحية الاقتصادية البحتة ، بانتاجية أكبر في مجالات أخرى - كنقد يمحها لكبار المزارعين مثلا أو استخدامها في القطاعات غير الزراعية * ومن ناحية أخرى لا يستبعد أن تكون الأموال العامة التي تم انفاقها في الماضي على القطاع الزراعي قد مالت في كثير من الأقطار الى تدعيم أساليب الكثافة الرأس مالية العالية مما أدى الى سوء توزيع الموارد *

وحتى لو أمكن وضع سياسات تؤدي الى زيادة الانتاج الحالي والدخول والاستخدام في نفس الوقت فانه لا يمكن استبعاد امكانية انخفاض الانتاج والدخول والاستخدام أيضا بسببها * وهذه المشكلة ، كمسألة التعارض مع سياسات الانتاج والدخول الحالية ، معقدة وترتبط مباشرة بسلوك المدخرات والاستثمارات * ومن المحتمل أن تولى معظم الحكومات موضوع الاستخدام في الحاضر أهمية أكبر مما توليه له في المستقبل ، عالم يكن التعارض المتوقع كبيرا للغاية * واذا أمكن الابطاء من معدل نمو السكان فسيكون بالمستطاع التخفيف من الضغوط الرامية الى زيادة الاستخدام في المستقبل * ومع ذلك ، فعند تقييم السياسات ينبغي تقرير الاوزان النسبية لكل من الفوائد المقلدة والفوائد الحالية *

ان هذه المناقشة الموجزة السالفة للتضارب المحتمل بين الاستخدام وأهداف التنمية الأخرى لا تتسم بالتبسيط المفرط فحسب ولكنها كذلك افتراضية جدا بحكم الضرورة * ولا يتوافر الا قدر ضئيل جدا من المعلومات العملية عن مشكلة التضارب ، خصوصا بالنسبة للقطاع الزراعي * ومن المهم أن نذكر أنه يستنتج من دراسة خاصة أجريت لكل من جواتيمالا وبيرو أن التضارب بين الانتاج والاستخدام ليس أمرا محتوما ، على الأقل في الزراعة * وقد تبين من تحليل أجرى لثلاث استراتيجيات بديلة أن المسلك الهادف الى توسيع رقعة الأرض وزيادة الانتاج دون اتباع الميكنة من ناحية هو أكثر المسالك جاذبية من ناحيتي نمو الاستخدام والانتاج * وحتى لو كانت هذه الاستراتيجية باهظة التكاليف نسبيا ، خصوصا بالنسبة لوسائل الري ، فانها تبدو أفضل الاستراتيجيات بسبب ما تعود به من فوائد شخصية واجتماعية * فضلا عن ذلك فلا يوجد ما يشير الى وجود أي تضارب مع نمو الاستخدام والانتاج بالنسبة للاقتصاد ككل (٨٥)

سياسة التكنولوجيا والميكنة الانتقائية

واذا انتقلنا الآن الى مجالات السياسة الأكثر تحديدا فانه يتبين من المناقشة السابقة أن هناك حاجة كبيرة

لا تباع سياسات تكنولوجية تتلاءم بقدر أكبر مع عوامل الانتاج المتوفرة حاليا في البلدان النامية . واذا كانت القوى العاملة في الزراعة في ازدياد مستمر ورقعة الأراضي المزروعة تزيد بمعدل أبطأ (ان كانت تزيد على الاطلاق)، وبالتالي تتجه النسبة بين اليد العاملة والأرض عموما الى الانخفاض في حين يظل رأس المال نادرا بصورة عامة ، فمن الواضح أن التكنولوجيا الملائمة هي تلك التي تركز على تحسين الغلصة ، وتتجنب بقدر الامكان التطورات التكنولوجية التي تؤدي الى الاقتصاد في اليد العاملة .

والقضية الرئيسية هنا هي موضوع الميكنة الذي يعتبر غاية في التعقيد . ومما لا شك فيه أنه في المدى الطويل ستحتاج البلاد النامية ، شأنها في ذلك شأن البلاد المتقدمة ، الى احلال الطاقة الميكانيكية الى حد بعيد محل الطاقة البشرية والحيوانية ، لأنه بدون هذا الاحلال سيتعذر تحقيق زيادة مستمرة في دخول الأفراد . بيد أن هذا سيتم حينما تنخفض القوى العاملة الزراعية عن المستوى الحالي (أو على الأقل عندما تبدأ في الانخفاض) وحينما تبدأ نسبة اليد العاملة الى الأرض في الارتفاع من جديد . الا أن هناك حاجسا ضخما يتمثل في أن الميكنة هي الوسيلة الرئيسية لرفع الانتاجية العمالية ودخول الأفراد العاملين فيها ، وفي الوقت ذاته التخفيف من مشقة العمل الزراعي . وهكذا يبدو أن ذلك قد يؤدي الى الحد من الهجرة من الريف الى المدن . بيد أن الامور لا تسير على هذا النحو لأنه عند ما يعمل في المتوسط ثلث السكان أو دون الثلث في غير الزراعة ويعتمدون في معيشتهم كلية على الأغذية المشتراة فانه لن يتسنى الا لعدد ضئيل من الأيدي العاملة الزراعة زيادة انتاجيتها بهذه الطريقة . أما الباقون وهم أكثر بكثير ، فسيضطرون الى العيش عيشة الكفاف وبالتالي سيخضعون لضغوط الهجرة القوية بحثا عن العمل غير الزراعي .

وبيد وأن معظم الحكومات أخذت تعترف الآن بضرورة اعطاء أولوية متقدمة الى الكثرة في هذه المعادلة الخاصة بدلا من القلة التي قد تستفيد من الميكنة التي تؤدي الى الاقتصاد في اليد العاملة . بيد أن هذا الاختيار لم ينعكس بعد انعكاسا كاملا في سياساتها المفصلة المتعلقة بالميكنة وان كانت بعض الخطط الانمائية تشير الى ضرورة زيادة الانتاجية في الميكنة والى ضرورة تشجيع الأساليب ذات الكثافة العمالية العالية .

ولعل ما ينطوي عليه العمل الزراعي من مشقة بالغة وتعب شديد يعد من الجوانب الخطيرة للغاية . ومع هذا فان اعتبار ذلك هدفا أساسيا لن يعود بالنفع الا على أقلية ضئيلة . وهناك مجال كبير ، لم يستكشف بعد نسبيا ، للحد من مشقة العمل الزراعي من طريق تحسين الآلات اليدوية والآلات التي يجرها الحيوان ومن طريق تخطيط الزراعة على نحو أكثر ترشيدا (بما في ذلك الزراعة التعاونية للوحدات المجزأة في الوقت الحاضر والمنتشرة على مسافات كبيرة) بدلا من التركيز على الميكنة واسعة النطاق . ومن المجالات التي تحتاج الى الحد من مشقة العمل فيها قيام المرأة ببعض الأعمال مثل حمل المياه وجمع الوقود ، وطحن الحبوب من أجل اعداد الطعام ، وهي أعمال يمكن تسهيلها الى حد كبير بتوفير نقاط الشرب ، وادخال الكهرباء في الريف وبعض التحسينات التكنولوجية البسيطة .

ومن ناحية أخرى ترتبط مشقة العمل الى حد ما بالبيئة الاجتماعية والسياسية التي يؤدي فيها هذا العمل ، وبامكانية الحصول على نفع شخصي أو المساهمة نحو الصالح العام . ولهذا السبب يمكن للتدابير التي تؤدي الى زيادة مشاركة السكان الريفيين في اتخاذ قرارات التنمية التي تمس حياتهم (وفهمهم لهذه القرارات) أن تؤدي الى تغيير كبير في نظرهم الى مشقة العمل الزراعي . ومع هذا يكتسب موضوع التخفيف من مشقة العمل البدني أهمية في بعض الحالات ، فمثلا اذا كانت الميكنة من النوع الذي يزيد من وقت الفراغ لدى المزارع وعائلته أكثر مما يستبعد العمل المأجور ، فهي بهذا تكون صالحة للتطبيق .

ومن هنا ظهرت الحاجة الى ما يسمى بالميكنة الانتقائية ، الا أنه على الرغم من الاتفاق الوثيق بين المهندسين وعلماء الاجتماع على ضرورة ادخال الميكنة على نحو انتقائي لا زال عدد الدراسات التي أجريت حتى الآن للتعرف على ما يعنيه هذا من الناحية التطبيقية وفي ظروف معينة قليلا جدا * وإلى جانب ذلك من المحتمل أن يكون من الصعب تنفيذ سياسة الميكنة الانتقائية ، كما يتبين من المناقشة التي ستترد فيما بعد حول السياسات المالية والهيكلية *

وتعني الميكنة الانتقائية بصفة عامة ادخال الميكنة على نطاق واسع الآن في عظم الأقطار النامية فقط في الحالات التي تساهم فيها في زيادة الاستخدام أو في الحالات التي تكون ضرورية للقضاء على الاختناق الموسمي لليد العاملة *

وحددت المناقشة السابقة عن آثار الميكنة عددا من النشاطات التي قد تصلح للميكنة طبقا لهذه المعايير منها : ضخ المياه من آبار الأنابيب ، ازالة الأشجار من الأراضي الثقيلة ، اعداد الأراضي عندما تدعو الحاجة الى القيام بعمليات سريعة (المناطق شبه الجافة التي تسود فيها مواسم أمطار قصيرة ومتقلبة ، وتعدد المحاصيل) ، وجمع المحصول (وربما الدراس والتجفيف) في الزراعة متعددة المحاصيل * وحددت المناقشة السابقة عن آثار الميكنة عددا من النشاطات التي قد تصلح للميكنة طبقا لهذه المعايير منها : ضخ المياه من آبار الأنابيب ، ازالة الأشجار من الأراضي الثقيلة ، اعداد الأراضي عندما تدعو الحاجة الى القيام بعمليات سريعة (المناطق شبه الجافة التي تسود فيها مواسم أمطار قصيرة ومتقلبة ، وتعدد المحاصيل) ، جميع المحصول (وربما الدراس والتجفيف) في الزراعة متعددة المحاصيل *

ومن بين المحاولات القليلة السابقة لتعريف مفهوم الميكنة الانتقائية في ظروف محددة ، كانت معظم هذه المحاولات أكثر تحديدا من المفهوم الحالي * فقد دعت إحدى الدراسات ، التي تم وضعها على أساس الظروف السائدة في جنوب وجنوب شرقي آسيا ، الى ادخال الميكنة فقط في الري والدراس وتفتيت التبن المستخدم في تغذية حيوانات العمل (٨٦) واستبعدت هذه الدراسة اتباع الميكنة في اعداد الأراضي للزراعة متعددة المحاصيل وذلك لعدة أسباب ، أهمها أن عمليات الدراس وتفتيت التبن ميكانيكيا توفر قدرا كافيا من الطاقة العمالية والطاقة الحيوانية من أجل اعداد مهاد البذور بسرعة كافية باستخدام المعدات المحسنة التي تجرها الحيوانات *

فقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باعداد دراسة ، كثيرا ما أشير اليها من قبل ، بحثت أثر ميكنة عمليات دراس القمح وضخ المياه على الانتاج والاستخدام في البنجاب في الهند واستنتجت أن هذا النوع من الميكنة يعد بديلا صالحا للميكنة واسعة النطاق (٨٧) وعلى نفس النحو ركزت دراسة أخرى على استعمال الدراسات وآلات الحصد الثابتة ، بدلا من ميكنة اعداد الأراضي ، للاسراع بعمليات الزراعة متعددة المحاصيل (٨٨)

وتعد كولومبيا البلد الوحيد ، حتى الآن ، الذي قامت فيه وزارة الزراعة ذاتها باعداد اقتراحات محددة بشأن الميكنة الانتقائية ، وان لم تترجم بعد الى سياسة حكومية (٨٩) . وتتناول هذه الاقتراحات بالدرجة الأولى ميكنة اعداد الأراضي والغرس وجمع محصول الأرز بموجب أسلوب المحصول المزدوج في المناطق المروية الاستوائية * وتكفي الجرارارات المتوفرة حاليا للوفاء بهذه الأغراض ، وتقترح الدراسة قصر استيراد الجرارات في المستقبل على اعادة بناء الوحدات المستهلكة *

(٨٦) Robert d'A. Shaw, Jobs and agricultural development: a study of the effects of a new agricultural technology on employment in poor nations, p. 31-40, Washington, Overseas Development Council, 1970, Monograph Series No.3.

(٨٧) Montague Yudelman et al., op. cit., p.97.

(٨٨) E/M/ Schebeck, Fiscal intervention and employment in agriculture, in International Labour Office, Fiscal measures for employment promotion in developing countries, p.286, Geneva, 1972.

(٨٩) Colombia, Ministerio de Agricultura, Consideraciones sobre el papel de la maquinaria en la agricultura colombiana, p. 31-35, Bogota, 1971, MIN/ AGR/-OSPA-051 (preliminary).

وتحدد الخطة التوجيهية العالية الموقته للمنظمة أهدافا مقترحة للميكنة في كل اقليم من الاقاليم الرئيسية في العالم لسنة ١٩٧٥ ولسنة ١٩٨٥ تقوم على ضرورة "توفير الزيادة الضرورية في الطاقة والعمل في الوقت ذاته على الحد من الاستغناء عن العمال الى أدنى حد ممكن" * ويتعدى نطاق الميكنة المقترحة مدى ماورد في الاقتراحات سالفة الذكر وتشتمل على ازالة الاشجار من الاراضى واعادها ، بما فى ذلك تسويتها ، وعمليات الحرث وفرش المهاد ، بالتبن ، وأعمال الخدمة مثل استعمال المحاريث القلابية والحفارة وكسوة الارض بالتبن والدراس ، والنقل ، وضخ المياه للرى ، ورش بعض المحاصيل مثل أشجار الفاكهة ، والتجفيف والتصنيع الجزئى والتصنيف . . . الخ .

وهناك حاجة ماسة لبذل مزيد من الجهود لتحديد النوع والمستوى الملائم من الميكنة الانتقائية في ظل ظروف معينة * وليس هناك أى جدال في ضرورة زيادة الميكنة الملائمة زيادة كبيرة * بيد أن مشاكل الاستخدام الحالية في الاقطار النامية تشكل تحديا هائلا أمام أخصائيي ميكنة المزارع وادارتها والاقتصاديين الزراعيين على السواء * ومن الخطر تعميم الحكم على الميكنة بل يجب انتقاء نوعها ومستواها بالنظر الى الظروف الخاصة بكل بلد ، وبكل منطقة في داخل البلد *

والى جانب الميكنة الانتقائية ، من الضروري أيضا القيام بمزيد من الأبحاث عن تكنولوجيا زيادة الغلات من النوع الذى أدى الى نتائج مثمرة بالنسبة لأنواع القمح والأرز وفيرة الغلة * ولا زالت التكنولوجيات المتوفرة حتى الآن تعكس الى حد كبير احتياجات البلاد المتقدمة * وفي اطار خلق فرص الاستخدام ، يتعين على وجه الخصوص اعطاء أولوية متقدمة لتطوير التكنولوجيات الصالحة للمناطق الزراعية في الاراضى الجافة غير المروية حيث يعمل معظم المزارعين في البساتين النامية * وفي المناطق التى تتمتع بموارد أفضل للمياه ستؤدي تنمية أنواع المحاصيل التى يحتاج نموها الى موسم قصير الى توزيع مستلزمات اليد العاملة توزيعا عادلا خلال السنة * ولا زال من الضروري اجراء أبحاث عن أنظمة الزراعة التى تناسب كل اقليم من الاقاليم وعن كل نوع من أنواع المحاصيل وعن الاختيارات التكنولوجية المتوفرة *

وعلى وكالات العون والفنيين الأجانب توجيه مزيد من الاهتمام الى مدى ملائمة التكنولوجيات التى يحاولوا تطبيقها في البلاد النامية * وعلى الوكالات أن تهتم اهتماما كبيرا بنواحي الاستخدام وتوزيع الدخول عند تقديرها للمشروعات * وكانت السهولة النسبية في الحصول على القروض الخارجية والمعونات الأخرى لشراء الجرارات في الماضي من العوامل التى أدت الى الميكنة العشوائية التى كانت في بعض الأحيان سيئة التقدير للخاية ، وذلك على عكس الوضع الآن حيث يعترف الجميع بضرورة اتباع الميكنة الانتقائية بعناية * وستناقش فيما بعد العوامل الأخرى التى أدت الى تفضيل التقنيات ذات الكفاءة الرأسمالية العالية *

السياسات المالية والسياسات المتصلة بها

من الواضح أن الموارد ستكون موزعة توزيعا سيئا ما لم تعكس أسعار مختلف عوامل الانتاج في السوق بصورة كافية ندرتها النسبية في الاقتصاد * وفي كثير من البلاد النامية مجموعة من العوامل ، منها ارتفاع قيمة العملات عن سعرها الطبيعي والتضخم والائتمان المدعوم بأسعار فائدة منخفضة والاعفاءات الجمركية والضريبية ، أدت الى خفض نفقة رأس المال والعملات الأجنبية دون نفقة الفرصة الاجتماعية فيها * وفي نفس الوقت أدى الادخال التدريجي لأنظمة الحد الأدنى للأجور والتأمينات الاجتماعية الى زيادة أجور العمال في السوق فوق نفقة الفرصة الاجتماعية * وقد أدى هذا الى انخفاض سعر رأس المال بصورة زائفة والى ارتفاع أجور اليد العاملة بصورة زائفة كذلك مما أدى الى تفضيل استخدام الكثافة الرأسمالية * ويمكن معالجة هذا الوضع عند تخطيط المشروعات الاستثمارية العامة باستخدام نظام الأسعار الموازية ، بيد

(٩٠) منظمة الأغذية والزراعة — المرجع السابق ، الجزء الأول ص ٢٦٥-٢٦٦ *

أنه سيكون من الصعب تغيير سلوك رجال الأعمال بحيث يتماشى مع احتياجات المجتمع بأكمله وذلك بأجراء تعديلات على الأقل في بعض السياسات المتصلة بهذا الأمر *

وفي القطاع الزراعي أدت هذه السياسات الى خلق حوافز جديدة مصطنعة ، وفي كثير من الأحيان عن غير قصد ، لادخال الميكنة * ولهذا السبب قد يعود احلال الآلات محل العمال بالنفع الشخصي على المزارعين حتى في الاقتصاديات التي تتميز بفاقر في اليد العاملة حيث تختلف احتياجات المجتمع * وفي كثير من الأحوال لا يقتصر الأمر فقط على تفضيل المعدات المصنوعة محليا التي قد تكون أكثر بساطة وملاءمة للأنظمة ذات الكثافة العمالية العالية ^(٩١) * وفي أغلب الأحيان تحدد أسعار عالية للمعدات الرأسمالية المنتجة محليا بسبب السياسات الحمائية *

وتعد الباكستان مثالا صارخا على انحراف أسعار عوامل الانتاج واقتران ذلك بانحراف أسعار السلع مما أدى الى تحفيز مصطنع لاستخدام الميكنة ^(٩٢) * ففي خلال الستينات بلغ سعر الفائدة على الائتمان متوسط الأجل في بنك التنمية الزراعية ٨-٧٪ بينما كانت فائدة البنوك التجارية تتراوح بين ١٢ و ١٥٪ * ولم تفرض رسوم على استيراد الجرارات حتى ١٩٦٩-١٩٧٠، ثم فرضت بعد ذلك رسوم على الاستيراد مقدارها ٥٪ وضريبة على البيع مقدارها ١٥٪ * بيد أن هذا الاجراء في حد ذاته لم يؤد الى القضاء على الارباح الهفوية الناتجة عن شراء العملات الأجنبية بالسعر الرسمي وكان المستوردون المعتمدون يشترون الجرارات في عام ١٩٧١ بمبلغ يتراوح بين ١٦ ألف و ١٨ ألف روبية فقط بينما بلغ سعره في السوق الحرة بين ٢٥ ألف و ٣٠ ألف روبية * وفي نفس الوقت قلت مخاطر الاستثمار في المعدات الرأسمالية بدرجسة كبيرة نتيجة لارتفاع سعر الدعم لبعض المحاصيل الرئيسية ارتفاعا كبيرا يزيد بكثير عن أسعار السوق العالمية *

واتبعت الهند سياسة مماثلة حيث أدى فرض ضريبة على الأسمدة في ١٩٦٩ ، مع استبقاء الاغانات المقدمة للمعدات ، الى دعم الاتجاه المعاكس لاستخدام التقنيات ذات الكثافة العمالية العالية * وأشار البنك الدولي في تقريره لمشروعات الميكنة في الهند أن الربحية الخاصة للجرارات في بعض أنحاء ولاية كوجيرات كانت تزيد بضعفين وأحيانا بثلاثة أضعاف ، ربحيتها الاجتماعية وذلك اذا أخذنا في الاعتبار انحرافات أسعار عوامل الانتاج وأسعار الناتج ^(٩٣) * وفي الفلبين ارتفعت مبيعات الجرارات بسبب توفر الائتمان منخفض الفائدة في عام ١٩٦٦ في أعقاب القرض المقدم من البنك الدولي لتشجيع الميكنة ، هذا الى جانب عامل محفز آخر هو اتجاه قيمة البيزو الى الارتفاع تدريجيا عن معدلها الطبيعي على أساس السعر الرسمي ^(٩٤) * وقد ارتفعت أسعار السلع الرأسمالية المستوردة في عام ١٩٧٠ نتيجة لتعويم العملة ، وانخفض استيراد الجرارات انخفاضاً كبيراً على الرغم من الحصول على قرض آخر من البنك الدولي *

وفي أمريكا اللاتينية تعفي معظم البلدان المعدات الزراعية من رسوم الاستيراد ، باستثناء المعدات التي تنتج منها كميات كبيرة محليا ، ويتمتع الانتاج المحلي باعفاءات ضريبية كبيرة * واذا اعتبرنا أهمية استخدام المعدات الرأسمالية على أفضل وجه ، فمن المدهش حقا أن يتعرض استيراد قطع الغيار في بعض الأحيان الى رسوم استيراد مرتفعة جدا * وتوفر المؤسسات الحكومية الائتمان اللازم لشراء المعدات الزراعية في حدود تتراوح بين ٧٠ و ١٠٠٪ من سعر الشراء وبسعر فائدة يقل كثيرا عن سعر الفائدة التجاري * وكان من نتيجة التضخم السريع السائد في كثير من البلدان أن أصبح

E/M/ Schebeck, op. cit., p. 288-289. (٩١)

C.M. Gotsch, op. cit., p. 139. (٩٢)

E/M/ Schebeck, op. cit., p. 289. (٩٣)

Randolph Barker et al., op. cit., p. 123. (٩٤)

متوسط سعر الفائدة الفعلية التي فرضتها المؤسسات العامة في السنوات الأخيرة على القروض المقدمة لشراء المعدات الزراعية ضئيلاً وأحياناً سالباً * فعلى وجه التقريب تراوح معدل الفائدة بين ٦ و ١٣ % في كل من الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا ، وبالتالي تعين على المزارعين تسديد ما يتراوح بين ٥٠ و ٨٠ % فقط من القروض التي حصلوا عليها في تلك البلدان * وكان من نتيجة هذا الوضع أن قامت كل من شيلي وأرجواى بتعديل بعض القروض الممنوحة لشراء المعدات بحيث تتمشى مع معدل التضخم ، وقد أخذت البرازيل تفكر في اتخاذ خطوات مماثلة (٩٥) .

وفي كثير من البلدان اقترن الميل الى تسعير رأس المال دون سعره الحقيقي بتطورات أخرى أدت الى رفع الأجور العمالية كثيراً فوق نفقة الفرصة في اقتصاديات تتميز بفاش في اليد العاملة * ويتزايد الآن عدد الاقطار التي وضعت قواعد لتحديد الحد الأدنى للأجور وأنظمة للتأمينات الاجتماعية مما أدى الى ارتفاع كبير في تكاليف استخدام العمال * ومع أن هذه التدابير لازالت أقل فاعلية في الزراعة منها في الصناعة (ويعزى ذلك جزئياً الى انعزال الكثير من المناطق الريفية وإلى أن جزءاً من الأجور الزراعية يدفع عينا في كثير من الأحيان) الا أنها تكتسب الآن مزيداً من الفاعلية بصورة تدريجية خصوصاً في المزارع الكبيرة التي تستخدم كثيراً من العمل المأجور * ونلاحظ ، كمثال على مدى أثر هذه التدابير ، أن التأمينات الاجتماعية تضيف اسماً الى اجمالي الأجور ماقيمته ٢٠ % في بيرو و ٤٠ % في شيلي ونحو ٥٠ % في الأرجنتين * وفي الفلبين تشير التوقعات الى أن رفع الحد الأدنى للأجور في عام ١٩٧٠ قد يؤدي الى خفض الزيادة في الاستخدام الزراعي في النصف الأول من السبعينات من ٤ % سنوياً الى ٢٦ % (٩٦) .

وبالطبع لا نقترح على الإطلاق التخلي عن مثل هذه التدابير الأساسية ، مثل الحد الأدنى للأجور والتأمينات الاجتماعية ، التي تستهدف العدالة الاجتماعية ، الا أنه من الممكن تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية بطريقة لا تجعلها نوعاً من الضريبة تفرض على استخدام اليد العاملة * ففي البرازيل مثلاً صندوق خاص يتم تحويله من الضرائب المفروضة على الانتاج والمبيعات يتولى دفع التأمينات الاجتماعية للعمال الزراعيين ، أما في أرجواى فتتقدم التأمينات الاجتماعية الآن على أساس الهكتار وليس على أساس العامل * ومن العسير تغيير النتائج المترتبة على فرض حد أدنى للأجور * وقد اقترح البعض أحياناً دفع اعانات للأجور ، بيد أن هذا الاجراء ينطوي على تحويلات مالية كبيرة وبالتأكيد ستكون ادارته أكثر صعوبة فسي الزراعة منها في الصناعة * .

وعلى أية حال فمن المؤكد أن الزيادة في معدلات الأجور الفعلية قد شجعت المزارعين على التقليل من استخدام اليد العاملة ، الا أنه ليس من المؤكد أن تؤدي تدابير خفض معدلات الأجور الى تشجيعهم على استخدام عدد أكبر من العمال * فالقلاقل الاجتماعية بدأت تنتشر بسرعة في الريف نتيجة لزيادة ادراك العمال الريفيين لحقوقهم ولوضعهم الأقل من وضع العمال الحضريين * ولهذا السبب يحجم كبار المزارعين عن مواجهة المشاكل التي ينطوي عليها تنظيم قوة عاملة كبيرة وادارة شؤونها * .

K. C. Abercrombie, Agricultural mechanization and employment in Latin America, op. cit., (٩٥) p. 31-33.

Mahar Mangahas, William H. Meyers and Randolph Barker, The effect of the new seed-fertilizer technology on present and future trends in labour use in Philippine agriculture to be published by the Organisation for Economic Co-operation and Development (quoted in Randolph Barker et al., op. cit., p. 138). (٩٦)

وهناك عدد كبير من السياسات المالية والسياسات الأخرى المتصلة بها التي تؤثر على الاستخدام الزراعي * وتشير إحدى الدراسات الخاصة بأفريقيا إلى أنه من بين ٢٤ نوعاً من السياسات وأساليب التخطيط التي تؤثر على الاستخدام الزراعي وتؤدي إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المدن هناك على الأقل ٩ سياسات تمس النواحي المالية والنواحي الأخرى المتصلة بها (٩٧) *

ويمكن لسياسة الائتمان الزراعي أن تلعب دوراً رئيسياً في الترويج لنمو معين من التغيرات التكنولوجية * وستدعو الحاجة إلى اتباع سياسات ائتمانية انتقائية من أجل تنفيذ سياسات الميكنة على نحو انتقائي * وفي نفس الوقت ينبغي تقديم مزيد من الائتمان الممنوح لصغار الفلاحين لمساعدتهم في شراء البذور المحسنة والمخصبات ومبيدات الآفات والمعدات ، وذلك لأنهم يفضلون في الغالب تطبيق التقنيات ذات الكثافة العمالية العالية * وحتى الآن أظهرت مؤسسات الائتمان العامة في معظم البلدان النامية ميلاً نحو تفضيل كبار الفلاحين ، وذلك لأنها تفرض ضمانات على القروض من ناحية ، ولأسباب تتعلق بالسهولة الإدارية وسهولة استرداد القروض وانخفاض التكلفة من ناحية أخرى *

وثمة حاجة لأداة النظر في الضرائب الزراعية في كثير من البلاد في ضوء تأثيرها على أهداف الاستخدام وأهداف التنمية الأخرى * وعلى سبيل المثال تعفى الدخول الزراعية (على عكس الأراضي الزراعية) من الضرائب في كل من الهند وباكستان * وهكذا لم يدفع كبار المزارعين أية ضرائب على الأرباح الكبيرة التي حققوها نتيجة للثورة الخضراء مما سهل لهم الاستثمار في المعدات الرأسمالية باهظة التكاليف (٩٨) * وفي أمريكا اللاتينية ، على وجه الخصوص ، كثير من الحيازات الكبيرة غير مستغلة بالكامل ولطالما نظر إلى الضرائب التصاعدية على الأرض (التي تزيد نسبتها بازدياد مساحة الحيازة ، والتي تقدر على أساس الإنتاج الكامن وليس الإنتاج الحالي) على أنها أحد الوسائل التي تشجع على الزراعة الكثيفة أو على بيع جزء من الحيازة ، مما يترتب عليه في كلتا الحالتين ارتفاع مستوى الاستخدام * بيد أن تنفيذ هذه التدابير كان ضعيفاً للغاية في البلاد النامية حتى الآن * وما لم يتحقق قدر من الإصلاح الزراعي سيظل كبار ملاك الأراضي في موقف قوى يمكنهم من التهرب من الدفع دون جزاء (٩٩) *

ويمكن للسياسات السعرية الخاصة بالمدخلات والمخرجات أن تؤثر أيضاً على الاستخدام الزراعي * وقد استخدمت الاطانات المقدمة للمدخلات ، كالمخصبات ، بفعالية في كثير من البلاد النامية ، وإن كان بعضها ينظر إلى المخصبات الآن باعتبارها هدفاً جذاباً يسهل فرض الضرائب عليه * وإذا أمكن تحسين الأنظمة التسويقية على نحو ملائم فسيكون بالمستطاع استخدام أقل قدر من أسعار الدعم في تشجيع تنويع الإنتاج وتوجيهه نحو المنتجات التي تستخدم في إنتاجها كثافة عمالية عالية *

ومن ناحية أخرى فإن تخفيض أسعار المنتجات الزراعية بطريقة مصطنعة بهدف تزويد المدن بالأغذية بأسعار منخفضة لم يؤدي فقط إلى تثبيط الإنتاج فحسب بل وأيضاً إلى تخفيض الاستخدام الزراعي وتشجيع الهجرة من الريف إلى المدن *

Carl Eicher, Thomas Zeller, James Kocher and Fred Winch, Employment generation in African agriculture, p. 19, East Lansing, Michigan State University, Institute of International Agriculture, College of Agriculture and Natural Resources, 1970, Research Report No. 9.

W.P. Falcon. The green revolution generation of problems, American Journal of Agricultural Economics, 52(5): 706, 1970.

K.C. Abercrombie, Fiscal policy and agricultural employment in developing countries, in International Labour Office, Fiscal measures for employment promotion in developing countries, op. cit., p. 272.

كما أن رسوم التصدير بما في ذلك الرسوم المتضمنة في السياسات السعرية التي وضعتها مجالس التسويق في غرب أفريقيا والشركات الأخرى المحكرة للتصدير يمكن أن تؤثر أيضا على الاستخدام الزراعي • وتتوقف نتائجها على مجموعة من العوامل المعقدة يصعب تقديرها ، وان أدت في بعض الحالات كما يبدو الى نتائج ضارة بفرض الاستخدام الزراعي •

السياسات الهيكلية والاصلاح الزراعي

تؤثر السياسات الهيكلية، خصوصا بالنسبة لحيازة الأراضي ، تأثيرا عميقا على الاستخدام الزراعي • وكما أوردنا من قبل ، يؤثر التغيير التكنولوجي تأثيرا كبيرا على الهيكل الزراعي كما يتأثر به في الوقت ذاته • ولا يمكن دراسة سياسة التكنولوجيا وحدها على حدة بل يجب دراستها في صلتها بمجموع المؤسسات الزراعية بما فيها الادارات والخدمات الاساسية التي تقدمها الحكومة •

ولطبيعة الهيكل الزراعي ، أي كونه " وحيد الاسلوب " أو " مزدوج الاسلوب " ، تأثير كبير في الاستخدام الزراعي (١٠٠) • ففي النوع الأول يمكن تطبيق التكنولوجيا ذات الكثافة العمالية على القطاع الزراعي بأكمله ، والمثال التقليدي على ذلك هو حالة اليابان خلال المراحل الاولى من تنميتها ، وان كانت هناك أمثلة أخرى في بلد مثل كوريا • كما أن البلاد التي يتم الانتاج الزراعي فيها بصورة جماعية أو تعاونية تعتبر من بلاد " الاسلوب الواحد " ولو أن هناك ازدياداً جديداً تظهر في التعاونيات حيث توجد أراض فردية الى جانب الاراضي التي تزرع تعاونيا •

ويوجد الاسلوب المزدوج في الهيكل الزراعي في كثير من البلاد النامية • فقد شجعت هذه البلاد على نشوء قطاع فرعي عصري وتجاري وتزيد فيه كثافة رأس المال نسبيا ، بحيث يقدم هذا القطاع الفرعي معظم الانتاج التجاري ، في حين يظل باقى السكان الزراعيين في القطاع الفرعي القائم على الكفاف والذي لا يستفيد من الموارد العامة • والهيكل من هذا النوع غالبا ما تكون نتيجة تطور تاريخي موروث من الفترة الاستعمارية ، ولكنها كانت كذلك موضع التشجيع في بعض الحالات من أجل تحقيق زيادة سريعة في الانتاج • ومن أمثلة هذه الهياكل نذكر البرازيل وكولومبيا وأندونيسيا وساحل العاج والمكسيك والمغرب وسري لانكا •

واذا كان الهيكل الزراعي يتجه اتجاها شديدا نحو الأسلوب الثنائي أو الأسلوب ازدواجي ويقوم على قطاع فرعي عصري / تجاري يتكون من المزارع الكبيرة ، خصوصا عندما يتقوى هذا الازدواج بفعل الخدمات الحكومية التي تقدم للمزارعين ، فسيكون من الصعب تجنب حصول كبار المزارعين على معظم المنافع الناتجة عن التغيير التكنولوجي • بيد أن المزارع الصغيرة هي التي تستخدم في العادة أكبر قدر من اليد العاملة في الهكتار الواحد وتحقق أعلى انتاج بالنسبة للهكتار الواحد ، حتى في الوقت الحاضر الذي تطبق فيه وسائل التكنولوجيا البدائية •

(١٠٠) Bruce F. Johnston (with the assistance of John M. Page, Jr. and Peter Warr), Criteria for the design of agricultural development strategies, Food Research Institute Studies, 11(1): 27-58, 1972.

وقد أمكن بعد ذلك زيادة دقة تقسيم النماذج الى وحيدة الأسلوب ومزدوجة الأسلوب ، على أساس ١٠ دراسة حالات في
FAO, Comparative analysis of agricultural development and employment performance and planning, prepared by Erik Thorbecke and Gunars Dambe (in press).

وفى معظم البلاد النامية ، حتى التى تعاني منها من ندرة الارض ، لا زالت هناك امكانية كبيرة لزيادة مدخلات العمل و لرفع مستوى الانتاجية للهكتار الواحد فى المزارع الصغيرة * وهكذا كانت نسبة عدد العمال الى الاراضى فى اليابان فى عام ١٩٦٥ نصف النسبة المماثلة فى الهند ، فى حين بلغت نسبة استعمال الأسمدة فى الهكتار * ٤ ضعفا تقريبا وبلغ نصيب العامل من اجمالى الناتج المحلى ٦ أضعاف تقريبا و انتاجية الهكتار الواحد ١٢ ضعفا (١*١) وتعتبر هذه الأرقام مذهلة للغاية حتى اذا أخذنا فى الاعتبار أن وسائل الري تتوافر لـ ٥٥ ٪ من الاراضى القابلة للزراعة فى اليابان بينما النسبة المماثلة فى الهند تبلغ ١٦ ٪ فقط *

وتعتمد بعض الاقطار ، التى لا زالت بها موارد أرضية غير مستغلة مما يمكن استغلالها ، التوسع فى قطاع المزارع الصغيرة الفرعى من طريق التوطن والاستيطان كهدف رئيسى فى برامجها الخاصة بزيادة الاستخدام الزراعى * ومن بين تلك البلاد بوليفيا والبرازيل وماليزيا والدومينيكان وكينيا وأندونيسيا وتانزانيا * أما حيث لا تكاد تتوافر أرض غير مستغلة مما يمكن الوصول اليها ، فان السبيل الوحيد للتوسع فى القطاع الفرعى ذى الكثافة العمالية العالية هو تجزئة المزارع الكبيرة عن طريق اصلاح الزراعى *

وكثير من الاقطار التى طبقت اصلاح الزراعى بمختلف أنواعه فى السنوات الاخيرة تنظر اليه على أنه جزء هام من سياسة الاستخدام الواردة فى خططها الانمائية * وقد نالت آثار اصلاح الزراعى قسطا وافيا من الدراسة (١*٢) ولهذا نكتفى هنا بالاشارة الى بعض النقاط الهامة *

فلاصلاح الزراعى يؤدى الى أحد نتيجتين : اما الى توزيع المزارع العائلية أو اقامة أنواع مختلفة من المزارع التعاونية أو الجماعية * والاختيار بينهما هو أمر سياسى الى حد بعيد ، وان كان كل منهما وسيلة صالحة لزيادة فرص الاستخدام فى الزراعة * ولما كان المصدر الرئيسى لليد العاملة هو أفراد الأسر أو أعضاء التعاونيات أمكن اعتباره مصدرا ثابتا نوعا ما وبالتالي يجب استخدامه على الوجه الاكمل وليس مجرد تكلفة متغيرة كالاستخدام بالاجر * وقد لوحظ أيضا أن الطلب على العاملين بأجر ازداد فى أعقاب اصلاح الزراعى (١*٣).

ومن الاسهل تزويد المزارع التعاونية بالخدمات الارشادية والاقتصادية والتسويقية وغيرها من الخدمات من تزويد المزارع العائلية المتفرقة بها ويعوض هذا ، الى حد ما ، من المشكلة التى تتلخص بأن هذه الوحدات واسعة النطاق تحتاج الى مديرين مهرة ، مما يندر وجوده فى البلاد النامية * وللمزارع التعاونية ميزة أخرى وهى قدرتها على التكيف مع الوضع الحالى الذى يتميز بفائض فى القوى العاملة ومع الوضع الذى لا بد من قيامه فى المستقبل حين تنخفض القوى العاملة الزراعية وتدعو الحاجة الى اقامة وحدات زراعية كبيرة ترتكز الى استخدام المعدات الكبيرة المقتصدة للأيدي العاملة * وهى تساعد أيضا فى اقامة وحدات الانتاج واسع النطاق التى قد تكون ضرورية لبعض السلع *

ويقع على المزارع التعاونية جانب كبير من عبء ايجاد العمل لأعضائها * ولما كانت هذه المزارع تعتبر مجمعا لليد العاملة تحت نوع من الادارة المركزية فانها توفر جوا مناسباً لتنظيم النشاطات غير الزراعية بخفض التخفيف من البطالة الموسمية * وقد استفادت الصين على وجه الخصوص من هذه الناحية استفادة كاملة ، كما سيرد فيما بعد * وعلى نفس

S. Reutlinger et al., Agricultural development in relation to the employment problem, (١٠١) p.6, Washington, D.C., International Bank for Reconstruction and Development, 1971 (mimeographed).

Marvin J. Sternberg, Agrarian reform and employment: potential and problems. International Labour review 103(5): 453-476, 1971. (١٠٢) أنظر بوجه خاص : * وهذه المقالة تلخص النتائج التى

انتهت اليها سبع دراسات أخرى عن اصلاح الزراعى والاستخدام فى بعض البلاد والاقاليم ، كان قد سبق نشرها فى نفس المجلة بين ١٩٦٧ و ١٩٧١ ثم أعيد طبعها فى

Eric S. Clayton, Agrarian reform, agricultural planning and employment in Kenya, International Labour review, 102(5): 453, 1970. (١٠٣)

النحوفهى تعد مجالا طيبا للتركيز على تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وتنظيم الاسرة ، وان كان بالمستطاع قول الشىء ذاته عن منظمات المزارعين العاملين لحساب أسرهم •

بيد أن هناك تحفظا هاما يتعلق بآثار اصلاح الزراعى على الاستخدام • وينطبق هذا على الافراد الذين لا ينتفعون من توزيع المزارع العائلية أو من التعاونيات والذين اعتمدوا فى الماضى فى معيشتهم اعتمادا كليا أو جزئيا على العمل بأجر ، فى الحيازات الكبيرة المصادرة • وإذا كان من المتعذر تزويد العمال المعدمين بالمزارع العائلية أو ضمهم الى التعاونيات تعين ، على الأقل ، اعطاءهم قطعة صغيرة من الارض لزراعتها ببعض المحاصيل ذات الكثافة العمالية العالية للاستهلاك العائلى أو للبيع (١٠٤) •

التنمية الريفية المتكاملة

من المسلم به أن القطاع الزراعى فى حد ذاته يعتبر اطارا ضيقا للغاية لبحث مشاكل الاستخدام • ولكن المناقشة فى اصلاح الزراعى توسع مجال التركيز بقدر كبير إذ أن اصلاح ينطوى على أكثر من مجرد تغيرات فى الحيازة الزراعية وبغير هياكل الحياة الريفية تغييرا كاملا • ويتناول الجزء الحالى مناقشة الحاجة الى التنمية المتكاملة للقطاع الريفى بأكمله فى أى بلد من البلدان أو فى مناطق ريفية محددة ضمن أى منها •

الاستخدام غير الزراعى فى الريف

على الرغم من تركيز النشاطات غير الزراعية فى المناطق الحضرية إلا أنها تتواجد بكثرة فى المناطق الريفية أيضا • وفى مصر على سبيل المثال تشير التقديرات الى أنه فى عام ١٩٦٥ عمل ٢١٪ من القوى العاملة الريفية فى أعمال غير زراعية (١٠٥) • ولعل هذا الوضع يبرز جزئيا الاتجاه الذى يظهر مع التنمية الاقتصادية وزيادة التخصص ألا وهو تحويل كثير من النشاطات الى خارج المزرعة ، مثل التجهيز والانتاج وأعمال الصيانة لبعض المدخلات • وبالتالي تكون القوة العاملة المسؤولة فعلا عن الانتاج فى القطاع الزراعى أكبر بكثير من القوة العاملة التى تسمى بالقوى العاملة الزراعية ، وان لم تكن جميعها من القوى العاملة الريفية •

وتلعب النشاطات غير الزراعية فى المناطق الريفية دورا هاما فى تحديث هذه المناطق وفى سد الفجوة التى تفصل بينها والمناطق الحضرية وفى نشر القدرات التنظيمية والمهارات الفنية على نطاق واسع • ومن المحتمل أن تكون لها أهمية حاسمة ، خلال السبعينات على الأقل ، حيث لا يتوقع أن تستطيع الزراعة بمفردها التخفيف بقدر كبير من البطالة الريفية •

وبامكان هذه النشاطات غير الزراعية توفير امكانيات الاستخدام طول الوقت أو بعضه • ويفهم من الاستخدام بعض الوقت استمرار بعض افراد الاسر الزراعية فى العيش فى المزرعة (وبالتالى يكونون متوفرين للعمل مواسم الذروة فى سوق اليد العاملة) فى حين يعملون طول الوقت فى نشاطات غير زراعية ، أو يعملون بعض الوقت فى الزراعة وبعض الوقت الاخر فى غير الزراعة • وقد تطور الاستخدام بعض الوقت فى الزراعة تطورا كبيرا فى البلاد الصناعية • ولا يدرك سوى القليل من الناس أن المزارع يشكل هو وأسرته أغلبية اليد العاملة فى حوالى ٩٥ فى المائة من المزارع فى الولايات المتحدة وان

United Nations, Committee for Development Planning, Report on the eighth session, op. cit., 1972 p. 13. (١٠٤)

International Labour Office, Rural employment in the United Arab Republic, op. cit., p. 40. (١٠٥)

الدخول التي يحصل عليها من خارج المزارع تبلغ الآن نصف صافي دخول القوى العاملة الزراعية من عملها في المزرعة^(١٠٦)، وفي اليابان ظل العمل بعض الوقت في الزراعة ، بالمعنى العام المشار إليه أعلاه ، هي الوسيلة التي مكنت منذ عهد بعيد العائلات التي تعيش في حيازات الكفاف من رفع مستوى معيشتها فوق مستوى الكفاف ، وتم في عام ١٩٦٠ تصنيف ثلثي الاسر الزراعية كعاملين بعض الوقت في المزارع^(١٠٧).

ولا تتوفر سوى بيانات قليلة عن مدى انتشار العمل الزراعي لبعض الوقت في البلاد النامية ، وان كان من المؤكد بأنه آخذ في الازدياد . وفي مصر يقضى أفراد الاسر الزراعية وأسر العمال الزراعيين ٨٪ و ١٦٪ على التوالي من اجمالي وقت عملهم في الاعمال غير الزراعية ، بينما يقضى أعضاء الاسر غير الزراعية ٢٦٪ من وقت عملهم في الأعمال الزراعية^(١٠٨). وفي الهند أظهرت دراسة العمل الزراعي في عام ١٩٥٦/١٩٥٧ أن العمال الزراعيين يكسبون حوالى خمس دخلهم من الاعمال غير الزراعية^(١٠٩) وفي جمهورية كوريا بلغ الدخل غير الزراعي في السنوات الاخيرة ما بين ١٧ و ٢٠٪ من دخل الاسرة الزراعية^(١١٠).

ويدخل جزء من الاستخدام الريفي غير الزراعي في نشاطات أولية خلاف نشاطات انتاج المحاصيل والانتاج الحيواني . وتعتبر مصايد الاسماك والغابات بالمعنى الضيق (وطبقا للتصنيف الدولي القياسى الصناعى لجميع النشاطات الاقتصادية) (I S I C) ، جزءا من القطاع الزراعي واعتبرت كذلك عند مناقشة موضوع القوة العاملة الزراعية . ولا تتناول بقية الدراسة هذين الجانبين ، بسبب سماتها الخاصة ، ومن ناحية أخرى بسبب ارتباطهما المتكامل مع الاستخدام فى مجال انتاج المحاصيل والانتاج الحيواني ، ولهذا السبب يجرى بحثهما هنا على حدة .

يستخدم صيد الاسماك عموما ١٪ أو أقل من مجمل القوى العاملة فى البلاد النامية ، وان كانت هناك استثناءات ملحوظة . وتبلغ هذه النسبة ١٤٪ فى تشاد و ٦٪ فى ساموا الغربية و ٥٪ فى كل من الفلبين وموريتانيا و ٤٪ فى كل من جمهورية كوريا وجمهورية اليمن الديمقراطيه^(١١١) وتتفاوت نسبة الصيادين العاملين بعض الوقت تفاوتاً كبيراً (وتقدر بنحو ٣٠٪ أو أقل من وقت العمل أو من اجمالي الدخل) ، وان كانت هذه النسبة مرتفعة عموماً . ويعتبر العمل جزءاً من الوقت من المظاهر الخاصة للصيد فى مياه الانهار حيث يتفاوت النشاط بتفاوت تدفق المياه الموسمي وان كان العمل جزءاً من الوقت منتشراً أيضاً فى المصايد البحرية التى تعتمد على الانواع السمكية المهاجرة . ويعمل معظم الصيادين فى مصايد المياه العذبة والمصايد الساحلية ، أما عمليات الصيد فى أعالي البحار فتوفر نسبة ضئيلة جداً من فرص الاستخدام وذلك لانها تنطوى على كثافة رأسمالية عالية .

Don Paarlberg, Farm policy implications and alternatives, National Agricultural Outlook Conference, Washington, D.C. United States Department of Agriculture, 1973. (١٠٦)

FAO, Agricultural development in modern Japan, p.10, Rome, 1966, Agricultural Planning Studies No.6. (١٠٧)

International Labour Office, Rural employment in the United Arab Republic, op. cit., p.29 (١٠٨)

Agricultural situation in India, 15(10): 1248, 1961, (١٠٩)

Republic of Korea, Economic Planning Board, Korea Statistical yearbook 1965, p.96, Seoul, 1965. (١١٠)

FAO, The economic and social effects of the fishing industry: a comparative study, p. 10-13, Rome, 1973, FAO Fisheries Circular No. 314, FIE/C/314. (١١١)

وتعتبر عمليات الصيد التقليدية مصدرا هاما للاستخدام بالنسبة لسكان المناطق الساحلية التي تفتقر الى الموارد الاخرى اللازمة للتنمية . وتكون المشكلة الرئيسية في هذه الحالة هي كيفية تحسين الكفاءة الفنية والاقتصادية لهذه العمليات بدون التغيير من طبيعتها القائمة على الكثافة العمالية العالية . ومن الضروري ادخال التغييرات الرئيسية ، مثل انشاء مراكز لتفريخ المراكب ومراكز لتجميع الاسماك وأسواق للجملة ، على نحو تدريجي حتى يمكن تجنب الاثار الضارة على الاستخدام . وفي أغلب الاحيان يؤدي ادخال الوسائل والمعدات الحديثة الى استفادة الاقلية بينما قد يسوء الحال بالنسبة للاغلبية أكثر من ذي قبل . ومن ناحية أخرى تساهم بعض التحسينات ، مثل ميكنة قوارب الصيد وتزويدها بمحركات خارجية ، في التخفيف من مشقة حياة الصيادين (مثلا بتخفيض الوقت والجهد اللازمين للوصول الى مناطق الصيد) وفي رفع محصولهم ودخولهم دون أن تخفض من مستوى الاستخدام . وفي بعض الاحيان يمكن التعويض عن تخفيض عدد العمال المشتركين في الصيد بانشاء وظائف اضافية جديدة في عمليات متصلة بالصيد مثل التجهيز والتسويق . وتؤدي اقامة الأعمال الخاصة بحفظ الاسماك على نطاق صغير أيضا الى زيادة فرص الاستخدام في المصايد التقليدية .

وبصفة عامة لا يؤثر تطوير مصايد حديثة صناعية للصيد في أعماق البحار على فرص الاستخدام في المصايد التقليدية وذلك لانها تعتمد على قاعدة موارد مختلفة في طبيعتها ولان الطلب على السمك في ازدياد سريع . بيد أنه قد ينشأ تنافس خطير على الموارد اذا أدت طبيعة الموارد أو الظروف الجوية الى قيام السفن الكبيرة بمنافسة الاساطيل التقليدية في الصيد في نفس المياه الساحلية (١١٢) .

وتعتبر تربية الاسماك أكثر قطاعات مصايد الاسماك ديناميكية في خلق فرص الاستخدام . وتتميز تربية الرخويات في مياه البحار بأنها ذات كثافة عمالية عالية بصورة خاصة .

وتعد الغابات والصناعات الحرجية من المصادر الهامة للاستخدام في كثير من المناطق الريفية ، وكثيرا ما توفر فرص الاستخدام في غير مواسم انتاج المحاصيل . وتشير التقديرات الى أن قطاع الغابات ، بما في ذلك أثره غير المباشر على الاستخدام المتمثل في الصناعات من الدرجة الثانية والثالثة القائمة على استعمال الاخشاب مثل صناعة الاثاث وتحويل الورق والاصحاح والبناء ، وفي الصناعات الاخرى ، الا أن هذا القطاع يستطيع أن يساهم في خلق فرص استخدام جديدة يتراوح عددها بين ٣٠ و ٤٠ مليون فرصة في اقتصاديات السوق النامية في الفترة بين ١٩٦١-١٩٦٣ و ١٩٨٥ (١١٣) وترتبط الغابات ارتباطا وثيقا جدا بمختلف فروع القطاع الصناعي ، وقد استخدم مضاعف يتراوح بين ٧ و ١٠ في حساب الاثار غير المباشرة الناتجة عن التوسع في انتاج الغابات وفي الصناعات الحرجية الأولية .

ويتراوح الاستخدام في انشاء المزارع الحرجية بين ١٥٠ يوم عمل للرجل الواحد في الهكتار الواحد. في الارجننتين باستعمال وسائل الميكنة و ٣٠٠ يوم عمل في الهند و ٤٥٠ يوم عمل في شرق أفريقيا باستعمال الوسائل اليدوية . وهناك حاجة أساسية الى تنظيم استغلال هذه المزارع على مراحل لتأمين استمرار الاستخدام ، وذلك بتحويل القوى

R. Hamlich, Manpower planning in fisheries development programs, p. 23, Rome, 1967, (١١٢)
FAO Fisheries Technical Paper No. 65.

FAO, Provisional Indicative, World Plan for Agricultural Development, op. cit., Vol. 1, (١١٣)
p. 325.

الحاملة تدريجياً من الخرس الى عمليات الحناية الزراعية وقطع الاخشاب ونقلها بمجرد الانتهاء من مرحلة الخرس المكشوف الأولية^(١١٤) أما في قطع الاشجار ونقلها ، وهى مصدر مهم للاستخدام فى كثير من البلاد النامية ، فيحتاج الامر الى تكنولوجيا وسيطة تستبعد الاجزاء المرهقة والخطرة من العمل مع الابقاء على الأساليب ذات الكثافة العمالية العالية .

وقد درسن مكتب العمل الدولى مسألة اختيار التكنولوجيا اللازمة للعمليات الحرجية . وتشير النتائج الاولى لبعض دراسات الحالة الى أن الظروف السائدة فى البلاد النامية تبرر اختيار مزيج من الميكنة الوسيطة والعمليات ذات الكثافة العمالية العالية المحسنة ، لان ذلك حل اقتصادى أفضل من اتباع العمليات التى ترتفع فيها نسبة الميكنة^(١١٥) .

وتتعدد عمليات نشر الاخشاب وصناعة الابلاكاج من بين الصناعات الحرجية ذات الكثافة العمالية العالية للنائية . وعلى سبيل المثال تتطلب عملية نشر متر مكعب من الخشب ، التى عادة ما تتم فى المناطق الريفية ، مائة ساعة عمل أو أكثر فليس المصانع الصغيرة فى بعض البلاد الافريقية بينما لا تحتاج الى أكثر من ساعتين الى ثلاث ساعات فى فنلندا والسويد . بيد أن مصانع الخشب الليفى والخشب الحبيبي واللبن والورق لا تحتاج الا الى أعداد صغيرة من اليد العاملة^(١١٦) .

وتساهم صناعات عديدة من صناعات تجهيز المنتجات الزراعية فى زيادة فرص الاستخدام الريفى زيادة كبيرة . ومع هذا لا تتوفر الا معلومات قليلة جدا عن الاستخدام والطاقة الكامنة لهذه الصناعات ، أو عن مدى انتشارها فى المناطق الريفية .

وكما هو الحال بالنسبة للانتاج الزراعى ، تستطيع الكثير من الصناعات التجهيزية أن تختار بين أنواع مختلفة من التقنيات التى تستخدم قدرا أكبر أو أقل من اليد العاملة ، وعادة ما تستخدم هذه الصناعات التقنيات ذات الكثافة العمالية العالية بقدر أكبر من بقية فروع الصناعات التحويلية^(١١٧) . وهناك عدد من الصناعات تتميز بقدر كبير من المرونة فيما يتعلق بمستوى التكنولوجيا والكثافة العمالية من بينها ، على سبيل المثال ، طحن الغلال ، تعليب الخضار والفواكه ، حلج القطن ، التجهيز الاولى للالباف الطبيعية الاخرى ، تعليب جلود الحيوانات الكبيرة والصغيرة ، (وهى الى حد ما مورد من الموارد المبددة فى البلاد النامية فى الوقت الحالى) وانتاج الجلود .

وقامت احدى الدراسات الأخيرة عن تجهيز الأرز فى أندونيسيا بتحليل التأثير على الاستخدام الناتج عن خمس مستويات مختلفة من التكنولوجيا تتفاوت بين تقشير الارز يدويا واستعمال آلات التقشير الصغيرة على مستوى القرية وبين الاستعانة بوحدة كبيرة للخبز والتجفيف والضرب^(١١٨) ويتراوح الاستخدام اللازم لتجهيز ألف طن من حبوب الأرز الشحير بين ١٨ عاملا فى المصانع الكبيرة و ١٢٣ عاملا فى حالة الاستعانة بآلات التقشير و ٤ عاملا فى حالة التقشير اليدوى .

FAO, Report of the third session of the African Forestry Commission, Nairobi, 7-12 February 1972, p.4, Rome, 1972. (١١٤)

FAO, Report of the Ad Hoc Committee on Forestry, p. 13, Rome, 1971, OL 56/8. (١١٥)

FAO, Forestry for rural employment in Africa, secretariat note for third session of African Forestry Commission, Rome, 1971, FO: AFC-72/3. (١١٦)

(١١٧) حالة الأغذية والزراعة ١٩٦٦ ص ٨٣ - ٨٤ من الطبعة الانجليزية ، روما ١٩٦٦ .

C. Peter Timmer, Employment aspects of investment in rice marketing in Indonesia, Food Research Institute Studies, 11(1): 59-88, 1972. (١١٨)

فلو تم اتباع أسلوب تقني واحد لتجهيز محصول الارز في عام ١٩٧٠ لبلغ الاستخدام الكلي باستخدام وحدات الانتاج واسع النطاق ٣١ ألف عامل ، و ٢١٣ ألف باستخدام آلات التقشير ، و ٦٩٠ ألف للتقشير اليدوي ، في حين تشير الدلائل الى أن الرقم الفعلي كان حوالي ٥٤٢ ألف عاملا باستخدام مزيج من التقنيات (٧٠٪ في التقشير اليدوي ، ٢٥٪ في آلات التقشير ، و ٥٪ في مضارب الارز اليابانية) . وتوصلت الدراسة الى أن استعمال آلات التقشير الصغيرة هي أمثل أسلوب تقني لضرب الارز ملائمة للظروف الاجتماعية والاقتصادية في أندونيسيا . ولو أدخلت آلات التقشير على نحو تدريجي يتمشى والزيادة في انتاج الارز غير المقشور لمكن تعويض انخفاض مستوى الاستخدام في عملية التقشير اليدوي بتوفير فرص استخدام جديدة في وحدات آلات التقشير الجديدة المنشأة نتيجة لزيادة الانتاج .

ويتم تنفيذ جزء كبير من أعمال تصنيع المنتجات الزراعية في المناطق الريفية . بيد أن هناك مجموعة من العوامل المعقدة تحدد اختيار مواقعها (١١٩) ولا تزال البلاد المستوردة المتقدمة تتولى تجهيز جزء كبير من الانتاج الزراعي للبلاد النامية (خصوصا الزيوت النباتية والبذور الزيتية وكذلك المنتجات الحرجية) نتيجة للحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها على المنتجات المصنعة . بيد أن المواد الأولية تمثل في معظم الحالات نسبة كبيرة من اجمالي التكاليف ، حيث كثيرا ما يؤدى توفرها بأسعار معقولة الى التعويض عن أى نقص ناتج عن افتقار البلاد النامية الى البنية الاساسية أو العمال المهرة .

وتفقد معظم المنتجات الزراعية من وزنها أو من حجمها أثناء التصنيع وبالتالي تقل تكاليف نقلها بعد التصنيع أو تكون معرضة للتلف وبالتالي يسهل نقلها في شكل منتجات مصنعة . ولهذا السبب تعتبر الصناعات القائمة على هذه المنتجات " صناعات موجهة نحو المواد الأولية " يمكن اقامتها على نحو اقتصادي جدا في مناطق انتاج المواد الأولية . بيد أنه كثيرا ما يكون من الاسهل نقل معظم أنواع الحبوب بكميات كبيرة في صورتها الأولية ، ولهذا السبب فهي تعتبر " حبوبا موجهة نحو السوق " . أما معظم الحبوب الزيتية فيمكن نقلها بسهولة وبتكاليف قليلة سواء في حالتها الأولية أو بعد تجهيزها . وإذا كان هناك مجال للاختيار من الناحية الفنية ففي العادة تميل الصناعات الى أن تكون موجهة نحو السوق لما ينطوي عليه مراكز الاسواق الكبيرة من عرض فعال للبيد العامة وبنية أساسية أفضل وحيث نفقات التوزيع منخفضة . ولا تعتبر اقامة المسالخ في مناطق انتاج الماشية أمرا اقتصاديا أو ممكنا الا اذا توافرت سلسلة من تسهيلات التبريد تربط بين مناطق الانتاج ومناطق الاستهلاك .

وتعتبر وجود صناعات تجهيزية للمنتجات الزراعية في المناطق الريفية ، في حد ذاته ، حافزا جديدا على الانتاج . وحتى اذا افترضنا أن الصناعات التجهيزية ذاتها ليست ذات كثافة عمالية عالية جدا فبإمكانها أن تؤدى في كثير من الأحيان الى خلق فرص استخدام اضافية في مجال انتاج المواد الأولية .

وتتولى البلاد المتقدمة أساسا صناعة المدخلات اللازمة للزراعة ، مثل المعدات والمخصبات ومبيدات الافات . وإذا كانت هناك صناعات لانتاج هذه المدخلات في البلاد النامية فإنها تقع في العادة في المدن الكبيرة التي توجد بها بنية أساسية صناعية . بيد أن هذه الصناعات ، مثل صناعة وصيانة المعدات البسيطة وخلط الاسمدة والاعلاف الحيوانية ،

(١١٩) حالة الأغذية والزراعة ١٩٦٦ ، المرجع المشار اليه سابقا ، ص ٨٢ و ١٠٢ .

تستطيع أن تساهم في توفير فرص جديدة للاستخدام في المناطق الريفية * ومن المحتمل أن يكون لهذه الاساليب الانتاجية ذات الكثافة العمالية العالية تأثير غير مباشر في خلق الاستخدام الريفي يفوق تأثير المكنة على نطاق واسع (١٢٠).

وكذلك يشكل التسويق وتوزيع المنتجات والمدخلات مصدرا هاما للاستخدام ، ولا مفر أن يتم جزء كبير من هذه الأنشطة في المناطق الريفية * ومن ناحية الانتاج ، ثمة اعتبار أساسي ألا وهو أن الجزء الأكبر من أى زيادة في الانتاج سيكون موجها نحو البيع * وعلى سبيل المثال انتجت ولايتا هاريانا والبنجاب في الهند ٣٥ مليون طن من القمح فى ١٩٦٦-١٩٦٧ ، خصص منها مليون طن للتسويق ، بينما فى عام ١٩٦٩-١٩٧٠ ارتفع الانتاج الى ٧ مليون طن خصص منها ٣ مليون و ٦٠٠ ألف طن للتسويق (١٢١) * ومن ناحية المدخلات ، أشارت التقديرات بأن هناك حوالى ١٤٠ ألف عاملا في بلاد منظمة التجارة الحرة في أمريكا اللاتينية البالغ عدد هم احدى عشرة بلدا يحملون في مجالات صناعة المعدات الزراعية والتوزيع وأعمال الصيانة والتصلية ، يعمل نصفهم تقريبا في الصناعات المحلية (بما في ذلك صناعة المنتجات الوسيطة) والنصف الاخر في التوزيع وفي صيانة وتصلية المعدات المستوردة والمعدات المصنوعة محليا (١٢٢).

وفي المناطق الريفية كان للصناعات المنزلية واليدوية دور تقليدي هام في توفير فرص جديدة للاستخدام ، خصوصا في غير مواسم العمل الزراعي * بيد أنه يتعين اتخاذ التدابير اللازمة ليقاف هجرة العمال من هذه الصناعات بسبب المنافسة التي تواجهها من المصانع الحديثة التي غالبا ما تكون في المناطق الحضرية .

وبالطبع لا تقتصر أنواع الصناعات التي يمكن اقامتها في المناطق الريفية على تلك التي تقوم بتصنيع المنتجات الزراعية أو صناعة مستلزمات الانتاج الزراعي * وتعتبر السياحة ، بما في ذلك استغلال موارد الحياة البرية ، مثلا هاما على ذلك . بيد أنه يمكن اقامة صناعات كثيرة أخرى لا تمت للزراعة بصلة في المناطق الريفية اذا توافرت الظروف الملائمة .

وتعتبر الصين مثلا بارزا على امكانية اقامة الصناعة الخفيفة غير الزراعية بل أيضا الثقيلة منها في هذه المناطق * كما أنها تقدم بيانا عمليا واضحا لكيفية تطبيق استراتيجية " التنمية الريفية المتكاملة " بمعناها الواسع ، التي أثبتت نجاحها كأسلوب لمعالجة مشاكل الاستخدام الريفي ، وبالتالي فهي حالة جديرة بمزيد من الاهتمام .

يرتكز تنظيم الحياة الريفية في الصين على الكيانات الشعبية ، وهى عبارة عن وحدات متعددة الأغراض تتولى ادارة الشؤون الزراعية بل أيضا الشؤون الصناعية والتجارية والثقافية والعسكرية * وهى تنقسم الى كتائب انتاج ، التي تنقسم بدورها الى فرق انتاج * وتتكون كل فرقة من الفرق من ٣٠ أو ٥٠ أسرة متجاورة ، أى تقريبا عدد سكان القرية التقليدية ، بينما تتكون كتيبة الانتاج من عدد يمثل قرية كبيرة يزيد عدد سكانها على مائتى أسرة * وفي كثير من الكوميونات تمثل مصادر الدخل الخاصة (من قطع الاراضى المملوكة للأفراد ، وملكية الحيوانات الصغيرة ، والانشطة الجانبية مثل صناعة السلال

(١٢٠) John Cownie, Bruce F. Johnston and Bart Duff, The quantitative impact of the seed-fertilizer revolution in West Pakistan: an exploratory study, Food Research Institute Studies, 9(1):78-80, 1970.

K.S. Gill, Punjab Agricultural University,

(١٢١) من دراسة أعدتها

S.S. Juhl, An analysis of shifting relative prices and marketing facility

investments in the context of change in developing countries, p. 3, Columbus, Ohio, Ohio State University, 1971, Economics and Sociology Occasional Paper No. 37.

K.C. Abercrombie, Agricultural mechanization and employment in Latin America, op. cit., (١٢٢) p. 29-30.

والحياكة وأشغال الابر) ما يقرب من ربع دخل الاسرة * وفى غير موسم الزراعة يعمل أعضاء الكوميون فى أنواع مختلفة من مشروعات البنية الاساسية ، مثل تسوية الارض واستصلاح الاراضى والتحكم فى التعرية وأعمال الري والصرف واعادة التشجير وبناء الطرق والكبارى *

ويبدو أن البطالة الريفية معدومة * وتوفر الكوميونات فرص العمل للأعضاء الجدد فى القوى العاملة ويرسل بعض العاملين الجدد من المدن الى الكوميونات الريفية للعمل * أما العمال الفائضون عن حاجة الزراعة فهم يحملون فى أعمال البناء أو فى المصانع * وقد انخفضت البطالة الجزئية انخفاضاً كبيراً * وربما تكون موجودة فى بعض الحالات إلا أنها على الأقل موزعة توزيعاً متساوياً بين أعضاء القوى العاملة ، اذا استثنينا الاختلافات الاقليمية * وربما تستطيع المصنّين أن يثبت بنجاحها فى توفير الاستخدام غير الزراعى من طريق لا مركزية الصناعات ومشروعات البنية الاساسية ذات الكثافة العمالية العالية أنه فى الامكان ميكنة الزراعة على نحو سريع ، وبالتالى زيادة الانتاجية العمالية وتقليل مشقة العمل ، دون أن يؤدى ذلك الى البطالة أو البطالة الجزئية بدرجة خطيرة *

ويخصص كل كوميون ما بين ٣٪ و ٥٪ من دخله لإنشاء صندوق للرعاية يتولى تمويل الخدمات الصحية للتعليم * وبصفة عامة هناك مستشفى صغير على مستوى الكوميون وعيادة لكل كتبية انتاج ، وأخصائى صحى أو طبيب من " الاطباء الحفاة " فى كل فرقة انتاج * وتوجد مدارس أولية فى كل كتبية ، وكثير من الكوميونات لها مدارسها الثانوية * وتوجد تسهيلات لتعليم الكبار فى كل كوميون ، وانتقل التركيز الآن من محو الامية الى التدريب الزراعى *

وتقوم سياسة " السير على قدمين " على الجمع بين الاساليب التقليدية والحديثة ، بيد أن التركيز الاساسى فى أول الامر كان على التقنيات التقليدية والاستخدام المكثف لليدى العاملة * ومنذ عام ١٩٦٢ ساد التركيز على المدخلات الحديثة ، مثل المعدات والاسمدة الكيماوية ، ومبيدات الافات وآبار الانابيب والكهرباء ، وتركز استعمالها فى المناطق ذات القدرة على انتاج غلة وفيرة * وأنشئت صناعة الاسمدة فى جميع أنحاء البلاد * وقد زاد انتاج الجرارات زيادة كبيرة منذ بدأ أول مصنع فى عام ١٩٥٨ ، وانتشرت ورش تجميع المعدات واصلاحها (١٩٠ ألف فى عام ١٩٧١) * وتوجد مصانع للطوب والبلاط فى كثير من الكوميونات ، وبكل كتبية فرقة تختص بأعمال البناء *

وتشجع الحكومة على اقامة صناعات أخرى فى المناطق الريفية ، أما فى داخل الكوميونات أو كمشروعات جماعية مستقلة ، من بينها صناعة الفحم والصناعات التعدينية الاخرى ، المحطات الهيدروكهربائية ، مصانع السماد ، مصانع الحديد والصلب ، الى جانب صناعات أخرى كثيرة * وتعتمد الحكومة نقل القاعدة الصناعية من المناطق الساحلية الى الداخل ، للتخفيف من الضغط على وسائل النقل من ناحية ، ولكن أيضاً للتقليل من التفاوت بين الاقاليم وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية * وتشير التقارير الى أن قطاع الكوميونات فى عام ١٩٧٠ أنتج ٦٠٪ من الاسمدة وأكثر من ٦٥٪ من مواد البناء وأكثر من ٧٠٪ من المصنوعات الغذائية * وبلغت نسبة مساهمة هذه المؤسسات الصناعية فى ميزانيات الكوميونات أكثر من ٥٠٪ فى كثير من الحالات ، بل أحياناً أكثر من ٧٥٪ *

واذا أرادت اقتصاديات السوق النامية أن تحقق مستوى مماثلاً من لا مركزية الصناعة فانه يتعين عليها توفير الحوافز المالية للاستفادة من مزايا استخدام الايدى العاملة الرخيصة وأراضى المصانع الرخيصة فى المناطق الريفية ، هذا الى جانب اتخاذ التدابير اللازمة لبناء البنية الاساسية الضرورية * وتستطيع المناطق الريفية أيضاً أن تجتذب المزيد من الصناعات اذا اتبعت سياسات تستهدف تشجيع اللامركزية فى بناء المدن الريفية فى المناطق الاستراتيجية ، سواء عن طريق بناء المدن الجديدة أو تحسين القرى والمدن القائمة *

وهناك مزايا عديدة أخرى لتحقيق اللامركزية في التنمية الريفية * فهي تستطيع أن تخفف من تضخم بعض المدن الكبيرة المكتظة بالسكان التي لا زالت تجتذب الهجرة الريفية في الوقت الحالي * وهي تستطيع أن تضيحي حيوية جديدة لازمة في المناطق الريفية ، وأن تنشط من النمو الاقتصادي القائم على مراكز جديدة للتنمية ، مما يؤدي الى توزيع الطلب الحضري على المنتجات الزراعية على نحو أوسع في البلاد * كما أنها تستطيع أن توفر قدرا كبيرا من الاستخدام في صناعة البناء مع ضمان توافر اليد العاملة لمواجهة احتياجات الزراعة التي ترتفع الى الذروة في بعض المواسم * وتستطيع المدن الريفية أن تكون مراكز لتقديم الخدمات الإرشادية والائتمانية والتسويقية والخدمات الأخرى للمزارعين ، الى جانب قيامها بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية المحسنة والمرافق العامة * وهي تسهل على هذا النحو من اجتذاب الأيدي العاملة المدربة الى المناطق الريفية لإدارة هذه الخدمات *

ويتيح التوطن في الأراضي الجديدة فرصة خاصة لتحقيق اللامركزية في بناء المدن الريفية * ففي البرازيل مثلا من المقرر إنشاء سلسلة من المجتمعات الريفية المترابطة في أماكن التوطن الجديدة في منطقة الامازون ، وأصغرهما هي " الوحدة الزراعية " (A G R O V I L A) التي تضم حوالي ٥٠ أسرة تعيش في منطقة مساحتها ٥٠ كيلو مترا وبها مدرسة ابتدائية ومركز طبي وتسهيلات تجارية ومنطقة للترفيه * وسيكون لكل ٢٠ " وحدة زراعية " أو ما يقرب من ذلك " مدينة زراعية " (A G R O P O L I S) بها مختلف الإدارات الحكومية وجمعية تعاونية ومراكز للرعاية الاجتماعية والطبية ومدرسة ابتدائية وربما مدرسة ثانوية وصناعات ريفية والخدمات الأساسية الأخرى * أما " المدن الريفية " (R U O P O L I S) (أساسها المدن الحالية أو بعض " المدن الزراعية " المختارة) فستنشأ على مسافة ١٤٠ كيلو مترا من بعضها البعض وتتوافر فيها الأنشطة الصناعية والخدمات للمجتمع الريفي *

وفي كولومبيا دعت خطة التنمية لفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ (١٢٣) الى تنشيط المدن المتوسطة والمراكز المحلية * وستنشأ الصناعات الصغيرة والمتوسطة والخدمات الصحية والتعليمية في المدن المتوسطة * أما المراكز المحلية (التي يقل عدد سكانها عن ٣٠ ألف نسمة وتقع أساسا في المناطق ذات الطاقة الزراعية العالية) فهي عبارة عن مراكز لتقديم الخدمات ، مثل التعليم والصحة والتسويق * * * ألخ ، أساسا للسكان الزراعيين ، ولتطوير الصناعات التجهيزية والحرفية الزراعية * كذلك تعمل كينيا على تحقيق اللامركزية في التنمية الزراعية في مراكز النمو المختارة *

وبعد إعادة توجيهه الانظمة التعليمية في الريف من المكونات الأساسية لسياسات التنمية الريفية المتكاملة لان هذه الانظمة ، في صورتها الحالية ، تبدي تفضيلا واضحا لمزايا الحياة الحضرية مما يؤدي الى نشر الاستياء العام بالحياة الريفية والى تشجيع الهجرة من الريف الى المدن * وفي حالة وجود مدارس مهنية أو حرفية فانها تكون عادة خارج نطاق النظام التعليمي الرئيسي وبالتالي لا ينظر اليها الناس نظرة طيبة * ولذا ينبغي أن تعمل المدارس الريفية على غرس نظرة جديدة الى الحياة في الريف وعلى توفير تدريب على مفيد للأشخاص العازمين على قضاء حياتهم في الزراعة ، هذا الى جانب تحسين فرص الاستخدام الريفي وادخال أنواع الخدمات والتسهيلات المشار اليها فيما قبل ، واتخاذ التدابير لضمان المشاركة الكاملة للسكان الريفيين في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم *

Colombia, Departamento Nacional de Planeacion, Plan de Desarrollo Economico y Social (١٢٣)
1970-1973, op. cit., p. III-13.

وكذلك ينبغي أن تهتم التنمية الريفية المتكاملة بالمرأة لان من النادر أن نجد المشروعات الزراعية التقليدية ومشروعات التنمية الريفية التي تؤثر في حياتهن • ولا بد من عمل كبير (الى جانب الدراسات الاحصائية التي تبين بدقة مدى اسهام المرأة) حتى يمكن زيادة فرص استخدامهن في الانشطة الزراعية المناسبة في بعض المناطق ، ومن أجل التخفيف من مشقة أعائهن المنزلية ، مثلا عن طريق ادخال الكهرباء في الريف •

ومن الضروري أيضا زيادة قدرة العمال على التنقل في المناطق الريفية نظرا للطبيعة الموسمية لكثير من فرص الاستخدام في الريف ولاختلاف مواسم العمل بين اقليم وآخر • ويقتضى هذا الامر نشر المعلومات الخاصة بحالة سوق العمل على الراغبين في البحث عن العمل وعلى أرباب الاعمال وكذلك توفير وسائل النقل والا سكان •

الاشغال العامة في الريف

وأخيرا يقع على برامج الأشغال العامة ذات الكثافة العمالية العالية أن تلعب دورا هاما في تنفيذ استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة التي تضع توفير الاستخدام في المقام الاول • وفي هذا الصدد من الجدير دراسة حالة الصين بعناية نظرا للإنجازات الظاهرة التي حققتها في تنظيم القوى العاملة الريفية وتدريبها على القيام بمشروعات كبيرة تستهدف تكوين رأس المال وتوفير البنية الاساسية والمرافق العامة الاخرى •

وقد وضعت كثير من البلاد النامية برامج مماثلة منذ فترة طويلة ، وكانت عماد ما يسمى " بخطة أردنت ARDENT (١٢٤) لتحقيق الاستخدام الكامل التي لاقت رواجا كبيرا لها خلال الستينات ، ولكن سوء تنفيذ هذه البرامج عموما وأثرها المحدود على التنمية ساهما في التقليل من شأنها ، وان اتجهت الخطط الانمائية في كثير من البلاد الى التركيز عليها من جديد •

ومما لاشك فيه أيضا أن ثمة مصاعب ادارية ومالية كبيرة تعوق تنفيذ هذه المشروعات في المناطق الريفية المتفرقة على نطاق واسع • بيد أن عدم صياغة هذه المشروعات على نطاق كبير ودون قدر كاف من التجديد كان من الاسباب الرئيسية لفشلها في كثير من البلاد في الماضي • فباستثناء بعض الحالات كانت مسؤولية تنفيذها تقع على عاتق الوزارات أو الادارات الحكومية الثانوية ولم تكن الحكومات والشعوب تبدي حماسها لها • وبالتالي أصبح ينظر اليها كتدابير استثنائية أو طارئة من أجل التخفيف من حدة البطالة الموسمية •

ولكن ينبغي النظر الى هذه المشروعات بوصفها عنصرا أساسيا من استراتيجية التنمية القومية • ومن الضروري ألا يقتصر هدفها على الجانب السلبي المتعلق " بالتخفيف " من الأزمة ، بل ينبغي أن يشمل أيضا الجانب الايجابي القائم على الاستفادة مباشرة من وجود موارد عمالية كبيرة غير مستغلة ، واستعمالها كبديل لرأس المال كلما أمكن ، لاقامة بنية أساسية حديثة تتماشى مع متطلبات المستقبل (والتي ستكلف كثيرا اذا ترك أمر بنائها للمستقبل) ، ولتحقيق اللامركزية في بناء المدن الريفية ولا نشاء الطرق وصيانة البيئة وتحسينها ، ولا نشاء موارد منتجة مباشرة ، مثل أعمال الري والمزارع الحرجية التي تؤدي الى زيادة الاستخدام الانتاجي •

ولا بد من مشروعات تدريب للمشرفين والفنيين • ولحل أحسن مزيج هو الجمع بين مشروعات واسعة النطاق وأخرى صغيرة النطاق على مستوى المجتمع المحلي وتقوم على التعويل على النفس • كما يتطلب الامر تغيير تصميم المشروعات وأساليب التعاقد عليها • واذا صممت هذه المشروعات على أنها جزء متكامل مع خطة التنمية القومية فسيكون من السهل

Gabriel Adrant, A plan for full employment in the developing countries, International Labour Review, 88(1): 15-51, 1963. (١٢٤)

مواجهة الاتجاهات التضخمية التى تنشأ من زيادة الطلب على الاغذية وغيرها من السلع الاستهلاكية • وتستطيع البلاد التى تقدمت فيها الثورة الخضراء أن تزيد من انتاجها الغذائى ليتماشى مع الطلب • كما أن مثل هذه المشروعات هى من أحسن المشروعات الانتاجية التى يمكن أن تقدم لها المعونة الغذائية • وقد قدم برنامج الاغذية العالمى المشترك بين الامم المتحدة والمنظمة المعونة الغذائية الى ١٢٣ مليون شخص حتى ٣٠ يونيو ١٩٧٢ ، كان من بينهم حوالى ٣٤ مليون عامل يشتركون فى تنفيذ الاعمال الخاصة بالبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والمشروعات المنتجة مباشرة وقد حصلوا على بعض المواد الغذائية أما كجزء من أجورهم أو كحافز لتشجيعهم على العمل الطوعى لمساعدة أنفسهم (١٢٥) • وقد أسهمت المعونة من برنامج الاغذية العالمى فى هذه المشروعات فى عام ١٩٧٢ بحوالى ٢٧٠ مليون يوم عمل ، أى ما يوازى (على أساس ٣٠ يوم عمل فى السنة) ٩٠٠ ألف وظيفة طوال الوقت (١٢٦) •

وحتى استيراد الاغذية على أساس تجارى، يمكن اعتباره من الاستعمالات الحكيمة للعمالات الاجنبية الصعبة اذا ما ساهمت فى تدعيم هذه البرامج • وببدو أن استيراد الاغذية كان من العوامل الهامة التى مكنت الصين من اتباع استراتيجية موجهة نحو الاستخدام (١٢٧) •

وبصفة عامة يمكن القول أن حكومات البلاد النامية تستطيع أن تبرر سياسة الدين العام طويل الاجل لدفع أجور العمال الحاليين نظير قيامهم بتنفيذ أعمال ستعود بالنفع على المجتمع بعد أجل طويل • ولعل هذا الجانب قد يبرز نقطة تركيز جديدة حيوية لا اجتذاب المعونات الدولية المالية والغذائية على السواء •

World Food Programme, Annual statement of the Executive Director on the development of (١٢٥) the Programme, 23rd session of Intergovernmental Committee, 25 April-4 May 1973, p. 14, Rome, 1973, WFP/IGC: 23/5.

E. Costa, Ten years of multilateral food aid for development: the World Food Programme and employment, International Labour Review, 107(3): 209-221, 1973.

Uma J. Lele and John W. Mellor, Jobs, poverty and the "green revolution," International Affairs, 48(1): 30, 1972.

الخلاصة

تناول هذا البحث ميدانا واسعا جدا من الموضوعات ، دون تركيز على تحليل تفصيلي لنواح محددة اكتفا بالاشارة الى العوامل المختلفة التي لا بد من توافرها للقطاعين الزراعي والريفي حتى يلعبا الدور الحاسم المطلوب منهما لخلق فرص الاستخدام في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور * وللمشكلة أبعادا هائلة تتحدد في ١٥ الى ٢٠ سنة مقلبة بالزيادة السكانية التي حدثت بسرعة خلال السنوات السابقة * ولا يمكن في هذه المرحلة اجراء تقدير كمي لما يمكن للزراعة أن تسهم به نحو خلق فرص استخدام جديدة خلال السنوات القادمة عند اتباع مختلف السياسات البديلة في كل من البلدان النامية والمتقدمة * الا أن حجم الزيادات المتوقعة في القوى العاملة الزراعية في البلدان النامية يوحي ، وحده ، بأنه سيكون من العسير توفير العمل الانتاجي لكل العمال الجدد ، ناهيك عن صعوبة انقاص القدر الكبير من البطالة المتراكمة عن طريق زيادة انتاجية الوظائف الحالية ورفع أجورها * فسيوقف الأمران على المرونة المتأصلة في النظم الاجتماعية الريفية وقدرتها على الاستيعاب وعلى مدى امكانية دعها بأساليب ترمي الى تحسين ظروف المعيشة في الريف *

وينتضح من التجارب السابقة أن تحقيق زيادة سريعة في الانتاج الزراعي ، وان كان ضروريا ، فليس من المحتمل أن يخلق ، بمفرده ، فرص استخدام كافية لرفع الاستخدام المتصل بهذه الزيادة الى الحد الأقصى * وتشمل هذه الاجراءات قدرا كبيرا من مبادئ السياسة المختلفة ، فمنها التكنولوجي والهيكلية والمالي والعديد من الميادين الأخرى ، مع ضرورة الاهتمام أساسا بجعلها وحدة متجانسة لا يؤدي أي اجراء منها الى معاكسة غيره من الاجراءات ، وحيث تؤخذ العلاقات بين القطاعات بعين الاعتبار تماما ، وحيث يمكن تبين أي تعارض بين الاستخدام وأهداف التنمية الأخرى بوضوح بل وقبول هذا التعارض اذا لزم الأمر * وهناك تنوع كبير بين المشاكل والحلول الصالحة لها ، وتختلف السياسة الملائمة لكل قطر بالطبع وفقا للظروف الخاصة السائدة به * ويشير الاستعراض الملحق للاستخدام الريفي والزراعي في خطط التنمية القومية الى أن الكثير من الحكومات تتخذ بالفعل عددا من الاجراءات المختلفة التي شملتها هذه الدراسة * الا أن الانطباع القوي الذي يتركه ذلك الاستعراض هو أن النهج المتبع متجزئ في طبيعته وأن سياسة الاستخدام المتناسقة لم تتبجح الا في حالات قليلة بما يبرر كل الألفاظ الرنانة القائلة بأن الاستخدام هو من الأهداف الرئيسية للتنمية *

ومن المسلم به أن الحاجة تدعو الى مزيد من البيانات المحسنة اذا كان لا بد من معالجة نواحي الاستخدام في تخطيط التنمية بقدر من الثقة الحقيقية في نتيجتها * ولا زالت طبيعة البطالة وخاصة البطالة الجزئية التي تنتشر الى هذا الحد البعيد في الزراعة بحاجة الى تحديد أدق من حيث النظم الاجتماعية التي تنشأ فيها * وهناك حاجة خاصة لبيانات عن حالة الاستخدام في الريف بكل أبعاده الموسمية والاقليمية بالنسبة لمختلف عناصر القوى العاملة * وينطبق هذا أيضا على المعلومات الخاصة بنظم المزارع على مستوى المزرعة وعن عناصر الانتاج التي تتضمنها هذه النظم والتي يمكنها أن تتضمنها وعن آثار التغييرات التكنولوجية * وللأسف تزداد القوى العاملة يوميا ولا يمكن لقرارات السياسة التي تؤثر في حياة الناس أن تبقى معلقة في انتظار توفر معلومات أفضل *

ومن المرغوب فيه أن يقوم كل قطر بصياغة سياسة تكنولوجية لقطاع الزراعة فيه ، ويجب بادئ الأمر أن تتضمن هذه السياسة عناصر قصيرة الأجل وطويلة الأجل كما يتعين تكييفها على نحو وثيق حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة وعلى الأخص حسب ظروف الاستخدام الحالية ، وان كان من الضروري أن تتطلع الى المستقبل كذلك * ومن

الضرورى اجراء دراسة دقيقة لوضع الميكنة التكنولوجية الرامية الى زيادة الغلة في كل الظروف المؤثرة * ومع اتفاق الجميع على الحاجة الى ميكنة انتقائية في البلدان النامية اليوم ، لا يوجد سوى القليل جدا من المعلومات عن المعنى الحقيقي لهذه الفكرة في ظروف محددة * وتميل الاقتراحات القليلة التي وردت حتى الآن الى أن تكون اما شديدة التقييد أو الافتتاح دون مبرر في كلا الحالتين ، وقد يرجع السبب في ذلك أساسا الى واضعيها سواء كانوا من علماء الاجتماع أو المهندسين على التوالي ، ولعل هذا من العيادين التي تتطلب المزيد من الجهود متعددة التخصصات *

وللهيكل الزراعي أهمية خاصة في تحديد آثار التغييرات التكنولوجية على الاستخدام وتوزيع الدخل ، كما يمكن أن يتأثر هو الآخر جوهرها بهذه التغييرات * وهكذا فإن هناك ترابطا بين السياسة التكنولوجية والسياسة الهيكلية * وبصفة عامة لم تنجح البلدان التي لها هياكل زراعية ازدهارية أو ثنائية الشكل الا قليلا في خلق فرص الاستخدام على نطاق واسع في القطاعين الزراعي والريفي * وعلى كثير من الحكومات أن تتخذ قرارات بشأن بدائل هامة للسياسات في هذا الميدان والميادين المتصلة به * وفي كثير من البلدان لازالت هناك حاجة الى اصلاح الزراعي الذي يؤدي اما لتوسيع القطاع العائلي وتحسين جدواه الاقتصادية أو الى نوع من الزراعة التعاونية أو الجماعية اذا أريد اجراء تعميم فرص الاستخدام والكسب * وحتى اذا لم تكن هناك برامج للاصلاح الزراعي ، فمن الضروري توجيه المزيد من أعمال الارشاد والائتمان والخدمات الأخرى التي تضطلع بها الحكومات نحو قطاع المزرعة الصغيرة الفرعي الذي يفوق عادة قطاع المزرعة الكبيرة من ناحية كثافة العمل *

وقد تبدوا السياسات المتعلقة بأسعار الصرف والفائدة مثلا بعيدة عن موضوع الاستخدام الزراعي ، الا أنها أدت في كثير من البلدان الى التحيز نحو زيادة استخدام رأس المال وخاصة رأس المال المستورد بدلا من اليد العاملة ، فسي القطاع الزراعي وفي قطاعات الاقتصاد الأخرى * ويمكن التخلص من هذه التحيزات في مشروعات الاستثمار العامة باستخدام الأسعار الاشارية ، بل أن هذا ضروري بالفعل ولو أنه يتعين تغيير السياسات ذاتها اذا أريد أن تتمشى قرارات كبار المزارعين مع مصلحة البلاد *

ولعل أكثر ما تدعو الحاجة اليه اتباع منهج متكامل جديد في التنمية الريفية * وقد يهيب خلق فرص الاستخدام عنصرا يحقق التكامل اللازم لمشروعات التنمية الاقليمية الخلاقة في المناطق الريفية ، وتقوم التنمية الريفية المتكاملة على أساس مدن ريفية لا مركزية تكون بمثابة أقطاب للتنمية ، وتعتمد على التنمية المتكاملة لمصادر الاستخدام الزراعي وغير الزراعي وأيضا على أساس ادخال تحسينات على الخدمات والمرافق الريفية ، الى جانب ازالة التحيز الحضري من نظم التعليم ، مما يؤدي في النهاية الى تحويل المناطق الريفية من مناطق يفر منها الناس الى مناطق يرغبون العيش فيها حقا * ومن العناصر الضرورية اقامة مشروعات للأشغال العامة ذات طابع ايجابي الغرض منها استغلال موارد القوى العاملة المتوفرة اليوم بكثرة لخلق البنية الأساسية التي يحتاجها الغد ومن أجل صيانة البيئة *

وقد تبدوا هذه الصورة مثالية الى حد ما ، ولكن اذا لم تتخذ الحكومات خطوات مدروسة الآن لمواجهة شؤون السياسة التي تدخل في هذه النواحي وللتحرك نحوها ولو قليلا فمن الممكن أن يبدد العنف والاضطرابات الاجتماعية الامكانيات العظيمة التي يوفرها التقدم التكنولوجي للبشر *

واذا تطلعنا الى مستقبل أبعد لرأينا أن خلق فرص الاستخدام الجديدة قد يتضاءل في الحاحه اذا أمكن تعديل نسب المواليد حتى تتمشى مع نسب الوفيات الآخذة في الانخفاض بفضل الطب الحديث * ويمكن أن يؤثر معدل نمو السكان على الحد الأقصى النهائي الذي تبلغه الأيدي العاملة الزراعية قبل أن تبدأ بالانخفاض بعد ذلك * ولربما هيأت

مشكلات الاستخدام حجة في صالح الدعوة الى السيطرة على التكاثر السكاني أقوى من حجة مشكلات الغذاء والتغذية ،
وان كانت الحجتان مرتبطتين أوثق الارتباط * ولعل توفير الغذاء الكافي لشخص ما أسهل من خلق فرصة استخدام
منتج له * بيد أن العمل لا يضيف على الحياة قيمتها الحقيقية فحسب بل ويمكن المجتمع من الاستفادة من هذا العمل كذلك *
وعلى حكومات البلدان النامية ذاتها أن تعالج مشكلات الاستخدام الريفي والزراعي المذكورة ، *** وفي يدها حلها *
الأن سياسات البلدان النامية قد تظل غير منتجة ما لم تحدث تغييرات في سياسات البلدان المتقدمة ولا في المجتمع الدولي
كذلك * فلا زالت البلدان المتقدمة هي المصدر الرئيسي للتقدم التكنولوجي ، وعليها إذن أن تواجه مسؤولياتها بالتحقق
من أن دورها في نقل التكنولوجيا لا يشجع ادخال التكنولوجيا غير الملائمة الى البلدان النامية *
وعلى الرغم من التقدم الذى تزداد سرعته بشكل ملحوظ في تصميم تكنولوجيات تلائم بعض المناطق المعينة فـي
البلدان النامية فهناك حاجة الى المزيد من البحوث عن المناطق والمحاصيل والنظم الزراعية التي أهملت حتى الآن * فمن
شأن البحوث التكنولوجية أن تقلل من مشكلات الاستخدام كثيرا اذا ما استطاعت أن تجد السبل للتخفيف من الانتاج الزراعي *
ويمكن زيادة فرص الاستخدام الريفي والزراعي في البلدان النامية بقدر كبير باتخاذ اجراءات دولية للتعديلات
الزراعية تؤدى الى زيادة واردات البلدان المتقدمة من المنتجات الزراعية الأولية والمصنعة من البلدان النامية * كما
أن خلق فرص الاستخدام في البلدان النامية وخصوصا من طريق انشاء المدن الريفية وتنفيذ برامج الأشغال العامة الخلاقة
من شأنه أن يوفر نقطة تركيز جديدة طالما دعت الحاجة الماسة اليها لا جتذاب المعونات المالية الدولية *

ملحق : الاستخدام الزراعي والريفي في خطط التنمية القومية

أصبحت زيادة فرص الاستخدام هدفا بارزا في خطط التنمية القومية لمعظم الأقطار النامية . وسوف نستعرض فيما يلي ٩٠ خطة للتنمية في ٥٤ قطرا ناميا . كما تمت دراسة ٢٤ خطة أخرى في ١٩ قطرا (تقع معظمها في أفريقيا) ، غير أنها ليست واردة في هذا العرض لأنها لا تشمل الاستخدام سوى بطريقة عابرة أو عرضية ، أو لأنها لا تتناول سوى نواحي الاستخدام بأجر ، أو نواحي تخطيط القوى العاملة وتدريبها . وهذا العرض ليس كاملا ، وخصوصا فيما يتعلق ببعض الخطط التي وضعت أخيرا جدا وقت كتابة هذا التقرير والتي لا تتوفر عنها البيانات لدى المنظمة ، بيد أن شمول العرض قد يكون من السعة بحيث يعطى الصورة العامة الكافية .

وباستثناء حالات قليلة ، لم يسبق — قبل بداية الستينات بصفة عامة — أن وضعت خطط التنمية مشاكل الاستخدام في اعتبارها تفصيلا ، ولم ينتشر ذلك الاتجاه انتشارا واسعا قبل أواخر الستينات . ولعل أكثر الخطط اتجاها نحو الاستخدام حتى الآن ، هي خطة السنوات الأربع في موريشس للفترة ١٩٧١ إلى ١٩٧٥ ، بل أن عنوانها الفرعي هو "نحو الاستخدام الكامل " (وقد استعارت هذا العنوان من التقرير الذي اشتركت الوكالات في اعداده عن كولومبيا) . ولكن هناك خططا عديدة للتنمية لا يقل فيها الاهتمام بالاستخدام عن تلك الخطة ، ومثال ذلك آخر الخطط التي وضعت في اكوادور ، وماليزيا ، وباكستان ، وسري لانكا ، وتربيداد وتوباغو ، وتركيا ، وفنزويلا . ويستثنى من هذه القاعدة عدد من أقطار أفريقيا ، حيث تبين أن خطط ١٧ من الـ ٢٢ قطرا موضع الدراسة لم يرد فيها ذكر الاستخدام ، أو ورد بشكل عابر جدا . وقد تم اعداد أحدث الخطط ، وهي خطط كولومبيا ، وإيران ، وكينيا ، وسري لانكا ، بعد أن زارت هذه البلاد بعثات شاملة بين الوكالات تحت رعاية منظمة العمل الدولية .

وتشير خطط عديدة الى ندرة البيانات التي يمكن الاعتماد عليها عن القوى العاملة وعن الاستخدام ، وخصوصا عن البطالة الجزئية في الزراعة . ولكن رغم صعوبة الحصول على معلومات يمكن الاعتماد عليها ، فإن عددا كبيرا من الخطط يتضمن أهدافا للاستخدام في كل قطاع على حدة وذلك بالنظر الى الزيادة المرتقبة في القوى العاملة .

ونظرا لان مشاكل الاستخدام لم تكن في حالات عديدة موضع أى بحث الا في الخطط الحديثة فإن قليلا من هذه الخطط هو الذى يتضمن تقييما عن النجاح الذى أصابته الخطط السابقة في تحقيق الاهداف وفى تنفيذ الاجراءات المقترحة . ولكن هناك استثناءا جديرا بالذكر هو سري لانكا ، حيث تبرز الخطة الحالية اهمال الاجراءات المقترحة فى الخطط السابقة لادخال التكنولوجيا ذات الكثافة العمالية العالية . بيد أن هناك عددا من الخطط التي خفضت كثيرا من أهداف الاستخدام بالمقارنة الى أهداف الخطط السابقة ، وذلك بعد أن أدركت الحجم الحقيقي لمشكلة الاستخدام . فمثلا كان كثير من الخطط السابقة يؤمل توفير فرص الاستخدام للأفراد الجدد الذين ينضمون الى القوى العاملة ، والتخفيف من آثار البطالة والبطالة الجزئية ، غير أنه ظهر في الخطط التالية استحالة ايجاد عمل لكل الافراد الجدد في المدى القصير . وكان لابد في عدد من الحالات من رفع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الاستخدام المرتقب .

وبالرغم من شيوع الحديث في هذه الايام عن الاستخدام كهدف محدد للتنمية ، لا كمجرد نتيجة فرعية للنمو الاقتصادى ، فمازال عدد قليل جدا من خطط التنمية القومية هو الذى يعكس هذا التغيير في معالجة موضوع الاستخدام . فهناك عدد من الخطط يؤكد أهمية دور النمو الاقتصادى السريع ، ولكنه يعترف في نفس الوقت بالحاجة الى اتخاذ

اجراءات خاصة لزيادة الاستخدام بأسرع ما لو ترك وشأنه ، وذلك بهدف التخفيف بصفة خاصة من المشكلات والمصاعب المباشرة والملحة * وتتناول تلك الاجراءات التشجيع على الاساليب ذات الكثافة العمالية العالية وكذلك برامج الاشغال العامة *

ولا يهدف العرض التالي لخطط التنمية القومية الى تحليل موقف الاستخدام ومشاكله في الاقطار المعنية * وسوف نتوخى بقدر الامكان أن نقدم البيانات عن الوضع الحالي وعن الاحتمالات ، والاجراءات المقترحة ، بنفس الكلمات التي وردت في الخطط نفسها^(١) . وهذه الخطط تمثل في أغلب الاحوال التطلعات أكثر مما تمثل الواقع ولكنها تمدنا بمؤشر مفيد عن كيفية مواجهة مشكلات الاستخدام في مختلف الاقطار ، وعن الاهداف التي يجب أن يقاس ازائها التقدم في عقد التنمية الثاني * ويهدف العرض الى ابراز فرص الاستخدام التي يمكن أن يقدمها القطاعان الزراعي والريفي ، الى جانب بعض الاجراءات الاساسية المقترحة لهذا الغرض *

أفريقيا

تمثل الخطة الرابعة في الجزائر ، التي تغطي الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ، المرحلة الاولى من خطة منظورية طويلة الاجل تهدف الى القضاء على البطالة الجزئية عن طريق التصنيع * ومن المتوقع أن عدد الوظائف الجديدة سوف يوازي زيادة القوى العاملة اعتبارا من ١٩٨٠ * ومن المقرر تحسين ظروف المعيشة في الريف خلال السبعينات من أجل تخفيف الهجرة الى المدن * ومن المتوقع كذلك أن يودي تحسين التقنيات الزراعية ووسائل تكثيف الانتاج ، خلال السنوات الاربع التي تغطيها الخطة ، الى التقليل من البطالة الجزئية في الزراعة * ومن المقرر كذلك تنفيذ برامج محددة ذات كثافة عالية عالية تتضمن التشجير والري *

وتعترف خطة التنمية في بوتسوانا للفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٥ ، بأن هناك قدرا كبيرا من البطالة الجزئية في الريف * ومع اكتشاف مناجم هامة للمعادن أخيرا ، فانه يتعين فرض قيود على الاجور في المناجم وفي الحكومة كذلك (التي تمثل أهم مصدر آخر للاستخدام) ، على أن تستغل الموارد التي تتوفر بذلك في أغراض التنمية الريفية ، وذلك بهدف تجنب احداث فروق كبيرة بين الدخول في الريف وفي المدينة *

وركزت الخطة الخمسية الثانية للتنمية في أثيوبيا (١٩٦٣-١٩٦٧) على أهمية استخدام الايدي العاملة الزراعية استخداما أكمل * ولا يجاز ذلك كان لابد من تكثيف الانتاج في المزارع الصغيرة ، واقامة المشروعات العامة الاقليمية والمحلية (الطرق ، المدارس ، المستشفيات ، وتوفير المياه محليا ، وتحسين التربة ، والتشجير ، وغير ذلك) ، الى جانب تنمية المزارع التجارية الواسعة النطاق * أما الخطة الثالثة (١٩٦٨-١٩٧٣) فانها تتناول تخطيط القوى العاملة وتدريبها أكثر من تناولها لناحية خلق فرص الاستخدام * غير أنه جاء في التقارير أن الخطة الرابعة التي يتم اعدادها حاليا سوف توجه على الأرجح أهمية كبيرة الى زيادة فرص الاستخدام الزراعي *

وبينما كانت خطة التنمية الثانية في غانا (١٩٥٩-١٩٦٤) موجهة أساسا نحو الانتاج والتدريب ، فان خطة السنوات السبع للفترة من ١٩٦٣/١٩٦٤ الى ١٩٧٠/١٩٦٩ تستهدف هدفا رئيسيا هو توفير فرص للاستخدام على

(١) التعريفات الواردة عن القوى العاملة ، والبطالة ، وغيرها هي نفس التعريفات الواردة في الخطط (وغالبا ما كانت تعريفات غير واضحة) *

مستوى مرتفع من الانتاجية لكل من له القدرة على العمل والرغبة فى ذلك * وبالرغم من أنه لم يكن فى الامكان ، لسنوات عديدة ، تحقيق الهدف وهو ضمان الاستخدام الكامل ، فقد كان الهدف هو احراز قدر كبير من التقدم عند انتهاء فترة الخطة * وكان لابد من خلق فرص جديدة للاستخدام بمعدل ٣٪ سنويا تقريبا * وأبرزت خطة السنتين التى تغطى الفترة من منتصف ١٩٦٨ الى منتصف ١٩٧٠ ، خطورة البطالة ، كما أوردت أن البطالة الجزئية فى المناطق الريفية أكثر أهمية على الأرجح من البطالة المرئية فى المدن * ويتعين تقييم سياسات التنمية بعناية فى ضوء الموازنة بين توافر رأس المال والعمل ، لا للتعجيل بالنمو الاقتصادى فحسب ولكن أيضا بسبب أثر الاستخدام فى توزيع الدخل *

وأكدت خطة التنمية فى كينيا للفترة ١٩٦٤-١٩٧٠ (التى تمت مراجعتها لتغطى الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٧٠) ضرورة زيادة فرص الاستخدام ، لا عن طريق زيادة الانتاج فحسب ولكن أيضا من خلال وضع سياسات للاجور والضرائب للحد من حلول رأس المال محل العمل * ومن المقرر أن تكون التنمية الزراعية هى الوسيلة الرئيسية لخلق فرص للاستخدام ولزيادة الدخول طوال مدة الخطة * والاسلوب الرئيسى للتخفيف من البطالة الجزئية فى الزراعة هو توفير قدر أكبر من رؤوس الاموال وتحسين التنظيم وايجاد تسهيلات ملائمة فى مجالى النقل والتسويق — أما زيادة فرص الاستخدام فى الزراعة فهو يعتمد فى الواقع على كيفية الاستفادة من رأس المال ، فمن الضرورى تفضيل التقنيات التى تستخدم الايدى العاملة ، ومن الضرورى كذلك وضع سياسة للاجور تهدف الى زيادة الاستخدام الريفى * وحتى تضمن الحكومة أن فرص الاستخدام فى الزراعة لن تذهب هباء ، دعت مبادرتها لحث العمال على العودة الى الارض بأربعة وسائل : تحسين ظروف المعيشة فى المناطق الريفية وذلك بانشاء الاسواق ، وتسهيل المواصلات ، والمدارس ، والمراكز الصحية ، والامدادات بالمياه والطاقة ، وموازنة مشروعات الاسكان الذاتية — ضمان تمشى الإجور فى الريف مع الاجور فى المدن — تسهيل الهجرة من المناطق المكتظة بالسكان الى المناطق القليلة السكان — تشجيع اقامة الصناعات فى المناطق الريفية * كما أن التنمية السريعة للاراضى غير المستغلة التى لا يوجد بها سكان عن طريق الاستصلاح والرى ، من شأنه أن يرفع من فرص العمل ، وخصوصا عن طريق تشجيع زراعة المحاصيل ذات الكثافة العمالية العالية * كما يمكن خلق بعض فرص العمل الاضافية عن طريق زيادة كثافة استخدام الاراضى الخصبة التى يوجد بها سكان بالفعل ولكنها لا تستغل استغلالا كاملا * أما الاستراتيجية الرئيسية فى خطة كينيا الحالية للفترة ١٩٧٠-١٩٧٤ فتتميز بتوجيه جانب كبير من موارد التنمية الى المناطق الريفية * وسوف يتم توطيئ حوالى ٣٣ ألف عائلة أخرى فى الاراضى غير المستغلة أو التى لا تستغل بما فيه الكفاية ، مع توزيع حوالى ١٩ ألف فدان (٧٧٠٠ هكتار) * وتستهدف الخطة التحكم فى نمو المدن ، عن طريق اقامة مصانع جديدة ومنشآت فى مناطق مختارة للنمو فى أجزاء مختلفة من القطر ، وبذلك تتحقق لا مركزية التنمية فى القطاع غير الزراعى ، وتجذب الزراعة سكانا أكثر عن طريق تحسين ظروف المعيشة فى الريف * وسوف تستوعب الزراعة ثلاثة أرباع الوظائف المقرر انشاؤها خلال مدة الخطة *

وتسلم خطة ساحل العاج للفترة من ١٩٧١-١٩٧٥ بضرورة تحديث الزراعة من أجل وقف الهجرة من الريف * اذ أن عدم وجود اليد العاملة فى بعض المناطق يشكل بالفعل اختناقا ، ولذلك يتعين ترويج الميكنة * وقد وضعت الخطة على أساس زيادة الاستخدام فى الزراعة بنسبة ٤٪ سنويا ، بالمقارنة الى ٦٪ سنويا بالنسبة للاقتصاد بأكمله *

وتهدف الخطة الخمسية الاولى للتنمية فى ليسوتو ، التى تغطى الفترة من ١٩٧٠/١٩٧١ الى ١٩٧٤/١٩٧٥ الى تنمية كل موارد الدخل والاستخدام الممكنة فى القطر * وهى ترى من الضرورى اتخاذ اجراء مدرّوس حتى لا يستمر القطر فى أن يكون مجرد مورد للايدى العاملة الرخيصة وغير المدربة لجنوب أفريقيا ، وحتى لا يبقى الامل ضئيلا فى خلق

قاعدة وطنية للتنمية الاقتصادية * والاولوية الاولى هي تحقيق زيادة ملموسة فى الانتاجية الزراعية ، وذلك عن طريق رفع الخلة من ناحية ، والتحول الى محاصيل أكثر ربحية من ناحية أخرى *

ومن المتوقع وفقا للبيان الذى أصدرته مالاوى عن سياسات التنمية للفترة من ١٩٧١ الى ١٩٨٠ أن لا تستوعب الوظائف المأجورة الجديدة خلال المدة المذكورة سوى نحو ثلث الزيادة الصافية من السكان الذكور الذين هم فى سـنـ العمل ، بحيث سيصبح معظم السكان من المزارعين ذوى الحيازات الصغيرة * كما ستقدم الحوافز الى أعضاء القوى العاملة الريفية ذوى النشاط الظاهر لتشجيعهم على البقاء فى الزراعة *

وجاء فى خطة السنوات الأربع لموريشس للفترة من ١٩٧١ الى ١٩٧٥ أن البطالة هى أكبر مشكلة اجتماعية ، واقتصادية ، وسياسية * ويتعين زيادة الاستخدام بمعدل ٤٧٪ سنويا حتى يمكن بلوغ الاستخدام الكامل فى ١٩٨٠ * ولا يمكن خلق وظائف بهذا المعدل فى استراتيجية للتنمية تستهدف أعلى معدل للنمو الاقتصادى ، ولذلك يتعين أن يكون الاستخدام فى حد ذاته هدفا محددا * ومن المتوقع ألا تغطى فرص العمل التى ستنشأ حتى ١٩٧٥ سوى ٩٠٪ فقط من القوى العاملة ، أما الاعداد الباقية فسوف تعمل طوال الوقت فى اطار برنامج " العمل للجميع " للاشغال العامة * وللتوصل الى الاستخدام الكامل فى ١٩٨٠ يتعين أن تأتى الزيادة الرئيسية للنشاط الاقتصادى من الصناعات التحويلية الموجهة أساسا لسواق التصدير * وسوف تأتى معظم الزيادة فى انتاج المحاصيل من زيادة كثافة استغلال الاراضى المزروعة فعلا ، وذلك بزيادة الرى ورفع كفاءته فى المناطق الجافة ، وكذلك تحسين الأرض ، وتحسين المعاملات الزراعية فى الحيازات الصغيرة * ونظرا لأن زيادات انتاج المحاصيل التى يمكن تحقيقها تكون بالضرورة ذات كثافة عالية ، فان زيادة فرص الاستخدام فى ذلك القطاع قد تكون متناسبة تقريبا مع زيادة الانتاج المقررة فى الخطة التى تبلغ ٤٠٪ خلال هذا العقد * ومع زيادة انتاجية العمل بنسبة ١٪ فقط سنويا ، يمكن خلق ٢٠ ألف من فرص الاستخدام الاضافية المطلوبة * وسوف يتيح التوسع فى الانتاج الحيوانى خلق ١٥ ألف فرصة استخدام جديدة *

وحجر الزاوية فى سياسة الاستخدام فى المغرب هو برنامج قومى بدأ فى ١٩٦١ بهدف تعبئة الأيدى العاطلة جزئيا فى الريف للعمل فى مشروعات انتاجية ، مما يضمن المشاركة الجماهيرية فى وضع مشروعات التنمية وتنفيذها ، والحد من الهجرة من الاراضى وتنمية المناطق الحدية * وخلال السنوات الثلاث للخطة (١٩٦٥-١٩٦٧) ، وفر البرنامج فرص عمل تبلغ ٥٣٩ مليون يوم عمل * وتشير التقديرات الى أن الـ ٢٠ مليون يوم عمل التى توفرت فى ١٩٦٧ تعادل استخدام ١٠٠ ألف شخص لمدة ٢٠٠ يوم من السنة ، وان ذلك قد استوعب نحو ربع عدد العاطلين جزئيا فى الريف * وكان المقترح فى الخطة الخمسية للفترة ١٩٦٨-١٩٧٢ ، التوسع فى هذا البرنامج لتوفير عدد اجمالى يبلغ ١٢٣ مليون يوم عمل (بمعدل ٢٤٦ مليون سنويا) ، منها ٧٣ مليون فى التنمية الزراعية و ٣٣ مليون فى انشاء الطرق ، و ١٧ مليون لتزويد الخدمات البلدية والاجتماعية * واتجهت النية كذلك الى توسيع نطاق عمل البرنامج ، بهدف تحسين ادارته ، وادماج أنشطته فى برنامج متكامل للتنمية *

وبمثل الاستخدام الكامل للموارد ، وخصوصا القوى العاملة ، الهدف الرئيسى للخطة الثانية للتنمية القومية فى بيجيروا للفترة ١٩٧٠-١٩٧٤ * وفى ١٩٦٧ كانت تشير التقديرات الى أن ٨٪ من القوة العاملة فى المناطق الحضرية و ٥٠٪ فى المناطق الريفية كانت عاطلة ، ولكن هذه الارقام لا تتضمن أثر البطالة الجزئية المنتشرة على نطاق واسع * وكان حوالى ٧٠٪ من العاطلين من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٣ سنة ، و ٥٩٪ منهم كانوا قد أتموا تعليمهم الابتدائى * ومن بين الاهداف الرئيسية احتواء البطالة بين الشباب بزيادة التدريب وفرص الاستخدام *

ومن المقرر انشاء هيئة قومية للشباب ، بمشروع رائد يتضمن أربعة معسكرات يمكن لكل واحد منها استقبال ٥٠٠ شخص . وتعد القدرة العالية على استيعاب اليد العاملة واحدا من المعايير الرئيسية لاختيار البرامج والمشروعات فى اطار هذه الخطة . ومن المقرر زيادة الاستخدام بانشاء ٣٢٦ مليون وظيفة جديدة فى الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٤ ، وذلك مقابل زيادة متوقعة فى القوى العاملة تبلغ ٢٤٨ مليون وبذلك تتخفص البطالة من ٧٨٪ الى ٤٤٪ . وسوف تساهم الزراعة بخلق ١٠٩ مليون وظيفة من اجمالى الوظائف الجديدة .

ومن الاهداف الرئيسية لخطة السنوات الاربع الثالثة فى السفال ، للفترة من ١٩٦٩-١٩٧٣ ، التقليل من البطالة الجزئية فى الزراعة . ومن المقرر رفع الانتاجية وذلك بادخال الاسمدة والتقنيات المحسنة الاخرى . ومن المقرر كذلك اطالة فترة الاستخدام الزراعى عن طريق تنمية الرى ، وانتاج الخضر والفاكهة ، وصيد السمك ، والانتاج الحيوانى ، وكذلك تشجيع الزراعة المختلطة . وتتجه النية كذلك لتنمية الاستخدام فى مجال الصناعات اليدوية ، وضمان اشتراك السكان الريفيين مباشرة فى تنفيذ بعض المشروعات .

وتتضمن خطة تنزانيا الخمسية ، للفترة من ١٩٦٤ الى ١٩٦٩ ، أهدافا طويلة المدى للاستخدام حتى سنة ١٩٨٠ . فمن المقرر توطین حوالى مليون من السكان فى الفترة من ١٩٦٤ الى ١٩٨٠ ، فى المناطق الجديدة ذات الانتاجية العالية ، وبذلك يتم انشاء نحو ٢٠٠ ألف فرصة للاستخدام المجزى . وتشير التقديرات الى أنه بحلول عام ١٩٨٠ ، ستجد نحو ٨٠٠ ألف عائلة (٤ ملايين شخص) وظيفة ذات راتب ، موزعة بالتساوى بين الانشطة غير الزراعية وبين الزراعة الحديثة (ثلاثة أرباع الدخل نقدا ، والربع الباقي فى شكل دخول عينية) . كذلك تعمل نحو ٢ مليون عائلة (١٠ مليون شخص) فى الزراعة التقليدية (نصف الدخل نقدي والنصف الاخرى عيني) . وبذلك يزداد الاستخدام فى القطاع الحديث بنسبة ١٠٠٪ تقريبا ، بالمقارنة بزيادة لا تتعدى نسبة ٢٥٪ تقريبا فى القطاع التقليدى . وفى نفس الوقت سوف تزداد الدخول فى القطاع الحديث بزيادة كبيرة ، كما أن القطاع الزراعى التقليدى سوف يقطع شوطا طويلا فى مجال اقتصاديات السوق . وبلاضافة الى زيادة الدخل ، فان الذين يعملون فى القطاع الاخير ، سوف يتمتعون بظروف صحية أفضل ، كما ستزداد انتاجيتهم وتحسن ظروفهم المعيشية كنتيجة لبرامج تنمية المجتمع ، والبرامج التعليمية والصحية . أما التفاصيل الخاصة بالاستخدام للخطة الخمسية الثانية (١٩٦٩-١٩٧٤) فلم تكن متوافرة وقت كتابة التقرير الحالى .

وتشير تقديرات خطة التنمية فى تونس ، للفترة ١٩٧٣-١٩٧٦ ، أنه سيكون من نتيجة تحقيق الاستثمار المقرر وأهداف النمو ، خلق نحو ٩٠ ألف وظيفة جديدة خارج مجال الزراعة . ولن يوفر ذلك سوى نصف العدد اللازم من الوظائف للاعداد المتوقعة من المنضمين لسوق العمالة ، وذلك بافتراض أن اليد العاملة فى الزراعة لن تتجاوز مستواها الحالى . ولهذا السبب ، فمن المتوقع أن تظل الهجرة مخرجا هاما . ومن المقرر تحسين التسهيلات الريفية والاجتماعية ومنشآت البنية الاساسية ، وكذلك تشجيع المحاصيل التى تتيح استخداما أطول ، مثل الخضر ، والانتاج الحيوانى ، بهدف تقليل البطالة الجزئية ووضع حد للهجرة من الريف .

ومن بين الاهداف الرئيسية للخطة الخمسية الثانية فى أوغندا للفترة من ١٩٦٦-١٩٧١ ، زيادة الاستخدام فى القطاع النقدى بنسبة ٨٥ ألف وظيفة بأجر (٢٣ ألف منها فى الزراعة ، و ٤ آلاف فى تصنيع المحاصيل) ، و ١٥ ألف فرصة اضافية للاستخدام للزراع المشاركين فى مشروعات الشاى والسكر . وفى السنوات الاخيرة لم يطرأ سوى تغيير طفيف على الاستخدام بأجر ، بالرغم من ارتفاع اجمالى الناتج المحلى ارتفاعا هاما ، ويعزى ذلك أساسا الى أن رفع الحد الأدنى للاجور قد جعل كثيرا من العمال زائدين عن الحاجة ، طما بأنهم كانوا بالفعل منذ البداية محدودى النفع . ولذلك فقد

كان من الضروري ، كلما لزم اجراء اختيار بين طرق الانتاج المختلفة ، اختيار أسلوب الانتاج الذى ينطوى على كثافة عمالية عالية ، اذا كان الاسلوب مرتفع الكثافة الرأسمالية لا ينطوى على مزايا من حيث قلة التكاليف أو سهولة التمويل . وتسلم الخطة الخمسية الثالثة للفترة من ١٩٧٢/١٩٧١ الى ١٩٧٦/١٩٧٥ ، بأن البطالة الجزئية قد بلغت نسباً خطيرة ، ونظرا لصعوبة المهمة فإن القضاء على البطالة الاجبارية لا يمكن أن تعالج بشكل مجد الا اذا نظر اليها كهدف طويل الاجل . وتهدف الخطة الى ضمان عدم حدوث تدهور في موقف العمالة بشكل عام ، وكذلك الى المساهمة فى القضاء على البطالة المتراكمة . وتعتمد الاستراتيجية بشكل عام على النمو السريع للانتاج من أجل خلق فرص متزايدة للاستخدام ، هذا الى جانب اتخاذ اجراءات تضمن أن ينتج عن هذا النمو أقصى عدد من الوظائف الجديدة بأسرع ما يمكن . ومن المقرر التشجيع على استخدام التقنيات ذات الكثافة العمالية العالية باتباع السياسات المالية وسياسات الدخول المناسبة لذلك ، وبالحمل على انشاء الوظائف فى مشروعات القطاع العام ، وخصوصا فى مجال البناء . كما يتعين اعادة النظر فى سياسة التعريفات الخارجية ، فقد تبين من المؤشرات أنها تنفق عتبة فى سبيل استخدام العمالة . وسوف تحاول الحكومة التعرف على مشروعات محددة فى القطاع العام ، وخصوصا انشاء طرق فرعية صغيرة ، يمكن تنفيذها بأساليب ذات كثافة عمالية عالية . ومن المتوقع أن يكون للاهتمام الخاص الذى توجهه الخطة الى التنمية الريفية أثر هام فى حالة الاستخدام ، لا عن طريق زيادة فرص الاستخدام بأجر والاستخدام الذاتى فحسب ، ولكن لان التنمية الريفية تتطلب العديد من الانشاءات المدنية ذات الكثافة العمالية العالية .

ومن بين الاهداف الهامة لخطة التنمية القومية الأولى فى زامبيا ، للفترة من ١٩٦٦ — ١٩٧٠ ، تنويع الاقتصاد حتى لا تظل صناعة النحاس هى المصدر الرئيسى الوحيد للاستخدام ، وحتى تتوفر على الاقل مائة ألف وظيفة اضافية ذات أجر (١١ ألف فى الزراعة ، والغابات ومصايد الاسماك) وفرص أكثر وأفضل لحياة منتجة فى العمل الزراعى . وقد كان هناك تركيز على أن هذه الزبادات فى الاستخدام لن تكون نتيجة تلقائية للخطة ، وأنه لن يمكن تحقيقها الا اذا استخدمت أساليب ذات كثافة عمالية عالية كلما أمكن ذلك ، والا اذا تم تجنب سياسات التعريفات والضرائب التى تحابى الاساليب ذات الكثافة الرأسمالية العالية . ومن المقرر أن تستوعب الوظائف الجديدة المزمع انشاؤها ، ما يزيد قليلا على نصف عدد الذين يتكون المدرسة خلال تنفيذ الخطة ، مع تشجيع العدد الباقى على الاستفادة من فرص الاستخدام المتوفرة فى اطار خطة التنمية الريفية .

الشرق الأقصى

تعد مسألة خلق وظائف اضافية ضرورة ملحة فى الخطة الخمسية الاولى لـ بنجلاديش للفترة من ١٩٧٣/١٩٧٤ الى ١٩٧٧/١٩٧٨ . وتقدر الزيادة السنوية فى القوى العاملة بأكثر من ٣٪ . ومن المأمول التقليل من البطالة ومن البطالة الجزئية فى الزراعة من مستواهما الحالى الذى يقدر بنحو ٣٠٪ الى ١٥٪ تقريبا عند انتهاء المدة المقررة للخطة ، وذلك عن طريق استخدام التقنيات ذات الكثافة العمالية العالية على نطاق واسع فى انتاج المحاصيل ، ومن خلال برامج الاعمال الريفية كذلك .

أما بالنسبة لـ الهند ، فقد كان الاستخدام هدفا رئيسيا منذ خطتها الخمسية الاولى للسنوات ١٩٥١ — ١٩٥٦ . وكان هناك تركيز على التقليل من البطالة الريفية وبصفة خاصة البطالة الجزئية عن طريق التوسع السريع فى الرى ، وتكثيف الانتاج الزراعى ، وتنشيط الصناعات المنزلية والصناعات الصغيرة الاخرى ، واتباع طرق الانتاج ذات الكثافة العمالية العالية

كلما كانت هناك امكانيات لتنفيذ ما فيها * ثم تضمنت الخطتان الثانية والثالثة تقديرات احصائية شاملة عن حالة الاستخدام في الحاضر وفي المستقبل * وقد ردت الخطة الثالثة (١٩٦١-١٩٦٦) أن تكس البطالة قد وصل الى ٩ مليون وأن الخطة على الاستخدام لم تكن تتعدى ١٤ مليون وظيفة جديدة بالمقارنة الى الزيادة المتوقعة في القوى العاملة والتي تبلغ ١٧ مليون * وعندما بات جليا أن الخطة لم تكن لتوفر وظائف لكل المنصمين الجدد الى القوى العاملة ، مع التسليم بقدرتها على التقليل من البطالة السائدة ومن البطالة الجزئية أضفى ذلك على هدف الاستخدام أهمية ملحة في الخطة الثالثة * وكان من المتوقع ألا يقدم القطاع الزراعي أكثر من ٣٥ مليون وظيفة جديدة ، منها ١٥ مليون في مشروعات الري الإضافية و ٢٠ مليون في مشروعات صيانة التربة واستصلاح الاراضى ، و ٣٠٠ ألف في مكافحة الفيضانات وفي الصرف ، ونحو ٥٠٠ عن طريق توظيف العمال المعدمين * وقد أبرزت الخطة أهمية دراسة مشكلات الاستخدام ومعالجتها على المستوى المحلى *

ولا تتضمن الخطة الخمسية الرابعة (١٩٦٩ - ١٩٧٤) أية تقديرات شاملة عن الاستخدام ، نتيجة لقلّة المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها ، وللتباين بين المصادر المختلفة ، وتدعو الخطة الى اجراء الدراسات الجديدة للحصول على المعلومات اللازمة * وتركز الخطة على البرامج ذات الكثافة العمالية العالية في مختلف المجالات مثل انشاء الطرق ، وادخال الكهرباء في الريف ، ومشروعات الري الصغيرة ، وصيانة التربة ، والصناعات القروية والصناعات الصغيرة الاخرى * ويبدو أن تقتصر الاستثمارات الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية العالية على المشروعات التي لا تسمح فيها بالاعتبارات التكنولوجية ، واقتصاديات الانتاج الكبير ، باتباع تقنيات ذات كثافة عمالية عالية * ويتعين على الوزارات والحكومات أن توجه برامجها نحو الاستخدام ، وأن تركز على تنشيط الصناعات المتوسطة والصغيرة ، واتباع التقنيات الملائمة ذات الكثافة العمالية العالية * كما يتعين بذل الجهود لمعالجة مشكلات المزارعين العاملين في الاراضى شبه الحدية ، والعمال الزراعيين (بما في ذلك العمال المعدمين) عن طريق اصلاح الزراعى وتوفير فرص اضافية للاستخدام * وقد وجهت عناية خاصة الى تنظيم الاسرة في الهند منذ الخطة الاولى وما تلاها ، ولكن ذلك لم يرتبط ارتباطا محسنا بمشاكل الاستخدام *

وتوجه الخطة الخمسية الاولى للتنمية في أندونيسيا (١٩٦٩ / ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ / ١٩٧٤) الاولوية الى خلق فرص للاستخدام ، بالرغم من أن ذلك قد أدى الى تعديل بعض الاهداف * ويعد تنظيم الاسرة أساسيا ، كاجراء طويل الأجل ، للتقليل من معدل زيادة القوى العاملة * وتتضمن الاجراءات الاخرى القصيرة المدى لزيادة فرص الاستخدام ، زيادة كثافة استخدام الاراضى والعمل في الزراعة ، والتركيز على الاساليب ذات الكثافة العمالية العالية ، استصلاح الاراضى في جاوا وزراعة اراضى جديدة في مناطق أخرى والتوسع في صيد الاسماك ، وفي الغابات ، وفي الصناعات الصغيرة والصناعات اليدوية ، وفي أعمال البناء ذات الكثافة العمالية العالية * كما يتعين تحسين وسائل النقل والمواصلات للتمجيد بوسائل نقل العمال من جاوا المكتظة بالعمال ، والتي تعاني بشدة من البطالة الجزئية في المناطق الريفية ، الى مناطق أخرى تعاني من عجز في اليد العاملة *

أما بالنسبة للخطة الخمسية الثانية في جمهورية خيمر للفترة ١٩٦٨ الى ١٩٧٢ ، فتشير التوقعات أنه سوف يكون في امكان القطاعين الثانى والثالث أن يعتمدا نسبة ٢٢٪ فقط من الزيادة في القوى العاملة * ولذلك ، فقد كان من الاهداف الرئيسية للخطة خلق فرص للاستخدام عن طريق توظيف الأراضى الجديدة *

وأشارت التوقعات فى الخطة الخمسية الاقتصادية الاولى لجمهورية كوريبا ، للفترة من ١٩٦٢ الى ١٩٦٦ الى أن عدد الوظائف الجديدة التى ستنشأ خلال الخطة سوف يتجاوز عدد المنضمين الجدد لسوق العمالة ، وبذلك ستخفف من البطالة . أما الخطة الثانية (١٩٦٧-١٩٧١) فقد ركزت تركيزا كبيرا على التعجيل ببرامج تنظيم الاسرة . ولذلك أصبح من الملح استيعاب المتعطلين ، وكذلك المنضمين الجدد الى القوة العاملة خلال فترة الخطة . وبصرف النظر عن الزيادة فى إنتاجية العمل ، كان من المتوقع أن يرتفع الاستخدام بنسبة ٢٪ سنويا فى الزراعة ومصايد الاسماك والغابات . وكان من المقرر استيعاب البطالة الجزئية فى الريف بفضل مشروعات التوسع فى الاستصلاح ، ومكافحة الفيضانات ، وبناء الطرق . وتشير التوقعات فى الخطة الحالية للفترة ١٩٧٢ الى ١٩٧٦ ، أن تزداد العمالة من ٩٩ مليون فى عام ١٩٧١ الى ١١٨ مليون فى ١٩٧٦ ، وأن يخفّض عدد " العاطلين تماما " من ٤٦٪ الى ٤٪ ، ويعزى ذلك أساسا الى زيادة الصادرات . وسوف تزداد برامج التدريب المهنى والفنى للتقليل من نسبة البطالة الجزئية (والتي كانت تقدر فى ١٩٧٠ ب ٣٪) .

وتسلم خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى لوس للفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٧٤ ، بتفاهم مشكلة البطالة ، بما فى ذلك مشكلة عدم الاستخدام الكامل التى تظهر بشكل حاد فى الزراعة خلال موسم الجفاف الذى تتراوح مدته بين شهرين وثلاثة شهور . ومع ذلك ، فلم توضع سياسة شاملة للاستخدام ، ويعزى ذلك جزئيا الى نقص البيانات الكافية . وقد دعت الخطة الى اعداد الدراسات اللازمة للخطة الخمسية الثانية .

وهدفت الخطة الاولى فى ماليزيا للفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٧٠ ، الى توفير العمل المنتج للمنضمين الجدد الى القوى العاملة ، وإلى التقليل من البطالة . ويتعين خلق نحو ٢٤ مليون وظيفة حتى ١٩٨٥ ، وذلك من أجل تحقيق الاستخدام الكامل حتى ذلك التاريخ . وقد بدأ العمل فى برنامج لتنظيم الاسرة . وركزت الخطة على دور الزراعة فى خلق فرص للاستخدام وهدفت - عن طريق مشروعات ضخمة لاصلاح الاراضى بصفة خاصة - الى ايجاد فرص عمل مناسبة ل ٧٠٪ من شباب الريف الذين يبلغون سن العمل . وبينما حقق خلق الوظائف فى معظم القطاعات الاهداف الموضوعية بل وتجاوزها فى بعض الحالات ، فان مساهمة الزراعة مع ذلك كانت قاصرة ، وأشارت التقديرات فى غرب ماليزيا الى ارتفاع نسبة البطالة من ٦٤٪ فى ١٩٦٥ الى ٨٪ فى ١٩٧٠ . وانخفض الاستخدام انخفاضاً شديداً فى مزارع المطاط ، وذلك نتيجة لتقليل المساحة المنزوعة ، ونتيجة لجهود لتقليل النفقات التى أدت الى تخفيض عدد العمال فى كل مائة فدان من ٢١٧٪ الى ١٨١٪ . كما كان هناك قصور فى تنمية الاراضى . وبقيت البطالة الجزئية مشكلة خطيرة ، وخصوصا فى مجالات الاستخدام الريفى مثل الصيد ، وزراعة محصول أرز واحد ، وفى قطاع الخدمات ، بيد أنه كان من المرجح حدوث بعض التخفيف نتيجة لانتشار زراعة محصولين فى موسم واحد ، ولتنمية الاراضى ولبعض الاستثمارات الزراعية الاخرى فى اطار الخطة الاولى .

أما فى الخطة الثانية لماليزيا (١٩٧١ - ١٩٧٥) فالعنصر الاول فى استراتيجية الاستخدام هو تشجيع النمو الاقتصادى السريع . كما أن الغاية كبيرة بتنمية الاراضى ، ويعد توفير فرص الاستخدام فى مناطق الاراضى الجديدة خطوة أساسية فى تنويع العمالة الريفية ، ولجعلها مجزية وجذابة . وتحيل نقل العمال المنظم من غرب ماليزيا الى صباح ، حيث يوجد عجز فى الايدى العاملة وخصوصا فى صناعتى المطاط والخشب الخام الصناعى ، جزءا هاما من استراتيجية استخدام . ومن المتوقع أن لا توفر الزراعة سوى ١٢٥ ألف وظيفة ، أى نحو ربع الوظائف الجديدة خلال فترة الخطة ، وذلك بالرغم من الزيادة المستهدفة فى الانتاج الزراعى بنسبة ٨٪ سنويا . ويأتى الجانب الاكبر من زيادة الانتاج من محاصيل التصدير المعمرة ، حيث يمكن الحصول الان على زيادات دون الحاجة الى قوى عاملة اضافية كبيرة . وتقدر نسبة

زيادة الاستخدام في تلك المحاصيل بنحو ١٪ سنوياً ، ويعزى ذلك الى حد كبير لزيادة المساحة * ومن المرجح أن يساهم التوطين في الاراضى والمشروعات الاخرى لتنمية الاراضى الجديدة في توفير نحو ٧٠٪ من الوظائف الجديدة في الزراعة * ومن المتوقع أن تؤدي التنمية المرتقبة في مجالات مثل صيد الاسماك ، وإعادة غرس أشجار المطاط ، وزراعة الارز ، السى تقليل البطالة الجزئية أكثر مما تؤدي الى توفير وظائف جديدة *

ولاحظت خطة السنوات الثلاث لنيبال للفترة ١٩٦٢ الى ١٩٦٥ أن الغالبية العظمى من السكان تعمل فى الزراعة ، حيث يتوفر لهم الاستخدام الكامل لعدة شهور فقط فى السنة ، ودعمت الخطة الى مشروعات ذات كثافة عمالية عالية كلما أمكن ذلك * أما الخطة الثالثة (١٩٦٥-١٩٧٠) فقد ركزت على ضرورة زيادة فرص الاستخدام خارج الزراعة ، وعلى اتخاذ خطوات ايجابية لتنظيم الاسرة * وجاء فى الخطة الرابعة الحالية (١٩٧٠ - ١٩٧٥) ، أن توفير فرص الاستخدام ينبغي أن يكون الهدف الرئيسى للتخطيط الاقتصادى ، غير أن الخطة لم تقترح أية استراتيجية خاصة فى هذا الصدد *

وكان من بين أهداف الخطة الخمسية الاولى فى باكستان ، للفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٦٠ ، زيادة فرص الاستخدام ، كما تضمنت الخطة بعض التقديرات الخاصة بالبطالة الجزئية * ثم هدفت البرامج الزراعية للخطة الثانية (١٩٦٠ - ١٩٦٥) ، الى زيادة فرص الاستخدام والى التقليل من البطالة الجزئية * ولم تر الخطة ادخال العيكة لأغراض الزراعة بصفة عامة ، بل الى استخدام الجرارات ، والبلدوزرات ، والمعدات التى تعمل بالطاقة ، بصفة أساسية فى التنمية السريعة للمناطق الجديدة التى تستفيد من مشروعات الرى ، وفى استصلاح الاراضى ، وفى مكافحة انجراف التربة والفيضانات * واعترفت الخطة بوضوح بضرورة تنفيذ سياسة سكانية واعية * أما الخطة الثالثة (١٩٦٥ - ١٩٧٠) فقد قدرت أن البطالة والبطالة الجزئية ارتفعت من ٥٦ مليون سنة عمل فى ١٩٥٠ الى ٧٥ مليون فى ١٩٦٠ ، ولكن هذا الاتجاه انقلب خلال الخطة الثانية وأمكن خلق فرص كافية للاستخدام لاستيعاب المنضمين الجدد للقوى العاملة * وقد ساهم برنامج الاعمال الريفية مساهمة كبيرة فى ذلك *

وسلمت الخطة الثالثة بأن البطالة تشكل أخطر مشكلة تواجهها باكستان * واستهدفت توفير ٥٥ مليون وظيفة على الاقل من أجل استيعاب كل الاعداد الزائدة فى القوى العاملة خلال فترة الخطة ، والتقليل من البطالة بنسبة تتجاوز السدس * وهناك نحو ٣٥٪ من الزيادة فى الانتاج الزراعى ستتطلب اضافة مدخلات عمالية جديدة ، بينما ستحقق النسبة المتبقية من تلك الزيادة عن طريق رفع الانتاجية العمالية * وسوف يوسع الرقعة المنزرعة فى شرق باكستان (بنجلاديش الان) بنحو ٢٥ مليون فدان ، الى زيادة الاحتياجات من اليد العاملة بمقدار ٤٤ مليون سنة عمل * كما ستوفر زيادة اعداد الحيوانات بنسبة ١٥٪ زيادة مقدارها ٢٧ مليون سنة عمل أما فى العمليات الكبيرة للبناء والاراضى فيمكن استخدام تقنيات ذات كثافة عمالية عالية دون التضحية بالفاعلية بشكل عام *

وتهدف الخطة الرابعة للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ الى توفير ٧٥ مليون وظيفة جديدة ، بالمقارنة مع ٦٥ مليون من المنضمين الجدد الى القوى العاملة ، وبذلك تخفف من تراكم البطالة بمقدار مليون على الاقل * وسوف تكون للاستخدام أهمية تماثل أهمية زيادة الانتاج ، ولن ينظر الى الاستخدام على أنه أمر ثانوى بالنسبة لهدف النمو الاقتصادى ، هذا مع التركيز على القطاعات التى تخلق فرص العمل ، والتكنولوجيا ذات الكثافة العمالية العالية * ومن المرجح أن يقع جزء كبير من الزيادة المقررة للاستخدام فى قطاع الزراعة ، نظرا لتزايد مدخلات العمالة التى تتطلبها الاصناف وفيرة الغلة *

ومن المتوقع أن تواصل القوى العاملة الزراعية تزايدها حتى نهاية الفترة المنظورية للخطة في ١٩٨٥ ، ومن المرجح كذلك أن تزداد البطالة الجزئية خلال تلك المدة . وينبغي أن يكون التوسع في الميكنة متوقفا على دراسة آثارها في الاستخدام، ويتعين ادخال الميكنة كعنصر مكمل للعمل أو لعمليات محددة في موسم الذروة للطلب على العمال . ومن المقرر أن يزداد الانفاق على برنامج التنمية الريفية والاعمال الحضرية تزايداً سريعاً .

وسلم برنامج السنوات الأربع الاقتصادي في الفليبين للفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٠ ، بالتزايد السريع للسكان ، وبالتفاقم الخطير للبطالة ، كمشكلتين أساسيتين تواجهان الاقتصاد . وكان من المتوقع خلق فرص كافية للاستخدام لاستيعاب القوى العاملة الجديدة وللتقليل من البطالة (بما في ذلك البطالة الجزئية بمقابلها من المستخدمين استخداما كاملاً) من ١٣٪ في ١٩٦٧ الى ٢٢٪ في ١٩٧٠ . وكان من المقرر البدء في برنامج للاشغال العامة . وتشير توقعات خطة السنوات الأربع الحالية للتنمية ، للفترة من ١٩٧١ الى ١٩٧٤ ، الى تقليل البطالة الى نسبة ٥٪ حتى ١٩٧٤ على أحسن الفروض . ولا يعد خلق فرص جديدة للاستخدام مجرد انتاج فرعى للنمو العام ، بل هدفاً كبيراً قائماً بذاته .

وتضمنت خطة السنوات العشر في سري لانكا ، للفترة من ١٩٥٩ الى ١٩٦٨ ، عرضاً لاستراتيجية التنمية احتل فيها موضوع الاستخدام جانباً كبيراً ، وان لم يكن ذلك راجعاً بأكمله الى اعتبارات الاستخدام وحدها . وإذا كانت الخطة قد وجهت أهمية كبيرة الى التصنيع ، فانه لن يستوعب ولو جانباً كبيراً من الزيادة في القوى العاملة ، وعلى ذلك ينبغي الاستفادة بقدر الامكان من الفرص التي تتيحها زيادة الاستخدام الزراعي . وكان من المتوقع أن يقدم الاستخدام في مجال صناعات الشاي أكبر قدر من المساهمة ، بزيادة عدد العاملين من ٥٣٩ ألف في ١٩٥٧ الى ٦٧٧٥٠٠ في ١٩٦٨ ، ويعزى ذلك أساساً الى زيادة استعمال الاسمدة . وكانت التقديرات تشير الى أن الاستخدام في انتاج المطاط لن يسجل سوى زيادة هامشية ، من ١٩٤ ألف الى نحو ٢٠٠ ألف ، ذلك أنه يمكن زيادة الخلة بقدر أقل من العمل بالمقارنة مع صناعة الشاي . كما أن انتاج جوز الهند كذلك يتطلب كثافة عالية بأقل من انتاج الشاي وأشارت التوقعات الى أن العاملين فيه سوف يزدادون من ٨٢ ألف الى ٩٥٦٠٠ فقط . وكان من المتوقع أن يؤدي إعادة احياء الحيازات الصغيرة للشاي والمطاط الى تقليل البطالة الجزئية أكثر من خلق وظائف جديدة .

وفي ١٩٧١ ، عندما قدمت خطة سري لانكا الخمسية للفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٧٦ ، بلغت البطالة مستوى متأزماً . فقد كان هناك نحو ٥٥٠ ألف شخص متعطل (أكثر من ٢٥٪ منهم من " المتعطلين المتعلمين ") ، أي ١٢٪ من القوى العاملة التي تبلغ ٤٥ مليون شخص . ولم يكن الاقتصاد يوفر أكثر من ١٠٠ ألف وظيفة جديدة كل سنة ، بينما كان يدخل الى سوق العمل نحو ١٢٠ ألف شخص سنوياً . وكان هذا الوضع انعكاساً مباشراً لسياسات الاستثمار في الماضي ، التي تجاهلت بصورة شبه كاملة الحاجة الى خلق فرص للاستخدام ، ولم تظهر أية محاولة لاستعمال الاساليب ذات الكثافة العمالية العالية في الصناعة حيث استطاعت عدة مشروعات كبيرة ذات كثافة رأسمالية عالية ، في القطاعين الخاص والعام ، أن تخلق وحدات الانتاج الصغيرة تماماً ، ولم يقتصر ذلك على الصناعة فحسب بل امتد أيضاً الى أعمال التشييد والرى . وسوف توفر الزراعة أكبر قدر (٣٠٠ ألف وظيفة) من الـ ٨١٠ آلاف وظيفة المقرر خلقها خلال فترة الخطة . ونظراً لأنه سيبقى مع ذلك ٢٩٠ ألف متعطل ، فسوف توضع برامج خاصة للاشغال العمومية في القطاعين الحضري والريفي ، وفي قطاع الحيازات الكبيرة . كما أن توسيع برنامج زراعة المحاصيل ذات الكثافة العمالية العالية مثل الفلفل الحار والبصل في المنطقة الجافة ، واستخدام الارض استخداماً أفضل بزراعة المحاصيل البيئية ، وزراعة الاراضي المرتفعة في اطار مشروعات التوطين ، ستوفر كلها استخداماً اضافياً في تلك المناطق . وبالرغم من أن المحاصيل الرئيسية (وهي الشاي ، والمطاط ،

والارز) لم تساهم كثيرا فى زيادة الاستخدام ، الا أن تنمية الاراضى ، وزيادة زرع الشاى والمطاط ، وجوز الهند ، ستضيف فرصا جديدة للاستخدام . كما ستخلق فرصا جديدة عن طريق التوسع فى تربية الحيوانات وفى مصايد الاسماك وفى الغابات .

وعلى عكس الخطة الاولى فى تايلاند تضمنت الخطة الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٧-١٩٧١) ، تنمية القوى العاملة كواحد من أهم أهداف سياستها . وكان من المقرر خلق فرص للاستخدام تعادل ، على الاقل ، الزيادة فى القوى العاملة ، وتشجيع الاستخدام الريفى بهدف التخفيف من البطالة الجزئية ، وتحسين نوعية القوى العاملة لتلبي متطلبات برامج التنمية الحالية والمستقبلية . وكان من المقرر أن توفر الخطة وظائف جديدة لنحو ٢٠ مليون شخص ، وهو ما يعادل تقريبا الزيادة المرتقبة فى القوى العاملة ، كما جاء فى الخطة كذلك أن انتاجية العمل فى الزراعة ستزداد بنسبة ٢٥ ٪ سنويا . ويحمل ثلاثة أرباع العمال الزراعيين أساسا فى انتاج الارز وهو عمل موسمى تماما ، ولذلك تضمنت خطة تنمية القوى العاملة الريفيه انشاء شبكات الري حتى يمكن زرع الارض خلال موسم الجفاف ، وخلق عمل اضافى بفضل تنمية الصناعات المنزلية ، والصناعات الحرفية ، والانشطة المربحة الاخرى . وكان من المقرر كذلك ترويج الاستخدام فى مشروعات التشييد الريفيه .

أما الخطة الثالثة فى تايلاند (١٩٧٢-١٩٧٦) فقد لاحظت أن الاستخدام لم يزداد بدرجة كافية خلال الخطة الثانية ، بينما ازدادت البطالة فى الريف وفى الحضر . ومن المقرر استخدام تقنيات ذات كثافة عمالية عالية فى بناء سدود للرى ومصارف ، وقنوات ، وأحواض ، وكذلك فى تنمية الاراضى ، وصيانة الطرق . ومن المقرر كذلك تشجيع استخدام الايدى العاملة بدلا من الآلات فى الزراعة فى كل من مناطق الرى ومناطق الامطار . كما ستشجع الصناعات المتوسطة والصغيرة القائمة على الزراعة ، والصناعات المنزلية فى المناطق الريفيه ، لاستخدام أكبر قدر ممكن من الايدى العاملة . ومن المقرر انشاء مكاتب للقوى العاملة . ومن ٢٥ مليون وظيفة جديدة سوف تنشأ حتى ١٩٧٦ ، سوف توفر الزراعة ١٥ مليون وظيفة .

وفى جمهورية فيتنام ركزت الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦ - ١٩٦٦) على أهمية حل مشاكل الاستخدام . ويتعين أن تقع معظم زيادة الاستخدام المطلوبة فى القطاع الزراعى . ولا ينبغى تحقيق زيادة الانتاجية على حساب الاستغناء عن العمال . وينبغى تطوير المعلومات عن سوق الاستخدام أكثر مما هى عليه الان ، كما ينبغى تدعيم الصلة بين التدريب الفنى والمهنى وبين الاحتياجات الى الايدى العاملة . وتسلم خطة السنوات الاربعه الحاليه (١٩٧٢ - ١٩٧٥) ، بأنه بينما أدت متطلبات الدفاع الى التخفيف من ضغوط الاستخدام ، فان تلك الضغوط سوف تصبح مشكلة كبرى على المدى الطويل . كما ينبغى تشجيع تنقل الايدى العاملة بهدف التخفيف من الضغط السكانى فى بعض المناطق ، ولا عادة زراعة الاراضى المتروكة ، وللاستيظان فى الاراضى الخصبة غير المنزرة . ومن المقرر تشجيع الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية ، وخصوصا تلك التى تدعم الزراعة وتساهم فى التنمية الاقليمية ، بيد أنه ينبغى تنفيذ التقنيات ذات الكثافة العمالية العالية بحيث لا تؤثر على فعالية الانتاج . وبالمقارنة الى زيادة القوى العاملة من ٧٥ مليون فى ١٩٧١ الى ٩٧ مليون فى ١٩٧٥ يتوقع زيادة الطلب على العمل من ٧٢ مليون الى ٩٠ مليون . ومن المتوقع كذلك أن يزداد نصيب الزراعة من القوى العاملة من ٦٧ الى ٦٩ ٪ خلال تلك الفترة .

أمريكا اللاتينية

تعد الأرجنتين واحداً من الأقطار النامية القليلة التي شهدت انخفاضاً فعلياً في القوى العاملة الزراعية لسنوات عديدة من حيث الأرقام المطلقة . ومع ذلك ، فإن الخطة القومية للتنمية والرفاهية للفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٥ ، تعتبر أن البطالة والبطالة الجزئية للموارد البشرية المتاحة هي واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه الاقتصاد . وتهدف الخطة إلى تحقيق " الاستخدام الكامل " (حتى لا تتعدى نسبة البطالة في ١٩٧٥ ١٩٪ بالمقارنة إلى ٥٠٪ في ١٩٧٠) وذلك من خلال إنشاء ٢٠٠ ألف وظيفة جديدة سنوياً . وسوف تكون هذه الوظائف في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات ، ومن المتوقع أن تنخفض القوى العاملة في الزراعة وفي المناجم بنسبة إضافية تبلغ ٢٪ خلال فترة الخطة .

وقد رت خطة التنمية في بربادوس ، للفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٢ ، أن معدل البطالة قد انخفض من ١٦٪ في ١٩٥٥ إلى ١٣٪ في ١٩٦٦ . وبالرغم من أن البطالة مازالت اذن مشكلة خطيرة للغاية ، فقد حدث انخفاض كبير في الأعمال ذات الانتاجية المنخفضة مثل الخدمة في المنازل ، والحياسة المنزلية وتجارة المنتجات البسيطة ، وحدثت زيادة مقابلة في الأعمال ذات الانتاجية العالية . ونظراً لان الزراعة كانت بالفعل ذات كثافة عمالية عالية ، فإنها لم تستطع أن تلعب دوراً كبيراً في خلق فرص جديدة للاستخدام . وكان من المتوقع أن ينخفض الاستخدام في انتاج السكر ، الذي يمثل النشاط الزراعي الرئيسي ، بنحو ٢٠٪ خلال فترة الخطة ، مع زيادة هامشية في باقي القطاعات الزراعية . بيد أن الخطة أشارت إلى أن الزراعة تلعب دوراً بالغ الأهمية ، فهي تحافظ على استقرار الاستخدام الريفي ، وبذلك لا تعاني القطاعات الأخرى من وجود العمال الذين تستغني عنهم الزراعة أو من الهجرة العالية من الريف . ولم تكن التفاصيل الخاصة بالاستخدام في الخطة الحالية (١٩٧٢ - ١٩٧٦) متوفرة عند كتابة هذا التقرير .

وهدفت خطة بوليفيا ، للفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٧١ إلى توفير الاستخدام المنتج لـ ٥٠٠ ألف شخص جديد على الأقل . وبالنسبة للزيادة الواردة في الخطة للمساحة المنزوعة بـ ٤١١ ألف هكتار ، فيما بين ١٩٥٨ و ١٩٧١ ، تقرر أن يكون منها ٢٧٧ ألف هكتار في منطقة الأراضي المنخفضة قليلة السكان ، وكان من المقرر كذلك أن تقع الزيادة الرئيسية في أعداد الحيوانات في تلك المنطقة . وعلى ذلك فإن ١٦٥ ألف فرصة جديدة للاستخدام التي ستنشأ بهذه الطريقة سوف تسمح بتوطين ٩٠ ألف عائلة (٥٠ ألف شخص من منطقة الأراضي المرتفعة المكتظة بالسكان ، و ٤٠ ألف شخص من الوديان) .

وكان من بين الأهداف الرئيسية لبرنامج السياسة الاقتصادية للحكومة في البرازيل ، للفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٦ ، استيعاب المنضمين الجدد للقوى العاملة في أعمال انتاجية . وقد أخفق قطاع الصناعة التحويلية في توفير فرص الاستخدام الكافية بالسرعة المطلوبة ، نظراً لان توسيع الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية كان أبطأ من توسع الصناعة الأخرى ، وفي الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ، استمر رأس المال يحل محل العمل ، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى السياسة المالية وإلى تشريعات التأمين الاجتماعي . وكان من المقرر تشجيع الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية مثل البناء ، والتوسع في النشاط الزراعي من خلال اصلاح الزراعي ، وتوفير الحوافز للتصدير ، وخصوصاً بالنسبة للمنتجات التي تتطلب على كثافة عمالية عالية ، وادخال سياسة واقعية للاجور .

أما خطة التنمية القومية الأولى (١٩٧٢ - ١٩٧٤) فتقدر أن عدد المنضمين الجدد إلى القوى العاملة سوف يزداد سنوياً من ٨٥٠ ألف في ١٩٧٠ إلى ٩٢٠ ألف في ١٩٧٤ . فمع زيادة اجمالي الناتج المحلي بنسبة

تتراوح بين ٨ و ١٠ ٪ سنويا ، يتعين زيادة الاستخدام بنسبة ٣١ ٪ سنويا ، بالمقارنة مع الزيادة السنوية المتوقعة في القوى العاملة والتي تبلغ ٢٩ ٪ . والمستهدف بالنسبة للاستخدام الزراعي هو تحقيق زيادة سنوية تبلغ ١٢ ٪ . وهناك أمل في تقليل الهجرة من الريف الى الحضر ، ولكن ينبغي في نفس الوقت تشجيع الهجرة " من الريف الى الريف " ، وبصفة خاصة من المناطق المكتظة بالسكان في الشمال الشرقي الى المناطق المستصلحة حديثا في منطقة الامازون ، حيث وضعت خطة لتوطين ٧٠ ألف عائلة حتى ١٩٧٤ . ومن بين الاجراءات الاخرى لزيادة الاستخدام الريفي توجد الصناعات الزراعية في الشمال الشرقي ، واعادة توزيع الاراضي في نفس المنطقة . ومن المتوقع أن تزداد انتاجية الارض والعمل في المنطقة الوسطى من الجنوب زيادة كبيرة ، أي أن عدد الوظائف الزراعية الجديدة سيكون متواضعا ، ولكن المناطق الريفية سوف تصبح أكثر جاذبية للصناعة .

وأُسندت التنمية الزراعية في شيلي للفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٠ أولوية متقدمة الى زيادة الاستخدام بحيث يصبح أكثر انتظاما . وكان من المتوقع كذلك تقليل البطالة الجزئية ، نظرا لان القوى العاملة الزراعية لن تزداد سوى بنسبة ٦ ٪ فيما بين ١٩٦٥ و ١٩٧١ كما أن انتاجية العمل سوف تزداد بنحو الثلث . كما أن من المقرر أن يزداد الاستخدام عن طريق زيادة الرقعة المنزرعة ، وعن طريق التحول الى زراعة المحاصيل ذات الكثافة العمالية العالية . وتكثيف انتاج الثروة الحيوانية ، والتوسع في الري ، وزيادة استخدام الاسمدة ومبيدات الافات . أما فيما يتعلق بالميكلة ، فقد اقترحت الخطة استخداما أفضل للالات المتوفرة في الوقت الحاضر . وتشعر التقديرات الى أن الاستخدام الزراعي سوف يزداد بنحو ١٤ ٪ بين ١٩٦٥ و ١٩٧١ ، على أن يحقق قطاع الثروة الحيوانية ثلثي الزيادة . ويساعد التوسع في انتاج الثروة الحيوانية الى جانب تزايد أهمية الزراعة الكثيفة على مواجهة تقلبات الاستخدام الموسمية . وسوف يمكن ، نتيجة لكل تلك الاجراءات وكنتيمة أيضا لزالة العقبات التنظيمية ، زيادة عدد السكان العاملين في الزراعة من ٧٣٠ ألف في ١٩٦٥ الى ٧٧٠ ألف في ١٩٧١ ، وسوف ترتفع نسبة أيام العمل الفعلية الى أيام العمل المتاحة من ٨١ ٪ الى ٨٦ ٪ ، ونسبة العمال الى نسبة الاستخدام خلال السنة من ٦٨ ٪ الى ٧٥ ٪ ، ونسبة الذين يستخدمون لفترة لا تقل عن ٦ شهور من ٨١ الى ٨٦ ٪ .

وتضمنت الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كولومبيا ، التي نشرت في ١٩٦٢ ، تشخيصا مطولا لمشكلات الاستخدام ، بما في ذلك بعض التوقعات بالنسبة ١٩٧١ . وأشارت تقديرات الخطة الى أن نصف المزارع تقريبا تقل عن ٥ هكتارات ، وأن معظمها لا يكفي لتوفير الاستخدام الكامل للمزارع ولعائلته ، الا في حالة الانتاج الكثيف للغاية ، أو اذا ما زرعت محاصيل ذات كثافة عمالية عالية . غير أنه لوحظ أن الانتاج الكثيف للغاية لم يكن شائعا ، أما بالنسبة للمحاصيل ذات الكثافة العمالية (مثل قصب السكر ، والخضر ، والبطاطس والكاسافا) ، فقد لوحظ أنها لا توفر بصفة عامة سوى عائد نقدي منخفض للهكتار الواحد . وكانت التوقعات تشير الى أن القوى العاملة الزراعية سوف تزداد خلال السنوات العشر التالية بنسبة ١٦ ٪ سنويا بينما ستزداد انتاجية العمل الزراعي بنسبة ٣ ٪ سنويا . ومع ذلك ، فاذا لم يمكن ادخال تغييرات هامة على التنمية الريفية ، فمن غير المتوقع أن تستطيع الزراعة استيعاب أكثر من ٢٤ ألف شخص جديد سنويا .

وقد وضعت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ ، على ضوء تقرير بعثة الاستخدام فيما بين الوكالات ، التي نظمتها منظمة العمل الدولية ، والتي زارت كولومبيا في ١٩٧٠ . ونظرا لان التقديرات قد أشارت الى تزايد البطالة من ٤٩ ٪ في ١٩٦٤ الى ٩٥ ٪ في ١٩٦٧ و ١٩٦٨ والى ٨٤ ٪ في ١٩٧٠ . وفي

أغسطس ١٩٧٠ ، صرح المجلس القومي للسياسة الاقتصادية والاجتماعية ، بأن البطالة المتفاقمة هي أخطر مشكلة يواجهها القطر ، وأنه يتعين أن يكون الاستخدام الكامل ، والموجه بصفة خاصة نحو تحسين مستويات المعيشة للطبقات العاملة ، هو الهدف الرئيس للخطط والبرامج الانمائية . وتهدف الخطة الى زيادة الاستخدام بنسبة ٤٤٪ سنويا (٢٤٪ فى الزراعة) من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ ، والى تقليل البطالة من ٨٤٪ الى ٦٤٪ . ولن يمكن تحقيق تلك الاهداف عن طريق المعدل الموضوع لزيادة اجمالى الناتج المحلى وحده ، والذى يبلغ ٧٥٪ سنويا ، بل ان تحقيقها يتطلب اتباع سياسات أخرى . وترى الخطة أن اصلاح الزراعى أفضل وسيلة لاعادة توزيع الملكية والدخل فى القطاع الريفى ، ومن ثم زيادة الاستخدام . كما أن تنمية تصنيع المنتجات الزراعية على نطاق صغير سوف يزيد الاستخدام الريفى ويرفع الدخل ، الى جانب أن تسهيل الحصول على السلف وتطوير الارشاد الزراعى ضروريان لتحقيق ذلك الغرض . وينبغى التقليل من الهجرة الزائدة الى المدن عن طريق اعاش المدن المتوسطة والمراكز المحلية . وسوف توضع كذلك برامج لتنمية المجتمعات المحلية بهدف توفير التدريب على العمل المنتج للسكان الذين لا يدخلون دائرة الانتاج والذين لا تتاح لهم الخدمات الصحية والتعليمية .

ومن بين الاهداف الرئيسية التى تتضمنها خطة التنمية القومية فى جمهورية الدومينيكان ، للفترة ١٩٧٠ الى ١٩٧٤ ، زيادة الاستخدام بنسبة ٢٢٪ . وكانت البطالة تقدر بنحو ١٥٪ فى ١٩٦٦ ، غير أن هناك احتمالا أن تكون هذه النسبة قد انخفضت فى ١٩٧٠ . وبينما ازداد اجمالى الاستخدام بنسبة ٣٥٪ سنويا من ١٩٦٢ الى ١٩٦٩ ، فان الاستخدام الزراعى لم يرتفع سوى بنسبة ٢٩٪ سنويا بل ظل فى حالة ركود فعلى فى ١٩٦٧ و ١٩٦٨ . ومن المقرر زيادة اجمالى الاستخدام من ١٩٦٩ الى ١٩٧٤ بنسبة ٤٪ سنويا والاستخدام الزراعى بنسبة ٣٨٪ سنويا . وسوف يكون توظيف ٣٠ ألف مزارع بموجب برنامج اصلاح الزراعى أهم عامل استراتيجى للتقليل من البطالة . وسوف ترتفع الرقعة الزراعية بنسبة ٣٤٦ ألف هكتار ، وستتوفر وسائل الرى لثلاثة أرباع هذه المساحة .

وتركز خطة اكوادور المتكاملة للتحويل والتنمية (١٩٧٣ - ١٩٧٧) تركيزا أساسيا على مشاكل الاستخدام . فهى تبرز ضرورة الاشراف الحازم وتوخى الانتقائية عند ادخال تكنولوجيات الانتاج واستخدامها ، حتى تكون متفقة مع الاولويات العامة والقطاعية فيما يتعلق بالاستخدام من ناحية والتنافس فى الاسواق الخارجية من ناحية أخرى . وينبغى تحليل التخير التكنولوجى بعناية فى قطاعات مثل الزراعة ، والاعمال الحرفية والخدمات التى يرتفع فيها مستوى الاستخدام فى الوقت الحاضر . والدور الرئيسى لاصلاح الزراعى فى الاستخدام ، هو أنه سوف يضم الاعداد الخفيفة التى ظلت حتى الآن بعيدة عن نطاق التنمية مع ضمان مستويات انتاجية مقبولة ، مما يسمح بتجنب انتقال الاستخدام الريفى الى المدن . وسوف تتخذ اجراءات فى القطاع الصناعى حتى تظل السوق الداخلية فى الوقت الحاضر معتمدة على الصناعات الصغيرة ، كما سيتم انشاء مراكز جديدة للتنمية الاقليمية . وتلعب أعمال التشييد والخدمات دورا هاما فى استيعاب العمالة ، كما أن نسبة الاستثمار العالية التى يضعها القطاع العام فى أعمال التشييد سوف تسهل اتباع التقنيات ذات الكثافة العمالية العالية بشكل سريع . وسوف يتطلب مجرد استيعاب المنضمين الجدد الى القوى العاملة ٤٠٠ ألف وظيفة جديدة خلال فترة السنوات الخمس ، ولكن البنية تنتج كذلك لتوفير الاستخدام لـ ١٤٣ ألف شخص آخر وذلك بهدف تقليل نسبة العاملين " هامشيا " من ٥٢٪ الى ٣٦٪ من القوى العاملة . وعلى ذلك ، فمن المقرر زيادة فرص الاستخدام بنسبة ٤١٪ سنويا وزيادة اجمالى الناتج المحلى على أساس أسعار السوق بنسبة ٩٩٪ سنويا . ومن المتوقع أن تزداد انتاجية العمل فى الزراعة بنسبة ٣٣٪ سنويا ، بالمقارنة بمعدل ٤٢٪ بالنسبة للاقتصاد بأكمله (وذلك باستثناء البترول) .

وتهدف خطة التنمية في جواتيمالا للفترة ١٩٧١ إلى ١٩٧٥ ، الى خلق وظائف انتاجية كافية لاستيعاب ٤٥ ألف ينضمون الى القوى العاملة سنويا وفقا للتوقعات . ونظرا لعدم قدرة القطاعات غير الزراعية على توفير الاستخدام بالسرعة الكافية ، يتعين خلق وظائف أكثر في الزراعة نفسها ، في المدى القصير على الأقل . ومن بين المعايير التي ستحدد اختيار المشروعات الزراعية أن يكون لها أثر مباشر أو غير مباشر على الاستخدام . وسوف تؤدي برامج محددة للتنمية في مجال الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة ، بتشجيع من الحكومة عن طريق وضع سياسة للنواحي المالية والايمان ، الى زيادة تكثيف استخدام العمل . ومن المقرر تكثيف الانتاج الزراعي بتشجيع استخدام المدخلات المحسنة ، مع توجيه أولوية ثانوية الى الميكنة . وتركز الخطة على ضرورة وضع سياسة سكانية ملائمة ، تتضمن برنامجا لتنظيم الاسرة .

وجاء في برنامج التنمية لـ غيانا ، للفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٢ ، أن البطالة ، التي وصلت الى ٢٠.٩٪ في ١٩٦٤ ، هي أخطر الاضرار الاجتماعية التي يواجهها القطر . وقد استهدفت الخطة معدلا للنمو من شأنه أن يقلل من البطالة كثيرا وبصورة منتظمة ، حتى لا تتعدى البطالة مبدئيا نسبة ١٠٪ على الاكثر . وكانت الميكنة عاملا أساسيا ساهم في تدهور موقف الاستخدام ، وخاصة في انتاج البوكسيت ، والسكر ، والارز ، والبناء . إذ أدى الافراط في الميكنة في صناعة الارز الى تخفيض عمل سنة العمل الزراعي دون التقليل من نفقات الانتاج . كما انخفض الاستخدام في صناعة السكر من ٢٧ ألف في ١٩٥٤ الى ١٧٨٠٠ في ١٩٦٣ . كما انخفض عدد العمال في الحقول لكل مائة فدان من قصب السكر من ٣٠ في ١٩٥٠ الى ١٧ في ١٩٦٠ ، كما انخفض عدد عمال المصانع اللازمين لتصنيع ألف طن من السكر من ٣٤ الى ١٣ ، مع أن تلك الارقام تعكس أيضا جهود تثبيت عدد العمال والتقليل من التقلبات الموسمية . كما سيؤدي الاستثمار في بناء الطرق وفي مكافحة الفيضانات الى توسيع الرقعة المنزرعة والى زيادة الاستخدام . وكان من المقرر انشاء كئائب الشباب في غيانا لتنفيذ الاشغال العامة . ولم تكن التفاصيل الخاصة بالاستخدام في الخطة الحالية (١٩٧٢-١٩٧٦) متوفرة عند كتابة هذا التقرير .

وجاء في الخطة الخمسية في جامايكا ، للفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٨ ، ان البطالة ، الناجمة جزئيا عن الزيادة السكانية السريعة هي يقينا أكبر مشكلة اجتماعية واقتصادية يواجهها القطر . ومن الغريب مع هذا أن عرض العمل في كثير من المناطق الزراعية يقل كثيرا عن الطلب ، ويعزى ذلك ، على الأرجح ، الى تردد العمال في العمل في الزراعة بأجور بسيطة ، بالإضافة الى عدم استمرار العمل ، والى ظروف لا تحفز مطلقا عليه . وقد انخفضت الهجرة الى الخارج انخفاضاً خطيرا نتيجة للقيود التي أدخلتها المملكة المتحدة في ١٩٦٢ . وكان من المقرر تنفيذ مشروعات ذات كثافة عالية في التشييد وفي صيانة الاراضي ، في المناطق التي تعاني من نسبة عالية من البطالة . كما كان من المقرر بذل جهود خاصة لايجاد ظروف معيشية مرضية ، ولزيادة فرص الاستخدام في مناطق أخرى غير المراكز الحضرية الرئيسية .

وكانت ضرورة ايجاد حل لمشكلة البطالة ، من بين الاهداف الرئيسية للخطة الثنائية الثانية في باراجواي ، للفترة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ . وكانت نسبة البطالة تقدر بنحو ٥٪ في ١٩٦٢ . واتخذت اجراءات لزيادة الاستخدام في الريف منها اصلاح الزراعي ، والتوطين ، وتعزيز حيازات الاستيطان ، والزيادة السريعة للانتاجية ، والتقليل من البطالة الموسمية بفضل برامج الاشغال العمومية لاقامة البنية الاساسية ، وتحسين المزارع . وتشير خطة ١٩٧١-١٩٧٥ الى أنه على الرغم من عدم وجود مظاهر خطيرة للبطالة المباشرة ، فانها سوف تزداد وسوف يسوء الموقف اذا لم تتخذ الاجراءات المناسبة . وربما كانت نسبة البطالة المقنعة عالية . وتتناول الاجراءات المقترحة أساسا تخطيط القوى العاملة وتدريبها .

وجاء في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لـ ليبسو ، للفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٠ ، أن البطالة المباشرة لم تكن تتعدى نسبة ٣٧٪ في ١٩٦١ ، وأن مشكلة الاستخدام تكمن أساسا في البطالة المقنعة ، والبطالة الجزئية ، والانتاجية المنخفضة . وكانت زيادة الاستخدام وتوزيعه توزيعا ملائما هي الهدف الرئيسي الثالث للخطة ولكنها لم تقترح أية استراتيجية أو اجراءات محددة . وكانت تقديرات الخطة الزراعية المتوسطة الاجل ، للفترة من ١٩٧١ الى ١٩٧٥ ، تشير الى أن العامل الريفي لا يعمل في المتوسط سوى ١٥٠ يوما في السنة في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية . وتهدف الخطة الى تقليل البطالة الجزئية الريفية وذلك بزيادة تكثيف استعمال الموارد الطبيعية . ومن المقرر أن تستوعب الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارع شبه الحكومية فائض العمل الناجم عن أنشطة قد تكون غير اقتصادية في الحيازات الخاصة . كما يتعين تشجيع المعاملات الزراعية التي تؤدي الى رفع مدخلات العمل بالهكتار الواحد كما تؤدي الى زيادة الانتاج . ومن المفروض أن يشجع الارشاد الزراعي وخدمات الائتمان على اتباع التقنيات التي ترفع من الانتاجية وذلك دون اللجوء الى الميكنة بلا تمييز ، مع تحسين البنية الأساسية الزراعية باتباع أساليب ذات كثافة عمالية عالية . كما يتعين تنمية الأنشطة الزراعية والحرفية والتصنيعية لتوفير الاستخدام خلال موسم الكساد في زراعة المحاصيل التقليدية وفي تربية الحيوان ، وتوفير العمل المطلوب لاعمال البناء والاشغال العمومية الاخرى التي يجري تنفيذها في المناطق الريفية خلال نفس الموسم .

وكان من بين الاهداف الرئيسية للخطة الثانية لـ تربنداد و توباجو ، للفترة من ١٩٦٤ الى ١٩٦٨ ، توفير عمل منتج للقوى العاملة المتزايدة ، وتتضمن الخطة تحليلا مفصلا للغاية عن موقف الاستخدام وعن التوقعات ، بما في ذلك مختلف الاجراءات البديلة الخاصة بمستوى البطالة الجزئية . وكانت البطالة المباشرة تقدر بنحو ١٠٪ في ١٩٦٠ . وقد أدى الاخذ بالتقنيات ذات الكثافة الرأسمالية العالية على نحو متزايد ، في كلتا الصناعتين الرئيسيتين ، وهما النفط والسكر ، الى قلة عدد العمال المشغولين فيهما بالرغم من الزيادات الكبيرة التي سجلها الانتاج ، فقد ارتفع انتاج السكر بنسبة ٤٠٪ من ١٩٥٦ الى ١٩٦٢ ، غير أن عدد العمال انخفض في مزارع السكر بـ ٢٣٠٠ ، وفي مصانع السكر بـ ١١٠٠ عامل . واستهدفت الخطة زيادة الاستخدام في القطاع الحديث بأسرع طريقة ممكنة ، ولكن مع توخي رفع الانتاجية والدخول في القطاع التقليدي في نفس الوقت ، وخاصة في المزارع الصغيرة ، وذلك للحد من زيادة تدفق العمالة نحو القطاع الحديث قبل أن تتاح له امكانية استيعابهم . وكان من المقرر زيادة اجمالي الاستخدام بمقدار ٤٤٩٠٠ بين ١٩٦٢ و ١٩٦٨ ، على أن يزداد الاستخدام في الزراعة (باستثناء السكر) بمقدار ٨٧٠٠ ، الا أن عدد العمال سينخفض بمقدار ١٠٠٠ في انتاج السكر وتكريره . وعلى ذلك سوف يكون هناك عجز بالمقارنة الى الزيادة المتوقعة التي تبلغ ٤٩ ألف في القوى العاملة (بالرغم من أن " نوعية " الاستخدام سوف تتحسن تحسنا ملموسا بفضل التحول الى عمل أكثر انتاجية) ، وسوف تظل نسبة البطالة ١٠٪ . ولذلك فمن الضروري اتخاذ عدد من الاجراءات القصيرة الاجل الخاصة للتخفيف من المصاعب الملحة بتشجيع زيادة الاستخدام عن النسب المتوقعة في الاحوال العادية . ويجب تشجيع العاملين لحسابهم ، وخصوصا في الزراعة ، والحرف اليدوية ، والأنشطة الريفية الاخرى . ويتعين اسناد الاولوية في كل من الحكومة والمؤسسات الخاصة للأساليب ذات الكثافة العمالية العالية بشرط ألا تنطوي على زيادة للنفقات بدون مبرر . كما ينبغي استخدام العاملين جزئا من الوقت ، وخصوصا في المشروعات الحكومية ، حتى يتم توفير الاستخدام لأكبر عدد ممكن من الاشخاص ، وخاصة لأولئك الذين يعملون في القطاع التقليدي . وسوف توفر برامج العمال بالمناوبة استخداما لأكبر عدد من الناس ، الى جانب مواصلة برنامج الاشغال الخاصة بعد تعديله ، وادخال برنامج خاص للعمل بالمناوبة للشبان المتعطلين .

ثم تبين في الخطة الخمسية الثالثة (١٩٦٩ - ١٩٧٣) أن النمو الطبيعي للسكان قد انخفض من ٣ر١% فى ١٩٦٢ الى ٣ر٢% فى ١٩٦٨ ، كما نجم عن هجرة أعداد كبيرة من السكان أن انخفض النمو الحالى للسكان من ٣% فى ١٩٦٤ الى ١% فى ١٩٦٨ . ومع ذلك فقد ارتفعت نسبة البطالة الى ١٤% . وتضع الخطة استراتيجية للتعليم للسبعينات ، وتشير الى أنه سيتم صياغة خطة منظورية لتحقيق الاستخدام الكامل بحلول ١٩٨٣ - ١٩٨٥ ، وتعتمد فى ذلك الى حد كبير على تنويع الاقتصاد . ومع ذلك ، وفى اطار الاستراتيجية طويلة الاجل للاستخدام الكامل ، مازال يتعين اتخاذ اجراءات خاصة خلال فترة الخطة الخمسية للتخفيف من مشكلة البطالة . وتتضمن تلك الاجراءات برنامجا ضخما للسكان والبناء ، واقامة معسكرات للشباب لتدريب الشبان على المهارات الانتاجية ، خاصة فى الزراعة ، ووضع برامج خاصة لتوفير العمل للمتعطلين ، الى جانب اقامة مرافق مفيدة للمجتمع فى نفس الوقت ، وتلمية الحرف اليدوية . كما يتعين أيضا فرض قيود على الاجور ، ذلك لان أية محاولة لرفع الاجور الى المستويات التى وصلت اليها فى صناعة النفط وفى القطاع العام ، سوف تقلل من جاذبية العمل فى الزراعة . وأعلنت الحكومة رسميا تأييد ها لتنظيم الاسرة فى ١٩٦٧ ، وقد توسع البرنامج توسعا كبيرا .

وركزت الخطة الاقتصادية والاجتماعية القومية فى أوروغواى ، والتى نشرت فى ١٩٦٥ ، تركيزا كبيرا على مشاكل الاستخدام الزراعى . وكانت الانتاجية الزراعية عالية ، غير أنه كان هناك فى ١٩٦٤ ، عدد يتراوح بين ١٠ آلاف و ٤٠ ألف يعمالون من البطالة لثمان أو تسعة شهور نتيجة لموسمية العمل الزراعى . وكان من المتوقع أن يرتفع عدد العمال الزراعيين (خلافا للاتجاه الهبوطى طويل الاجل) من ١٨٥ ألف فى ١٩٦٣ الى ٢٠٥ ألف فى ١٩٧٤ ، نتيجة لتخفيف الهجرة الى الحضر . وسيحقق بذلك استخدام كامل لمدة سبعة أشهر فى السنة (مقابل أربعة شهور فى ١٩٦٣) ، ولن يعانى من البطالة الموسمية سوى ١٠ الى ١٥% من اليد العاملة وذلك لمدة أربعة أشهر فقط فى السنة . ومع ذلك فسيكون هناك عجز فى العمل يتعين مواجهته عن طريق ما تقدمه العائلات من مساعدة خلال فترة الحصاد التى تستمر ثلاثة أشهر . وسترتفع انتاجية العمل بأكثر من ٤٠% خلال عشر سنوات ، وسينجم ذلك أساسا عن زيادة فى الغلة . كما ستكون هناك زيادة طفيفة فى حجم العمل اللازم فى كل هكتار فى مجال انتاج اللحوم ، وسينجم ذلك أساسا عن اعادة توزيع الارض من الحيازات الكبيرة . وبالرغم من التقدم المتوقع فى مجال تدعيم الحيازات الصغيرة (الذى يتحقق فى اطار اصلاح الهياكل الزراعية) ، فسوف يبقى عدد كبير من صغار الفلاحين الذين لن يتسنى اعطائهم أراض اضافية أو فرصا للعمل . ولم تكن التفاصيل الخاصة بشروط الاستخدام للخطة الحالية (١٩٧٣ - ١٩٧٧) متوفرة وقت كتابة التقرير .

وقد رت خطة فنزويلا للفترة من ١٩٦٣-١٩٦٦ ، أن البطالة المباشرة فى ١٩٦٢ بلغت ١٤ر٢% . وكانت هناك مشكلة خاصة تكمن فى أن صناعة النفط التى تساهم بنحو ٢٠% من اجمالى الناتج المحلى ، لم تكن تستخدم سوى ١٤ر٢% من القوى العاملة . كما أن معدل نمو اجمالى الناتج المحلى ، الذى بلغ ٦ر٧% ، وحقق بذلك تقريبا هدف الخطة السابقة ، لم يكن ليقلل نسبة البطالة الا بنسبة ١٣ر٧% فى ١٩٦٦ (وذلك بفرض زيادة فى عدد المتعطلين الحاليين تبلغ ٣٠ ألف شخص) ، وعلى ذلك فقد استهدفت الخطة معدلا للنمو يبلغ ٧ر٩% حتى تصل بنسبة البطالة الى ٦ر٩% فى ١٩٦٦ . ونظرا لانخفاض الانتاجية فى الزراعة ، فان أية زيادة للقوى العاملة فى ذلك القطاع كانت تعد غير ممكنة بل وغير مرغوب فيها . ووصل متوسط عدد أيام العمل فى الزراعة الى ١٥٠ يوما فقط فى السنة ، وكان هناك مجال واسع لزيادة انتاجية العمل عن طريق مختلف برامج اصلاح الزراعى . وقد تضمنت الخطة بعض التقديرات التقريبية عن أهمية " المنطقة الرمادية " للبطالة الجزئية . وكان يتعين دراسة هذا الموضوع بالتفصيل ، ليكون التقليل من نسبتها هو

الهدف الرئيسى للاستخدام فى الخطط المقبلة •

وقد رت خطة ١٩٦٥ - ١٩٦٨ ، أن البطالة قد انخفضت الى ١٠ر٥ ٪ فى ١٩٦٤ بالمقارنة مع هدف الخطة لتلك السنة والذي يبلغ ٩ر٧ ٪ • وفى ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ، أمكن توفير الاستخدام لـ ١٣٨ ألف من المنضمين الجدد الى القوى العاملة بل أيضا الى ٨١ ألف من المتعطلين • وكانت الاجراءات الجديدة المقترحة تتضمن برامج للاشغال العمومية ، وخاصة فى مجال الاسكان الشعبى والتنمية الحضرية ، وكذلك برامج للتنمية اقليمية وللتوطين • ومع ذلك ، فقد تركز برنامج الموارد البشرية أساسا فى الاشارة الى الدراسات اللازمة لاعداد خطة طويلة الاجل •

وتتخرج الخطة الرابعة لفنزويلا (١٩٧٠ - ١٩٧٤) ، استراتيجية جديدة للتنمية ، قائمة أساسا على التوسع السريع فى التجارة الدولية ، غير أنها تولى نفس القدر من الاهمية الذى وجهته الخطط السابقة لاهداف الاستخدام • وهى تقدر أن نسبة البطالة قد انخفضت من ١١ر٢ ٪ فى ١٩٦٤ الى ٦ر٧ ٪ فى ١٩٦٨ ، ولكن هذه النسبة ارتفعت مرة أخرى الى ٨ر٤ ٪ فى ١٩٦٩ • ويكمن الهدف فى خلق ٥٩٧ ألف وظيفة جديدة ، وهى تتجاوز بذلك قليلا الزيادة المرتقبة فى القوى العاملة والتي تبلغ ٥٧٨ ألف ، وسوف تؤدى الى تقليل البطالة الى ٦ر٥ ٪ فى ١٩٧٤ • ولا يعد خلق الوظائف الجديدة بطريقة منتظمة هدفا فى حد ذاته فحسب بل أيضا كوسيلة لتنويع الانتاج ، ولمواجهة مشاكل التوسع الحضرى السريع ، والمفارقات اقليمية • كما أنه سوف يؤدى أيضا الى الحد من هجرة أكثر الاعضاء ديناميكية من المجتمعات المحلية • كما يتعين إعادة تنظيم المؤسسات المعنية بسوق العمالة ، لبيح ذلك للعمال القدرة على التنقل بشكل يتمشى مع المتطلبات الفعلية • وبالرغم من ارتفاع انتاجية العمل (الناجمة جزئيا عن المكنة وعن تنظيم الانتاج والتوزيع بشكل أفضل) التى تجعل للزراعة دورا ثانويا فى خلق فرص للاستخدام ، فمن المتوقع أن تزداد القوى العاملة الزراعية بأربعين ألف شخص (٥ ٪) خلال سنوات الخطة الخمس • ومن المتوقع أن يسجل مجال التسويق والتوزيع توسعا هاما للاستخدام كنتيجة لزيادة الانشطة الصناعية الزراعية •

الشرق الأدنى

كان الهدف الأول للخطة الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الثالثة لأفغانستان (١٩٦٧ - ١٩٧١) هو تحقيق زيادة سريعة فى الانتاج ، وخاصة فى مجال الزراعة ، مما يؤدى الى زيادة الدخل القومى وارتفاع نسبة الاستخدام • وبالرغم من أن الخطة كانت موجهة فى البداية نحو الانتاج ، فقد صيغت أنشطة التنمية بحيث تأخذ فى اعتبارها احتياجات الاستخدام • وكان من المتوقع ، بفضل زيادة الرقعة المنزرعة ، وزيادة كثافة استخدام الرقعة الحالية ، بما فى ذلك التوسع فى الرى ، أن يتم توفير العمل لـ ١٦٠ ألف شخص جديد فى القطاع الزراعى ، بما فى ذلك نسبة جديدة من النساء تصل الى ١٠ ٪ • ولم تكن التفاصيل الخاصة بشروط الاستخدام للخطة الرابعة للفترة من ١٩٧٣ - ١٩٧٧ متوفرة وقت كتابة هذا التقرير •

وكانت الخطة الخمسية الثانية فى قبرص للفترة ١٩٦٧ - ١٩٧١ ، تعتبر أساسا برنامجا لخلق فرص للاستخدام بمعدل يتجاوز الزيادة التى تسجلها القوى العاملة • وقد ظل الاستخدام فى الزراعة ثابتا تقريبا فى الفترة من ١٩٦١ - ١٩٦٦ ، ولم تكن هناك توقعات بحدوث زيادة هامة خلال فترة الخطة • وكانت التقديرات تشير الى أن البطالة الزراعية الجزئية تشمل ١٥ ألف شخص ، أو ما يعادل ١٥ر٥ ٪ من القوى العاملة فى هذا القطاع فى ١٩٦٦ • وفى نفس الوقت ، كانت بعض المناطق تعاني من عجز فى القوى العاملة الزراعية فى بعض الفترات • والواقع أن خلق فرص للاستخدام

فى المناطق الحضرية القريبة وفى المراكز الريفية الرئيسية سوف يحد من هجرة العمال الزراعيين الجماعية الى المناطق الحضرية ، وسوف يضمن توافر الايدى العاملة اللازمة لتلبية طلبات الذروة الموسمية فى الزراعة . وقد تأجل تنفيذ الخطة الثالثة (١٩٧٢ - ١٩٧٦) .

وكان من الاهداف الاساسية لخطة التنمية القومية فى مصر ، للفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، هو استخدام الموارد البشرية بشكل أكمل ، وتحسين الاستخدام . وتشير التقديرات الى أن الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠ / ١٩٦١) الى (١٩٦٤ / ١٩٦٥) والتي تقع فى نطاق تلك الخطة الطويلة الاجل ، قد وفرت فرصا جديدة للاستخدام لـ ١٣ مليون شخص . وقد تم خلق نصف مليون وظيفة جديدة فى الزراعة من خلال استثمار مبلغ ٣٥٥ مليون جنيه مصرى ، بينما أدى استثمار مبلغ ٥١٦ مليون جنيه مصرى فى القطاع الصناعى الى خلق ١٨٢ ألف وظيفة فقط . وكانت مشروعات " التوسع الافقى " لزيادة الرقعة ، من المصادر الرئيسية التى وفرت فرص الاستخدام الجديدة فى الزراعة . وخلال الخطة الخمسية الثانية للفترة من ١٩٦٥ / ١٩٦٦ الى ١٩٦٩ / ١٩٧٠ (والتي تقرر مداها فيما بعد الى ١٩٧١ / ١٩٧٢) ، كان من المقرر زيادة الاستخدام فى مرحلة الاستصلاح فى تلك المشروعات من ٥٢ ألف الى ٨٠ ألف ، وفى مرحلة زراعة المحاصيل من ١٠١ ألف الى ١٥٨ ألف . وكانت التوقعات تشير الى أن ٣٠٠ ألف عائلة سوف تستفيد من استصلاح الاراضى خلال الخطين بعد تحويلها الى حيازات صغيرة . ولم تنشر الخطط التى وضعت بعد ذلك .

وكان ثانى الاهداف أهمية فى الخطة الثالثة فى ايران هو خلق عدد مناسب من الوظائف الجديدة . ومع ذلك ، فان نسبة البطالة لن تقل بشكل ملموس ، نتيجة للركود الاقتصادى ، ولان النمو الرئيسى كان فى مجال النفط الذى لم يخلق فرصا جديدة للاستخدام ، بالاضافة الى ادخال تقنيات حديثة فى بعض الصناعات .

وكان الهدف الرئيسى الثانى لخطة التنمية القومية الرابعة للفترة من ١٩٦٨ - ١٩٧٢ ، هو عدالة توزيع الدخل عن طريق توفير فرص للاستخدام . وكان من المتوقع أن تنخفض نسبة البطالة الى نحو ١٪ عند نهاية فترة الخطة ، بالمقارنة الى ٤.٥٪ فى ١٩٦٧ . وسوف تتوفر ٢٢٦ ألف وظيفة جديدة فى القطاع الزراعى ، وبذلك تقل نسبة البطالة الجزئية من ٣٧٪ الى نحو ٢١٪ . وكان من الاجراءات الرئيسية لذلك تنويع الانشطة الريفية من خلال التوسع فى تربية الحيوان ، وفى تصنيع الاغذية ، وفى الصناعات القائمة على الزراعة ، وانشاء وحدات زراعية وصناعية مختلطة على نطاق واسع ، وتحويل الجمعيات التعاونية الريفية الى جمعيات تعاونية للانتاج الزراعى بهدف زيادة فرص الاستخدام فى الحيازات المتوسطة الحجم والحيازات الصغيرة وذلك من خلال زيادة تكثيف الزراعة ، الى جانب تشجيع الارشاد الزراعى والتدريب . ولم تكن التفاصيل الخاصة بالاستخدام فى الخطة الخامسة (١٩٧٣ - ١٩٧٨) ، والتى أعدت بناء على بعثة الاستخدام فيما بين الوكالات التى نظمتها منظمة العمل الدولية ، متوفرة وقت كتابة هذا التقرير .

وبالرغم من أن أهداف الخطة الاقتصادية الخمسية للعراق ، للفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٦٩ ، لم تتحقق فى مجال الاستثمار ، والانتاج ، والدخل ، فقد أمكن خلق ٤٧٢ ألف وظيفة جديدة ، فتجاوزت بذلك هدف الخطة وهو ٢٦١.٥٠٠ وظيفة جديدة بنسبة ٦٣٪ . ومن المعتقد أن هذه النتيجة غير المتوقعة تعكس استثمارات سابقة أدت الى توفير وظائف جديدة خلال فترة الخطة . وتتضمن زيادة عدد العمال فى القطاع الزراعى بـ ٢٦٢ ألف شخص ، بالمقارنة الى العدد المستهدف وهو ١٤٤ ألف ، جانبا كبيرا من البطالة المقنعة ومن البطالة الجزئية . ومن بين الاهداف الرئيسية للخطة الحالية للفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، زيادة فرص الاستخدام ، بيد أن الخطة لم تتضمن سوى القليل من الاجراءات المحددة . ومن المقرر زيادة الاستخدام من ٢.٥ مليون فى ١٩٦٩ الى ٣.٢ مليون فى ١٩٧٤ ، أو بمعدل

يقرب من ٥٠٪ سنوياً *

ويمكن أهم هدف طويل الاجل لخطة التنمية في الأردن ، للفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٥ ، في تحقيق أعلى مستوى ممكن من الاستخدام * وتهدف الخطة الى خلق ٧٠ ألف وظيفة جديدة على الاقل في مشروعات البناء ، والطرق ، والسكان * وتشير التقديرات المبدئية أن البطالة (وتلك التقديرات لا تتضمن البطالة المقنعة) بلغت نحو ٨٪ فى الضفة الشرقية سنة ١٩٧١ * ومن ضمن المعايير التى كانت تحدد المشروعات التى ينبغى تنفيذها فى اطار الخطة وأولوياتها مدى مساهمتها فى استخدام الايدى العاملة *

وكان من المفروض أن تؤدى الخطة الخمسية الاولى للمصومال ، الى خلق نحو ٣٠ ألف وظيفة جديدة ، ولكن هذا الهدف لم يتحقق ، ولذلك كان على برنامج التنمية القصير الاجل للفترة من ١٩٦٨ - ١٩٧٠ ، أن يواجه تراكماً فى البطالة * وببما كانت زيادة الاستخدام من بين الاهداف الرئيسية للتنمية ، فقد كان من المتوقع أن لايزيد الاستخدام خلال ذلك البرنامج فى اجماله سوى زيادة متواضعة * وقد وضعت المشروعات الريفية المتعددة الاغراض بحيث تستعمل تقنيات ذات كثافة عمالية عالية ، آخذة فى الاعتبار التكاليف ، والسرعة ، والانتاجية * وقد حدد برنامج التنمية للفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٣ نفس الاهداف الاساسية التى حددها البرنامج السابق *

وكان من بين أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات العشر فى السودان (من ١٩٦١/١٩٧٢ الى ١٩٧٠/١٩٧١) خلق فرص كافية للاستخدام الانتاجى * وكان من المتوقع أن تؤدى الخطة الموضوعية بزيادة اجمالى الناتج المحلى بنسبة ٦٥٪ الى موقف مرضي للاستخدام فيما يتعلق بعدد الوظائف من ناحية والتحول الى الوظائف ذات الانتاجية العالية من ناحية أخرى ، وذلك بالرغم من نمو السكان العاملين بنسبة ٣٢٪ * ولكن الخطة الخمسية للفترة من ١٩٧٠/١٩٧١ الى ١٩٧٤/١٩٧٥ ، والتى تقل تفاوتاً عن الخطة الاولى ، تشير الى أنه من المتوقع أن تزداد القوى العاملة بـ ٩٥٠ ألف شخص فى الفترة من ١٩٦٩ / ١٩٧٠ الى ١٩٧٤/١٩٧٥ ، بينما ترمى الخطة الموضوعية الى زيادة الاستخدام بـ ٧٠٠ ألف وظيفة جديدة (منها ٥٠٠ ألف فى المناطق الريفية) *

ومن بين الاهداف التى حددتها تركيا لتحقيقها على مدى ١٥ سنة ، ايجاد حل لمشكلة الاستخدام ، وتمثل خطة التنمية الخمسية الاولى للفترة من ١٩٦٣ الى ١٩٦٧ المرحلة الاولى من تلك المدة * وكان من المقرر تطبيق سياسة سكانية تضمن على المدى الطويل تحقيق التوازن بين الزيادة فى القوى العاملة من ناحية وفرص الاستخدام من ناحية أخرى * وسوف يتعين خلال فترة الـ ١٥ سنة خلق وظائف لـ ٧٥ مليون شخص ، بالإضافة الى المليون الذى يحاى من البطالة المقنعة فى الزراعة * وسيؤدى تحقيق أهداف الاستثمار والانتاج الى توفير ٦٨ مليون وظيفة اضافية فقط ، ولذلك تعين اتخاذ اجراءات خاصة ، وكان من بينها تحقيق زيادة كبيرة فى الأنشطة غير الزراعية فى المناطق الريفية ، وتوجيه الاولوية الى المشروعات والقطاعات التى من شأنها أن تخلق فرصاً للاستخدام ، واستعمال التكنولوجيا ذات الكثافة العمالية العالية فى بعض القطاعات ، وبصفة خاصة قطاع التشييد * واذا لم تحقق مثل هذه الاجراءات حلاً مرضياً لمشاكل البطالة ، فينبغى فى هذه الحالة تحديد هدف أعلى لمعدل النمو بالنسبة للفترات المقبلة لتلك الخطة *

كما وجهت الخطة الخمسية الثابتة لتركيا (١٩٦٨ - ١٩٧٢) أولوية متقدمة الى الاستخدام والى تنظيم الاسرة * ومع ذلك فقد كان خلق فرص للاستخدام خلال فترة الخطة هذه نتيجة للنمو السريع للاقتصاد وليس هدفاً مستقلاً * ففى خلال الخطة الاولى ، نالت الزراعة من الزيادة الاجمالية فى الاستخدام التى بلغت ١٢ مليون ١٠٠ ٢١٣ وظيفة

جديدة فقط ، بالمقارنة الى عدد الوظائف المستهدف والذي يبلغ ٧٠٠ ألف ، ويعزى ذلك الى أن الانتاج الزراعى لم يزد بنفس السرعة المتوقعة . ويلاحظ أن احتمالات زيادة الاستخدام الزراعى محدودة ، ذلك لان زيادة الانتاج تعتمد على استخدام أفضل للموارد الحالية أكثر مما تعتمد على التوسع فى الرقعة الزراعية . وكان من المقرر تقليل البطالة فى القطاعات غير الزراعية من ٩٥٪ فى ١٩٦٧ الى ٨٢٪ فى ١٩٧٢ ، والتقليل من الحد الاقصى للبطالة الموسمية المقنعة فى الزراعة من ٩٩٪ الى ١١٪ فقط . وكان من المقرر كذلك تنمية الحرف اليدوية كمورد ثانوى للاستخدام الريفى ، وتكثيف الانتاج الزراعى ، وتغيير أنماط زراعة المحاصيل ، مع التركيز بشكل خاص على البرامج الرامية لخلق فرص للاستخدام فى المناطق التى تعاني من البطالة الشديدة مثل القرى الواقعة فى الغابات .

واتجهت البنية فى الخطة الخمسية الثالثة (١٩٧٣ - ١٩٧٧) الى أن يقل نصيب الزراعة من القوى العاملة من نحو ٦٤٪ فى ١٩٧٢ الى ٢٥٪ فى ١٩٩٥ كما وجهت الخطة الاولوية الى التصنيع . وبالرغم من أنه تقرر خلق ١٦ مليون فرصة جديدة للاستخدام خارج الزراعة خلال فترة الخطة ، فمن المتوقع أن تزداد البطالة من ١٦ مليون فى ١٩٧٢ الى ١٨ مليون فى ١٩٧٧ (ولا تتضمن تلك الأرقام انتقال العمال الى الخارج) .

الجدول الملحق رقم ١: حجم الصادرات العالمية من أهم المنتجات الزراعية والسلمية والحريرية

١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	المال
مبدئي												
بملايين الأطنان المئوية												
٦٣٨٣	٥٨٤٨	٥٧١٢	٤٨٦٠	٥٣٢٧	٥٢٨٧	٦٢٧٣	٥٦٣٧	٥٩١٩	٤٩٦٧	٤٤٨٧	٤٦١٣	القمح والدقيق (مقدّر بكميات القمح المعادلة)
١٣٣٥	١١٠٠	١٠٣٧	٧١١	٦٣٩	٧٢١	٦٤١	٨٠٦	٧٩٩	٥٧٠	٦١٤	٧٢٠	الشعير
٣٦٧٨	٣٠٧٤	٢٩١٥	٢٧٣٩	٢٨٨٣	٢٧٥٢	٢٥٨٠	٢٥٠٣	٢٢٣٠	٢١٠١	١٩٩١	١٤٠٠	الذرة
٢٠٩١	١٦٦٢	١٥١١	١٠٩٩	١٠٣٣	١٢٠٠	١٣٧٣	١٣٣٤	١٣٣٤	١٢٤٤	١٢٤٤	١٢٦٦	الشوفان
٢٠٦٦	١٠٠٣	١٠٦٢	١٠٥٥	١٠٥٧	١٠٥٧	١٠٥٧	١٠٥٧	١٠٥٧	١٠٥٧	١٠٥٧	١٠٥٧	الراي
٦٦٦٣	٦٨٤٤	٦٦٦١	٤٧٤٤	٥٥٧٧	٧٢٧٥	٩١١٧	٥٥٣٦	٣٨٨٨	٣٩٩١	٣٩٩٢	٢٤٢٦	الذرة الرفيعة والسلمية
٧٢٥٥	٨٠٠٧	٧٢٩٦	٧٢٩٦	٦٨٨٨	٧٢٩٦	٧٢٩٦	٨١١١	٧٢٩٦	٧٢٩٦	٦٢٩٦	٦٢٩٦	الأرز (مقدّر بالكميات المضمومة المعادلة) (٢)
٢٢٣٠	٢٢٣٠	٢٢٣٠	٢٢٣٠	٢٢٣٠	٢٢٣٠	٢٢٣٠	٢٢٣٠	٢٢٣٠	٢٢٣٠	٢٢٣٠	٢٢٣٠	السكر (مقدّر بكميات السكر الخام المعادلة) (٣)
٤٠٠٠	٣٠٠٣	٣٨٠٠	٣٥٩٩	٣٤٤١	٣٢٣٧	٣٢٣٧	٣٢٣٧	٣٢٣٧	٣٢٣٧	٣٢٣٧	٣٢٣٧	البطاطس
١٩٩٩	١٨٨٢	١٧٥٥	٢١٥١	١٨٠٠	١٦٨٨	٢٠٠٥	٢٢٣٤	١٤٦٦	١٥١١	١٣٨٨	١٣٨٨	البقول (الجافة)
٢٥٩٩	٢٢٣٧	٢٢٣٧	٢٢٣٧	٢٢٣٧	٢٢٣٧	٢٢٣٧	٢٢٣٧	٢٢٣٧	٢٢٣٧	٢٢٣٧	٢٢٣٧	النطاح
٦٧٢٢	٦٢٢٩	٥٧٢٥	٥٦١٠	٥٥٥٩	٥٥١٤	٥٥١٢	٤٧٢٠	٤٢٦٦	٤٢٦٦	٣٢٩٥	٣٢٩٥	المسوز
٥٤٤٣	٥٠٠٦	٥٠٠٥	٤٦٦٣	٤٣٩٩	٤٣٩٩	٤٣٩٩	٤٣٩٩	٤٣٩٩	٤٣٩٩	٤٣٩٩	٤٣٩٩	الحشيشات (٤)
٥٨٨٨	٥٩٧٧	٥٩٧٧	٥٩٧٧	٥٩٧٧	٥٩٧٧	٥٩٧٧	٥٩٧٧	٥٩٧٧	٥٩٧٧	٥٩٧٧	٥٩٧٧	المحب (طازج)
٥٣٦٦	٥٣٦٦	٥٣٦٦	٥٣٦٦	٥٣٦٦	٥٣٦٦	٥٣٦٦	٥٣٦٦	٥٣٦٦	٥٣٦٦	٥٣٦٦	٥٣٦٦	الصنوبر
١٠٤٠	٩٥٠٠	٩٥٠٠	٨٣٣٠	٨١١٣	٧٦١٠	٧٦١٠	٧٦١٠	٧٦١٠	٧٦١٠	٧٦١٠	٧٦١٠	النبوت النباتية والحب والذرة النخلة (كميات النخلة المعادلة) (٥)
١٢٠٩	١١٦٥	١١٠٦	١٠٦٨	٩١٨٨	٨٨٨٨	٨٨٨٨	٨٨٨٨	٨٨٨٨	٨٨٨٨	٨٨٨٨	٨٨٨٨	أقراص ومسحوق من البذور الزيتية
٧٢٣٣	٦٥٠٠	٦٥٠٠	٦٥٠٠	٦٥٠٠	٦٥٠٠	٦٥٠٠	٦٥٠٠	٦٥٠٠	٦٥٠٠	٦٥٠٠	٦٥٠٠	الأنثوس
١٠٧١	١٠٣٧	٩٧٤٤	٩٧٤٤	٩٧٤٤	٩٧٤٤	٩٧٤٤	٩٧٤٤	٩٧٤٤	٩٧٤٤	٩٧٤٤	٩٧٤٤	الأغنام والماعز
٦٢٦٦	٤٢٥٠	٤٢٥٠	٤٢٥٠	٤٢٥٠	٤٢٥٠	٤٢٥٠	٤٢٥٠	٤٢٥٠	٤٢٥٠	٤٢٥٠	٤٢٥٠	الخنازير (٦)
٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	المحوم
٢٠٦١	٢٠٦١	٢٠٦١	٢٠٦١	٢٠٦١	٢٠٦١	٢٠٦١	٢٠٦١	٢٠٦١	٢٠٦١	٢٠٦١	٢٠٦١	اللبن (المجفف والمركز والمحمول)
٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	البهي (في قشرته)
٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	البن (الأخضر)
٣٤٥٥	٣٢٣٧	٣٢٣٧	٣٢٣٧	٣٢٣٧	٣٢٣٧	٣٢٣٧	٣٢٣٧	٣٢٣٧	٣٢٣٧	٣٢٣٧	٣٢٣٧	حبوب الكاكاو
١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	الشاي
٥٧٦٦	٥٧٦٦	٥٧٦٦	٥٧٦٦	٥٧٦٦	٥٧٦٦	٥٧٦٦	٥٧٦٦	٥٧٦٦	٥٧٦٦	٥٧٦٦	٥٧٦٦	البنفسج
٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	الظلال والظلال الحلو
٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	التبغ (غير المصنع)
١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	الصفوف (الوزن الفعلي)
٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	القطن (الشعر)
٣٨٩٩	٣٨٩٩	٣٨٩٩	٣٨٩٩	٣٨٩٩	٣٨٩٩	٣٨٩٩	٣٨٩٩	٣٨٩٩	٣٨٩٩	٣٨٩٩	٣٨٩٩	الجوت والتيل
٢٦٦٤	٢٦٦٤	٢٦٦٤	٢٦٦٤	٢٦٦٤	٢٦٦٤	٢٦٦٤	٢٦٦٤	٢٦٦٤	٢٦٦٤	٢٦٦٤	٢٦٦٤	النطاط (طبيعي) (٨)
٥٨٨٨	٥٨٨٨	٥٨٨٨	٥٨٨٨	٥٨٨٨	٥٨٨٨	٥٨٨٨	٥٨٨٨	٥٨٨٨	٥٨٨٨	٥٨٨٨	٥٨٨٨	المنتجات السلكية (٩)
٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	الاسماك الطازجة والمجمدة
٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	الاسماك المجففة والمدخنة والمطبوخة
٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	القشريات والرخويات الطازجة والمجمدة والمجففة
٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	والملحقة (أنح)
٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	منتجات الاسماك ومستحضراتها سواء كانت في أوعية محكمة أم لا
٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	منتجات القشريات والرخويات ومستحضراتها سواء كانت في أوعية محكمة أم لا
٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	النبوت والشحوم الخام أو المعقمة للمأخوذة من الأحياء المائية
٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	الدقيق والأغلاف القابلة للذوبان وغيرها المأخوذة من الأحياء المائية (٩)
٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠٤	المنتجات الحرجية (٩)
١٣٢٣	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	خشب المجالين (١٠)
٢٥٧٧	٢١٦١	٢١٦١	٢١٦١	٢١٦١	٢١٦١	٢١٦١	٢١٦١	٢١٦١	٢١٦١	٢١٦١	٢١٦١	الجزوع المخروطية (١٠)
٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	٤٢٦٧	الجزوع عديمة الأوراق (١٠)
٥٧٦٦	٥٧٦٦	٥٧٦٦	٥٧٦٦	٥٧٦٦	٥٧٦٦	٥٧٦٦	٥٧٦٦	٥٧٦٦	٥٧٦٦	٥٧٦٦	٥٧٦٦	الخشب اللين المنقشر (١٠)
٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	الخشب الصلب المنقشر (١٠)
٦٢٥٥	٦٢٥٥	٦٢٥٥	٦٢٥٥	٦٢٥٥	٦٢٥٥	٦٢٥٥	٦٢٥٥	٦٢٥٥	٦٢٥٥	٦٢٥٥	٦٢٥٥	خشب البلاستيك والفسفرة (١٠)
١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	الخشب اللين
١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	لب الخشب الكائيني
١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	لب الخشب الكائيني
١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	ورق الصحف
١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦١	الأنواع الأخرى من الورق والورق المقوى

(١) تشمل الصادرات من وإلى الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والصين الشعبية وغيرها من بلاد التخطيط المركزي في آسيا (٢) تشمل الأرز والشعير المحول بنسبة ٦٥٪ (٣) تشمل السكر المكرر المحول بنسبة ٨٧٪ (٤) البرتقال واليوسفي والليمون (٥) مع استبعاد لباب جوز الهند المجفف المعاد تصديره من ماليزيا، ولكن مع إدراج الشحنات غير المسجلة من هذا الباب والصادرة من أندونيسيا والفلبين إلى ماليزيا (٦) بملايين الروبوس (٧) لحوم البقر والضأن والخنازير والدجاج (٨) مع استبعاد ما تستورده ماليزيا لأغراض تصديره والصادرات من هونغ كونج، ولكن مع إدراج الشحنات غير المسجلة من أندونيسيا إلى ماليزيا (٩) مع استبعاد الصين (١٠) بملايين الأطنان المئوية

الجدول الملحق رقم ٢ - متوسط قيمة وحدة الصادرات العالمية من بعض المنتجات الزراعية والمصنعة والحريرية

١٩٧٢ (مبدئي)	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١
بالدولار الأمريكي لكل طن متري											
المنتجات الزراعية (١)											
٦٤	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
٨٣	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥
٤٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧
٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١
١١١	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣
١١٠	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧
١٣٠	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢
٨٢	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨
١٢٤	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧
٢٢٧	٢٧٥	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧
٨٨	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١
٣٠١	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨
٢٤٧	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
١٢٤	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨
٩٧	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
١٧٦	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١
٥٣١	٥٦١	٥٦١	٥٦١	٥٦١	٥٦١	٥٦١	٥٦١	٥٦١	٥٦١	٥٦١	٥٦١
٣٠١	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨
٢٣٣	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢
٢١٤	١٩٦	١٩٦	١٩٦	١٩٦	١٩٦	١٩٦	١٩٦	١٩٦	١٩٦	١٩٦	١٩٦
٢٢٦	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٢٨٥	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤
٢٤٥	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩
٢٤٥	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩
١١٦	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨
٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٥٥٨	٥٤٢	٥٤٢	٥٤٢	٥٤٢	٥٤٢	٥٤٢	٥٤٢	٥٤٢	٥٤٢	٥٤٢	٥٤٢
٣٩٠	٣٨٢	٣٨٢	٣٨٢	٣٨٢	٣٨٢	٣٨٢	٣٨٢	٣٨٢	٣٨٢	٣٨٢	٣٨٢
٦٢٩	٦٢٩	٦٢٩	٦٢٩	٦٢٩	٦٢٩	٦٢٩	٦٢٩	٦٢٩	٦٢٩	٦٢٩	٦٢٩
٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩
١٥٨	١٥٨	١٥٨	١٥٨	١٥٨	١٥٨	١٥٨	١٥٨	١٥٨	١٥٨	١٥٨	١٥٨
٣١٣	٣٠٧	٣٠٧	٣٠٧	٣٠٧	٣٠٧	٣٠٧	٣٠٧	٣٠٧	٣٠٧	٣٠٧	٣٠٧
٦٩٧	٧٨١	٧٨١	٧٨١	٧٨١	٧٨١	٧٨١	٧٨١	٧٨١	٧٨١	٧٨١	٧٨١
٧٣٠	٧٣٣	٧٣٣	٧٣٣	٧٣٣	٧٣٣	٧٣٣	٧٣٣	٧٣٣	٧٣٣	٧٣٣	٧٣٣
٧٠٧	٧٨٥	٧٨٥	٧٨٥	٧٨٥	٧٨٥	٧٨٥	٧٨٥	٧٨٥	٧٨٥	٧٨٥	٧٨٥
٥١	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
٦٩٤	٦٤٨	٦٤٨	٦٤٨	٦٤٨	٦٤٨	٦٤٨	٦٤٨	٦٤٨	٦٤٨	٦٤٨	٦٤٨
٤٧٥	٤٥٢	٤٥٢	٤٥٢	٤٥٢	٤٥٢	٤٥٢	٤٥٢	٤٥٢	٤٥٢	٤٥٢	٤٥٢
١١٣٨	١١٠١	١١٠١	١١٠١	١١٠١	١١٠١	١١٠١	١١٠١	١١٠١	١١٠١	١١٠١	١١٠١
١٨٤	١٨٤	١٨٤	١٨٤	١٨٤	١٨٤	١٨٤	١٨٤	١٨٤	١٨٤	١٨٤	١٨٤
١١٥٢	١١٥١	١١٥١	١١٥١	١١٥١	١١٥١	١١٥١	١١٥١	١١٥١	١١٥١	١١٥١	١١٥١
١٢٦	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥
٢٥٤	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠
١٢٦	١٠٩	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١
٢٨٥	٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦
٢٣٧	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥
٢٤٠	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١
١٩٥	١٩٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨
٥٠٠	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦
المنتجات المصنعة (٢)											
٣٠١	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥
٣٣١	٣٤٥	٣٤٥	٣٤٥	٣٤٥	٣٤٥	٣٤٥	٣٤٥	٣٤٥	٣٤٥	٣٤٥	٣٤٥
٦٨٤	٧٥٨	٧٥٨	٧٥٨	٧٥٨	٧٥٨	٧٥٨	٧٥٨	٧٥٨	٧٥٨	٧٥٨	٧٥٨
٦٠١	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩
١١٥١	١١٤٦	١١٤٦	١١٤٦	١١٤٦	١١٤٦	١١٤٦	١١٤٦	١١٤٦	١١٤٦	١١٤٦	١١٤٦
١٧٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣
٨٧	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤
المنتجات الحرجية (٣)											
٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
٣٨	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧
١٩	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٢٤	٢٥	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
٣٧	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
٥٩	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١
٤٤٣	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤
١٤٤	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧
٥٩	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥
٧٦	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥
٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
١٢٣	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧
١٢٩	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨
٢٣٨	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤

318

(۱) ۱۹۶۷-۱۹۷۰ (۲) ۱۹۶۸-۱۹۷۱ (۳) فقط فرهاد و مایو و أغسطس و نوفمبر (۴) یانیر - آپریل (۵) ۱۹۶۹-۱۹۷۶ (۶) ۱۹۶۹-۱۹۷۷ (۷) ۱۹۶۹-۱۹۷۷ (۸) ۱۹۶۷-۱۹۷۰ (۹) ۱۹۶۷-۱۹۶۹ (۱۰) یانیر - سبتمبر (۱۱) یانیر - اکتوبر ۳۱۹ (۱۲) یانیر - أغسطس (۱۳) ۱۹۶۵-۱۹۶۶ (۱۴) ۱۹۶۳-۱۹۶۵

وكلاء بيع مطبوعات المنظمة

Société nationale d'édition et de diffusion (SNED), Alger.	:	الجزائر
مكتبة مكتبي - شارع الرشيد - بغداد	:	العراق
دار المعارف، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد ٢٣٢٠، بيروت	:	لبنان
Librairie "Aux Belles Images," 281 avenue Mohammed V, Rabat	:	المغرب
مؤسسة الخازندار، شارع الملك فيصل، الرياض	:	المملكة العربية السعودية
المكتبة العالمية، صندوق بريد ٢٤٥٦، دمشق	:	سوريا
مؤسسة الاهرام، شارع الجلاء - القاهرة	:	مصر
مكتب صلاح الدين للطبع والنشر، ٢٨ شارع طلعت حرب، القاهرة	:	
في البلاد التي ليس بها وكلاء لبيع مطبوعات المنظمة يمكن طلب هذه المطبوعات من :	:	البلاد الأخرى
Distribution and Sales Section, Food and Agriculture Organisation of the United Nations, Via delle Terme di Caracalla, 00100 Rome, ITALY	:	

التمن : ١٣٥٠ دولار ، ٥٤٠ جنيه انجليزى ، ٦٧٥٠ فرنكا فرنسيا .
 أسعار مطبوعات المنظمة محددة بالدولار أو الجنيه الاسترليني . ويمكن الدفع
 لوكلاء البيع بالعملة المحلية .